جامعة الجزائر- بن يوسف بن خدة-

كلية العلوم السياسية والإعـ ـلام

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية

(التركيز على إدارة جورج ولكر بوش2000-2008)

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

فرع العلاقات الدولية

إعداد الطالب: مصطفى صايج **إشراف الأستاذ: د.حسين بوقارة.**

أعضاء لجة المناقشة

أ.د.عمار بن سلطان ------رئيسا

أ.د.**حسين بوقارة** --------مشرفا

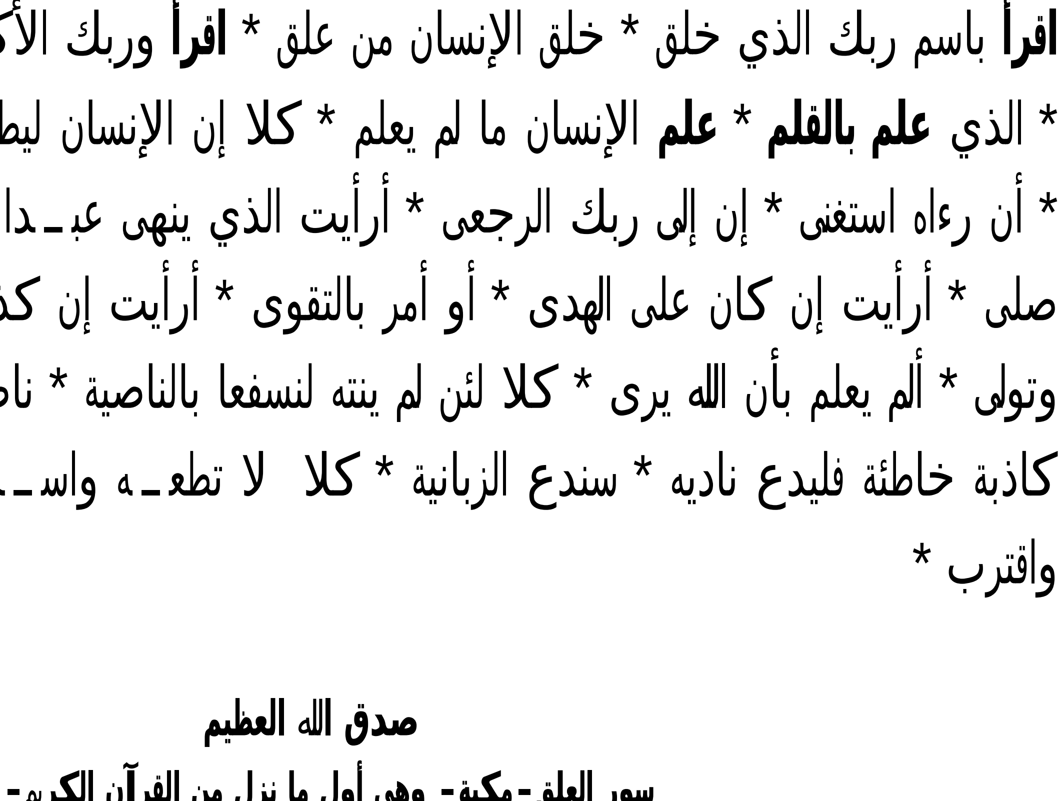
أ.**د.عقيلة ضيف الله** ------عضوا

د.مصطفى بن عبد العزيز ---عضوا

د.محمد شلبي ----------عضوا.

السنة الجامعية 2006 – 2007

بســم الله الــرحمن الــرحيم



اقرأ باسم ربك الذي خلق * خلق الإنسان من علق * **اقرأ** وربك الأكرم * الذي **علم بالقلم** * **علم** الإنسان ما لم يعلم * كلا إن الإنسان ليطغى * أن رءاه استغنى * إن إلى ربك الرجعى * أرأيت الذي ينهى عبـدا إذا صلى * أرأيت إن كان على الهدى * أو أمر بالتقوى * أرأيت إن كذب وتولى * ألم يعلم بأن الله يرى * كلا لئن لم ينته لنسفعا بالناصية * ناصية كاذبة خاطئة فليدع ناديه * سندع الزبانية * كلا لا تطعـه واسـجد واقترب *

صدق الله العظيم

سور العلق - مكية - وهي أول ما نزل من القرآن الكريم -

شكر وتقدير

أقدم جزيل الشكر والعرفان لأستاذي المشرف **الدكتور حسين بوقارة**، الذي ربطتني به علاقات متينة منذ أن كنت طالبا عنده في قسم الماجيستر في بداية التسعينيات، وفضله علي كثير منذ إشرافه على رسالة الماجيستر التي نوقشت في سنة 1996، ويعود الفضل الأكبر في إتمام هذه الأطروحة، بنصائحه القيمة وتشجيعاته المعنوية، لطالبه طوال مدة خمس سنوات من العمل، إلى أن رأى هذا العمل الأكاديمي النور.

فإليك جزيل الشكر والتقدير والعرفان.

وشكري الأكبر وتقديري لأعضاء اللجنة التي تتشرف بقراءة هذه الأطروحة.

إهـــــــــداء

إلى التي تحملت مشقة الحياة العائلية وحملتها ما لاطاقة لها، ولولاها لما أتممت هذا العمل الأكاديمي.......

إلى التي رفعت عني مشقة تربية الزهرتين جيهـان ولينـة، تعليمـا، وسـباحة، وموسيقى..

ولم أنسى أبدا أن عمر هذه الأطروحة هو عمر جيهان ولينة الدراسي، واعترف أن الأطروحة أخذت مني كل الوقت وانصرفت عنهما طيلة هـذه السـنوات، فكانت تغطي نقصي وقلة حيلتي...

إليك وحدك اسهان....فمهما كتبت لن أعطيك حقك...

وسأبقى مدين لك طيلة عمري...

...وأيضا..

إلى الذين قال في حقهما المولى عز وجل:

(وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا)

عرفت والدتي ولم أعرف والدي، الذي خطفته المنايا وأنا لا زلت صبيا..فكانت هي الوالدين...

مقـــــدمة

تتعرض هذه الدراسة إلى تحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية في فتـرة إدارة *جورج ولكر بـوش* (2000-2008) تجاه الحركات الإسلامية، من خلال اختبـار دور القوى الرسمية والـتمعية في رسم وتنفيذ هذه السياسة، مع تحديد الآليات العمليـة الـتي اتخذتا هذه الإدارة في الفترة الزمنية المحددة تجاه الحركات الإسلامية.

أهمية الدراسة.

تتضح أهمية الدراسة من خلال مجموعة من العوامل، أهمها:

أولا: أن الدراسة تتم بفترة زمنية هامة ومفصلية في تاريخ العلاقات الدولية، وهي فترة ما بعد أحداث 9/11 ، الذي يطلق عليها البعض ب"*الحدث المعولم*"، حيث اسـتغلت الإدارة الجمهورية بقيادة *ج.و.بوش* هذه الأحداث لبناء سياسة خارجية قائمة على "*الحرب الشاملة والمفتوحة*" تجاه ما تسميه "*بالإرهاب العالمي*"الذي يحركه "*تنظيم القاعدة*" حسـب الخطـاب الرسمي الأمريكي، وبذلك يكون "*تنظيم القاعدة*" أحد أبرز *الحركات السلفية الجهادية* التي تبني عليها إدارة *ج.و.بوش* سياستها الخارجية، وبالتالي، سيكون الاهتمام بذه النقلة النوعية في العلاقات الدولية التي انتقلت من إدارة العلاقات الدولية بين قوتين عظميين إلى علاقـات دولية بين قوى عظمى وجماعات إسلامية، تحاول "*الإمبراطورية الأمريكية*"من خلال هـذه الأخيرة أن تسد با فراغها الإستراتيجي بعد اختفاء القوى السوفيتية التي أدارت معها فترة الحرب الباردة لما يقارب النصف قرن من القرن العشرين (1945-1991).

ثانيا: يزيد من أهمية الدراسة إضافة إلى حداثتها، منطلقاتا المنهجية والنظرية، حيث تعالج وبطريقة علمية، آليات صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وتطبيق ذلك على إدارة *ج.و.بوش*، انطلاقا من قناعة منهجية أن النظام السياسي الأمريكي مركب ومعقـد، ولا يمكن فهمه إلا بتفكيك الوحدات الفاعلة فيه (الرسمية والـتمعية) وتحديد دورها في رسـم السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما يعطي للدراسة صفة الجدية والصـرامة في تحديـد

الوسائل العسكرية والسياسية والمالية التي اتخذتها إدارة *ج.و.بوش* في تعاملها مع الحركات الإسلامية، على أساس أن السياسة الأمريكية ما هي إلا انعكاس للتناقضات الداخلية وتوزيع الأدوار بين القوى الفاعلة فيها.

ثالثا: تكمن أهمية الدراسة أيضا في ابتعادها عن الخطابات الرسمية والأيديولوجية الأمريكية، التي تبرر تعاملها مع الحركات الإسلامية المقاومة في فلسطين ولبنان (حركة حماس والجهاد في فلسطين، حزب الله اللبناني..) أو الجمعيات الخيرية في العالم التي تقدم الدعم المالي والمعنوي والإعلامي للاجئين الفلسطينيين وقضايا الشعوب الإسلامية، من خلال ربطها العضوي *بتنظيم القاعدة*، وهو الخطاب التبريري الذي تبني عليه إدارة *ج.و.بوش* سياستها تجاه الحركات الإسلامية في إطار "*الحرب الشاملة على الإرهاب*".

أهداف الدراسة

أبرز الدوافع الذاتية التي تجعلنا نهتم بالموضوع، تدور حول الانتماء الحضاري للأمة الإسلامية، حيث نحاول فهم وتفسير الأسباب الموضوعية التي تجعل من أراضي العالم الإسلامي ميدانا للـ اعات الدولية في فترة الحرب الباردة وما بعدها، وأن يكون الشباب الإسلامي هم وقود هذه الـ اعات، فبعدما كانت تطلق عليهم الإدارات الأمريكية المتعاقبة تسمية"*مقاتلي الحرية*" في حربنا ضد الغزو السوفيتي لأفغانستان، أصبحوا بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي"*الإرهابيون*"الذين يهددون الأمن القومي الأمريكي والمصالح الأمريكية في العالم.

كما تهدف الدراسة إلى سد الفراغ الأكاديمي فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية في الفترة الزمنية لإدارة *ج.و.بوش* 2000-2008 ، وهو ما يفتح ا ال واسعا في المستقبل لمتابعة التخصص العلمي في هذا ا ال الذي يبقى خصبا للدراسات العلمية وجديرا بالمتابعة والتحليل، خصوصا وأن الكثير من الوثائق الرسمية والمذكرات الشخصية لصانعي القرار في هذه الفترة لم تنشر بعد.

أدبيات الدراسة.

هناك دراسات قليلة حول السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، وما تتميز به هذه الدراسات رغم قلتها، أنها لم تغط الفترة الزمنية التي نحن بصدد دراستها وهي الفترة الزمنية الممتدة مابين 2000-2008، كما أنها تنطلق من قناعات فكرية وأيديولوجية قد نختلف كثيرا معها، حيث تصنف الحركات الإسلامية في إطار "*الإرهاب العالمي*"وفـق المفهـوم الرسمـي الأمريكي، حيث تقدم "*تنظيم القاعدة*" كمركز لهذه الحركات وكل الحركات الإسـلامية الأخرى تدور في فلكها، ومن جهة أخرى الكثير من هذه الدراسات تقع في التعميمـات من خلال تركيزها على الأحداث الكرونولوجية، نادرا ما تعتمد على التحليل المتعلق بمن يصنع السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية.

كما أن بعض هذه الدراسات ينطلق أصحابها لتقديم الخيارات الإستراتيجية لصانعي القرار في بلدانهم لكي يتخذوا الخطوات الضرورية للتعامل مع السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، خصوصا تلك الدراسات الأوروبية التي تشير إلى خطر التحـالف الأمريكـي الإسلامي في فترة ما بعد الحرب الباردة وأثره على القارة الأوروبية، ومـن بـين هـذه الدراسات، دراسة ***ريتشارد لابيفيير***[1] ودراسة ***ألكسندر دال فال***[2] ودراسات ***جيـل كيبـل***[3]، ***وساندرين ليسبيرات وهيلان برادون***[4]في دراستهما، التي صدرت بعد أحداث 9/11 لصـالح المركز الفرنسي للبحث والتوثيق للقيادة والتعليم العسكري العالي، حيث يحذر الكاتبـان المتخصصان في الشؤون الأمنية من خطـر "*الإسـلام الراديكـالي*" المتمثـل في "*السـلفية*

---

[1] **Richard LABVIERE**, Les Dollars de la terreur : les Etats-Unis et les islamistes, Paris, éditions Grasset et Fasquelle,1999,435 pages.

[2] **Alexandre DEL VALLE**, L'islamisme et les Etats Unis: une alliance contre l'Europe, Suisse, éditions L'Age d'homme, 1997.

[3] أنظر في هذا الصدد ثلاثية الكاتب الفرنسي *جيل كيبل*:

Gilles Kepel, le prophète et pharaon: aux sources des mouvements islamistes, Paris, éditions Le Seuil,1993.

Gilles Kepel, Jihad: expansion et déclin de l'islamisme, Paris, éditions Gallimard, 2000.

Gilles Kepel, Fitna: Guerre au cœur de l'islam, Paris, éditions Gallimard, 2004.

[4] **Sandrine Lesperat et Hélène Pradon** ,Des sables de la péninsule Arabique aux steppes d'Asie centrale : l'évolution de l'islamisme contemporain", éd. "Les cahiers d'études de l'OARIC", n°1, 2002, 76 pages.(Observatoire d'analyse des relations internationales contemporaines).

أنظر كذلك:

"L'Arabie saoudite et la péninsule après le 11 septembre : défis et enjeux d'une région en crise. Islam et mondialisation", Revue "Monde arabe. Maghreb-Machrek", n° 174, décembre 2001, éd. Documentation Française.

الجهادية"،التي بسطت وجودها في المنطقة الجغرافية الإستراتيجية التي يسميها *زبيغنيو برجنسكي* "*بقوس العنف*"الممتدة عبر "*أوراسيا*"، ولمواجهة هذا الخطر يقترح الكاتبان ضرورة إقامة سياسة تعاونية بين الدول الأوربية والدول الأسيوية لوقف المد الإسلامي الراديكالي عبر حدود الجمهوريات الإسلامية[1].

وهناك دراسات تبدو محايدة مثل ما قدمه ***فواز جرجس*** في دراسته عن *أمريكا والإسلام السياسي*[2]في الفترة الممتدة ما بين إدارة الرئيس *جيمي كارتر* وإدارة الرئيس *بيل كلينتون* (1980-1998)، وقد اختبر فرضية تداخل البعد العقدي الثقافي مع البعد البراغماتي السياسي في تعامل الإدارات الأمريكية مع الحركات الإسلامية، حيث اتضح له في نتائج الدراسة "*أن واشنطن سعت في مناسبات وأماكن قليلة، إلى جس نبض الحالة السياسة الداخلية، عبر إقامة اتصالات مع الإسلامويين، لكنها سارعت إلى قطع تلك الاتصالات إثر تصعيد حدة الضغط من جانب حكام الشرق الأوسط، المتحالفين معها، ولم تكتف الولايات المتحدة فقط بدعم أصدقائها في معركتهم مع الإسلامويين وإنما أحجمت أيضا عن بذل جهود تذكر لإقناعهم بفتح المجالات السياسية أمام المعارضة الشرعية..*"[3].

ويذهب *فواز جرجس* إلى التأكيد على غياب سياسة أمريكية شاملة تجاه الحركات الإسلامية، ويرجع ذلك إلى أسباب ثلاثة:

السبب الأول، يرجع إلى افتقاد إدارات كل من *جيمي كارتر، جورج بوش الأب وبيل كلينتون* لوجود سياسة خارجية ذات رؤية واضحة ومتماسكة تجاه العالم بأكمله، فضلا عن أن تمتلك رؤية واضحة تجاه الشرق الأوسط أو *الإسلام السياسي* فيه، إلا أن السياسة الخارجية في هذه الفترة ظلت حبيسة المصالح القومية الأمريكية الضيقة.

السبب الثاني، يكمن في أن كبار صانعي القرار في السياسة الخارجية الأمريكية في هذه الفترة من أمثال، *جيمس بيكر، وارن كريستوفر ومادلين أولبرايت*، فضلوا التعامل مع الموضوعات السياسية العملية وليس النظرية المجردة، مثل البعد الثقافي في العلاقة مع الإسلام والمسلمين.

---

[1] Sandrine Lesperat et Hélène Pradon ,**op.,cit,** p.65.

[2] **فواز جرجس،** أمريكا والإسلام السياسي: صدام الثقافات أم صدام المصالح؟، ترجمة: غسان عصن، بيروت: دار النهار للنشر، الطبعة الأولى، كانون الثاني 1998، 362ص.

[3] نفس المرجع، ص239.

أما **السبب الثالث والأخير**، فيكمن في غياب سياسة أمريكية متكاملة عن *الإسلام السياسي*، لقناعة لدى الإدارات لتلك الفترة بأن الحركات الإسلامية غير متجانسة ولا تمثل وعـاءا واحدا، وهو ما تعذر على هذه الإدارات إيجاد سياسة واحدة تجاه "الإسلام السياسي".
وفي النهاية يحسم *فواز جرجس* المسألة المطروحة بقوله:*"إنه من الواضح أن السياسة والاعتبارات الأمنية الحديثة-المتمثلة في الطاقة وأمن إسرائيل- هي التي تفسر استحواذ الإسلامويين علـى تفكـير الولايات المتحدة الأمريكية، أكثر مما تفعله العوامل الثقافية أو التاريخية"*[1].

من المفكرين البارزين كذلك الذين اهتموا بدراسـة السياسـة الأمريكيـة والحركـات الإسلامية بطريقة محايدة وموضوعية نذكر ***جون ل.إسبوزيتو*** John L. Esposito ، الذي أكد في كتابه على خرافة "التهديد الإسلامي"[2] الذي رفعه الفكر الغربي والأمريكي محاولة منه لجعله بديلا عن "التهديد الشيوعي" لملء "فراغ التهديد".
ففي فترة بروز فكرة بناء نظام عالمي جديد تصاعدت فكرة اعتبار الإسلام الأممي العـدو العالمي الجديد المتكتل ضد الغرب:*" بالنسبة لبعض الأمريكيين، الذين يبحثون عن عدو جديـد يختبرون ضده قوتهم وعزمهم، بعد موت الشيوعية، يعتبر الإسلام الخصم المفضل. ولكن إعـلان أن الإسلام عدو الولايات المتحدة الأمريكية سيكون بمثابة إعلان حرب باردة ثانية ليس من المحتمـل أن تنتهي بنفس النصر الذي انتهت به الحرب الأولى"*[3]. واهتم ***جون ل.إسبوزيتو*** في دراساته الكثيرة بإبراز المواقف الفكرية الأمريكية المتعددة للأمريكيين الذي يحاولون بناء سياسة خارجيـة أمريكية تجاه الحركات الإسلامية، انطلاقا من قناعاتهم الأيديولوجية، من أمثال *برنارد لويس ودانيال بايبس ومارتن كريمر وإيفون حداد وجيمس بيسكاتوري وجون فـول.*[4]ويؤكـد ***جـون ل.إسبوزيتو*** على الأخطاء التي يقع فيها الغرب في التعامل مع *"الإسلام السياسـي"* بسـبب مساهمة وسائل الإعلام في تسطيح الفكر الغربي والأمريكي عن ظاهرة *"الإسلام السياسـي"*

[1] فواز جرجس، المرجع السابق، ص36.
[2] أنظر: **جون ل.إسبوزيتو**، التهديد الإسلامي: خرافة أم حقيقة، ترجمة"د.قاسم عبده قاسم، القاهرة: دار الشروق، الطبعـة الثانيـة 2002، 414 صفحة.
[3] نفس المرجع، ص.ص19- 20.
[4] جون ل.إسبوزيتو، **الإسلام السياسي والسياسة الخارجية الأمريكية**، الفصل السابع من كتاب د. احمد يوسف، مستقبل الإسـلام السياسي (وجهات نظر أمريكية)، بيروت: المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى 2001، ص 133.

من خلال تركيزها في عناوينها الرئيسية من أخبار وموضوعات حول الثـورة الإيرانيـة وحوادث خطف الطائرات وأخبار *معمر القذافي* والشيخ *عمر عبد الرحمن*.

ويقول ***جون ل.إسبوزيتو*** في هذا الصدد بأن "*صورة الإسلام السياسي في الغرب وفي الولايـات المتحدة الأمريكية قد تشكلت من خلال العناوين المثيرة التي دأبت وسائل الإعلام على نشرها عـن أحداث العالم الإسلامي، فالأمريكي العادي أو حتى صانع القرار السياسي في الغرب يشكل تصوراته عن العالم وبالتالي عن الإسلام السياسي والعالم الإسلامي عامة من خلال ما كان يقرؤه عـن أزمـة احتجاز الرهائن الأمريكيين في طهران خلال الثورة الإيرانية، واغتيال أنـور السـادات في مصـر، وحوادث اختطاف الطائرات التي كان يقوم بأغلبها مسلمون، بالإضافة إلى حوادث أخرى اتهم فيها المسلمون وأبرزها حادث تفجير مركز التجارة العالمي بنيويورك*."[1]

ويذهب ***جون ل.إسبوزيتو*** إلى نعت المفكرين الغـربيين وصـانعي القـرار الأمـريكيين ب"*الأصوليين العلمانيين المتطرفين*"[2] لأنهم لا يميزون بين "*الإسلام السياسـي*" وبـين *الأصـولية والتطرف الإسـلامي*، بسبب قناعاتهم الإيديولوجية بأن الجمع بين السياسة والدين يشـكل مشكلة في حد ذاته، خصوصا من قبل أولئك الذين يعتقدون بأن الإسلام يمثـل تهديـدا ثقافيا وسكانيا للغرب من أمثال *صمويل هنتغتون، برنارد لويس ودانيال بيبس*.

وهناك صنف آخر من الدراسات التي اهتمت بالسياسـة الأمريكيـة تجـاه الحركـات الإسلامية، صادرة عن مراكز التفكير الأمريكية، وقد خصصنا لها حيـزا مـن التحليـل والتعليق في الفصل المتعلق بدور مراكز التفكير في رسم السياسة الأمريكية في فترة الرئيس *جورج ولكر بـوش*، وتم تصنيفها حسب القوى المجتمعية المتحكمة في هذه المراكز بين تلك التابعة للمركب العسكري الصناعي، وتلك التابعة للوبي الصهيوني اليهـودي، ومراكـز أخرى تبدو معتدلة تابعة لمراكز السلام التي تحاول التمييز بـين الإسـلاميين المعتـدلين والإسلاميين الجهاديين، وأكبر نقاش أكاديمي دار حول السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، قاده كل من ***سكوت و.هيبارد وديفيد ليتل***[3]،

---

[1] جون ل.إسبوزيتو، **الإسلام السياسي والسياسة الخارجية الأمريكية**، المرجع السابق، ص134.

[2] نفس المرجع، ص137.

[3] Scott W.Hibbard and David Little, Islamic Activism and US Foreign Policy, United States Institute of Peace, 1997.

حيث تبين من النقاش أن النخبة الأمريكية منقسمة بين تيارين أساسيين، التيار الأول، يطالب بمساندة الحركات الإسلامية"المعتدلة" التي تقبل بالممارسة الديمقراطية وتعارض الأنظمة الاستبدادية، ويرى فيهم أفضل نموذج لمحاربة الإسلاميين المتطرفين. أما التيار الثاني، فتمثله جماعات اللوبي الصهيوني اليهودي، التي تعمل على جعل كل الحركات الإسلامية في سلة واحدة، وهي كلها رهينة "المتطرفين"، وبالتالي لا يمكن التعامل مع "الأشرار" إلا بمنطق القوة.

إشكالية الدراسة.

تعالج الدراسة إشكالية هامة، محددة في إطارها المكاني والزمني، تتمثل في معرفة من يصنع السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية في إدارة *ج.و.بوش* في الفترة 2000-2008 ؟ وما هي الآليات العملية التي اتخذتها إدارة *ج.و.بوش* للتعامل مع الحركات الإسلامية ؟.

فرضيات الدراسة.

تحاول الدراسة اختبار مجموعة من الفروض، تتمثل في الآتي:

- يلعب الرئيس الأمريكي دورا مهما في تحديد السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، انطلاقا من الصلاحيات الدستورية التي يتمتع بها، خصوصا في حالة التوافق السياسي بين الإدارة الجمهورية والسلطة التشريعية (الكونغرس) الذي هيمن عليه الجمهوريين إلى غاية الانتخابات التشريعية لسنة 2006 ؟.
- الخيارات السياسية التي يتخذها الرئيس *ج.و.بوش* في تعامله مع الحركات الإسلامية هي نتيجة ومحصلة للتناقضات البيروقراطية بين نائب الرئيس، مجلس الأمن القومي، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، وكالة الاستخبارات المركزية، والقوى المهيمنة داخل الجهاز الإداري هي التي تحدد البدائل التي يتخذها الرئيس في نهاية المطاف من خلال حسم اللعبة البيروقراطية لصالحها.
- السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية تحددها القوى المجتمعية، المتمثلة في جماعات المصالح (الجماعات النفطية، المركب العسكري الصناعي) وجماعات الضغط

(للوبي الصهيوني اليهودي واللوبي الصهيوني المسيحي) والنخبة الفكرية المتمثلـة في مراكـز التفكير، التي يطلق عليها *دبابات الفكر* Think tanks.

- السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية هي انعكاس لتصورات ورؤى القـوى المهيمنة داخل إدارة ج.و.بوش.
- السياسية الخارجية الأمريكية هي في النهاية محصلة تفاعل وتقاطع الجماعات الدينية **(الدين)**، الشركات الاقتصادية **(الثروة)** والمركب الصناعي العسكري**(القوة)**.

منهاجية الدراسة

طبيعة الدراسة تستلزم منا تحديد النموذج المنهجي الأفضل الذي يمكن أن نتبعه في تحليـل السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، وهو ما يجعلنا نقف عند مجموعة من النماذج والمقتربات التي تساعدنا على تفكيك السياسة الأمريكية من حيث دور القـوى الرسميـة والقوى المجتمعية الفاعلة التي يمكن أن ترسم السياسة الأمريكية.

وعليه، سنستفيد من الدراسات النظرية والتطبيقية السابقة المتعلقة بالسياسـة الخارجيـة الأمريكية لبناء النموذج المنهجي لدراستنا، التي يمكن أن نصنف مقارباتها ومداخلها مـن خلال ما قدمه أبرز المهتمين بالسياسة الخارجية، نذكر من بينهم:

وليام ب.كوانت، الذي يرى أنه هناك أربعة نماذج رئيسية يمكن الاستعانة بهـا في دراسـة رسم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي[1] ، وتتمثل في النمـاذج التالية: *النموذج الإستراتيجي العقلاني، نموذج السياسة البيروقراطية، ونموذج السياسـة الداخليـة، ونموذج دور الرئيس ومستشاريه المقربين.*

يعبر *النموذج الإستراتيجي العقلاني* عن السياسة الرشيدة، حيث يعتقد المدافعين عـن هـذا النموذج بأنه أفضل نموذج لتفسير السياسة الأمريكية، لأنه ببساطة يفهم السياسات علـى أنها تصدر عن مداولات هادئة حول المصالح القومية، ويفترض بأن القـرارات يتخـذها صانعو قرار عاقلون.

[1] وليام ب. كوانت، عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والصراع العربي-الإسرائيلي منذ 1967، ترجمة: د.هشام الدجاني، الريـاض، دار العبيكان، ص 28-50.

ويعتقد ***وليام ب.كوانت،*** انطلاقا من خبرته في إدارة *جيمي كارتر* كمستشار للأمن القومي، بأن هذا النموذج يقلل من قيمة من يشغل *"المكتب البيضاوي"،* ويرد على هـذا النمـوذج بقوله:*"أي فرد أمضى وقتا في دوائر عمل الحكومة، سوف يشهد بأن صنع السياسة أبعد ما يكـون عن العقلانية والترتيب.ويتضح من نموذج السياسات البيروقراطية، أن الوكالات المختلفة تتنافس فيما بينها، والإجراءات التنظيمية الراسخة يصعب تغييرها، والمعلومات التي يعول عليها يصعب الوصـول إليها"*.[1]

أما *النموذج البيروقراطي* فيقوم على تفسير السياسة الأمريكية انطلاقا من تحديد الفاعلين في المنافسة البيروقراطية و"لعبة" صناعة السياسة، ونتائج السياسة من هذا المنظور أقل توقعـا، وعليه، فإن الدارس للسياسة الخارجية الأمريكية يحتاج إلى معرفة مـن يـؤثر في مـن، والاستناد إلى فرضية أساسية مفادها أن رسم السياسة الأمريكية تحتاج إلى تحديد المهـارة السياسية للأفراد العاملين من الداخل، وفي هذا المستوى يكون التحليل علـى المسـتوى البسيط مطلوبا، خلافا للمقاربة المنهجية الواسعة التي يفضـلها النمـوذج الإسـتراتيجي العقلاني.

يرتكز *النموذج الثالث* على أهمية *السياسة الداخلية*، مـن خـلال دور جماعـات الضـغط وبالأخص الجماعات المؤيدة لإسرائيل التي تركز جهودها للتأثير على الكونغرس الـذي يملك صلاحيات واسعة لفرض رقابته على السلطة التنفيذية من خلال الميزانيـة العامـة. ويناقش *وليام ب.كوانت* الافتراضين الأساسيين الذين يستند إليهمـا المحللـون للسياسـة الأمريكية الشرق أوسطية، من حيث أنـا تعبير أولا عن رغبة جماعات الضـغط المواليـة لإسرائيل، أو جماعات الضغط المساندة لدوائر النفط، حيث يقول:*"لا يوجد دليل قوي على مثل هذا الرأي المتطرف، وإن كانت جماعات الضغط "اللـوبي" قـادرة علـى التـأثير في بعـض الظروف"*.[2]

النموذج الرابع الذي يعطيه *وليام ب.كوانت* أهمية في دراسته يكمن في الرأي الذي يتخـذه *الرئيس ومستشاروه المقربون*، ومن بينهم عادة وزير الخارجية، لأن الأهـم في نظـر *وليـام ب.كوانت* قبل كل شيء كيف يستخلص الرئيس-والأفراد الأساسيون القلائل الذين يسـتمع

---

[1] وليام ب. كوانت، المرجع السابق، ص29.

[2] نفس المرجع ص30.

إليهم-إدراكه لأمور يكاد لا يفهمها، وأن يبسط الأمور حيث يكون التعقيد هو الطاغي، وأن يقرر تفويض الآخرين في التصرف باسمه إذا كان غبر مهتم بالقدر الكافي ، أو غـير مؤهل بالقدر الكافي لصياغة الخطوط الرئيسية للسياسة، *"فالرئيس هو أكثر من مجـرد الأول بين متساوين في الصراع البيروقراطي، أو مناقشات السياسة الداخلية، ولكن ليس بالتأكيـد مفكـرا استراتيجيا وعقلانيا خالصا"*[1].

وأمام هذه النماذج الأربع، يعتقد *وليام كوانت* *"أن عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكيـة تنطوي على تفاعل ما بين المواقف الأولية لكبار واضعي السياسة، والمعلومات الخاصة بالقضايا المحددة قيد النظر، والنفوذ الخاص للتجمعات البيروقراطية، وثقل اعتبارات السياسية المحلية، وترتيب عمليـة الانتقال من رئاسة إلى أخرى، وتأثير الأحداث في المنطقة المعينة، وكثيرا ما ترسم سياسة جديـدة في خضم الأزمات، وتظهر بوضوح في أوجه القصور في مقاربة ما، وأن يفرض تعريف جديد للموقف، وفي وسط هذه الأزمات تصل قوة الرئاسة إلى ذروتها"*.[2]

ومن جهته يحدد *علي الدين هلال* في دراسته عن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوحـدة العربية[3] سبعة مناهج أساسية يمكن من خلالها تحليل السياسة الخارجية الأمريكية، وتتمثل هذه المناهج في الآتي:

1 منهج صنع القـرار الرشـيد Rational Decision Making -2 منـهج الإدراك Perception Approach -3 المنهج التنظيمي Organizational Approach 4 – منهج جماعات المصالح Interest Groupn Approach -5 منهج نخبة القوة Power Elite -6 منهج النظام الـدولي International System -7 منهج الهيمنة الإيديولوجية Ideological Hegemony .

ويصل علي الدين هلال في نهاية تقييمه لهذه المناهج ليؤكد *"أن كلا من هذه المناهج يشير إلى أحد مداخل تحليل السياسة الخارجية الأمريكية، وأن استخدام أحدها لا يلغي استخدام أو الاستفادة من نتائج الأخرى"*[4].

---

[1] وليام ب. كوانت، المرجع السابق، ص31.

[2] نفس المرجع ، ص34.

[3] على الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية (1945-1982)، الطبعة الأولى 1989، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص.ص 23-36.

[4] نفس المرجع، ص36.

نلاحظ أن كل من *ويليام كوانت* و*علي الدين هلال* قد استفادا بخبرة الدراسـات النظريـة السابقة المتعلقة بتحليل السياسة الخارجية الأمريكية، وبالأخص دراسات *غراهام أليسـون*[1] و*مورتن هالـبيران*[2] *شـارل و.كيغلـي وأورجـن ر. ويلكـوف*[3] و*أولي هولسـتي*[4] و*الكسـندر جورج*[5] و*ريتشارد ج.نورتن*[6] و*جوزيف فرانكان*[7] وغيرهم.

انطلاقا مما تقدم، سوف نعتمد على كل هذه المناهج المشار إليها أعلاه لتفسير السياسـة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، وذلك انطلاقا من قناعة علمية أن النظـام السياسـي الأمريكية المعقد والمركب يفرض علينا تحليل وحداته الجزئية ودراسة تفاعلاتا الداخليـة والخارجية، مما يعطي الحيوية للدراسة بالرغم من الصعوبات التقنية التي قد تواجهنا، وذلك إدراكا منا أن الدراسات التبسيطية عن السياسة الخارجية الأمريكية التي تقتصر فقط على النظرية الواقعية (المصلحة تقتضي استخدام القوة) هي أدبيات ترب من الواقع المعقـد الـتي تقوده بعض القوى الـتمعية، ولا تجعلنا نحدد من يرسم هذه السياسة وهذه المصالح ولفائدة من ؟

تحديد المفاهيم:

الحركات الإسلامية.

مفهوم "**الحركات الإسلامية**"من المفاهيم الاجتماعية التي يصعب تحديد نطاقها أو إيجـاد تعريفا جامعا مانعا لها، وهو ما يجعل التسميات تتعدد وتختلف حولها، لسبب رئيسـي وهو أن الدراسيين والمنشغلين بظاهرة الحركات الإسلامية ينطلقون في معظمهـم مـن

---

[1] **Graham Allison**, Essence of Explaining the Cuban Missile Crisis (Littel, Brown, 1971).
[2] **Morton Halperin**, Bureaucratic Politics and Foreign Policy (Brookings, 1974)
[3] **Charles W.Kegley (J) and Eugene R.Wilkopf**, American Foreign Policy: Pattern and Process (New York: St.Martin's Press, 1979).

[4] **Ole Holsti**, "The Belief Systeme and National Images: A case Study," Journal of Conflict Resolution, vol.6 (September 1962),pp.244-252.
[5] **Alexander L.George**, Presidentiel Decision-Making in Foreign Policy: The Effective Use of Information and Advice (Boulder, Colo.:Westview Press, 1980).
[6] **Richard J.Norton**,"Policy Making and Process: A guide to Case Analysis",in: Case studies in Policy making and Process, 8th Edition, Naval War College, National Security Decision Making, Library of Congress Control Number:2004.

[7]**Joseph Frankel**, The Making of Foreign Policy: An Analysis of Decision making, New York: Oxford University Press, 1971.


أدبيات دعائية وسياسية، تخدم أهداف أيديولوجية وحضارية، مثل تلك المفاهيم الـتي يستخدمها الباحثون الغربيون في فهمهم للحركات الإسلامية ويرددهـا الكـثير مـن الباحثين في العالم العربي والإسلامي[1]، ومن بين هذه المفاهيم :

الإسلام السياسي[2]، *الإسلام الشيعي*[3] *الأصولية الإسلامية*[4]، *الإسـلام الراديكـالي*[5] *الحركـات الجهادية*[6]، *الحركات الإرهابية*[7] *الفاشية الإسلامية*[8]، *مجانين الله ومقاتلين الله*[9]، وهذه المفاهيم في تقديرنا لا تخدم إلا المقاربة الإيديولوجية الغربية في رؤيتها للحركات الإسلامية ومحاولة جمعها في سلة واحدة، في إطار الصراع الحضاري بين التحالف المسيحي-اليهودي ضد

---

[1] هناك خلط كبير في استخدام مفهوم الحركات الإسلامية بين الكتاب في الوطن العربي والعالم الإسلامي، وهو ما يتضـح مـثلا في موسوعة الحركات الإسلامية للدكتور أحمد الموصلي، الذي كتب في مقدمته يستخدم الإسـلام السياسـي والحركـات الإسـلامية والأصولية الإسلامية كمترادفات حيث يقول:" إن الغرض من هذه الموسوعة التاريخية والسياسية والاجتماعية هـو تزويـد القـارئ بالمعلومات الضرورية..والمفاهيم والمذاهب والعقائد الخاصة ***بالجماعات والحركات الأصولية الإسلامية*** أو ***حركات الإسلام السياسي*** في العالم العربي وإيران وتركيا...وتفرق الموسوعة بين ***الإسلاميين المعتدلين والإسلاميين المتشددين***..".
أنظر:د.أحمد الموصلي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعـة الأولى، يناير 2004، ص7.

[2] Olivier Roy, L'échec de ***l'islam politique***, Paris, éditions du Seuil, 1992.
Fawaz A. Gerges, America and ***Political Islam***: Clash of Cultures or Clash of intersets?, Cambridge University Press, Cambridge, 1999.

[3] Yann Richard, ***l'islam chi'ite***, croyance te idéologie, Paris, éditions Fayard, 1991.

[4] Ziad Abu-Amr, ***Islamic Fundamentalism*** in the West Bank and Gaza: Muslim Brotherhood and Islamic Jihad, Indiana University Press, 1994.
Nabil Abdel Fattah, Veiled Violence : ***Islamic Fundamentalism*** in Egyptian Politics in 1991's, Cairo, éd.Sechatm 1993.
Rondot Philippe, "Les ***intégristes musulmans*** et l'État", *Les perturbateurs de l'ordre mondial*, Publications du CHEAM, La Documentation française, 1987.

[5] Toucas Éric, Fondements et formes contemporaines de ***l'islamisme radical*** sunnite, Paris, Mémoire du CHEAM, 1997.
Etienne Bruno, ***L'islamisme radical***, Paris, Hachette, 1987.
Islamic Fundamentalism and ***Islamic Radicalism***: Hearings before the Subcommittee on Europe and The Middle East of the Committee on Foreign Affairs, House of Representatives, Ninety-ninth Congress, First Sessionm June 24, July 15, and September 30m 1985, Washington DC:U.S.G.P.O., 1985.

[6] Abraham, Antoibe J and George Haddad, The Warriors of God: ***Jihad*** and the Fundamentalists of Islam, Bristol, in: Wyndham Hall Press, 1989.

[7] AbulJobain, Ahmed. ***Radical Islamic Terrorism or Political Islam***?, Annandale, VA: United Association For Studies and Research, 1993.(Islam Under Siege. Occasional Papers Series;n°1).

[8] وهي التسمية التي يطلقها أقطاب الصهيونية المسيحية من أمثال بات روبرتسون ، جيري فالويل وفرنكلين غراهام، ومساندي اللـوبي الصهيوني اليهودي من أمثال:دانيال بيبس وقد استخدم الرئيس الأمريكي في إحدى خطاباته هذه التسمية.

[9] Scholl-Latour Peter, ***Les guerriers d'Allah***, Paris, Presses de la Cité, 1986.

الإسلام، الذي يحاول أن يجعل من الدين الإسلامي مرادفا *للإرهاب، للأصولية، الفاشـية*، وهي المفاهيم التي لا تمثل إلا العنف والدمار في التاريخ السياسي والديني للغرب.

واختيارنا لمفهوم الحركات الإسلامية كان عن وعي منا بمجموعة من التبريرات، أهمها:

أولا: أن الحركات الإسلامية لا تمثل تيارا فكريا وإيديولوجيا واحد، وإنما هي مجموعـة من التيارات التي تجمع بين الدعوة، والعمل السياسي و"الجهاد" كخيار إسـتراتيجي في محاربة الآخرين في الداخل أو الخارج، وبالتالي فإن التركيز على *السياسة الأمريكية تجـاه الحركات الإسلامية*، يجعلنا نبحث عن السياسة الشاملة تجاه **الحركات السـلفية الجهاديـة** العالمية التي يقودها *تنظيم القاعـدة*، التي تتبنى خيار القتال ضد "اليهود والصليبيين"كخيار وحيد للتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، كما يجعلنا نبحث عن السياسة الأمريكية تجاه **الحركات الإسلامية المقاومة** للاحتلال الإسرائيلي، مثل حركـة *حمـاس* في فلسطين و*حزب الله* في لبنان، اللتان اختارتا المشاركة السياسية والمقاومة ضـد المحتـل الإسرائيلي كخيار إستراتيجي، كما أننا نبحث عن السياسة الأمريكية تجاه **الجمعيـات الإسلامية الخيرية** التي اتخذت من العمل الخيري المتمثل في جمـع التبرعـات والمسـاندة الإعلامية لقضايا المسلمين في فلسطين وغيرها من البلدان الإسلامية.

ثانيا: يمكن تعليل أخذنا بمفهوم الحركات الإسلامية بدلا من المفاهيم الأخرى، من باب الأمانة العلمية التي تفرضها علينا أدبيات الحركات الإسلامية ذاتا، التي تطلـق علـى نفسها التسمية ذاتا، وهو ما نجده عند أبرز نشطاء وزعماء الحركات الإسلامية مـن أمثال *يوسف القرضاوي*[1] *حسن الترابي وراشد الغنوشي*[2] والسيد *حسن فضل الله*[3] و*فتحي يكن*[4] والكثير من الكتاب الإسلاميين من أمثال *عبد الله النفيسي*[5] و*محمد الهاشمي الحامدي*[1] ، وهي

---

[1] يوسف القرضاوي، أولويات ***الحركة الإسلامية*** في المرحلة القادمة، ط13، بيروت" مؤسسة الرسالة، 1992.

[2] أنظر: حسن الترابي وراشد الغنوشي، ***الحركة الإسلامية*** والتحديث، بيروت: دار الجيل ، الخرطوم: مكتبة دار الفكر، 1984.

حسن الترابي، ***الحركة الإسلامية*** في السودان: التطور والكسب والمنهج، الخرطوم، دون ناشر، 1410هجرية.

[3] السيد محمد حسن فضل الله، ***الحركة الإسلامية***: قضايا وهموم، بيروت، دار الملاك، 1990.

[4] فتحي يكن، نحو حركة إسلامية عالمية واحدة، ط10، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1993.

[5] عبد الله النفيسي، ***الحركة الإسلامية*** : ثغرات في الطريق، الكويت، دون ناشر، 1992. كتاب آخر بعنوان، ***الحركة الإسلامية***: رؤية مستقبلية: أوراق في النقد الذاتي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1989.

التسمية التي يوصي بها الكثير من علماء الاجتماع، وهو ما يذهب إليه عالم الاجتماع التونسي *عبد اللطيف الهرمسي* بقوله: *"الحركات الإسلامية حركات اجتماعية تخضع لقانون التطور وتحمل خصوصيات المجتمعات التي تنشأ فيها: وهي كذلك حركات تفتقر إلى التجانس في مرجعياتها وبرامجها وأساليب عملها السياسي.* ***ومن الضروري التعامل معها علميا،*** *ولم لا سياسيا، على هذا الأساس"*[2].

تقسيم الدراسة.

تتمحور الدراسة حول قسمين أساسيين، نعالج في **القسم الأول** الإطار العام الذي تتخذ فيه القرارات في السياسة الخارجية الأمريكية، من حيث المبادئ الإيديولوجية التي ترتكز عليها الإدارات الأمريكية في تبرير سياستها الخارجية مع تحديد دور القوى الرسمية والقوى المجتمعية في رسم السياسة الخارجية، وهو القسم الأساسي الذي من خلاله نبين فيه الأدوار والآليات التي تستخدمها كل من القوى الرسمية من حيث أدوار السلطة التنفيذية (دور الرئيس) وجهازه البيروقراطي (نائب الرئيس، مستشار الأمن القومي، وزير الخارجية، وزير الدفاع، مدير الاستخبارات المركزية)، إضافة إلى دور القوى المجتمعية المتمثلة في جماعات المصالح: دور المركب العسكري الصناعي، ودور الجماعات النفطية، وجماعات الضغط: دور المحافظين الجدد، دور اللوبي الصهيوني اليهودي ودور اللوبي الصهيوني المسيحي، ويضاف إليهم دور جماعات التفكير (المحافظين الجدد) ومراكز التفكير في رسم السياسة الخارجية الأمريكية، مع الالتزام بتحديد هذه الأدوار في إطار موضوع الحركات الإسلامية.

أما القسم الثاني، فهو أقرب إلى دراسة حالة، حيث نركز على آليات صنع القرار في إدارة *جورج ولكر بوش* في فترة العهدتين الرئاسيتين لها، الممتدة ما بين 2000-2008، مع تحديد العناصر البارزة التي اتسمت بها البيئة الداخلية: **أ**- أزمة شرعية السلطة: "قضية فلوريدا" (انتخابات 2000).**ب**- الأزمة الاقتصادية والفضائح المالية.**ج**- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.) والبيئة الخارجية لهذه الإدارة (الذي حصرناه في التحدي الذي تواجهه إدارة *ج.و.بوش* من حيث تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي وفي التهديد الصيني).

---

[1] الحاميدي، محمد الهاشمي، أشواق الحرية: قصة ***الحركة الإسلامية*** في تونس، الطبعة الثانية، الكويت: دار القلم، 1990.

[2] عبد اللطيف الهرمسي،" الحركات الإسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارن"، ضمن كتاب: مجدي حماد وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة، ط1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص298.

وتحليل الآليات التي استخدمتها إدارة *ج.و.بوش* في تعاملها مع الحركات الإسلامية، حسب ثقل الجماعات وأهميتها في رسم السياسة الخارجية لإدارة *ج.و.بوش*، حيث نحلل من خلال الأداة العسكرية:

أ- الحرب الأمريكية ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان في أفغانستان. ب- الغزو الأمريكي للعـراق وحجة الارتباط المزعوم بين صدام حسين وتنظيم القاعدة. ج- التحركـات العسـكرية في بلـدان المغرب العربي والساحل الأفريقي(نموذج تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) د- التحركـات العسكرية الأمريكية في القرن الأفريقي(نموذج المحاكم الشرعية في الصومال) و في الأخير نبين الـدعم الأمريكي لإسرائيل في محاربة المقاومة الإسلامية في كل من فلسطين ولبنان(حماس وحزب الله).

كما نحلل من خلال الآليات القانونية والماليـة، الأدوات القانونيـة الـتي اتخـذتها إدارة *ج.و.بوش* لمكافحة الجمعيات والمؤسسات الإسلامية الخيرية التي تدعم الحركات الإسلامية المقاومة وبالأخص في فلسطين ولبنان، وذلك باتخاذ مجموعة من الإجـراءات القانونيـة والإستخباراتية لملاحقة هذه الجمعيات بحجة تمويلها *"للإرهاب الشامل"*، وتشـمل هـذه القوانين، تشريعات جديدة محلية، مثل القانون الصادر في شـهر أكتـوبر 2001 ، المعـروف باسم*"باتريوت يو أس أيه"*، والأمر التنفيذي رقم 13224 في 24 سبتمبر 2001 ، الذي يطلـب مـن وزير المالية ووزير الخارجية " بتسمية" الإرهابيين وممولّيهم ومسهّلي نقـل أمـوالهم، وتشـريعات عالمية، مثل: سعي إدارة ج.و.بوش لتبنى مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1373 ، المتعلق بمكافحـة تمويل الإرهاب والتوصيات الخاصة الثماني المتعلقة بتمويل الإرهابيين.

ونبين من خلال الوسائل المالية، العقوبات المتخذة من أجل ردع الحركـات الإسـلامية، وبالأخص *الجمعيات الإسلامية الخيرية* التي كانت تقدم الدعم للاجئين الفلسطينيين والمسلمين المضطهدين في العالم، وإلحاقها بقائمة التنظيمات الإرهابية بحجة تهديدها للأمن والمصـالح الأمريكية.

وبعد التحليلات المقدمة في القسمين الأول والثاني، نحاول أن نجيـب عـن الفرضـيات المطروحة في المقدمة، من حيث نفيها أو إثباتها، وتدور معظمها حول القـوى الفاعلـة والمؤثرة في رسم السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، وهو ما يجعلنا نحدد النتـائج العامة للدراسة بعد اختبار الفرضيات الأساسية.

القسم الأول: عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية: المبادئ والقوى الفاعلة.

نتطرق في هذا القسم إلى دراسة وتحليل تطور السياسة الخارجية الأمريكيـة مـن حيـث الأصول والمبادئ **(الفصل الأول)**، حيث نركز على المبادئ الثلاثية التي نرى بأنـها تحـدد السياسة الخارجية الأمريكية، والمتمثلة في الدين، الرأسمال والقوة **(المبحث الأول)**، ثم نحلـل التطور السياسي للسياسة الخارجية الأمريكية من خلال التيارات الكبرى: التيـار الانعـزالي، التيار الواقعي، والتيار "الويلسوني" المثالي ثم تيار *المحافظين الجدد* مع إعطاء أهمية محورية في التحليل لمفهوم "*المصير المحتوم*" *Destinée manifeste* " **(المبحث الثاني)** .

أما في **الفصل الثاني**، فنتطرق إلى دور المؤسسات الدستورية في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، من حيث دور السلطة التنفيذية في صنع السياسة الخارجية **(المبحث الأول)**، حيث نتطرق في هذا المبحث إلى دور الرئيس والبيروقراطية في صنع السياسة الخارجية، والمتمثلة في وزارة الخارجية (الفرع الأول) وزارة الدفاع (الفرع الثاني) ووكالة الاسـتخبارات المركزيـة (الفرع الثالث). وفي **(المبحث الثاني)** سنتطرق إلى دور السلطة التشريعية في صناعة القـرار في السياسة الخارجية الأمريكية.

وفيما يخص **الفصل الثالث** فسيتم التطرق فيه إلى دور جماعات المصـالح في عمليـة صـنع السياسة الخارجية الأمريكية، وحددناها في المركب العسكري الصـناعي **(المبحـث الأول)** والجماعات النفطية **(المبحث الثاني)**.

وفي **الفصل الرابع** حللنا فيه دور الجماعات الضاغطة في صنع السياسة الخارجية الأمريكيـة، وحصرنا الجماعات الضاغطة في اللوبي الصهيوني اليهودي **(المبحث الأول)** والحركة المسيحية الصهيونية **(المبحث الثاني)**.

أما في **الفصل الخامس** والأخير، فتطرقنا فيه إلى دور الجماعات والمؤسسات الفكرية في رسم السياسة الخارجية الأمريكية، وعالجنا فيه دور المحافظين الجدد، كجماعة فكرية، في رسـم السياسة الخارجية الأمريكية **(المبحث الأول)** ثم حللنا دور مراكز التفكير في صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية **(المبحث الثاني)**.

والهدف الأساسي من هذا القسم، وضع القاعدة والإطار الذي نقيم من خلالها إدارة *ج.و.بوش* في تعاملها مع الحركات الإسلامية، من حيث المبادئ والأصول التي تحكم سياسته الخارجية بمفهوم سياسة خارجية اتجاهية، أي أنا تسير في نفس الخط العام لمبادئ وأصول السياسة الخارجية، أم سياسة خارجية تحولية، بمعنى الخروج على الخط العام الذي يحكم السلوك الأمريكي في تعامله مع القضايا الخارجية.

الفصل الأول: تطور السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في الأصول والمبادئ.

المبحث الأول: المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية.

حددت دراسة هامة حول "*الأيديولوجيا والسياسة الخارجية الأمريكية*" *Ideology and U.S Foreign Policy*[1] من خلال تتبعها لتاريخ السياسة الخارجية الأمريكية في القرن العشرين، ثلاثة محاور أساسية شكلت البعد الأيديولوجي الذي تعتمد عليه الولايات المتحدة في سلوكها تجاه العالم ، وتتمثل في الآتي:

أولا، عظمة الأمة الأمريكية Greatness of the America Nation وضرورة الحفاظ عليها وحمايتها من خلال الحيوية الدولية.

ثانيا، تفوق الجنس الأبيض في التراتب العرقي Superiority of White people**.**

ثالثا، مواجهة التحديات الثورية التي تدد المصالح الأمريكية في أي مكان في العالم.

ويمكن أن نحدد السلوك الأمريكي الخارجي من خلال ثلاث محددات متكاملة تتمثل في **الدين، الرأسمال والقوة.**

سنتطرق إلى هذه الثلاثية بشيء من التفصيل والتحليل لنبين كيف أن السياسية الخارجية الأمريكية هي في النهاية محصلة تفاعل وتقاطع الجماعات الدينية المتمثلة في الصهيونية المسيحية واليهودية **(الدين)،** الشركات الاقتصادية **(الرأسمال)** والمركب الصناعي العسكري**(القوة).**

---

[1] سمير **مرقس**، رسالة في الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية، مكتبة الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى،2001،ص55.

وتمثل هذه الثلاثية الثوابت الأساسية التي نعتمد عليها في دراستنا لتطور السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية.

المطلب الأول: الدين كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية.

يعتبر الدين محدد أساسي في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تشكل **المعتقدات الدينيـة**، أساس البنية الفكرية والقيمية التي ساهمت في تشكيل التصور الأمريكي في بنـاء سياسـة خارجية تجاه العالم الخارجي، وخصوصا تجاه العالم العـربي-الإسـلامي بشـكل عـام والحركات الإسلامية بشكل خاص، **وذلك من خلال دور الجماعات الدينية** التي تحـاول أن تؤثر في تشكيل وصنع الرؤية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي والحركات الإسلامية.

أ- **دور الدين** في **تشكيل الأمة الأمريكية.**

ولدت القارة الأمريكية تحمل الدين والمجتمع معا، أي دون فاصل زمـني بينـهما. كمـا تأسست القارة الأمريكية الجديدة على أرضية مصـالحة بـين الـدين والمجتمـع، بـين البروتستانتية التطهيرية والأرض الجديدة.وقد ذهب كثير من الباحثين[1] إلى أن المهـاجرين الجدد: البروتستانت، كانوا متأثرين باليهودية تأثرا مركبا:لاهوتيا،وتاريخيـا، وكتابيـا، وسياسيا،حيث أفرز هذا التأثير صيغة "تعايش" بين البروتستانتية واليهودية بقيت إلى الآن، وبالذات في التيارات والاتجاهات الأصولية.ويعود هذا التأثير لرؤية المستوطنين الجدد للعالم الجديد باعتباره"القدس الجديدة"،حيث شعروا أن تجربتهم الناشئة تجعلهم متمـاثلين مـع المنفيين والعبرانيين الذين ذكروا في التوراة.فأصبحت أمريكا لديهم*"كنعان الجديـدة"*،فهـم فروا مثل العبرانيين القدامى من عبودية وظلم"فرعون"-الملك جيمس الأول ملـك إنجلتـرا- وهربوا من "أرض مصر" –إنجلترا-بحثا عن مـلاذ في الأرض الجديـدة الموعـودة مـن الاضطهاد الديني.

---

[1] أنظر: سمير **مرقس**، المرجع السابق،ص6.

- Roger Garaudy, les Etats-Unis, colonie d'Israël, extrait du livre: Notes l'Avenir:mode d'emploi, éditions Vent du Large, Paris, 1998.
in:http://medlem.spray.se/dominique/garaudy/garaudy9.htm

وبالمشابهة، أصبحت مطاردة المهاجرين البروتستانت البيوريتانيين، للهنود الحمر في العالم الجديد، مثل مطاردة العبرانيين القدماء للكنعانيين الفلسطينيين.[1] واستندت المسيحية اليهودية على مقولتي "*أرض الميعاد*" و"*الشعب المختار*" وهما المقولتان اللتان مثلتا أساس"استعمار أمريكا"و"استعمار فلسطين".

فالمهاجرون الأوائل من الأوروبيين إلى العالم الجديد كانوا من ***البيوريتانيين-التطهيريين***- Puritans الذين حملوا معهم التقاليد والقناعات التوراتية وتفسيرات العهد القديم التي انتشرت في انجلترا ودول أوروبية في القرن السادس عشر وما بعده.

والاعتقاد الديني للتطهيريين كان مبنيا على أن العناية الإلهية متضمنة في حضور الرب في التاريخ الإنساني، وأنه سرعان ما سيبدأ التاريخ الإلهي بمجيء المسيح مع بداية الألف عام السعيدة"الألفية". فظهرت بين اللاهوتيين والمفكرين الدينيين، تفسيرات جديدة لسفر دانيال-العهد القديم-وسفر الرؤيا-العهد الجديد، تتصور تحول اليهودية إلى المسيحية، وعودة ظهور القبائل الإسرائيلية المفقودة،باعتبارها الخطوات الأخيرة لنهاية التاريخ الإنساني.ومن ثم أصبحت الأحداث العظمى المرتبطة بذلك، هي عودة اليهود المتحولين إلى أرض صهيون، وإعادة بناء المعبد، وإعادة تأسيس الحكم الإلهي للأرض من أورشليم[2].

ويرجع الارتباط العقائدي بين المسيحية-اليهودية إلى حركة الإصلاح الديني في أوروبا في القرن السادس عشر، ويطلق عليها "*البعث العبري أو اليهودي*"، حيث جاءت بنظرة جديدة عن ماضي اليهود، حاضرهم ومستقبلهم. وعملت حركة الإصلاح البروتستانتي بفكرة أن اليهود أمة مفضلة ومختارة، وأصبح كما أشارنا سابقا العهد القديم المرجع الأساسي للاعتقاد البروتستانتي، ومصدر المسيحية النقية الثابت، وذلك خلافا للاعتقاد الذي كانت تتمسك به الكنيسة الكاثوليكية والقائم على أن تاريخ الأمة اليهودية قد انتهى وأن الرب طرد اليهود من فلسطين إلى بابل عقابا على صلب المسيح.

ويعتبر ***مارتن لوثر***، مؤسس وزعيم حركة الإصلاح البروتستانتي، المساهم إلى حد كبير في انتشار المسيحية اليهودية، ونشر كتاب في سنة 1533، بعنوان"*المسيح ولد يهوديا*"، شرح فيه

---

[1] **رضا هلال،** المسيح اليهودي ونهاية العالم: المسيحية السياسية والأصولية في أمريكا، مكتبة الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية 2001،ص77.

[2] المرجع ذاته، ص61-62 .

المواقف المؤيدة لليهودية، وأدان اضطهاد الكنيسة الكاثوليكية لليهود لزعمه أن المسيحيين واليهود ينحدرون من أصل واحد، ومما جاء فيه:"*إن الروح القدس شاءت أن تـ ل كل أسفار الكتاب المقدس عن طريق اليهود وحدهم.إن اليهود هم أبناء الرب ونحن الضيوف والغرباء، وعلينا أن نرضى بأن نكون كالكلاب التي تأكل ما يتساقط من فتات مائدة أسيادها، تماما كالمرأة الكنعانية*".[1]

وركز في بداية حياته على الدعوة لدراسة اللغة العبرية وعلـى دور التـوراة في الحيـاة المسيحية، وتحقيق النبوءة التوراتية المتعلقة بإنقاذ اليهود وإقامة دولتهم في فلسطين.

وفي المرحلة الأخيرة من حياته عبر *م.لوثر* عن كرهه لليهود، وطالب بطردهم من إنجلتـرا، بعد فشله في تنصيرهم. ودعوته للتخلص منـهم كانـت بـدفعهم باتجـاه العـودة إلى أرض"يهودا"[2].

وعلى هذا الأساس اعتبر المسيحيون الأوائل في الأرض الجديدة-أمريكا-أن اليهود شركاء بالاعتقاد الديني التوراتي قبل مجيء المسيح. وتشير بعـض المصـادر إلى أن "كريسـتوفر كولومبس" قد اكتشف أمريكا، بدافع اعتقاد أن رحلاته هي جزء من سـيناريو الألفيـة المسيحية، سوف يقود في النهاية إلى تحرير القدس من المسلمين-الكفـار-وإعـادة بنـاء المعبد.وذكر في مؤلفه" كتاب النبوءات" أنه قال للملكة *إيـزابيلا*، سوف يستخدم الـذهب الذي يجده في العالم الجديد لإعادة بناء الهيكل لكي يكون مركز العالم و"حلمة" الكـرة الأرضية[3].

[1] In:R.H.Bainton, Here I stand: A Life Of Martin Luther, New York, Abingdon Cokes-bury Press,1920

نقلا عن رضا هلال، المرجع السابق.ص63.

[2] * اعتذر أتباع مارتن لوثر بعد أكثر من أربعة قرون عما صدر عنه من ملاحظات سلبية بحق اليهود، وذلك حينما أعلن ممثلو الاتحاد العالمي للوثيرين المجتمعين في مؤتمرهم في ستوكهولم في السويد، في الفترة 11-13 جويلية 1983، عن عدم التزامهم بكل ما صدر عن لوثر بشأن اليهود. وعبر رؤساء الكنيسة اللوثرية الأمريكية المنعقدة في مدينة سانت لويس في التاسع من جويلية 1983، والذي حضره أكثر من 1100 عضو يمثلون أكثر من 2.7 مليون لوثري أمريكي، عن أسف اللوثريين وعدم علاقتهم بالملاحظات المتطرفة التي سبق لمارتن لوثر أن أبداها تجاه اليهود.

أنظر بالتفصيل: **د. يوسف الحسن**،البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الصهيوني، سلسلة أطروحة الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2000، ص25.

[3] رضا هلال، المرجع السابق،ص 62.

وكانت اللغة العبرية لغة أساسية في المستوطنات الأمريكية الأولى، نظرا لتمسك البيوريتانيين بذه اللغة التوراتية، وتأثير ذلك يظهر من خلال الأسماء اليهودية التي أعطوها لأبنائهم المقتبسة من التوراة مثل: سارة وألعازار وأبراهام وداود وموسى وديفيد..الخ.

كما تمت تسمية مدن كثيرة بأسماء عبرية قديمة، مثل مدينة سالم Salem المشتقة من الكلمة العبرية Shalom إضافة إلى أسماء أخرى مثل هبرون-الخليل-،شارون،صهيون،كنعان..إلخ.

فأصبحت اللغة العبرية والدراسات اليهودية ضمن البرامج الجامعية، خصوصا جامعة هارفارد التي أنشئت عام 1636.

كما اعتبرت اللغة العبرية من بين المواد الإجبارية، حيث لا يتم قبول الطلبة في الجامعة إلا باختبار قدرتم على ترجمة النص العبري الأصلي للتوراة إلى اللاتينية. وقد قدمت أول دفعة طلابية تخرجت من جامعة هارفارد عام 1642 أطروحة جامعية بعنوان "العبرية هي اللسان الأم".[1]وكان أول كتاب ينشر في العالم الجديد يهودي العنوان وهو Pay Psalm وهو ترجمة مباشرة للكتاب التوراتي سفر المزامير Psalm .[2]

وحسب بعض المؤرخين فإن المستوطنين البيوريتانيين صاروا النموذج الروحي للعهد القديم العبري،وقد أسموا أنفسهم"أطفال إسرائيل" Children of Israël في طريقهم إلى الأرض الموعودة".[3]

وتحول التعاطف الوجداني الديني مع اليهود إلى ضغط سياسي لتحقيق الهدف الروحي السياسي، المتمثل في إقامة وطن يهودي،فتم تأسيس عدة منظمات وحركات بروتستانتية تعمل على تحقيق هذا الهدف مثل منظمة "البعثة العبرية من أجل إسرائيل" Hebrew Mission on Behalf of Israel التي أسسها القس"وليام بلاكستون" 1841-1935،وبقيت مستمرة في مهمتها حتى اليوم باسم جديد"الزمالة اليسوعية الأمريكية America Messianic Fellowship والتي تعد من مراكز الضغط الصهيوني المسيحي في الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

---

[1] **د. يوسف الحسن**، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الصهيوني،مرجع سبق ذكره ،ص 38.

[2] سفر المزامير هو مجموعة من الترجمات الشعرية لمزامير التوراة معدة لكي ينشدها المصلون في الكنائس ويصل عددها إلى 150 مزمورا.
أنظر: **د. يوسف الحسن**، المرجع نفسه، ص37.

[3] Reuben Fink, America and Palestine,(New York: Herald Square Press,1944
نقلا عن **د. يوسف الحسن**، المرجع نفسه، ص38.

[4] سمير **مرقس**، رسالة في الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية، مرجع سابق،ص7.

ونشير هنا إلى أن تراث اللاهوت البروتستانتي البيوريتاني –المتهود- والعقيدة الألفية، هـو التراث الذي انبثقت عنه *المسيحية الصهيونية الأمريكية* التي طالبت بوطن قومي لليهـود في فلسطين قبل الصهيونية اليهودية، التي تزعمها *تيودور هرتزل*.

والتراث اللاهوتي ذاته هو الذي دفع ويدفع الولايات المتحدة الأمريكية باعتقاد الالتـزام بإقامة إسرائيل وعودة اليهود، والتحالف الاستراتيجي كالتزام ديني وثقـافي ثم سياسـي. ووجدت الصهيونية اليهودية في اللاهوت البروتستانتي والعقيدة الألفية لـدى المسـيحية الصهيونية الدعم الأخلاقي والعقائدي الذي جعل من الصهيونية اليهودية"حركة قوميـة" هدفها إعادة الشعب اليهودي إلى أرضه في فلسطين.

كان الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية يعتقدون بأنم شعب الله المختار، وهـو التعبير الذي يظهر بكثرة في التاريخ الأمريكي منذ وصول البيوريتانيين الأوائل مع سـفينة Mayflower وتأسيس مستوطنة "*بلايموث*" Plymouth في سنة 1620، وبقي هذا المعتقد إلى غاية اليوم.

وقد كان تأثير البروتستانتية "المتهودة" على الرئيس الأمريكي "*توماس جيفرسون*" بأن اقترح على الكونغرس رمز أمريكا على شكل أبناء إسرائيل تقودهم في النهار غيمة، وفي الليـل عمود من النار، بدلا من النسر، وهو ما يتطابق مع النص الوارد في *سفر خـروج* والـذي يقول :"*وكان الرب يسير أمامهم نارا في عمود سحاب ليهديهم في الطريق،وليلا في عمـود نـار ليضيء لهم لكي يمشوا نارا وليلا*"-سفر الخروج 13:21-[1]

وفي سنة 1912، أعلن الرئيس الأمريكي *تافت* Taft قائلا:"*يجب أن أحمي شعبنا وممتلكاتـه في المكسيك حتى تقتنع الحكومة المكسيكية بأن هناك رب في إسرائيل ومن الواجب الخضوع له.*"[2]

وقد أصبح واضحا الدعم السياسي الأمريكي من أجل إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين بعد مصادقة الرئيس الأمريكي، *وودرو ويلسون*، على وعد بلفور لسنة 1917،ويمكن تفسير

---

[1] سمير **مرقس** ، المرجع السابق ،ص10.

[2] **Roger Garaudy**, les Etats-Unis, colonie d'Israël,op.cit.

هذا القرار بدافع الاعتقاد المسيحي الصهيوني للرئيس *و.ويلسون*، الذي ينحدر من أبـوين ينتميان للكنيسة المشيخية،ونشأ على التعاليم البروتستانتية الأمريكية التي كانـت تـؤمن بالأسطورة الصهيونية، ففي سنة 1918، كتب *و.ويلسون* رسالة إلى الحاخام *سـتيفان ويـز* Stephen Wise يؤكد له موافقته على *إعلان بلفور* باستناده على الأسـطورة الصـهيونية واعترف بأنه:"*كربيب بيت قس ينبغي أن يكون قادرا على المساعدة على إعادة الأرض المقدسـة لأهلها*".[1]

كما تم الموافقة من قبل الكونغرس على *إعلان بلفور* بخلفيات الاعتقاد الصهيوني المسيحي، وقد عبر عن هذا الاعتقاد *ويليام آي كوس*، ممثل إنـديانا في شـهادة أمـام الكـونغرس بقوله:"*كما خلص موسى الإسرائيليين من العبودية،فإن الحلفاء الآن يخلصون يهودا من أيدي الأتراك القبيحين،وهي الخاتمة الملائمة لهذه الحرب العالمية.إن يهودا يجب أن تقوم كأمة مستقلة وتكـون لهـا القوة لتحكم نفسها وتتقدم وتكمل مثالياتا في الحياة.إنني أحس أنني أعـبر عـن أفكـار الشـعب الأمريكي، وبالتأكيد عن أفكار أولئك الذين بحثت معهم هذا الموضوع، وهو أن حكومة الولايـات المتحدة الأمريكية يجب أن تمارس سلطاتا الملائمة لرؤية هذه الدولة اليهودية تقام لتنبثق منها تعـاليم ومبادئ يهودا القديمة*".[2]

كما أكد الرئيس الأمريكي،*جيمي كارتر*، على هذا التقارب الديني بين الولايات المتحـدة الأمريكية وإسرائيل، الذي كان أول رئيس أمريكي يقوم بزيارة لإسرائيل منذ إنشاءها في سنة 1948،حيث ألقى خطابا في الكنيست، في مارس 1979، أعلن فيه:"*لقد تأسست كـل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من المعمرين.فبلادي هي كذلك أمة تكونت من المهاجرين واللاجئين القادمين من مختلف البلدان..ويجمعنا الإرث التوراتي..*"[3].وأكد *ج.كارتر* علـى هـذا التقارب بقوله:"*تأسيس الأمة الإسرائيلية يرجع إلى تحقيق النبوة الإنجيليـة*"[4].كما قال في مداخلة في كنيس *إليزابيث* في نيوجرسي، وهو مرتدي لباس رجال الدين:"*إنني أبجل نفـس الـرب*

---

[1] **Roger Garaudy**, ibid.

[2] **رضا هلال،** المسيح اليهودي ونهاية العالم: المسيحية السياسية والأصولية في أمريكا، المرجع السابق، ص 102.

[3] **Roger Garaudy**, loc;cit.

[4] Ibid.

مثلكم، ونحن المعموديين ندرس نفس التوراة مثلكم" ثم خلص إلى القول:"*إن بقاء إسرائيل لا ينطلق من السياسة، إنه واجب أخلاقي*."[1]

ورغم الاعتراف الديني للرئيس *ج.كارتر* بالمرجعية التوراتية لدولة إسرائيل، فإنه كان ضحية تحالف اللوبي المسيحي الصهيوني الأمريكي مع حزب الليكود اليميني الـذي وصـل إلى السلطة مع زعيمه *بيغن* مما أدى إلى حرمانه من القاعدة الانتخابية المهمة، وذلك بسـبب طرحه فكرة المفاوضات من أجل الحقوق الفلسطينية في وطنهم، ونشرت صفحات كاملة في أهم الصحف الأمريكية تعلن:"*آن الأوان للمسيحيين الإنجيليين ليؤكدوا على إيمانهم بالتنبؤات الكتابية وحق إسرائيل الإلهي في أرضها.ونؤكد اليوم كإنجيليين إيماننا بـأرض الشـعب اليهـودي الموعودة...سنراقب بقلق تام كل جهد في إقامة أمة أو وحدة سياسية داخل الوطن اليهودي*."[2]

كما كرس الرئيس الأمريكي *رونالد ريغان* هذا التقارب الديني ، الـذي أعطـى الحـق لإسرائيل في الدفاع عن نفسها من الأعداء:غزو لبنان سنة 1982، الغارة علـى تـونس، ضرب الفاعل النووي العراقي *أوزاريـك*، وذلك بقناعات عقائدية أكدها بقوله:"إن جميـع النبوءات التي يجب أن تتحقق قبل **هرمجدون** قد مرت *في سفر حزقيال أن الرب سيأخذ أولاد إسرائيل من بين الوثنيين ويعودون جميعهم مرة ثانية إلى الأرض الموعودة..لقد تحقق ذلك أخيرا بعـد ألفـي سنة..ولأول مرة يبدو كل شيء في مكانه في انتظار* ***هرمجدون*** *والمجيء الثاني للمسيح*"[3].

ويحسب لليمين المسيحي قوة مؤثرة في فوز الرئيس *ريغان* في الفترة الأولى مـن عهدتـه الرئاسية، حيث استطاعت منظمة"*الأغلبية الأخلاقية*" التي تمثل مركـز الـيمين المسـيحي الأصولي من حشد ثلاثة ملايين ناخب لصالح *ر.ريغان*، الذي رفع سياسة الـدفاع عـن الأجندة الأخلاقية لليمين المسيحي، المتمثلة أساسا في خفض الضرائب على أولياء تلاميذ

---

[1] **روجيه غارودي**، الخرافات المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ترجمةم.ع.كيلاني، دار الكتاب، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى1996،ص192.

[2] **إيريك لوران**، عالم بوش السري:الديانة والمعتقدات الأعمال والشبكات الخفية، ترجمة سوزان قازان،دار الخيال، بيروت، طبعة 2003، ص 96.

[3] **رضا هلال**، المسيح اليهودي..، مرجع سبق ذكره، ص131.

المدارس الرهبانية، عودة الصلاة في المدارس، إدانته لحكم المحكمة لسنة 1973 المتعلق بالحق في الإجهاض.

وإضافة للقضايا الداخلية، فقد ساندت الأصولية المسيحية قضايا السياسة الخارجية مثـل الزيادة في الإنفاق العسكري على القدرات الدفاعية، معارضة التجميد النـووي، حيـث وزع رئيس *منظمة الأغلبية الأخلاقية* نشرة بعنوان"*الحرب النووية وعودة المسـيح*"،تربط الحرب النووية مع الاتحاد السوفيتي بالمجيء الثاني للمسيح.

وكانت "*هرمجدون النووية من أجل إسرائيل*" الرباط المقدس بين اليمين المسيحي الصـهيوني والرئيس *ر.ريغان*.

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية التبريرات الدينية والقيمية في صراعها الأيديولوجي مع الاتحاد السوفيتي، حيث مثلت إدارة *ر.ريغان* 1980-1988 النموذج الواضح في توظيف الدين في السياسة الخارجية ،لاعتقاد *ريغـان* أن المعركة الأخيرة بين الخير والشـر"*معركـة هرمجدون*" ستقوم بين قوى الظلام ضد إسرائيل،ويقود قوى الظلام الاتحاد السوفيتي الملحد، لأن الشيء الثابت عند *ريغان* أن إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة التي يمكـن للولايـات المتحدة الأمريكية أن تعتمد عليها كموقع لحدوث *هرمجدون* [1].

ومن بين الدوافع المفسرة لتصاعد العامل الديني وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكيـة، الدور المتصاعد الذي تلعبه جماعات التيار اليميني المسيحي وتأثيرها على الإدارات.

ويمكن التأكيد هنا بعد التطرق للتطور التاريخي للبروتستانتية الأمريكية على أن التـراث اللاهوتي للولايات المتحدة الأمريكية قائم على ميزات، أهمها:

- الارتباط بين التراث المسيحي واليهودي بقاعدة التوراة، التي تفضل الشعب اليهـودي كشعب مختار.

---

[1] للتوسع أكثر حول رونالد ريغان ومعركة هرمجدون،أنظر:

- Grace Halsell, Prophecy and Politics:Militant Evangelists on the Road to Nuclear War, Westport,Conn,Lawrence Hill AND Co;,1986.

- الالتزام الديني بدعم إسرائيل والدفاع عنها، طبقا للتعاليم التوراتية.

وعلى أساس هاتين الميزتين الدينيتين قامت حركات وجمعيات دينية في الولايات المتحـدة الأمريكية، عرفت "***بالأصولية المسيحية***" و"***المسيحية الصهيونية***" ، تطالب بتكريس هذا التراث الديني، ويمكن أن نميز من خلال التطور التاريخي لهذه الحركات التي قامت بدور مهـم في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية بين مرحلتين أساسيتين:

مرحلة التأسيس والدعوة: وتمتد هذه المرحلة من النصف الأول من القرن العشرين إلى بداية السبعينات من القرن العشرين. وأهم سمة تميزت بها الحركة المسيحية الصـهيونية في هـذه المرحلة أنها كانت بعيدة عن السـلطة ولم تكـن مشـاركة في السـلطتين التشـريعية والتنفيذية. وتعتقد المسيحية الصهيونية بعصمة الكتاب المقدس، وتأخـذ بـالمعنى الحـرفي للإنجيل والعهد القديم والنبوءات التوراتية عن بعث اليهود في فلسطين.

وتبلورت الأصولية المسيحية فكريا في أعقاب نشـر سلسـلة مـن 12 مجلـدا بعنـوان "الأصول" وتضم 90 مقالة، حررها مختلف اللاهوتيين البروتستانت المعارضين لكل تسوية أو حل وسط مع الحداثة، حيث نظروا إلى نتاج الحداثة باعتباره فسادا لـوث الـوطن، وامتدوا بهذا التصور إلى السياسة الخارجية إبان الحرب العالمية الأولى، حيث اعتبروا الحرب صراعا بين العقلانية الألمانية والمسيحية.

كما عرفت الحركة الأصولية المسيحية صراعا عقائديا مع تيارات البروتستانتية الحداثيـة، بسبب النظرية الداروينية للنشوء البيولوجي. إذ ركزت على محاولات تحريم تدريس نظرية النشوء والارتقاء في المدارس العامة. وكنتيجة لهذا التطـور، انقسـمت البروتسـتانتية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرع لاهوتي وسياسي محافظ، ومعسكر سياسي تقـدمي ولاهوتي ليبرالي.

وقد حدث تغييرا آخرا في تلك الحقبة، وكان له أكبر الأهمية بالنسـبة لـدور الـدين في حركات الإصلاح السياسي والاجتماعي في الأعوام التالية. ففي بداية هذه الحقبة كانـت لغة الإصلاح الاجتماعي لغة دينية، بالرغم من أنها لم تكن لاهوتية صريحة. وفيما بين فتـرة

الكساد العظيم 1929 وسنة 1959، ارتبطت البروتستانتية في الولايات المتحدة الأمريكيـة ارتباطا وثيقا بالثقافة السائدة.

فأثناء فترة الكساد العظيم، قام الرئيس الأمريكي *فرانلكين روزفلت* بتغـيير دور الحكومـة لتتحمل بمقتضاه مسئولية أكبر في تحقيق الرفاهة الاقتصادية للأفراد وللمجتمع.

وكان لدور الدين في سياسة البرنامج الجديد *لروزفلت* عواقبه التي ما تزال آثارها إلى اليوم، من خلال:

أولا،حيث أصبحت السيادة لليبراليين الدينيين، ويرجع ذلك إلى أن نظراءهم الأكثر محافظة لم يؤيدوا جهود المحافظين السياسيين إيمانا منهم أن ما يهم الدين هو الدين.

ثانيا، استخدم ليبراليو اللاهوت سلطة المنبر، الذي كان داعما فيما سبق للمحـافظين في التأثير عل الرأي العام والعملية السياسية.

ثالثا، أصبح لأصوات الكاثوليك واليهود والسود أهمية إستراتيجية ما تزال باقية.

رابعـا، حددت هذه المرحلة نقاط الخلاف بين الليبرالية الدينية وبين المحافظين حول نـوع الحكومة التي يفضلها كل منهما، ولا يزال ساري المفعول إلى يومنا هذا.

و**خامسا**، أدت هيمنة الليبرالية الدينية إلى الإسهام في دور الدولة.[1]

وهنا يجب أن نذكر بأن البروتستانتية في الولايات المتحدة الأمريكية تنقسم إلى قسـمين منفصلين، القسم الأول المعروفة اختزالا ب"*الواسب*" *WASP* أي كنـائس البروتسـتانت الأنجلوسكسون البيض *White Anglo-Saxon Protestant* وتمثل كنائس النخبة والطبقة العليا في المتمع الأمريكي، وتضم التيار الصهيوني المسيحي ، وهو التيار الأصولي،وهي كنائس ذات تأثير في صياغة السياسة الأمريكية.

---

[1] **ديب علي حسن**، الولايات المتحدة الأمريكية من الخيمة إلى الإمبراطورية، مرجع سبق ذكره، ص322-323.

أما القسم الثاني فتمثله ***البروتستانتية الليبرالية***، ويمثلها المجلس الوطني لكنائس المسيح في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي كان يجمع في بداية الثمانينات من القرن العشرين أربعين مليون مسيحي وأربعة وثلاثين رابطة طائفية.[1] وهي تعارض في أطروحاتها العقائدية الوطن القومي لليهود في فلسطين ونتاجه الحركة الصهيونية، وذلك بدافع مصلحي وديني، لأن وجود وطن قومي لليهود في فلسطين يهدد البعثات التبشيرية المسيحية، كما أن قناعاتهم العقائدية، انطلاقا من قراءاتهم للتوراة، جعلتهم يؤمنون بأن اليهود تاريخيا لم يستحوذوا على فلسطين على مر العصور والأزمان.

كما ربطت البروتستانتية الليبرالية صلات بالمشرق العربي، وخاصة سوريا وفلسطين، حيث أسست الكلية الإنجيلية السورية في عام 1866، ثم تغيرت تسميتها في عام 1920 لتصبح الجامعة الأمريكية في بيروت، كما أسست الجامعة الأمريكية في القاهرة.

ولم يبق موقف البروتستانت الليبراليين على حاله حيث خضع لتأثيرات المسيحية الصهيونية خصوصا بعد الأحداث التاريخية: توظيف المحرقة اليهودية "*الهولوكوست*"، قيام دولة إسرائيل في سنة 1948، واحتلال إسرائيل لكامل أراضي القدس بعد حرب 1967. وهو ما أدى في منتصف السبعينات من القرن العشرين إلى تفتيت البروتستانتية الليبرالية التي خرج من عباءتها "الجناح اليساري" الذي اهتم بالتركيز على مسائل العدالة الاجتماعية والسلام وفق النظرة الدينية.وقد عبر هذا الجناح عن رفضه للأفكار اللاهوتية المحافظة، كما رفض البعض منهم الصهيونية السياسية اللاهوتية، إلا أن مواقف الأغلبية لم تكن واضحة تجاه إسرائيل.[2]

مرحلة التسييس والمشاركة السياسية: يمثل تكون الكيانات والتحالفات ذات الطابع الديني-السياسي نقطة تحول في مسيرة الأصولية البروتستانتية، حيث ساهم تبلور هذه الكيانات في التأثير على السياسة الداخلية والخارجية.وقد اعتمد أنصار اليمين الديني في تحركاتهم، التي غلب عليها الطابع السياسي، على الكيانات المؤسسية بعيدا عن الكنائس ، معتمدين بذلك على أربعة مستويات من التحرك والنشاط:

---

[1] **د. يوسف الحسن**، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الصهيوني، مرجع سبق ذكره ،ص 52-53.

[2] لمزيد من التفاصيل، أنظر: **د. يوسف الحسن**، المرجع ذاته ،ص52-53

المستوى الأول، الاعتماد على الموقف الدفاعي لحماية أفكارهم الأساسية من التـأثيرات الخارجة على اعتقاداتم.و في المستوى الثاني، تم تبني موقف هجومي الهدف منه إدخـال التجديد اللاهوتي في نمط الحياة الأمريكية،أما المستوى الثالث، فتم التحول إلى الاسـتعداد لشن هجوم صليبي لإعادة فرض ما يسمى بالأخلاق الكتابية المبنية على الكتاب المقدس في جميع الولايات الأمريكية.وفي المستوى الأخير،العمل على إدماج المستويات الثلاثة السابقة في برامج الأحزاب السياسية، وهو الهدف الذي عمل به زعيم الأصولية المسيحية"بـات روبرتسون" مؤسس منظمة الائتلاف المسيحي، حينما أكد علـى ضـرورة أن يكـون للمسيحيين صوت في الحكومة،ووضع برنامجا من خمسة عناصر تضمن:تدريب المسيحيين على القيام بأفعال اجتماعية مؤثرة، مقاومة المتعصبين ضد الدين، توعية المسيحيين بالقضايا الدينية والتشريعات المزمع سنها، الترويج للقيم الأسرية باعتبار أن الأسرة هـي الوحـدة الأساسية، وتمثيل المسيحيين في كل مستويات الإدارة الأمريكية.[1]

ومع بداية الثمانينات من القرن العشرين، شهدت الحياة السياسـية الأمريكيـة صـعود الأصولية المسيحية في أثناء الحملة الانتخابية للرئيس رونالد ريغان بشعار "*الولادة مرة ثانيـة كمسيحيين*" *The Born Again Christians* ، حيث يؤمن أنصار التيار الديني اليميني بتقسيم العالم إلى معسكرين: معسكر الخير الذي يضم المسيحيين، ومعسكر الشر الـذي يضـم شعوب الديانات الأخرى، أي دون المؤمنين بالديانة البروتستانتية الصهيونية، وذلك بنـاء على الاعتقاد أنم "شعب الله المختار" والموعودون بتصحيح التاريخ البشري مـع عـودة المسيح مرة ثانية وإحياء الألفية السعيدة بعد معركة هرمجدون العظيمة.

وقد تزامن مع تصاعد اليمين الديني، ظهور نخبة من السياسيين الاستراتيجيين الذين وظفوا المفاهيم الدينية لتحقيق الأغراض السياسية والأيديولوجية للولايات المتحدة الأمريكية من أمثال:*صموئيل هانتغتون، روبرت تيكر،جين كير كباتريك*..وآخرون. وقد تجلى هذا التـأثير بوضوح على السلوك السياسي للحزبين الديمقراطي والجمهوري، ولم يعد هناك تمييـز في ممارسة الخطاب الديني اليميني سواء تحت إدارة *جيمي كارتر* الديمقراطي أو *رونالـد ريغـان*

[1] التقرير الاستراتيجي العربي، **السياسة الأمريكية تحت سطوة اليمين الديني والسياسي**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، الطبعة الأولى، يوليو 2003، ص 140.

الجمهوري، وكان أقرب مستشاريهما من اليمين الديني من أمثال *جيري فولويل*، مؤسـس منظمة الأغلبية الأخلاقية.

ومثلت الأصولية المسيحية أكبر الحركات الاجتماعية في الساحة السياسية الأمريكيـة في الربع الأخير من القرن العشرين، وتشير دراسة عن الدين والسياسة في الولايات المتحـدة الأمريكية ل"*مايكل كوربت*" و"*جوليا كوربـت*"، عن اختيارات التصويت في عامي 1988-1992 إلى أن الأصولية المسيحية أكدت فاعليتها السياسية في تحالفها مع الـيمين المحـافظ سياسيا للتغير السياسي والاجتماعي داخليا والتأثير على السلوك الأمريكي خارجيا[1].

واستطاعت الأصولية المسيحية في فترتي الرئيس *بيل كلينتون*، أن تجد لها هامشا من المناورة بتحقيقها بعض الانجازات العقائدية بالرغم من فترة الانقطاع في تحقيق أهـدافها مقارنـة بإدارة *ر.ريغان*، حيث عملت على إصدار قانون الحرية الدينية، كما قامت بقيادة الحملـة الإعلامية والسياسية ضد الرئيس *ب.كلينتون* فيما عرف بقضية اليهودية"*فضيحة لوينسـكي*" التي أثيرت بعد رغبة الرئيس الأمريكي في تسوية القضية الفلسطينية.والسبب ذاته، كـان وراء إبعاد الرئيس *جورج بوش* من السلطة لفترة رئاسية ثانية، لأنه طالب إسرائيل بسحب قواتا من الضفة الغربية، مع تجميد القروض مقابل شرط التوقف عن بناء المستوطنات، مما جعله يتلقى في البيت الأبيض مائة ألف رسالة تنديد من الأصولية الصهيونية، التي تمثل ما نسبته 15 إلى 18 بالمائة من الوعاء الانتخابي، وهي نسبة تفـوق بكـثير نسـبة اليهـود الأمريكيين.

ولم يعرف في التاريخ السياسي الأمريكي دور ونفوذ للأصولية المسيحية كما عرفته إدارة *جورج ولكر بوش*، *"كثيرون هم الرؤساء الأمريكيون الذين أكدوا تعلّقهم بجذورهم الدينية، فاستشهدوا باقتباسات من الكتاب المقدس، إلا أن الدين لم يفرض يوما وجوده في الحيـاة السياسية الأمريكية قبل أن يطأ جورج بوش الابن عتبة البيت الأبيض"*.[2]

---

[1] **التقرير الاستراتيجي العربي**، المرجع السابق، ص140-141.

[2] **إيريك لوران**، عالم بوش السري، مرجع سبق ذكره،ص 6.

ويؤكد، *ألان ليتشمان*"، المؤرخ في الجامعة الأمريكية في واشنطن، "أن ما قام به *ج.و.بـوش* من خلط الدين بالسياسة هو أمر لا سابقة له بالنسبة لرئيس تسلّم الحكم منذ أسبوعين"[1] حيث بمجرد أن تسلم السلطة أقر في العشرين من جانفي 2001 يوما وطنيـا للصـلاة، بالرغم من أنه يوما لذلك كان محددا في شهر ماي، وبعد فترة قصيرة أعلن علـى خطـة عمل لمساعدة الأطفال الذين يعانون من صعوبات في المدارس الرسمية علـى الالتحـاق بمدارس الرهبان، وفي الثالث والعشرين من الشهر ذاته، أعلن عن نيتـه في وضـع حـد للتمويل العام المقدم لجمعيات ومنظمات تحديد النسل والمؤيدة لحق الإجهاض في الداخل والخارج، وإعلانه هذا تزامن مع التجمع الذي أقامه آلاف الناشطين التابعين للأصـولية المسيحية بواشنطن، التي طالبت من خلاله بإلغاء القرار الرسمي الصادر سـنة 1973 عـن المحكمة العليا والمشرع للإجهاض.

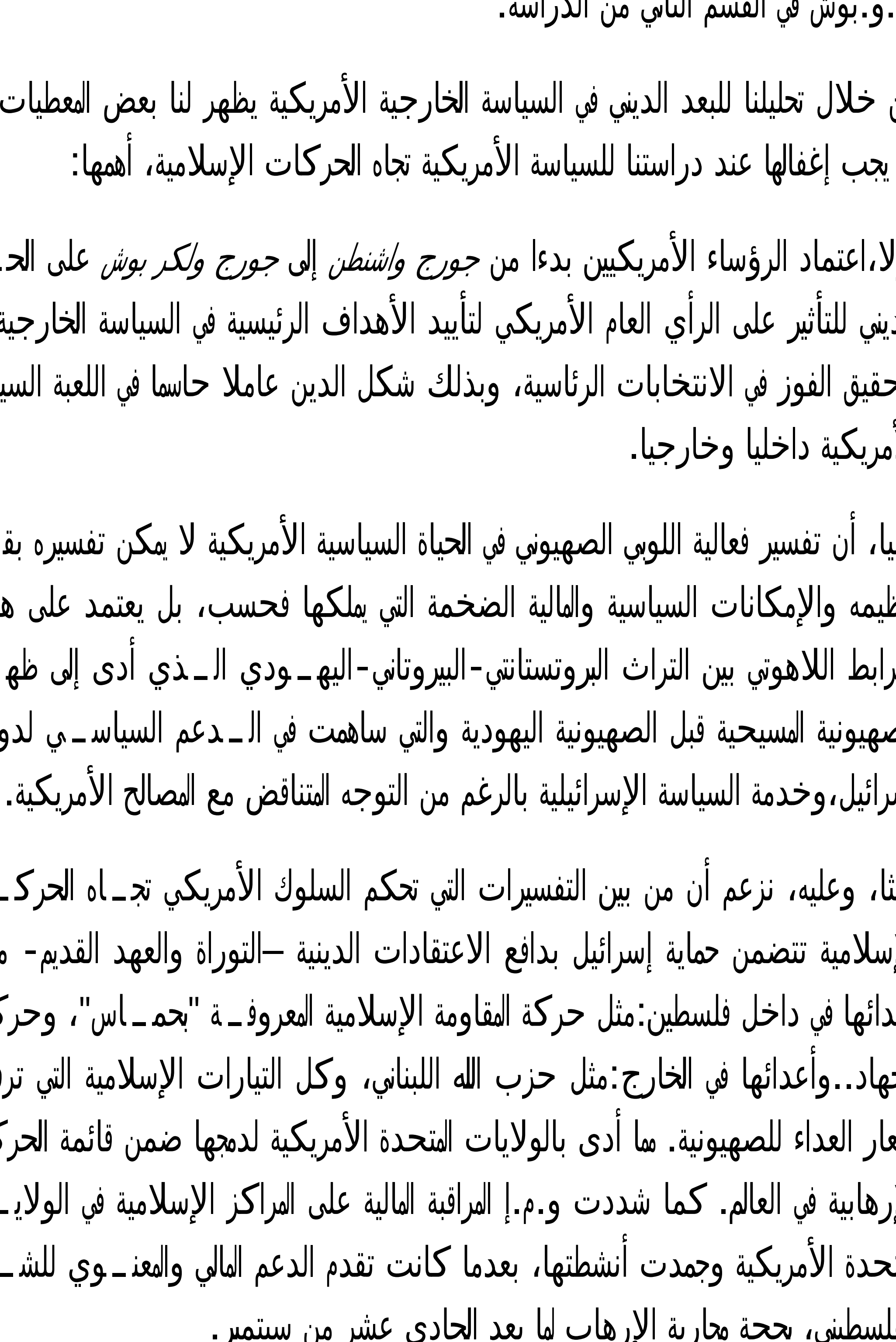
ومن بين الشخصيات اللاهوتية المقربة من الرئيس الأمريكي *ج.و.بوش*، فرانكلين غراهام، رئيس الجمعية الإنسانية Samiratan Purse، وابن *بيلي غراهـام*، الأصولي المسيحي، صديق آل بوش الشخصي والمستشار الروحي والمؤتمن على أسرار كثير من الرؤساء الأمريكيين، حيث يتميز *غراهام الابن* بانتقاداته العدائية ضد الإسلام والمسلمين وصاحب التصريح:"*ربّ المسلمين ليس هو نفسه ربّ المسيحيين، هو إله مختلف وأنا أعتقد أنه دين عدواني..*".[2]

إضافة إلى دور وتأثير المنظمات والشخصيات المسيحية الأصولية في الحيـاة السياسـية في فترتي الرئيس *ج.و.بوش*، فإن الدين هذه المرة دخل إلى البيت الأبيض مع شخصية نتاج ما يسمى "*حزام الكتاب المقدس*" Bible Belt وتطلق هذه التسمية على الدول المحافظة والدينيـة الواقعة جنوب الولايات المتحدة الأمريكية، وفيها يتعهد المؤمنون بالاحترام الحرفي لما ورد في الكتاب المقدس، كما يعتقد *ج.و.بوش* أنه يحمل رسالة سماوية إلى العالم"*من ليس معنا فهو ضدنا*" كما جاء في خطابه المشهور بعد الحادي عشر من سبتمبر.

---

[1] **إيريك لوران**، المرجع السابق، ص7.

[2] المرجع ذاته، ص 106.



ونرجع بالتفصيل إلى دور الدين في صناعة القرار تجاه الحركات الإسلامية في فترتي الرئيس ج.و.بوش في القسم الثاني من الدراسة.

من خلال تحليلنا للبعد الديني في السياسة الخارجية الأمريكية يظهر لنا بعض المعطيات التي لا يجب إغفالها عند دراستنا للسياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، أهمها:

أولا،اعتماد الرؤساء الأمريكيين بدءا من *جورج واشنطن* إلى *جورج ولكر بوش* على الحس الديني للتأثير على الرأي العام الأمريكي لتأييد الأهداف الرئيسية في السياسة الخارجية، أو لتحقيق الفوز في الانتخابات الرئاسية، وبذلك شكل الدين عاملا حاسما في اللعبة السياسية الأمريكية داخليا وخارجيا.

ثانيا، أن تفسير فعالية اللوبي الصهيوني في الحياة السياسية الأمريكية لا يمكن تفسيره بقوة تنظيمه والإمكانات السياسية والمالية الضخمة التي يملكها فحسب، بل يعتمد على هذا الترابط اللاهوتي بين التراث البروتستانتي-البيروتاني-اليهودي الذي أدى إلى ظهور الصهيونية المسيحية قبل الصهيونية اليهودية والتي ساهمت في الدعم السياسي لدولة إسرائيل،وخدمة السياسة الإسرائيلية بالرغم من التوجه المتناقض مع المصالح الأمريكية.

ثالثا، وعليه، نزعم أن من بين التفسيرات التي تحكم السلوك الأمريكي تجاه الحركات الإسلامية تتضمن حماية إسرائيل بدافع الاعتقادات الدينية –التوراة والعهد القديم- من أعدائها في داخل فلسطين:مثل حركة المقاومة الإسلامية المعروفة "بحماس"، وحركة الجهاد..وأعدائها في الخارج:مثل حزب الله اللبناني، وكل التيارات الإسلامية التي ترفع شعار العداء للصهيونية. مما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية لدمجها ضمن قائمة الحركات الإرهابية في العالم. كما شددت و.م.إ المراقبة المالية على المراكز الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية وجمدت أنشطتها، بعدما كانت تقدم الدعم المالي والمعنوي للشعب الفلسطيني، بحجة محاربة الإرهاب لما بعد الحادي عشر من سبتمبر.

والفكرة الأساسية التي يجب ألا نغفلها، تتمثل في تصاعد النشاط الإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية سواء على الصعيد الدعوي أو المالي مما أقلق المال الصهيوني اليهودي

الربوي-راجع إفلاس كبرى الشركات المالية قبل الحادي عشر من سبتمبر-وهذا ما جعل التكالب الصهيوني على الدول الإسلامية الصاعدة: المملكة العربية السعودية، إيران،سوريا..بحجة دعمها للحركات الإسلامية الإرهابية.

المطلب الثاني: الرأسمال كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية.

يعتبر *الرأسمال* أحد الثوابت الأساسية في السياسة الخارجية الأمريكية، من حيث تفضيل صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية للخيارات والبدائل التي تخدم أصحاب رؤوس الأموال، وتعزز من ثروتهم في الخارج، بما يعني الدفاع عن القيم التي تخدم اقتصاد السوق، والملكية الخاصة، والاستثمارات الخاصة، والدفاع عن العالم الحر.

ومنطق الربح وتعظيم الثروة عند الأمريكيين هو أصل الحركة الاجتماعية والسياسية للمغامرين الأوروبيين الأوائل الذين فروا من أوروبا إلى "العالم الجديد" بحثا عن الثراء، فكانت المناجم والأراضي الزراعية التي استولوا عليها من سكانها الأصليين البداية الأولى لتشكيل الأمة الأمريكية.

وقدم *نعوم تشومسكي* تفسيرا للسياسة الأمريكية التي تدافع عن *"الديمقراطية"* و*"المجتمعات المفتوحة"* بقوله:*"السياسة الخارجية الأمريكية وضعت من أجل خلق-والحفاظ على- نظام دولي تستطيع الشركات الأمريكية أن تزدهر من خلاله، عالم من مجتمعات مفتوحة، أي مجتمعات مفتوحة أمام الاستثمارات، تعمل على توسيع أسواق التصدير وعلى سهولة انتقال رؤوس الأموال، وأيضا على قيام الشركات الأمريكية والشركات المحلية التابعة لها، باستغلال الثروات الإنسانية والمادية. إن تعبير المجتمعات المفتوحة يعني في تفسيره الحقيقي، المجتمعات المفتوحة أمام التحكم الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة"*[1].

ولقد شكلت *"المصالح الأمريكية القومية"* أحد الثوابت في كل الإستراتيجيات العسكرية الأمريكية، حيث اعتبرت كل الإدارات الأمريكية أن تواجد القوى المنافسة لها بالقرب من الدول التي تملك الثروات والأسواق الهامة، بمثابة تعدي على مصالحها القومية، أي بمعنى حرمان الشركات الأمريكية من السيطرة على الثروات والأسواق، وهو *مبدأ كارتر* مثلا الذي أطلقه في بداية الثمانينات من القرن العشرين، بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان، حيث

---

[1] نقلا عن: **روجيه غارودي،**" الأساطير المؤسسة للسياسة الأمريكية"، ترجمة ليلى حافظ، عن كتاب جماعي روجيه غارودي وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الثاني، القاهرة: مكتبة الشروق، ط1، 2001، ص170.

اعتبر ذلك تعدي على المصالح القومية الأمريكية بالقرب من منطقة الخليج، وهو ما يعطيه الحق في استخدام القوة عند الضرورة للدفاع عن الثروات التي تخدم الشركات الأمريكيـة الخاصة التي تشكل بنية الاقتصاد الأمريكي.

وتعتبر الطبقة الرأسمالية الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية أن الكرة الأرضية كلـها امتدادها الحيوي، وهو ما يتضح من الخريطة العسكرية الأمريكية في الخارج حيث قسمت العالم إلى قيادات عسكرية متخصصة بمناطق إقليمية معينة، والمواقع الهامة فيها تلك الـتي تحتوي على الثروات الطبيعية التي تخدم الشركات والرأسمال المالي الأمريكي، ويصف سمير أمين مشروع الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة بقوله:"*كان المشروع الأمريكي يعطي دائما دورا حاسما لبعده العسكري، بعد بوتسدام اعتبر أساسه الاحتكار النووي، ووضعت الولايات المتحدة بسرعة مذهلة إستراتيجية عسكرية شاملة، قسمت بموجبها الكوكب إلى مناطق أوكلت قيادة كـل منها لقيادة عسكرية أمريكية...يقتضي هذا المشروع أن توضع "سيادة المصالح الوطنيـة الأمريكيـة" فوق كل مبدأ آخر، ما يعني تنمية الحذر المنهجي إزاء كل ما يتعلق بالقانون الدولي"*[1].

المطلب الثالث: القوة كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية.

نقصد بمفهوم القوة هنا، استخدام الولايات المتحدة الأمريكيـة للخيـارات العسـكرية كخيارات أساسية في حسم القضايا الداخلية والخارجية، وبالتالي نكون أقرب إلى مفاهيم القانون الدولي مثل "العدوان" و"الإبادة الجماعية".

تدلنا التجربة التاريخية للولايات المتحدة الأمريكية على أن استخدام القوة ضد الآخـرين يعد مكونا أساسيا في بناء الأمة الأمريكية، حيث استعملت الولايات المتحدة الأمريكيـة كل وسائل الإكراه والإبادة ضد المواطنين الأصليين من سكان الهنود الحمـر، وراحـت الأدبيات الغربية تغطي على هذه الجرائم ضد الإنسانية بإطلاق تسمية "العالم الجديد" على التطهير العرقي للاستعمار الأوروبي للأراضي الأمريكية، وهو ما عبر عنه *روجيه غـارودي* بقوله:"*إن ما نطلق عليه العالم الجديد، - نتيجة لأن السياسة الاستعمارية تجاهلت الحضارات العبقرية التي عاشت في ذات المكان منذ آلاف السنين وانتشر أبناؤها وثقافتها في القارة كلها- شهد في جنوبه*

---

[1] سمير أمين، "جيوسياسية الإمبريالية المعاصرة "، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 303، ماي 2004، ص 33.

بعد مرور كريستوفر كولومبس، عملية دمار هائلة دفعت القس مونسـينيور بـارتولومي دي لاس كاساس-أول القساوسة الذين أرسلوا إلى الأمريكيتين- أن يكتب في كتاب بعنوان "تدمير الأراضي الهندية: قائلا:" الفوغائية جاءت من أوربا"[1].

في الوقت الذي انفصلت الولايات المتحدة الأمريكية عن الاستعمار البريطـاني (1783) لم تكن تتكون إلا من 13 ولاية، ثم راحت تتوسع داخل الأراضي الأمريكية لتسيطر علـى جنوب المحيط الأطلسي *(فلوريدا)* والوسط وشمال الوسط لتصل إلى غاية سـاحل المحـيط الهادي.

وبعد أن استكملت أمريكا التوسع الداخلي انطلقت في التوسع في مجالها الإسـتراتيجي في المحيطين الهادي والأطلسي، ففي اتجاه المحيط الهادي، سيطرت على *هاواي وبيرل هـاربر* في عامي 1842 و 1887[2]، ثم في *جزر الهواى* عام 1867، ثم *جزر ساموا وباجو باجو* عام 1887، ثم *جزر وايك* عام 1898.

وفي الاتجاه الأطلسي، راحت أمريكا تسيطر على *جزر بورتوريكـو* عام 1898، وتتحكم في قناة بنما في عام 1903، كما احتلت *فـ ويلا* سنة 1895، و*جـزر الـدومينيك* عـام 1905، و*نيكاراغوا* عام 1909، وهايتي و*كوبا والمكسيك*[3].

وفي كل مرة كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتوسع على حساب الآخرين في الـداخل باستخدام القوة، تحاول أن تقدم التبريرات الأخلاقية في سيطرتا عليهم، حيث تسـتخدم مفاهيم ثقافية في رسم سياستها الخارجية لإضفاء الشرعية عليها، وهو ما يـذهب إليـه *نيكولاس غايات* بقوله: *"لقد استند تجريد المواطنين الأمريكيين من ملكيتهم على المفهوم الذي يعتبر طرقهم في الصيد والزراعة منافية للتقدم، ولا تستحق الأرض التي كانوا يشغلونا؛ في أربعينيات القرن التاسع عشر، شجعت المشاعر الأمريكية حيال دونية العرق المكسيكي التوسع الأمريكي ثم حدت من مداه، وأصحاب النظريات العرقية في التسعينيات من القرن التاسع عشر نصحوا الأمـريكيين بـأن*

---

[1] **روجيه غارودي**،" الأساطير المؤسسة للسياسة الأمريكية"، المرجع السابق، ص165.

[2] سمير **مرقس**، الإمبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثروة..الدين..القوة، من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى 2003، مرجع سبق ذكره، ص40.

[3] نفس المرجع.

يستعدوا لحرب عرقية، حيث تنخرط مختلف الأنماط العرقية في العالم بصراع دارويني لتقريـر مصـير العالم"[1].

والكثير من المفكرين الأمريكيين ذاتهم يعتبرون أن القوة هي مصدر السياسة الخارجيـة، حتى وإن زعم البعض أن في التاريخ السياسي الأمريكي هناك من الزعماء والرؤساء مـن طالب بعالم أفضل يسوده السلم والاستقرار، ويناقش *روبرت كاغان*، أحد منظري المحافظين الجدد، هذه الفكرة بقوله:"*لا شك أن الولايات المتحدة الفتية استخدمت القوة ضد أقوام أضعف في القارة الأمريكية الشمالية، غير أنها كانت تسارع، حين يكون الأمر متعلقا بالتعامل مع عمالقـة أوروبا، إلى ادعاء نبذ العنف وإلى مهاجمة سياسة إمبراطوريات القرنين الثامن عشر والتاسـع عشـر الأوروبية باعتبارها سياسة سلفية ورجعية بالية*"[2].

كما ينفي *روبرت كاغان*، الطوباوية التي يحاول بعض المؤرخين إضفائها على مراحل معينة من السياسة الخارجية الأمريكية، التي لم تكن حسبه، إلا تبريرا لضعف القوة الأمريكيـة مقارنة بالقوى الأوروبية العظمى، حيث يقول:"*إن جورج واشنطن، وألكسـندر هـاملتون، وجون آدمز، بل وحتى توماس جفرسن، لم يكونوا طوباويين حالمين، كانوا واسعي الاطلاع علـى وقائع سياسة القوة الدولية. كانوا قادرين على اللعب حسب القواعد الأوروبية حين كانت الظروف تسمح بذلك وما أكثر ما كانوا يتمنون امتلاك القوة اللازمة لممارسة لعبة سياسة القوة ذاتها بفعاليـة أكثر. غير أنهم كانوا يتحلون بواقعية كافية ليدركوا أنهم كانوا ضـعافا..فاعتمـدوا اسـتراتيجيات الضعفاء..مما جعلهم يحطون من قدر سياسة القوة ويدعون النفور من الحرب والقوة العسكرية، ومن كل الميادين التي كانوا شديدي التخلف فيها عن القوى العظمى الأوروبية*"[3].

وهنا تكمن ازدواجية الخطاب الأمريكي لتلك الفترة، حيث تستخدم القـوة للتوسـع في الداخل وتطالب بمبادئ أخلاقية وقانونية في التعامل مع الخارج، والسبب حسب *روبـرت كاغان* لا يخرج عن ضعف الولايات المتحدة الأمريكية وعدم امتلاك مقومات القوة الـتي تسمح بمنافسة القوى الأوروبية التي كانت تبسط سيطرتها وهيمنتها على العالم.

---

[1] **نيكولاس غايات**، قرن أمريكي آخر، ترجمة: رياض حسن، تدقيق: تانيا بشارة، بيروت: دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2003، ص226.

[2] **روبرت كاغان**، عن الفردوس والقوة: أمريكا وأوربا في النظام العالمي الجديد، تعريب: فاضل جتكر، بيروت: الحوار الثقافي، 2004، ص14.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

وعندما سمحت الظروف التاريخية للولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت تعيد ترتيب أولوياتها في السياسة الخارجية، لتنهي مرحلة العزلة الدولية، ولتجد نفسها تملك مقومات القوى العظمى بعد انهيار القوى الأوروبية التقليدية، وكانت مؤشرات القوة واضحة في *هيروشيما و ناغازاكي*، وهي أداة استخدمتها بعد الهجوم الياباني على الأسطول الأمريكي في ميناء *بيرل هربير*، لتبرير تمددها نحو الخارج، ولتوسع من نشاطها العسكري باختراع أفتك الأسلحة، وصلت مداها إلى *مبادرة الدفاع الإستراتيجي* لمراقبة الفضاء والسيطرة على القوى المنافسة، بعدما حققت التفوق العسكري في المجالين البري والبحري.

وبعد نصف قرن من الصراع الأيديولوجي والعسكري مع الاتحاد السوفيتي، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في هجومات 9/11 ، *بيرل هاربر ثانية*، وهي فرصة تاريخية أخرى لكي تمدد من توسعها الخارجي بإستراتيجية عسكرية جديدة تحمل اسم "الضربة الاستباقية"، تذكرنا بالإمبراطورية الرومانية، وكأننا أمام *روما جديدة* كما وصفها لنا *جوزيف شومبيتر* :"*في كل منطقة من العالم، يعتقد الرومان أن مصالحهم معرضة للخطر أو سيتم الهجوم عليها، وحيث لا تكون هناك مصالح مباشرة لروما فإن الخطر يهدد حلفائها، وإذا لم يكن لروما حلفاء هناك ستخترع حلفاء لها، وإذا تعذر الأمر عن كل ذلك فقد تكون حجة الاعتداء على شرفها القومي ..روما محيطة بالأعداء فليس لها من خيار إلا مهاجمتهم باستخدام القوة*"[1].

والأعداء الجدد للولايات المتحدة-روما الجديدة- بعد نهاية الحرب الباردة هم "الإرهابيون" الذين يقودهم *تنظيم القاعدة* وزعيمها "*أسامة بن لادن*"، وهو ما يجعل إدارة *جورج ولكر بوش* تستخدم مفهوم "*الحرب الشاملة والمفتوحة*" لمحاربة هذا العدو، وبالتالي تبقى السياسة الخارجية الأمريكية تستخدم القوة كمحدد رئيسي في سلوكها الخارجي، وسنعالج هذه النقطة بالتفصيل في الوسائل العسكرية التي استخدمتها إدارة *ج.و.بوش* تجاه الحركات الإسلامية.

[1] Joseph Schumpeter, Imperialism and Social Classes (1955, première édition 1919)p.51

المبحث الثاني: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية.

يهدف هذا المبحث إلى متابعة التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية منذ تكوين الدولة الأمريكية 1620 إلى فترة إدارة *ولكر بوش* 2000-2008 ، أي الفترتين الرئاسيتين.[1] والغرض منه الإجابة عن السؤال التالي: *هل السياسة الخارجية التي مارستها إدارة ج.و.بوش تمثل قطيعة أم استمرارية مع التاريخ السياسي للولايات المتحدة الأمريكية؟*

حددت ثلاث تيارات رئيسية مسار السياسة الخارجية الأمريكية خلال ما يقارب القرنين من الزمن، وهي: **التيار الانعزالي**، **التيار الواقعي**، و**التيار "الويلسوني" المثالي**.[2]

التيار الانعزالي اختفى منذ فترة بعيدة من الساحة السياسية الأمريكية، والتيار الواقعي عرف أكبر ازدهارا له في فترة الرئيس *جورج بوش الأب* ويعرف في فترة الرئيس *ج.و.بوش الابن* تميشا كبيرا داخل الحزب الجمهوري، والصورة الواضحة لهذا التهميش وزير الخارجية، *كولن باول*، الذي يمثل الواقعيين.

برز التيار الواقعي بشكل واضح مع الرئيس الأمريكي *تيودور روزفلت* ثم مع *نيكسون-كيسنجر*، كما سنرى لاحقا في فترة حكم الثنائي.

أما التيار الثالث، *الويلسوني المثالي*، فقد برز في بداية العشرينيات من القرن العشرين مع الرئيس *و.ويلسون*، وكان أبرز رئيس مثل هذا التيار، الرئيس الديمقراطي *بيل كلينتون*.

ومن بين أهم معالم هذا التيار في السياسة الخارجية، الأمن الجماعي، الدبلوماسية في التعامل الدولي، الاعتماد على التبادلات في مختلف المجالات، ترقية الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، الاعتماد على الأسلوب الإغرائي أو ما يعرف "*بالدبلوماسية الناعمة*"، وكذا حماية البيئة. وباختصار فإن اللعبة السياسية وفق وجهة نظر هذا التيار حصيلتها ليست لعبة صفرية، أي قائمة على فتح مجالات التفاوض، المساومة،اللجوء إلى الطرق الدبلوماسية لحسم

---

[1] يطلق البعض على هذه الفترة 1620-2000 تسمية : "من الخيمة إلى الإمبراطورية"
أنظر: ديب علي حسن، **الولايات المتحدة الأمريكية من الخيمة إلى الإمبراطورية**،مراجعة وتدقيق، إسماعيل الكردي، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الثانية 2004.

[2] **Arnaud Blin**, Le désarroi de la puissance, les Etats-Unis vers la "guerre permanente"?, Conférence au C.A.P.E 1er octobre 2004, in: **http://www.lignes-de-repers.com/evenements/blin/cape011004.htm**

القضايا الدولية والإقليمية وفي إطار التعاون الدولي داخل منظمة الأمم المتحدة، على أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية كحاكم للأمن الجماعي.

ويمكن الإشارة إلى أن المبادئ الويلسونية في السياسة الخارجية لم يطرأ عليها تغييرا كبيرا، وبقيت مبادئها الأساس الفكري الذي يرتكز عليه الحزب الديمقراطي.

وخلافا لهذه التيارات الثلاثة، فقد ظهر تيار جديد هيمن على السياسة الخارجية في فترة *ج.و.بوش*، وهو التيار المعروف ب"*المحافظين الجدد*"، الذي تجاوز مرحلة صناعة الأفكار ومراكز التفكير وحرب الأفكار في فترة ما بعد الحرب الباردة، بفرضه المعايير التي تحكم سلوك السياسة الخارجية الأمريكية والمتمثلة أساسا في : الحرب على الإرهاب، قضايا انتشار أسلحة الدمار الشامل ومسألة القوة الأمريكية في العالم.

ويمكن أن نميز تيار المحافظين الجدد عن التيارات الثلاثة المذكورة سابقا، من خلال العناصر التالية:

أولا، يمكن اعتباره بأنه تيار لا تربطه أية علاقات مع التيارين السياسيين اليمينيين، الواقعي والانعزالي، إلا أنه يميل في أيديولوجيته إلى "الويلسونية"، بسبب محاولة تغيير العالم وفق النمط الأمريكي، من جهة، ولارتكازه على المعايير الأخلاقية ،من جهة أخرى.

وفي الواقع، فإن أيديولوجية المحافظين الجدد هي مزيج من الأيديولوجيات المرتبطة بالتطور الفكري لمنظري التيار والتحالفات السياسية التي تقيمها خصوصا مع اليمين المسيحي الأصولي. وقد سمحت ظروف 9/11 بظهور هذا التيار كقوة سياسية داخل إدارة ج.و.بوش.

ثانيا: على المستوى الفلسفي، يعتبر المحافظين الجدد "هيغليين" إذا اعتبرنا أن الواقعيين"ميكيافليين" والتيار الويلسوني المثالي"كانطيين"-نسبة إلى الفيلسوف إ.كانط.وتكمن "هيغيلية" تيار المحافظين الجدد في أفكار الصراع الدائم، القوة والحتمية التاريخية[1].ويتقاسم تيار المحافظين الجدد مع "الويلسونيين" الفكرة التي مفادها أن العالم يكون أفضل وفق النمط الأمريكي وفكرة أن الديمقراطية والتبادل الحر هما عاملين للسلام والاستقرار العالميين.

---

[1] **Arnaud Blin**, Le désarroi de la puissance, les Etats-Unis vers la "guerre permanente"?, op,cit.

ومن الناحية الفلسفية، فإن تيار المحافظين الجدد يلتقي في أيديولوجياته مع بعض الأطروحات الأيديولوجية التروتسكسية-اللينينية، من بينها فكرة الحرب الدائمة، وفكرة النخبة الحاكمة للجماهير، بمعنى حزب طلائعي يمتلك الحقيقة التي لا يمكن للجماهير العريضة أن تستوعبها. ينظر تيار المحافظين الجدد للشموليات Totalitarisme بكراهية عميقة ويوصفون الظاهرة الإرهابية باعتبارها ***شمولية إسلامية مشابهة للنازية والستالينية***.

كما يستمد المحافظين الجدد أفكارهم من النظريات الإستراتيجية النووية التي أعدها في سنوات الخمسينيات والستينيات شخصيات من أمثال: *ألبر وولستر* Albert Wohlstte *وهيرمان كاهن* Hermann Kahn . ومن هنا جاءت فكرة الحرب الوقائية، وهو المفهوم الذي يرتبط أساسا مع الحرب الدائمة، والتي تشكل جوهر السياسة الخارجية للرئيس ج.و.بوش.

يرى البعض[1] أن تيار المحافظين الجدد عبارة عن تيار فكري يهدف إلى التأثير على السياسة وليس استعمال رجال السلطة. وعلى هذا الأساس فإن *ج.و.بوش* لا يعد من تيار المحافظين الجدد ولكن سياسته تستمد بشكل واسع من الأفكار التي طورها المحافظين الجدد. وبالرغم من أن المحافظين الجدد تولوا بعض المناصب الأساسية في البنتاغون، البيت الأبيض ولدى نائب الرئيس ديك.تشيني، إلا أنهم أقل وجودا في الطاقم الحكومي، وغائبين في وزارة الخارجية التي كان يتولاها *كولن باول* في الفترة الرئاسية الأولى(2000-2004) أو في الفترة الثانية مع *كوندوليزا ريس* (2004-2008) .

وتكمن قوة المحافظين الجدد في أفكارهم ومبادئهم المتجانسة وفي قوة الإغراء والتضليل. ونشير هنا إلى بعض أفكارهم القوية مثل"الحرب ضد الرعب"، التي تترجم بشكل واضح نزعتهم الإيديولوجية نحو الحرب الدائمة والمستمرة، حيث يحاولون إقناع وتضليل الرأي العام الأمريكي بفكرة الهيمنة الأمريكية من أجل خدمة الحرية العالمية.وعلى هذا الأساس، يستندون في مشروعهم لإعادة الترتيب الجيوسياسي للشرق الأوسط على مبادئ "كانط" للسلم والديمقراطية، التي أعاد صياغتها "الويلسونيون"، وبتبريرات سياسية وأمنية تتمحور حول **التهديد المزدوج للإرهاب الإسلامي** وانتشار الأسلحة النووية.

---

[1] **Arnaud Blin**, Le désarroi de la puissance, les Etats-Unis vers la "guerre permanente"?, op,cit.

المطلب الأول: سياسة العزلة. *Isolationnisme*

تكمن أصول السياسة الخارجية الأمريكية في المفهوم المعتقد *Destinée manifeste* " المصـير المحتوم"أو "المصير المبين"[1]، وقد صاغ هذه النظرية بعـد اسـتقلال الولايـات المتحـدة الأمريكية"*جون أوسليفان*"، سنة 1865، ومفادها أن الرب قدّر للشعب الأمريكي المختار أن يقود العالم إلى نهاية التاريخ، وأن المستقبل سيكون عصر العظمة الأمريكية بلا قيد أو شرط. والملاحظ أن هذا المفهوم تضمن إرث ديني قوي، يعود إلى المؤسسيين الأوائل الذين كـان يطلق عليهم"الآباء الحجاج" البروتيستانتيين الذين فروا من أوروبا القديمة ليضعوا نمط حكم مثالي، نقي وعادل، في الأقاليم الجديدة من العالم، حيث اعتبروها "أرض الميعاد".

ومنذ البداية، كانت رغبة الآباء المؤسسين في إقامة دولة جديدة محدودة الاتصـالات مـع الدول الأوروبية التي كانت تعتبرها دول منحطة.وعليه، إذا رجعنا إلى الخطابـات الرسميـة للآباء المؤسسين نجدها تصب في هذا الاتجاه، أي الانعزالية عن العالم وخصوصا أوروبـا، ونذكر منها الخطبة التي سميت بخطبة الوداع للرئيس الأمريكي جورج واشـنطن، **George Washington** التي جاء فيها:"*القاعدة الكبرى التي تحكم علاقاتنا بالأمم الخارجيـة تكمـن في مـد وتوسيع العلاقات التجارية حتى* ***لا تكون لنا معها إلا روابط سياسية ضيقة.****.أوروبا لها مجموعة المصالح التي تربطها، وليست لنا معها أية علاقات، أو هي بعيدة. كما أن أوروبا تعرف مشاكل مزمنة حيـث دوافعها بعيدة عن رغباتنا، مـا* ***يسـتوجب علينـا عـدم التـدخل في النزاعـات والتحالفـات الأوروبية****...ونتساءل لماذا نترك أرضنا للتمسك بأرض أجنبية.*."[2] .

كما نجد الرئيس الأمريكي "توماس جفرسون" **Thomas Jefferson** يعبر عـن السياسـة الانعزالية التي يستوجب على الولايات المتحدة نهجها بكل وضوح في خطابه الذي نـذكر منه: "*كنت دائما اعتقد أنه من الضروري للولايات المتحدة* ***عدم التدخل في الخلافات الأوروبية****.لأن مصالحهم السياسية متناقضة تماما مع مصالحنا.فغيرتهم المتبادلة، وتوازن قـوتهم، وتحالفـاتهم المركبـة*

---

[2] ترتكز فكرة "**المصير المحتوم**" على المهام الحضارية للولايات المتحدة الأمريكية، بتصدير نموذجها القائم علـى الديمقراطيـة الليبراليـة والاعتقاد المسيحي الذي تشكلت معالمه خلال سنوات 1845.

[2] خطاب الرئيس الأمريكي جورج واشنطن بتاريخ 19 سبتمبر 1796 ، نقلا عن:

Les héritages fondamentaux: la Destinée Manifeste et la mission des Etats-Unis
In: http://www.thucydide.com/realisations/comprendre/usa/usa2.htm

والمعقدة، ومبادئهم ونمط حكمهم كلها تعد غريبة عنا. فهي أمم محكوم عليها بالحروب الأبدية، وكل طاقاتهم موجهة لتحطيم العمل، الرفاهية والحياة لشعوبهم." [1]

ويضيف الرئيس ت. جفرسون قائلا: "ليس هناك أمر مهم من أن تبقى أمريكا منفصلة عن الأنظمة الأوروبية، بإقامة نظام خاص بنا لأن وضعيتنا، أهدافنا ومصالحنا مختلفة. ويجب أن تكون كذلك بالنسبة لمبادئ سياستنا. وإذا أردنا أن يكون السلم والعدل سمات المجتمع الأمريكي فإنه يجب علينا تجنب أي التزام مع هذه المنطقة من العالم-أوروبا-.." [2]

وفي الاتجاه ذاته جاء مبدأ الرئيس الأمريكي مونروMonroe 1817-1825 المعروف "بأمريكا للأمريكيين": الذي يقضي بالتزام الولايات المتحدة الأمريكية بعدم التدخل في القضايا الأوروبية، في الوقت الذي ينظر فيه إلى كل تدخل من قبل الدول الأوروبية في القارة الأمريكية كسلوك عدواني. وتم صياغة هذا المبدأ للحفاظ على دول أمريكا اللاتينية المستقلة من الأطماع الأوربية الاستعمارية.

ويعتبر كل من الرئيسين الأمريكيين ت. جيفرسون ومونرو من المؤسسين والمدافعين عن سياسة العزلة التي يستوجب على الولايات المتحدة الأمريكية انتهاجها، ويعد هذا المبدأ إلى يومنا هذا تيار هام له مناصريه في السياسة الخارجية الأمريكية.

إن مفهوم"الاستثنائية"*Exceptionnalisme* الأمريكية التي تمثلها الحكومة باعتبارها الأفضل، تبرر فكرة " المصير المحتوم" للولايات المتحدة الأمريكية التي تستند على التبشير ونشر نظامها القيمي والحكومي في العالم، من أجل ترقية وتطوير نموذجها.

وترجع فكرة المهام الحضارية للولايات المتحدة الأمريكية، القائمة على تطوير نموذجها المبني على الديمقراطية الليبرالية والاعتقاد المسيحي، إلى سنة 1845 بإنشاء مفهوم "المصير المحتوم": صاحب الفكرة الإشهاري جون أوسوليفان *John O'Sulivan* ، مدير المجلة الديمقراطية Democratique Review ، وقد عبر عن هذا المفهوم بقوله : " إن مصيرنا المحتوم علينا يكمن في التوسع في كل القارة التي منحتنا إياها العناية الإلهية من أجل التنمية والتطوير الحر لملايين المواطنين الذين يتضاعفون سنويا"[3].

1 **Les héritages fondamentaux: la Destinée Manifeste et la mission des Etats-Unis In: http://www.thucydide.com/realisations/comprendre/usa/usa2.htm**

2 Ibid.

3 **Nouailhat Yves-Henri**, Les Etats-Unis et le Monde, de 1898 à nos jours, Editions Armand Colin, Paris,2003,p.23.

وبالنسبة *لإيف لاكوست* *Yves Lacoste* ، المختص في الجغرافيا السياسـية، فـإن مفهـوم "المصير المحتوم" يعني : " المصير، أو الدور الحتمي المسند للولايات المتحدة الأمريكيـة مـن أجل تطوير وترقية قيم الحرية، العدالة والتطور، ونشرها قدر الإمكان والدفاع عنها ضـد كل استبداد"[1].

بعد أن تم تحديد الحدود الأمريكية، في سنة 1890، قامت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ب"مهامها الحضارية" خارج حدودها. وبالرغم من أنها كانت إحدى المسـتعمرات الـتي قاومت الاستعمار البريطاني للحصول على استقلالها، فإنها لم تتبن النموذج الاسـتعماري الأوروبي، وباستثناء الفلبين 1898، فإن النموذج الأمريكي الإمبريالي قام على تصدير القـيم الثقافية والتجارية، ولم تخضع الدول لسيادتها الكاملة. فالولايات المتحدة الأمريكية خلافـا للدول الأوروبية تبنت التوسع الاقتصادي، التجاري والثقافي، الذي لم يقم علـى تأسـيس المستعمرات، بمعنى الاستيلاء على سيادة الدولة لمراقبتها. وتعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أنها ملزمة بنشر رسالة" تحضير" العالم، وجعله مماثل لنمطها ونموذجها القيمي، لأنه يحمل في طياته سعادة الدول والمجتمعات الأخرى التواقة لقيم الحرية، الديمقراطية، وحقوق الإنسان.

ونشير إلى أن مفهوم " المصير المحتوم" له دلالات مختلفة حسب التيارين الكبيرين،الواقعيـة والمثالية، اللذين سيحددان التوجه العام للسياسة الخارجية الأمريكية.

[1] **Yves Lacoste**," Les Etats-Unis et le reste du monde", in Revue Hérodote, n°109, avril 2003 p.5

المطلب الثاني: الواقعية والمثالية في السياسة الأمريكية.

يتفق المختصون الكبار في السياسة الخارجية الأمريكية على ضرورة التمييز بـين تيـارين أساسيين : **السياسة الواقعية** الذي يمثلها الرئيس الأمريكي *تيـودور روزفلـت* Théodore Roosevelt (1901-1909) **والسياسة المثالية** للرئيس *وودرو ويلسـون* Woodrow Wilson (1913- 1921).

واقعية تيودور روزفلت (1901-1909) .

يحسب على الرئيس الأمريكي العاشر، *ت.روزفلت*، رؤيته الواقعيـة للعلاقـات الدوليـة، لاعتقاده بأن الدول تعد وحدات أنانية تدافع قبل كل شيء عن مصالحها بالقوة إن اقتضت الضرورة لذلك. وقد أعاد *ت.روزفلت* استخدام فكرة" المصير المحتوم" لتبرير التوسع والتدخل الأمريكي خارج حدودها. وأكد في سنة 1904، على واجب الولايات المتحدة الأمريكيـة التدخل في مناطق الكاريبي وأمريكا اللاتينية في حالة تديد مصالحها في المنطقة، بقولـه:"*إن الظلم المزمن أو عدم القدرة الناتج عن التخلي العام عن قواعد التمع المتحضر، يتطلب داخل أمريكا أو خارجها، تدخل أمة متحضرة. وفي إطار تبني الولايات المتحدة الأمريكية لمبدأ مونرو، يستوجب منا في الحالات المذكورة أن نمارس* ***سلطة البوليس الدولي***" .[1]

من خلال الرسالة، المذكورة أعلاه، للرئيس الأمريكي *ت.روزفلت*، فإنه يستنتج استناده على فكرة القوة، باستخدامه لمصطلح" سلطة البوليس الدولي" لقمع الانحرافات ولـيس لنشـر النموذج الأمريكي.وإلى غاية اليوم، فإن الواقعيين يطالبون دائما بالحفاظ على توازن القوى والإبقاء على الأمر الواقع statut –quo الدولي،أما روزفلت فمارس سياسة الاستثمارات بما عرف ب"دبلوماسية الدولار" والتهديد، التي استعملها خصوصا خلفـه وليـام.ه.تافـت William H.Taft ، من أجل الدفاع عن المصالح الأمريكية في منطقة نفوذهـا –الكـاريبي وأمريكا اللاتينية-.

---

[1] رسالة الرئيس الأمريكي ت.روزفلت إلى الكونغرس، في 06 ديسمبر1904 ، نقلا عن:

Les héritages fondamentaux: la Destinée Manifeste et la mission des Etats-Unis In: http://www.thucydide.com/realisations/comprendre/usa/usa4.htm

مثالية وودرو ويلسون (1913-1921).

تعد فترة رئاسة و.ويلسون، الفترة الرئاسية الأكثـر إيديولوجيـة في التـاريخ السياسـي الأمريكي[1]، فقد كانت رؤيته للعلاقات الدولية قائمة على المثالية، وفق ما يجب أن يكـون وما هو مرغوب فيه وليس ما هو كائن.وبالنسبة إليه فإن العلاقات الدولية يجب أن تكـون متجانسة وسلمية بفضل خضوع الدول لقواعد القانون الدولي وإلى نظام تضمنه المنظمات الدولية. وقد أعاب على أوروبا دبلوماسيتها التقليدية، القائمة أساسا علـى المفاوضـات والتحالفات السرية.وكان يؤمن بالتعاون الدولي، وتعدد القوى الدوليـة: فـالقرارات في النشاطات الخارجية يجب أن تتخذ بالتشاور مع الموعة الدولية وأن تقوم عل تعاون دولي، " فمثالية ويلسون هي التي طبعت أسلوبا على السياسة الأمريكية منذ فترة رئاسته التاريخية، وبقيت إلى اليوم يستبط منها"[2].

ومثالية و.ويلسون جعلته يعتقد بالرسالة الشبه سماوية الواقعة على كاهل الأمة الأمريكية من أجل دمقرطة العالم حيث يؤكد قائلا:" أعتقد بأن الرب بارك ميلاد هذه الأمة وأننا اخترنا لإظهار الطريق لأمم العالم في مسيرتنا نحو نج الحرية"[3].

وخلافا عن الواقعيين فإن المثاليين يستندون على خطاب سياسي قـائم علـى الأخـلاق، ويطالبون بتغيير العالم وتطويره وفق رؤيتهم ونموذجهم. فالولايات المتحدة الأمريكية تعد في نظرهم صاحبة أفضل نظام ديمقراطي في العالم، قائم على الديمقراطية الليبرالية، التي تسـتند على الحريات العامة، واقتصاد السوق.

وللتأكيد على مواقفه، أعاد و.ويلسون نظريات "إيمانويل كانط" التي ترى أن الديمقراطيات لا تقوم بالحرب وليس لديها الا عة العدوانية. فالنموذج الديمقراطي الأمريكي يعد حسـبه النظام الأفضل، الضامن للحرية، الرفاهية والأمن:"*أمريكـا الأمـة المثاليـة الوحيـدة في العالم..ولديها الامتياز اللامتناهي لاحترام مصيرها في إنقاذ العالم..وخلقنا لمساعدة العـالم بإعطائه الحرية والعدالة*"[4].

---

[1] **Chaliand Gérard, Blin Arnaud**, America is Back: Les nouveaux césars du pentagone, Editions Armand Colin, coll. Synthèse, 2003.

[2] **Henry Kissinger**, Diplomatie, Fayard,1996,p58.

[3] **Ronald Steel**, Mr Fix-it, in:New York Review of Books, 5 octobre 2001,pp.19-21.

[4] **Bernard Vincent**, la destinée manifeste, éditions Messène, Paris, 1999.



وتشكل نقاط و.ويلسون الأربعة عشر، المرتكز الفكري التي على أساسها تم بناء السلم في سنة 1918، حيث طالبت بإنشاء عصبة الأمم، التي قامت على أنقاضها فيما بعد منظمة الأمم المتحدة. وبالرغم من تفاوض و.ويلسون حول اتفاقية فارساي، فإن مجلس الشيوخ رفض المصادقة على الاتفاقية، والسبب في ذلك يرجع لعودة دعاة السياسة الانعزالية في الفترة الممتدة ما بين 1920-1930.

وفي الفترة التي سادت فيها الرؤية المثالية كان النموذج السوفيتي في سنوات 1920-1930- يحاول أن يبني رؤيته العالمية المخالفة للنموذج الأمريكي بإيديولوجية مبنية على : الإلحاد، الديمقراطية الشعبية، الشيوعية، ورفض اقتصاد السوق. ومثلت هذه الفترة بداية اللعبة الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في فترة ما عرف بالحرب الباردة 1947-1991القائمة على التناقض الإيديولوجي.

المطلب الثالث: **الانعزالية النسبية لسنوات** (1920-1930).

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، كانت رغبة الرأي العام الأمريكي تتجه نحو الاستفادة بالسلم ورفاه البلاد، والتحفظ من كل التزام مع الأوروبيين قد يعيدهم من جديد إلى الحرب.وفي سنة 1921،تم انتخاب الجمهوري *واران ج.هـاردينغ* Warren G.Harding إلى الرئاسة. وكان الانسحاب الأمريكي من الشؤون الأوروبية نسبيا، حيث بقيت تتكفل بمسائل التعويضات التي اقترضتها الدول الأوروبية في فترة الحرب، وكذا الاهتمام بالتعويضات الهامة التي ستدفعها ألمانيا من جراء الحرب.وبموجب مخططات كل من *داوز* Daws 1924 ويونغ Young 1929 سمحا بتخفيض التعويضات وتقديم القروض الأمريكية لألمانيا. كما ألتزمت الولايات المتحدة الأمريكية بـ ع التسلح البحري بموجب معاهدة القوى التسعة في سنة 1924. وقد عبر ميثاق *برياند-كيلوغ* Briand- Kellog ، باسم مسؤولي وزارة الخارجية لكل من فرنسا وو.م.إ، عن التوجه السلمي للولايات المتحدة الأمريكية وذلك بوضع الحرب خارج القانون مع إبقائها ذات قيمة رمزية[1].

---

[1] **Les héritages fondamentaux: la Destinée Manifeste et la mission des Etats-Unis**
In: http://www.thucydide.com/realisations/comprendre/usa/usa4.htm

ومع الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929، التي مست الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم، تم تجنب الخوض في مسائل السياسة الخارجية، حيث تم انتخاب الرئيس الأمريكي *فرنكلين دولانو روزفلت* Franklin Delano Roosevelt (1933-1945) على أساس برنامج للتصحيح الاقتصادي،المشهور ب New Deal. وبذلك كانت سياسة الانعزالية المفروضة على و.م.إ بفعل العوامل الاقتصادية الداخلية، في الوقت الذي كانت تتضاعف فيه الأزمات الدولية: غزو اليابان لمنشوريا في سنة 1931، وصول *أدولف هتلر* إلى السلطة في ألمانيا في 1933، غزو إيطاليا لأثيوبيا في سنة 1935.وقد تم تكريس هذه الانعزالية بمجموعة من القوانين تم التصويت عليها في سنوات 1935،1936 و1937، تمنع تصدير الأسلحة للدول المتحاربة، أو منحها قروض أو إعانات. إلا أن هذه القوانين تم مراجعتها تدريجيا مع الأحداث التي قادت إلى الحرب العالمية الثانية.

- فترة رئاسة ف.د.روزفلت

في مؤتمر صحفي، بتاريخ 17 ديسمبر 1940، صرح الرئيس الأمريكي ف.د.روزفلت قائلا:" يجب أن نكون الترسانة الكبرى للديمقراطية"[1]. فباسم الدفاع عن الديمقراطية كتبرير أخلاقي وقيمي دفع روزفلت بلاده إلى الدخول في الحرب العالمية الثانية، بتقديمه قرض لشراء الأسلحة للبريطانيين. وبعد هجوم بيرل هاربر Pearl Harbor في 7 ديسمبر 1941، انضمت و.م.إ إلى الحرب باسم الديمقراطية ضد الفاشية.

وقد استمد ف.د.روزفلت من ويلسون الرؤية الأخلاقية كمبرر لدخوله في الحرب العالمية الثانية، رغبة منه في انتصار الحضارة التي تتزعمها و.م.إ؛ فكان ينظر للحرب كصراع بين قوى الخير ، المتكونة من التحالف الديمقراطي، وقوى الشر المتشكلة من محور الفاشية.

ومع انتهاء الحرب، خرجت و.م.إ منتصرة كقوى عظمى وترأست بناء العالم الجديد، برؤية ويلسونية تجسدت في تعزيز المنظمات الدولية-منظمة الأمم المتحدة، التي تعكس القيم الأمريكية على المستوى العالمي: احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، الليبرالية الاقتصادية واقتصاد السوق، التسوية السلمية للنزاعات.

[1] **Les héritages fondamentaux: la Destinée Manifeste et la mission des Etats-Unis**, loc,cit.



كما قامت و.م.إ بتصدير نموذجها الديمقراطي إلى اليابان، الذي احتلته مدة سبع سنوات، حيث غير ت هياكله بصفة جذرية.
إضافة إلى الرؤية الويلسونية التي طبعت سلوك الرئيس الأمريكي ف.د.روزفلت، فإن شخصيته تركت بصمات الواقعية السياسية، التي ظهرت أساسا في تشكيل مجلس الأمن لدى منظمة الأمم المتحدة، الذي يجمع الخمسة الكبار المسؤولين عن النظام الدولي – الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، الاتحاد السوفيتي و الصين-.

المطلب الرابع: تطور السياسة الأمريكية في فترة الحرب الباردة 1947-1991**.**

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، ظهرت الاتحاد السوفيتي كقوى عظمى إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، حيث استغلت الظروف الدولية لتصدر نموذجها الإيديولوجي الاقتصادي والاجتماعي إلى أوروبا الشرقية وآسيا. وقد تميزت طبيعة العلاقات بين القوتين العظميين بحتمية التصادم والعداء خصوصا بالقارة الأوروبية حيث أدار كل منهما صراعه بالوسائل العسكرية والمالية للتوسع في القارة التي خرجت منهكة القوة بعد الحربيين العالميتين التي جرت فوق أراضيها.
وشكلت نظرية "الاحتواء" السياسة التي طبعت السياسة الخارجية الأمريكية حيث عبر عنها جورج كينان George Kenan في سنة 1947، في مقال نشره في مجلة شؤون خارجية Foreing Affairs بقوله:"*المبدأ الأساسي لكل سياسة أمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي، على المدى البعيد، يجب أن يرتكز على احتواء الاتجاهات التوسعية السوفيتية، ويكون ذلك بحذر وصرامة*"[1]. وقد طبق هذه السياسة الرئيس الأمريكي ترومان Truman 1945-1953، الذي تميزت فترته بالانتقال من مرحلة السياسة "الويلسونية" إلى السياسة الواقعية. وكان أبرز سلوك خارجي في فترته ما اشتهر بمشروع مارشال، الذي قدم إعانات اقتصادية هامة لدول أوروبا الغربية من أجل الحفاظ على استقرار الديمقراطيات الغربية العاجزة اقتصاديا في فترة

---

[1] **Les héritages fondamentaux: la Destinée Manifeste et la mission des Etats-Unis In: http://www.thucydide.com/realisations/comprendre/usa/usa5.htm**

ما بعد الحرب.وإذا كانت الوسائل الاقتصادية عامل أساسي في إدارة الصراع الأيديولوجي بين القوتين العظميين فإنما لجأ إلى الخيار العسكري لحسم الن اع بينهما خارج أوروبا كما حدث في الحرب الكورية 1950-1953.

وفي هذا الإطار، بدأت السياسة الواقعية تبرز بتطوير الرؤى الواقعية والنظريات التي يجب أن تقوم عليها السياسة الدولية، مثل تلك التي طرحها هانس مورغانثو H.Morgenthau في سنة 1948: الرؤية الواقعية تتطلب أن الاستقرار الدولي يجب أن يرتكز على توازن القوى، وكل محاولة للجوء للقوة يجب أن تواجهها بتهديد حقيقي بقوة مضادة[1]. والدبلوماسية التي بدأت آلتها تتحرك في تلك الفترة عرفت بسياسة" الردع".

وفي فترة وصول الديمقراطيين إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية مع جون.ف.كينيـدي 1961-1963 John F.Kennedy وخلفه لينـدون جونسـون Lyndon Johnson 1963-1969، تميزت الساحة الدولية بامتلاك الاتحاد السوفيتي للسلاح الذري مما أبعد مـن واقـع العلاقات بين القوتين العظميين حتمية الصدام والمواجهة المباشرة بينهما، لأن كل تصادم بين المتنازعين قد يؤدي إلى تدميرهما، مما عجل بظهور ما عرف بسياسة " توازن الرعب"، هذه السياسة ساهمت في تطبيق البرغماتية في السياسة الخارجية الأمريكية، كما أطلقت على فترة رئاسة الديمقراطيين بالديمقراطية"الويلسونية". فالرئيس ج.ف.كينيدي، اشـتهر باعتبـاره ديمقراطي على الطريقة الويلسونية، بإنشائه Peace Corps "السـلم التضـامني" للتنميـة، الحفاظ على السلم ونشر القيم الأمريكية.وفي الوقت ذاته فقد لجأ في سياسـته الخارجيـة للتعامل بالسياسة الواقعية تجاه الاتحاد السوفيتي خصوصا في أزمة الصـواريخ الكوبيـة في 1962. كما أرسل القوات الأمريكية الأولى إلى الفيتنام لمواجهة المد الشيوعي.

أما بالنسبة لخلفه ل.جونسون، فقد انتهج سياسة ليبرالية على المستوى الداخلي ، وإلغـاء التمييز العنصري في سنة 1964 ، إلا انه دفع بالمزيد من القوات العسـكرية الأمريكيـة في حرب الفيتنام. هذه الأخيرة، التي ساهمت في تقسيم الرؤية السياسية في الإدارة الأمريكيـة، بين ما عرف "بالصقور" المدافعين عن مواصلة وامتداد التدخل الأمريكي و"الحمائم" الذين يرغبون في السلم.

- **فترة رئاسة نيكسون-كيسنجر**: الواقعية الجديدة 1969-1974.

يذكر هنري كيسنجر في كتابه "الدبلوماسية" :"*أن هدف كل رجل دولة هو تـوازن القـوى وليس السلم، الذي يجب أن يكون برغماتي وواقعي وقابل للتوافق متجنبا الأهداف الأيديولوجيـة*"[1].
ومع وصول الجمهوري ريتشارد نيكسـونRichard Nixon إلى السـلطة في 1969 عـين ه.كيسنجر،الخبير في السياسة الخارجية، في منصب مساعد لشؤون الأمن القومي.وأصبحت تعرف من حينها فترة رئاسة نيكسون بالثنائي نيكسون-كيسنجر، لما لهذا الأخير من تـأثير على السلوك السياسي الخارجي للرئيس نيكسون. وقد اتسمت سياستهما بالأكثر واقعيـة والأقل إيديولوجية في التاريخ السياسي للولايات المتحدة الأمريكية. فقد جدد كيسنجر من واقعية روزفلت، وسلك الثنائي نيكسون-كيسنجر سياسة الاحتواء تجاه الاتحاد السـوفيتي، لكن بنظرة هادئة لهذا الصراع برفضـهما للأخـذ في سياسـتهما الخارجيـة بالعامـل الأيديولوجي. فكان الثنائي نيكسون-كيسنجر ينظرا للحرب الباردة على أنا مواجهة بين قوتين عظميين لكل منهما مصالحه مما استوجب المنافسة بينهما. فإبعاد العامل الأيديولوجي من النشاط الخارجي في هذه الفترة سمحت لنيكسون بسحب القوات الأمريكية من الفيتنام في سنة 1973، وإقامة علاقات تحالفية مع الصين التي كانت تمثل قوى شيوعية كبرى، الذي مثل نجاح دبلوماسي كبير في السياسة الخارجية الأمريكية. كما سلك الثنائي سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفيتي من خلال عقد اتفاقيات الحد من الأسلحة الإستراتيجية المعروفة بسالت SALT 1 وسالت 2.في سنة 1974.

انتهاج السياسة الواقعية أدت بصانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية بالتحالف مـع الأنظمة الديكتاتورية من اجل الحفاظ على مصالحها، حيث ساهمت في الانقـلاب علـى الرئيس الشيلي "سلفادور أليندي" في الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال "بينوشـي" في سنة 1973.

بعد استقالة الرئيس الأمريكي، ر.نيكسون بسبب ما اشتهر بفضيحة "واترغيـت"، تـولى الرئاسة الجمهوري جيرالد فورد Gerald Ford 1974-1977، بتعيينه لهنري كيسنجر علـى رأس الدبلوماسية الأمريكية، مما يعني الاستمرارية في السياسة الواقعية التي بدأها نيكسـون،

[1] Henry Kissinger, diplomatie,op,cit;p…

والتي أدت فيما بعد إلى التوقيع على اتفاقيات هلسنكي في سنة 1975، التي أسست مـؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي CSCE ، بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.
ويمكن أن نشير إلى أن فترة رئاسة نيكسون-كيسنجر مثلت السياسة الواقعية الجديدة التي لم تطبق منذ فترة الرئيس روزفلت 1933-1945 ، وهي لفترة التي لم تدم طويلا، حيث وصل الديمقراطي جيمي كارتر Jimmy Carter 1977-1981، الذي أعاد طرح السياسة التقليديـة الأمريكية بمزجه بين السياسة والأخلاق.

فترة رئاسة جيمي كارتر 1977-1981: العودة إلى الأخلاق.

بعد انتهاء فترتي الرئيسين الجمهوريين ر.نيكسون وج.فورد، تولى الـديمقراطي ج.كـارتر الرئاسة الأمريكية في سنة 1977، بمحاولة بعثه للأخلاق والقانون في السياسة الخارجية عن طريق ترقية والدفاع عن حقوق الإنسان في العالم.ومثلت هذه القيم الشرعية التي حكمـت سلوك الرئيس الأمريكي الجديد في معارضته للقيم التي يطرحها الاتحاد السوفيتي، مع التزامه بالدفاع عن التحالفات الأكثر أخلاقية والأقل نفعية. مما سمح للولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة أن تزيل الرواسب المصلحية التي وضعها الجمهوريين في تحالفاتم مع الأنظمـة الشمولية والديكتاتورية في فترة السبعينات.وأهم نشاط دبلوماسي قام به ج.كارتر، توصله لعقد اتفاقيتي كامب ديفيد بين الرئيس المصري، أنور السادات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، مناحيم بيغن، في سنة 1979. إلا أن الشيء الذي لا يغيب عن الأذهان أن فكـرة أفضـلية النموذج الأمريكي واستثنائية الأمة الأمريكية ظلت قائمة في فتـرة الـرئيس الـديمقراطي ج.كارتر:"*لدينا نموذج الحكم الديمقراطي الذي نعتقد أنه الأفضل في العالم. وكل ما نقوم به في السياسة الداخلية أوالخارجية هي رسالة إلى الآخرين حتى يشعروا بأن نظامنا يسـير أفضل ويكون نموذج يحتذي به* "[1].

كما كان ج.كارتر، يرغب في إقامة تحالفات مع شركاء آخرين، بانتهاجه لسياسة الانفتاح والتعايش السلمي خصوصا تجاه التحاد السوفيتي. إلا أن غزو هذا الأخير لأفغانستان في سنة

---

[1] خطاب جيمي كارتر في 2 ماي 1977 نقلا عن :

-**Nguyen Eric**, la politique étrangère des Etats-Unis depuis 1945: de Yalta à Bagdad, édition Studyrama,coll.Principes, 2004,p68.

1979،غير من السلوك الأمريكي القائم على الأخلاق والقانون الدولي ليعلن كـارتر مـا اشتهر فيما بعد باسم" مبدأ كارتر" :"***تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أية محاولـة سـوفيتية تستهدف السيطرة على منطقة الخليج، اعتداء على مصالحها الحيوية...وستقوم بـرد مثـل هـذا العدوان بشتى الوسائل لديها بما في ذلك استعمال القوة المسلحة***"[1]. وقد حدد الرئيس كارتر في مبدأه الخطوات التي ستتخذها الإدارة الأمريكية من أجل الحفاظ على المصـالح الأمريكيـة الحيوية في منطقة الشرق الأوسط، وتتضمن هذه الخطوات ما يلي:

-زيادة فعلية في ميزانية الدفاع الأمريكية بنسبة 5 بالمائة كل عام خلال السنوات الخمـس المقبلة.

-تقوية وتطوير القدرة الأمريكية على "التدخل السريع" في المناطق البعيـدة عـن القـارة الأمريكية وخصوصا منطقة الخليج العربي.

وفي الواقع، فإن سياسة كارتر لم تكن جديدة بل هذه الخطوات كان قد تم إقرارهـا قبـل الغزو السوفيتي لأفغانستان، ويرجع جذور مبدأ كارتر إلى ما يعـرف بمبـدأ إيزنـاور في الخمسينيات الذي أعلنه قائلا:"***إن الولايات المتحدة الأمريكية تحذر بأن العدوان الشـيوعي في الشرق الأوسط يشكل تديدا خطيرا على مصالحها الحيوية..وتعلن عن استعدادها استعمال قواتا المسلحة في رد العدوان المباشر عن هذه المنطقة***"[2].

فترة رئاسة رونالد ريغان Renald Reagan 1981-1989.

يذهب الكثير من المؤلفين[3]إلى أن الرئيس الأمريكي ر.ريغان جمع بين رؤى التيارين المثـالي والواقعي في السياسة الخارجية الأمريكية.

فمن جهة، حاول أن يواجه الاتحاد السوفيتي علـى المسـتوى الاسـتراتيجي العسـكري بمشروع"حرب النجوم" الذي كلف الخزينة السوفيتية مبالغ هائلة، كما قام بتمويل وتسليح المعارضين للأنظمة الشيوعية في عدة بلدان مثل: معارضة الحكم السـانديني بنيكـاراغوا،

---

[1] **حسين آغا وآخرون**، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، سلسلة الدراسات الإستراتيجية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مركز العالم الثالث والنشر بلندن، بيروت، الطبعة الأولى 1982، ص9.

[2] نفس المرجع ، نفس الصفحة.

[3] **Les héritages fondamentaux: la Destinée Manifeste et la mission des Etats-Unis, op,cit.**

المقاومة الأفغانية الإسلامية ضد الحكم الشيوعي في كابول..وقد عمل على كسب الـرأي العام الأمريكي لجانبه في مواجهة ما سماه" إمبراطورية الشر" –الاتحاد السوفيتي- والـدول الإرهابية، التي كان يقصد با خصوصا إيران وليبيا[1].

ومن جهة أخرى، حاول أن يمارس سياسة خارجية قائمة على تصدير القيم الأمريكية المبينة على الديمقراطية إلى العالم، مستندا إلى النظرية التي وضعها جـون كيركباتريـك Jeanne Kirkpatrick والتي مفادها أن الديكتاتوريات اليمينية قادرة على الإصلاح الذاتي إلى درجـة التحول إلى الديمقراطيات الليبرالية، عكس الديمقراطيات اليسارية. وقد أعلن ر.ريغـان في خطابه قائلا:" الثورة الديمقراطية في العالم تنتصر بقوة..ويجب أن نكون صارمين في اعتقادنا بأن الحرية ليست امتياز للبعض ولكن حق عالمي لا رجعة فيه لكل البشرية".[2]

ويمكن أن نشير إلى أن ر.ريغان حاول أن يمزج بين المثالية الأخلاقية من خلال ما أسماه دفع الثورة الديمقراطية والحرية في العالم وفي الوقت ذاته الدفاع والحفاظ على المصالح الأمريكيـة باعتبارها القوى الديمقراطية العظمى في العالم.وبأسلوب الواقعيين الجدد حاول أن بالانقلاب عن الأمر الواقع في الساحة الدولية بتغيير من توازن القوى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية من خلال العمل على الإطاحة بالقوى المنافسة والمعادية له.

وعكس الرؤية الويلسونية التي كانت تساند التعاون الدولي القائم علـى التعدديـة، فـإن ر.ريغان سلك سياسة أحادية بعيدا عن المؤسسات الدولية التي كان يرى فيها العائق الكبير لسياسة و.م.إ الخارجية. ويظهر ذلك من ردود الفعل الأوروبية بعد انتخاب الرئيس ريغان التي لم تظهر ارتياحا كبيرا نتيجة تخوفها من بروز انعزالية جديدة من قبـل و.م.إ، وهـي السياسة التي ميزت الحزب الجمهوري الأمريكي تاريخيا.ومن جهة أخرى فقد أعرب بعض المختصين الأوروبيين عن قلقهم حيال "الوطنية الأمريكية اليمينية الجديدة" التي يمثلها ريغان والتي تضع المصلحة الأمريكية الذاتية في المرتبة الأولى.[3]

---

[1] راجع خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه الرئيس ر.ريغان في سنة 1985.

[2] **Les héritages fondamentaux: la Destinée Manifeste et la mission des Etats-Unis, op,cit.**

[3] **حسين آغا وآخرون**، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، المرجع السابق، ص28.

المطلب الخامس: فترة ما بعد الحرب الباردة.

وتشمل مجازا فترة إدارة ***الرئيس جورج بوش*** George Bush 1989 -1993 وإدارة **الرئيس بيل كلينتون** Bill Clinton 1992-2000، وإدارة **الرئيس جورج ولكـر بـوش** George W.Bush-2000-2008 وأهم مميزاتها، حسب كل إدارة:

فترة الرئيس جورج بوش George Bush 1989 -1993: الميزة الأساسية التي شاهدتها فتـرة الرئيس الأمريكي *ج.بوش* تتمثل في المرحلة الانتقالية من النظام الدولي التقليدي الذي كـان قائما منذ ما يقارب الخمسين سنة على القطبية الثنائية والحرب الباردة إلى بيئة عالمية جديدة أصبحت فيها الولايات المتحدة الأمريكية ترى نفسها القوى العظمى الوحيدة في العـالم. ويحسب على الرئيس *ج.بوش* مشاركته الفعالة في فترة حكم ر.ريغان وباعتباره من التيـار الواقعي، فقد مارس السياسة الخارجية في ظروف دولية غير مستقرة نتيجة سقوط الاتحـاد السوفيتي، حيث أقام علاقات وتحالفات مع العدو التقليدي روسيا، والجمهوريات السوفيتية السابقة. وقد أطلق مع بعض مستشاريه مصطلح"النظام الدولي الجديد"، بالمفهوم الويلسوني، باستناده على احترام القانون الدولي والمنظمات الدولية الكبرى :"*يجب علينا اليوم، باعتبارنا شعب لديه الرغبة في أن يجعل أمته الأفضل بأن نقوم بجعل واجهة العـالم أكثـر هـدوءا واستقرارا*"[1].

وفي إطار مفهوم"النظام الدولي الجديد" قامت و.م.إ بمعارضة عسـكرية للغـزو العراقـي للكويت في 1990-1991. وضمن سياسة التعاون الدولي تم إنشاء التحالف الدولي في إطار رسمي لمنظمة الأمم المتحدة. وكانت لحرب "الخليج الثانية" انعكاسات عسكرية وأمنية على السياسة الخارجية الأمريكية في سنوات التسعينات وبداية القرن الواحد والعشرين، فقد أدى الوجود الأمريكي في منطقة الخليج والأراضي الإسلامية المقدسة مع التركيز الأمريكي على الهيمنة الاقتصادية والعسكرية إلى طرح تساؤلات حول مستقبل العلاقات الدولية في ظـل هذه الهيمنة؟ وما هو مستقبل الإمبراطورية الأمريكية؟ وتلك تساؤلات كـبرى سـنحاول الإجابة عنها عند تطرقنا لدراسة صناعة القرار في فترة الرئيس جورج ولكر بـوش تجـاه الحركات الإسلامية.

---

[1] George Bush, Current Documents,1989,p.4

فترة الرئيس بيل كلينتون Bill Clinton 1992-2000:

يطلق على الرئيس الأمريكي ب.كلينتون بأنه "ويلسوني برغماتي"، فقد حاول أن يـدرج المجالات الاقتصادية في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وكان شعار برنامجه الانتخـابي الذي رفعه في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في مواجهة الرئيس ج.بوش له دلالة اقتصادية محضة " إنه الاقتصاد يا غبي"[1]، فقد ربط بين الليبرالية الاقتصادية مع النموذج الـديمقراطي. وقام بمساندة الدول التي تسير في حلقة هذا الركب الثنائي الليبرالية-الديمقراطية، من أجـل عالم أفضل للولايات المتحدة الأمريكية والديمقراطيات في العالم.

وقد عبر عن هذه السياسة بوضوح بقوله:"*إن إستراتيجية أمننا القومي قائمة علـى هـدف توسيع مجموع ديمقراطيات السوق مع الردع والحد من التهديدات التي تؤثر علـى أمتنـا، وحلفاءنا ومصالحنا.وبقدر ما تفرض الديمقراطية والليبرالية السياسية والاقتصادية نفسـها في العالم، وخصوصا في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة إلينا، بقدر ما تحقـق أمتنـا أمنها، ويحقق شعبنا رفاهيته*" [2].

كما كان ب.كلينتون يؤمن بالمدينة الفاضلة والقدر الأمريكي "المصير المحتوم" بأنهم شـعب الرب المختار المكلف برسالة ما، وقد انعكست هذه الرؤية في خطابـه الافتتـاحي لسـنة 1997، حينما قال:"استرشادا بالرؤية القديمة لأرض الميعاد،دعونا نوجه أبصـارنا إلى أرض ميعاد جديدة."[3]

وعلى عكس من الرؤساء الواقعيين، فإن الرئيس ب.كلينتون انتهج سياسة "القوة الجاذبـة" Soft Power[4] بدلا من القوة التعسفية القائمة على الوسائل العسكرية، حيـث ارتكـز في سياسته الخارجية على التعاون الدولي برؤية تعددية، إلا أنه خضعت للسياسة الأحادية تحت ضغط الكونغرس المحافظ الجمهوري، وبالرغم من ذلك فقد حقق نجاحـا دبلوماسـيا في

---

[1] **د.**سمير **صارم**، إنه النفط يا..: الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى،2003، ص 9.

[2] نص مأخوذ من وثيقة إستراتيجية الأمن القومي المقدمة من قبل مجلس الأمن القومي لإدارة بيل كلينتون

In: **Les héritages fondamentaux: la Destinée Manifeste et la mission des Etats-Unis, op,cit.**

[3] **ديب علي حسن**، الولايات المتحدة الأمريكية من الخيمة إلى الإمبراطورية، مرجع سبق ذكره،ص301.

[4] هي القوة الجاذبة لدولة ما، بمعنى قدرتنا على نمذجة القواعد الوظيفية للنظام الدولي ونشر مفاهيمه في أنحاء العالم. كما تعرف على أنها قدرة الوصول إلى الأهداف بالإغراء والجاذبية بدلا من التهديدات والضغوطات، ويتعلق الأمر بالإقناع بدل الضغوطات. وصاحب هذا المفهوم جوزيف س.ناي. مساعد وزير الدفاع الأمريكي في فترة 1994-1995.

الشرق الأوسط: اتفاقية عرفات-رابين في 1993 واتفاقيات وادي عربة Wye Plantation في 1998 تم التخلي عنهما بعد وصول الليكود إلى السلطة في إسرائيل والجمهوريين في و.م.إ. مع فترة ج.ولكر بوش. كما نجح في التدخل الأمريكي تحت مظلة الحلف الأطلسي في كوسوفو في 1999.

فترة الرئيس جورج ولكر بوش 2008-2000-George W.Bush

في بداية فترة الرئيس الأمريكي ج.و.بوش، سنة 2000، كان تركيز المهتمين بشؤون الخارجية الأمريكية[1] منصب على أن الرئيس الجديد أقل اهتماما بمسائل السياسة الخارجية، على أساس أنه يتجه نحو الانعزالية النسبية خصوصا مع تركيزه على مبادرة الدرع الصاروخي. إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وكذا الثقل الذي مارسته نخبة المحافظين الجدد المحيطة بالرئيس أدخلت تغييرات جذرية في مسار الإستراتيجية الأمريكية في مجال السياسة الخارجية. فالفريق الرئاسي المكون أساسا من "المحافظين الجدد" الذين عملوا مع الرئيس الجمهوري الأسبق ر.ريغان، والموظفين الواقعيين من أمثال: كولن باول، وزير الخارجية، كوندوليزا رايس، مستشارة الأمن القومي، وخلفهما ما يعرفون بالصقور اليمينين من أمثال: دونالد رومسفيلد، وزير الدفاع، بول وولفويتز، نائب وزير الدفاع، جون شكروفت، وزير العدل، والذين يطلق عليهم تسمية" الويلسونيين الواقعيين".

حيث حاول هؤلاء المحافظين الجدد أن ينتهجوا سياسة قائمة على تصدير القيم الأمريكية للعالم، كما كان يرغب في ذلك الرئيس الأمريكي و.ويلسون في بداية القرن العشرين. وهذه الرسالة الويلسونية نجدها متكررة في خطابات الرئيس ج.و.بوش :"*لقد وجدنا مهمتنا الحضارية للعالم*"[2].ولتحقيق هذه المهام والأهداف فقد لجأ ج.و.بوش وفريقه من المحافظين الجدد، مثله مثل الرئيس ت.روزفلت، إلى استعمال القوة العسكرية حالتي:أفغانستان والعراق. والتهديد باستعمالها: حالة إيران، سوريا، كوريا الشمالية، تاركا الوسائل السلمية التي تعتمد على الآليات القانونية في إطار مبادئ القانون الدولي والمنظمات الدولية جانبا، مثل ما كان يرغب فيه و.ويلسون. وربما هذا ما أدى بالمتخصص في شؤون

---

[1] **Chaliand Gérard, Blin Arnaud**, America is Back, op., cit.

[2] من خطاب الرئيس الأمريكي ج.و.بوش، في 12 سبتمبر 2001.

السياسة الخارجية الأمريكية، بيار أسنار Pierre Hassner،[1]لوصف سياسـة ج.و.بـوش "بالويلسونية الراكلة" Wilsonisme botté، أي قائمة على تصدير القيم الأمريكية باستعمال الجزمة العسكرية.

ويمكن أن نشير إلى أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر، شكلت مناسبة هامة لفريق مـن السياسيين المحيطين بالرئيس ج.و.بوش الذي يطلق عليهم"الصقور"، والذين يتبنون رؤيـة أيديولوجية وإستراتيجية تم وضع أسسها في ظروف الحرب الباردة، والتي تركز أساسا على إبقاء الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى أحادية.ولتبرير هـذه الإسـتراتيجية، أي الحفاظ على الأحادية الأمريكية، أطلقوا تسمية جديدة للا عات الدولية والتهديدات الـتي تدد " السلام الأمريكي"المتمثلة في محور الشر والإرهاب،حيـث مثـل تنظـيم القاعـدة والحركات الإسلامية الذريعة الأساسية لتحريك هذه الإستراتيجية.

وتمثل السياسة الخارجية في فترة الرئيس ج.و.بوش الأكثر أيديولوجية في التاريخ السياسـي الأمريكي، باستناده على حدث مؤسس-9/11- القائم على مبدأ واضح، محاربة الإرهـاب بكل أشكاله والتهديدات التي يمكن أن تنجم عن دول "محور الشر". وتم تبرير هذه السياسة بتبريرات"ويلسونية"، باستنادها على المهمة السماوية للولايات المتحدة الأمريكية بجعل العالم أفضل.وفي الوقت ذاته، فإن إدارة ج.و.بوش سلكت سياسة"متغطرسة" بأحادية بعيدا عـن التحالفات الدولية والتعددية واحترام قواعد القانون الدولي: الاستمرار في رفض الانضـمام لمعاهدة "أوتاوا" المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد، رفضها الاتفاق المتعلق بإنشاء محكمة الجزاء الدولية، ورفضها لبرتوكول"كيوتو" حول انبعاث غاز الكربون.[2]

ويمكن أن نؤكد بأن الاستخدام القوي والظاهر للأيديولوجية في فترة الرئيس *ج.و.بـوش* لا تشكل قطيعة مع تاريخ ممارسة السياسية الخارجية الأمريكية. فبالرجوع إلى دراسة الفترات الرئاسية السابقة، نجد أن الرؤساء الأمريكيين مزجوا بطريقة تقليدية بين القـيم الأخلاقيـة والقوة. والملاحظة التي تسجل لإدارة *ج.و.بوش* أنا تتميز برؤيـة أيديولوجيـة جديـدة" المحافظين الجدد"، التي تمزج بين الأخلاقية الويلسونية مع الوسائل الواقعية ل ت.روزفلـت،

---

[1] **Vaïsse Justin,Hassner Pierre**, Le désarroi de la puissance: Les Etats-Unis vers la " guerre permanente"?, Paris:éditions Ceri /Autrement,2003.

[2] **إيمانويل تود**، ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي، (ترجمة محمد زكرياء إسماعيل)، بيروت: دار الساقي، الطبعة الأولى 2003،ص 17.

كما أكد ذلك أحد المختصين "لأول مرة تصبح الويلسونية واقعية لأنها لم تعد تعتمد على وساطة المنظمة الدولية بل تعتمد على قوة الإمبراطورية". [1]

فالميزة الأساسية لإدارة ج.و.بوش في السياسة الخارجية منذ الحرب العالمية الثانية تكمن في التوجه الأحادي بعيدا عن المؤسسات الدولية بالرغم من أن و.م.إ هي التي ساهمت بقسط كبير في إنشاء هذه المؤسسات الدولية. وهذه السياسة الأحادية أكدتها وثيقة إستراتيجية الأمن القومي:"*تعمل الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة لجلب مساندة المجموعة الدولية،* ***لكنها لا تتوانى للعمل منفردة،*** *إذا اقتضى الأمر، من أجل ممارسة حق الدفاع،* ***بانتهاج الأسلوب الوقائي ضد الإرهابيين*** *لتجنب الخسائر للشعب الأمريكي وللبلد*". [2]

يمكن التأكيد على أن فريق ج.و.بوش لا يشكل قطيعة في الأهداف، ولكن في الوسائل من خلال السياسة الأحادية وتعميم مفهوم الحرب الوقائية مخالفة بذلك السياسة البراغماتية في الممارسة الأمريكية في مجال السياسة الخارجية.

---

[1] **Vaïsse Justin, Hassner Pierre**, Le désarroi de la puissance: Les Etats-Unis vers "la guerre permanente"?op.cit.p.

[2] مقتطف من وثيقة إستراتيجية الأمن القومي لإدارة ج.و.بوش لسنة 2002.

الفصل الثاني: دور المؤسسات الدستورية في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

يهتم هذا الفصل بالجانب الوظيفي للسياسة الخارجية الأمريكية، والغرض من هذا المبحث معرفة المؤسسات الدستورية الفاعلة في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية.
كما يهتم بدراسة المؤسسات الدستورية الفاعلة والمؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك انطلاقا من أن صنع السياسة الخارجية تتطلب تحديد الهياكل التي تصنع تلك السياسة في إطاره، والعمليات التي تصنع من خلالها السياسة الخارجية، "*ويقصد بيكل صنع السياسة الخارجية نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان تلك السياسة، وبالتحديد الوزن النسبي لكل من تلك الأجهزة والمؤسسات في صياغة السياسة الخارجية*".[1]

يمكن تحليل الدستور الأمريكي لسنة 1787، في ميدان السياسة الخارجية من خلال إطارين أساسيين: أولا، كيفية توزيع سلطة الحكومة في مجال الشؤون الخارجية بين المؤسسات والإدارات، وموظفي الحكومة. وثانيا، كيفية توزيع السلطة بين الحكومة والشعب.وفي كلتا الحالتين فإن القواعد الأساسية التي يتم بمقتضاها توازن السلطة لها درجة كبيرة من الأهمية.[2]
فقد اتبع المؤسسون مبدأين أساسين لمنع الاستبداد: الأول، حصر سلطات معينة ومحددة تم منحها في هذا المجال، والمبدأ الثاني،تقسيم هذه السلطات بطريقة تنافسية فيما بين مختلف إدارات الحكومة من جانب، وبين الشعب والحكومة من جانب آخر، وكل ذلك يرجع في نظر المؤسسين إلى الحد من الاستبداد.

المبحث الأول: دور السلطة التنفيذية في صنع السياسة الخارجية.

يقصد بالسلطة التنفيذية في النظام السياسي الأمريكي،رئيس الدولة،ويندرج تحت لواء السلطة التنفيذية مجموعة من المؤسسات وهي: الأجهزة الرئاسية في وزارة الخارجية،وزارة الدفاع،جهاز المخابرات،مجلس الأمن القومي.وقد يختلف دور هذه المؤسسات من فترة زمنية

---

[1] د.محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية،1998،ص 453.

[2] **بروسنر.ك.ديني**، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة د.ودودة عبد الرحمن بدران، مراجعة شويكار محمد زكي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى 1991، ص13.

لأخرى وذلك لعدة ظروف أهمها الشخصية التي تقوم بالدور،فمثلا نجد أن دور وزارة الخارجية قد تعاظم في فترة بعض الوزراء من أمثال *فوستر دالاس وهنري كيسنجر* مقارنة بدور الوزارة في عهدي *روجرز وكولن باول*.كما تتعاظم دور ومكانة وزارة الدفاع في فترات الأزمات الدولية، والنموذج الواضح الدور الذي قام به *دونالد رومسفيلد* في إدارة *ج.و.بوش* في حربي أفغانستان والعراق.

وتعتبر السلطة التنفيذية القوة الأكثر نفوذا في ميدان صنع السياسة الخارجية، فالسلطات الأخرى لا تمارس إلا دورا رقابيا على دور السلطة التنفيذية فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية، وينبع ذلك من عدة اعتبارات تقليدية،وأخرى معاصرة،فطبيعة السياسة الخارجية المتسمة بحالة عدم اليقين وسرعة التغيير تنحو بالنظم السياسية إلى إعطاء السلطة التنفيذية دورا مركزيا في صنع تلك السياسة لمواجهة الأزمات الدولية والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية.ومما يساعد على ذلك تفرغ السلطة التنفيذية واتصافها بالوحدة التنظيمية وامتلاكها للمعلومات عن المشكلات الدولية.[1]

ويرجع البعض الآخر[2]،الدور المتعاظم للسلطة التنفيذية في صنع السياسة الخارجية إلى ثلاثة أسباب رئيسية:أولا، احتكار السلطة التنفيذية للمعلومات في مجال الاستخبارات والدبلوماسية والدفاع والتجارة الخارجية.ثانيا، طريقة عمل الشؤون الخارجية،حيث تتطلب الوظائف التقنية المتعددة والمتخصصة موارد بشرية ذات خبرة وتخصص في البيانات التقنية،والعنصر التكنوقراطي يتواجد في السلطة التنفيذية.ثالثا، إمساك السلطة التنفيذية بآليات السياسة الخارجية،حيث تلجأ في الكثير من الأحيان إلى اتخاذ القرارات دون استشارة السلطة التشريعية خصوصا في مجال الأمن القومي.

---

[1] د.محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، المرجع السابق،ص 453.

[2] **د.فواز جرجس،** السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية،2000، ص72.

المطلب الأول: الصلاحيات الدستورية للرئيس الأمريكي في الشؤون الخارجية.

يتمتع الرئيس الأمريكي طبقا للمادة الثانية من الدستور بسلطات وصلاحيات عديدة في مجال الشؤون الخارجية، وتتضمن:

- سلطة الرئيس التنفيذية.
- سلطة قيادة القوات لمسلحة.
- سلطة كبير المفاوضين وكبير الدبلوماسيين.

ويمكن القول أن الرئيس يحمل ثلاثة قبعات في ميدان الشؤون الخارجية: فهو الرئيس التنفيذي، القائد العام للقوات المسلحة وكبير الدبلوماسيين[1].

ومن الواضح أن محرري الدستور الأمريكي أعطوا الحكومة الفيدرالية كل السلطات التي تحتاجها لإدارة الشئون الخارجية وتحقيق الدفاع المشترك. و يفرق الدستور بطريقة واضحة جدا في تناوله لتوزيع السلطة بين الحكومة القومية والولايات بين الشؤون الداخلية والخارجية، ولأسباب عملية بحتة تم حصر كل السلطات الخاصة بالسياسة الخارجية والدفاع في يد الحكومة الفيدرالية.

وإذا كان الدستور قد خول للرئيس سلطات تنفيذية ومسؤوليات عديدة في مجال الشؤون الخارجية والدفاع، إلا أنه مازال هناك بعض الغموض فيما يتعلق بتوزيع السلطة بين الرئيس والكونغرس، وتتميز العلاقة بينهما بالتنافس الشديد حسب نشاط وحركية كل من الرئيس والكونغرس، ولأن كل منهما يحاول توسيع والحفاظ على صلاحياته الدستورية. ويرجع ذلك للمهام الدستورية المنوطة بكل منهما، بحيث يتمتع الرئيس بصلاحيات متنوعة إلا أنه لا يتمتع بالسلطة المطلقة في الشؤون الخارجية. فالسلطات التي منحها الدستور للكونغرس والمتضمنة سلطة إعلان الحرب والمخصصات المالية وموافقة ثلثي أعضائه على المعاهدات وسلطاته الواسعة الخاصة بإنشاء وتنظيم إدارات القوات، كل ذلك جعلت له القدرة على استخدام مثل هذه السلطات في المراقبة والتأثير على إدارة الرئيس في الشؤون الخارجية والدفاع.

[1] **د.فواز جرجس** ، المرجع السابق ، ص19.

ومن خلال المهام الدستورية، يبدو أن الكونغرس هو المخول بسلطة إعلان الحرب، لكن الواقع يدل على أن الرئيس الأمريكي كثيرا ما أصدر قراراته للقوات المسلحة الأمريكية بالتدخل في الحرب دون إعلان الكونغرس لحالة الحرب كما حدد ذلك الدستور الأمريكي. وغالبا ما يتم موافقة الكونغرس لتحركات الرئيس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال استمرار المخصصات المالية لتلك التدخلات. وكثيرا ما يلجأ الرئيس لتبرير تدخلاته على أنه من صلاحياته الدستورية، أو لمنع العدوان.

ومن خلال أكثر من 130 حربا قامت بها و.م.إ، خمسة حروب فقط تم إعلانها من قبل الكونغرس[1]، وهذا ما يدل على السلطات الواسعة التي يتمتع بها الرئيس ميدانيا في مجال الشؤون الخارجية والدفاع.

وفي 1973، تم إصدار قانون سلطات الحرب لكي يكبح من سلطات الرئيس في هذا الميدان، حيث طالب القانون بضرورة أن يتشاور الرئيس مع الكونغرس، قبل أن يقوم في غضون 48 ساعة من إرسال القوات،حول الأسباب والملابسات الكامنة وراء هذا القرار، مع إنهاء الرئيس لاستخدام القوات المسلحة خلال فترة الستين يوما،إذا لم يعلن الكونغرس نفسه حالة الحرب خلال تلك الفترة، أو يوافق على تمديد مدة استخدام القوات المسلحة في الخارج لمدة ثلاثين يوما.ويمكن للكونغرس، في أي وقت، إصدار قرار بمجلسيه يأمر الرئيس بسحب القوات الأمريكية من إحدى مناطق النزاع الفعلي أو المحتمل.[2]

ومنذ الموافقة على قانون الأمن القومي في سنة 1947، فإن سلطة الرئيس في القيام بعمليات عسكرية سرية وجدت سندها الدستوري في سلطة مجلس الأمن القومي في توجيه أنشطة وكالة الاستخبارات المركزية والموافقة على أنشطة المخابرات. ولكن مع تطور الأحداث بعد قضية واترغيت، وفيتنام وقانون سلطات الحرب، تولى الكونغرس الرقابة على أنشطة المخابرات، والحد من سلطات الرئيس في هذا الصدد.

إن قرارات المحكمة العليا، التي تمتد من القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر، تخول للرئيس موقعا بارزا في مجال الشؤون الخارجية، في الوقت الذي تقلل من السلطات الضمنية للولايات والكونغرس. فقد أعلنت المحكمة العليا عدة مرات أن سلطات الحكومة الاتحادية

---

[1] **د.فواز جرجس**، السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، المرجع السابق، ص.20.

[2] نفس المرجع ، ص.21.

في مجال السياسة الخارجية مثل إعلان الحرب، إبرام المعاهدات، إقامة العلاقات الدبلوماسية "لا تستند إلى التخويلات الممنوحة لها بموجب الدستور"[1]، أي أن المحكمة العليا تمنح السلطات التقديرية الواسعة لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية في مجال السياسة الخارجية على حساب الكونغرس.

إن معظم السياسات التي تبادر بها الولايات المتحدة الأمريكية مصدرها السلطة التنفيذية ومن مؤسسة صنع السياسة الخارجية التابعة لها.وأساس سلطة الجهاز التنفيذي تكمن في صلاحيات الرئيس، الذي يلعب دورا بارزا في اقتراح تشريعات جديدة بممارسته حق الموافقة أو الاعتراض على القوانين التي يسنها الكونغرس.حيث تسمح سلطة الفيتو التي يتمتع بها الرئيس برفض تشريع وافق عليه الكونغرس.

ويمكن أن نؤكد هنا على أن صناعة السياسات في مجال الشؤون الخارجية تخضع لمؤثرات عديدة ومتنوعة سواء بين المؤسسات التقليدية للسياسة الخارجية والمتمثلة أساسا في مجلس الأمن القومي، وزارة الخارجية ، البنتاغون، وكالة المخابرات المركزية، الكونغرس وجماعات المصالح والضغط.

ورغم أن قضاة المحكمة الدستورية العليا معينون من قبل الرئيس مثلهم مثل القضاة الفيدراليين ، فإنه يخضع للرقابة الدستورية على تصرفاته الرئاسية، ونذكر هنا قرار المحكمة العليا ببطلان استيلاء الرئيس ترومان على مصانع الصلب في البلاد أثناء الحرب الكورية، ورفضها سنة 1974احتفاظ الرئيس نيكسون بأشرطة "واترغيت" واعتبرتها دليل مادي جنائي. ورغم القيود القانونية والدستورية التي يمكن أن تفرض على الرئيس فإنه يخضع لقواعد النظام الرئاسي التي حددها عالم السياسة "ريتشارد نوشتات" بقوله:"السلطة الرئاسية هي في الحقيقة القدرة على الإقناع."[2]فالرئيس الأمريكي مجبر على تقديم التبريرات الأيديولوجية، القيمية، السياسية، الأمنية والاقتصادية لكل سلوك خارجي حتى يقنع المؤسسات الدستورية الأخرى، خصوصا الكونغرس والرأي العام في الداخل بأن قراراته تدف لتحقيق الأمن والرفاه للأمريكيين كما يعتمد على تقديم سياسته الخارجية على أنها

---

[1] فواز جرجس، المرجع السابق ، ص.23.

[2] **ديب علي حسن**، الولايات المتحدة الأمريكية من الخيمة إلى الإمبراطورية، مرجع سبق ذكره،ص151.

الرسالة الحضارية التي آمن بها وعمل من أجلها الآباء المؤسسون للولايات المتحدة الأمريكية وفق نظرية"المصير المحتوم".

ويمكننا التمييز في السلطة التنفيذية بين قسمين، الأول منه، يشمل الرئيس المنتخب ومرؤوسوه السياسيون،قد يصلون إلى ألفين من المعينين،يباشرون مهامهم تحت السلطة الرئاسية للرئيس المنتخب،ويشكلون ما يعرف بالقمة السياسية للفرع التنفيذي.أما القسم الثاني فيتشكل من البيروقراطيات التي تخضع للقوانين المنظمة لمهام وتسيير الوزارات والمصالح التابعة لها[1].

ويحيط بالرئيس الأمريكي طاقم من المستشارين الذين يساعدونه في صنع السياسة الداخلية والخارجية، ويجتمعون في المكتب التنفيذي ، الذي يضم بدوره وكالات تقوم بمساعدة الرئيس، ويعد مكتب البيت الأبيض ومكتب الإدارة والميزانية ومجلس الأمن القومي ومجلس المستشارين الاقتصاديين من أهم هذه الوكالات.

ويفضل الرؤساء إسناد الوظائف الهامة في البيت الأبيض لأشخاص أظهروا ولاءهم الشخصي من قبل ولديهم الخبرة والمعلومات والمهارات لتولي هذه المناصب. وفي كثير من الأحيان يتم انتقاؤهم في فترة الحملة الانتخابية للرئيس،حيث يعملون كفريق متكامل من أجل إيصال الرئيس المترشح إلى سدة البيت الأبيض.ففي حالة الرئيس كنيدي،كان هناك جهاز شخصي ساعده في الوصول إلى السلطة،وهم:كنيث أودونيل،ثيودور سورنسن ورالف دانجن ومسئولون عن الأمن القومي وهم ديك راسك وروبرت أس ماكنمارا.أما مستشاروه الذين حصلوا على أكبر ثقة من جانبه فكانوا ينتمون إلى مقاطعته الانتخابية القديمة في الكونغرس،والتي شملت معهد ماساشوستس للتكنولوجيا وهارفارد.أما الرئيس كارتر فكان لديه جهاز شخصي شكله من مواطني ولاية جورجيا وهم جاك واطسون،هاملتون جوردن،برت لانس،جودي باول وستيوارت ايسنتاد ومسئولون من الأمن القومي وهم:سايروس فانس وهارولد براون.وفيما يخص حالة الرئيس رونالد

---

[1] ماكس سكيدمور، مارشال كارتر وانك،**كيف تحكم أمريكا**،ترجمة:نظمي لوقا،مراجعة:محمد علي ناصف،القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية 1988،ص123.

ريغان،فإنه كون جهاز البيت الأبيض من الذين كانوا يساعدونه في الحملة الانتخابية مـن ولاية كاليفورنيا وهم:إدوارد ميسى،جيمس بيكر وميتشل ديفر[1].

مجلس الأمن القومي: و تم إنشاءه في سنة 1974، لتقديم الاستشارة والنصح للـرئيس فيمـا يتعلق بتكامل السياسة الداخلية والخارجية والأمنية والعسكرية، ويضم المجلس كـل مـن الرئيس، نائب الرئيس،وزيري الخارجية والدفاع،مدير وكالة الاستخبارات المركزية، رئيس هيئة الأركان المشتركة، إضافة إلى مستشار الرئيس للأمن القومي، الذي يشارك في عضوية المجلس ويقوم بدور فعال في السياسة الخارجية، ونشير هنا إلى نماذج هنري كيسنجر مـع الرئيس ر.نيكسون، وزبيغنيو برجنسكي مع الرئيس كارتر، وكوندو ليزا رايس مع الرئيس ج.و.بوش في فترة رئاسته الأولى.

ويمثل إنشاء هذا المجلس في الواقع اعترافا من جانب الكونغرس والرؤساء بضرورة تبني نظرة كلية للسياسة الخارجية الأمريكية التي تعاظمت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية،حيث يجتمع في المجلس استشاري واحد أهم الفاعلين في السياسة الخارجية ويسـاهمون مـع في اتخـاذ القرارات الرئيسية.إلا أنه من الناحية الدستورية والقانونية كل رئيس حر في استخدام مجلس الأمن القومي بطريقته الخاصة.فقد أرسى الرئيس ترومان قاعدة مفادهـا أن القـرارات لا تصدر عن مجلس الأمن القومي وإنما تصدر عن الرئيس،وفي الفترة الأولى للرئيس أيزنهـاور أكد على الدور الإجرائي والتسهيلي للمجلس بدون منحه الاستقلالية والحريـة في طـرح السياسات، إلا أنه ما يلاحظ أن مهمة المجلس ازدادت في فترة الرئيس أيزنهاور،حيث اجتمع المجلس سنة 1953 إحدى وخمسين مرة ودرس 305 قضية بينما لم يجتمع قبل ذلك سوى 34 اجتماعا بحث خلالها 192 قضية[2] .ومع التطور السياسي للولايات المتحدة الأمريكية أصبح لمنصب المساعد الخاص لشؤون الأمن القومي مكانة ووظيفة هامة،ونذكر ثلاثة شخصـيا تولت مسئولية الوظيفة كانت لهم بصماتهم في صنع السياسة الخارجية وهمشوا حتى الـدور التقليدي لوزير الخارجية،وهم:والت روستو في إدارة جونسون،وكيسنجر في إدارة نيكسون

---

[1] بروستر ك.دينى، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية، مرجع سبق ذكره،ص 201.

[2] **د.حسين كنعان،**"من يصنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية"،مجلة الباحث،العدد 31،أبريل 1984،ص 9-26.

برجنسكي في إدارة كارتر،كانوا بمثابة وزراء خارجية فوق العادة أو المنسقين الرئيسيين للسياسة الخارجية[1].

ويعتمد الرئيس في إدارته للسياسة الخارجية على العديد من الأجهزة الفيدرالية في الجهاز التنفيذي إلا أنه كثيرا ما تختلف وجهة نظر الرئيس مع وجهات نظر الأجهزة التنفيذية الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية،وبالتالي فإن الرئيس يعتمد في أغلب الأحيان على مساعديه في **المكتب التنفيذي**،وهو المكتب الذي أنشئ في ظل روزفلت عام 1939.وقد اتجه الرؤساء الأمريكيون خاصة منذ عهد نيكسون إلى الاعتماد المتزايد على هذا المكتب في مجال السياسة الخارجية.ومما يزيد من قوة الرئيس في اعتماده على المكتب أن أعضائه يتم تعيينهم من قبل الرئيس دون المرور على موافقة الكونغرس،أي الاستقلالية التامة للرئيس في اختيار من يراهم مناسبين لسياسته الخارجية.وقد تمتع البعض منهم بسلطات واسعة خصوصا في فترة الرئيس نيكسون الذي منحهم سلطات واسعة في اتخاذ بعض القرارات،وهذا ما جعل هنري كيسنجر عندما كان مستشارا للأمن القومي يتمتع بصلاحيات تفوق صلاحيات وزيري الخارجية والدفاع. كما اعتمد الرئيس ج.كارتر على بعض مستشاريه المقربين أمثال:ايزنستات،جوردون ،باول وبرجنسكي. ونفس الوضع مع الرئيس ر.ريغان الذي اعتمد على بعض مستشاريه أطلق عليهم تسمية الوزارة المتميزة super cabinet ومن بينهم: ميس،باكر وديفر.وبالرغم من أن ريجان حاول أن يعطي لوزير خارجيته،هيج،دورا مميزا في السياسة الخارجية،إلا أن تشكيل هيئة البيت الأبيض ودورها في إعداد وتنسيق السياسة الخارجية في عهده أكد سيادة الرئاسة الأمريكية في ميدان السياسة الخارجية[2].

المطلب الثاني: بيروقراطية صنع السياسة الخارجية.

يركز النموذج البيروقراطي في دراسة القرار في السياسة الخارجية على أهمية الجهاز البيروقراطي في التأثير على عملية صنع القرارات من حيث المعلومات التي تقدمها لصانع القرار والنشاطات التي تقوم بها على وجه الخصوص كل من وزارتي الخارجية والدفاع.

---

[1] **بروستر.ك.ديني**، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية، المرجع السابق،ص.194-195.

[2] د.ودودة بدران، **دور الرئيس الأمريكي** في **حل الصراع العربي الإسرائيلي**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 78،أكتوبر 1984،ص 78.

ولعل الأهمية القصوى في التركيز على هذين الجهازين تكمن في إظهار مدى الانسـجام أو الاختلاف في الرؤى والتصورات التي تحكم الجهازين تجاه القضايا الدولية،ويكون القرار في المحصلة النهائية ناتجا عن تأثير الجهازين أو أحدهما على الرئيس.وعليه،لا يمكن أن نـدرس السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية دون معرفة الآليات الداخلية للنظام السياسـي الأمريكي الذي تتم من خلاله وضع التصورات والآراء التي تؤدي إلى اختيـار القـرارات المحتملة في التعامل مع الظاهرة الإسلامية.

والأهمية الثانية،تكمن في أن المسؤول التنفيذي الأول في وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع قد يخضع لتأثيرات جماعات المصالح والنفوذ الذي يبحث عن خدمة مصالحها.

الفرع الأول: دور وزارة الخارجية في صنع السياسة الخارجية.

تستمد وزارة الخارجية الأمريكية مكانتها ودورها في صناعة القـرار في مجـال الشـؤون الخارجية،من بعدها التاريخي،حيث ظهرت الوزارة إلى الوجود مـع التـاريخ السياسـي للولايات المتحدة الأمريكية ذاتها،فهي واحدة من بين أول أربع وزارات تأسست في الدولة الجديدة سنة 1789:والتي تشكلت من وزارات الدفاع،الخارجية،المالية والعدل[1]،مما سمح لهـا باكتساب خبرة تاريخية في ممارسة السياسة الخارجية ومن تطوير بنيتها البيروقراطيـة مـن خلال إنشاء وكالات ومصالح فنية وتكنوقراطية مختصة في التعامل والتكيف مـع القضـايا الدولية،خصوصا في المجالات الاقتصادية والتجارية،حيث كان الشغل الأساسي للقنصليات الأمريكية طيلة القرن التاسع عشر،وبداية القرن العشرين.

تمثل وزارة الخارجية نموذجا أساسيا للبيروقراطية،حيث يترأسها كاتـب الدولـة-وزيـر الخارجية-،الذي يعد المستشار الرئيسي للرئيس الأمريكي في قضايا الشؤون الخارجية،كما يعد من بين الوزراء المهمين في الديوان الرئاسي،وعضوا أساسيا في مجلس الأمن القومي.وهو إلى جانب نائبه-مساعد كاتب الدولة-يعدان بمثابة الناطقين الرسمين للحكومة الأمريكية في الخارج.

[1] Alexander De ed, Encyclopedia of America Foreign policy, New York:Scribner's,1977,p,235.

وبالرغم من أن وزير الخارجية يخضع في الترتيب السلمي لسلطات الرئيس،وهو الذي يعينه في المنصب، إلا أنه في بعض الأحيان تكـون العلاقـة متـوترة بـين كتابـة الخارجيـة والرئاسة،ويمكن إرجاع ذلك لسببين أساسيين:

الأول،يكمن في الوضعية السياسية لكل منهما،فوزير الخارجية يعمل بعيدا عن الضـغوطات الخارجية والداخلية مما يجعله في كثير من الأحيان يضع مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية في سلم أولوياته،على عكس من الرئيس،الذي يخضع لتأثير ونفوذ جماعات المصـالح،وتأثير النخبة الحزبية القادم منها، التي ساهمت في إيصاله إلى البيت الأبيض،كما يخضع لتـأثيرات الرأي العام الداخلي،ويهمه كثيرا العمل لكسب المزيد من الأصوات في الانتخابات الرئاسية القادمة،كل ذلك يؤدي في كثير من الأحيان إلى التصادم في الرؤى والتصورات والأولويات التي تحكم السياسة الخارجية الأمريكية بين وزير الخارجية والرئيس الأمريكي.

ويمكن أن نشير إلى بعض الاختلافات بين وزارة الخارجية والبيت الأبيض في قضايا الشرق الأوسط، حيث عارضت وزارة الخارجية في إدارة ترومان سياسـة البيـت الأبـيض في الاعتراف بإسرائيل عام 1948، من منطلق المصالح التي يوفرها العالم العربي للولايات المتحدة الأمريكية خصوصا في مجال النفط[1].كما اختلف جورج شـولتز،وزير الخارجيـة في إدارة رونالد ريغان مع البيت الأبيض فيما يخص بيع الأسـلحة لإيـران،من منطلـق أن وزارة الخارجية وضعت إيران على لائحة الدول الإرهابية،والدول المساندة للإرهاب الدولي.وقد اعترف جورج شولتز في مذكراته،أنه لم يتم إشعاره بأي شيء عما يجري حول العلاقـات السرية بين مساعدي البيت الأبيض وإيران،وفي اجتماع عقده مع مساعدي الرئيس لشؤون الأمن القومي تحت رئاسة رونالد ريغان،أعرب عن دهشته من سماع مسـاعدي الـرئيس يقدمون له التبريرات التي دفعتهم لبيع السلاح لإيران قائل:"هذه أول مرة أسمع فيها عن مثل هذه الخلاصة"[2].

كما أبدى كولن باول،وزير الخارجية في إدارة جورج ولكر بوش،في فترة رئاسـته الأولى، معارضته للحرب على العراق،مخالفا الرأي المؤيد للحرب الذي دافع عنه كل مـن نائـب

---

[1] Quandt William B.,Decade of Decision:American policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976,Berkely, Calif.:University of California Press,1977,p.25.

[2] جورج شولتز،**مذكرات جورج شولتز**:اضطراب ونصر،ترجمة: محمد محمود بودر وآخرون،الجزء الأول،عمان:الأهلية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 1994،ص.313.

الرئيس،ريتشارد تشيني،ووزير الدفاع ،دونالد رومسفيلد،وذلك من منطلق مستقبل الأمـن الأمريكي ولأن الحرب حسب ك.باول ستؤدي إلى تبعات شديدة،لاعتقاده مـن الناحيـة العملية أن شن الحرب على العراق من قبل و.م.إ دون التحالف الدولي سيترتب عنه تبعات تؤثر على الاقتصاد واستقرار المنطقة وعلى علاقات و.م.إ مع أصدقائها في العالم العـربي والإسلامي،وقدم للرئيس الحجج المقنعة بضرورة التوجه للأمم المتحدة والحصول على تأييد دولي[1].

الثاني:يرجع إلى طبيعة السياسة الخارجية المعقدة والمركبة،مما يستحيل في كثير من الأحيـان التوافق والتراضي بين طرفين ورؤيتين شخصيتين لكل منهما مكتسباته الفكريـة وتجربتـه التاريخية تنعكس في التعامل مع الأزمات والقضايا المطروحة أمام كل واحد منهما،مع تسليم وزير الخارجية وإدراكه أنه يخضع في القرارات النهائية إلى سلطات الرئيس.

ويمكننا أن نؤكد على أن وزارة الخارجية تقوم بوظيفتين أساسيتين:

تتمثل الأولى،في تمثيل المصالح الأمريكية وخدمة رعاياها لدى الدول الأجنبية.أما الوظيفـة الثانية، فتكمن في إبلاغ الرئيس بكل الأبعاد المتعلقة بالشؤون الخارجية.

ولإتمام المهمة على أحسن وجه،توظف وزارة الخارجية....موظف،وتسير بميزانية سنوية تبلغ حوالي 1.8 مليار دولار سنويا،وقد تم تخفيضها بعد انتهاء الحرب الباردة،وهي بذلك تبقـى واحدة من أصغر الوزارات التنفيذية،فعلى سبيل المثال فإن عدد مـوظفي وزارة الصـحة والخدمات الإنسانية خمسة أضعاف عدد موظفي وزارة الخارجية،وميزانية وزارة الدفاع أكبر بسبعين ضعفا[2].

كما يرتبط بوزارة الخارجية بعض الأجهزة الخارجية،التي تساندها في أداء مهامها من بينها: وكالة التنمية الدولية US Agency for International Development ووكالة الإعـلام USIA (US Information Agency) .

ونشير إلى أن وزارة الخارجية تشمل على **هيكل سياسي**،يتشكل من الأعضاء المعينين لفتـرة زمنية محددة،يستقدمهم الرئيس المنتخب ويعينهم في المناصب الحساسة،ليضمن رقابته علـى

---

[1] أنظر:بوب ودورد، **بوش محاربا**،تعريب د.سمر القاضي،الرياض:مكتبة العبيكان،الطبعة الأولى 2002.

[2] Barry Rubin, Secrets of State:The State Department and the Struggle over U.S Foreign policy (New York:Oxford University Press,1985)
نقلا عن د.فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب،مرجع سبق ذكره،ص 58.

الجهاز البيروقراطي حتى يؤدي الدور الفعال لسياسة الرئيس ولكـي يتجنـب العراقيـل المحتملة،ويتشكل الجهاز السياسي في غالب الأحيان من أعضاء حزبه.

كما تشمل وزارة خارجية،على غرار الوزارات الأخرى على **هيكل إداري**،يتكـون مـن الموظفين الدائمين،الذين يسيرون بموجب القوانين والتنظيمات السارية المفعول في الولايات المتحدة الأمريكية،فيما يخص،التوظيف، الترقية والإحالة على التقاعد.وتكتسب هذه الفئـة من الموظفين التجربة الضرورية في أداء المهام المنوطة بـا،نظرا لاسـتمراريتها وديمومتـها الوظيفية مما يجعلها العمود الفقري في الوزارة التي يستند عليها الوزير المعين في صياغة وتنفيذ الأهداف العامة التي سطرها الرئيس في حملته الانتخابية.

ومن جهة أخرى،فإنه يوجه بعض الانتقادات لبيروقراطية وزارة الخارجية،منها أن الصـفوة البيروقراطية تخضع للثقافة التقليدية في التسيير التي تتمسك بالأهداف والـبرامج المسـطرة للوزارة،بغض النظر عن التوجهات والرغبات الرئاسية.كما تعاني من ثقل العمل الروتيني مما يجعلها تتميز بالسلبية في طرح المبادرات.

وقد أكد،هنري كيسنجر،وزير الخارجية الأسبق في إدارة نيكسون،الانتقادات التي يمكن أن توجه للبيروقراطية في وزارة الخارجية بقوله:"*البيروقراطية تحول السياسات إلى سلسلة مـن القرارات المؤقتة التي تجعل من الصعوبة بمكان توجيه السياسة في اتجـاه محـدد، أو التنبـؤ بالمستقبل بناء على الخبرات السابقة.فعلى يد البيروقراطية تتحول المشكلات الجوهريـة إلى مشكلات إدارية،وتخطيط السياسة يصبح نوعا من إسقاط المشكلات المعتادة على المستقبل وتختلط قوة الدفع والاستمرار الذاتية بالأهداف.ويتزايد الاهتمام بكيف يتم إجراء الأشـياء أكثر من التساؤل عن ماهية الأشياء التي تحدث بالفعل*"[1].

وإلى جانب هذه الانتقادات،نلاحظ عبر التطور التاريخي والسياسي للمؤسسات الدستورية العاملة في حقل السياسة الخارجية،وجود مؤسسات أخذت تنافس وزارة الخارجيـة في أداء مهامها،فالرئيس كثيرا ما يلجأ حين تواجهه أزمات حادة لفاعلين آخرين مثـل:مستشـار الرئيس لشؤون الأمن القومي، وكالة المخابرات المركزية ووزارة الدفاع.

---

[1] جمال عبد الجواد،"البيروقراطية وصنع القرار"،مجلة السياسة الدولية،القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،أكتوبر 1984،العدد 78،ص116.

ومن المهم أن نؤكد على أنه بالرغم من الانتقادات الموجهة للجهاز البيروقراطـي في وزارة الخارجية،إلا أن دور وأهمية الوزارة في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية تعد بمثابة المـرآة العاكسة لشخصية الوزير،فبقدر ما يملك من قدرات فنية وتكتيكية وبقدر امتلاكه لمقومات الشخصية القوية التي تبحث عن دور ومكانة لها وسط المجموعة المركبة لصانعي القرار،بقدر ما تكون للوزارة أهمية في صياغة وتنفيـذ السياسـة الأمريكيـة في مجـالات الشـؤون الخارجية.وهذه الشخصية كثيرا ما يتم انتقائها من قبل الرئيس ذاته،فهو إذا كـان محتاجـا لدور ثانوي لوزارة الخارجية ينتقي شخصية لا تبحث لها عن ظـل في وسـط الفـاعلين المتعددين في حقل السياسة الخارجية،كأن يهمش الوظيفة الأساسية لوزير الخارجية مقابـل تعزيز ومكانة دور شخصيات خارج الوزارة،مثل،نائب الرئيس، مستشار الأمن القومي أو وزير الدفاع.ففي دراسة لإدارة جون،ف.كنيدي،أكدت أن وزير خارجيته "*دين روسـك*" Dean Rusk،لم تكن له الفعالية اللازمة لإدارة وزارته مما سمح للرئيس كنيـدي بالاتصـال مباشرة مع بعض المسؤولين في وزارة الخارجية دون المرور على السلم الرئاسي في تسـوية بعض الملفات،خصوصا مع بعض الشخصيات السياسية التي تم تعيينـها في الـوزارة مـن أمثال:نائب وزير الخارجية س.بوليس C.Bowls ،أو السفير هريمـان A.Hariman أوسـفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة Adali Stevenson.والسبب هو أن وزير الخارجية د.روسـك اقتنع بدور ممثل الرئيس وليس الناطق الرسمي باسم وزارته، مما سمح للمسـئولين التـابعين لوزارته بأن يفتحوا قنواتهم من غير المرور على السلم الرئاسـي كمـا تفرضـه تقاليـد البيروقراطية[1].

ويمكننا أن نقدم نموذج ويليام ب.روجرز، مثالا آخرا،عن تهميش وإبعاد وزير الخارجية من صناعة القرار في مجال الشؤون الخارجية، حيث عينه نيكسون مع علمه بجهل و.ب.روجرز بالقضايا الدولية[2]، وذلك قصد التحكم والمراقبة في السياسة الخارجية.فضلا عن ذلك،فإن نيكسون يدرك المواصفات الشخصية لروجرز الغارقة في الأنا والطموح، عندما كان يشتغل

---

[1] La politique américaine à l'égard du Vietnam de 1946 à 1973:Fait,prise de décision et stratégie, voir 3em chapitre:l'équipe décisionnelle du J.F.Kennedy.
In:http://www.stratisc.org/TS_2.htm.4

[2] يذكر سيمور هيرش،كاتب بصحيفة نيويورك تايمز، أن كيسنجر والعديد من مساعديه استبعدوا روجرز واعتبروه شخصا غير مطلع وحتى غبيا وجبانا.أنظر: **د.فواز جرجس**،السياسة الأمريكية تجاه العرب،مرجع سابق،ص61.

معه في إدارة ايزناور، مما يجعله يصطدم حتما بالفريق البيروقراطي في وزارة الخارجية.وقد عبر عن هذا الاختيار الرئيس نيكسون في مذكراته بقوله:" منذ أن استهلت إدارتي عملها...خططت لكي أدير السياسة الخارجية من البيت الأبيض"[1]،وكان واضحا أن الرئيس نيكسون،يميل إلى اتخاذ القرارات الأساسية في السياسة الخارجية،ومن أجل أن يضمن السيطرة على جهاز السياسة الخارجية البيروقراطي الضخم-والذي لم يكن يثق به لأنه كان قلعة للديمقراطيين-فقد عزم على إعادة تنشيط نظام"مجلس الأمن القومي"[2] . وكانت انعكاسات ذلك واضحة على وزير الخارجية الذي أصبح الناطق الرسمي لمرؤوسيه بدلا من الوزير المدافع عن السياسة الرئاسية داخل وزارته،أمام الكونغرس،الإعلام والرأي العام.هذا ما أدى في كثير من الأحيان إلى الصدام بين الرئيس ووزير خارجيته،ولتجنب المواجهات المستمرة،لجأ الرئيس نيكسون بالتعاون مع كيسنجر،مستشاره للأمن القومي، بفتح قنوات غير رسمية مع الدول الأخرى،وأبعد كاتب الدولة روجرز من دائرة صناعة القرار[3].

وما يمكن أن نستخلصه عن دور وزارة الخارجية في صنع السياسة الأمريكية الخارجية أنها تخضع لعاملين أساسيين يحددان هذه المكانة،العامل الأول، يتعلق بشخصية وأسلوب الرئيس وتفاعله مع وزير الخارجية.أما العامل الثاني فيكمن في عدم قدرة وزارة الخارجية على دراسة مشكلات السياسة الخارجية بأسلوب شامل بجانب القيام بدور قيادي من خلال الحكومة ككل في مجال السياسة الخارجية.وحتى في ظل وجود أفضل علاقة ممكنة بين الرئيس ووزير خارجيته مثل العلاقة بين أيزناور ودالاس وبين ترومان وأتشيستون وبين نيكسون وكيسنجر كان من الصعب قيام الوزارة بالدور المحوري.كذلك فإن وجود فترات من الرئاسة القوية يساعدها مستشار قوي للبيت الأبيض،يعرقل من هذا الدور المحوري لوزارة الخارجية،كما كان الوضع في حالات نيكسون-كيسنجر وويلسون-هاوس وروزفلت-هوبكز [4].

[1] Richard M.Nixon, The Memoirs of Richard Nixon(New York:Filmways,1978),p.481.

[2] للتوسع أكثر في العلاقات نيكسون-كيسنجر-روجرز،أنظر:

وليام ب.كوانت،عملية السلام:الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي-الإسرائيلي،تعريب:د.هشام الدجاني،الرياض: مكتبة العبيكان،الطبعة الأولى،2002.ص119-199.

[3] La politique américaine à l'égard du Vietnam de 1946 à 1973,op, cit.

[4] بورستر ك.دينى،نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية،مرجع سبق ذكره،ص.208.

وما يمكن أن نلفت إليه الانتباه، هو أننا أمام دراسة سياسة خارجية لقوى عظمى تطمح للإمبراطورية،فمن الطبيعي أن تكون لديها انشغالات عالمية ومصالح كونية اقتصادية،عسكرية وسياسية يصعب على وزارة أو وكالة أن تدير تلك الشبكة المعقدة من المصالح في العالم من دون تكاثف الجهود،مع التسليم بالتفاوت الذي يمكن أن يحصل في تفضيل شخصية حكومية على أخرى حسب رغبات الرئيس وطموحاته،وإضافة إلى ذلك فإن الكثير من نشاطات السياسة الخارجية الأمريكية تتسم بالسرية وتكون محصورة بين وكالة المخابرات المركزية ووزارة الدفاع لا يشارك فيها وزير الخارجية وقد لا يسمع بتلك النشاطات إلا بعد كشفها في وسائل الإعلام،كما سبق و أشرنا إلى تأكيد جورج شولتز عن جهله بخلفيات إيران-كونترا.

الفرع الثاني: دور وزارة الدفاع في صنع السياسة الخارجية.

"من الملاحظ أن كثيرين في العالم وفي الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها لا يفكرون بالقدر اللازم في الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية الأمريكية،وفي العادة فإن المراقبين في الداخل والخارج تأخذهم حيوية التفاعلات السياسية ما بين البيت الأبيض والكونغرس،وما بين الإدارة-جمهورية أو ديمقراطية- وبين الإعلام مكتوبا أو مسموعا أو مرئيا-لكن أحد لا يشغل نفسه كثيرا بدور المؤسسة العسكرية في عملية صنع وصياغة القرار السياسي الأمريكي،خصوصا عندما يكون فيه للسلاح دور".[1]
تم إنشاء وزارة الدفاع الأمريكية بموجب قانون الأمن القومي لسنة 1947،وذلك بعد نقاش مستفيض في الكونغرس حول مستقبل الأمن والدفاع الأمريكيين بعد الحرب العالمية الثانية.وتتشكل وزارة الدفاع الأمريكية من مكتب وزير الدفاع،وهيئة رؤساء الأركان المشتركة (JCS)[2] Joint Chiefs of Staff ومختلف الدوائر العسكرية للجيش:القوات البرية،البحرية والجوية،ويلحق بوزير الدفاع رؤساء أركان الجيش.
كما هو الشأن في وزارة الخارجية،فإن وزارة الدفاع يديرها كاتب الدفاع الذي يعد عضوا في مجلس الأمن القومي، ويقوم بمسؤولية تقديم الاستشارة للرئيس حول توجهات

---

[1] **محمد حسنين هيكل**، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، القاهرة:دار الشروق، الطبعة الخامسة 2005،ص303.
[2] تم إنشاء JCS من قبل ف.د.روزفلت في سنة 1942 بغرض التكيف مع المتطلبات الأمنية والدفاعية للحرب العالمية الثانية.وكان يتولى إعداد الإستراتيجية والعلاقات مع الحلفاء.

السياسة الدفاعية،وفي الوقت ذاته يضطلع بأداء الدور الريادي في القرارات الصادرة عن البنتاغون:شراء الأسلحة،العقائد الإستراتيجية،تسيير القواعد العسكرية بالخارج وغيرها من النشاطات المرتبطة بوزارة الدفاع.

إلى جانب الهيكل السلمي للمدنيين بالوزارة فإنه يوجد سلسلة من القيادة العسكرية أين توجد هيئة الأركان المشتركة JCS التي يترأسها رئيس هيئة الأركان المشتركة، ويتشكل هذا الأخير من قادة القوات الجوية،البحرية،البرية،ويتولى مهمة تقديم الاستشارات للرئيس ولوزير الدفاع فيما يخص التهديدات المحتملة وحالة القدرات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية.

والملاحظة التي يمكننا أن نثيرها هنا، تتعلق **بعلاقة المدنيين** في **وزارة الدفاع بيئة الأركان المشتركة**، لأننا نعتقد من التبسيط الشائع في دراسة النموذج البيروقراطي في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية أن ننظر إلى البنتاغون ككتلة صماء متكاملة تعمل في تنسيق وانسجام، دون التطرق إلى العلاقة التنافسية والصراعية في بعض الأحيان بين القادة العسكريين والمدنيين الوافدين على رأس الوزارة مع كل إدارة ديمقراطية أم جمهورية.

ويمكننا أن نقدم بعض النماذج عن هذه العلاقة التنافسية داخل وزارة الدفاع بين المدنيين والعسكريين، حيث نجد نموذج العلاقة بين وزير الدفاع في إدارة ج .ف.كنيدي "*روبرت ماكنمارا*" والعسكريين في هيئة الأركان المشتركة، الذي أحاط وزارته بمجموعة من الأكاديميين أطلق عليهم اسم "Whiz Kids " والتي تتكون من الأستاذ بجامعة هارفارد "*ماكنمارا*" وزيرا للدفاع، *أ.يرمولينسكي* A.Yarmolinsky مستشار لعدة سنوات لكنيدي، *س.ج.هيتغ* C.J.Hitch ،عميد جامعة كاليفورنيا. حيث قام *ماكنمارا* بإنشاء مكتبا للتحليل ساهم في إعادة هيكلة وزارة الدفاع، كثيرا ما توصف هذه الهيكلة على أنا قامت وفق منطق الخبرة المهنية *لماكنمارا* أثناء تسييره السابق لشركة فورد، بإدماجه العقلانية في التسيير وفق النظريات المعاصرة للمناجمنت ، مع تميشه للخبرة العسكرية التي يملكها القادة العسكريين، مما عمق من الصراع بين هيئة الأركان المشتركة والمدنيين الأكاديميين.ولتجاوز أزمة المدنيين والعسكريين في وزارة الدفاع لجأ الرئيس كنيدي في أزمة الصواريخ الكوبية إلى إنشاء منصب جديد يتولى مهام التنسيق بين المدنيين

والعسكريين في هيئة الأركان المشتركة، من أجل تحسين العلاقات مع هذه الهيئة الأخيرة، وعين الجنرال *م.تايلور* الذي أصبح الممثل العسكري لدى الرئيس.[1]

وفي إدارة *جورج بوش الأب* تم تعيين الجنرال *كولن باول* لرئاسة هيئة الأركان تحت سلطة وزير الدفاع *ريتشارد تشيني*، بالرغم من أنه كان أصغر الجنرالات الخمسة عشر، ذوي الأربعة نجوم، الذين يمكن الاختيار بينهم، فقد تم اختياره على أساس قناعته وتقبله بفكرة وزير الدفاع التي طرحها عليه قبل اختياره، وتتمثل في أن إحدى السمات الرئيسية للبنتاغون ستكون هي زيادة سيطرة المدنيين. ثم أن صورة *كولن باول* لدى كبار الضباط كانت تقدم على أنه جنرال مقرب من المدنيين، بفعل مساره السياسي في البيت الأبيض كمستشار للأمن القومي في فترة الرئيس رونالد ريغان.[2]
والنموذج الأقرب إلينا في هذه الدراسة العلاقة التي ربطت وزير الدفاع "*دونالد رومسفيلد*" بهيئة الأركان المشتركة، حيث أطلق على المحيطين بالوزير "مجموعة المدنيين" وعلى رأسهم *بول وولفويتز*، و*ريتشارد بيرل*، رئيس مجلس سياسات الدفاع، و"*دوغلاس فيث*"، وكيلا لوزارة الدفاع، الذين حاولوا تطبيق مشروع الإمبراطورية الأمريكية بأساليب إستراتيجية وعسكرية لم تكن ترضي القادة العسكريين، وقد تعمق الصراع بين الطرفين في الحرب على العراق.[3]واتضح الصدام بين وزير الدفاع "*د.رومسفيلد*" والجنرال"*هيو شيلتون*" رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة في أول لقاء بينهما، حيث أكد *د.رومسفيلد لشيلتون* على أن الرئيس *ج.و.بوش* فوضه كل ما يخص القوات المسلحة، وللوزير سلطة "الرئيس" كاملة في هذا الشأن.وحينما سأل الجنرال"*شيلتون*" هل معنى ذلك أن ليس لديه الحق في الاتصال بالرئيس باعتبار أن رئيس هيئة الأركان المشتركة هو المستشار العسكري الأول للرئيس، أجاب *د.رومسفيلد*: بأن تلك قرارات الرئيس".[4]

---

[1] La politique américaine à l'égard du Vietnam de 1946 à 1973:Fait, prise de décision et stratégie, op.cit.

[2] أنظر: **بوب ودورد**، القادة: أساليب اتخاذ القرار العسكري وطريقة ترشيح واختيار القادة ترجمة:محمد مستجير، القاهرة: مكتبة مدبولي، طبعة 1992، ص114-118

[3] نجد الوصف الدقيق لهذه العلاقة في كتاب: **بوب ودورد**، خطة الهجوم، تعريب:فاضل جتكر، الرياض: مكتبة العبيكان، الطبعة العربية الأولى 2004، 658 ص. سوف نتطرق إلى هذه العلاقة بالتفصيل في الفصل المخصص لإدارة ج.و.بوش.

[4] **محمد حسنين هيكل**، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، المرجع السابق، ص.331-332.

والحقيقة البسيطة حسب تعبير الصحفي الأمريكي"*بوب ودورد*" أن رئـيس الأركـان لا يستطيع أن يكون لاعبا ما لم يختلف من وقت إلى آخر مع البيت الأبيض ويكافحه، وذلك بالرغم من المخاطرة التي يمكن أن تنعكس عن هذه اللعبة، ويورد في هـذا المـال"*بـوب ودورد*" المخاطرة التي دخل فيها رئيس هيئة الأركان المشتركة في إدارة *ريغـان* الأمـيرال "*ويليام.ج.كراو*" مع نظيره السوفيتي الماريشال "*سيرجي آخروميف*"، حيث تقاربا شخصـيا وتحالف في سنة 1987بالرغم من أنهما أكبر خصمين عسكريين في العالم ، فقـد كـان كلاهما يؤمن بأن من السهل جدا على الساسة أن يدعا سوء فهم يلقي الدولتين العظميين على حافة حرب نووية، وأقاما قناة اتصال خاصة سرية، تمكنهما من الاتصال في حالـة خطر الحرب النووية.[1]

ومخاطرة الأميرال"*ويليام.ج.كراو*" تكمن في التوجه الذي سلكه من حيث ربطه لعلاقـات شخصية مع أكبر قائد لدولة تعتبرها إدارة رونالد ريغان"إمبراطورية الشـر" الـتي علـى أساسها تم توسيع سباق التسلح نحو الفضاء"حرب النجوم"، فالعلاقات العامـة في هـذا الإطار لا تسمح بإقامة العلاقات الشخصية الحميمة مع القادة العسكريين لأكـبر عـدو تحاربه.

مهام وزراء الدفاع: وضع أسس العقيدة العسكرية.

الكثير من وزراء الدفاع تركوا بصماتهم في السياسة الدفاعية الأمريكية،من خلال العقائد العسكرية التي أصبحت تعرف باسمهم،ونذكر هنا:"عقيدة واينبرغر"، التي طرحها وزيـر الدفاع في إدارة رونالد ريغان "*كاسبير واينبرغـر*"Caspar Weinberger وهـي إسـتراتيجية عسكرية تخص التدخل العسكري للقوات الأمريكية التقليدية في الخارج وعرفـت هـذه الإستراتيجية ب"***عقيدة واينبرغر***"،وتقوم على ضرورة توفر ستة شروط حتى يسمح للقوات العسكرية الأمريكية بالتدخل. وتتمثل هذه الشروط الستة في:

الشرط الأول، أن يكون الرهان قائما على مصلحة حيوية بالنسبة لو.م.إ أو حلفائها.*الشرط الثاني*، لكسب الحرب يجب إرسال القوات الكافية.*الشرط الثالث*، ضرورة تحديد الأهداف السياسية والعسكرية بوضوح.*الشرط الرابع*، يجب تقييم وإعادة تقييم العلاقة بين الأهداف

[1] **بوب ودورد**، القادة، المرجع السابق، ص17.

والوسائل في كل مرحلة. *الشرط الخامس*،يجب الحصول على ضمان منطقي ودعم من قبل الرأي العام الأمريكي وممثليه.أما *الشرط السادس والأخير*،فيوصي باللجوء إلى استعمال القوة العسكرية كخيار أخير.[1]

وفي إدارة *جورج بوش الأب*، طرح وزير الدفاع "*ريتشارد تشيني*"سياسته الدفاعيــة،في فيفري 1990، أمام لجنة مجلس الشيوخ مــن خــلال مــا سمــاه ب"التهديــدات الصاعدة"،وبعد تحديده للتهديدات الأولى القادمة من الاتحاد السوفيتي،تأتي التهديدات المتعلقة بانتشار أسلحة الدمار الشامل نحو الدول العدائية لو.م.أ،خصوصا بامتلاكهــا للصواريخ الطويلة المدى،الأسلحة البيولوجية والكيماوية.كما ركز على التهديــدات القادمة من الأنظمة المعادية لو.م.إ التي تتناقض أهدافها مع المصالح الأمريكيــة.أمــا التهديد الأخير،فيأتي من مخاطر الجماعات الثوريــة المضــادة للديمقراطية،عصــابات المخدرات والجماعات الإرهابية.[2]

وفي إدارة *جورج.ولكر.بوش* تم تحديد السياسة الدفاعية في بداية التسعينات من خــلال وثيقتين أساسيتين:*الوثيقة الأولى*، تم إعدادها من قبل مــوظفي وزارة الــدفاع ووزارة الخارجية،تحت إشراف نائب وزير الدفاع،**بول د.وولفوفيتز**، بالتنسيق مع مجلس الأمن القومي.ويوصي التقرير بضرورة حفاظ و.م.إ على تفوقها العسكري وإبقائها كقوى عظمى وحيدة في المسرح العالمي. أما *الوثيقة الثانية*،فتم إعدادها تحت إشراف الأميرال "**ديفيد جيروميا**" David E. Jeremiah ،نائب رئيس هيئة رؤساء الحرب المشتركة،يعرض في الوثيقة السيناريوهات المحتملة للـ اعات المحتملة بعد حرب الخلــيج الثانية، بــدف إعداد ميزانية الدفاع في السنوات 1994-1999.

ويمكننا أن ننظر لمكانة **وأهمية وزارة الدفاع الأمريكية** في **صنع السياسة الخارجية** من زاويتين أساسيتين:

---

[1] **Philippe Ricardot**, Les Etats-Unis, hyper puissance militaire à l'aube du XXI siècle, **Chapitre I**:Le tiers monde dans la formulation de la stratégie nationale sécurité:de Ronald Reagan à Bill Clinton. **in:http://www.stratisc.org/geostrat_cadre.htm**

[2] **Philippe Ricardot**, op.cit.

الأولى، تتعلق بطبيعة وحجم القوة العسكرية الأمريكية، ***أما الزاوية الثانية***، فتتعلـق بـدور المركب الصناعي-العسكري وتأثيره على بيروقراطيي البنتاغون.

فيما يخص الزاوية الأولى، نفترض فيها أن طبيعة وحجم القوة العسكرية الأمريكيـة تحـدد الدور الفاعل لوزارة الدفاع في صناعة القرار في السياسة الخارجية، ويمكننا أن نبين حجم القوة العسكرية التي تملكها الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال المؤشرات التالية:حجم النفقات العسكرية، انتشار القواعد العسكرية، طبيعة الصناعة العسكرية:من الهيمنة علـى المحيطات والقارات إلى عسكرة الفضاء.

- ***مؤشر حجم النفقات العسكرية***: تصل النفقات العسكرية الأمريكية إلى ثلثـي الميزانيـة الأمريكية، ويمثل الإنفاق الدفاعي النسبة الكبرى في الاقتصاد الأمريكي،فما بين 20 و25 بالمائة من حجم الاقتصاد يعتمد بوجه ما على النفقات العسكرية[1].ووصـلت الميزانيـة العسكرية الأمريكية في عام 1990 إلى 385 مليار دولار مقابل 280 مليار دولار في سنة 1998 ،بانخفاض نسبته 28 بالمائة،وفي ما بين 1990 و2000 انخفض عدد الجنود في الخدمة من مليونين إلى 1.4 مليون جندي،أي بانخفاض قدره 32 بالمائة،كما انخفضـت حصـة مجموع النفقات العسكرية من 5.2 بالمائة عام 1990 إلى 3 بالمائة عام 1999[2].ويفسر هـذا التراجع بانتهاء الحرب الباردة مع انيار الاتحـاد السـوفيتي، إضـافة إلى توجـه الإدارة الديمقراطية في البيت الأبيض في فترة الرئيس بيل كلينتون إلى تحقيق الأمن الاقتصادي بدلا من الأمن العسكري.

قبل 9/11 اشتدت الانتقادات الموجهة للميزانية الضـخمة المخصصـة لـوزارة الـدفاع وارتفعت أصوات تطالب بخفضها، ومن بين الذين طالبوا بخفضها مساعد وزير الـدفاع السابق في إدارة ر.ريغان الذي أكد أن البنتاغون يمكنه أن ينفق 250 مليار دولار بدلا من 310 مليار دولار التي خصصت لسنة 2001 .[3]

ومع أحداث 9/11 عادت الميزانية العسكرية للارتفاع،حيث اقترحت حكومة بوش زيادة الإنفاق على الدفاع بنسبة 4.8 % وعلى الأمن الوطني بنسبة 8% في العـام المـالي 2006،

---

[1] ماكس سكيدمور،مارشال كارتر وانك،كيف تحكم أمريكا،مرجع سبق ذكره،ص156.

[2] **إيمانويل تود**، ما بعد الإمبراطورية، مرجع سبق ذكره ، ص 109.

[3] L.J. Korb, 'Pentagon Misuses What it Has' , *Dayly News*, 10 octobre 2000.

وذلك من أجل حماية البلاد من **تهديد الإرهاب العالمي**. وتحدد الزيادة المقترحة في المجالين إلى حد كبير الأسلوب الذي وضعته حكومة بوش لنفسها للتعاطي مع الإرهاب الدولي[1]. وجاء في مقدمة وثيقة الميزانية المقترحة من قبل الحكومة للعام المالي 2006 :"إن الحكومة منذ 2001 زادت الإنفاق على الدفاع بأكثر من 40% وضاعفت الإنفاق على الأمن الوطني بمقدار ثلاثة أمثال. إن الإستراتيجية الأساسية لحكومة بوش في الحرب على الإرهاب هي نقل المعركة إلى العدو."[2]

وكانت الحكومة قد قدمت ميزانيتها للحكومة الفدرالية في العام المالي 2006، التي قدرت بـ 2.6 تريليون دولار، ووفرت الميزانية المقترحة 34.2 بليون دولار لـوزارة الأمن الوطني وهي تشمل: زيادة الإنفاق على أمن وسائل النقل والمواصلات والحدود بنسبة 10%، وإنشاء إدارة لتعقب المواد النووية تكون مهمتها مراقبة وإعداد تقارير عن محاولات استيراد أو تجميع أو نقل المواد النووية غير المرخص بها. لكن الميزانية المقترحة ستؤدي إلى تخفيض الإنفاق على عمليات التنسيق التي تجرى على مستوى الولايات والمحليات.

أما الميزانية المقترحة لوزارة الدفاع فقدرت بـ 419 بليونا ،ورغم ذلك فإن العدد الذي ستسمح بشرائه من الطائرات والسفن والغواصات سيكون أقل من العدد الذي كان يريده البنتاغون، لكنها زادت من أهمية التركيز على تدريب القوات الخاصة على مكافحة الإرهاب وزيادة عدد أفراد الجيش والبحرية.

وعلى نطاق أوسع شملت ميزانية 2006 الإنفاق على الأمن الوطني في ثلاثة مجالات رئيسية،تتمثل في: أولا،دعم العمليات العسكرية الدائرة في أفغانستان والعراق، من خلال اعتمادات إضافية في أغلب الأحيان. المجال الثاني، يهتم بتمويل عملية تطوير

---

[1] نشرة واشنطن الصادرة عن مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية، وعنوانه على شبكة الويب: http://usinfo.state.gov/arabic ومن الممكن الاطلاع على القسم الخاص بالأمن الوطني في الميزانية المقترحة للعام 2006 باللغة الإنجليزية، على شبكة الانترنيت في الموقع: http://a255.g.akamaitech.net/7/255/2422/07feb20051415/www.gpoaccess.gov/usbudget/fy06pdf/budget/protecting/pdf.

[2]نشرة واشنطن الصادرة عن مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية، المرجع السابق.

كبيرة للقوات المسلحة الأميركية لمواجهة التهديدات التي ظهرت في القرن الـحادي والعشرين. أما المال الثالث،فيختص بتمويل ودعم مجموعة من الـبرامج وإجـراءات الأمن لحماية الأراضي الأميركية. وفي الوقت نفسه تعتزم وزارة الـدفاع الأميركيـة مواصلة تطبيق خططها الخاصة بتطوير وتحديث القوات المسلحة الأميركية لمواجهة ما ينشأ من تديدات. وذكرت رسالة الميزانية "إنه بالاستفادة من التكنولوجيا العسكرية للقرن الـ 21 فإن القدرة القتالية لأميركا يمكن نشرها بمعدل سريع وبقدر أكبر مـن الدقة والسرية والنجاح. وبتشكيل فرق جيش قابلة للتعديل والتغيير، سيكون بإمكاننا تشكيل قوات قتالية أكثر مرونة تكون قادرة على الوفاء باحتياجات كل مهمـة."[1] وتشمل عملية التطوير والتحديث هذه إعادة تنظيم قيادات الجيش الأميركي، وهو ما يتضمن المناطق الجغرافية وهيكل القوات الأساسية. وكانت الولايات المتحـدة قـد شكلت بعد أحداث 11/9 القيادة الشمالية لتتولى الدفاع بصفة خاصة عن الأراضـي الأميركية ومناطقها، وكذلك شكلت قيادة القوات المشتركة لتوجيه تطوير الجـيش، والقيادة الإستراتيجية لتكون مسئولة عن الإنذار المبكر والدفاع في مواجهة أي هجوم صاروخي محتمل على الولايات المتحدة.

وفي الواقع لا يمكننا أن نفهم القوة العسكرية الأمريكية من حيث الإنفاق دون مقارنتـها بالقوى الدولية الأخرى.وعليه، يمكننا أن نلاحظ الفرق الشاسع في الإنفاق ما بـين و.م.إ ومجموع الدول الأوروبية من جهة، وما بين و.م.إ وكل دولة أوروبية منفردة،وذلك مـن خلال الجدول المبين أدناه:

الميزانية العسكرية الأمريكية مقارنة بميزانيات المجموعة الأوربية-بمليارات الدولارات-

	و.م.الأمريكية	الاتحاد الأوربي15	فرنسا	بريطانيا	ألمانيا
1989	279.7	180.5	42	38.8	34.5

[1] نشرة واشنطن الصادرة عن مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية، المرجع السابق.

1999	292.2	168.5	38.6	37.1	31.8
2000	300.5	155.7	35	34.6	28.8
2001	310.5	144.4	31.9	32.5	25.4

Source : "*Le Monde*", 25 juin 2002, in dossier Economie, p. **III**.

الميزانية العسكرية الأمريكية لسنة 2002**مقارنة** بميزانيات **المجموعة الأوربية -**بمليارات **الأورو-**

	و.م.الأمريكية	فرنسا	إيطاليا	بريطانيا	ألمانيا
2002	331	39	28	35	31

Source: Ministère français de la Défense. Chiffres communiqués par l'AFP, datés du 28.04.2003. Chiffres cités in "*La Quinzaine européenne*", n°38, 5mai 2003, page 8**.**

كما يتضح لنا الفرق في القوة العسكرية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحـاد الأوروبي من خلال مؤشر التعداد العسكري، الذي يظهره الجدول الآتي:

تعداد القوات العسكرية لسنة 2002: عدد العسكريين بدون حساب رجال الدرك والاحتياطيين.

و.م.إ	فرنسا	اسبانيا	بلجيكا	هولندا	ألمانيا	إيطاليا	بريطانيا	ألمانيا-فرنسا-بلجيكا
1240600	245333	168500	37400	44130	296000	216800	210450	578737

Source : Military balance 2002/2003.Chiffres communiqués par l'AFP, datés du 29.04.03, publiés in "*La Quinzaine européenne*", 05.05.03.

إلى جانب هذا العدد الضخم الذي يكون الجيش الأمريكي، فإن و.م.إ تمارس سياسة إمبراطورية من خلال توزيع قواتا العسكرية في العالم،فقبل الحرب على"الإرهـاب" كانت الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال محكومة بمنطق الحرب البـاردة،ففي سـنة 1998،نجد 60053 جنديا أمريكيا بألمانيا و41257 في اليابان،و35663 في كوريـا الجنوبية و11677 في إيطاليـا، و3575 في اسـبانيا و2864 في تركيـا و1679 في بلجيكا و1066 في البرتغال و703 في هولندا و498 في اليونان.[1]

مؤشر الصناعات العسكرية:في الوقت الذي عرفت فيه عشرية التسـعينيات مـن القـرن العشرين انخفاضا محسوسا في مشتريات الأسلحة عبر العالم،كانت الـو.م.إ.تواصـل في الإنفاق على الصناعات الدفاعية بصنعها لجيـل جديـد مـن الأسـلحة،مثل:المـدفع الليزر،طائرات بدون طائر،أسلحة تسير بالساتل،قنابل micro-ondes وغيرها.وقد أنفقت و.م.إ. خلال عشرة سنوات-فترة التسعينات- 363 مليار دولار في تجديد التكنولوجيـة العسكرية،كما تجاوزت نفقات الصيانة والحفاظ على القدرة الصناعية العسكرية ضعف ما تطلبته مشتريات التجهيزات الجديـدة،أي مـا قيمتـه 950 مليـار دولار في سـنوات التسعينيات.[2]

كما قامت الحكومة الأمريكية بمساندة برنامج واسع لإعادة تنظيم الصناعة الدفاعية، ممـا يسمح لها بالهيمنة على السوق العالمية،ومنافسة الصـناعات العسكرية،الروسية،الصـينية والأوروبية،على وجه الخصوص.كما سمح هذا البرنامج لنخبة صناعية صغيرة من القطـاع الخاص لكي تراقب وتسيطر على أهم برامج التسلح،كما يبينه الجدول الآتي:

---

[1] **إيمانويل تود**، ما بعد الإمبراطورية،المرجع السابق،ص106.

[2]La nouvelle dynamique sécuritaire américaine: la face cachée de la vision hégémonique des Etats-Unis.in: :**http://unites.uqam.ca/grri/documents:dynsec.pdf**

الشركات الأمريكية الرائدة في الصناعات الدفاعية في سنة 1998.

- بمليارات الدولارات-[1]

المبيعات العسكرية	الشركات
18.5	Lockheed-Martin Corpلوكهيد مارتن
13.8	Boeing بوينغ
8.2	Northrop-Grummanنورثروب-غرومان
6.2	Raytheon رايثيون
3.7	General Dynamicsجينيرال ديناميك
3.3	United Technologiesالتكنولوجيات المتحدة
3.8	TRW ت.ر.و
3.0	Textron تيكسترون
3.0	Litton Industriesليتون للصناعات
1.6	NewportNews

ويفسر هذا التمركز للصناعات العسكرية بعدة عوامل،أهمها:الانسحاب من الاستثمارات المدنية، بسب الإغراءات المالية الضخمة في الميدان الصناعي العسكري الذي تصاعد مـع مطلع الثمانينات.العامل الآخر، ناتج عن الآثار المترتبة على خفض وزارة الدفاع لعدد من الأنظمة الدفاعية المتطورة والطابع التكنولوجي العالي لعدة أسلحة،مما تطلب التكتل لعـدة الشركات لسد متطلبات هذه التكنولوجيات العالية.

وإذا راجعنا المخطط المقترح للنفقات العسكرية للفترة 2000-2007، نجده قـد خصـص 1100 مليار دولار لصيانة التجهيزات العسكرية الموجودة،كما خصص مبلغ 590 مليـار دولار للقروض المتعلقة بشراء التجهيزات الجديدة.أما فيما يتعلق بنشاطات البحث والتنمية

[1]Yves Bélanger,"La restructuration de l'industrie de défense en Amérique du Nord : le déséquilibre", in:**http://unites.uqam.ca/grri/documents:desequilibre.pdf**

فخصصت لها 420 مليار دولار. أي أن النفقات الإجمالية خلال الثماني سنوات ستصل إلى 2100 مليار دولار، مما يعني زيادة تصل إلى 40 بالمائة عن نفقات التسعينات.[1]

يجب أن نتعامل مع هذه الأرقام المقدمة بحذر، لأنه ممكن أن تتصاعد نفقات الصناعة الدفاعية مع تبعات أحداث9/11،فإذا نظرنا إلى أجندة المتطلبات لأهم 70 برنامج متعلق باقتناء الأسلحة الجديدة فإنه يصل إلى 750 مليار دولار،دون حساب نفقات الصيانة والبحث والتنمية.[2]

والمستقبل ينذر بفتح آفاق رحبة للمؤسسات الصناعية الدفاعية لتنويع صناعاتا في سوق الأمن المدني،حيث التقديرات الأكثر تحفظا تشير إلى أن قيمة المشتريات من الأجهزة إلى غاية 2010 ستصل ما بين 500 و700 مليار دولار.[3]

كما يقدم الدعم الحكومي للأمن الإقليمي (Homeland Security) أفاقا أخرى للمؤسسات الصناعية العسكرية لكي تستثمر في الصناعات الأمنية المدنية.وفي الواقع، فإن المركب الصناعي العسكري يشهد ميلاد صناعات أمنية متنوعة، هذه الصناعات ستخضع للهيمنة الأمريكية، التي تتجه نحو تسويقها العالمي بفعل **عولمة نشاط"القاعدة من بن لادن إلى الزرقاوي..."**،وتلك سياسة تقع في صلب فكر"المحافظين الجدد"،في البنتاغون والبيت الأبيض الذين يروجون للعدو العالمي الخفي:**الحركات الإسلامية الجهادية**،الذي سيسمح بطرح أنواع الصناعات العسكرية الأمنية الجديدة في السوق العالمية المتخصصة في مراقبة الأقاليم الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي أوروبا: تفجيرات مدريد، لندن و إيطاليا،مؤشر على ذلك، وفي مناطق أخرى من العالم خصوصا الدول النفطية والخليجية منها على وجه الخصوص،التي تعاني من نشاطات "السلفية الجهادية".[4]

---

[1] Yves Bélanger,op.cit.
[2] Ibid.
[3] Ibid.

[4] هذه السياسة يمكنني أن أشبهها إلى حد بعيد بإحدى مغامرات الممثل الأمريكي "شارلي شابلين"،عندما قام بدور بائع زجاج النوافذ،حيث ذهب عارضا على المنازل إصلاح الزجاج فلم يعثر على أي منزل نوافذه مكسرة،فلجأ إلى حيلة تجعل سلعته من الزجاج تنفذ مرة واحدة، حيث قام بتحريض ولده على كسر نوافذ المنازل بالحجارة،فعندما يذهب إلى ذلك الشارع يجد السكان في انتظاره لإصلاح نوافذهم. واعتقد أن فكر المحافظين الجدد في إدارة ج.و.بوش يشجعون سياسة"شارلي شابلين"بترويجهم لتهديدات الحركات الإسلامية مما تساعدهم على بيع سلعتهم المكدسة من إنتاج المركب الصناعي العسكري- والأمني.

مؤشر انتشار القواعد العسكرية في أنحاء العالم: القواعد العسكرية تعد أحد المؤشرات الأساسية لقياس القوة العسكرية الأمريكية، فبالرغم من انتهاء الحرب الباردة فإن الو.م.إ بقيت تحتفظ بقوات عسكرية أمريكية في الخارج تصل إلى 200 ألف عسكري، نصفهم في أوروبا والنصف الآخر في آسيا-الهادي[1].ويوجد 70 ألف عسكري بألمانيا،38 ألف بكوريا الجنوبية،47 ألف باليابان،من بينهم 30 ألف عسكري بالجزيرة الصغيرة اليابانية"أوكيناوا"[2].

وللولايات المتحدة الأمريكية قواعد عسكرية في 130دولة،وتملك أو تستأجر 702 قاعدة عسكرية،كما أنا تملك أيضا داخل الو.م.إ أكثر من ستة ألاف قاعدة.فالقواعد العسكرية الأمريكية موجودة في كافة القارات باستثناء القطب الجنوبي.ويصل كلفة القواعد العسكرية في الداخل والخارج إلى أكثر من 592 مليار دولار[3].ونشير إلى أن هذه التكاليف الضخمة للقواعد العسكرية لا تغطي بعض القواعد العسكرية التي أقيمت حديثا في المنطقة التي تسميها و.م.إ "بقوس اللاستقرار"في إقليم كوسوفو وإسرائيل،حيث تملك ما تسميه بـالمواقع 51 و53 و54،وفي أفغانستان والعراق والكويت وقرغيزستان وقطر وأوزبكستان[4].

هذه الترسانة العسكرية الهائلة خارج الو.م.إ تعبر عن سياسة الهيمنة على العالم التي تطمح إليها أية إدارة أمريكية،وكان*"غروميكو"*، وزير الخارجية في الاتحاد السوفيتي قد حذر منذ 1980،إلى أن الو.م.إ تعلن مناطق واسعة في العالم وبعيدة عنها ألاف الأميال تعلنها مناطق حيوية،فقال معلقا عن ذلك:"*سياسة أمريكا تنبه إلى أنا لا تميز جيدا*

---

[1] http://www.thucydide.com/realisations/comprendre/usa/usacartes.htm

[2] **Jack Jacobs**, la reconfiguration de la défense américaine, http://www.msnbc.com/news/920065.asp?vts=6220031728#BODY

[3] Chalmers Johnson,"America's Empire of Bases,"in:www.nationinstitute.org/Tomdispatch/ نقلا عن: **زياد حافظ**،"المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياته عل سياستها الخارجية"،مجلة المستقبل العربي:لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 307 ،أوت 2004،ص89-90.

[4] نفس المرجع،ص90.

أحيانا بين ما لهم وما لغيرهم،ومن الخطير أن يتحول ذلك إلى عادة مألوفة،فهي تتحدث عن المصادر النفطية العربية وكأنها مصادر أمريكية"[1].

كما تتعاظم أهمية وزارة الدفاع الأمريكية في صناعة القرار في مجال السياسة الخارجية بتصاعد التدخلات العسكرية الخارجية، وبالنظر لحجم هذه التدخلات نجد أنه في فترة الحرب الباردة1950-1989 لم تقم القوات العسكرية الأمريكية إلا بعشرة **تدخلات أساسية** في العالم في الوقت الذي وصلت إلى 25 تدخل عسكري في أقل من عشرية ما بين 1990 و1997[2].

وطبيعة السياسة الأمريكية القائمة على لعب دور ***"الدركي العالمي"***من خلال تحديد الدول التي تهدد الأمن والسلم العالميين سواء تعلق الأمر بالدول المارقة Rogue States:إيران،العراق،يوغسلافيا،ليبيا وكوريا الشمالية،أو دول محور الشر التي حددها الرئيس ج.و.بوش في خطابه عن حالة الاتحاد في 29 جانفي 2002،ويتعلق الأمر بكل من:العراق،إيران وكوريا الشمالية،هذه السياسة تعطي أهمية لوزارة الدفاع لكي تحدد السياسة الدفاعية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية،ويتضح دور"الدركي الدولي"لو.م.إ. من خلال الرؤية الإستراتيجية الكبرى التي تم تحديدها في 30 سبتمبر 2001[3]،وتقوم على:

ضرورة ضمان أمن وحرية نشاط الولايات المتحدة الأمريكية،من خلال:

- الحفاظ على السيادة الأمريكية،وحدة ترابا والحرية ؛
- ضمان أمن المواطنين الأمريكيين داخل و خارج التراب الإقليمي؛
- حماية المنشآت الأمريكية الحيوية؛

كما تهدف السياسة الأمنية إلى الدفاع عن الالتزامات الدولية،من خلال:

- ضمان أمن وحرية الحلفاء والأصدقاء؛
- منع إقامة نظام عدواني في المناطق الحساسة من العالم،ولاسيما في أوروبا،شمال شرق آسيا،على ضفاف الشرق الأدنى:من جنوب اليابان إلى خليج البنغال مرورا بأستراليا؛

---

[1] **ديب علي الحسن**،الولايات المتحدة الأمريكية:من الخيمة إلى الإمبراطورية،مرجع سبق ذكره،ص349.

[2] **Philippe Richardot**,Les Etats-Unis,hyper puissance militaire à l'aube du XXI siècle, http://www.stratisc.org/geostrat_cadre.htm

[3] **Revue Quadriennale de la Défense** (Report of the Quadrennial Defense Review ou QDR) du 30 septembre 2001 (QDR 2001)

- الحفاظ على السلم والاستقرار في العالم الغربي.

كما تسعى السياسة الدفاعية الأمريكية إلى المساهمة في السير الحسن للنشاطات الاقتصادية، من خلال:

- دعم الحيوية والإنتاج في الاقتصاد الشامل؛
- الحفاظ على أمن المياه الدولية، الجو والفضاء وخطوط الاتصالات والإعلام؛
- حرية الدخول للأسواق الأساسية والموارد الإستراتيجية.

دور "***الدركي الـدولي***" في العالم يتضح أكثر من خلال التنظيم الهيكلي للقيادات العسكرية الأمريكية التي قسمتها رئاسة أركان الحرب المشتركة إلى خمس قيادات عسكرية رئيسية:

القيادة الشمالية:وتتولى مسئولية القارة الأمريكية ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية.

القيادة الجنوبية: ومسئوليتها منطقة أمريكا اللاتينية.

القيادة الأوربية: وتتولى مسئولية منطقة الحلف الأطلنطي،بالتعاون مع الدول الأوروبية في الحلف الأطلسي.

قيادة الباسيفيك: وتقوم بمسئولية جنوب شرق آسيا وضمنها أستراليا.

القيادة المركزية[1]:وتتولى القيام بمسئوليات تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيـا،أي تمتد من باكستان إلى المغرب.

وعليه،أصبح القادة العسكريون الإقليميون يتمتعون بنفوذ وصلاحيات واسعة أكثر مـن السفراء،فمهمتهم العسكرية المتمركزة حول تحديد الاستراتيجيات السياسية والعسكرية في كل منطقة من المناطق الخمس للعالم، المشار إليها أعلاه،جعلتهم يمثلون المصالح الأمريكية

---

[1] بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان،قام كارتر بإنشاء قوة عسكرية للانتشار السـريع *Rapid Deployment Joint Task Force,* RDJTF) لتقوم بمسئوليتها العسكرية في جنوب شرق آسيا.وفي سنة 1983،حولها الرئيس رونالد ريغان إلى قيـادة مستقلة *(Central Command)* CENTCOM ومن مهامها البرمجة والتحضير العسكري في المنطقة الممتدة من باكسـتان إلى الأردن ومن مصر إلى كينيا.أنظـر: **Pierre Metge**, "Les Task Forces dans la nouvelle stratégie= =américaine", *Annuaire européen de défense,* sous la dir. de Patrice Buffotot, Paris X-Nanterre, Institut de Politique internationale et européenne, 1988, p. 50.

في أكبر عدد من الدول ،نموذج: قيادة المحيط الهادي التي تغطي 43 دولة، على عكس من السفير الذي يكون ممثلا لبلده في غالب الأحيان لدى دولة واحدة فقط.
مسئولية وزارة الدفاع في صناعة القرار داخل و.م.إ.بعد أحداث 9/11 يجعلـها تلعـب الدور المحوري من خلال تحديد فعالية القوات المسلحة في الحروب الجديدة القادمة.

الزاوية الثانية، التي يمكننا أن نقيم بها دور وزارة الدفاع في صنع السياسة الخارجية تتطلب منا تحديد ***دور المركب الصناعي العسكري وتأثيره علـى صـانعي القـرار*** في البيروقراطيـة الوزارية،حيث يعمل في هذه الصناعات العسكريين المتقاعـدين ورؤسـاء الوكـالات المدنية،مما يزيده نفوذا وسيطرة على رسم السياسات الخارجية والاقتصـادية تصـب في مصلحة الشركات المتعددة الجنسيات.
ويمكننا أن نقدم نموذجا لمشاركة الشخصيات السياسية والعسكرية الهامة في إدارة وتسيير المركب الصناعي العسكري،فنجد منذ نشأة شركة "*ألكتال*"Alcatel مساهمة شخصـيات عسكرية هامة في مجلس إدارتها من أمثال، "*أوتو غراف لمبسدروف*"Otto Graf Lambsdorff و*ألكسندر هيغ*،القائد العام السابق للحلف الأطلسي،*وراند أرسكوغ*Rand Araskog رئيس إي.تي،تي وعضو في وزارة الدفاع الأمريكي ما بين 1954-1959.وحالة أخرى انتقلـت من شركة صناعية عسكرية إلى منصب هام في البنتاغون،ويتعلق الأمر *بديفيد بكار* David Packard،أحد الشركاء المؤسسين لشركةHewlett-Packard،حيث ترك شركته في سـنة 1969 ليتولى منصب نائب وزير الدفاع في الإدارة الأولى للـرئيس نيكسـون إلى غايـة 1971.كما تم تعيينه رئيسا للجنة « Blue Ribbon » من قبل الرئيس رونالد ريغان،حيـث تولت هذه اللجنة مهام إدارة وتسيير الدفاع،كما اختير عضوا للجنة الاستشارية للعلـوم والتكنولوجيا للرئيس ج.بوش الأب في الفترة 1990-1992.ليصبح بعد ذلك مديرا لشركة بوينغ والشركة النفطية Chevron.[1]
كما عين *كاسبير واينبرغر*، وزيرا للدفاع في إدارة ر.ريغان، وهو يملك علاقات قوية باللوبي العسكري الصناعي وبجماعات قدامى المحاربين، وبكل الجماعات التي تهدف إلى تضـخيم

[1] **GEOFFREY GEUENS**, les liens entre le PNAC et le complexe militaro-industriel US,op.cit.

الميزانية العسكرية، حيث أولى أهمية قصوى للرفع من ميزانية البنتـاغون، مـن خـلال الإستراتيجية العسكرية القائمة على اعتقاد التهديد التوسعي للإمبراطورية السوفيتية، ممـا يستوجب التضحيات البشرية والمالية لمواجهة هذا الخطر، حيث اقترح رفع عدد القـوات المسلحة، والإنفاق على المعدات والتجهيزات العسكرية، تصل قيمتها الماليـة في سـبعة سنوات إلى 2500 مليار دولار.[1]

الاستنتاجات:

أولا: إن السياسة الأمريكية الكونية قائمة على تعاظم القوة العسـكرية كمـا تبينـه المؤشرات العسكرية: الإنفاق العسكري، عدد القـوات العسكرية، انتشـار القواعـد العسكرية. هذه السياسة تجعل من البنتاغون يلعب دورا محوريـا في صـياغة وتنفيـذ السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال الأداة العسكرية لتحقيق السـيطرة والهيمنـة الاقتصادية ولتوفير أسواق للشركات الكبيرة العابرة للقارات، كما تؤمن السيطرة على مصادر النفط والغاز، وهي من الأهداف الإستراتيجية للسياسـة الدفاعيـة والأمنيـة الأمريكية، والتي تسميها في أدبياتها "بالمناطق الحيوية" أو "الدفاع عن المصـالح الحيويـة لو.م.إ".

ثانيا: البيروقراطية في وزارة الدفاع تخضع لنفوذ وتأثير المركب العسكري الصناعي في رسم السياسات الدفاعية والأمنية في الداخل والخارج، والعقيدة العسكرية المبنية علـى "الضربة الاستباقية" ستعزز من درجة اللاستقرار في العالم مما يؤدي إلى تعاظم أربـاح المركب العسكري الصناعي.

ثالثـا: ضرورة التركيز على العلاقة بين المدنيين والعسكريين في وزارة الـدفاع، أي أن النموذج البيروقراطي يتطلب معرفة درجة التعاون والتنسيق بين النخبـتين أو درجـة الخلافات في الرؤى والتصورات، وما مدى انعكاس ذلك على صياغة السياسة الدفاعية التي تشكل محور السياسة الخارجية الأمريكية. وهو ما سوف نبينه في إدارة ج.و.بوش

[1] **Michael T.Klare**,"les conceptions stratégiques de M.Casper Weinberger: comment le pentagone veut ébranler de l'intérieur l'empire soviétique",in:le Monde Diplomatique, septembre 1982.

من خلال العلاقة بين المدنيين وزير الـدفاع د.رومسـفيلد ونائبـه ب.وولفـويتز والعسكريين، من جهة أخرى.

رابعا:من خلال تحديد الـدور المتعـاظم لـوزارة الـدفاع في صـناعة السياسـة الأمريكية،يستلزم منا البحث عن هذا الدور في ظل السياسة الأمريكية لما بعـد 9/11 والقائمة على محاربة الحركات الإسلامية "الإرهابية"،لنطرح السؤال الفرعي: ما هـو موقع البنتاغون في إدارة ج.و.بوش في صناعة القرار تجاه هذه الحركات الإسلامية؟-*الإجابة عنه ستكون في الفصل المخصص لدراسة سياسة إدارة ولكر بـوش تجـاه الحركـات الإسلامية* -

خامسا:الإستراتيجية العسكرية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية قائمة على محاربـة العدو السوفيتي من خلال العقائد العسكرية:الضربة المرنة،الاحتواء،الردع، وعليه،فإن وزارة الدفاع لعبت دورا في طرح العقيدة العسكرية الجديدة"الضربة الاستباقية".

الفرع الثالث: دور وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في صنع السياسة الخارجية.
(Central Intelligence Agency)

كان أول اهتمام أمريكي بإنشاء مصالح للاستخبارات المركزية بعد حادثة *بيرل هـربير*،في فترة الرئيس الأمريكي *فرنكلين.د.روزفلت*،وذلك بعد الفشـل الواضـح للاسـتعلامات الأمريكية في صد الهجوم الياباني على ميناء بيرل هربير.وعليه،تم إنشاء وكالـة المصـالح الاستراتيجية Office of Strategic Services (OSS)،بتاريخ 13 جوان 1942،ومن بـين مهامها،جمع المعلومات بطلب من قيادة الأركان الأمريكية المتعددة الأسلحة ،مع القيـام بعمليات سرية.إلا أن الوكالة الجديدة لم تكن تضطلع بكل نشاطات الاستخبارات،حيث بقي مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) يحتفظ بصلاحياته فيما يخص نشاطاته في أمريكا اللاتينية،كما احتفظت مصالح الاستخبارات للقوات المسلحة باختصاصـاتا في ميـدان الاستعلامات الخارجية[1].

---

[1]Cf: La C.I.A. (*Central Intelligence Agency*) in: http://www.cliosoft.fr/10_01/cia.htm

بتاريخ أول أكتوبر 1945،قام الرئيس هاري.س.ترومان،بحل وكالة المصالح الإسـتراتيجية ووزعت مكاتبها على مختلف الأجهزة الفيدرالية،وذلك بعد أن أدت بعض المهـام أثنـاء الحرب العالمية الثانية،من بينها: إمداد المقاومة الأوروبية الخاضعة للاحـتلال بالأسـلحة، وربط علاقات سرية مع المقاومة الألمانية المناهضة للنظام النازي.وتم استبدالها بمجموعـة الاستخبارات المركزية Central Intelligence Group (CIG)،بتاريخ 22 جـانفي 1946، وذلك رغم المعارضة الشديدة من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي والقوات المسلحة.

وقد أوكلت للمجموعة الجديدةCIG ،القيام بمهام التنسيق بين مختلف نشاطات الوكالات الاستخباراتية الأمريكية،تحت إدارة سلطة المخابرات القومية (NIA)National Intelligence Authority،التي تشمل على كل من ممثلي الرئيس،وزير الخارجية،وزير الحرب والبحرية[1]. وبموجب قانون الأمن الوطني الأمريكي الصادر بتاريخ 18 سبتمبر 1947، استبدل مجلس الأمن القومي National Security Council (NSC) مجموعة المخابرات المركزية CIG بوكالة المخابرات المركزية CIA (Central Intelligence Agency).وتم وضع الوكالة تحت السلطة المباشرة لمجلس الأمن القومي،الذي يشمل على كل من: الرئيس الأمريكي،نائب الرئيس الأمريكي، وزير الخارجية ووزير الدفاع.ويعد مجلس الأمن القومي،الذي أنشأ في بداية الحرب الباردة، الجهاز المركزي لاتخاذ القرارات الرئاسية المتعلقة بقضايا السياسة الأمنية والدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية، في حين تشكل وكالة المخابرات المركزية الجهاز الأساسي للاستعلامات.هدفها الأساسي،تنسيق مختلف النشاطات بين مختلف المصالح الوزارية وتقديم الاستشارات للرئيس الأمريكي في كل الميادين المتعلقة بالأمن الوطني.

وتعد وكالة المخابرات المركزية الوكالة الوحيدة من بين أكثر من خمسة عشر وحدة أمنية- وكالات ومصالح- التي تتمتع بالاستقلالية تجاه الوزارات وتخضع مباشرة لأوامر الـرئيس الأمريكي عن طريق مديرها،وتقوم بجمع،وتخزين وتحليل المعلومات التي تهم القضايا الأمنيـة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.وترتكز نشاطاتها حول ثلاثة محاور أساسية، تـرتبط

[1] La C.I.A. (*Central Intelligence Agency*) op.,cit.

أساسا بالنشاطات العسكرية والشبه عسكرية،سواء تلـك المتعلقـة بالعمليـات الخاصـة للجيش،أو لوكالة المخابرات المركزية،وهذه المحاور الثلاثة هي:

أولا: إدارة الاستعلامات: حيث تتم بدراسة نوايا البلدان الأعـداء مـع التركيـز علـى التوجهات الكبرى للعالم، من خلال تقديم التحاليل والتقارير المتعلقة بكل المواضيع التي تمس بالأمن القومي الأمريكي؛

ثانيا، إدارة العمليات: وتتمثل في تنشيط شبكة من الجواسيس والمتعاونين في مختلف منـاطق العالم.كما تقوم بالعمليات السرية لتحقيق أهدافها في المسرح الخارجي وتشارك بالتعاون مع الجيش أو بمفردها عن طريق قواتا الخاصة؛

ثالثا،إدارة العلوم والتكنولوجيا، باستخدام الاكتشافات التكنولوجية لخدمة الاستعلامات،مع التركيز على الأبحاث في مختلف الأنظمة لتعظيم مهام الوكالة[1].

وتقوم الوكالة بالنشاطات العامة من خلال تحليل كل المخاطر التي قد تلحق بالأمن القومي مع تقديم الدراسات المستقبلية،كما تقـوم بعمليـات خاصـة مثـل التخريب،مسـاندة الانقلابات،والاغتيالات السياسية،ونشير هنا إلى قضية خليج الخنازير،حيث قامت الوكالـة بتدريب وتسليح الحركة المضادة لنظام فيدال كاسترو وفشلت في عملية الإطاحـة بـه في أفريل سنة 1961،كما فشلت في مختلف العمليات الـتي تم تـدبيرها لاغتيـال الـرئيس الكوبي.كما تشير المراجع التاريخية إلى أن أحد الأسباب المباشرة لأزمة الصواريخ الكوبية في أكتوبر 1962 في فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحـاد السـوفيتي، كانت تعبيرا عن نجاح الوكالة في اكتشاف الصواريخ السـوفيتية المنصـوبة في الأراضـي الكوبية،وذلك عن طريق الطائرة الجاسوسية U2 التابعة للوكالة.ونشـير كـذلك إلى دور الوكالة في المشاركة في الإطاحة بالرئيس الشيلي أليانـدي في سـبتمبر 1973، وكـذلك المساعدات التي قدمتها للمجاهدين الأفغان في حربم ضد الغزو السوفيتي لأفغانستان.

[1] Organisation et perspectives des services de renseignement des Etats-Unis
In: www.ifri.org/files/CFE/PB_CFE_Intelligence_Ndb.pdf

دور الوكالة في الانقلاب على محمد مصدق،رئيس الوزراء الإيراني.

كان الاعتراف الرسمي لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكيـة، بتـورط وكالـة المخابرات المركزية في الانقلاب على محمد مصدق،رئيس الوزراء الإيراني في سنة 1953،من قبل وزيرة الخارجية في إدارة بيل كلينتون،مادلين أولبرايت، بتاريخ 19 مارس 2000،وذلك في إطار التقارب الأمريكي-الإيراني،الذي كانت تنتهجه الإدارة الديمقراطية الأمريكية.

وتم نشر تقرير لوكالة المخابرات المركزيـة الأمريكيـة،في أفريـل 2000، في الصـحيفة الأمريكية"نيويورك تايمز"[1]،يؤكد التقرير على الدور الخفي للمصالح الاستخباراتية البريطانية والأمريكية في الانقلاب،كما يشير للوسائل التي تم اللجوء إليها من أجل الإطاحة بمحمـد مصدق.ومن دواعي العملية الانقلابية ضد محمد مصدق، رئيس حزب الجبهة الوطنية،الذي تأسس سنة 1949، المطالب الأساسية التي ينادي بها الحزب،لا سيما، تـأميم الصـناعات النفطية في إيران التي كانت تحت الهيمنة البريطانية.وتحت ضغط الشـعب الإيراني،وتزايـد شعبية الحزب وزعيمه عين الشاه محمد رضا بلاوي في سنة 1951،محمـد مصدق،رئيسـا للوزراء لإرضاء الشارع المطالب بديمقراطية النظام السياسي وتأميم النفط الإيراني.

بعد انتخاب الرئيس الأمريكي د.د.إيزناور في نوفمبر 1952،اقترح عليه بعض المسـئولين البريطانيين العمل سويا من أجل الإطاحة بمحمد مصدق. وحسب تقرير سي.أي.أي،فـإن الرئيس إيزناور رخص في مارس 1953،لضباط من الوكالـة لدراسـة الطـرق الكفيلـة بالانقلاب على م.مصدق وقضية استخلافه.وكان اختيارهم قـد وقـع علـى الجنـرال المتقاعد،فضل الله زاهيدي،الذي تآمر من قبل مع البريطانيين.وفي ماي 1953،قام عون مـن الوكالة،متخصص في الشؤون الإيرانية،ويعمل لحسـاب المخـابرات البريطانيـة Secret Intelligence Service (SIS)، بوضع التصور الأولي للانقلاب في قبرص،ليوضع فيما بعـد المخطط النهائي في لندن،في منتصف جوان1953 [2].ومن المهم هنا أن نشير إلى الوسائل التي

---

[1] New York Times, 16vril 2000.

[2] MARK GASIOROWSKI, révélation sur le coup d'Etat de 1953: quand la CIA complotait en Iran, Le monde diplomatique,octobre 2000,p.11.

تعتمدها الوكالة في حروبا السرية ونشطتها الخفية،حيث تم تقسيم مخطط الانقلاب إلى ستة مراحل:في المرحلة الأولى، يتم الاعتماد على الدعاية والتخريب السياسي الداخلي عن طريق العملاء الإيرانيين العاملين لحساب وكالة المخابرات المركزية،وذلك عن طريـق الشـبكة الأساسية التي تمد البريطانيين بالمعلومات،والتي يقودها الإخوة راشدين.ثم دعـم الجنـرال المتقاعد فضل الله زاهيدي، بتأسيس شبكة تتكون من الضباط القادرين على القيام بعمليـة الانقلاب.أما المرحلة الثالثة،فتمثلت في النشاط السري للوكالة.م.م.من أجل شـراء ذمـم البرلمانيين الإيرانيين لضمان معارضة السلطة التشريعية لمحمد مصدق.ثم العمل علـى إقنـاع الشاه على مساندة الانقلاب،مع التأكد من مساندة الجنرال زاهدي للانقـلاب في حالـة رفض الشاه. وفي المرحلة الأخيرة، تقوم الوكالة.م.م. بطريقة تبدو شرعية للإطاحة بمصدق بعد إحداث أزمة سياسية يقوم البرلمان بإبعاده عن السلطة.ويثير هـذه الأزمـة السياسـية المعارضة الدينية التي تقوم بالمظاهرات للضغط على الشاه بالرحيل أو إبعاد مصـدق مـن الحكم.وفي حالة،فشل هذا السيناريو،تقوم الشبكة العسكرية للجنرال فضـل الله زاهيـدي بالاستيلاء على السلطة بالتعاون مع الوكالة.م.م.

ويشير التقرير الصادر عن وكالة.م.م بأن الفرع التابع لها في طهران،تلقى مليون دولار من أجل العمل على الإطاحة بمصدق بكل الوسائل الممكنة.كما منحت الوكالة للجنرال فضل الله زاهيدي أكثر من 60 ألف دولار،من أجل العمل على تجنيد والتأثير على الشخصـيات ذات النفوذ في السلطة الإيرانية[1].وفي نهاية ماي 1953، رخص لفرع الوكالة.م.م بطهران،أن تصرف 11 ألف دولار أسبوعيا لشراء تعاون البرلمانيين المعارضين لسياسة مصدق.لكن هذا الأخير لجأ لحيلة سياسية تمنع البرلمانيين من سحب الثقة منه،بإقامته لاستفتاء شـعبي يحـل بموجبه البرلمان ويقيم انتخابات تشريعية جديدة.

وبقي الحل قائما بالنسبة للوكالة.م.م التي عملت جاهدة من أجل الضغط على الشاه لقبوله الانقلاب مع تعيين فضل الله زاهيدي في منصـب رئـس الـوزراء.وفي يـومي 12 و 13 أوت،أمضى الشاه مرسوما ملكيا،يعين الزاهيدي،رئيسا للوزراء خلفا لمحمـد مصـدق.وفي

[1] MARK GASIOROWSKI, révélation sur le coup d'Etat de 1953,op;cit.p.11.

المرحلة الأولى،فشلت الوكالة في إبعاد م.مصدق من الحكم رغم إصدار المرسـوم الملكـي القاضي بإبعاده،مما جعل *"كرميت روزفلـت"* Kermit Roosevelt، مـدير فـرع الوكالـة بطهران،يقوم بكل الوسائل الممكنة للإطاحة بمصدق،منها:تجنيد الإعلام بنشـره للمرسـوم الملكي الذي ينهي مهام م.مصدق مع تعبئة الرأي العام ضده.واللجوء للعمليات"السـوداء" بالتعاون مع أعوان الوكالة الإيرانيين، منها:تديد الشخصيات الدينية الإيرانية عـن طريـق الهاتف،القيام بوضع قنبلة أمام بيت رجل ديني،وإلصاق التهمة بأعضاء الحزب الشـيوعي-حزب توده-.كما قام بتنظيم مظاهرات نسبت لحزب توده، تولى فيها العملاء تخريب مقر حزب محمد مصدق،وتحت ضغط الشارع الذي حركته الدعاية الاسـتخباراتية للوكالـة استسلم محمد مصدق.

عملية نورثوودز North woods .

في سنة 1962،لجأت قيادة الأركان المتعددة الأسلحة في الولايات المتحدة الأمريكيـة إلى خيار ترهيب المواطنين الأمريكيين لتبرير شرعية الحرب ضد كوبا،وهو الخيار المعـروف بمخطط عملية North woods :حيث وضعت مجموعة من السيناريوهات لأعمال التخريب والقتل ضد المدنيين والعسكريين الأمريكيين من أجل تعبئة الرأي العام الأمريكـي ضـد الرئيس الكوبي فيدال كاسترو.ومن بين المخططات التي وضعتها قيادة الأركان، اللجوء إلى تفجير باخرة حربية أمريكية وقرصنة طائرة أمريكية، وتلفيق العمليات إلى الرئيس الكوبي. وتم إلغاء هذه العملية من قبل الرئيس الأمريكي كنيدي سنة قبل اغتياله.[1]

من الدوافع الأساسية التي جعلت القادة العسكريين الأمريكيين يخططون للعملية، الإسراع في مواجهة الخطر الذي كان يمثله الرئيس الكوبي علـى المصـالح الاقتصـادية والماليـة الأمريكية، حيث كانت مجموعة من الشركات المتعددة الجنسيات: *سـتاندار أويـل،جنرال موتورز،إي.تي.تي، جنرال إليكتريك، شـيراتون،هيلتون* وأخريات،كلها كانت تيمن وتحتكـر الاستثمارات في شبه الجزيرة الكوبية في ظل نظام *فولجينسيو باتيستا*،الذي أطاح به كاسترو.

[1] **Opération NorthWoods**: Quand l'état-major américain planifiait des attentats terroristes contre sa population. in:http://www.asile.org/citoyens/numero13/northwoods/

وقامت هذه الشركات بعمليات التأثير على الرئيس إيزناور من أجل قلب نظام كاسترو للحفاظ على مصالحها المالية والاستثمارية،مما أدى بالرئيس إيزناور لكي يصادق، في 17 مارس 1960،على برنامج للنشاطات السرية ضد نظام كاسترو.حيث أنشئت كتيبة مـن اللاجئين الكوبيين وبعض المرتزقة بتأطير من وكالة المخابرات المركزية،وحاولت الإطاحة بكاسترو في الهجوم المعروف تاريخيا،بقضية خليج الخنازير، أين تم فضح العملية وفشـل المخطط السري للمخابرات المركزية الأمريكية.

وعندما وصل الرئيس الديمقراطي،*جون.ف.كنيدي* إلى البيت الأبيض،رفض إرسال القوات الجوية الأمريكية من أجل تحرير 1500 مرتزق كوبي، المسجونين في كوبا بعـد كشـف تورطهم في عملية خليج الخنازير.وقد عزز الرئيس الأمريكي رفضه للعملية بطرده لمـدير المخابرات المركزية *ألان دولاس* (Allen Dulles)، ونائبه،*شـارل كابـال* (Charles Cabell) ومدير شبكة الحلف الأطلسيstay-behind *ريتشارد بيسال* (Richard Bissell) . كمـا عمل كنيدي على فتح تحقيق فيما يخص عملية خليج الخنازير، تحت إشراف مستشـاره العسكري ،الجنرال *ماكسوال تـايلور*، لكشف فشل وكالة المخابرات المركزيـة ومحاولـة توريطها الولايات المتحدة الأمريكية في حرب مباشرة ضد كوبا.

وعلى هذا الأساس، كان رد فعل الجناح العسكري اليميني داخل المؤسسـة العسـكرية الأمريكية تجاه رفض كنيدي لإرسال القوات الجوية الأمريكية إلى كوبا، قائما على تحضير مخطط سري اقترح على الرئيس كنيدي، يتم فيه تبرير الشرعية في إعلان الحرب ضد نظام كاسترو،وهو المخطط الذي عرف بعملية"نورثوودز".[1]

وقدم المخطط السري إلى الفريق الخاص في إدارة كنيدي، المهتم بوضـع السـيناريوهات السرية ضد نظام كاسترو، وكان يتشكل هذا الفريق من كل من:*روبرت كنيدي*،شـقيق الرئيس، و الجنرال *ماكسوال تـايلور* المستشار العسكري للرئيس، *ومـاك جـورج بونـدي* مستشار الأمن القومي ،و *دين روسك* وزير الخارجية ،يساعده المستشار *ألكسيس جونسون*،

---

[1] بالفرنسية Bois du nord.

وروبرت ماكنمارا وزير الدفاع ،يساعده المستشار *روزوال جيلباتريك*،و *جون ماك كون* المدير الجديد لوكالة المخابرات المركزية ،و *الجنرال ليمان ل.ليمنتزر* رئيس أركان القوات المسلحة.

بعد اجتماع واضعي عملية "**نورثوودز**"بقيادة *الجنرال ليمنيتزار* Lemnitzer ،الذي يمثل مصالح الشركات المتعددة الجنسيات المطرودة من كوبا،مع الفريق الخاص في إدارة البيت الأبيض. حيث رفض هذا الأخير بقيادة وزير الدفاع،*روبرت ماكنمارا*،العملية برمتـها،التي كانـت تحتوي على الخطوات التالية[1]:

-تقديم فيدال كاسترو للمجموعة الدولية بأنه شخصية غير مسئولة،بتشكيله خطرا لأمن الدول الغربية،من خلال مجموعة من العمليات التي سوف تنسب له؛

-الهجوم على القاعدة العسكرية الأمريكية *بغوانتانامو*،يقودها بعض المرتزقة الكوبيين بلباس القوات العسكري الكوبية،حيث يقومون بتخريب وتفجير مخـزن الـذخيرة،وتؤدي إلى خسائر مادية وبشرية؛

-تفجير باخرة أمريكية في السواحل الإقليمية الكوبية،بطريقة تعيد إحياء الذاكرة الأمريكية لحادثة باخرة مان Maine ، التي تحطمت في سنة 1898 وخلفت 266 قتيل أمريكي،ممـا أدى بالولايات المتحدة الأمريكية للتدخل ضد اسبانيا. كان التصـور قائمـا في عمليـة *نورثوودز* على أساس أن تفجر باخرة فارغة تسير بالتحكم عن بعد،عندما تكون الطائرات والبواخر الكوبية بالقرب منها لكي يسهل إلصاق التهم بكوبا.ولإعطاء المصداقية لعمليـة التحطيم تتم عمليات الإنقاذ وتنشر قائمة الضحايا المزعومين في الصحف،مع توريط بعض المرتزقة الكوبيين في الأراضي الأمريكية وتقديمهم على أنم أعوان كاسترو السريين يحملون وثائق كوبية للقيام بتفجيرات فوق التراب الأمريكي؛

---

[1] تم نشر الوثائق الأصلية لعملية نورثوودز بأستراليا من قبل **جون إليستون** في مؤلفه:
Jon Elliston *: Psy War on Cuba, The Declassified History of US Anti-Castro Propaganda*, Ocean Press ed., 1999)
ولم يثر الكتاب أي ضجة إعلامية أو سياسية في الولايات المتحدة الأمريكية،على عكس من كتاب **جيمس بامفورد**، الصحفي بأي،بي،سي نيوز، الذي استغل وثيقة نورثوودز،ووضعها في مؤلفه حول تاريخ وكالة الأمن القومي:
James Bamford :*Body of Secrets, Anatomy of the Ultra-Secret National Security Agency from the Cold War to the Dawn of a New Century*, Doubleday ed., 2001

-القيام بتعبئة الدول المجاورة لكوبا حول الخطر الذي يشكله عليهم نظام كاسترو، حيث تتم التعبئة بقنبلة جمهورية الدومينيك بقنابل ذات صنع سوفيتي، بواسطة طـائرة كوبيـة مزيفة؛

-تعبئة الرأي العام العالمي بتحطيم طائرة مدنيـة تكـون متوجهـة مـن أمريكـا إلى *جمايكا،غواتيمالا،بانما أو فنزويلا*.ويقوم السيناريو على توريط القوات الكوبية في العملية.

ونشير هنا إلى أن بعض مخططي عملية"*نورثوودز*" تولوا فيما بعد مناصب سياسية وأمنيـة حساسة في الولايات المتحدة الأمريكية،على غـرار *الجنـرال ويليـام كريـغ* William H. Craigالذي قاد الدراسات الأولية للعملية،حيث عينه الرئيس *جيرالد فورد*، في منصب مدير وكالة الأمن القومي.

وشهرة وكالة الاستخبارات المركزية من بين الوحدات الأمنية الأخرى ربما ترجع إلى هذه العمليات السرية التي قامت بها في الخارج،على الرغم من أنها لا تمثل إلا 10بالمائة إلى 15 بالمائة من الموارد البشرية والمالية من مجموع الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية،حيث وصلت ميزانيتها في سنة 2003، إلى 5,3 مليار دولار من أصل ما يزيد عن 40 مليار دولار خصصت للوكالات والمصالح الأمنية.[1]في حين لم تكن ميزانيتها تتعدى 3 مليارات دولار في سنة 1997،من بين 28 مليار دولار المخصصة لمختلف الأجهزة الاستخباراتية الأخرى.و يلاحظ أن حصة الأسد من هذه الميزانية تخصص لجهازين تابعين للبنتاغون،الأول، يدير الأقمار الصناعية الاستكشافية National Reconnaissance Office (NRO)، والجهاز الثاني، وكالة الأمن القومي NSA التي تتم بالتصنت على الاتصالات.[2]

يحتل مدير الوكالة منصب المدير المركزي للمخابرات،وهو المستشار الرئيسـي للـرئيس الأمريكي في الميدان الأمني،بالرغم من أنه لا يتبع للديوان الرئاسي،وتعيينه يخضع لمصـادقة مجلس الشيوخ.

---

[1] Organisation et perspectives des services de renseignement des Etats-Unis,op;cit.

[2] La C.I.A. (*Central Intelligence Agency*) in: http://www.cliosoft.fr/10_01/cia.htm

من أهم نشاطات الوكالة في مجال السياسة الخارجية أنا تقوم بتزويـد الـرئيس بتقريـر يومي،محدود التوزيع، يعرف ب :President's Daily Brief (PDB) ويقتصر توزيعه في إدارة ج.و.بوش على ستة أشخاص فقط.ويعد التقريـر اليـومي الوثيقـة الأكثـر سـرية في واشنطن.تقوم الوكالة بتحريره لتقديم المعلومات الأمنية الواردة من مختلف المصـالح،ويركز على التطورات الحساسة والمعلومـات الأساسـية الـتي يمكـن علـى أساسـها اتخـاذ القرارات.وجرى العرف أن يقدم التقرير للرئيس من قبل مدير الاستخبارات نفسـه.وقـد تعامل الرؤساء مع هذه التقارير كل حسب رؤيته وإدراكه،فالرئيس بـوش الأب أوصـى الرئيس بوش الابن بأن استقبال الوثيقة في الصباح يعد من بين المهام الهامـة للرئيس،ربمـا إدراكا منه لأهميته باعتباره كان مديرا للوكالة قبل أن يصبح رئيسـا للولايـات المتحـدة الأمريكية، وعلى عكس منه فإن الرئيس بيل كلينتـون لم يكـن يـولي الأهميـة ذاتـا للوثيقة،وكان يتجنب لقاء مدير الاستخبارات جيمس وولسلي James Woolsey الـذي استقال فيما بعد[1].

ويسجل على والاستخبارات الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية عجزها في كثير من المواطن عن تقدير المخاطر، ابتداء من الهجوم الياباني على بير هاربير إلى هجومات 9/11، وما بـين الحادثتين تشير بعض المراجع إلى الضعف في تقديرات الاستخبارات المركزية فيمـا يخـص حرب أكتوبر1973،حيث كانت التقديرات الأمنية الأمريكية تركز على فرضية الضـعف العسكري المصري وعدم جرأتا على شن الهجوم الاستباقي على إسـرائيل،كما كانـت التقديرات الأمنية فيما يخص الحالة الإيرانية غداة الثورة الخمينية سـنة 1979تبعـث علـى الاطمئنان،حيث أشار تقرير أعدته وكالة الاستخبارات المركزية قبل أشهر من الثـورة أن نظام الشاه على أحسن حال من حيث الاستقرار السياسي والأمني،كمـا أنـا أخطئـت التقديرات في قضية غزو العراق للكويت في سنة 1991.

وتركز الانتقادات التقليدية الموجهة لأجهزة الاستخبارات على تركيزهـا الشـديد علـى الوسائل التكنولوجية بدلا من الموارد البشرية.فهي تتحكم في جمع المعلومات عـن طريـق الوسائل التكنولوجية،ونشير هنا إلى نموذج إيشلون Echelonالقمر الصناعي المعروف بالآذان

---

1 Organisation et perspectives des services de renseignement des Etats-Unis,op;cit.

العملاقة،الذي يمكنه أن يلتقط الاتصالات التي تتم بالوسائل التكنولوجية الحديثة كالهاتف،الانترنيت،الفاكس..وغيرها[1] ،وقد عبر عن هذه القدرة الأميرال ستاسفيلد تورنرStansfield Turner ، مسؤول سامي للاستخبارات في إدارة كارتر بقوله:" سنتمكن قريبا من امتلاك الوسائل التقنية لمراقبة معظم النشاطات فوق الأرض، نارا وليلا ومهما كانت الظروف المناخية"[2].والتركيز على الاعتماد على القدرات التكنولوجية همش من الوسائل التقليدية في الاستخبارات الميدانية،مما جعل الكثير من القرارات الأمنية لا تصيب هدفها بدقة ولعله من المفيدة هنا الإشارة إلى التقديرات الأمنية التي كانت قائمة قبل الغزو الأمريكي للعراق،والتي اعتمدت أساسا على ما قدمته المعارضة الخارجية لنظام صدام حسين،من أن الجماهير العراقية ستستقبل الفاتحين الأمريكيين بالورود بسبب تسلط واستبداد نظام صدام حسين،ونظرا لضعف التقديرات الأمنية الميدانية فقد بنت الاستخبارات الأمريكية أملها على هذا السيناريو الوردي.

إضافة إلى هذا الانتقاد يلام على أجهزة الاستخبارات الأمريكية، الظهور القوي إعلاميا وسياسيا مقارنة بالأجهزة الأمنية في الدول الغربية التي تتميز بالسرية،وهناك نموج مدير الاستخبارات الخارجية البريطانية المعروفة ب MI-6 الذي لم يكن معروفا لدى الرأي العام ولا يكشف عن اسمه في الصحف البريطانية إلا نادرا.

وما يهمنا في هذا الحال، أننا نأخذ بعين الاعتبار الدور السري لوكالة المخابرات المركزية في مجال السياسة الخارجية والدفاع،لأن أنشطة معظم أجهزة الاستخبارات في العالم تتسم بالسرية ولا يكشف عن أهم نشاطاتها إلا بعد زمن طويل وقد تدفن الحقائق مع أصحابها،وكثيرا ما تلجأ الوكالة إلى الطرق اللاشرعية من أجل تمويل نشاطاتها في حالة عدم كشفها للرأي العام أو تجنبا لضغوطات الكونغرس الذي يمنح الوكالة الاعتمادات المالية الضرورية لنشاطاتها.وقد سهلت ظروف الحرب الباردة للوكالة أن تستخدم مثل هذه

---

[1] ظهرت فاعلية أيشلون ضد شبكة بن لادن فيما يختص بقضية ضده في محكمة إدارية أمريكية في مانهاتن مما يدل على أن وكالة الأمن القومي قد تمكنت من خرق أشد اتصالات بن لادن أمنا..حيث التقطت الوكالة مكالمات هاتفية بين بن لادن وعملائه السريين حول العالم من أفغانستان إلى لندن ومن كينيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية..

أنظر:نفيز مصدق أحمد، الحرب على الحرية:كيف ولماذا تم الهجوم على أمريكا في 9/11؟، الأردن:الأهلية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى 2002،ص118.

[2] Stansfield Turner, Secrety and Democracy:The CIA in Transition, Boston,Houghton Mifflin,1985,p.92.

الوسائل الغير قانونية بحجة وقف الزحف الشيوعي،وفي هذا الإطار نشير إلى ما ذكره وليام بلوم[1]،أحد الموظفين السامين في وزارة الخارجية الأمريكية، من أن الوكالة كانـت تلجـأ للمتاجرة في المخدرات لتمويل النشاطات المعادية للشيوعية خلال معظـم فتـرة الحـرب الباردة، ففي فترة الخمسينات وبداية السبعينات كانت منطقة جنوب شرق آسيا مسـرحا لمثل هذه العمليات،فبعد استيلاء الشيوعيين على السلطة في الصـين سـنة 1949، قامـت الوكالة بتدريب وتمويل أفراد الجيش الوطني الصيني المنهزم،وكونت جيش معارض للنظـام الشيوعي الصيني ببيرمانيا،وأصبح فيما بعد أعضاء هذه القوات مـن بارونـات المتـاجرة بالمخدرات في المثلث الذهبي الذي يشمل على كل من:برمانيا، تايلاندا واللاوس،ويعد هذا المثلث من أكبر المخازن لتمويل المخدرات في العالم،وكانت الشركة الجوية الأمريكية Air America،التي تعمل لحساب وكالة المخابرات المركزية، تقوم بنقل المخدرات إلى مراكـز متخصصة لترسل فيما بعد لزبائنها في الغرب[2].

وفي فترة الحرب الفيتنامية، تحالفت الوكالة مع بعض القبائل المزارعة للمخدرات من أجـل التعاون التكتيكي والاستخباراتي، مقابل تأمينها لنقل المخدرات بواسطة الخطـوط الجويـة الأمريكية، كما شكلت عائدات المتاجرة بالمخدرات بديلا هاما لتمويل النشاطات السـرية للوكالة خارج الاعتمادات المالية التي يخصصها لها الكونغرس، ومن المفيد أن نشـير إلى أن الكثير من المقاتلين الأمريكيين في الفيتنام تحولوا بعد الحرب إلى مـدمنين علـى الأفيـون والهروين.

كما لم يكن سرا أن تكرير وتصفية الهروين كان يتم في مخابر تقع داخل المقر العام لوكالـة المخابرات الأمريكية في شمال اللاوس،وبعد عقدين من التواجد الأمريكي في المنطقة تحولت جنوب شرق آسيا إلى أكبر مخزن للمخدرات في العالم باحتواءها على أكثر من 70بالمائة من المخدرات المتاجر بها في العالم[3].

وقد تحول الكثير من الشخصيات الفاعلة في الوكالة إلى مستثمرين ماليين كبار حيث قاموا بتوظيف أموال المخدرات المكتسبة في جنوب شرق آسيا،ونشير هنا إلى نموذج بنك Nugan

[1] William Blum, L'Etat Voyou, Paris, édition l'Aventurine,2002,p.p272-282

[2] **Cf**:Christopher Robbins, Air America, New York,1985,chapitre 9,et Alfred W.McCoy, The politics of Heroin:CIA complicity in the Global Drug Trade ,New York,1991,pp,43-47

[3] Alfred W.McCoy,op,cit,chapitres:4,5 et 7.

Hand الواقع بسيدني،أستراليا، الذي يملك علاقات وطيدة بوكالة المخابرات المركزية،فعلى مستوى التأطير،توجد شبكة من الجنرالات والأميرالات الأمريكيين وقدماء الشخصـيات الكبيرة في الوكالة،من بينهم،*ويليام كولبي* William Colby الذي شغل منصب مدير وكالة المخابرات المركزية وأحد المحامين للبنك المالي المذكور.كما يوجد على رأس البنك، *ميكائيل هاند* Michael Hand أحد أعوان وكالة الاستخبارات في *اللاوس* وكان مـن العسـكريين المنتمين لقوات القبعات الخضر،وكان يعمـل وقتـها لـدى شـركة الخطـوط الجويـة الأمريكية.وأخذ البنك في التوسع بفتح فروعا له في شتى أنحاء العالم بأوروبـا، السـعودية وجنوب شرق آسيا،ليهتم بتبييض الأموال وتحويل أموال المخدرات،وتجارة الأسلحة، كمـا يغطي النفقات السرية لوكالة المخابرات المركزية.وفي سنة 1980،انهار البنك بعد اغتيالات سياسية غامضة مخلفا وراءه ديونا وصلت إلى 50مليون دولار.

وهناك حالة أخرى لدور الوكالة في النشاطات السرية التي تخدم المصالح الخارجية الأمريكية، تمثلت في حالة الرئيس البانمي الجنرال مانوال نورويغا،الذي كـان يتعامـل مـع مصـالح المخابرات الأمريكية بالرغم من علمها بأنه من المتـاجرين بالمخـدرات ويقـوم بتبيـيض الأموال،حيث سهل تبادل الأسلحة والمخدرات مع حركة المقاومة الكونترا بنيكارغوا الـتي كانت تدعمها واشنطن ضد نظام الساندنستي اليساري القائم،وبالمقابل تلقـى م.نورويغـا الحماية والدعم من قبل الوكالة.وقد صرح ويليام كاسي William Casey ،الذي تولى في سنة 1981 إدارة وكالة الاستخبارات الأمريكية:"*أن دعمهم لنورويغا بـالرغم مـن علمهـم بمتاجرته بالمخدرات،لأنه كان يقدم دعما كبيرا ذا قيمة لسياستنا في أمريكـا الوسـطى، لاسـيما في نيكاراغوا*"[1].

وفي سنة 1989، ولأسباب تمس بالمصالح الأمريكية في قناة بنما، قامت و.م.إ بغـزو بنمـا وألقت القبض على *م.نورويغا* بحجة متاجرته بالمخدرات.

ولعله من المفيد هنا أن نشير إلى تقرير لجنة كيري التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي، الـذي وضعته في سنة 1989،والمتعلق بحالة الإرهاب،المخدرات والعمليات الدولية، الذي توصل إلى نتيجة مؤداها أن مناطق الحروب أظهرت بما لا يدع مجالا للشك من أن التمويل كان يـتم عن طريق المتاجرة بالمخدرات،والحالة واضحة بالنسبة لحركة الكونترا التي كانت تـدعمها

[1] William Blum, **L'Etat Voyou**, op,cit;p.274.

واشنطن، وبالرغم من تلقى الوكالات الحكومية الأمريكية المعلومات عن ذلك،فإن الساسة الأمريكيين كانوا يعتقدون بأن أموال المخدرات تمثل الحل الأفضل لتمويل الكونترا[1].

وفي فترة التسعينيات،ظهرت حالة الجنرال الفنزويلي،*رامون ق.دافيلا*، الذي كان يعد رجل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بفنزويلا،وقد تمت محاكمته بالمحكمة الفيدرالية بميامي بتهمة المتاجرة بالمخدرات، وإرساله 22 طن من الكوكايين إلى و.م.أ في الفترة ما بين 1987 و1991.ولعل المفارقة هنا، أن الجنرال المذكور كان يتولى في الفترة ذاتها منصب رئيس مكتب محاربة المخدرات في الحرس الوطني الفنزويلي[2].

وفي الحالة الأفغانية،وهي تهمنا أكثر في هذه الدراسة باعتبارها مرتبطة بالسياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، فإن دور الوكالة في التعامل مع المقاومة الجهادية الأفغانية، قبل نظام الطالبان، أثناءه وبعده، توحي لنا إلى أي مدى يمكن للسياسة الخارجية الأمريكية أن تلجأ للوسائل السرية واللامشروعة لتحقيق مصالحها،"*وكانت أفغانستان قصة وحدها في تجارة السلاح.فقد كان المجاهدون الأفغان في حاجة للكثير منه،وأنشئ صندوق خاص مشترك في سويسرا مولته المخابرات السعودية بالاشتراك مع المخابرات المركزية الأمريكية،وكانت ميزانية هذا الصندوق تتكون من 250 مليون دولار..*"[3] كما لم تكن المخدرات بعيدة عن أفغانستان،حيث كانت إلى جانب بورما البلدين الذين كانت لهما النصيب الأكبر عالميا في زراعة وصناعة الأفيون،وطبقا لكتاب أحمد رشيد:الطالبان، فإن إنتاج أفغانستان من الأفيون كان يصل سنويا إلى ما بين 22 ألف إلى 24 ألف طن،وذلك تقدير الأمم المتحدة،وقد زاد هذا الإنتاج عدة مرات تحت ضغط "مطالب الجهاد"ضد الإلحاد السوفيتي.ويشير تقرير لمنظمة مكافحة المخدرات التابع للأمم المتحدة، أن ما متوسطه 70 بالمائة من حجم المخدرات المتداولة في العالم أصبح يأتي من هذه المنطقة،وهناك أدلة قاطعة على وجود صلة بين القائمين بهذه العمليات وبين عناصر نافذة في الإدارات الرسمية لأكثر من حكومة.ويرى "محمد رشيد" أن الإشارة واضحة هنا إلى المخابرات المركزية الأمريكية والمخابرات العسكرية الباكستانية،ويضيف الكاتب في صفحة 121 من كتابه بالوقائع والأسماء كيف أن بعض ضباط مكاتب مكافحة المخدرات التابعة للأمم المتحدة في بيشاور اضطروا إلى الاستقالة من

---

[1] William Blum, **L'Etat Voyou**, op,cit;p.275.

[2] Ibid.p.279.

[3] محمد حسنين هيكل، **حرب الخليج**:أوهام القوة والنصر، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى 1992،ص 135.

وظائفهم كنوع من الاحتجاج؛لأنم اكتشفوا أن المخابرات المركزية الأمريكية والمخابرات العسكرية الباكستانية تعرقل جهودهم[1].

أدى كثرة العمليات السرية التي كانت تقوم با وكالة المخابرات المركزية إلى انكشاف الكثير منها،مما جعل الكونغرس في السبعينات ينشئ لجنة استخبارات في كل من المجلسين لمراجعة عمليات الوكالة وإجازتا.ومرر الكونغرس تشريعا عام 1980 لتنظيم سلطة الرئيس في الإقدام على العمليات ذات الطابع السري.وطالب قانون الرقابة على المخابرات عام 1980 من مدير المخابرات المركزية ورؤساء جميع الوكالات والهيئات الأمريكية التي لها علاقة بنشاطات المخابرات،أن تبقى اللجان الاستخبارية"على اطلاع كامل وحالي" على جميع النشاطات الاستخبارية.وإذا وجد الرئيس أن من الضروري تقييد عملية الإشعار المسبق،بسبب ظروف غير عادية تؤثر على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية فإنه باستطاعته قصر الإشعار على ثمانية من أعضاء الكونغرس وهم رئيسا لجنتي الاستخبارات في الكونغرس وأهم عضوين من الأقلية في اللجنتين،ورئيس مجلس النواب وزعيم الأقلية في مجلس الشيوخ[2].

وكانت فضيحة إيران-كونترا المحك الحقيقي للعلاقة بين السلطة التنفيذية-إدارة رونالد ريغان،المخابرات والكونغرس،حيث أخفت السلطة التنفيذية عن طريق المخابرات المعلومات عن الكونغرس، والمتعلقة بتمويل حركة الكونترا في ثورته المسلحة ضد الحكم الساندنستي في نيكاراغوا. فبعد الصراع المتوتر بين إدارة ريغان والكونغرس حول السياسات المنتهجة في الحرب الأهلية في نيكاراغوا،وضع الكونغرس بعض القيود على الإدارة في تمويلها للمتمردين الكونترا،ثم منعت المساعدات المالية للحركة بسبب سوء النية التي تعاملت با الإدارة مع الكونغرس،حيث منع تعديل بولاند الذي عمل به منذ أكتوبر 1984 وحتى أكتوبر 1986،استخدام أي نوع من الأموال المعتمدة، لتقديم مساعدات أمريكية مباشرة أو غير مباشرة للكونترا[3]. ورغم توقيع الرئيس على القانون المتضمن تعديل بولاند،فإنه قام ببيع

---

[1] محمد حسنين هيكل، **الزمن الأمريكي**: من نيويورك إلى كابول، القاهرة، المصرية للنشر العربي الدولي، الطبعة الثالثة، أوت 2003،ص 265-266

[2] لويس فيشر، **سياسات تقاسم القوى**:الكونغرس والسلطة التنفيذية،مرجع سبق ذكره،ص216.

[3] نفس المرجع ، ص 216-217.

الأسلحة لإيران، بدافع الإفراج عن الرهائن الأمريكيين،منتهكا بذلك عددا من السياسـات الأمريكية المسطرة،منها الحياد في الحرب العراقية-الإيرانية، حظـر السـلاح عـن إيـران الإسلامية التي تدعم الإرهاب، وسياسة عدم دفع ضريبة إلى محتجزي الرهائن.

وبقي الكونغرس يواصل مسيرته في الدفع باتجاه وضع القيود لمراقبـة النشـاطات السـرية للسلطة التنفيذية،حيث قام مجلس الشيوخ بتمرير تشريعا سنة 1988، يشترط على الـرئيس إشعار الكونغرس قبل المباشرة بأي عملية سرية، خلال 48 ساعة، ولكن مجلس النواب فشل في اتخاذ إجراء حول مشروع القانون،واعتبرت الإدارة الأمريكية أن هذا القيد ينتهك مـن سلطات الرئيس الدستورية[1].

وفي 30 أكتوبر 1989،أرسل الرئيس الأمريكي *جورج بـوش* برسـالة إلى رئـيس لجنـة الاستخبارات في مجلس الشيوخ،السيناتور *ديفيد ل.بورين،* يشرح فيها الحالات الـتي يقـوم بتقديم إشعار للكونغرس على العمليات السرية:ففي *جميع الحالات* تقريبا سـيقوم بتقـديم الإشعار المسبق لأي عملية سرية، وفي *حالات نادرة* سيقدم هذا الإشعار خلال أيام قليلـة من العملية السرية، *والحالة الثالثة* التي لا يقوم فيها بتقديم الإشعار خلال الفترات المحـددة، سيرتكز ليس على تفسيرات قانونية لعملية المراقبة،ولكن على حد تعبيره:"*تقوم على تأكيدي للسلطات التي منحها الدستور لهذا المكتب*"[2].

كما استخدم الرئيس *ج.بوش،* في سنة 1990، الفيتو لعرقلة القانون المتعلق بإجازة الأعمـال الاستخبارية الذي حدد إجراءات جديدة لتنفيذ العمليات السرية.وفي السنة الموالية، صـدر قانون إجازة العمليات الاستخبارية،بإدخاله تعديلات على قانون مراقبة الاستخبارات لسنة 1980 ، خصوصا فيما يتعلق بالتدوين الكتابي لنتائج التحقيقات حول العمليات السـرية، احترام القانون الفيدرالي والدستور،تحديد أي طرف ثالث-دولة أجنبية-لها علاقة بالعمليـة السرية.

والملاحظ،بعد نهاية الحرب الباردة أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أصبحت في قلب الأحداث الدولية خصوصا بعد أحداث 9/11 ، فوفقا لنظرية المؤامرة التي أضحت لهـا رواد في الغرب قبل العالم العربي الإسلامي، فإن السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية التي

---

[1] لويس فيشر، **سياسات تقاسم القوى** ،المرجع السابق ، ص219.

[2] نفس المرجع ، ص 219.

تسميها"الحركات الإرهابية"الكثير من قادتنا أصبح مرادفا لمصطلح"من صنع الوكالة"أي Made in CIA ،حيث تشير الكثير من المراجع للعلاقات السرية والمشبوهة بين بن لادن والوكالة منذ "الجهاد الأفغاني" ضد "الإلحاد السوفيتي"إلى العلاقات بين"آل بن لادن" و"آل بوش"[1]،كما يركز البعض الآخر عن العلاقات المشبوهة بين شخصية "أبو مصعب الزرقاوي"ممثل تنظيم القاعدة في العراق والوكالة على أساس أنه يتم توظيف"البعبع الجهادي"من أجل استمرارية التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة ولتبرير شرعية الغزو الأمريكي للعراق بعدما سقطت حجة تواجد أسلحة الدمار الشامل.

وربما النصيب الأكبر لدور وكالة المخابرات الأمريكية في صناعة الأحداث الدولية،وفق "نظرية المؤامرة"، نجده في **أحداث الحادي عشر من سبتمبر**،ونشير هنا إلى بعض المراجع الأساسية التي انطلقت من فكرة *المؤامرة المخابراتية الأمريكية* بالتعاون مع *الموساد* لتفجير البرجين التوأمين في *مانهاتن*:

المرجع الأول،يتعلق بطرح الكاتب الفرنسي، ***تيري ميسان***[2]،الذي توصل إلى نتائج مفادها أنه لكي تتحقق ضربات 9/11 الجوية بهذه الدقة والقوة،لا بد وأن يكون هناك اتفاقات مسبقة،وتعاون وثيق بين الإدارة السياسية والعسكرية الأمريكية،وأن جريمة 9/11 تصب في مصلحة الإدارة العسكرية الصناعية، التي كانت محل انتقاد وارتفعت أصوات تطالب بتفكيك مصانعها،وتحويلها إلى صناعات مدنية،وقد تم ملاحظة مضاعفة القدرات العسكرية لهذه المصانع بعد الأحداث ووجدت مبرر لوجودها باختراعها لعدو جديد.

المرجع الثاني،ألفه كبير المخبرين الألمان السابق، ***أندرياس فون بيلوف***،سبق وأن تولى رئاسة المخابرات الألمانية وشغل منصب وزير الدفاع في الحكومة الألمانية،وعنوان

---

[1] **أنظر**:إيريك لوران، **حرب آل بوش**:أسرار الصراع التي لا يمكن الاعتراف بها، بيروت،دار الخيال،الطبعة الأولى 2003.

الكتاب يركز كما جاء في مقدمته على العلاقات المشبوهة بين أسرة بوش وأسرة بن لادن والشبكة الإرهابية،والأسرار العائلية المخبأة بعناية والتي تساهم في تفسير الشراسة الغربية التي يواجه بها جورج بوش الإبن صدام حسين..

كما يؤكد هذه العلاقة المشبوهة بين بن لادن وبوش المخرج الأمريكي ميكائيل مور في فيلمه Fahrenheit 9/11 الذي نال بموجبه السعفة الذهبية في مهرجان كان السينيمائي.

[2] **أنظر** : تيري ميسان، **التضليل الشيطاني**:ماذا جرى في 11 أيلول 2001،هجوم إرهابي أم انقلاب؟ترجمة:د.زهير طالب،دمشق،الدار الوطنية الجديدة، الطبعة 2002. وكذلك:تيري ميسان، **البنتاغيت**:فضائح التستر على حقائق الهجوم على البنتاغون، ترجمة:د.زهير طالب،دار الصحاري،الطبعة الأولى 2002.

وللمزيد من التفاصيل حول طروحات الكاتب يمكن الاطلاع على موقعه في شبكة الأنترنيت:http/www.reseauvoltaire.net

الكتاب:"*سي.أي.أي ودورها في أحداث*9/11: الإرهاب الدولي ودور أجهزة المخابرات[1]،بيعت منه أكثر من 100 ألف نسخة في طبعته الألمانية.

يوضح الكاتب علاقة *أسامة بن لادن* بالمخابرات الأمريكية،ولماذا أوقفت الأجهزة الاستخبارية الفريق المكلف بملاحقته،وهي مجموعة *أونيل*،في السودان واليمن،كما يرصد الكاتب سعي مكتب التحقيقات الاتحادي *والسي.أي.أي* لإيقاف عمليات ملاحقة المتشددين الإسلاميين التابعين *لأسامة بن لادن* في مدارس الطيران بالولايات المتحدة الأمريكية،ويعزز أطروحاته بشهادات الخبراء والمحققين وبعض الموظفين.

ويطرح المؤلف الألماني والخبير الأمني ،بعض الشكوك في الأحداث التي سبقت يوم 9/11 خاصة تلك التي لها علاقة بالمضاربات المالية وما وقع في سوق البورصة،والأشرطة المبثوثة وأشباه *بن لادن*،ليستنتج في إحدى فصول كتابه التناقض في محتويات التسجيلات والمعلومات،مما يعزز نظرية التزوير المقصود،الذي يصب في مجرى نظرية المؤامرة.

ولا يخفي الكاتب ما طرحه من قبله الكاتب الفرنسي،تيري ميسان وغيره،من أن الكثير من الأسماء العربية المدرجة في قائمة الطائرات المتفجرة غير صحيحة،والتناقضات في المعلومات المتعلقة بالطيارين المزعومين.وذهب إلى حد التشكيك في الانفجارات من منطلق علمي فيزيائي وميكانيكي:هل حدث الاصطدام أم سبقته الانفجارات؟ وكيف يقبل عقلا وعلما أن تتهاوى البنايتان بتلك الطريقة الرهيبة؟ولماذا انصهرت قضبان الصلب كأنما زرعت فيها عبوة ناسفة اختيرت بدقة وتم تفجيرها؟ ويذهب إلى التساؤل المنطقي الذي يخفي المؤامرة من وجهة نظره،لماذا لم توفر الإدارة الأمريكية سوى600 ألف دولار في الوقت الذي خصصت 40 مليون دولار للتحقيق في فضيحة مونيكا لوينسكي ضد الرئيس بيل كلينتون؟

وبعد التحليل العميق،يصل أندرياس فون بيلوف إلى أن تفجيرات 9/11 هي من عمل المخابرات الأمريكية وبعلم الرئيس ومستشاريه.

ويقدم الخبير الألماني في الشؤون الاستخبارية بعض المعلومات التي تصلح لتفسير عدة عمليات وتفجيرات وصفت بالإرهابية في عدم مدن من العالم الغربي والعربي والإسلامي ثم أسندت مسؤوليتها-ماديا ومعنويا-إلى الإسلاميين المعتدلين والمتشددين معا.ويقدم

---

[1] أندرياس فون بيلوف، **السي أي أي ودورها** في **أحداث 11/9**،ترجمة: د.سيد حسن أحمد، الإسكندرية، منشأة المعارف، الطبعة الأولى 2004، 248 صفحة.

توضيحات حول المؤامرة في مثل هذه العمليات للتضليل عن الفاعـل الحقيقـي والمتـهم الفعلي،حيث يتم اختيار أشخاص ليس لديهم أدنى فكرة ويمكن إلصاق تهمة تفجير قنبلة بهم رغم أنه ليس لهم أي علاقة بالموضوع،أو اختيار شخص مضطرب نفسـيا مـن مصـحة الأمراض النفسية وتوضع قنبلة في حقيبته وتنفجر بعد وقت قصير،أو بتفجيرها عن بعـد في الوقت المحدد حيث يفقد حياته عند وقوع الحدث،من أجل إنهاء التحقيـق في الموضـوع سريعا،ثم يجدون صورا لهذا الفاعل الظاهري وأرقام هواتف تقود إلى الشبكة الأصولية.

وفي النهاية يبرهن أندرياس فون بيلوف على أن المخابرات الإسرائيلية كانت تعرف الشيء الكثير عن تفجيرات 9/11،بل إنها شاركت فيها، فعدد ضحايا إسرائيل في تلك الأحداث لم يكن سوى واحد فقط جاء زائـرا للمكـان دون علـم مسـبق،والآخرون هربـوا ولم يحضروا،وآثار الموساد واضحة،والمخبرون الإسرائيليون كانوا منتشرين فوق كـل التـراب الأمريكي.

وأخيرا يتساءل أ.ف.بيلوف عن الهدف الأمريكي من هذه المؤامرة؟ يجيب الخـبير الأمـني الألماني، أن العمليات تعد ستارا تريد من وراءه الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة علـى العالم لقرن آخرا،كإمبراطورية بلا منازع،وفقا لنظرية المحافظين الجدد:"القـرن الأمريكـي الجديد".

المرجع الثالث،الذي يطرح فكرة المؤامرة الاستخبارية في أحداث 9/11 بدلا مـن إلصـاقها بتنظيم القاعدة، تكمن أهميته من أن صاحب الكتاب،***ديفيد ديوك***[1]،الرئيس الوطني لمنظمـة الوحدة والحقوق الأوروبية الأمريكية،وعضو سابق في مجلس النواب الأمريكي،عن ولايـة لويزيانا،وهو من اليمين الأمريكي،ينطلق من اعتقاد راسخ أنه من الضروري تطهير الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة اليهودية والإسرائيلية التي يعدها الخطر الأكبر على أمريكـا والعالم.

---

[1] ديفيد ديوك، **أمريكا-إسرائيل و11 أيلول 2001**،ترجمة:سعد رستم، دمشق،الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، الطبعة الأولى 2002.

لمزيد من التفاصيل حول طروحات الكاتب والسياسي الأمريكي ديفيد ديوك،يمكن الاطلاع على موقعه في شبكة الأنترنيت:http//www.davidduke.com

وفي كتابه الموسوم ب"أمريكا-إسرائيل و11 أيلول 2001"[1]، ينطلق من دراسة قام بها المعهد العسكري الأمريكي للدراسات العسكرية المتقدمة*،قام بها نخبة من الضباط في المعهد،مما جاء فيها :"*أن جهاز المخابرات الإسرائيلي"الموساد"،متوحش،عديم الرحمة،ماكر،لديه القدرة على استهداف قوات أمريكية،وجعل ذلك يبدو وكأنه عمل فلسطيني-عربي*"[2].

ويشير الكاتب بأنه بعد 24 ساعة من نشر هذه الدراسة تم مهاجمة مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاغون، فهل يمكن للموساد"عديم الرحمة،الماكر"-كما وصفه الضباط الأمريكيون- أن يكون خلف تلك الهجمات بنحو مستور؟.

فلا يدع *ديفيد ديوك* مجالا للشك، فالموساد حسب نظرته من أكثر المنظمات الإرهابية وحشية في العالم،كما أنه أحد أوسع المنظمات الاستخباراتية في العالم وأكثرها تعقيدا وتطورا،فلا عجب أن يكون الموساد قد اخترق بشكل عميق شبكة القاعدة *لابن لادن* التي تعد أقدم وأخطر التنظيمات الإرهابية العربية.

ويؤكد *د.ديوك* على أنه هناك دلائل قوية تتراكم يوما بعد يوم وتثبت أن الإسرائيليين علموا مسبقا بهجمات 9/11 على أمريكا،ولم يحذروا الولايات المتحدة الأمريكية،لأنهم رأوا أن المذبحة الرهيبة لآلاف الأمريكيين تفيد إسرائيل.

ويذكر بعض المؤشرات عن ذلك،منها أنه تأكد فعلا من أن إسرائيل حذرت مسبقا رعاياها عن الهجوم،وهو ما جعل عدد الموتى اليهود في أحداث البرجين التوأمين لا يمس إلا شخص واحد،بالرغم من احتمال وجود حوالي 4 آلاف يهودي في المركز التجاري العالمي[3].

ويقدم معلومة أكدها مسؤولون في شركة إرسال رسائل فورية Odigo،لها مكاتب في إسرائيل وفي مركز التجارة العالمي، من أن موظفين استلموا رسائل تحذير نصية عن هجوم على مركز التجارة العالمي قبل ساعتين من قيام الإرهابيين بضرب رمز مدينة نيويورك بطائرتين.ويؤكد مرة أخرى بلا ريب أن الذي يمكن أن يحذر الإسرائيليين من هجوم وشيك لا يكون سوى الموساد الإسرائيلي؟.

---

[1] ديفيد ديوك، **أمريكا-إسرائيل و11 أيلول2001**، المرجع السابق.

* U.S Army School for Advanced Military Studies (SAMS)

[2] ديفيد ديوك، المرجع السابق،ص47.

[3] المرجع ذاته،ص49-53.

ومن الواضح حسب تعبير "*د.ديوك*" أن هجمات 9/11 كانت مفيدة جدا لإسرائيل؛ لأنها الدولة الوحيدة في الدنيا التي استفادت منه.لقد غطى هول هذا الهجوم،وفظاعة مناظره،بشكل كامل،على سجل الخمسين عاما من الإرهاب الإسرائيلي الذي لا يلين.

وعندما قامت وسائل الإعلام التي يسيطر عليها،جميعا،اليهود بالعرض المتكرر لبضعة من الفلسطينيين الذين عانوا طويلا،يبتهجون بالهجمات؛انطبع عند المشاهد تصور خاطئ بأن الفلسطينيين لهم يد في هذا الإرهاب ضد مركز التجارة العالمي،على الرغم من أن كل المنظمات الفلسطينية أدانت هذه العمليات[1].

الخلاصة العامة،في دراستنا لدور ومكانة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في صناعة القرار أننا نأخذ بعين الاعتبار الأهمية الإستراتيجية التي مثلتها الوكالة طيلة التاريخ السياسي المعاصر للولايات المتحدة الأمريكية،وهذه الأهمية يمكن أن نرصدها في دراستنا للسياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية من خلال النقاط التالية:

أولا: أن السياسة الأمريكية تخضع في جزء كبير منها إلى النشاطات السرية التي قد تخفى عنا في تحليلنا للموقف الأمريكي تجاه الحركات الإسلامية في ظل إدارة *جورج ولكر بوش*،وعليه،نكون واعين بالنقص الذي قد يعترض دراستنا أمام العمليات السرية الشبيهة بتلك المذكورة في تحليلنا لدور الوكالة مثل:*الانقلاب على محمد مصدق،قضية إيران-كونترا، أو عملية "نورثوودز"*التي أوقفها الرئيس كنيدي،والتي تطرح في إجراءاتنا العملية،الأعمال المشابهة التي تنسبها الولايات المتحدة الأمريكية للحركات الإسلامية"الإرهابية"وتنسب معظمها لتنظيم القاعدة،سواء في بلاد الرافدين أو الجزيرة العربية أو في أوروبا.

ثانيا: تلجأ وكالة المخابرات الأمريكية،كما رأينا في التحليل إلى التمويل السري لنشاطاتنا خصوصا في قضية المخدرات،وذلك تجنبا للتمويل الرسمي المحدود الخاضع لرقابة الكونغرس والرأي العام الأمريكي وحتى الرأي العام العالمي والحكومات الغربية،وقد يتضح ذلك في العديد من المراجع التي اهتمت بدور الوكالة في تمويل الجهاد الأفغاني[2].

---

[1] ديفيد ديوك، المرجع السابق،ص56.

[2] Voir notamment:
Baer, Bob, ***La chute de la CIA*** *: les mémoires d'un guerrier de l'ombre sur les fronts de l'islamisme*,Gallimard (2003)
Cooley J, ***CIA et jihad****.1950-2001, contre l'URSS une désastreuse alliance*, éd.Autrement (2002)
Woodward Bob, ***CIA:.guerres secrètes****, 1981-1987*,éd.Stock (1987).

ثالثا:أن النشاطات السرية للوكالة تهدف إلى تحقيق المصالح الإستراتيجية للشركات المتعددة الجنسيات،مثل الشركات النفطية،والصناعات العسكرية،وغيرهما،ونموذج "نورث وودز" لا يجب أن يغيب عن أذهاننا،من خلال دفع الشركات الأمريكية للجنرال "ليمنيتزار"،لكي يطرح مقترحاته على إدارة كنيدي،وعليه،لا يمكننا أن نفصل في تحليلنا للسياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية بين النشاطات السرية والعوامل البراغماتية التي تتحكم في السياسة الأمريكية.

رابعا:أن ما يعرف في الأدبيات السياسية "بنظرية المؤامرة"خصوصا في أحداث9/11 تجد شرعيتها وحججها التي تستند عليها في العلاقات السرية بين الجهاد الأفغاني ووكالة المخابرات المركزية،وبين زعيم تنظيم القاعدة"أسامة بن لادن" والوكالة من جهة أخرى.

المبحث الثاني : دور السلطة التشريعية في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية.

ما مكانة الكونغرس كسلطة تشريعية في صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية طبقا للدستور الأمريكي وميكانيزمات اتخاذ القرار؟وما هي العلاقة العضوية بين الكونغرس والسلطة التنفيذية؟

أنشأ الدستور الأمريكي نظاما سياسيا يقوم في جوهره على مبدأ الرقابة والتوازن " Checks and Balances " كان هدفه الرئيسي هو تقييد كل المؤسسات السياسية عبر إعطاء غيرها صلاحيات واسعة للرقابة عليها وقمعها إذا ما تمادت في استخدام تلك الصلاحيات أو سعت لابتلاع صلاحيات غيرها.فتم إنشاء حكومة فيدرالية مكونة من مؤسسات ثلاث:تشريعية،قضائية وتنفيذية،توزعت صلاحيات كل منها على نحو لا يسمح لها بالانفراد بصنع القرار[1].

وعليه فإن الدستور الأمريكي يمنح الكونغرس صلاحيات معينة فيما يخص الشؤون الخارجية كما يمنح الرئيس أجزاء مهمة من الصلاحيات في نفس المجال،وفي الوقت ذاته يكلف الكونغرس والرئاسة مشتركين بصلاحيات معينة.ونظرا لتداخل الصلاحيات يجعل البعض يؤكد على استحالة تحقيق التماسك والترابط في السياسة الخارجية داخل النظام السياسي الأمريكي،بينما البعض الآخر يرى أن واضعي الدستور تعمدوا توزيع الصلاحيات والمهام في مجال الشؤون الخارجية لتجنب تركيز السلطات في فرع واحد.

فيمنح الدستور الأمريكي الكونغرس سلطة إعلان الحرب،لكنه يجعل الرئيس قائدا عاما للقوات المسلحة،وبهذه الطريقة تكون سلطة الحرب قد قسمت.فعلى الرغم من أن الرئيس يقود القوات المسلحة،فإن الدستور يخول الكونغرس حشد الجيوش ودعمها،وتزويد البحرية بالمؤن والمحافظة عليها،ووضع التنظيمات اللازمة للقوات العسكرية.وقوة المحفظة –

---

[1] **د.منار الشوربجى**،"المداخل الرئيسية لتحليل آليات عمل النظام الأمريكي"، دراسة في كتاب جماعي: الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الثالث، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى 2002، ص 176.

الإنفاق المالي-تذهب كليا إلى الكونغرس.كما يمنح الدستور الكونغرس سـلطة تنظـيم ومراقبة التجارة الخارجية[1]

خول "الآباء المؤسسون" سلطات الحرب للكونغرس بوضوح في الدستور الأمريكي، كما قرر أعضاء الكونغرس، في فترة الوفاق الدولي سنة 1973، التصويت على *War Powers Act* بالرغم من معارضة الرئيس ريتشارد نيكسون الذي لجأ إلى استخدام الفيتـو.وقـد أعطى قرار سلطات الحرب الشرعية أكثر للسلطة التشريعية في القرارات المتخذة في فتـرة الحرب،وعلى وجه الخصوص في حالة اندلاع الحروب.إلا أنه كما رأينـا في صـلاحيات الرئيس في مجال السياسة الخارجية فإن الدستور خول له عدة صلاحيات باعتباره رئيسـا للسلطة التنفيذية،وقائدا للقوات المسلحة حينما يتعلق الأمر بالتهديدات الخطيرة.وفي مثـل هذه الظروف فإن الرئيس يعد المدافع الوحيد عن المؤسسات الدستورية[2].في كـثير مـن الأحيان يصعب معرفة من له الكلمة الأخيرة في اتخاذ القرار في مجال السياسة الخارجية هل تعود للرئيس أم للكونغرس؟ ونشير إلى أن هذه الازدواجية في اتخاذ القرار ليست ذاتها في وقت السلم أو في وقت الحرب،حيث تتميز هذه الأخيرة بالسرعة في اتخاذ القرارات مـع تضييق دائرة المشاركين في صناعة القرار،كما يتغير مسار اتخاذ القـرار حسـب درجـة التهديد والخطر،ويتضح ذلك في فترة الحرب الباردة،حيث لجأ الرؤسـاء في كـثير مـن الأحيان إلى اتخاذ التدابير والمبادرات التي يرونها ضرورية دون استشارة الكونغرس حينمـا يروا أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية مهددة،وذلك من أجل فعالية أكثر في اتخـاذ القرارات،وهذا ما أدى ببعض المختصين في السياسة الخارجية الأمريكية إلى تحبيذ تركيـز السلطات في يد الرئيس[3].

---

[1] **فيش فيشر،لويس**، سياسات تقاسم القوى : الكونغرس والسلطة التنفيذية،ترجمة مازن حامد، مراجعة سعد أبودية،عمان: الأهلية للنشر والتوزيع،1994،ص 187.

[2] **Barthélémy Courmont**, les pouvoirs de guerre en débat à Washington, In:institut français des relations internationales, le centre français sur les Etats-Unis www.cfe-ifri.org

[3] **Walter Russell Mead**, *Special Providence: American Foreign Policy and How it Changed the World*, New York, Knopf, 2001, p. 70 : « As far as the concentration of power in the Executive went, most foreign policy professionals thought this was a good idea. »

لكن ابتداء من نهاية الحرب الباردة مع اختفاء التهديد السوفيتي، بدأ أعضاء الكونغرس يأخذون مكانة ذات أهمية في صناعة القرارات في السياسة الخارجية بمطالبتهم بضرورة استشارتهم في حالة التدخلات الخارجية.وعادت مسألة سلطات الحرب تفرض نفسها في النقاشات الدائرة في السياسة الخارجية مع التدخل العسكري الأمريكي في العراق والتدخلات الأمريكية "لمكافحة الإرهاب" غداة اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر2001 وكانت الإجراءات الأولية المقترحة في هذا الإطار قد لقيت دعم أعضاء السلطة التشريعية في الكونغرس من قبل الديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء، وتم التصويت على قانون مكافحة الإرهاب المعروف ب*Patriot Act* بتاريخ 25 أكتوبر 2001، أي في أقل من ستة أسابيع من أحداث 9/11، وأغلبية النواب المتبنين للقانون من الحزب الديمقراطي المعارض للرئيس الجمهوري،على الرغم من الانتقادات الموجهة إلى القانون باعتباره يمس بالحريات المدنية ويعطي صلاحيات استثنائية للرئيس.

وفي المراحل اللاحقة للقانون بدأ أعضاء الكونغرس يثيرون قضية الصلاحيات الاستثنائية المخولة للرئيس بموجب قانون مكافحة الإرهاب،وقد ظهرت هذه الاختلافات أثناء التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان وأخذت أبعادا حادة في الغزو الأمريكي للعراق بالرغم من أن أعضاء الكونغرس أيدوا لاعتبارات سياسية مبدأ التدخل العسكري في العراق،بمنحهم سلطات الحرب للرئيس جورج ولكر بوش، في سبتمبر2002.وقد تميزت فترة ما بعد 09/11 فيما يخص العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية بالتجانس السياسي والتوافق فيما يخص التدابير والإجراءات المتخذة في مكافحة الإرهاب،حيث سيطر أغلبية الجمهوريين على الكونغرس مما ساعد التوجه السياسي للرئيس الأمريكي المنتمي لنفس الحزب.

المطلب الأول: العلاقة بين الكونغرس والرئاسة من خلال سلطات الحرب.

تشكل مسألة سلطات الحرب من المواضيع الحساسة التي يتصادم فيها الكونغرس بالسلطة التنفيذية،فإذا كان الوضع في فترة الحرب الباردة قد تميز بإعطاء أكثر حرية للرئيس للتحرك في المجال الخارجي فإن مع بداية التسعينيات من القرن العشرين،وخصوصا مع حرب

الخليج الثانية-الغزو العراقي للكويت-1990-1991 حاول أعضاء الكـونغرس التمسـك بالقراءة الحرفية للنصوص الدستورية التي حررها "الآباء المؤسسون".
ولفهم العلاقة بين الكونغرس والرئاسة من الأجدر التطرق للصلاحيات الدستورية المخولة للكونغرس في مجال السياسة الخارجية مع التوقف عند سلطات الحرب المعروفـة ب War Powers Act.

أولا: الدستور وسلطات الحرب.

يحدد الدستور الأمريكي سلطات الكونغرس في مجال العلاقات الدوليـة "بالـدفاع عـن المصالح القومية مراقبة التجارة،إعلان الحرب،ومساندة القوات المسلحة"[1].ومن جهتـه،فإن الرئيس الأمريكي لا يمكنه أن يقوم بالعمليات العسـكرية إلا بموافقـة ثلثـي أعضـاء الكونغرس،كما لا يمكنه تعيين السفراء بمفرده دون موافقة الكونغرس.وطبقا للدستور فإنه يمكن للكونغرس أن يقوم بتنحية الرئيس في حالة ما إذا عرض هذا الأخير مصالح الأمـة الأمريكية للخطر،وقد استخدم الكونغرس هذه السلطة في حالتين،في المـرة الأولى ضـد الرئيس أندرو جونسون Andrew Johnson في سنة 1868 وفي الحالة الثانية في قضية الرئيس بيل كلينتون –مونيكا لوينسكي سنة 1999،حيث نجح الكونغرس بالإطاحة بـالرئيس في الحالة الأولى وفشل في الثانية.والغاية من هذه الصلاحيات المخولة للكونغرس حسب رغبة "الآباء المؤسسين"تكمن في إعطاء الفرصة للشعب عن طريق ممثليه للتقرير في مصير الرئيس تجسيدا لمبادئ النظام الرئاسي بعيدا عن أنماط وأشكال الحكم الملكي.
كما يمكن للكونغرس أن يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية من خلال الصلاحيات الـتي يتمتع بها في تمويل مختلف العمليات العسكرية مما تعطيه نفوذا أكبر في صناعة القـرار في السياسة الخارجية،قد يجعل من أعضاء الكونغرس يملكون حق معارضـة سياسـة الإدارة

---

[1] أوردت الفقرة الثامنة من **المادة الأولى** للدستور الأمريكي قائمة بالسلطات الرسمية للكونغرس والقائمة طويلة،ومن ضـمنها سـلطة فرض الضرائب وجبايتها،واقتراض الأموال، وتنظيم التجارة،ووضع قواعد التجنس والإفلاس، وسك النقود، وتحديد معـايير المـوازين والمكاييل، وإنشاء نظام بريدي،وإيجاد نظام قضائي، وإعلان الحرب، وحشد وتمويل جيش وأسطول بحري،وإنشاء ميليشيا،وإيجاد منطقة فيدرالية،..بالإضافة لهذا تخول الفقرة الثامنة للكونغرس سلطة إقرار كل القوانين"التي تكون ضرورية وصائبة" وهي السلطات الضـمنية التي يمارسها الكونغرس"

أنظر: **ماكس سكيدمور،مارشال كارتر وانك**، **كيف تحكم أمريكا**، مرجع سبق ذكره ، ص 89-90.

الأمريكية في حالة تعارض سياسة الرئيس مع توجهاتم وطموحاتم[1].ويمثل هذا النوع من الرقابة التشريعية على السلطة التنفيذية النموذج الأمثل لديناميكية النظام الديمقراطي الذي يحد من ال وات الشخصية للزعيم أو الديكتاتور الذي يزج بشعبه وبلده في الحروب التي لا تخدم إلا مصالحه الذاتية،وهذه كانت قناعة الـرئيس الأمريكـي أبراهـام لينكـولن Abraham Lincoln الذي صرح:"النص الدسـتوري الـذي يمـنح سـلطات الحـرب للكونغرس،كما أفهمه،يستجيب للمتطلب التالي:كان الملوك دائما يزجون بشـعوبم في الحروب التي تفقرهم،في الوقت الذي يدعون فيه أنم في خدمة مصالحهم.ودستورنا وضع حد لهذه الأشكال من الحكم خصوصا سلطة الفرد الواحد"[2].وقد مارس الكونغرس هذه الصلاحيات بمناسبة الإعلان الحرب على إسبانيا،في 1898، مما ساهم في التغيير الجـذري للسياسة الخارجية الأمريكية بوضع حد لسياسة العزلة المنتهجة منذ اسـتقلالها. وكـان للكونغرس نفوذا كبيرا في انتهاج سياسة العزلة وعدم التدخل في الشؤون الخارجية مـن جديد بعد معاهدة فرساي التي بقيت سارية المفعول إلى غاية 1941.

ثانيا: القوة القانونية التي يتمتع با الكونغرس.

يتمتع الكونغرس بعدة سندات قانونية تسمح له بـامتلاك سـلطة المعارضـة pouvoir d'obstruction في النقاشات داخل اللجان أو في الجلسات البرلمانية،ومن بين الصلاحيات التي يتمتع با نذكر على وجه الخصوص:

- سلاح التعديلات:يمكن إدخال عدة تعديلات على النصوص القانونية التي تصـبح Christmass trees،

---

[1] **Ch.J. Deering**, « Congress, the President, and War Powers: The Perennial Debate », in: J.A. Thurber, *Divided Democracy: Cooperation and Conflict Between the President and Congress*, Washington, D.C., Congressional Quarterly Press, 1991.

[2] **Abraham Lincoln**, cité par David Gray Adler, « The Constitution and Presidential War-making: The Enduring Debate », ***Political Science Quarterly***, vol. 103, n° 1, printemps 1988, p. 24 : « The provision of the Constitution giving the war-making power to Congress was dictated, as I understand it, by the following reasons: Kings have always been involving and impoverishing their people in wars, pretending generally, if not always, that the good of the people was the object. This our convention understood to be the most oppressive of all kingly oppressions, and they resolved to frame the Constitution that no one man should hold the power of hinging oppression upon us. »

- *Filibustering* : يمكن لمجموعة صغيرة من النواب أن تتدخل في المنصة من أجل تعطيل الإجراء وتعرف ب(*talk to death*)، ويمكن للكونغرس أن يطبق القاعدة رقم22 لسحب المداخلة،
- الإحالة على لجنة (*recommittal*)،
- تأخير تسليم القرار(*tabling*)،
- إلغاء بند التطبيق مما يجعل النص القانوني صعب التحقيق.

والسلطة الفعلية والفاعلة التي يتمتع بها الكونغرس تكمن في صلاحية التصويت على الميزانية المقترحة من قبل الإدارة، مما يجعل هذه الأخيرة تحدد توجهاتها مسبقا من خلال التشاور غالبا مع أعضاء الكونغرس لتجنب المعارضة على التصويت.

والعلاقة بين الكونغرس والبيت الأبيض كانت أكثر دلالة مع تبني الكونغرس لقرار سلطات الحرب*War Powers Act* في سنة 1973، في بيئة دولية تميزت بالوفاق الدولي بعد معاهدات الحد من التسلح بين القوتين العظميين، وتميزت كذلك بالحرب على الفيتنام وفضيحة ووترغيت[1]. وكانت رغبة بعض أعضاء الكونغرس من الحد من سلطات الرئيس لتجنب الفضائح، كما حدث للرئيس ليندن ب. جونسونLyndon B. Johnson، أما البعض الآخر فكانت تحدوه الرغبة في الحد من تعسف الرئيس في استخدام السلطات المخولة له، ومثل قانون سلطات الحرب الوسيلة القانونية المثلى لمعاقبة السلطة التنفيذية خصوصا بعد المشاكل التي أثارها الرئيس ريتشارد نيكسون Richard Nixon. ونشير هنا إلى أن الإجماع الذي حدث حول قرار سلطات الحرب كان مصدره القطب الجمهوري في الكونغرس وهو الأقرب إلى الرئيس الجمهوري ر. نيكسون مما يدل على التخلي عن السياسة التقليدية الحزبية القائمة على مساندة التوجهات الحزبية بقدر ما كان يرمز لقضية الدفاع عن الصلاحيات الدستورية بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

ويهدف قانون سلطات الحرب إلى الحد من سلطات الرئيس في حالة نشوب نزاع مسلح، وذلك بالعودة الآلية للكونغرس قبل اتخاذ القرار. ويستوجب القانون على الرئيس في

---

[1] **Barthélémy Courmont**, « Le Congrès et son poids dans la formulation de la politique étrangère américaine », ***Revue internationale et stratégique***, n° 42, été 2001, p. 89.

حالة ما إذا أراد أن يقوم بعمليات عسكرية الحصـول علـى الموافقـة المسـبقة مـن الكونغرس،سواء بعد إعلان الحرب أو بدعوى التهديد القومي الناتج عن هجـوم ضـد الإقليم الوطني أو ضد القوات المسلحة[1].في الاحتمال الثاني،يستوجب على الرئيس تقـديم تقرير لرئيسي الغرفتين البرلمانيتين خلال 48 ساعة من اتخاذ القرار بإدخـال القـوات في الأعمال الحربية،وإذا ما تأخر تقديم التقرير،لأي سبب،تتأخر آليات الرقابة التي يمارسـها الكونغرس.وعلى سبيل المثال،يوضح التقرير أن العمل العسكري يجب أن ينتهي في غضون ستين يوما بعد التقرير مالم ،أولا:يعلن الكونغرس الحرب أو يصـدر تشـريعا بتخويـل سلطات معينة أو ثانيا: يمدد بالقانون فترة الستين يوما أو ثالثا: يكون غير قادر من الناحية الفعلية على عقد اجتماع نتيجة هجوم مسلح على الولايات المتحدة الأمريكية.ويسـتطيع الرئيس تمديد الفترة ثلاثين يوما إضافية إذا ما لزم استخدام القوة لحماية وسحب القـوات الأمريكية.وإذا امتنع الكونغرس عن دعم العملية العسكرية في غضون الستين إلى التسعين يوما،فإنه يفترض في الرئيس أن يسحب القوات[2].

من الناحية العملية فإن قانون سلطات الحرب لم يستخدم كما توقع له واضعو الدسـتور بحيث تتم المبادرات الرئيسية على أساس فترة الستين إلى التسعين يومـا وقـد اسـتخدم الرؤساء الأمريكيون من فورد إلى جورج بوش،القوة العسكرية دون السعي إلى تفـويض من الكونغرس.وكانت كـل العمليـات تمتـد لفتـرات قصـيرة،منها إنقـاذ فـورد ل"ماياغويز"،ومحاولة كارتر إنقاذ الرهائن الأمريكيين في إيران وغـزو ريغـان لغرينـادا وغاراته الجوية على ليبيا،وتدخل بوش في بنما عام 1989.أما العمليات الأكثر كثافة مثل إرسال قوات إلى لبنان عام 1983،وإلى الخليج عام 1991،فقد تمت إجازتا بالقانون[3].

[1] *Guide To Congress*, Washington, D.C., **Congressional Quarterly Press**, 5e édition, 2000, vol. I, p. 234 : « The 1973 War Powers Resolution stated that the President could commit US armed forces to hostilities or situations where hostilities might be imminent only pursuant to a declaration of war, specific statutory authorization, or a national emergency created by an attack upon the United States, its territories or possessions, or its armed forces. »

[2] **فيش فيشر،لويس**، سياسات تقاسم القوى : الكونغرس والسلطة التنفيذية،مرجع سبق ذكره،ص212.

[3] المرجع ذاته،ص214-215.

وفي قضية غزو العراق للكويت تم طرح الإشكالية القانونية والدستورية مرة أخرى: هل يمكن للرئيس جورج بوش أن يشن هجوما عسكريا على العراق لتحرير الكويت دون الحصول المسبق على موافقة الكونغرس؟

وكان واضحا أن ج. بوش في تحركاته الدبلوماسية والسياسية كان يبحث عن مساندة دول الحلفاء ورخصة من مجلس الأمن الذي خول في 29 نوفمبر 1990 الأعضاء اتخاذ كل الوسائل الضرورية، بما فيها القوة المسلحة لتطبيق قرارات مجلس الأمن المتخذة ضد العراق. واعتقد المسئولون في السلطة التنفيذية الأمريكية ومنهم وزير الدفاع "ديك تشيني" أن الإدارة الأمريكية لا تحتاج إلى تفويض إضافي من الكونغرس[1] قبل مهاجمة العراق، مما دفع بأعضاء من الكونغرس وكان عددهم أربعة وخمسين ليتحدوا سلطات الرئيس الدستورية في الحرب، مما جعل الرئيس بوش يلجأ في النهاية لطلب تمرير تشريع يؤيد سياسته في الخليج، وخول الكونغرس الرئيس اتخاذ إجراءات هجومية ضد العراق.

ويلجأ الرؤساء في مثل هذه الحروب الكبرى إلى البحث عن مشاركة الكونغرس من أجل التغطية القانونية والشرعية في حالة حدوث خسائر بشرية كبرى، كما أن سلطة التفويض مطلوبة للحصول على التمويل الضروري والكافي لمثل هذه العمليات.

البعض يعتقد بأن الإدارة الحسنة للسياسة الخارجية الأمريكية تفترض وجود التكامل الوظيفي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية[2]، فالرئيس بمقتضى السلطات التي يخولها له الدستور، يمكن أن يقترح عملية عسكرية وتدخل للقوات المسلحة في منطقة معينة. وفي المقابل، فإن الكونغرس يملك صلاحيات التقدير والتقييم فيما إذا كانت هذه الاقتراحات قابلة للمتابعة أم لا. وعليه، فإن الرئيس يملك قوة الاقتراح والكونغرس يملك قوة القرار.

وما يمكن ملاحظته والتأكيد عليه، أن الدستور الأمريكي بمنحه وتوزيعه السلطات لمختلف الأجهزة يبقى الغموض فيه قائما في مجال تحديد من يملك السلطة الحقيقية في عملية اتخاذ القرار. فالكونغرس يملك سلطات رفض الاقتراحات الواردة من السلطة الرئاسية، وبذلك يؤثر على الخيارات المطروحة في السياسة الخارجية، وفي بعض الأحيان، يمكن للكونغرس أن

---

[1] **فيش فيشر، لويس**، المرجع السابق، ص214.

[2] **Richard Grimmett**, *Foreign Policy Roles of the President and Congress*, Washington, CRS, juin 1999, p. 15.

يوجه خيارات السلطة التنفيذية عن طريق الضغط بالملفات التي يدافعون عنها بقـوة،وهي الحالة التي استخدمها الكونغرس ضد الـرئيس في سـنوات الثمانينـات مـن القـرن العشرين،حينما قاموا بإرغام الرئيس على تبني العقوبات تجاه إفريقيا الجنوبيـة[1]،ونفـس القضية تم استعمالها مع الحالة الكوبية،في سنة 1996، خلال تبني قانون هالمس-بورتـون Helms-Burton المتعلق بالعقوبات الاقتصادية والتجارية.

وبصفة عامة،فإن الكونغرس يملك من الصلاحيات الدستورية ما يمكنـه مـن توقيـف المبادرات الرئاسية،التأثير عليها أو عند الاقتضاء الضغط عليها.

وفي حالة الحرب، أو تحت أي تديد محتمل للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، فإن التحالف الحزبي الجمهوري-الديمقراطي يمنح للرئيس سلطات واسعة في مجال السياسة الخارجية،مما يسمح له باتخاذ المبادرات دون الاطلاع المسبق للكونغرس.ويقـدم بعـض المختصين ملاحظتهم في هذا الشأن بأن يذهبوا للتأكيد على أن الرئيس نادرا مـا يحتـرم قانون سلطات الحرب ولا يمنح للكونغرس سلطة التقدير إلا بعد أن تتم عمليات التدخل العسكري[2].ويمكن أن تفسر تقوية السلطات الرئاسية في حالة الحرب بالثقـل في مسـار السلطة التشريعية وعدم فعالية النقاشات الحزبية في حالة الأزمات المفاجأة.

المطلب الثاني: حدود سلطات الكونغرس خلال الحرب الباردة.

يمكن لنا أن نبين العلاقة بين الكونغرس والرئاسة من خلال الفتـرة التاريخيـة للحـرب الباردة،التي تميزت باستمرارية السلطة التنفيذية في الحفاظ علـى قـوة سـلطتها بإبعـاد الكونغرس في مجال السياسة الخارجية التي ورثتها بعد انتهاء الحرب البـاردة.والحـالات التاريخية الكبرى تبين لنا كيف قام الرئيس هاري ترومانHarry S. Truman بالتـدخل في الـ اع الكوري دون استشارة الكونغرس،كما استخدم خلفه الرئيس دويـت ايزنـاور

[1] قام الرئيس الأمريكي رونالد ريغان عام 1984، بإصدار أمر تنفيذي يفرض العقوبات الاقتصادية على جنوب إفريقيا،عنـدما توقـع صدور تشريع من الكونغرس يفرض عقوبات صارمة،فكان الحل الأمثل بالنسبة إليه أن يتولى بنفسه هذه المهمة، ليحدد ما يراه مناسـبا من العقوبات تتناسب وسياسته.

[2] **Lee Hamilton**, « Preserving the War Powers Act », ***The American Legion Magazine***, vol. 147, n° 1, juillet 1999 : « The War Powers Act requires consultation with Congress before sending troops into harm's way. In recent years, presidents have redefined, patronized or ignored the act altogether. »

Dwight D. Eisenhowerنفوذه والسلطات التي يملكها للانسحاب من الـ اع ثلاثة سنوات بعد ذلك.

وهناك عدة تدخلات عسكرية في فترة الحرب الباردة قامت بـا الإدارة الأمريكية دون أن تسمح للكونغرس باستخدام الصلاحيات الدستورية المنوطة بـه،وذلك إلى غايـة نايـة الثمانينات من القرن العشرين،مع وصول الرئيس جورج بوش.وكـان دائمـا التهديـد السوفيتي المبرر للسلوك الأمريكي في حالة التدخلات العسكرية،مما جعل بعـض أعضـاء الكونغرس ومن بينهم صاحب النص القانوني الشهير المتعلق بسلطات الحرب، السـيناتور الجمهوري جاكوب ك.جافيتس Jacob K. Javits،يؤكد على عدم مناقشة قرار الـرئيس رونالد ريغان القاضي بإرسال قوات الماري الأمريكية إلى لبنان في سنة 1983، بالرغم من عدم استشارته المسبقة للكونغرس[1].

وبالرغم من التدخلات العسكرية الأمريكية المتعددة خلال فتـرة الحـرب البـاردة دون الرجوع المسبق للكونغرس، فإن هذا الأخير تبنى ستة لوائح ترخص لـلإدارة الأمريكيـة باستعمال القوة العسكرية،وهي: الـ اع حول مضيق فورمـوزFormose بـين تـايوان والصين،في سنة 1955،أزمة السويس في الشرق الأوسط،سـنة 1957،أزمـة الصـواريخ الكوبية،في سنة 1962،الدفاع عن برلين الغربية، في سنة 1962، أزمة خليج طـونكين،في سنة 1964،اندلاع عملية "عاصفة الصحراء" سنة 1991،بعد الغزو العراقي للكويت.

ما يمكن ملاحظته،أن صلاحيات الرئيس تتوسع وتتقوى في حالات الأزمات والتهديدات الخطيرة التي تمس مباشرة أمن واستقرار المصالح الحيوية للولايات المتحدة،ويقوم الـرئيس باستخدام سلطاته باعتباره قائدا عاما للقوات المسلحة دون أن يتلقى معارضة أو تأثير من الكونغرس.وبمجرد ما اختفى التهديد السوفيتي عاد أعضاء الكونغرس لنقاشاتم التقليديـة التي تطالب بالقراءة الحرفية لمواد الدستور التي وضعها الآبـاء المؤسسـون دفاعـا عـن صلاحياتم التي تنازلوا عنها في كثير من الأحيان في فترة الحرب الباردة بحجة الاصطفاف وراء الرئيس للدفاع عن الأمة الأمريكية ومصالحها الحيوية.

---

[1] **Jacob K. Javits**, « War Powers Reconsidered », ***Foreign Affairs***, automne 1988, p. 135 :
« He could do this under his constitutional authority with respect to the conduct of foreign relations and as a Commander in Chief. »

وما يهمنا هنا،بعد هذا العرض للصلاحيات الدستورية والوظيفية لكل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في مجال السياسة الخارجية البحث عن التساؤل الفرعي إلى أي مـدى استخدم الرئيس جورج ولكر بوش سلطاته بإبعاد الكونغرس في مجال السياسة الأمريكيـة المنتهجة تجاه الحركات الإسلامية تحت تديد ما تسميه"محاربة الإرهاب"؟ وهـل يمكـن التأكيد على أن اختفاء التهديد السوفيتي وخطر الحرب النووية الذي كان يسمح للسلطة التنفيذية في فترة الحرب الباردة باتخاذ قرارات العمليات العسكرية والتدخلات في الخارج دون الرجوع المسبق للسلطة التشريعية استخلفه التهديد الذي تمارسه الحركات الإسلامية الجهادية وخطر امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل،وبذلك تبقى السلطة التنفيذيـة تحتكـر السلطة والنفوذ في مجال السياسة الخارجية؟

يؤكد البعض[1] على أن الممارسة السياسية في النظام السياسي الأمريكي في مجال السياسـة الخارجية عرفت اللاتوازن الدستوري لصالح السلطة التنفيذية في ممارسـة الصـلاحيات الدستورية منذ فترة الرئيس فرنكلين روزفلـت Franklin D. Roosevelt وقـد تعمـق اللاتوازن هذا مع فترة الحرب الباردة.حيث أضعف هذا اللاتوازن من قوة اللجان المكلفة بالشؤون الخارجية سواء داخل مجلس النواب أو مجلس الشيوخ.

في حالة حرب الخليج الثانية،حاول الرئيس الأمريكي جورج بوش أن يتفادى الـذهاب للكونغرس من أجل الترخيص له باستخدام القوات العسكرية في الحرب ضـد العـراق إدراكا منه أن الأغلبية الديمقراطية في الغرفتين البرلمانيتين كانت من الحزب الديمقراطي ولا تتوانى في استخدام صلاحياتا الدستورية ضـد السـلطة التنفيذيـة المنتميـة للحـزب الجمهوري،وهذا ما جعل السلطة التنفيذية تحاول أن تناور عن طريق إقناع الرأي العـام الأمريكي بأن الحرب ستكون من "قوى الخير" ضد "قوى الشر" وأنا دفاعا عـن العـالم الحر.كما استند الرئيس ج.بوش كثيرا على قرارات مجلس الأمن الدولي الـذي طالـب باستخدام كل الوسائل لتحرير الكويت من الغزو العراقي،وهي العملية ذاتا الذي لجأ إليها الرئيس هاري ترومان أثناء الحرب الكورية في سنة 1950،حيث قام بإرسـال القـوات الأمريكية دون إعلام الكونغرس باستناده على قرارات مجلس الأمن للأمم المتحـدة.مـع

---

[1] **David Calleo**, *Rethinking Europe's Future*, Princeton, Princeton University Press, 2001, p. 328

الإشارة إلى أنه في الحرب الكورية فإن قانون سلطات الحرب لم يكن ساري المفعول بعد.وكانت الإدارة الأمريكية في فترة جورج بوش تعتقد أن قانون سلطات الحرب المفروض من قبل الكونغرس يعد غير دستوري لأنه يحد من صلاحيات الرئيس الدستورية،لاسيما فيما يخص دوره كقائد أعلى للقوات المسلحة،وهو نفس الموقف الذي تبنته إدارتي رونالد ريغان -الفترتين الرئاسيتين الأولى والثانية- ،حيث كانت تتجنب قدر الإمكان الامتثال أمام الكونغرس ذو الأغلبية الديمقراطية.وهي الحيلة السياسية التي كانت تلجأ إليها الإدارات الأمريكية على اعتبار أن قانون سلطات الحرب غير دستوري وهي سلطة تعسفية يستخدمها الكونغرس ضد السلطة التنفيذية.

العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية تحددها في كثير من الأحيان الطبيعة الحزبية لكل منهما، ففي منتصف التسعينات من القرن العشرين وبعد النجاح الذي حققه الحزب الجمهوري في انتخابات الكونغرس،في 1994،بسيطرته بالأغلبية على غرفة النواب -230 منصب من بين 434- وذلك للمرة الأولى منذ سنة 1954، بعدما كان يسيطر الحزب الديمقراطي على الغرفة النيابية لمدة أربعين سنة. وفي مجلس الشيوخ فإن الجمهوريين لم يفوزوا بالأغلبية التشريعية إلا عشرة مرات منذ سنة 1945.وإجمالا، فإن الحزب الجمهوري لم يسيطر على الغرفتين-مجلس النواب ومجلس الشيوخ-إلا ستة مرات: ما بين 1947 و1949، ومابين 1953-1955،وما بين 1995-2001،أي لفترة زمنية تساوي عشرة سنوات مقابل أربعين سنة بالنسبة للحزب الديمقراطي،وست سنوات من تقسيم السلطة التشريعية بين الحزبين. وإلى غاية انتخاب الرئيس جورج ولكر بوش، فإن الجمهوريين لم يسيطروا على السلطة التنفيذية والغرفتين البرلمانيتين-مجلس النواب ومجلس الشيوخ- إلا مرة واحدة ما بين سنة 1953و1955 في فترة الرئيس دويت إيزنهاور Dwight D. Eisenhower. على عكس من الحزب الديمقراطي الذي عرف حالة السيطرة على السلطة التنفيذية والغرفتين البرلمانيتين عشرة مرات،أي لفترة عشرين سنة من الحكم،ورغم ذلك فإن الرئيس بيل كلينتون لم يستفد من هذه الحالة إلا في السنتين الأوليتين من فترته الرئاسية الأولى،ما بين 1993و 1995.[1]

[1] **Barthélémy Courmont**, les pouvoirs de guerre en débat à Washington,op,cit.

وقد وجد الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون نفسه في صراع سياسي مع أعضاء الكـونغرس في مسائل السياسة الخارجية-لاحظ في الجدول المبين أدناه-تصاعد الأغلبية الجمهوريين في الغرفتين النيابيتين-،ولا سيما في ما يخص إرسال القوات المسـلحة إلى الخـارج وقـام الكونغرس باستخدام سلاح"نفوذ المحفظة"مما يسمح له بأن يجبر الـرئيس علـى سـحب القوات الأمريكية،وهو ما تم استخدامه في سنة 1993 بإصدار قانون يمنع التمويل اللازم

التمثيل الحزبي في الغرفتين البرلمانيتين في فترة انتهاء الحرب الباردة-1989-2005

السنوات	الرئيس	غرفة النواب		مجلس الشيوخ	
		الأغلبية	الأقلية	الأغلبية	الأقلية
1991-1989	ج. بوش – جمهوري-	259 ديمقراطي	174جمهوري	55 ديمقراطي	49 جمهوري
1993-1991	ب.كلينتون-ديمقراطي	267 ديمقراطي	167جمهوري	56 ديمقراطي	44 جمهوري
1993-1995	ب.كلينتون-ديمقراطي	258 ديمقراطي	176 جمهوري	57 ديمقراطي	43 جمهوري
1997-1995	ب.كلينتون-ديمقراطي	230 جمهوري	204 ديمقراطي	53 جمهوري	47 ديمقراطي
1999-1997	ب.كلينتون-ديمقراطي	227 جمهوري	207 ديمقراطي	55 جمهوري	45ديمقراطي
1999-2001	ب.كلينتون-ديمقراطي	222جمهوري	211ديمقراطي	55 جمهوري	45 ديمقراطي
2001-2003	ج. و.بوش –جمهوري-	221جمهوري	212ديمقراطي	50 ديمقراطي	*49 جمهوري
2005-2003	ج. و.بوش –جمهوري-	229جمهوري	205ديمقراطي	51 جمهوري	48** ديمقراطي

** بعد جوان 2001،عرف مجلس الشيوخ عضو مستقل تمثل في السيناتور جيم جيفورد* Jim Jeffords

*** إضافة مستقل واحد في كل غرفة نيابية.*

للقوات الأمريكية في الصومال بعد يوم 31 مارس 1994،إلا إذا تقدم الرئيس بطلب بذا الخصوص يوافق عليه الكونغرس بمجلسيه .وبلغ الصراع السياسي بين الكونغرس والرئاسة في فترة الرئيس كلينتون أن قام الكونغرس بتجميد التصديق على مئـات مـن تعيينـات

الرئيس، سواء للمناصب التنفيذية أو القضائية،حيث ظل هناك ما يقرب من مائتي منصب شاغر حتى بداية عام 1998،أي بعد مرور عام كامل على بدء العمـل الرسـمي للفتـرة الرئاسية الثانية للرئيس بيل كلينتون[1].

ولوحظ في هذه الفترة من انتهاء الحرب الباردة،العودة التقليدية للتنافس بين صـلاحيات الكونغرس والرئاسة، وظهرت قوة وشبكات نفوذ الكونغرس خصوصا عن طريق الصعود القوي للجان المكلفة بالشؤون الخارجية مما سجل عودة الكونغرس للمشاركة الفعالـة في إعداد السياسة الخارجية.

وما بين 1992-2000،أي الفترتين الرئاسيتين للديمقراطي بيل كلينتون، كان الكـونغرس أكثر حماسة في الدفاع عن صياغة سياسة خارجية واضحة تجاه العراق حيث قاموا بتقديم عدة لوائح تتعلق بمستقبل العقوبات المفروضة على نظام صدام حسين وفي الوقـت ذاتـه منتقدين السياسة الخارجية التي تنتهجها السلطة التنفيذية.وقد استغلت الأغلبية الجمهورية-كما هو مبين في الجدول السابق-ضعف الإدارة الديمقراطية في حسـم بعـض القضـايا الدولية، سواء بدافع المصالح التي يعبر عنها الحزب الجمهوري أو الأيديولوجية التي يعتقـد بها.

وقد اشتد الصراع بين الكونغرس والسلطة التنفيذية في مجال السياسة الخارجية في قضـية التدخل في البلقان مع الأزمات المتتالية في البوسنة وكوسوفو، حيث ركز الكونغرس على ضرورة استشارته المسبقة قبل أي تدخل عسكري.وقد اشـتد النقـاش بـين النـواب الأمريكيين على وجه الخصوص حول تكاليف العمليات، وضرورة إشراك القوات المسلحة مع إشراك القوات الأوروبية الحليفة.كما ركزوا نقاشاتهم على سلطات الحرب الممنوحـة للرئيس بيل كلينتون وضرورة إرسال القوات الأمريكية في منطقة لا تشكل خطرا مباشرا على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تصاعد النقاش من جديد حول قانون سلطات الحرب بعد التـدخل الأمريكـي في البوسنة في إطار حلف شمال الأطلسي.حيث تجنب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون التماس ترخيص مباشر من الكونغرس في مختلف التدخلات في البوسنة بحجة العمل تحت توصيات

[1] **د.منار الشوربجي**،"المداخل الرئيسية لتحليل آليات عمل النظام الأمريكي"، مرجع سبق ذكره،ص186.

الأمم المتحدة والحلف الأطلسي.وطرحت عدة مسائل قانونية للنقاش لعل أهمها، قضية لجوء الرئيس للتذرع بحجة المظلة الأمية والأطلسية تهربا من انتقادات الكونغرس،ثم أن السؤال المحوري الذي طرحه النواب الأمريكيون تمثل بالصيغة التالية: هل التزامات الرئيس مع الحلف الأطلسي يمكن أن تسقط الدستور الأمريكي وقانون سلطات الحرب؟. وقد دافع أعضاء الكونغرس عن صلاحياتهم الدستورية مسقطين كل التبريرات التي تختبئ ورائها السلطة التنفيذية وذلك انطلاقا من أن المادة الحادية عشر من معاهدة الحلف الأطلسي تنص صراحة على أن" تطبيق معاهدة الحلف يجب أن تكون مطابقة للقواعد الدستورية للدول أطراف المعاهدة"،مما يسمح للكونغرس بممارسة صلاحياته وفقا لقانون الحرب في حالة استخدام القوات العسكرية الأمريكية تحت مظلة الحلف الأطلسي.

وفي الحالة "الهايتية" عندما قرر الرئيس ب.كلينتون التدخل العسكري ضد النظام العسكري في هايتي في نهاية سنة 1993 وبداية سنة 1994 فإن أعضاء الكونغرس أعادوا طرح الانتقادات التقليدية على السلطة التنفيذية والمتمثلة في أهمية المنطقة بالنسبة للمصالح الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ودرجة الخطورة التي تشكلها الوضعية على الأمن القومي الأمريكي، واستخدم الكونغرس سلاح المحفظة المالية بالتصويت على اللائحة التي تفرض على الرئيس أن يطلب الترخيص المسبق من الكونغرس قبل أي استخدام للقوات العسكرية في هايتي وأنه لا يسمح بتمويل أية عملية هناك إذا لم تستوفي هذا الشرط مع ضرورة أن يكون التدخل العسكري لحماية أو إجلاء الرعايا الأمريكيين ،أو الاستجابة لحالة طارئة قومية، أو أن يقوم الرئيس بالتحديد المسبق لمعايير الانتشار[1].

ويمكن تفسير التصاعد القوي للكونغرس في مجال السياسة الخارجية (فترة إدارة بيل كلينتون)، إضافة إلى العامل الحزبي المتمثل في التناقضات الحزبية بين سلطة تنفيذية ديمقراطية وسلطة تشريعية جمهورية، إلى **النشاطات المتعددة التي تجري في الغرفتين البرلمانيتين**، خصوصا في النقاشات المتخصصة بحضور الخبراء والمختصين، والتقارير ذات النوعية الصادرة عن اللجان المختصة.

[1]**Barthélémy Courmont**, les pouvoirs de guerre en débat à Washington,op,cit.

ويعزز هذا الاتجاه التفسيري الكم الهائل والنوعي من الموظفين في السلطة التشريعية الـذي بلغ عددهم 35 ألف موظف،حيث يقدمون المساعدة في مجـالات الخـبرة والمعلومـات الضرورية في مجالات السياسة الخارجية[1].

ومع مطلع التسعينات من القرن العشرين بدأت اللجان المتخصصة تلعـب دورا بـارزا بمشاركة المختصين والخبراء، مما جعل فرضية اقتصار تسيير الشؤون الخارجية على السلطة التنفيذية يعاد فيها النظر،والتي كانت قائمة أساسا على أن الرئاسة تملك الموظفين المختصين والخبرة اللازمة لذلك، على عكس من الكـونغرس الغـارق في التناقضـات الحزبيـة والصراعات الإيديولوجية و المصلحية الضيقة. وأصبحت مشاركة المختصين في اللجـان البرلمانية تقدم لأعضاء الكونغرس كل المعلومات الضرورية تسمح بتقديم المبادرات ، وفي أغلب الأحيان تكون اللجان ذات اطلاع أفضل من الإدارة.وفضلا عـن ذلـك فـإن المناقشات المتخصصة أصبحت تدور خارج الصراعات الحزبية،حيث أصـبحت اللجـان مجالا لتبادل المعلومات والخبرات من خلال دراسة كل البدائل الممكنة والمحتملة للقضـايا المطروحة عليها .

ويمكن إرجاع أهمية ومكانة اللجان في السلطة التشريعية إلى التطور التاريخي الذي عرفتـه منذ النشأة الديمقراطية الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأت أشغالها كلجان مؤقتة تعمل حسب الظروف الاستثنائية، وكانت تعمل على تقوية ودعم سلطة أعضـاء الكونغرس. ونشير إلى أن اللجان في غرفة النواب كانت أكثر نشـاطا منـها في مجلـس الشيوخ، وذلك يرجع أساسا إلى العدد الهائل للأعضاء الذي يشكل غرفة النواب.ففي سنة 1810 ،كانت عشرة لجان متخصصة تقدم المساعدة للنواب، وفي سنة 1816 قام مجلـس الشيوخ بإلغاء اللجان المؤقتة وتعويضها بياكل دائمة، ومن حينها أصبحت اللجان تأخذ أهمية في المشاركة في صناعة السياسة الخارجية. أما في الوقت الراهن، فإن غرفة النـواب تتضمن تسعة عشر لجنة، في الوقت الذي يملك فيه مجلس الشيوخ سبعة عشر لجنة. أمـا فيما يخص اللجان المتخصصة بقضايا السياسة الخارجية فتوجد في الغرفتين، وتتمثل في لجنة القوات المسلحة، الشؤون الخارجية، ويضاف إليها لجنة المالية للتصويت علـى الميزانيـة.

[1] Justin Vaïsse, *Le Modèle américain*, Paris, Armand Colin, 1998, p. 54.

ويترأس اللجان عميد الحزب من الأغلبية البرلمانية، الذي يعد الشخصية المحورية بلعبه لورقة الضغط أو الاحتجاج على المبادرات الرئاسية،كما يوجه النقاشـات في اللجـان الـتي يترأسها. ومن جهة أخرى، يملك حزب الأقلية ممثل له في اللجنة، وفي غالب الأحيـان لا يعبر عن الآراء المخالفة لرئيس اللجنة.

المطلب الثالث: علاقة الكونغرس بإدارة جورج ولكر بوش.

كان الانتقاد الموجه للرئيس *جورج ولكر بوش* في الشهور الأولى لتوليه السلطة عدم اهتمامه بالشؤون الخارجية، ومنذ الحادي عشر من سبتمبر بدا سلوك الرئيس مغايرا تمامـا لهـذه الانتقادات، فأصبح من المؤيدين للتدخلات العسكرية الخارجية في إطار ما أطلـق عليـه "بالحرب الصليبية" ضد الإرهاب، مستخدما في ذلك عدة إجراءات وقوانين تم قبولها مـن قبل الكونغرس.

ونميز هنا بين الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها لتقوية الأمن الإقليمي،والنقاشات المتعلقة بالتدخل العسكري الأمريكي في الخارج.

أولا:**فيما يتعلق بالأمن الإقليمي**.

الإجراءات الأولية التي تم تبنيها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تمثلـت في تعزيـز وتقوية الأمن الإقليمي في المطارات، والتعامل مع الأجانب في الإقليم.والنقاشات الحزبية في هذه المرحلة الأولى من التدابير الوقائية تركزت حول قضية تجنيد الأعـوان الفيـدراليين المكلفين بضمان الأمن في المطارات كما تم اقتراحها في أكتوبر 2001، حيـث انقسـم الجمهوريون والديمقراطيون في غرفة النواب حول قضية من يوظف هؤلاء الأعوان انطلاقا من القناعات الإيديولوجية لكل منهما.فالتيار المحافظ في الحزب الجمهوري يرى بضرورة إسناد المهمة للشركات الخاصة المكلفة بأمن الشركات الجوية بدلا من حمل الدولة ثقـل "البيروقراطية الفيدرالية" كما يطالب بذلك الديمقراطيون الذين يعتقدون بضرورة تعزيـز السلطات العمومية. وبالرغم من اتفاق الحزبين على أهمية تقوية الأمن الإقليمـي فإنمـا اختلفا حول الكيفية التي تحقق ذلك،انطلاقا من القيم والمبادئ الأيديولوجية الحزبية.

في خطابه السنوي عن حالة الاتحاد ،في جانفي 2002 ، أعلن الرئيس ج.و.بـوش عـن زيادات مضاعفة في الميزانية المتعلقة بمجال الأمن الداخلي لاسيما في الميادين الأربع التالية: الإرهاب البيولوجيbioterrorisme ، التعامل مع الأحداث الطارئة، الأمن في المطـارات والحدود، ومصالح الاستعلامات.

ويسجل بعض الملاحظين التشابه في العودة لتقوية السلطات الفيدرالية في مجـال الأمـن الداخلي مع الفترة الممتدة من 1917-1980 ، حيث يعتقد أن الحادي عشر من سـبتمبر بمثابة المرحلة الجديدة للدولة الفيدرالية ذات الصلاحيات الواسعة الـتي قـد تتعـاظم في السنوات القادمة[1].

فقد ارتبطت قضايا الأمن الداخلي منذ الحادي عشر من سبتمبر بقضايا الشؤون الخارجية، فأصبحت كل من أفغانستان والعراق الدولتان الراعيتان للإرهاب المعادي للأمن الإقليمي الأمريكي بحجة احتضانا لتنظيم القاعدة المتهم بتفجيرات الحادي عشر من سبتمبر.

ثانيا: التدخلات العسكرية الخارجية.

عمل الرئيس الأمريكي ج.و.بوش على تقوية صلاحياته الرئاسـية في مجـال السياسـة الخارجية منذ الحادي عشر من سبتمبر، تجاوزت كل الصلاحيات التي استخدمها سـابقيه من الرؤساء الأمريكيين بما فيهم الرئيس فرنكلين روزفلت.وقد برر هـذه الصـلاحيات الواسعة بحالة الحرب ضد العدو الكوني "القاعدة" ،في الوقت الذي تراجعت صـلاحيات الكونغرس التي أخذت تتوسع في فترة نهاية الحرب الباردة كما أشارنا إلى ذلك في الفترتين الرئاسيتين للرئيس بيل كلينتون.وبالرغم من ذلك فإن إدارة ج.و.بوش تلقت الانتقـادات الحادة من قبل النواب، الذين رفضوا أن تتخذ الإدارة قراراتها دون التشاور مع الكونغرس لاسيما في مجال الرقابة والاستعلامات.

وقد وجد الرئيس الأمريكي مساندة من قبل الديمقراطيين في مجلس النواب في الرد علـى ضربات الحادي عشر من سبتمبر، وذلك بإسقاط نظام الطالبان في أفغانستان المتهم بتقديم المساعدة اللوجيستيكية لتنظيم القاعدة.وفي الوقت ذاته لم ينسى الـديمقراطيون تـذكير الرئيس ج.و.بوش بضرورة إشراك القوى الدولية من أجل التحالف الـدولي في محاربـة

[1] Charles E. Schumer, « Big Government Looks Better Now », *Washington Post*, 11décembre 2001

الإرهاب بدلا من سلك سياسة أحادية،وهنا نلاحظ التمسـك الإيـديولوجي للحـزب الديمقراطي بالمطالبة بالمبادئ الويلسونية في السياسة الخارجية،منتقـدين النفـوذ الـذي يمارسه"الصقور"في إدارة ج.و.بوش و اللوبي الاقتصادي والمالي المدافع عن الحروب، خدمة للمصالح الخاصة على حساب الأمن القومي.

وفي هذا الإطار، نلاحظ تراجع الديمقراطيين في مساندة الرئيس ج.و.بوش في حالة توسيعه للحرب خارج أفغانستان مطالبين بضرورة تحديد الأهداف المسبقة وإقامة الدليل علي أي بلد له ضلع في أحداث الحادي عشر من سبتمبر،وهي الرسالة التي بعـث بـا النائـب الديمقراطي تامي بالدوينTammy Baldwin إلى الرئيس ج.و.بـوش،في السـادس مـن ديسمبر 2001[1].وفي المقابل، فإن التيار المحافظ في الحزب الجمهوري الذي ينتمـي إليـه الرئيس وجد في أحداث الحادي عشر من سبتمبر الفرصة التاريخية المناسبة لتصفية الملـف العراقي المعلق منذ ما يزيد عن العشر سنوات.

طرح الملف العراقي من جديد قضية العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية بعدما كانت تتميز العلاقة "بالحلف المقدس"بين الجمهوريين والـديمقراطيين في الحـرب علـى أفغانستان بحجة الرد المباشر عن المسؤولين المباشرين وراء أحداث الحـادي عشـر مـن سبتمبر.وبعد إعلان الحرب على العراق في مارس 2003، وذلك بالرغم مـن المعارضـة الدولية وخصوصا هيئة الأمم المتحدة،تجدد النقاش في الكونغرس بطرحه الفكرة التقليديـة أين تبدأ صلاحيات الإدارة وأين تنتهي،مذكرين الرئيس بأن أي تدخل عسكري أمريكي في العراق لا يمكن أن يتم دون موافقة الكونغرس.وهذا ما عمـل مـن أجلـه الـرئيس ج.و.بوش،حيث ركز جهوده السياسية الأولى على إقناع أعضاء الكونغرس بضرورة شن الحرب على نظام صدام حسين قبل الذهاب لإقناع الـموعة الدولية،مبنيا حججه علـى العلاقة القائمة بين نظام صدام حسين والإرهاب الدولي بقيادة تنظيم القاعدة، مركزا على بعض الروايات التي قدمتها أجهزة الاستخبارات بدعم كل من وزري الـدفاع دونالـد رومسفيلد ونائبه وولفويتز، منها:

[1] **Tammy Baldwin**, lettre du 6 décembre 2001 à George W. Bush : « We are concerned by those in your administration and among our own ranks in the Congress who appear to be making the case for broad expansion of this military campaign beyond Afghanistan. Without presenting clear and compelling evidence that other nations were involved in the September 11 attacks, it is inappropriate to expand the conflict. »

- اتهام العراق من قبل الاستخبارات المركزية الأمريكية والشرطة الفيدرالية بمحاولـة اغتيال الرئيس السابق جورج بوش في الكويت سنة 1993؛
- علاقة نظام صدام حسين بعملية تفجير المركز التجاري العـالمي في سـنة 1993، باتهام اثنين من مدبري العملية ياسين ورمزي يوسف بامتلاكهما لجوازين سـفر عراقيين؛
- محاولة ربط مسؤولية أحداث الحادي عشر من سبتمبر بالنظام العراقي، بـالتركيز على المدعو محمد عطا،أحد المدبرين المحتملين لعمليات 11/9، الذي تربطه علاقات مشبوهة بجهاز الاستخبارات العراقيـة مـن خـلال اللقـاءات المتتاليـة بـين الطرفين،وخصوصا اللقاء الذي تم ببراغ مع أحد المنسقين الأمنيين بالجهاز الأمـني العراقي المدعو أحمد إبراهيم خليل العاني،وهو قنصل سـابق وسـكرتير ثـان في السفارة العراقية في براغ،تم طرده فيما بعد مـن الجمهوريـة التشـيكية بتهمـة التجسس، حيث تم تزويد الحساب المصرفي لمحمد عطا بمائـة ألـف دولار بعـد اللقاء[1]؛
- المساعدات المالية المقدمة من قبل الحكومة العراقيـة لعـائلات الاستشـهاديين الفلسطينيين،التي تعتبرهم الولايات المتحدة الأمريكية كحركات إرهابية؛
- ربط الهجومات بالجمرة الخبيثة anthrax داخل الولايات المتحدة الأمريكية بالمراكز البيولوجية في العراق[2]؛
- وزعم أن ثلاثة من مسؤولي المخابرات المخابرات العـراقيين مـن ذوي الرتـب العالية،بينهم حسن شلش،كانوا قد زاروا باكستان للاجتماع بممثلي القاعدة،وأن زائرين عراقيين في وقت سابق على ذلك كان بينهم أحمد الجفاري،وهو مسـؤول كبير في المخابرات العراقية،كانوا قد أخذوا معهم مبالغ كبيرة من النقود[3].

---

[1] **جيف سيمونز**، استهداف العراق:العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2003،ص 52.

[2] المرجع ذاته،ص53.

[3] المرجع ذاته، ص 50.

إضافة إلى هذه الاتهامات الأمنية،فإن إدارة ج.و.بوش ركزت على قضية امتلاك العـراق لأسلحة الدمار الشامل،خصوصا بعدما رفض نظام صدام حسين فتح أراضيه للمفتشـين التابعين للأمم المتحدة،وهو ما شكل تبريرا شرعيا للمحافظين في الإدارة الأمريكية لشـن الحرب على العراق.

كما ركزت الشخصيات الفاعلة في إدارة البيت الأبيض من أمثال نائب الـرئيس ديـك تشيني، وزير الدفاع دونالد رومسفيلد ومستشارة الأمن القـومي ثم وزيـرة الخارجيـة كوندوليزا رايس على قضية الربط بين العمليات "الإرهابيـة"الـتي تقودهـا الحركـات الإسلامية "حماس" و"الجهاد"داخل الأراضي الفلسطينية ضد إسرائيل والـدول الـاورة خصوصا العراق،إيران وسوريا.

هذه التهم الموجهة للنظام العراقي تم **ربطها بسياسة مكافحة الحركات الإسلامية الـ**تي **تسـميها الولايات المتحدة الأمريكية بالحركات الإرهابية.**

ومن جهة أخرى،فقد أيدت عدة شخصيات فاعلة في الإدارة الأمريكية الحـرب علـى العراق على غرار نائب وزير الدفاع،بول وولفويتز Paul Wolfowitz الذي صـرح لقنـاة سي.أن.أن :"بأن الرئيس لا ينتظر الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية بأسلحة الدمار الشامل حتى نقيم الحجة"[1].

بدأ انقسام الطبقة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد خطاب الرئيس *ج.و.بـوش* عن حالة الاتحاد في 29 جانفي 2002، بطرحه فكرة"محور الشر" والإعلان عن انطـلاق المرحلة الثانية من الحرب على الإرهاب.لكن الانقسام لم يخرج عن الدائرة العامة أو الحلف المقدس بين الجمهوريين والديمقراطيين في مكافحة الإرهاب،وقد عبر ريتشـارد جيفـارد Richard Gephardt ، زعيم كتلة الديمقراطيين في غرفة النواب، عن الرأي الرسمي للحزب فيما يخص خطاب حالة الاتحاد بقوله:"إذا كان الوضع يتطلـب أن نبقـى موحـدين في مكافحتنا للإرهاب،فهذا لا يعني أننا نساند بطريقة عمياء كل مبادرات الإدارة،لاسيما في ميدان الإصلاحات الاجتماعية"[2].وكان هذا هو رأي الديمقراطيين في مجلس الشيوخ وهو

---

[1]Paul Wolfowitz dans une interview sur CNN, le 21 mars 2002.
[2]Pascal Riché, « L'hyper unilatéralisme américain », *Libération*, 13 février 2002.

مبني على التحالف مع الرئيس في الحرب ضد الإرهاب في مجال الأمن الداخلي والخارجي مع التذكير بالخلافات الحزبية في قضايا الاجتماعية والاقتصادية.

هذه الحرب مبنية على اعتقاد عبر عنه شارل كروثامر C. Krauthammer في افتتاحيته بالواشنطن بوست قائلا:" *تعد الحرب ضد* ***الإسلام الراديكالي*** *ضرورية،والحروب الضرورية ليست لها إستراتيجية للخروج منها،ويجب أن تكون ناجحة*"[1].

ورغم ذلك ظهرت الانقسامات السياسية داخل الحزب الديمقراطي في مجلس الشيوخ بين التيار المساند للرئيس *ج.و.بوش* في حربه ضد الإرهاب باسم الوحدة الوطنية ومحاربة الإرهاب وعلى رأسهم عضوي مجلس الشيوخ *ميتشل* Mitchell *وجوزيف ليبرمان* Joseph Lieberman وبين تيار يطالب بتسوية الملف العراقي أمام القضاء الدولي،مثل حالة الرئيس *سلوبودان ميلوزوفيتش*،الذي تم محاكمته في محكمة العدل الدولية بلاهاي.

ويمكن القول أن إستراتيجية بوش المعروفة بـ الحرب الاستباقية،أي ضرب الإرهاب باستعمال القوة العسكرية قبل أن تضرب الولايات المتحدة الأمريكية، هي التي كانت موضوع جدل بين الطبقة السياسية وخصوصا داخل الحزب الديمقراطي المعارض للرئيس الجمهوري،التي تجلت بوضوح بين أعضاء مجلس النواب أو أعضاء مجلس الشيوخ.

تصويت الكونغرس على قرار الحرب على العراق.

بعدما قام الرئيس *ج.و.بوش* بعرض الوضع في العراق أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 19 سبتمبر 2002،توجه إلى الكونغرس للمطالبة بالتصويت يسمح له باستعمال القوة،من أجل تطبيق قرارات مجلس الأمن الأممي،المتعلقة بالدفاع عن مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية من خطر التهديدات الآتية من العراق،مع إقامة السلم والأمن الدوليين في المنطقة.وقد برر الرئيس ج.و.بوش ضرورة التصويت من قبل الكونغرس باستعمال القوة ضد العراق من أجل الحفاظ على وحدة السلطتين التنفيذية والتشريعية في محاربة تهديدات نظام صدام حسين.

---

[1]Charles Krauthammer, « They Splutter Through the War », *Washington Post*, 22 mars 2002.

وكما أشارنا أعلاه فإن القطب الديمقراطي في الغرفتين التشريعيتين كان منقسما بين التيار المؤيد للرئيس في استخدام القوة العسكرية ضد نظام صدام حسين، والتيار الرافض لسياسة الرئيس الجمهوري ج.و.بوش الذي طالب الرئيس بالتقييم الـواقعي لتكلفـة العمليـات الحربية،الإحتلال،واقتصاد الحرب الشاملة ضد الإرهاب،حيث قدر الـديمقراطي جـون سبرات John Spratt عضو مجلس الشيوخ، ممثل اللجنة المالية بالكونغرس التكلفـة ب93 مليار دولار،دون حساب عمليات حفظ الأمن وأعباء إعادة البناء. وفي مداخلـة لـزعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ،في 25 سبتمبر 2002،قدم مساندته للحملة العسكرية مع انتقاد إدارة البيت الأبيض باستعمال التهديد العراقي لأغراض انتخابية.وفي 23 سبتمبر 2002 قدم عضو مجلس الشيوخ،الديمقراطي ألسي هاستينقس Alcee Hastings مشـروع لائحة (H.J. RES. 110) يرخص للرئيس الأمريكي استعمال القوة في العراق وفق شـروط يجب على الرئيس مراعاتها،وإلا وجب على أعضاء الكونغرس التحفظ علـى التـرخيص باستعمال القوة، وتتمثل هذه الشروط في: مراعاة الطرق الدبلوماسية في تسـوية الأزمـة العراقية بضرورة عودة المفتشين الأمميين للعراق مع احترام قرارات مجلس الأمن؛ إثبات أن العراق يسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ويمكن أن تهدد الأمن الإقليمـي للولايـات المتحدة الأمريكية؛وضع خطة محددة لفترة ما بعد صدام حسين لضمان الأمـن والسـلم الإقليميين؛ الالتزام بأن محاربة الإرهاب تبقى من الأولويات في ميدان الدفاع[1]

تم التصويت بمنح الترخيص للرئيس ج.و.بوش من قبل الغرفتين التشـريعيتين باسـتخدام القوة العسكرية ضد العراق،في 10 أكتوبر 2002، باسم الدفاع عن قيم الوحدة الوطنيـة والتهديدات المحتملة لأراضي الولايات المتحدة الأمريكية، حيـث صـوت 296 لصـالح الرخصة مقابل 133 ضد في غرفة النواب،و77 صوت لصالح الرخصة مقابل 23 ضـد في مجلس الشيوخ.وقد عكس هذا التصويت مواقف الحزب الديمقراطي الذي وقف زعمـاؤه في غرفة النواب لصالح اللائحة التي ترخص للرئيس باستخدام القـوة ضـد العراق،مـع الإشارة إلى أن أكثر من نصف الديمقراطيين صوتوا ضد اللائحة.

---

1 John Edwards, « Congress Must be Clear », *Washington Post*, 19 septembre 2002.

وما يهمنا هنا أن السلطة التنفيذية استطاعت أن تحقق ما كانت تصبو إليه، خصوصا فيما يخص التوسيع من صلاحياتا في مجال السياسة الخارجية، وبمباركة من الكونغرس لكـي يتحرك خارج دائرة الأمم المتحدة،مع مراعاة كل الطرق لتسوية الملف العراقـي وتقـديم للكونغرس كل 60 يوم تقريرا حول القرارات الأحادية التي يتم اتخاذها.

الاستنتاجات.

من خلال استعراضنا لصلاحيات السلطة التشريعية-الكونغرس-في مجال السياسة الخارجية وعلى وجه الخصوص في ميدان سلطات الحرب والعلاقة القائمة بين السلطتين التشـريعية والتنفيذية، يمكننا أن نقدم بعض الملاحظات التي ستسـاعدنا في فهـم صـنع السياسـة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية:

أولا، أن الاتجاه العام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى غاية انتهاء الحرب البـاردة مـع بداية التسعينيات من القرن العشرين، يسير في منحى هيمنة السلطة التنفيذيـة في مجـال السياسة الخارجية على حساب السلطة التشريعية وذلك لعدة أسـباب،منها الدسـتورية والفعلية،حيث كانت محاولات تجاوز صلاحيات الكونغرس من قبل الرئاسة تختفـي وراء غطاء التهديدات الأمنية التي كانت قائمة في إطار فترة الصراع غرب-شرق،حيث الخوف الدائم من التوسع السوفيتي في مناطق ذات الأهمية الحيوية بالنسـبة للولايـات المتحـدة الأمريكية.ومع انتهاء الحرب الباردة،حاول الكونغرس أن يعيـد صـلاحياته الدسـتورية خصوصا في مجال سلطات الحرب،إلا أن تفجيرات9/11 سمحت لإدارة البيت الأبيض أن تستعمل تهديد جديد تمثل في الحركات الإرهابية وتهديدات أسلحة الدمار الشـامل الـتي يملكها العراق،مما سمح لها بتكوين ما يسمى "بالحلف المقدس" بين الطبقة السياسية للدفاع عن أمن وسلامة التراب الوطني،وهذا ما سنحاول اكتشافه في تعامل إدارة ج.و.بوش مع الكونغرس فيما يخص الحركات الإسلامية.

ثانيا، لا يجب أن ننظر للغرفتين التشريعيتين من زاوية الانضباط الحزبي ،أي أن التصـويت داخل كل كتلة حزبية يتم بطريقة آلية،وإنما أن نأخـذ بعـين الاعتبـار الاختلافـات والانقسامات داخل كل كتلة،كما رأينا ذلك في الحالة العراقية والانقسام الحاصـل بـين الديمقراطيين في الغرفتين،وحتى بين الجمهوريين،وذلك يرجع بالأسـاس لطبيعـة النظـام السياسي الأمريكي الفيدرالي،حيث أن عضو مجلس الشيوخ يمثل الولاية التي ينتمي إليها،ثم

أن التمويل الضروري للحملات الانتخابية التي يحتاج إليها أعضاء الغرفتين التشـريعيتين مصدرها جماعات المصالح اللوبيات أكثر مما تأتي من الخزينة الحزبية،ومع ذلـك لا يجـب إغفال الثنائية الحزبية –ديمقراطي/جمهوري- بين السلطتين التنفيذية والتشريعية،كما ظهرت بوضوح في فترة الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون الذي تعامل مـع أغلبيـة جمهوريـة في الكونغرس وقفت في وجه سياسته الخارجية.

للمرة الأولى منذ انتخابات 1934،حيث تمكن الـرئيس الأمريكـي *فـرانكلين روزفلـت* بمصداقيته من تقوية تواجد حزبه الجمهوري في الغرفتين التشريعيتين،عرفت فترة الـرئيس *ج.و.بوش* فوز الحزب الجمهوري بالأغلبية النيابيـة في الغـرفتين التشـريعيتين بمناسـبة الانتخابات الجزئية المنظمة في 5 نوفمبر 2002،لانتخاب 435 مجموع النواب،لفترة نيابيـة مدتها سنتين،و34 عضو في مجلس الشيوخ من أصل 100 ،لفترة نيابية مدتها ست سنوات و38 حاكم ولاية من أصل 50،لفترة حكم مدتها أربع سنوات.

هذا النجاح سمح لحزب الرئيس من مراقبة الهيئتين التشريعيتين بأغلبية الأعضاء،حيث تعزز من قوة السلطة التنفيذية في تسيير الشؤون الخارجية وتخفف من المعارضـة السياسـية في الكونغرس لسياسة البيت الأبيض التي كانت قائمة منذ 1994 إلى باستثناء فترة جـانفي 2001،حينما هيمنت الأغلبية الجمهورية على الغرفتين التشريعيتين،وإلى غاية انتخابـات نوفمبر 2002،كانت إدارة *ج.و.بوش* معفية من الانتقـادات المتعلقـة بـإدارة الشـؤون الخارجية.

ويمكن أن نشير إلى أنه لمعرفة الاتجاهات الثقيلة في صناعة السياسـة الخارجيـة داخـل الكونغرس، يجب أن نركز على اللعبة السياسية داخل الحزب الجمهوري من خلال تحليل مختلف التيارات داخل الحزب من جهة،والعلاقة القائمة بين الحزب الجمهـوري والبيـت الأبيض الذي يقوده رئيس من الحزب الجمهوري، ومن بين الشخصيات الفاعلـة نجـد الرئيسين الجديدين للجنتين الخاصتين بالعلاقات الدولية والقـوات المسـلحة في مجلـس الشيوخ،وهما *ريتسارد لوغر* Richard Lugar الجمهوري من ولاية إنديانا *وجون وارنر* John Warner من ولاية فرجينيا،وكلاهما معروفان بمواقفها المحافظة داخل الحزب الجمهوري.

وعليه،يجب أن نركز في تحليلنا للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإســلامية في فترة الرئيس *ج.و.بوش* على التيار المهيمن داخل الحزب الجمهوري وموقفه من الحركــات الإسلامية هل هي مواقف متجانسة وموافقة لسياسة البيت الأبــيض أم هنــاك مواقــف معارضة بينهما؟ - وهذا التركيز سيكون إلى غاية الانتخابات التشريعية لنوفمبر 2006 التي فاز بها الحزب الديمقراطي بأغلبية المقاعد في الغرفتين التشريعيتين-.

الفصل الثالث: دور جماعات المصالح في صنع السياسة الخارجية.

نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة **جماعات المصالح** التي نرى أنها تلعب دور محوري وفاعل في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، حيث حصرناه في المركب العسكري الصناعي **(المبحث الأول)** والجماعات النفطية **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول: دور المركب العسكري الصناعي: الحرب ضد الأعداء لتسويق الأسلحة ورفع النفقات العسكرية.

المطلب الأول : نشأة المركب العسكري الصناعي.

ترجع نشأة المركب العسكري الصناعي إلى سنوات الثلاثينيات من القرن العشرين، أي في فترة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية العالمية لسنة 1929، وقد برز تأثيره ونفوذه السياسي عقب خطبة الوداع السياسي التي ألقاها الرئيس الأمريكي"إيزناور،في 17 جانفي 1961، محذرا من خطر المركب العسكري الصناعي على مستقبل الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية بقوله:"*إن الارتباط الكبير بين المؤسسة العسكرية والقطاع الخاص للصناعات العسكرية يعد ظاهرة جديدة في التاريخ الأمريكي..ولا يمكننا أن نتجاهله أو نغفل عن الانعكاسات الخطيرة لهذا التطور..يجب أن نحذر من النفوذ اللاشرعي الذي يحاول المركب العسكري الصناعي الاستيلاء عليه،بطريقة علانية أو سرية.."*[1].

كان اهتمام المركب في بداية نشاطه بالصناعات الجوية، وجمع ألمع الخبراء والفنيين الكبار، بتمويل الرأسماليين الخواص WASP، قصد تعظيم المنافع والأرباح ولتحقيق التفوق العسكري الجوي على ضفتي الأطلسي.لقد استفاد المركب في بداياته من خدمات القاعدة العلمية والتجريبية في منطقة لوس أنجلس، حيث نمت الشركات الصناعية العسكرية الخاصة مثل:

---

[1]**Eisenhower et le complexe militaro-industriel-17-01-1961**
In:http://www.voltairenet.org/article15891.html

لوكهيد Lockheed، ماكدونال McDonnel ، نورثروبNorthrop، دونالد دوغلاس Douglas (Donald)،نورث أمريكا دو دوتش (Kinkelberger) North América de Dutch.

ازدهر النشاط الإنتاجي للصناعة العسكرية وعرف قفزته الكبرى مع الحرب العالمية الثانية، حيث تم صنع 303218 طائرة لفائدة الجيش الأمريكي في الفترة ما بـين 1941 و1945، في حين لم يكن يتجاوز إنتاج الطائرات المصنوعة في سنة 1939 إلا 921 طائرة.[1]كما شـهد قطاع الصناعة العسكرية اتجاه تصاعدي في خلق مناصب الشغل،حيث لم يكـن يشـتغل بالقطاع إلا 15 ألف عامل في سنة 1933، ليرتفع عـددهم إلى 85 ألـف في سـنة 1940 ويعرف تصاعدا مذهلا في سنة 1943 حيث وصل عدد العاملين بالقطاع العسكري الجوي إلى 4 ملايين عامل.لقد ساهم هذا القطاع في إحداث مناصب الشغل وتقليص البطالة،حيث كان عدد البطالين في الو.م.إ يبلغ 9 ملايين بطال سنة 1939 أي ما نسبته 17 بالمائة من اليد العاملة لينخفض عددهم إلى ما نسبته 14.6 بالمائة في السنة الموالية.[2]

إن خروج و.م.إ كقوى عظمى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، جعل المركب العسـكري الصناعي يزيد من نشاطاته الإنتاجية، ساعده في ذلك بيئة العلاقات الدولية القائمـة علـى الصراع الإيديولوجي بين العالم الرأسمالي الحر الذي تقوده و.م.إ والشيوعية بقيادة الاتحـاد السوفيتي،حيث سهلت فترة الحرب الباردة للمركب أن يخوض سباق التسلح بحدود لانهاية لها، وكانت أعظم فترة لازدهار نشاطه مع الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، الذي شدد في برنامجه الأمني والدفاعي على ضرورة تقوية القدرات العسكرية الأمريكية و"إعادة الثقة"إلى الدور القيادي الأمريكي في التحالف الغربي،وبحزمه على اتخاذ المواقف الصارمة في مواجهة "التوسع السوفيتي"،معززا نظرته الدفاعية بالانزلاق الأمني الخطير الذي تشهده الو.م.إ حيث تدحرجت إلى المرتبة الثانية عسكريا بالمقارنة مع الإتحاد السوفيتي.كما بنى ر.ريغان نظرتـه العقائدية لسباق التسلح مع السوفييت من منطلق أن الاقتصاد الأمريكي هو أكثـر تحمـلا

[1] Mike Davis, dans City of Cristal, cité par Philippe Grasset, revue des deux mondes Juillet août, 1995.

[2] Mike Davis, dans City of Cristal,op.cit.

لأعباء السباق من الاقتصاد السوفيتي،ثم أن السباق ذاته سـيؤدي إلى اسـتـ اف مـوارد السوفييت مما سيسمح لو.م.إ بالتفوق العسكري والتكنولوجي.[1].

غداة انيار الاتحاد السوفيتي صرح،"*جيورجي أربـاتوف*"،Georgyi Arbatov، مـدير معهـد الدراسات الأمريكية والكندية بموسـكو، لصـحيفة "نيوزويـك" الأمريكيـة،في مـاي 1988،قائلا:"*سنترك لكم فراغا استراتيجيا كبيرا،سنجردكم من العدو*".

أدى هذا الفراغ الاستراتيجي بمراكز التفكير الإسـتراتيجية في و.م.إ ،التابعـة للمركـب الصناعي العسكري، أن تركز أبحاثها ودراستها المستقبلية حول الفراغ الإستراتيجي الرهيب الذي تركه رحيل القوى العظمى العدو،التي سمحت طيلة أربعين سنة للصناعات العسكرية من أن تتطور وتكسب المعارك التنافسية في سباق التسلح:برا،بحرا،جوا وفضاء، مع تعظـيم استثماراتا التي عادت عليها بأرباح مالية ضخمة، وتتغلغـل بنفوذهـا في وزارة الـدفاع والمؤسسات الدستورية التشريعية،على حد تعبير الرئيس الأمريكي"إيزناور".

بدأت مؤشرات تأثير انتهاء الحرب الباردة على المؤسسات الصناعية الدفاعية التابعة للقطاع الخاص تظهر بوضوح من خلال إقدام هذه الأخيرة على تسريح عدد كبير من العمال،حيث ألغت 1.3 مليون منصب شغل في الفترة ما بين 1987 و1995 ، لينخفض العدد الإجمـال لمناصب الشغل في القطاع الصناعي العسكري من 3.6 إلى 2.3 مليون.كما تـأثرت وزارة الدفاع الأمريكية بآثار انتهاء الحرب الباردة،حيث ألغت في نفس الفترة السابقة 227 ألـف منصب شغل للمدنيين التابعين للبنتاغون[2].

بداية التفكير الاستراتيجي في ملء الفراغ الإستراتيجي تجلى بوضح مع "صدام الحضارات" و"ناية التاريخ"،فالأول كتاب لصموئيل هنتغتون[3]، ظهر في سنة 1993، يهدف الكتـاب أساسا إلى تيئة الرأي العام الأمريكي والعالمي إلى العدو القـادم بعـد اختفـاء الاتحـاد السوفيتي،ويتمثل في **التهديد الإسلامي** والصيني.

---

[1] أنظر: حسين آغا وآخرون، **الإستراتيجية الأمريكية الجديدة**، مرجع سبق ذكره، ص23-22.

[2] Government of United States, Office of the Comptroller of the Department of Defense, *National Defense Budget Estimates for FY 1995*, Washington, 1994.

[3] **صموئيل هنتنغتون**، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي،ترجمة:د.مالك عبيد أبو شهيوة،د.محمود محمد خلف، الجماهيرية الليبية:الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان،الطبعة الأولى 1999.

كما يطرح اختفاء العدو السوفيتي من المسرح العالمي قضية تبرير النفقات الهائلة التي تخصص لوزارة الدفاع في مجالات، التسلح، تجديد التجهيزات، البحـث والتنمية،وكيفيـة تسـيير القواعد العسكرية المنتشرة في القارات الخمس .

الأحداث الإقليمية التي برزت في التسعينيات، ومنها الغزو العراقي للكويت سمح للمركـب الصناعي العسكري بأن يتنفس من خلال عملية تحرير الكويـت والنشـاطات التجاريـة العسكرية التي انجرت عنها،من بينها تصدير الأسلحة للدول الخليجية النفطية،حيث وصلت



قيمة صادرات المركب الصناعي العسكري لهذه الدول، في الفترة ما بـين جـانفي 1990 وديسمبر 1996،إلى 120.3 مليار دولار، من بينها 47.27 مليـار دولار كانـت نصـيب مشتريات المملكة العربية السعودية،أي ما نسبته 40 بالمائة من قيمة الصـادرات.في حـين وصلت قيمة المشتريات الكويتية إلى 8.73 مليار دولار دون حساب تكاليف التحرير وإعادة بناء الكويت بعد الغزو العراقي[1].

في سنة 1993، صدر قانون يفرض على الإدارات الأمريكية المتعاقبة أن تعد برنامجها الدفاعي الرباعي« Quadriennal Defense Review » الذي يعد بمثابة المرجع الأساسي في الإسـتراتيجية الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية،من جهة،والضامن للنشاطات الصناعية العسكرية التي تستند على إبقاء التفوق العسكري الأمريكي والريادي في العالم، من جهة أخرى.

كما استفاد المركب الصناعي العسكري من أحداث 9/11 من خلال الميزانيات الضـخمة المخصصة للتسلح والتجهيزات.[2]

يستمد **المركب العسكري الصناعي قوته من تواجد الحلف الأطلسي** ومن استمراريته وتوسـيعه إلى دول أوروبية أخرى، فبمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيسه بواشنطن، قامـت بعض الشركات الأمريكية بتمويل الاحتفال بالذكرى من خلال دفعها 250 ألـف دولار لكل منها، من بين هذه الشركات الممولة للاحتفال نجد شركات الصـناعات العسـكرية مثل:*أميرتاك* Ameritech، *بوينغ،فورد،جينرال موتورز،هونيـوال* Honeywell ، *لوسـانت* Lucent،*موتورولا،نكستال* Nextel ،*سي.بي.أس للاتصالات والتكنولوجيات المتحدة*.[3]وقد

---

[1] **Philippe Grasset**, revue Géoéconomie, mai 1997.

[2] أنظر: مؤشرات الإنفاق على التسلح والتجهيزات العسكرية،في الفرع الثاني/ المطلب الثاني/المبحث الثاني/ الفصل الثاني: دور وزارة الدفاع في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

[3] **Geoffrey Geuens**, les liens entre le PNAC et le complexe militaro-industriel US: Etat

أرجعت الصحيفة الأمريكية "*الواشنطن بوست*" تسارع الشركات الصـناعية العسـكرية لتمويل الاحتفال بالذكرى الخمسين للحلف الأطلسي لتقديرها لمكانة السوق الأوروبية في مجال صناعات الأسلحة،والإلكترونيات الدفاعية،والكثير من هذه الشـركات تحـاول أن تضغط منذ زمن بعيد على الكونغرس الأمريكي لإدماج بعض الدول الأوروبية مثل بولونيا والمجر في الحلف الأطلسي،لكي يصبحوا من الزبائن الهامين في المجال الصناعي العسكري.[1]

ونلاحظ أنه في سنة 1999، هيمنة بعض الشـركات علـى سـوق الأسـلحة:*لوكهيـد مارتن،بوينغ،ماك دونال،رايثيون هوغس ونورثروب غرومان*،حيث استفادت الشـركات الثلاثة الأولى لوحدها بأكثر من نصف المبلغ المقدر ب 50 مليار دولار المخصصة لاقتنـاء الأسلحة ومن 25 مليار دولار كقروض للبحث والتنمية المخصصة في الميزانية العسـكري الأمريكية. وتمهيدا للتدخل العسكري للحلف الأطلسي في صربيا،خصصـت إدارة بيـل كلينتون زيادة هائلة في ميزانية التجهيز في الفترة ما بين 1999-2003 وصلت إلى 110 مليار دولار. كما استفاد المركب العسكري الصناعي من الحرب الأمريكية على أفغانستان بعـد اعتداءات 9/11 ومن الحرب"المقدسة" ضد "الإرهاب".ونشير هنـا إلى اسـتفادة شـركة "*لوكهيد مارتن*" من عقد قيمته 200 مليار دولار لإنتاج Joint Strike Fighter التي سـتعوض طائرة ف.16.في الوقت الذي استفادت شركة "بوينغ" من برنامج طائرات بدون طيار.[2]

كما يستمد المركب العسكري الصناعي قوته من **ظاهرة"عسكرة" الاقتصاد الأمريكـي**،الـتي نشأت مع الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 بخلقها لمناصب الشـغل ولتجـاوز حالـة الركود الاقتصادي،جعلت قادة البنتاغون يلعبون الدور المركـزي في إنعـاش الاقتصـاد الأمريكي،من خلال دعمهم للصناعات العسكرية وطلب المزيد من التسلح والرفع الـدائم من ميزانية الدفاع.

impérialiste, Etat des capitalistes.
in:http://www.michelcollon.info/articles.php?dateaccess=2004-01-16%2019:38:45&log=invites

[1] ibid.
[2] HESNAIS François et SERFATI Claude, « La guerre, Wall Street et les industries d'armement», dans BOVY Yannick et DELCOURT Barbara (sous la direction de), *Que nos valeurs sont universelles et que la guerre est jolie*, Cuesmes, Editions du Cerisier, 1999, pp. 173-174.

ويمكننا أن نبين ظاهرة عسكرة الاقتصاد الأميركي من خلال العلاقة القائمة بين "البحـث والتنمية"للقطاع العسكري الذي نشأ مع انتهاء الحرب العالمية الثانية،من جهة، و صـناعة المعلوماتية والاتصالات،من جهة أخرى.فمثلا، النظرية الرياضية للمعلوماتية الـتي صـاغها المهندس"كلود ألوود شانون"C. E.Shannon ،في سنة 1948،كانت في معظمها نتيجة الأبحاث التي قام بها أثناء الحرب العالمية الثانية،لفائدة مخابر بـالBell حـول الشـفرة الرقميـة la cryptographie.كما طور جون فون نيومانJohn von Neumann الحاسوب الإلكتـروني الضخم بطلب من المؤسسة العسكرية الأمريكية،بغرض قياس الاتجاهات البليسـتية. علـى غرار "نوربر وينر"Norbert Wiener الذي أسس السيبرنتيكا،بعدما حل مسـألة مراقبـة قذائف الصواريخ المضادة للطيران،والعقد تم ما بين المعهد التكنولوجي "لماشاسوست" ولجنة الدفاع الوطني للبحث. كما نشير إلى أن "شبكة الشبكات"الإنترنيت،نشأت تحـت يـد "فينتون سارف"Vinton Cerf وبوب كاهنBob Kahn في سنة 1973،من خلال التعاقد مع البنتاغون.فالعلاقة بقيت مستمرة وقوية بين وزارة الدفاع الأمريكية وقطـاع الاتصـالات والمعلوماتية.

هذه العلاقة الوطيدة بين قطاع الاتصالات،المعلوماتية والقطاع الصناعي العسكري،سـتعزز بعد الأزمة المعروفة "بأزمة نازدك Nasdaq "حيث اختفت بعض الشركات المتخصصـة في التكنولوجيات الجديدة،مما جعل البعض الآخر المتخصص في القطاع الإلكتـروني يسـرع لتوجيه نشاطاته نحو إنتاج الأسلحة.وقد قدم "أريس روبوس" Aris Roubos ،الاختصاصي في الاقتصاد الدفاعي، هذه الأزمة،باعتبارها ناتجة عـن فـائض الإنتـاج في الصـناعات التكنولوجية الجديدة في المعلوماتية والاتصال،مما أدى بالشركات المختصة في هذا المال أن تبحث عن استثمارات في قطاعات أخرى،وكان أغلبـها قـد توجـه نحـو الصـناعات العسكرية،على غرار شركة الأنظمة الإلكترونيةElectronic Data Systems (EDS) الـتي أمضت عقدا مع القوات الجوية والبحرية قيمته 6.9 مليار دولار لإقامة شـبكة اتصـالات داخلية متعددة الخدمات،وهذا ما سوف يؤكد من أن البنتاغون يعد الطرف الأساسـي في تنشيط الاقتصاد الدفاعي باعتباره أفضل عون تجاري في التكنولوجيات الجديدة.[1]

[1]Cf: Mampaey Luc, « Paix des marchés, permanence de la guerre », dans Peeters Anne et Stokkink Denis (sous la direction de), *Mondialisation. Comprendre pour agir*, Bruxelles,

إلى جانب قطاع الاتصالات والمعلوماتية، يوجد قطاعين أساسين يأخذان مكانة هامـة في استثمارات المركب العسكري الصناعي، ويتعلق الأمر بالصناعات الكيماوية والطاقة:النفط، الغاز، الكهرباء.بالنسبة للصناعة الكيماوية فإنا مرتبطة بدعايات الحرب علـى **"الإرهـاب البيولوجي"**مما سمح بالاندفاع للاستثمار في هذا القطاع،خصوصا من قبل الشركات المعروفة في هذا المجال من أمثال:*غلاكسو سميثكلين* GlaxoSmithKline، بفيزرPfizer، بـايير Bayer حيث استثمروا كثيرا في مجال البحث والتنمية في الأسلحة الجرثومية.أما فيما يخص قطـاع الطاقة فإن الحروب التي قامت بها و.م.إ في أفغانستان والعراق كافيتين للتدليل على أهميـة هذا القطاع في الإستراتيجية الأمريكية ودور المؤسسة العسكرية في تأمين الطاقة وإبعاد أي منافسة مستقبلية من قبل القوى الاقتصادية الصاعدة في المنطقة.كما عززت أزمة الطاقة من التحالف القائم بين المؤسسات المرتبطة بالصناعات المعلوماتية والمؤسسات المرتبطة بقطـاع الدفاع الجوي والفضائيaérospatial .

ويمكننا أن نلاحظ مدى تنويع المركب العسكري الصناعي لنشاطاته الذي يجمع مـا بـين قطاعات متعددة:تكنولوجيا المعلوماتيـة الجديـدة، الاتصـالات في ميـدان الصـناعات الجوية،الصيدلانية-الكيماوية، والطاقة النفطية،والكل تحت إدارة ومراقبـة وزارة الـدفاع والأجهزة الاستخباراتية للولايات المتحدة الأمريكية.

كما يستمد المركب العسكري الصناعي قوته من الدعم الذي يلقـاه مـن قبـل النخبـة الأكاديمية والسياسة، ولنا في **مشروع القرن الأمريكي الجديد** المثل الواضح عن الدور الـذي يقوم به المثقف العضوي، حسب تعبير عالم الاجتماع"غرامشـي"، في دعـم الصـناعات العسكرية.

المطلب الثاني: مشروع القرن الأمريكي الجديد.

تبين لنا الدراسات المهتمة بتحليل النخبة السياسية الأمريكية وعلاقاتا بالمركب الصـناعي العسكري، من خلال معاينة تركيبة أعضاء مجلس إدارة هذه الشركات، نوعيـة العلاقـة العضوية القائمة بين الطرفين.

GRIP/Editions Complexe, 2002, pp. 100-121.

وفي هذا الإطار يبدو لنا من الضروري تشريح مشروع القرن الأمريكي الجديد Project for A New American Century ،الذي تم وضعه في سنة 1997،ويهدف إلى الإبقاء علـى و.م.إ كقوى مهيمنة على الكون، من خلال التفوق التكنولوجي العسكري الذي يتطلب الزيادة المستمرة في نفقات الميزانية المخصصة للشؤون الدفاعية، من جهة، والمواجهة المباشرة مـع الأنظمة المعادية للمصالح الأمريكية التي تسميها "بالدول المارقة"،من جهة أخرى.طرح فكرة المشروع بعض زعماء الحزب الجمهوري الذين يطالبون علانيـة بالمزيـد مـن النفقـات العسكرية، وتبناها "المحافظون الجدد"في مراكز التفكير من أجل التفوق الأحادي لـو.م.إ في القرن الواحد والعشرون وإرضاء لمصالح المركب العسكري الصناعي.وقد تمحور المشـروع حول قضايا الأمن الدولي،العلاقات بين الحلف الأطلسي وأوروبا،العراق وقضـايا الشـرق الأوسط،أسواق دول البلقان وشرق آسيا.

وما يهمنا في هذا المال تلك العلاقة العضوية بين أصحاب المشروع والمركب العسـكري الصناعي، حيث نجد أغلبهم في إدارة ج.و.بوش الابن.

ففيما يخص مدراء مشروع القرن الأمريكي الجديد، نجد *رئيس المشروع ويليام كريسـتول*، مساعد رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية (governement IT service)بروس ب.جاكسون Bruce P. Jackson،رئيس مركز التفكير للجنة الأمريكية حول الحلف الأطلسـي، عمـل ضابطا مكلفا بالاستعلامات العسكرية في الجيش الأمريكي 1979-1990، كما كان عضوا بديوان وزير الدفاع في الفترة 1986-1990. وبعد تركه لوزارة الـدفاع في سـنة 1990، اشتغل في ميدان الأعمال حيث أصبح مديرا لشركة "مارتن ماريـات" Martin Marietta Corporation في سنة 1993، مكلفا بالمخططات الإستراتيجية ومشـاريع التنميـة.وبعـد اندماج شركة مارتن ماريات مع شركة لوكهيـد، في مـارس 1995، كلـف بتحليـل استراتيجيات المؤسسة في قطاع الدفاع وأسواق الصناعات الجوية.وفي سنة 1997، أصـبح مديرا للتنمية الشاملة بشركة لوكهيد-مارتن Lockheed Martin ونائبا لرئيس الشـركة في سنة 1999.كما كان أحد المندوبين المكلفين بالاتفاقية القومية للحزب الجمهوري في سنتي 1996 و2000 .[1]

[1] **Geoffrey Geuens**, les liens entre le PNAC et le complexe militaro-industriel US,op.cit.

لويس .لوهرمان Lewis E. Lehrman : شريك سابق لشركة نفطيـة تابعـة لآل بـوش، Arbusto Energy.

راندي شيونمانRandy Scheunemann : مؤسس ورئيس لجنة تحرير العراق 2002-2003، مستشار في الشؤون العراقية بديوان وزير الدفاع في سنة 2001،وعضو اللجنة الأمريكيـة للحلف الأطلسي.وكان رئيسا لمجموعة Mercury Group في سـنتي 1999-2000، وتعـد إحدى الشركات ذات النفوذ والتأثير اللوبي من بين زبائنـها:BP America و لوكهيـد-مارتن.

كما نجد من بين أعضاء مشروع القرن الأمريكي الجديـد، تومـاس دونـولي Thomas Donnelly، مدير المبادرة الإستراتيجية والاتصالات بشركة لوكهيد مارتن،في سنة 2002.

ومن بين الأعضاء المشاركين في المشروع، نجد "ويليام ج.بينات"،وزير التربية السابق وعضو فيEmpower America ، تقع في قلب العاصمة واشنطن،وهو من المقـربين مـن الجنـاح الراديكالي في الحزب الجمهوري. وتضمEmpower America النخبة الأيديولوجية الداعيـة إلى الانفراد الأمريكي بالقوة العسكرية والريادة العالمية. كما تضم الجنـاح الراديكـالي في الحزب الجمهوري وأبرز الممثلين للمركب العسكري الصناعي،من بينهم: جاك.ف.كامب Jack F.Kempمدير شركة أوراكلOracle ،ومرشح الجمهوريين لنائب الـرئيس في سـنة 1996، عضـو المبـادرة الأطلسـية و CFR.كمـا نجـد شخصـية أخرى،تتمثـل في "جون.ج.كيركباتريك" Jeane J. Kirkpatrick عضوة سابقة في إدارة رونالد ريغان ومجلس الأمن القومي، وسفيرة لدى الأمم المتحدة، عضوة البادرة الأطلسية وCFR .كمـا نجـد شخصية أخرى، ذات علاقة قوية بالمركب العسكري الصناعي ويتعلق الأمر بمدير معهـد Empower America "فلويد كافام"Floyd Kvamme ، نائب الـرئيس التنفيـذي السـابق لشركة أبلApple ومدير عدة شركات أمريكية متخصصة في القطاعات النصف مصـنعة، التي تعد إستراتيجية بالنسبة للصناعات العسكرية.[1]

جاب بوش Jeb Bush : شقيق الرئيس الأمريكي ج.و.بوش.وبالرغم مـن العجـز المـالي المستمر للشركة النفطية "أربوستو" Arbusto التي يملكها آل بوش، فإنا كانت تستفيد مـن

---

[1] **GEOFFREY GEUENS**, op.cit.

دعم أثرياء المملكة العربية السعودية ودولة البحرين.ومن بين المساهمين في الشركة نجد جيمس باثJames Bath ، أحد أصدقاء ج.و.بوش، ولديه حضورا قويا في تجارة العقار وبيع وكراء الطائرات، ويعده البعض بأنه الشخص الذي يقوم بتبييض أموال الشخصيات الخليجية من بينهم سالم بن لادن أحد الإخوة الأشقاء لأسامة بن لادن[1].بعد الاندماج الفاشل بين الشركة النفطية"أربوستو" وشركة"سبكتروم"Spectrum في سنة 1984، تم شراء شركة"سبكتروم" من قبل "Harken Energy " في سنة 1996، مما سمح لجورج.و.بوش بالحصول على مقعد في مجلس إدارة الشركة النفطية.وهنا يمكننا أن نربط العلاقة بين إفلاس شركة الخدمات الطاقوية "إنرون"Enron من خلال العلاقة التي تربط رئيسها كنيث لاي Kenneth Lay والرئيس الأمريكي ج.و.بوش، خصوصا وأنه معروف بتمويله للحملات الانتخابية.

ريتشارد تشيني: كان رئيسا لشركة "هاليبرتون"Halliburton منذ سنة 1995 إلى غاية تعيينه في منصب نائب الرئيس في إدارتي ج.و.بوش. وتختص شركة هاليبرتون في قطاع تنمية وإنتاج الغاز والنفط عبر العالم، برأسمال قدره 15 مليار دولار وتوظف ما يقارب 100 ألف عامل موزعين على 130 دولة في العالم،وقد عمل ر.تشيني على تطوير الشركة وجعلها من بين الشركات العالمية الرائدة في مجالاتا المتعددة.

ونشير إلى أن زوجة ر.تشيني، لين تشينيLynne Cheney كانت متصرفة إدارية لشركة لوكهيد مارتن في الفترة 1994-2001.

ستيف فوربزSteve Forbes :مالك مجلة "فوربز"ولديه روابط متينة مع المركب الصناعي العسكري بواسطة مجموعته.رئيس "فوربزForbes Inc" ، "كاسبير واينبرغر" وزير الدفاع السابق في إدارة ر.ريغان،ومدير سابق لمجموعة باكتالBechtel Group .كما يعد جورج شولتز، وزير الخارجية السابق في إدارة ر.ريغان، أحد المحررين الدائمين في مجلة"فوربز"، ومدير لمجموعة باكتال.

[1] NOCTIUMMES Tania et PAGE Jean-Pierre, « La croisade de Georges Bush junior », dans *L'Empire en guerre*, Paris-Anvers, Le Temps des Cerises/EPO, 2001, p.183.

زلماي خليل زاد، عين في إدارة ج.و.بوش سفيرا للولايات المتحدة الأمريكية بأفغانستان، في سنة 2003، أحد المحللين السابقين للشركة النفطية "أونوكال"Unocal .
فين ويبرVin Weber ،أحد المستشرين في الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكـي ج.و.بـوش، مدير الخدمات التربويةITT Educational Services .
بول وولفويتز، نائب وزير الدفاع في إدارتي ج.و.بوش، وأحد المستشارين السابقين لإحدى كبرى الشركات الخاصة في الصناعات العسـكرية" نـورثروب-غرومـان" Northrop Grumman.
لويس ليبيLewis Libby ، مدير ديوان نائب الرئيس الأمريكي ريتشـارد تشـيني، وأحـد المستشارين السابقين لشركة "نورثروب-غرومان"Northrop Grumman .
دان كوايليDan Quayle :نائب الرئيس الأمريكي 1989-1993، مدير شركة American Standard Companies ،وأمترام تكنولوجيAmtran Technology ، والسـلوك الـتقني للكمبيوترBehavior Tech Computer .
دونالد رومسفيلد:وزير الدفاع في إدارتي ج.و.بوش، شغل منصب مدير الشركة الصيدلانية GD Searle & Co ، كما عمل مديرا للشركة الإلكترونيةGeneral Instruments ، وأحد المسـؤولين السـابقين في المؤسسـة الفضـائيةGulfstream Aerospace، ورانـد كوربوريشن..وغيرها من المؤسسات.

ونجد من بين الممضيين على تقرير مشروع القرن الأمريكي الجديد،جيمس وولسلي James Woolsey ، عضو السياسة الدفاعية*Defense Policy Board* ، وعضو سابق لتحرير العـراق، تولى منصب مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية في الفترة 1993-1995، كمـا اشـتغل مسؤول عدة شركات ذات علاقة بالمركب الصناعي العسكري،مثل:مارتن مارييتا، دايـن كورDynCorp ، بريتيش الفضائية British Aerospace, وبريتيش كور Aerospace Corp.
فرانك س.كارلوتشيFrank C. Carlucci ، وزير الدفاع في إدارة ريغان،رئيس شرفي لشركة لموعة كارليل وشركة نورتال ناتوورك Nortel Networks كما اشتغل بعـدة مناصـب في

مؤسسات صيدلانية وذات العلاقة بالمركب الصناعي العسكري مثل أونايتد United Defense, Kaman Corp.,Pharmacia Corp .

دوف.س.زاخايم Dov S. Zakheim: نائب وزير الدفاع مكلف بالمراقبة ومدير مالي بوزارة الدفاع منذ 2001، اشتغل عضوا بالمجلس الاستشاري لشركة "نورثروب غرومان"، مستشار بشركة "ماكدونال دوغلاس".

روبرت وزليك Robert Zoellick: أحد المستشارين السابقين لشركة إنرون Enron .

تبين لنا هذه القائمة الطويلة من الأعضاء المسؤولين، الأعضاء، المشاركين والممضيين على مشروع القرن الأمريكي الجديد، أهمية العلاقة العضوية بين المركب العسكري الصناعي والإدارة الأمريكية، التي تكمن في المناصب الهامة التي يحتلونها في أهم الشركات المختصة في الصناعات العسكرية، ومن ثم الانتقال ما بين الشركات والمناصب الحكومية، التي ستخلق حتما علاقات شخصية ومصالح متبادلة بين أعضاء الحكومة الفاعلين والمركب العسكري الصناعي، تترجمها في أغلب الأحيان السياسات المنتهجة والقرارات المتخذة في السياسة الخارجية الأمريكية، خصوصا تلك المتعلقة بقرارات التدخلات العسكرية، وأهمية الصناعات الطاقوية في التحرك العالمي لو.م.إ.

إضافة إلى هذه القائمة المنشغلة بمشروع القرن الأمريكي الجديد، الذي يترجم كما أشارنا سابقا انشغال المركب الصناعي العسكري، فإننا نجد في إدارة ج.و.بوش من الشخصيات السياسية الهامة، ولم تكن منضمة للمشروع إلا أنها ذات علاقات عضوية بالمركب العسكري الصناعي،مثل: كولن باول، كاتب الدولة في الفترة الرئاسية الأولى لج.ولكر.بوش، بعد قيادته لحرب الخليج الثانية التي تم تحرير الكويت من الغزو العراقي من خلال العملية العسكرية المعروف"بعاصفة الصحراء"، تولى مسؤولية شركة Gulfstream Aerospace .

كذلك نجد كوندوليزا رايس، مستشارة الأمن القومي ثم وزيرة الخارجية في إدارة ج.و.بوش، حيث اشتغلت مسئولة في الشركة النفطية شفرون Chevron.

كما نجد أندرو كار Andrew CARD ، رئيس ديوان البيت الأبيض في إدارة ج.و.بوش، اشتغل في وظيفة نائب الرئيس التنفيذي لشركة جنرال موتورز.

دونالد إيفانسDonald EVANS وزير التجارة، ويعد احد المســولين الرئيســيين للحملــة الانتخابية للرئيس ج.و.بوش، المؤسس السابق ورئيس شركة تــوم بــراون Tom Brown Incإحدى الشركات النشيطة في قطاع استغلال وتطوير إنتاج الغاز والنفط الخام.

كاثلين كوبرKathleen COOPER ، نائبة وزير التجارة، اشتغلت مسئولة مالية لدى إكسون موبيلExxon Mobil .

نورمان منيتاNorman MINETA ، وزير النقل، اشتغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لشركة لوكهيد مارتن في الفترة 1995-2000.

فرنسييس بلاك، نائب وزير الطاقة، اشتغل منصب نائب رئيس شركة جنرال موتورز.

روبرت.ج.كار Robert G. CARD، نائب وزير الطاقة، تولى منصب نائب رئيس شــركة CH2M Hill Companies ، إحدى الشركات العالمية العملاقة في قطاع الطاقة وبناء نــاقلات الطاقة.

دوغلاس ج.فايثDouglas J. Feith ، نائب وزير الدفاع للسياسات الدفاعية، محام ســابق لشركة "نورثروب غرومان".

إدوارد س.ألدريجEdward C. Aldridge ، نائب وزير الدفاع مكلف بالمشتريات إلى غايــة ماي 2003.ثم تولى منصب مساعد خاص لوزير الدفاع منذ جوان 2003. كــان يشــتغل مسؤول لدى شركة "لوكهيد مارتن"، ثم الشركة الفضائيةCEO Aerospace Corp في الفترة 1992-2001.

كما تولى رئاسة إدارة "ماكدونال دوغلاس" للأنظمة الإلكترونية ما بين 1988-1992.

جوزيف و.رالستون Joseph W. Ralston قائد أعلى للقيادة الأوروبية في الحلف الأطلســي من ماي 2000 إلى جانفي 2003.مسؤول إداري لدى شركة لوكهيد مارتن منــذ أفريــل 2003 وشركةURS Corp .[1]

من المهم أن نؤكد على أن مشروع القرن الأمريكي الجديد، هو من صنع المركب الصناعي العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية، بعض صانعي هذا المشروع كما لاحظنا يوجدون في قلب إدارة الرئيس الأمريكي ج.و.بوش.مما يسمح لهم بتبرير قرارات الحرب في أفغانستان

---

[1] **GEOFFREY GEUENS**, les liens entre le PNAC et le complexe militaro-industriel US,op.cit.

والعراق، تحت **غطاء محاربة التيار الإسلامي الراديكالي الذي يقوده "تنظـيم القاعـدة"** خدمـة للمصالح والامتيازات التي تعود على الشركات الصناعية العسكرية التي اشتغلوا بها أو لديهم استثمارات فيها.

كما أنه نلاحظ توظيف المركب العسكري الصناعي لمراكز التفكير في أداء مهامه المتمثلة في تقديم التبريرات من أجل التدخلات العسكرية، تقوم هذه المراكز بمهاجمة المعارضين لسياسة المركب العسكري الصناعي الذي يهيمن على صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، كما هو الحال مع مؤسسة American Council of Trustees and Alumni (ACTA) التي تأسسـت في 1995، والتي تعد أحد مراكز التفكير ذات التـأثير الكبير في السياسة الخارجية الأمريكية، من حيث أنها تقوم بدور الوسيط بين الأكاديميين، الشركات التجاريـة والماليـة والإدارة، وتأثيرها يتضح أكثر من خلال رئيسة المؤسسة "لين تشيني" زوجة نائب الرئيس الأمريكـي ريتشارد تشيني، والتي تولت المسؤولية الإدارية في الشركة الصناعية العسـكرية الكـبرى" لوكهيد مارتن" من سنة 1994 إلى غاية جانفي 2001. قامت هذه المؤسسة بنشر تقرير في نوفمبر 2001، خصصته للهجوم على بعض المثقفين الكبار الرافضين للسياسـة الأمريكيـة القائمة على محاربة الإرهاب، من بينهم "نعوم شاومسكي" Noam Chomsky، وألصقت بهم صفة "الخيانة الأكاديمية الكبرى" ، مستغلة بذلك أحداث 9/11[1].

المطلب الثالث: المركب الصناعي العسكري وإشكالية البيئة الخارجية لما بعـد انهيـار الاتحـاد السوفيتي.

يخضع المركب العسكري الصناعي الأمريكي إلى تأثيرات البيئة الخارجية، ففـي فتـرة انتهاء الحرب الباردة مع اختفاء الاتحاد السوفيتي وجد المركب نفسه في حيرة من مستقبله الصناعي ، فالمعطيات تدل على ذلك، حيث النفقات الدفاعية العالمية عرفت انخفاضـا محسوسا منذ 1988، بالرغم من أنها عادت لتتصاعد تدريجيا في سنة 1996، وتمثل نسبة النفقات العسكرية الأمريكية لوحدها 33 بالمائة من النفقات العسكرية العالمية، وتصـل

---

[1] CHOSSUDOVSKY Michel, *Guerre et Mondialisation. A qui profite le 11 septembre ?,* Paris, Le Serpent à Plumes, 2002, p.21

النسبة في حالة جمع النفقات الأمريكية مع نفقات الحلف الأطلسي التي تـديرها إلى 66 بالمائة من النفقات العسكرية العالمية.

ونلاحظ أن و.م.إ تسيطر بمفردها على إنتاج الأسلحة والنفقات المخصصـة للبحـث والتنمية في المجال العسكري من أجل تحسين التكنولوجيات الجديدة في الميدان، فمقارنة بدول الحلف الأطلسي، تخصص و.م.إ 80 بالمائة من النفقات المخصصة للأبحاث وتطوير أنظمة الأسلحة، وأكثر من 70 بالمائة من النفقات العالمية المخصصة لأبحـاث وتطـوير الأسلحة.[1]

شهدت فترة التسعينيات إعادة هيكلة المركب العسكري الصناعي الأمريكـي بسـبب الانخفاض المستمر للميزانية المخصصة لوزارة الدفاع الأمريكي،مما أدى بهذه الأخـيرة أن تعلن عن نيتها في خفض عدد الشركات المختصة في البحث وتطوير وإنتـاج الأنظمـة الجديدة من التسلح. وفي سنة 1997، طالب البنتاغون بانتهاء تمركز والاحتكار لـبعض الشركات، كما أعلنت اللجنة الفيدرالية للتجارة ووزارة العدل، رفضـهما لانـدماج الشركتين الكبريتيين في الصناعات العسكرية "*لوكهيد مارتن*" و"*نورثروب غرومان*".

وفي الإطار العام الذي حددته وزارة الدفاع الوطني، فإن مشاركة المستثمرين المؤسساتيين مثل: صناديق التقاعد، وصناديق الضمان الاجتماعي لعبـت دورا محركـا في إدمـاج الشركات وشراء الأصول في فترة إعادة الهيكلة الصناعية العسكرية لفترة التسـعينيات، حيث وصل مبلغ إدماج وشراء الأصول أكثر من 60 مليار دولار في الفترة ما بين 1993 و1997.[2] ويرى بعض الاقتصاديين بأن مشاركة صناديق التقاعد والضمان الاجتمـاعي في الاستثمار المالي داخل الشركات الصناعية العسكرية المتعاملـة مـع وزارة الـدفاع ساهمت في تغيير جذري لنمط تسيير هذه الشركات ومراقبتها. فمكانة المساهمين الجدد أصبحت أقوى، مما يؤدي إلى إنهاء التسيير الرقابي، بسبب التنـاقض في المصـالح بـين

---

[1] **Claude Serfati**, La régénération du système militaro-industriel américain au tournant du siècle, in:http://www.grip.org/bdg/g1026.html

[2] **Ibid.**

المساهمين ومسيري الشركات.فالمسيرون يبحثون عن تعظيم مداخلهم، وبحكم اطلاعهم على المعلومات الكاملة والدقيقة للشركة مقارنة بالمساهمين فإنم يملكون الحرية التامة في اتخاذ القرارات التي تساهم في تعظيم مصالحهم على حساب المساهمين.[1] ويمكننا أن نبين هذه النظرية من خلال الرواتب المخصصة لأكبر خمسة مسيرين، الذين اسـتفادوا مـن إدماج-شراء الأصول من قبل المساهمين في الشركات المذكورة أدناه،

رواتب وامتيازات لخمسة من أكبر المسيرين للشركات الصناعية العسكرية –ألاف الدولارات- سنة 2000[2].

اسم الشركات	الرواتب قبل الإدماج	القيمة المضافة المحققة في البورصة بفضل الإدماج	الأرباح المحققة بفضل شراء -stocks options
ماك دونال دوغلاس **نورثروب غرومان** **مارتن مارييتا** **روكوال**,Rockwell **لورال**,Loral **جينيرال ديناميكس**	103.660	286.200	834.601

كما أشرنا سابقا تعد وزارة الدفاع المحرك الرئيسي للمركـب الصـناعي العسـكري باعتبارها الزبون الوحيد للأسلحة المصنوعة، لأن تصدير الأسلحة لا يـتم إلا بموافقـة البنتاغون، كما أن تمويل المركب كما لاحظنا أصبح يعتمد على المال العام، من خـلال الميزانية المخصصة للبحث والتطوير أو شراء الأسلحة أو تجديدها وصيانتها. وعليه، فإن كل زيادة في النفقات المخصصة لوزارة الدفاع تصب مباشـرة في صـناديق المركـب الصناعي العسكري، وبالرغم من أن ميزانية الدفاع عرفت انخفاضا مع التسعينيات إلا أن

[1] **Claude Serfati**, op.cit.

[2] Source : Adapté de O. Lurie, Center for Defense Information (CDI).

القيمة المخصصة لهذه الفترة كانت تمثل أكثر من 80 بالمائة من الميزانيات المخصصة في فترة الحرب الباردة 1950-1980.[1] ولتجاوز التراجع الملحوظ في الطلب على الإنتاج الصناعي العسكري في فترة التسعينات، كان اللجوء إلى إدماج الشركات مع عرض الأسهم في البورصات، التي كان فيها نصيب للتمويل المؤسساتي: صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي.

تشير تقديرات خبراء المركب الصناعي العسكري إلى أن ميزانية الدفاع الأمريكي ستعرف زيادة في النفقات تصل ما بين 50 إلى 100 مليار دولار في السنوات القادمة. فبعد 9/11 التزم الرئيس ج.و.بوش مع الكونغرس على رفع الميزانية المخصصة للدفاع، حيث وصل في 2001 إلى 307 مليار دولار، لترتفع إلى 339 مليار دولار في سنة 2002، ليقترح الرئيس ج.و.بوش في خطاب عن حالة الاتحاد عن ميزانية تصل إلى 379 مليار دولار، مع زيادة النفقات المخصصة للأمن الداخلي (*Homeland security*) التي وصلت إلى 37.7 مليار دولار سنة 2003. أي بزيادة قدرها 26 بالمائة ما بين 2001 و2003، مع هدف الوصول إلى ميزانية تقدر ب451 مليار دولار في سنة 2007. فما بين سنتي 2002 و2007 يخصص لنفقات الدفاع مبلغ هائل تصل قيمته إلى 2.144 مليار دولار، بغرض إنفاقها على البرامج الكبرى لتطوير التسلح التي يتجاوز المبلغ المخصص لها 800 مليار دولار[2].

بعد التراجع المحسوس في الاستثمارات الخاصة في قطاع تكنولوجيا الاتصالات، ابتداء من ربيع سنة 2000، ارتفعت ميزانية التجهيزات لوزارة الدفاع مما أعطت ضمانات مالية لتحويل الاستثمارات نحو القطاع الصناعي العسكري، مما يجعل الشركات المتعاقدة مع البنتاغون تعرف نشاطا ماليا.

وتمثل التكنولوجيا العسكرية أداة للهيمنة على العالم فحروب فترة التسعينات: العراق، صربيا، أفغانستان، سمحت لمخابر صناعة الأسلحة ولمراكز الدراسات التكنولوجية باختبار دقة بعض الأسلحة وفعاليتها في الميدان، كما سمحت بتطوير أسلحة

[1] **Claude Serfati**,op.cit.
[2] Ibid.

جديدة.فالحرب الأمريكية ضد صربيا أكدت تحسن ودقة صواريخ "باتريوت"، التي كانت حسب الخبراء ضعيفة من حيث الدقة في إصابة الهدف في حرب الخليج الثانية.كما تم ملاحظة التحسن في أداء الأسلحة المسيرة بGPS في حربي صربيا وأفغانستان مقارنة بحرب الخليج الثانية.كما تم تجريب بعض الأسلحة في الحرب على صربيا مثل: القنابل *bombes au graphite* ، وطائرات الاستكشاف بدون طيار.[1]كما سمحت الحرب على أفغانستان بتطوير هذا النوع من الطائرات الحربية التي استعملت في صربيا، بتزويدها بصواريخ مضادة للدبابات والأسلحة الفردية، يتم التحكم فيها عن بعد.مثال آخر، يتعلق بتطوير القنابل العنقودية GBU- 28 التي استعملت في حرب الخليج الثانية، وتم تطويرها لخرق المخابئ تحت الأرض يصل عمق الحفرة إلى ستة أمتار، وذلك بحجة ضرب المخابئ التي يلجأ إليها عناصر تنظيم القاعدة.

كما يشكل التفوق العسكري الأمريكي في **مجال الفضاء** أحد المتغيرات العسكرية الرئيسية لعناصر القوة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين بالنسبة لوزارة الدفاع، ويمثل برنامج الدفاع ضد الصواريخ (*National Missile Defense*) أحد المسارات التقليدية في السباق الأمريكي للانفراد العالمي بالتفوق العسكري الذي انطلق مع مبادرة الرئيس ر.ريغان للدفاع الاستراتيجي المعروفة ب"حرب النجوم" والتي استهدفت عسكرة الفضاء، بخرقها لاتفاقية ABM، وقدرت مصاريفها الأولية ب60 مليار دولار منذ سنة 1983 يضاف إليها 60 إلى 100 مليار دولار المخصصة لبرنامج الدفاع ضد الصواريخ، وهذا من أجل التفوق الأمريكي على عدوها التقليدي السابق الاتحاد السوفيتي وحلفاءها التقليديين في أوروبا.

بمناسبة التصويت على الميزانية المالية لسنة 2000، وتحت ضغط الجمهوريين على الإدارة الديمقراطية التي يقودها بيل كلينتون، تم إنشاء لجنة للتقييم والتنظيم والتخطيط للأمن الأمريكي في **مجال الفضاء**، ترأسها دونالد رومسفيلد،رئيس مجلس إدارة مؤسسة "*راند كوربوريشن*" قبل تعيينه وزيرا للدفاع في إدارة ج.و.بوش، وإلى جانبه ثمانية جنرالات

[1] *Unmanned Aerial Vehicles, UAVs*.

متقاعدين من بين اثني عشرة عضوا المشكلين للجنة، القاسم المشترك بينهم أنم كلهم من المدافعين عن مبادرة الدرع الصاروخي، وقدمت اللجنة تقريرها إلى الكـونغرس في 11 جانفي 2001، تبين فيه أهمية الانفراد الأمريكي بعسكرة الفضاء ومما جاء في التقرير[1]، أن الفضاء يشكل أهمية حيوية وإستراتيجية بالنسبة للدفاع الأمريكي مثله مثل البر،البحـر والجو، وعليه يجب أن يسند للفضاء قيادة خاصة به علـى غـرار قيـادات القـوات الأخرى.كما يجب على و.م.إ أن تيمن على مجال الفضاء لتمنع أية قوى أخرى منافسة. وبفضل الاقتراحات العشرة التي طرحتها لجنة "رومسفيلد" ستسمح لـ و.م.إ بـالتفوق العسكري على العالم والسيطرة اللامحدودة وبدون أية مجادلة.

ونشير إلى المقترحات العشرة، كما طرحتها اللجنة:

أولا: يجب أن يتبع سلاح الفضاء مباشرة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.***ثانيا***: لضمان الاستغلال الحسن لمال الفضاء يجب على رئيس الجمهورية أن يعين مستشـار خـاص بشؤون الفضاء.***ثالثا***: يجب على مختلف وكالات الاستخبارات أن تنسق وتتبع سـلاح الفضاء داخل مجلس الأمن القومي.***رابعا***: باعتبـار أن سـلاح الفضـاء ذو وظيفـتين أساسيتين، الأولى، للاستعلامات والثانية للقتال، فإنه من الضروري أن يتم التنسيق بـين وزير الدفاع وعدة وكالات للاستخبارات.***خامسا***: يجب دعم وزير الـدفاع بمسـاعد لشؤون الفضاء.***سادسا***: يجب أن يتم الفصل بين القيادة الجوية وقيادة الفضاء.***سابعا***:مـن سلاح الفضاء إمكانية استخدام مصالح الأسلحة الأخرى.***ثامنـا***: يجب أن تلحق وكالـة الصور الفضائية بقيادة القوات الجوية.***تاسعا***: **يجب أن يراقب وزير الدفاع الاسـتثمارات** في **ميدان البحث والتطوير المخصصة لمال الفضاء.*****عاشرا***: يجب أن **تخصص وسائل ماليـة هامـة لبرنامج الفضاء العسكرية.**

وأمام تردد الديمقراطيين في التكفل بالمشروع فإن تقرير اللجنة حاول استعمال الأسلوب الإقناعي بتحديده للمخاطر التي يمكن أن تلحق بأمن الولايات المتحدة الأمريكية، وممـا جاء فيه:**"*أن التاريخ الأمريكي ملئ بالوقائع التي تم فيها إهمال التحذيرات والمخاطر المحدقـة***

[1] Report of the commission to assess U.S National Security Space Management and Organization, in: http://www.defenselink.mil/pubs/spa..

بالأمن الأمريكي، إلى غاية حدوث اعتداء خارجي. في حينها يخضع البيروقراطيـون للوضـع المأسوي.ومن الحكمة أن نلجأ لتأمين مجال الفضاء..والحدث الوحيد الذي يمكن أن يعبأ الطاقات الوطنية والضغط على الحكومة الأمريكية للتحرك يجب أن يكون هناك "بير هربـر فضـائي" ..

وقد شكلت أحداث9/11 بالنسبة لرونالد رومسفيلد ولجنته صدق تنبـؤه و"مفاجئـة ربانية".[1]وفي يوم الهجوم 9/11 وجد الفرصة مناسبة في المؤتمر الصحفي الذي كان يلقيه لإعادة طرح فكرة عسكرة الفضاء متهجما على الديمقراطيين الذين وقفوا ضد مشروع مبادرة الدرع الصاروخي، موجها خطابه للسيناتور الديمقراطي "كارل لوفـان" Karl Levin *:"أنت وغيرك من الممثلين الديمقراطيين في الكونغرس، كنتم متخوفين من عدم إيجاد التمويل الضروري لزيادة الميزانية المخصصة للدفاع التي طلبها البنتاغون، وخصوصا فيما يخص الدفاع المضاد للصواريخ، وقد تخوفتم من الاقتطاع من صناديق الضمان الاجتماعي لتمويل المشروع.هل أقنعتكم الأحداث الآن بأنه من الضروري على و.م.إ أن تضاعف من نفقاتنا العسكرية للدفاع حـتى لـو تطلب ذلك الاقتطاع من صناديق الضمان الاجتماعي للإنفاق على الدفاع.."*.[2]

ويستمد المركب العسكري الصناعي قوته أيضا، من **العلاقة القائمة** بين **التكنولوجية المدنية والعسكرية**، حيث يرى بعض المراقبين بأن السنوات القادمة ستشهد مراقبـة المركـب العسكري الصناعي الأمريكي للتكنولوجيات الجديدة التي تم تطويرها للسوق التجارية، انطلاقا من المهام المحددة للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها ستبقى القوى العسـكرية الوحيدة التي يمكنها أن تسيطر على العالم. بمعنى ، أنه سـيتم التـداخل الكـبير بـين الصناعات العسكرية والصناعات المدنية، وهذا التطور سـيتم في مجـالين أساسـيين: تكنولوجيات المعلومات، التي تعد مركز التطور العسـكري مـن خـلال الـتحكم، الاتصالات، الإعلام الآلي، الرقابة، الاستخبار،ويندرج ذلك كلـه في إطـار اهتمـام الشركات الكبرى بالبحث والتحكم في الصناعات القائمة على تكنولوجيات الاتصـال والمعلومات. أما اﻟﻤﺠال الثاني، فيهتم بالبيوتكنولوجي، ومع احتمال توسع حرب المـدن، فإن الخطر من استعمال الأسلحة الجرثومية والكيماوية سيعزز من الاستثمار والبحث في

---

[1] Un Pearl Harbor spatial: une "divine surprise" pour Donald Rumsfeld
In: http://www.defenselink.mil/cgi/bir

[2] D.D News Briefing on Pentagon Attack In: http://www.defenselink.mil/cgi/bir

هذا المجال، خصوصا وأن و.م.إ ترفض المصادقة على معاهدة مراقبة الأسلحة البيولوجية والسامة.

المطلب الرابع: المركب العسكري الصناعي و"خصخصة الحرب".

تلعب ظاهرة **"خصخصة الحرب"** أهمية بالنسبة للمركب العسكري الصناعي، حيث نلاحظ التصاعد المستمر للشركات الخاصة التي تقدم الخدمات البشرية والتكنولوجية في الميدان الحربي، ففي حرب الخليج الثانية مع بداية التسعينات من القرن الماضي مثلت نسبة عمال القطاع الخاص من العسكرية الأمريكية أقل من 2 بالمائة إلا أن هذه النسبة ارتفعت عام 2003 بمناسبة غزو العراق لتصل إلى 10 بالمائة. كما يستخدم البنتاغون أكثر من 700 ألف متعهدين خاصين و ينفق على الأقل 33 مليار دولار على الشركات الخاصة من إجمالي 416 مليار دولار حجم الإنفاق العسكري[1]. وقامت هذه الشركات في الحرب على العراق لسنة 2003 بإمداد القيادة الأمريكية باحتياجاتها من المدربين وقوات الأمن، الذين فاق عددهم أعداد باقي أعضاء التحالف باستثناء القوات الأمريكية، ووصل عددهم في العراق 15 ألف حارس مدني، منهم 6 ألاف رجل على الأقل مسلحين. كما يقوم بعض المتعهدين بصيانة وإصلاح أنظمة الأسلحة المتقدمة تكنولوجيا، وخصص للمتعهدين أكثر من 20 مليار دولار، حوالي أكثر من ثلث ميزانية الجيش في أفغانستان والعراق[2].

وقد حدثت دفعة قوية لسياسة الخصخصة العسكرية خلال إدارة بوش الأب، ففي فترة حرب الخليج سنة 1991، منح البنتاغون الذي كان يترأسه ريتشارد تشيني شركة "هاليبرتون"، الذي أصبح فيما بعد رئيسا لها، عقدا قيمته 9 ملايين دولار لإجراء دراسة حول إمكانية قيام شركات الخدمات العسكرية الخاصة بمعاونة القوات النظامية في مناطق

---

[1] **حسام سويلم**، خصخصة الحرب، مجلة قراءات إستراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة العاشرة، العدد الثالث، مارس 2005، ص3. ترجمة لدراسة:

Gram Guma, Privatizing War, Common Dreams News Center, August 2004.

[2] نفس المرجع، ص3.

القتال، ومنذ تلك الفترة حققت هذه الشركة مكاسب تقدر بحـوالي 2.5 مليـار دولار على الأقل نتيجة إشرافها على بناء وإدارة قواعد عسكرية، بعضها في أماكن سرية[1].

والملاحظ أن المؤسسة العسكرية الأمريكية أصبحت في تبعية للشركات الخاصـة فيمـا يخص تشغيل، صيانة وإصلاح الأسلحة ذات التكنولوجيا العالية، فعندما قامـت و.م.أ بشن الغزو على العراق في مارس 2003، كانت السفن الحربية في الخليج تعمل بما فيهـا طاقم من أفراد البحرية الأمريكية وبجوارهم مدنيون من أربع شركات يقومون بتشـغيل بعض أنظمة التسليح الحديثة والأكثر تعقيدا في العالم.وعندما دخلت الطائرات بـدون طيار"بريداتور" في الخدمة، وكذلك"غلوبال هوك"، بالإضافة للقاذفات بي-2 التي تعمل بنظرية"ستليث"-*الاختفاء عن شاشات الرادار*- كانت هذه الأنظمة التسلحية يتم تشغيلها وصيانتها بواسطة مدنيين يعملون لحساب شركات خاصة[2].

ويمكن إرجاع ظاهرة خصخصة الحرب، فضلا عن تحكم الشركات العسكرية الصناعية في التكنولوجيات الجديدة، إلى النفوذ الكبير الذي حققته البعض منها، وذلـك بفضـل مسيريها الذين وظفوا مناصبهم وخبرتم في الإدارة العسكرية الأمريكية لصـالح هـذه الشركات، ويتضح الأمر هنا مع نموذج شركة "كارليل"Carlyle، التي ساهمت بشـكل كبير في ظاهرة خصخصة الأمن والدفاع، مع مديرها ف.كارلوتشـي Franck Carlucci الذي تولى منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية في الفترة مـن 1977 إلى سـنة 1981، ثم مستشار الأمن القومي في إدارة ر.ريغان ليتـولى بعـدها منصـب وزيـر الدفاع،حيث عمل على وضع السياسات الدفاعية وضبط نفقات الميزانية لخدمة المركب العسكري الصناعي.وبفضل هذه الخبرات المتراكمة لكارلوتشي عـين لإدارة شـركة كارليل، التي تعد أكبر شركة في المركب العسكري الصناعي، ويطلق عليهـا تسـمية" سي.أي.أي الأعمال"، وتشغل 70 ألف أجير، برأسمال يبلغ 13 مليـار دولار ولـديها مساهمات في 164 شركة، وتوصف كذلك بأنا أول مجموعة للاستثمارات الخاصـة في العالم.ويرجع الفضل في توسيع نشاطات الشركة التي تأسست سنة 1987 إلى النفـوذ

---

1 **حسام سويلم**، خصخصة الحرب، المرجع السابق ، ص3.

2 نفس المرجع، ص5.

الذي يتمتع به مسؤول البنتاغون السابق،كارلوتشي، الذي تمكن من كسب الصـفقات العمومية في ميدان الأمن والمتعلقة بتأمين السفارات والمراكز النووية الأمريكية، وإقامتها لمراكز بحث شبه سرية حول الأسلحة البيولوجية والكيماوية[1].

وتوسع نفوذ الشركة إلى شخصيات سياسية وعسـكرية سـابقة، وعمـل لحسـابا كمستشار، الرئيس الأمريكي السابق جورج بـوش الأب، والـوزير الأول البريطـاني السابق، جون مايجور، كممثل للشركة في أوروبا.

وكثيرا ما توصف شركة كارليل بأن لديها أذن في البيت الأبيض وأخرى في البنتاغون، كما تلقب "بشركة البنتاغون"، لأن ثلثي إيداعاتا أو مساهماتا تؤلف شركات مرتبطة بمجال الدفاع والاتصالات، وتعتبر تاسع قوة مالية لتصنيع العتاد العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي سبتمبر 2001 بعد اتفاق مكتوب مع الرئيس جورج بوش الابن، وقعت الشركة عقدا بقيمة 12 مليار دولار مع البنتاغون، بخصـوص تطـوير برنـامج "كريزيدر"، وهو نظام عالي التقنية في مجال المدفعية.علما بأن جميع خبراء البنتاغون الذين استشيروا حول المشروع رفضوه رفضا قاطعا، لتقديرهم بأنه لا يلبي متطلبات الحـرب الحديثة، والدهشة قد تزول حسب تعبير الكاتب"إيريك لوران" لأن الرئيس ج.و.بـوش الابن كان موظفا سابقا في الشركة التي منحها العقد المغري، ووالده مستشارا للشركة[2].

واستفادت الشركة من تديدات 9/11 في ميادين: الدفاع البيولوجي، الأمن المعلومـاتي وتأمين التكنولوجيات الدقيقة. ولديها القدرات للمشاركة في أيـة مناقصـة تطرحهـا الحكومة الأمريكية من مختلف التخصصات سواء تعلق الأمر بالصـناعات الفضـائية،

[1] **Pascal Dallecoste**, qui veut vraiment du Carlyle Group?, Laboratoire de Recherche de l'Ecole de Guerre Economique (LAREGE), Paris,2003,p.1-15.
يمكن الإطلاع على هذه الدراسة الشاملة حول شركة كارليل وتأثيرها على الاقتصاد الحربي الأمريكي ، على موقع :
http://www.infoguerre.com

[2] **إيريك لوران،** حرب آل بوش: أسرار الـ اع التي لا يمكن الاعتراف بها، بيروت: دار الخيال، الطبعة الأولى 2003، ص73.
ويشير المؤلف في نفس الكتاب إلى أن ج.بوش الأب كان يقبض من شركة كارليل 100 ألف دولار مقابل كل مداخلة أو خطاب يلقيه أمام جماهير مختارة، ***أنظر:****ص75.*



الاتصالات، الإلكترونيات الحربية، الصناعات المضادة لعدوى الأمراض النووية، الجرثومية والكيماوية، إلى غاية قدرتها على صناعة الدبابات، المدافع، الصواريخ.

وقد أثير الاهتمام بالشركة عندما تبين أن عائلة بن لادن من بين المساهمين في شركة كارليل، حيث استثمرت مليونين دولار في سنة 1994 في إحدى فروع الشركة المتخصصة في الصناعات العسكرية والصناعات الجوية والفضائية، وبعد شهر من أحداث 9/11 أعلنت كارليل أن عائلة بن لادن سحبت استثماراتها من الشركة [1].

انطلاقا من هذه الاستثمارات الضخمة في قطاع الصناعات العسكرية، فإن المنطق يتطلب إيجاد حروب لتبرير النفقات الهائلة التي تدفعها الحكومة الأمريكية من الضرائب المقتطعة من المواطنين، وعليه يوجد "لوبي الحرب"[2] في الولايات المتحدة الأمريكية يطالب بالحروب الدائمة، والنموذج الواضح لذلك "لجنة تحرير العراق" *Committee for the Liberation of Iraq* التي تأسست في نوفمبر 2002، التي طالبت بشن الحرب على العراق، وتتشكل اللجنة من أعضاء تيار الصقور الذي يمثله ريتشارد بيرل، ومن قدامى الجمهوريين، حيث ترأس اللجنة راندي شونمان Randy Scheunemann ، عضو جمهوري سابق في لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ، وعمل مستشارا للشؤون العراقية لدى البنتاغون في إدارة ج.و.بوش الابن، كما يوجد في اللجنة جورج شولتز، وزير الخارجية السابق في إدارة ر.ريغان. كما يوجد ممثلين لتيار المحافظين الجدد، من أمثال: ويليام كريستول، روبرت كاغان.

وتعتبر لجنة تحرير العراق حلقة في سلسلة المشروع الاستراتيجي "القرن الأمريكي الجديد"، الذي يجمع الشخصيات السياسية اليهودية المحافظة واليمين المسيحي، وتعمل من ***أجل ربط محاربة الإرهاب الإسلامي بتقديم المزيد من الدعم لإسرائيل*** في محاربتها لإرهاب

---

[1] **Pascal Dallecoste**, qui veut vraiment du Carlyle Group?, op.cit.

[2] **Georges Menahem**, les lobbies de la guerre aux USA, *in:* http://cicg.free.fr/leslobbiesdelaguerreMenahem.htm/6 Janvier.2003
* Georges Menahem*: Chercheur au CNRS - Auteur de La science et le militaire, Seuil, 1976, et de Enquête au cœur des multinationales, Attac- Editions des Mille et une nuits, 2001.*

حماس، الجهاد، وحزب الله.والمعروف عن رئيس اللجنة "ر.شونمان" أنه كـان في سـنة 1998 المبادر الرئيسي للقانون المتعلق بتحرير العراق Iraq Liberation Act ،وهو القـانون الذي سمح بتمويل المؤتمر الوطني العراقي الذي يرأسه"أحمد جلبي" بمبلغ 98 مليون دولار، بالرغم من الحذر الذي أبدته في حينه كل من وزارة الخارجيـة ووكالـة المخـابرات المركزية[1]. وما يهمنا أكثر في هذا المجال وجود ممثلين في اللجنة من شـركة "لوكهيـد مارتين" إحدى الممولين الرئيسيين للبنتاغون بالمنتجات الصناعية العسـكرية، وهـؤلاء الممثلين ثلاث: بروس ب.جاكسونBruce P. Jackson ، نائـب رئـيس الإسـتراتيجية والتخطيط في شركة *لوكهيد مارتين*، والذي كان قد ترأس اللجنة الجمهوريـة الفرعيـة للأمن القومي والسياسة الخارجية في الحملة الانتخابية للرئيس ج.و.بوش في سنة 2000، كان ضابطا سابقا في الاستخبارات العسكرية، وعمل قبل التحاقه بشـركة"لوكهيـد مارتن" في سنة 1995،كمساعد لفرنك كارلوتشي ثم ريتشارد تشيني عندما كان يتولى إدارة البنتاغون في إدارة بوش الأب.الشخصية الثانية التي تمثل شركة لوكهيد مـارتن في لجنة تحرير العراق، "سـتيف هـادلي" Steve Hadley ، الـذي عمـل مباشـرة مـع "ب.جاكسون"، وكان أحد مساعدي وزير الدفاع في إدارة بوش الأب.أمـا الممثـل الثالث لشركة لوكهيد مارتين، فهو "توم دونلي" Tom Donnelly الذي كان نائبا لمـدير مشروع القرن الأمريكي الجديد، وعمل في مؤسسة التفكير الإسـتراتيجي American Enterprise Institute المقربة من المحافظين الجدد ويساعد ريتشارد بيرل.

والمنطق الواضح هنا، أن وجود شركة لوكهيد مارتن في لجنة الحرب علـى العـراق لا يخرج عن استعمال نفوذها للتأثير على صانعي القرار من أجل تحقيق مبيعات أكثر مـن الأسلحة وتجريب أسلحة ذات تكنولوجية جديدة من أجل إغراء زبائن جـدد، وهـذا يندرج في المنطق العام للشركة، إلا أن الشيء المثير للغرابة كيف تؤيد الشركة علانيـة الحرب و لا تخاف من اللعبة الديمقراطية الأمريكية القائمة على الفضـائح الإعلاميـة، بشعار "الشركة تربح بموت الأمريكيين في العراق"، والإجابة الوحيدة الـتي يمكـن أن

[1]**Georges Menahem**, op.cit.

نؤكدها هنا لا تخرج عن تحذيرات الرئيس الأمريكي إيزناور" ..*يجب أن نحذر من النفـوذ اللاشرعي الذي يحاول المركب العسكري الصناعي الاستيلاء عليه،بطريقة **علانية أو سرية**.." [1].*

والحال هنا أن المركب العسكري الصناعي أصبح هو الذي يصـنع السياسـة الأمنيـة الأمريكية، بإستراتيجية قائمة على فتح المزيد من الأسواق أمام الصناعات العسـكرية، وذلك بارتباطاته القوية مع وزير الدفاع دونالد رومسفيلد، ونائب الـرئيس ريتشـارد تشيني .

نفس الأعضاء الفاعلين في لجنة تحرير العراق كانوا قد أسسوا لجنة الحرب ضد صـربيا (*Balkan Action Committee*)في سنة 1999، لمساندة الحلف الأطلسي في حربـه علـى صربيا، وكان من بين أعضاء اللجنة كل من د.رومسفيلد وب.وولفـويتز، وكانـت نشاطاتم ترتكز على التأثير على صانعي القرار: البيت الأبيض، الكونغرس، الرأي العام من أجل الدخول في الحرب، من خلال البيانـات والرسـائل المفتوحـة إلى الـرئيس الأمريكي، والإشهار في الجرائد التي تصل إلى أعضاء الكونغرس، مثل "النيويورك تـايمز" و"الواشنطن بوست".

والملاحظ أن "لوبي الحرب" وجد فعاليته في إدارة ج.و.بوش الابن إلا أن نشاطاته كانت حاضرة في الساحة السياسية الأمريكية منذ منتصف السبعينات، عندما أسسـت لجنـة المخاطر الآنية Committee on Present Danger (CPD) في سنة 1976، المعروفـة باسـم "فريق ب"، لتحضير ونقد التقرير الذي وضعه "الفريق أ" حول تقديرات القوة العسكرية السوفيتية، وكان أن قامت اللجنة بتضخيم مخاطر التهديد السوفيتي لفتح الـال أمـام التسلح الواسع الذي تغتنمه شركات المركب العسكري الصناعي، خصوصـا في فـتح الأبواب على المبادرة الإستراتيجية "لحرب النجوم"[2].

---

[1] **Eisenhower et le complexe militaro-industriel-17-01-1961**
In:http://www.voltairenet.org/article15891.html

[2] Anne Hessing Cahn, Killing Detente, The Right Attacks the CIA, University Press, Pennsylvania, USA, 1998. 232 pages.

استنتاجات.

من خلال ما تقدم، نلاحظ أن المركب العسكري الصناعي يستمد قوته في التأثير علـى عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية من عدة عوامل متكاملة فيما بينـها، يمكننا أن نحصرها في النقاط التالية:

أولا، طبيعة الاقتصاد الأمريكي القائم على الاستثمارات الضخمة في الإنتاج والتسـويق الصناعي في القطاع العسكري، أو ما يعرف بعسكرة الاقتصاد الأمريكي.

ثانيا، طبيعة التكنولوجيـات الجديـدة، القائمـة علـى الاتصـالات، المعلوماتيـة، البيوتكنولوجي، ساهمت في اندماج بين القطاعين المدني والعسكري.

ثالثا، قوة الشركات الصناعية العسكرية في التأثير على صناعة القرار تستمد من الـدور الذي يقوم به العسكريون والوزراء السابقون في التنسيق بين الإدارة الأمريكية التي كانوا يعملون بها والشركات التي توظفهم مباشرة بعد انصرافهم من الوظائف الحكومية.

رابعا، ظاهرة خصخصة الحرب بفعل التأثيرات التكنولوجية جعلـت البنتـاغون والإدارة الأمريكية في تبعية للمركب الصناعي العسكري.

المبحث الثاني: دور اللوبي النفطي في صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

*"يمكن أن نلخص الرهانات الخفية في الحرب على الإرهاب بكلمة واحدة هي **النفط**. ويبدو أن خريطة الملاجئ والأهداف في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تماثل تلك المتعلقة بمصادر الطاقة الأساسية في العالم إلى حد بعيد في القرن الواحد والعشرين...ومن المعقول أن ينظر معظم الناس إلى الحرب على الإرهاب على أنا حرب لمصلحة شفرون الأمريكية Chevron وإكسون Exxon وأركو Arco، وتوتال وفينا ألف الفرنسية Total Fina Elf، وبتروليوم البريطانية British Petroleum ورويال داتش شل Royal Dutch Shell وغيرها من الشركات العملاقة التي استثمرت في المنطقة بمئات مليارات الدولارات".*[1]

يعد عامل النفط محددا جيو-استراتيجيا لفهم السلوك الأمريكي تجاه الحركات الإسلامية، ويمكننا أن نرجع ذلك لعدة أسباب، يمكننا أن نحصرها في **ثلاثة أسباب رئيسية**:

الأول، يتعلق بأهمية النفط في الاقتصاد الأمريكي والعالمي، وهذا ما سنعالجه في ***المطلب الأول***. والسبب ***الثاني***، يتعلق بالخطر الذي تشكله المنافسة الصينية على مصادر الطاقة بالنسبة لمستقبل أمن الولايات المتحدة الأمريكية، وهو محور ***المطلب الثاني*** ، أما السبب ***الثالث***، فيخص دور ومكانة الشركات النفطية الأمريكية في عملية صنع القرار، وهو محور تحليلنا في ***المطلب الثالث***.

وهذه الأسباب مجتمعة نزعم أنا تدفع بالولايات المتحدة الأمريكية لرسم خريطة الحرب الأمريكية على الحركات الإسلامية و"الإرهاب" في مناطق *الشرق الأوسط وآسيا الوسطى التي تماثل الخرائط المتعلقة بمصادر الطاقة الأساسية في العالم إلى حد بعيد في القرن الواحد والعشرين، حسب تعبير صحيفة"سان فرانسيسكو كرونيكل"*.

وما يهمنا في هذا المجال أن نبين الدور الذي يلعبه اللوبي النفطي في صناعة القرار لكي نحاول أن نقترب من الدور الخفي لتلك الشركات في تعاملها مع الظاهرة الإسلامية.

---

[1] صحيفة *San Francisco Chronicle* 26 سبتمبر 2001، نقلا عن:

نفيز مصدق أحمد، الحرب على الحرية: كيف ولماذا تم الهجوم على أمريكا في 11 سبتمبر 2001 ؟، مرجع سبق ذكره، ص342-343.

المطلب الأول: أهمية النفط بالنسبة للاقتصاد الأمريكي.

سنتطرق هنا إلى البعد التاريخي للسياسة النفطية الأمريكية، لنبين المحاور الكبرى التي تقوم عليها هذه السياسة، ثم نحلل التحديات المستقبلية التي تطرحها الطاقة على الأمن الأمريكي من خلال عاملين متداخلين، **الأول**، يتعلق بتعاظم الاستهلاك الداخلي الذي يصاحبه الاعتماد المتزايد على الإمدادات الخارجية، أما **العامل الثاني**، فيتعلق بزيادة الطلب العالمي على الطاقة، مما يشكل تحديا إستراتيجيا لأمن الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية.

أ- *مدخل تاريخي*:

ظهرت الصناعة النفطية، تاريخيا، في الولايات المتحدة الأمريكية عندما قام *الكولونيل إدوين دارك* Edwin Drake بحفر أول بئر للنفط في 30 أوت 1859، بتتوسفيل Titusville بينسلفانيا، مما أعطى فيما بعد للتقنيات المستخدمة، وللتنظيم القانوني واللغة المستعملة في الصناعة النفطية الصبغة الأمريكية.

وقد ارتفعت فيما بعد عدد الشركات النفطية الأمريكية حيث وصلت إلى ثلاثمائة شركة في نيويورك لوحدها، وتحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ثالث منتج للنفط في العالم بسبعة ملايين برميل في اليوم، أي بإنتاج يصل إلى 350 مليون طن سنويا،[1] وهذا ما عزز من أهمية اللوبي الصناعي النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يقوم بالتنقيب، وتكرير النفط، ونقله وبيعه في الأسواق الداخلية والخارجية.

تقودنا نشأة الصناعات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية حتما إلى شخصية *جون.د.روكفلر* John D. Rockefeller وشركته النفطية Standard Oil، حيث كان يستولي في سنة 1880 على 75 بالمائة من مصانع تكرير النفط و90 بالمائة من أنابيب النفط، ويستحوذ

---

[1] André PERTUZIO, **"La problématique énergétique des Etats-Unis", in:** Revue Géostratégiques, n° 9, Octobre 2005.p.194.



على 95 بالمائة من السوق العالمية، قبل أن تقاسمه السوق فيما بعد الشركة المنافسة *رويـال دوتش شال* Royal Dutch Shell التابعة *لهنري ديتردينغ* Henry Deterding.[1]

ازدادت أهمية الصناعات النفطية في فترة الحرب العالمية الأولى، حيث اسـتخدمت فيهـا الطائرات، الدبابات والغواصات البحرية، مع اللجوء لاستخدام النفط في بعض البـواخر الحربية بدلا من الفحم، خصوصا من قبل بريطانيا، مما جعل *وينستون تشرشـل* ، في سـنة 1917، يستحوذ على 56 بالمائة من أسهم الشركة النفطية البريطانيـة الفارسـية لصـالح القوات البحرية، التي أصبحت تعرف فيما بعد *بريتيش بيترليوم* .B.P.

وأصبحت الصناعات النفطية ذات أهمية إستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية، ممـا جعل السلطات الأمريكية تصدر قانونا في 10 أوت 1918 لحمايـة الشـركة النفطيـة الأمريكية Standard Oil بإعفائها من الأحكام القانونية السارية المفعول، التي كانت تراقب التكتلات الاقتصادية الكبرى.

وقامت الولايات المتحدة الأمريكية، منذ سنة 1919، بدعم الشركات النفطيـة الكـبرى للتواجد في الشرق الأوسط التي كانت تحت السيطرة البريطانية.ففي العراق، اشـتركت الشركات النفطية الأمريكية بنسبة 23.75 بالمائة في الشركة النفطية العراقيـة إلى جانـب الشركة البريطانية-الفارسية *رويال داتش شال* والشركة الفرنسية للنفط التي أصبحت تعرف فيما بعد *بتوتال*.

وتجلت السيطرة الأمريكية على الحقول النفطية في المملكة العربية السعودية حيث تحصلت الشركة النفطيةStandard Oil de Californie ، في سنة 1933،على استغلال الآبار النفطيـة في المملكة، وشكلت الشركة فيما بعد مع الشـركة النفطيـة الأمريكيـة تكسـاكو Texacoالشركة النفطية أرامكو Aramco.

يبين التاريخ الدبلوماسي للأنجلوسكسونيين في المشرق في الفترة الممتدة مـا بـين 1860-1960، كيف أن القوتين البحريتين،البريطانية والأمريكية، كانتا تخططان على المدى الطويل لإبعاد القوى الأوروبية من المشرق عن طريق دعم المشاريع الثورية العربية-الإسـلامية،

[1] André PERTUZIO, **"La problématique énergétique des Etats-Unis"**,op.,cit.p.196.

وغرس الحقد والكراهية ضد المستعمر الأوروبي من أجل الانفراد بالموارد الأولية التي يحويها باطن أرض الدول النامية.

وبعد أن تم اكتشاف أكبر الاحتياطات النفطية بالكويت والعربية السعودية ما بين 1930 و1938 ، استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الضعف الأوروبي لتحل محل فرنسا وبريطانيا في منطقة الخليج، مستغلة بذلك العلاقات الامتيازية التي كانت تقيمها مع مشايخ الجزيرة العربية، خصوصا مع الوهابيين وآل سعود.الذين تمكنوا بفضل الدعم الأنجلوساكسوني من الإطاحة بالهاشميين، العائلة الملكية الحاكمة بمكة، ليقيموا المملكة العربية السعودية.وقد تحصلت و.م.أ من الملك ابن سعود، سنة 1933، على أول امتياز للاستغلال النفطي لكل المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، حيث استفادت الشركة الأمريكية Standard Oil of California بالاستغلال النفطي التي تحولت فيما بعد إلى شركة *أرامكو* *Aramco المتكونة من تجمع الشركات النفطية : *كالتكس* Catlex- التي كانت تعرف سابقا Standard Oil of California – وشركة *نيوجرسي* للنفط و*موبيل* للنفط.وهكذا بنيت العلاقات المصلحية الأمريكية مع عائلة آل سعود، حيث تستفيد الشركات الأمريكية من استغلال النفط السعودي مقابل استفادة المملكة العربية السعودية من التكنولوجية والتقنية النفطية.وبقيت العلاقات الثنائية بين و.م.إ والمملكة العربية السعودية مبنية على احترام و.م.أ للنظام الإسلامي السعودي مقابل الاستفادة من المصالح النفطية،[1]وهي الإستراتيجية التي تبنتها و.م.أ تجاه السعودية إلى غاية الحادي عشر من سبتمبر.

تقوم السياسة النفطية الأمريكية على إبعاد كل المنافسين من المناطق الجغرافية التي تحوي على الاحتياطي النفطي العالمي، وخصوصا في مناطق الخليج والشرق الأوسط والشرق الأدنى بما فيها الجمهوريات السوفيتية الإسلامية السابقة - وخصوصا كازاخستان وأذربيجان-. وإذا أضفنا إلى هذه المناطق احتياطات البلدان المسلمة لشمال أفريقيا وإفريقيا السوداء فإنا تمثل 75 بالمائة من الاحتياطات النفطية العالمية. وعليه،يمكن للدول الإسلامية أن تشكل في المستقبل القطب الاقتصادي والجيوستراتيجي في العالم، لأن أوروبا

Aramco: Arabian American Oil of Company

[1] Alexandre Del VALL, l'Islamisme et les Etats-Unis, op cit,150.

كقطب اقتصادي، إذا استثنينا روسيا، لا تملك الاحتياطات النفطية ، في الوقت الـذي لا تقدم احتياطات بحر الشمال إلا اكتفاء ذاتيا، الذي سيزيد صـعوبة بالنسـبة للنـرويج وبريطانيا ما بعد 2015.[1]

والسياسة النفطية الأمريكية تقوم على تأمين ومراقبة تدفق النفط من المناطق ذات الاحتياط الإستراتيجي العالمي:**"الأولوية الأمريكية في منطقة الخليج تتمثل في التفاوض وتطوير الاتفاقيات الأمنية في المنطقة من أجل ضمان الاستقرار والدخول إلى الاحتياطات النفطية الحيويـة لرفاهيـة اقتصادنا؛ مع الضمان لدخول الشركات الأمريكية في المنطقة"**[2] .

إن الشركات النفطية تعد حيوية بالنسبة لمستقبل الهيمنة الأمريكية على العـالم، وذلـك بتواجدها الدائم في المناطق ذات الاحتياطات النفطية العالية.كما أن مستقبل العلاقـات الأمريكية مع الدول النفطية تبنى على محورين أساسيين، الأول: ضـمان تـدفق الـنفط بأسعار مستقرة، والمحور الثاني: تقديم عقود الامتياز للشركات النفطية الأمريكية.

ونعتقد أن السياسة البراغماتية التي انتهجتها و.م.أ تجاه الحركات الإسـلامية لا يمكـن تحليلها دون التطرق إلى هذين المحورين، حيث تدلنا التجربة علـى القبـول الأمريكـي بالتعامل مع الحركة الإسلامية ما دامت تقدم الضمانات الكافيـة للشـركات النفطيـة الأمريكية،وفي هذا الإطار يمكن أن نشير إلى القلق الأوروبي من السياسة الأمريكية كمـا علق عنه أحد الخبراء الأوروبيين من خلال *النموذج الجزائري*، حيث يشير إلى أنه في الفترة الممتدة ما بين 1991-1996، وهي الفترة العصيبة في الصـدام بـين النظـام الجزائـري والحركات الإسلامية المسلحة، قد تحصلت الشركتان النفطيتان الأمريكيتـان – *باكتـال* Bachtel و*كينوغ* Kenog على عقود استغلال النفط في الجنوب الجزائري، وإنجاز أنبـوب الغاز الممتد من *حاسي الرمل* إلى اسبانيا والبرتغال. ولاحظ هـذا الخـبير أن الإسـلاميين الجزائريين لم يتهجموا على أي واحد من بين 7200 أمريكي المتواجـدين في الصـناعات النفطية والغازية في الجزائر، في الوقت الذي تم اغتيال 120 أجنبي.[3]

---

[1]Alexandre Del VALL,op.cit. p.150.

[2] Déclaration de Robert Pelletreau, Sécraitaire Adjoint en charge du Proche Orient, devant la commission des Relations Internationales le 06/04/1995.

[3] Xavier Raufer, note d'information du laboratoire Minos,Nouvelles menaces, les identités criminelles hybrides, le cas du GIA, Centre des Hautes Etudes de l'Armement, décembre 1996.

وحسب *كسافيي روفر* Xavier Raufer لا يمكن تفسير هـذا إلا بالتحـالف الأمريكـي-السعودي-مع الحركات الإسلامية، حيث كانت تتلقى هذه الأخيرة المساعدات المادية من المملكة العربية السعودية بغرض إضعاف الشيوعية والمد القومي العربي الاشتراكي المعاديان للأنظمة الملكية المتحالفة مع و.م.أ ، ومن أجل الحفاظ على الإمدادات النفطية.

كما أن القلق الأوروبي من السياسية الأمريكية تجاه الدول الأفريقية النفطية، وخصوصـا من قبل الطرف الفرنسي، يبدو واضحا من خلال منافسة الشركات الأمريكية للشـركة الفرنسية للنفط توتال"*في إطار التعاون الفرنسي-التشادي كانت فرنسا دائما تقدم يد المسـاعدة للنظام التشادي، ولكن عندما تم اكتشاف الحقول النفطية في دوبا، الذي بدأ استغلاله منـذ 2003، فإننا وجدنا الشركتين الأمريكيتين* ***إكسون موبيل*** *و**شفرون تكساس** هما اللتين فازتـا بالاسـتغلال النفطي وليس شركة **توتال** الفرنسية*".[1]

ب- التحديات المستقبلية للطاقة على أمن الولايات المتحدة الأمريكية.

"*تشكّل الطاقة المكّون الحيوي للاقتصاد العالمي. ففي حين نعمل جاهدين لزيـادة فاعليـة الطاقـة، ونستثمر في تطوير تكنولوجيات جديدة للطاقة، سيبقى النفط والغاز الطبيعي حيوّيين لسنوات عديدة قادمة. فالإنماء الاقتصادي حول العالم يعني أن الطلب العالمي على النفط والغاز الطبيعي سوف يستمر في النمّو على المدى القصير. واللافت أكثر، أن نمو الصين الاقتصادي السريع، وازدياد الطلب العام على الطاقة يواصلان تأثيرهما في أسواق الطاقة. ويقدر بعض المحّللين أن الصين ربما سـتمثل ثلـث الزيادة في الطلب العالمي الإضافي للنفط في السنوات القادمة*".[2]

---

[1] Sixtine Léon-Dufour," les Français distancés dans la course au pétrole africain" in: **Le Figaro**, du 3-4 décembre 2005, p.5.

[2] **آلان لارسون،** وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية والزراعية والأعمال،" الجغرافيا السياسية العالمية للنفط والغاز الطبيعي"، **أنظر: الموقع الإعلامي لوزارة الخارجية الأمريكية http://usinfo.state.gov/ar/Archive/2004/Aug/19-338542.html**

يمكننا أن نحدد التحديات الأمنية المستقبلية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص الطاقة من خلال عاملين أساسيين مرتبطين فيما بينهما، ***العامـل الأول***، يتعلـق بتعـاظم الاستهلاك الداخلي الذي يصاحبه الاعتماد المتزايد على الإمدادات الخارجية، أما ***العامـل الثـاني***، فيتعلق بالزيادة العالمية في الطلب على الطاقة، مما يشكل تحدي إستراتيجي لأمـن الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية.

أ- تعاظم الاستهلاك الداخلي مقابل الاعتماد المتزايد على الإمدادات الخارجية.

" نهج الولايات المتحدة الاستراتيجي تجاه قطاع الطاقة تتضمنه سياسة الرئيس بوش القومية للطاقـة (NEP)التي نشرت في ماي 2001. تلفت هذه السياسة إلى أن ***انعدام التوازن الخطير بين إمدادات*** *الولايات المتحدة الداخلية بالطاقة والطلب المحلي على الطاقة يؤكدان التحدّي الذي تواجهه بلادنـا بالنسبة للطاقة. وتُظهر تلك السياسة أن الولايات المتحدة تستهلك من الطاقة أكثر بكثير مما تنتج وأن اعتمادنا على الطاقة المستوردة يتفاقم سنة بعد سنة".*[1]

تشير التوقعات الصادرة عن إدارة وكالة معلومات الطاقة (EIA) إلى أنه بـالرغم مـن التقدم المستمر للتكنولوجيا، فمن المتوقع أن يرتفع مجموع استهلاك الطاقة في الولايـات المتحدة من 98 *كوادريليون* وحدة حراريـة بريطانيـة (Btus) سـنة 2002 إلى 136 *كوادريليون* وحدة سنة 2025. ومن المتوقع أن ينمو الاستيراد الصافي الأميركي للطاقة من نسبة الربع إلى نسبة الثلث من مجموع الطلب الأميركي سنة 2025، وذلك نتيجة النمو البطيء للإنتاج المحلي للطاقة.

---

[1] **ديفيد ك. غارمان**، مساعد وزير الطاقة الأميركية، **الطاقة القابلة للتجديد والتكنولوجيات الجديدة، أنظر**: الموقع الإعلامي لوزارة الخارجية الأمريكية **http://usinfo.state.gov/ar/Archive/2004/Aug/19-338542.html**

السياسة القومية للنفط، التي كشف الرئيس ج.و.بوش، ووزير الطاقة *سبنسر أبراهام*، ترمي إلى البحث عن البدائل الممكنة للنفط لتغطية الطلبات الداخلية للمستهلكين خصوصـا في مجال النقل الذي يعتمد تقريبا عل 97 بالمائة من النفط الذي يستورد في معظمه، وطـرح في هذا المجال العديد من المبادرات المتعلقة بالهيدروجين وكان أبرزها *شراكة فريدوم كـار* (سيارة الحرية) التي أعلنت في يناير 2002؛ ومبادرة الـرئيس بـوش الخاصـة بوقـود الهيدروجين التي أعلن عنها خلال الخطاب عن حال الاتحاد في يناير 2003؛ ومشـروع *فيوتشر جن* (جيل المستقبل)؛ وهو مشروع محطة لتوليد الكهرباء والهيدروجين لا انبعاثات لها تعمل على الفحم الحجري وتتضمن احتجاز وتخزين الانبعاثات المسـببة للانحبـاس الحراري، وقد أعلن عنه في فبراير 2003. وفي خطابه عن حال الاتحاد سنة 2003، أعلن الرئيس بوش أنه "*مع الالتزام القومي الجديد، سوف يتغلب علماؤنا ومهندسونا على العقبات بحيث ينقلون تلك السيارات من المختبرات إلى صالات العرض وستكون أول سيارة يقودها الطفل المولود اليوم عاملة على الهيدروجين ولا تحدث أي تلوث*".[1]

تساهم هذه المبادرات جميعها في مقاربة قومية تهدف إلى السير باتجاه اقتصاد يعتمد علـى الهيدروجين عبر تطوير التكنولوجيات المتطورة الضرورية لإنتاج الهيدروجين وتسـليمه، وتخزينه، وتحويله، واستخدامه.وتعمل الدوائر الحكومية الفدرالية المكلفة بملف اكتشـاف الطاقات البديلة للنفط على تسريع تطوير الهيدروجين وخلايا الوقود لتمكين الصناعة من اتخاذ قرار تسويقها بحلول سنة 2015.

[1] **ديفيد ك. غارمان**، "الطاقة القابلة للتجديد والتكنولوجيات الجديدة" **،** المرجع السابق.

ولتشجيع أبحاث وتطوير وتجربة تكنولوجيات الهيدروجين، ولتسريع تحويـل الاقتصـاد العالمي إلى اقتصاد يستخدم تكنولوجيات نظيفة بيئياً تقوم على الهيـدروجين،قام وزيـر الطاقة الأمريكي *سبنسر أبراهام* ووزراء يمثلون 14 دولة بالتوقيع على وثيقة الاتفاقية الأولية التي أُنشئت بموجبها رسمياً الشراكة الدولية لاقتصاد الهيدروجين، كما وقع الاتفاقية الاتحاد الأوروبي في نوفمبر 2003. وسوف تؤمن هذه الشراكة الآلية لتنظيم وتقيـيم وتنسـيق برامج الأبحاث والتطوير والانتشار المتعددة القوميات التي ُتقّرب الانتقال إلى اقتصاد عالمي قائم على الهيدروجين.

إن تحقيق هذه الرؤية سوف يتطلب مجموعة من الاختراقات التكنولوجية الـتي تتقبلـها الأسواق، والاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية القومية اللازمة لطاقـة الهيـدروجين. وحسب، **ديفيد ك. غارمان**، مساعد وزير الطاقة الأميركية، "*لن يتحقـق النجـاح بـين ليلـة وضحاها، ولا حتى خلال سنوات، بل خلال عقود من الزمن كما أنه سوف يتطلب قيـام عمليـة ثابتة لإدخال مراحل استعمال الهيدروجين في نفس الوقت الذي تصبح فيه التكنولوجيات والأسواق جاهزة له.*"[1]

وبالرغم من التمويل الضخم المخصص للبحث عن الطاقات البديلة للنفط والغـاز فإنـه ستبقى واردات النفط تشكل جزءاً هاماً من الطاقة المستوردة كما يتوقع أن تكون منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) المصَدَر الرئيسي للإمدادات الإضافية لتلبية الطلب المتزايـد على الطاقة. ومن المتوقع أن يتضاعف تقريباً إنتاج الأوبك بحلول سنة 2025،كما أن نمو

---

[1] **ديفيد ك. غارمان**، المرجع السابق.

الطلب المتوقع يشير إلى سعر 27 دولاراً للبرميل الواحد، بسعر الدولار الحقيقـي، عـام 2002.[1]

في حالة الافتراض بزيادة في الاستهلاك الداخلي قدره حوالي 3 بالمائة سنوياً خلال الفترة نفسها، يمكن أن ينمو مجموع الطلب الأميركي على النفط من حوالي 20 مليون إلى 28 مليون برميل يومياً. وكنتيجة لذلك، قد تقفز الواردات الصافية للولايات المتحـدة مـن النفط من 53 بالمائة إلى 70 بالمائة، حيث ُيشكّل النفط الوارد من الخليج العـربي نسـبة رئيسية من هذا الارتفاع. أن الأنظمة والاعتبارات الاقتصادية التي ُتقيّد قـدرة تكريـر المنتجات النفطية ستؤدي إلى أن تشكل المنتجات المكرّرة، كما هو متوقع، حصة أكبر من تلك الواردات لتبلغ ما ُيقدّر بـ 20 بالمائة من مجموع كميات النفط المسـتوردة سـنة 2025.[2]

وفي دراسة قام بها كل من *غاي إف كاروزو، وليندا إي دومان،*-محللة شؤون الطاقـة في إدارة معلومات الطاقة بوزارة الطاقة الأمريكية- تؤكد التوقعات التي تشير إلى تزايد اعتماد الولايات المتحدة على مصادر النفط والغاز الطبيعي الأجنبية من أجل تلبية الطلب الداخلي المتنامي، حيث سيكون مصدر معظم الواردات المتزايدة من منظمة البلدان المصدرة للنفط (*أوبك*). ففي عام 2002، استوردت الولايات المتحدة 53 بالمائة من نفطها و 16 بالمائة من غازها الطبيعي. وتوقعت الدراسة أن تبلغ الواردات الصافية من الـنفط في 2005 حـوالي 70 بالمائة من إجمالي الطلب على النفط ، وأن تصل واردات الغاز الطبيعي 23 بالمائـة مـن مجموع الطلب على الغاز الطبيعي. فحسبما جاء في التقرير السنوي لاستشراف مستقبل

---

[1] **سبنسر أبراهام**، "سياسة الطاقة القومية للولايات المتحدة وأمن الطاقة العالمي"، المرجع السابق.

[2] نفس المرجع.

الطاقة 2004" (*آنيوال إنرجي آوتلوك* 2004) الصـادر عـن إدارة معلومـات الطاقـة الأميركية، سوف تبلغ حصة منظمة أوبك حوالي 60 بالمائة من النمو المتوقع للـواردات الأميركية من النفط بين عامي 2002 و 2025. وعلى الرغم من أن المتوقـع أن تنـتج الولايات المتحدة حوالي ثلاثة أرباع الغاز الممكن أن تستهلكه سنة2025 ، فإن صـافي الواردات سينمو خلال الفترة المذكورة، وستكون في معظمها، في صورة غـاز طبيعـي مسّيل.[1]

مثلت المنتجات النفطية 40 بالمائة من مجموع الطاقة المستهلكة في الولايات المتحدة سـنة 2002 كما شكل الغاز الطبيعي 24 بالمائة أخرى، في حين تشكلت النسبة المتبقية مـن الفحم وتوليد الطاقة النووية، ومصادر الطاقة القابلة للتجديد وغيرها، بما فيهـا *الميثـانول والهيدروجين السائل، وصافي واردات الكهرباء*. وكل المؤشرات تـوحي بضـرورة اعتمـاد الولايات المتحدة على استيراد النفط والغاز الطبيعي لتلبية الطلب الداخلي، بالرغم من أنا مكتفية ذاتيا بالنسبة للفحم والطاقة النووية ومصادر الطاقة القابلة للتجديد.[2]

بالرغم من إمكانية تأمين معظم الغاز الطبيعي للولايات المتحدة حالياً من إنتاج أميركـا الشمالية، إلاّ أن هناك ميلا أيضاً نحو حصة أكبر للغاز المستورد من خارج نصف القـارة الغربي. وستظل الولايات المتحدة، حتى مع تسارع الزيادة في فاعليـة الطاقة،تعتمـد إلى درجة عالية على واردات النفط لتلبية حاجات الاستهلاك.

---

[1] **غاي إف كاروزو، وليندا إي دومان،-**محللة شؤون الطاقة في إدارة معلومات الطاقة بوزارة الطاقة الأمريكية-،" **إمدادات الطاقة العالميـــة والســـوق الأميركيـــة**"، أنظـــر: الموقـــع الإعلامـــي لـــوزارة الخارجيـــة الأمريكيـــة **http://usinfo.state.gov/ar/Archive/2004/Aug/19-338542.html**

[2] نفس المرجع.

تعتمد الولايات المتحدة على **توسعة وتنويع أنواع ومصادر الطاقة التي تستوردها**، لأجل الحفاظ على أمن الطاقة. حيث تسعى لإيجاد فرص جديدة لزيادة الاستثمارات، وتعزيز التجارة، وتشجيع التنقيب، والاستكشاف، والتطوير المتجاوزة لحدود أسواق الطاقة التقليدية. وقد ظلت الولايات المتحدة منذ أوائل الستينات من القرن الماضي تزيد باستمرار اعتمادها على الإمدادات المستوردة من النفط والغاز الطبيعي. وفي حين كانت البلاد تستورد في الستينات من القرن الماضي 17 بالمائة من نفطها، بلغت هذه الواردات سنة 2002 حوالي 53 بالمائة من مجموع ما تستخدمه من النفط. لقد َتبدّل كبار الموردين إلى الولايات المتحدة نوعاً ما خلال تلك الفترة كما تبدلت أهميتهم النسبية. ففي الستينات من القرن الماضي، كانت فنزويلا وكندا والمملكة العربية السعودية وكولومبيا والعراق أكبر مُزودي الولايات المتحدة بالنفط الأجنبي. وفي سنة 2002، أمّنت كندا الحصة الأكبر من واردات الولايات المتحدة، تلتها العربية السعودية والمكسيك وفنزويلا ونيجيريا. علاوة على ذلك، ازداد عدد مُصدّري النفط إلى الولايات المتحدة مع الإمدادات الواردة من أنغولا والأرجنتين والإكوادور والنرويج والمملكة المتحدة، من بين غيرهم من المُصدّرين.[1]

وقد نلاحظ هذا التنويع في الإمدادات النفطية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة من خلال الإمدادات الآتية من نصف القارة الغربي، روسيا، بحر قزوين، إفريقيا والشرق الأوسط.

[1] **غاي إف كاروزو، وليندا إي دومان،** المرجع السابق.

- ***تؤمن نصف القارة الغربي*** للولايات المتحدة الأمريكية حاليا نصف وارداتا من الـنفط، كما أن *ترينيداد وتوباغو* هي أكبر مُورّد للغاز الطبيعي المُسّيل إلى الولايات المتحدة. وتعد كل من **كندا والمكسيك** البلدين الجاورين الذين تعتمد عليهما و.م.إ في تـأمين واردتـا النفطية. ويتضح هذا الاهتمام المشترك بين بلدان أمريكا الشمالية الثلاثة فيما يخص الطاقة في التقرير حول "صورة الطاقة" لأمريكا الشمالية الذي أصدره كبار خبراء الطاقة في كندا والمكسيك والولايات المتحدة يقيس، لأول مرة، وبصورة مشـتركة، مخـزون الطاقـة، والموازين التجارية، وتدفق الطاقة. وتمثل تجارة الطاقة في أميركـا الشـمالية مسـار ذو اتجاهين. فالمكسيك تتحول إلى مصدر هام للواردات الأميركية من الـنفط. وفي الوقـت نفسه، باتت الولايات المتحدة مُصَدّراً هاماً للغاز الطبيعي إلى المكسيك، كما أن مصـافي النفط الأميركية تُزود المكسيك بحوالي 15 بالمائة من منتوجات البترول المكررة.[1]

ويزيد من أهمية التعاون في ميدان الطاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك فضلا عن القرب الجغرافي العمل المشترك القائم على مبادئ وأسس اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية- نافتا-، وشبكات الأنابيب المتكاملة، وعلاقات الإمـدادات المتبادلـة الموثوقة على المدى الطويل.

الإمدادات الروسية: تقوم الولايات المتحدة الأمريكية في إطار سياسة تنويع وتوسيع دائرة الإمدادات النفطية خارج التكتل الأمريكي الشمالي بتعزيز علاقاتا النفطية مـع ***روسـيا***، وهي ثاني أكبر منتج ومصّدر للنفط الخام في العالم اليوم. حيث قامت إدارة الرئيس بوش، عام 2002، بجهد تعاوني للمساعدة في تحسين الأنظمة القانونية وظـروف الاسـتثمار

---

[1] **آلان لارسون،** " الجغرافيا السياسية العالمية للنفط والغاز الطبيعي"،المرجع السابق.

اللازمة لزيادة تطوير الطاقة والبنية التحتية في روسيا.[1] كما تطالب و.م.إ روسيا بضرورة تحسين مناخ الاستثمار الخارجي، وإتاحة المنافسة في نظام النقل، وفتح شـركتي الـنفط والغاز، *غازبروم وترانسنفت*، للإصلاح والمنافسة، والى تحسين قدراتا التكنولوجية، ورفـع أسعار الطاقة المحلية نحو المستويات العالمية. ولتجسيد التعاون الأمريكي-الروسي في ميدان الطاقة عُقد في سنة 2002 و2003، اجتماعا قمة حول تجارة الطاقة بين الدولتين تحـت الرعاية المشتركة لوزارات الطاقة والتنمية الاقتصادية والتجارة الروسية، ووزارات التجارة والطاقة الأميركيتين. جمعت القمتان ***كبريات شركات النفط*** والغاز من روسيا والولايـات المتحدة ***لتحديد فرص الاستثمار في روسيا*** وتحسين بنيتها التحتية الخاصة بالطاقة.

وتتضمن الخطط المستقبلية لإنتاج الغاز الطبيعي من المخزون الهائل في جزيـرة *سـاخالين* الروسية ترتيبات للتصدير إلى اليابان، ومن الممكن إلى الصين، بل وربما إلى الشاطئ الغربي للولايات المتحدة.

- **نفط بحر قـزوين** :كما تقوم الولايات المتحدة بدعم تنمية صناعة النفط والغاز في منطقة ***بحر قزوين*** التي تحتوي على قدرات هائلة وتُوفّر إمكانية زيادة الإنتاج مـن 1.6 مليـون برميل في اليوم سنة 2001 إلى 5 ملايين برميل في اليوم سنة 2010. أما القضايا الأساسية في مسألة تنمية الطاقة في منطقة بحر قزوين فتتمثل في: 1) تكملة الجزء الثاني من ممّر الطاقة المُتجّه من الشرق إلى الغرب عن طريق تطوير أنبوب الغاز الطبيعي لجنوب القوقـاز؛ 2)

[1] **سبنسر أبراهام**، "سياسة الطاقة القومية للولايات المتحدة وأمن الطاقة العالمي"،المرجع السابق.

تحسين مناخ الاستثمار عبر المنطقة؛ 3) نقل النفط الكازاخستاني عبر الممّر الشرقي - الغربي[1].

فإقامة خطوط أنابيب متعدّدة تنقل موارد منطقة قزوين بأسعار مواتية إلى الأسواق العالمية تعمل على تأمين الاستثمارات للشركات النفطية الأمريكية مع تأمين الإمدادات النفطية إلى المستهلك الأمريكي.

فأنبوب النفط بين باكو وجيهان الذي قامت بمدّه شركة النفط البريطانية (BP)، وشركة النفط التابعة للدولة في جمهورية أذربيجان، و***شركة يونوكال الأميركية***، و*ستاتأويل* النروجية يربط الآن إنتاج النفط في بحر قزوين بالطلب في أوروبا وأبعد منها، عبر مرافق التصدير في جيهان بتركيا.[2]

- **إمدادات النفط الإفريقية**: تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية كذلك على الطاقة الواردة من ***أفريقيا*** التي تلعب دوراً هاماً متزايداً في أمن الطاقة الأميركي، وتشكل أكثر من 10 بالمائة من واردات الولايات المتحدة من النفط،[3] كما تشكل محركا اقتصادياً أساسياً بالنسبة لهذه القارة. وعليه، تسعى و.م.إ إلى الضغط المتزايد على الدول الأفريقية لإرساء الحكم الراشد ودفع هذه الدول لفتح الاستثمارات الخاصة، وخصوصا للشركات الأمريكية، في قطاع الطاقة. ونشير هنا إلى أنبوب النفط بطول 1.054 كيلومترا الذي تم إنشاؤه في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، شاركت فيه شركات ***تكساكو إكسون موبيل***،

---

[1] **آلان لارسون**، " الجغرافيا السياسية العالمية للنفط والغاز الطبيعي"،المرجع السابق.

[2] **أ. ستانسلو**، رئيس شركة كامبريج إنيرجي ريسيرتش أسوسييتس،**"التنافس أم التعاون** في **ميدان الطاقة: تبديل النظام"، أنظر**: الموقع الإعلامي لوزارة الخارجية الأمريكية **http://usinfo.state.gov/ar/Archive/2004/Aug/19-338542.html**

[3] **سبنسر أبراهام**، المرجع السابق.

وبتروناس الماليزية التابعة للدولة، ***وشيفرون تكساكو***، لربط حقول النفط في تشاد بالأسواق العالمية عبر ميناء على المحيط الأطلسي في الكامرون.[1]

وستبقى **إفريقيا** تحضى بمكانة ذات أهمية كمورّد للطاقة بالنسـبة للولايـات المتحـدة الأمريكية وإلى الأسواق العالمية. ففي سنة 2003، كانت كل من نيجيريا وأنغـولا بـين المزودين العشرة الكبار للولايات المتحدة بالطاقة. ويحقق إنتاج النفط دخلاً هاماً لبلـدان مثل نيجيريا، وأنغولا، والغابون، وغينيا الاسـتوائية، وجمهوريـة الكونغـو، وتشـاد، والكاميرون. وسوف تصبح ساو تومي وموريتانيا أيضاً مـزودين للـنفط في السـنوات القادمة،فالاستثمارات الخارجية المباشرة ضرورية لتنمية موارد الطاقة الإفريقية إذ أن معظم الحقول الجديدة متواجدة في أماكن بعيدة عن الشاطئ وفي مياه عميقة تتطلـب تنميتـها مرافق متطورة ورساميل ضخمة.[2]

التحدي الأمني المستقبلي الذي تخشاه و.م.إ يتعلق بمواجهة النقص في الإمدادات بسـبب الطوارئ السياسية أو الكوارث الطبيعية، خصوصا وأن تجربة استخدام الـنفط كورقـة ضغط في الحرب العربية-الإسرائيلية في مطلع السبعينات من القرن العشرين قد أنـذرتنا مبكرا بخطر اللعبة النفطية في الصراعات الإقليمية، "*من المؤسف أن هناك حقيقـة بديهيـة في صناعة النفط تتمثل في تواجد النفط والغاز، في أكثر الأحيان، في بلدان ذات أنظمة سياسية تشـكل تحديات أو في مناطق جغرافية عسيرة*".[3]

---

[1] **أ. ستانسلو**، المرجع السابق.

[2] **آلان لارسون**، " الجغرافيا السياسية العالمية للنفط والغاز الطبيعي"، مرجع سبق ذكره.

[3] نفس المرجع.

كما تخشى تصاعد قوة منظمة *الأوبك* التكتل المؤلف من إحدى عشرة دولةً مُنتجة للنفط (الجزائر، إندونيسيا، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطـر، المملكـة العربيـة السعودية، الإمارات العربية المتحدة وفنزويلا) كلاعب إستراتيجي صاحبة قرار في السوق النفطية العالمية، متحكمة في حصص العرض وتحدد سقف الأسعار، خصوصا وأنها تمتلك معظم الاحتياطي العالمي الثابت للنفط. وتشير مجلة النفط والغـاز الصـادرة في جـانفي 2004، إلى أن حصة أوبك تبلغ 69 بالمائة من احتياطي النفط العالمي الثابـت، أي مـا يعادل 870 بليون برميل من أصل 1265 بليون برميل. كما أن ستة من أصل البلـدان السبعة التي تمتلك أكبر الاحتياطيات الثابتة هي أعضاء في أوبك، وتملك وحدها 61 بالمائة من احتياطي النفط العالمي. علاوة على ذلك، تسيطر دول الخليج على احتياطي النفط بين بلدان أوبك، وهي المملكة العربية السعودية، إيران، العراق، الكويت والإمارات العربيـة المتحدة، التي تملك حوالي 80 بالمائة من احتياطي أوبك الثابت من النفط.[1]

ولمواجهة هذا التحدي الأمني تؤكد كل الإدارات المتعاقبة في و.م.إ على أهمية الحفاظ على مخزون استراتيجي هام من النفط لمواجهة مثل هذه التحديات، حيث تملـك و.م.إ احتياطي هام من النفط يطلق عليه الاحتياطي النفطي الاستراتيجي Strategic Petroleum Reserve (SPR) ولا يستعمل هذا المخزون إلا بأمر من الرئيس الأمريكـي لمواجهـة الأزمات الطارئة في حالة التهديد الذي تواجه و.م.إ في التموين بالنفط الذي قد يعيـق السير الحسن للاقتصاد الأمريكي.[2]

وقد تم إنشاء المخزون النفطي الاستراتيجي بموجب قانون صدر في ديسـمبر 1975، وذلك بعد الصدمة النفطية لسنة 1973، حينما قامت الدول العربية بتوقيف تصـدير

[1] **غاي إف كاروزو، وليندا إي دومان**،" إمدادات الطاقة العالمية والسوق الأميركية"، المرجع السابق.

[2] http://www.ledevoir.com/2005/09/07/89800.html?356

النفط احتجاجا على الدعم الأمريكي لإسرائيل.ويمكن لهذا الاحتياطي أن يخزن إلى غاية مليار برميل من النفط كضمان لأية صدمة نفطية بسبب النقص في التموين.ولاحظنا استخدام المخزون الاستراتيجي من النفط في ثلاثة حالات: *الحالة الأولى*، عندما أمر الرئيس ج.بوش الأب في جانفي 1991، في فترة حرب الخليج الثانية، ببيع حوالي 21 مليون برميل من النفط من أجل استقرار السوق العالمية.و*الحالة الثانية*، في جويلية 2000، تم استخدام مليونين برميل من النفط لاستخدامه في التدفئة في فصل الشتاء.وقد اعتبر ج.و.بوش الذي كان مرشحا للرئاسيات استعمال هذا الاحتياطي من قبل الرئيس بيل كلينتون كمناورة سياسية من أجل دعم نائبه، آل غور، المرشح الديمقراطي للرئاسيات، لأنه يدرك أن أي انخفاض في أسعار النفط سوف يؤثر على الدعم المالي الذي سيلقاه ج.و.بوش من قبل الشركات النفطية في تكساس.

ومنذ تولي ج.و.بوش الرئاسة فإنه رفض استخدام المخزون الإستراتيجي النفطي حتى لا يؤثر على مصالح الشركات النفطية، وقام الرئيس ج.و.بوش في نوفمبر 2001، بتعبئة المخزون الاستراتيجي للنفط بكامل طاقته البالغة 700 مليون برميل، وهو يحتوي اليوم على رقم قياسي من النفط يبلغ 640 مليون برميل.[1]وفي حالة إعصار *كاترينا*، الذي تسبب في تعطيل أكثر من 95 بالمائة من إنتاج نفط خليج المكسيك، كما في حالة إعصار *إيفان* 2004 و*ليلي* 2002، فإن الإدارة الأمريكية مجبرة للجوء للمخزون الاستراتيجي النفطي قد يصل حسب البعض[2] إلى أربعة ملايين برميل يوميا، أي ما يعادل خمس الطلب الأمريكي اليومي، وفي كل الحالات فإن استخدام المخزون الاحتياطي لا يجب أن يمس بالأسعار في الاتجاه الذي سيخفض من سعره، مما قد ينعكس على استقرار الشركات النفطية الأمريكية.

وتلعب الولايات المتحدة أيضاً دوراً هاماً في *الوكالة الدولية للطاقة* التي يلتزم أعضاؤها الستة والعشرون الاحتفاظ بمخزون احتياطي من النفط لحالات الطوارئ واتخاذ إجراءات فعالة

[1] **سبنسر أبراهام**، "سياسة الطاقة القومية للولايات المتحدة وأمن الطاقة العالمي"،المرجع السابق.
[2] http://www.ledevoir.com/2005/09/07/89800.html?356

مشتركة لتأمين إمدادات النفط في الحالات الطارئة. ويخزن أعضاء الوكالة الدولية للطاقة مجتمعين ما مجموعه حوالي 4 ملايير برميل من النفط، من ضمنها 1.4 مليار برميل تحت الإشراف المباشر للحكومات الأعضاء بينما يوجد القسم المتبقي في مخزونات تجارية.[1]

الخبراء الإستراتيجيون الأمريكيون في ميدان الطاقة يؤكدون على بعض الحقائق التي ترسم طريقة التفكير الأمريكي بالنسبة لأمن الطاقة ولكيفية بناء إمكانية الاعتماد على إمدادات من الطاقة، من بين هذه الحقائق:

-الحقيقة الأولى تتمثل في **أن ثلثي الاحتياط العالمي المعروف متواجد** في **الشرق الأوسط**، وهي المنطقة الجغرافية التي تتفاعل فيها الحركات الإسلامية. ويمثل حجم احتياط الشرق الأوسط، مضافاً إليه كلفة إنتاجه المُتدنية، العاملين الأساسين الذين سيبقيان على الأهمية المستقبلية في استمرار الشرق الأوسط في لعب دور محوري في السوق العالمية للطاقة. وتقوم المملكة العربية السعودية بدور أساسي في الأسواق العالمية للنفط كـأكبر مُصدّر للنفط في العالم. علاوة على ذلك، تدعم المملكة العربية السعودية أمن النفط العالمي عن طريق حفاظها على طاقة إنتاجية إضافية يمكن وضعها في التداول بسرعة في حال حدوث أي خلل جدي في الإمدادات في أي مكان في العالم. *"لا يجوز تفسير تنويع الإمدادات العالمية للنفط بمثابة تنويع يهدف إلى "الابتعاد" عن المملكة العربية السعودية أو غيرها من المنتجين في الخليج. فمنتجو الخليج سيواصلون لعب دور لا غنى عنه في السوق العالمية، كما أن الولايات المتحدة تشجع هذه البلدان على زيادة الاستثمارات الأجنبية وعلى توسيع الإمدادات لديها بشكل متواصل.إن ما نسعى إليه هو سوق للنفط أفضل توازناً وأكثر مرونة وقدرة على الاستجابة لإشارات الأسعار".*[2]

---

[1] **سبنسر أبراهام**، المرجع السابق.

[2] **آلان لارسون**، " الجغرافيا السياسية العالمية للنفط والغاز الطبيعي"، مرجع سبق ذكره.

- الحقيقة الثانية تتمثل في **أن الواردات الأمريكية تؤمن تقريباً نصف كميات النفط و**15 **بالمائة من الغاز المستهلك** في الولايات المتحدة بل وتؤمن حصة أكبر من حاجات بعـض أهـم حلفاء الولايات المتحدة وشركائها الاقتصاديين.

- أما الحقيقة الثالثة فتكمن في **أن الصدمات** في **إمدادات النفط** في **أي منطقة من العالم سيكون لها تأثير على** اقتصاد الولايات المتحدة من خلال العمليات الفورية في أسواق النفط العالمية، وعليه فمن الضروري العمل على تأمين الإمدادات.

ومتابعة السياسة الأمريكية في تأمين الطاقة تبين لنا أن الولايات المتحدة تدعم وتضـغط على الدول المنتجة للنفط والغاز لكي تفتح الاستثمارات الخاصة في الطاقة، وذلك مـن أجل **توفير الفرص للشركات الأميركية**، وحسب أحد خبراء الطاقة الأمريكيين فإن" *الوكالة الدولية للطاقة (IEA) تقدّر أن صناعة الطاقة العالمية سوف تتطلب استثمارات لا سابق لها بحـ**دود 16 تريليون دولار خلال السنوات الثلاثين القادمة**. فالصناعات تحتاج إلى الطاقة لإنتاج السـلع والخدمات في حين يحتاج إليها الأفراد للحفاظ على نوعية حياتهم.*" [1]

وهنا يتضح ***دور الشركات النفطية الأمريكية*** في السعي للاستيلاء على الاستثمارات النفطية في العالم لتحقيق هدفين أساسيين على الأقل ، ***الهدف الأول،*** يتمثل في السعي لتأمين النفط والغاز الذي تحتاجه السوق الاستهلاكية في و.م.إ حسب التقديرات المقدمة أعلاه، وذلك بدعم حكومي على أساس أن الطاقة،كما بينته الحسابات الإستراتيجية الموضوعة من قبل الإدارة الأمريكية، تشكل أهم ركيزة لأمن الاقتصاد الأمريكي كما أن اسـتمرار و.م.إ كقوى عظمى مرهون بمدى تحكمها في مصادر الطاقة أمام المنافسة الشرسة مـن قبـل

---

[1] **أ. ستانسلو، "التنافس أم التعاون** في **ميدان الطاقة: تبديل النظام"،** مرجع سبق ذكره.

الصين، روسيا، اليابان، والدول الأوروبية.يضاف إليها المخاطر الأمنية المحدقة بالدول المنتجة للنفط.*الهدف الثاني*، يتمثل في تحقيق الأرباح للشركات النفطية الأمريكية التي تشكل أحد أعمدة التمويل السياسي للحملات الانتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية، مع ارتباط النخبة السياسية الحاكمة ***بدوائر المركب الصناعي-النفطي***.-وهذا ما سنتطرق إليه في دراستنا للنخبة السياسية الحاكمة في إدارة ج.و.بوش-.

ب- الزيادة العالمية في الطلب على الطاقة.

التحدي الأمني في إمدادات الطاقة بالنسبة للولايات المتحدة في المستقبل ينظر إليه كذلك من زاوية التزايد السكاني في الدول النامية والزيادة في الطلب على الطاقة، وحسب توقعات الأمم المتحدة فإن النمّو السكاني في البلدان النامية سوف يستمر بسرعة أكبر من باقي أنحاء العالم، وقد تصل نسبة سكان العالم المقيمين في المناطق النامية، بحلول سنة 2030، إلى 81 بالمائة، حسب توقعات الأمم المتحدة. فإذا أضيف إلى ذلك التوسع الاقتصادي السريع الملحوظ للأسواق الناشئة، فإن النمو السريع للسكان سيقود إلى زيادة دراماتيكية في الطلب على الطاقة في العالم النامي.[1]

وحسب توقعات مجلة مستقبل الطاقة العالمي 2004،(*وورلد إنرجي آوتلوك* 2002)الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة سيصبح الطلب العالمي الأساسي على الطاقة بحلول سنة 2030 أعلى من مستويات سنة 2000 بمعدل الثلثين، بحيث يصل إلى 15.3 مليار طن من النفط

---

[1] **آمي جافي**، باحثة في مؤسسة والاس ويلسون لدراسات الطاقة، معهد الطاقة جيمس بيكر الثالث للسياسة العامة، **"تعطش البلدان النامية المتزايد إلى النفط والغاز الطبيعي"، أنظر:** الموقع الإعلامي لوزارة الخارجية الأمريكية **http://usinfo.state.gov/ar/Archive/2004/Aug/19-338542.html**

سنوياً، في نهاية الفترة المذكورة، وحيث تتشكل نسبة 62 بالمائة من هـذا الارتفـاع في البلدان النامية. وتلحظ إدارة معلومات الطاقة الأميركية كذلك إن اسـتخدام الطاقـة في العالم النامي سوف يرتفع إلى الضعفين تقريباً بحلول سنة2025 [1].

وتشير التقديرات كذلك إلى أن النمو في أميركا اللاتينية سيتزايد، حيث من المتوقـع أن يزداد الطلب الأساسي على الطاقة قرابة الضعفين بحلـول سـنة 2015 بالمقارنـة مـع مستويات سنة 1999،مما يؤدي إلى تغيير جيوسياسي في خريطة الطاقة مستقبلاً. ومـن المحتمل أن تجد أميركا اللاتينية نفسها، بصفتها منطقة استهلاك كبرى، بحاجة للانضـمام إلى الأنظمة الدولية لمخزونات النفط الطارئة وإلى مبادرات تطوير الطاقة البديلة، بدلاً من أن تخدم كمنطقة تزويد كبرى للولايات المتحدة[2].

كما تشير التوقعات كذلك إلى أن النمو المتفجّر في آسيا بشكل كبير سيساهم في ازدياد استخدام الطاقة من جانب العالم النامي، وأن يكون له التأثير الأكبر علـى الاسـتخدام العالمي للطاقة، فيلعب عندئذ الدور الأكبر في تغيير اتجاه الميول الجيوسياسية للنفط. ففـي البلدان الآسيوية النامية، حيث ُيلحظ معدل نمو سنوي في استخدام الطاقـة بحـدود 3 بالمائة، مقابل معدل 1.7 بالمائة في كامل الاقتصاد العالمي، يتوقع أن يزداد الطلب علـى الطاقة أكثر من الضعفين خلال العقدين القادمين. ووفق توقعات الوكالة الدولية للطاقة، سوف يشكل الطلب في هذه المنطقة نسبة 69 بالمائة من مجمـوع الزيـادة المتوقعـة في استهلاك العالم النامي، وحوالي 40 بالمائة تقريباً من مجموع الاستهلاك العالمي للطاقة.[3]

---

[1] **آمي جافي**، المرجع السابق.

[2] نفس المرجع .

[3] نفس المرجع .

إن نمو آسيا الاقتصادي السريع، وانفجار التّحضّر، والتوسع الكبير في قطاع النقل، وبرامج مدّ شبكات الكهرباء الهامة سياسياً سيكون لها تأثير بليغ على اعتماد المنطقة على الطاقة المستوردة. فبغياب النمو الهام في إمدادات الطاقة القابلة للتجديد و/أو التكنولوجيات الجديدة للطاقة، سوف يزداد استهلاك النفط الخام والغاز الطبيعي في آسيا بصورة كبيرة ترافقه تحديات بيئية مماثلة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الموارد غير الكافية في المنطقة، واعتماد المنطقة الكبير على الإمدادات المستوردة، من المتوقع أن آسيا سوف تُحدّث تأثيراً متزايداً على الشرق الأوسط وروسيا في السنوات القادمة.

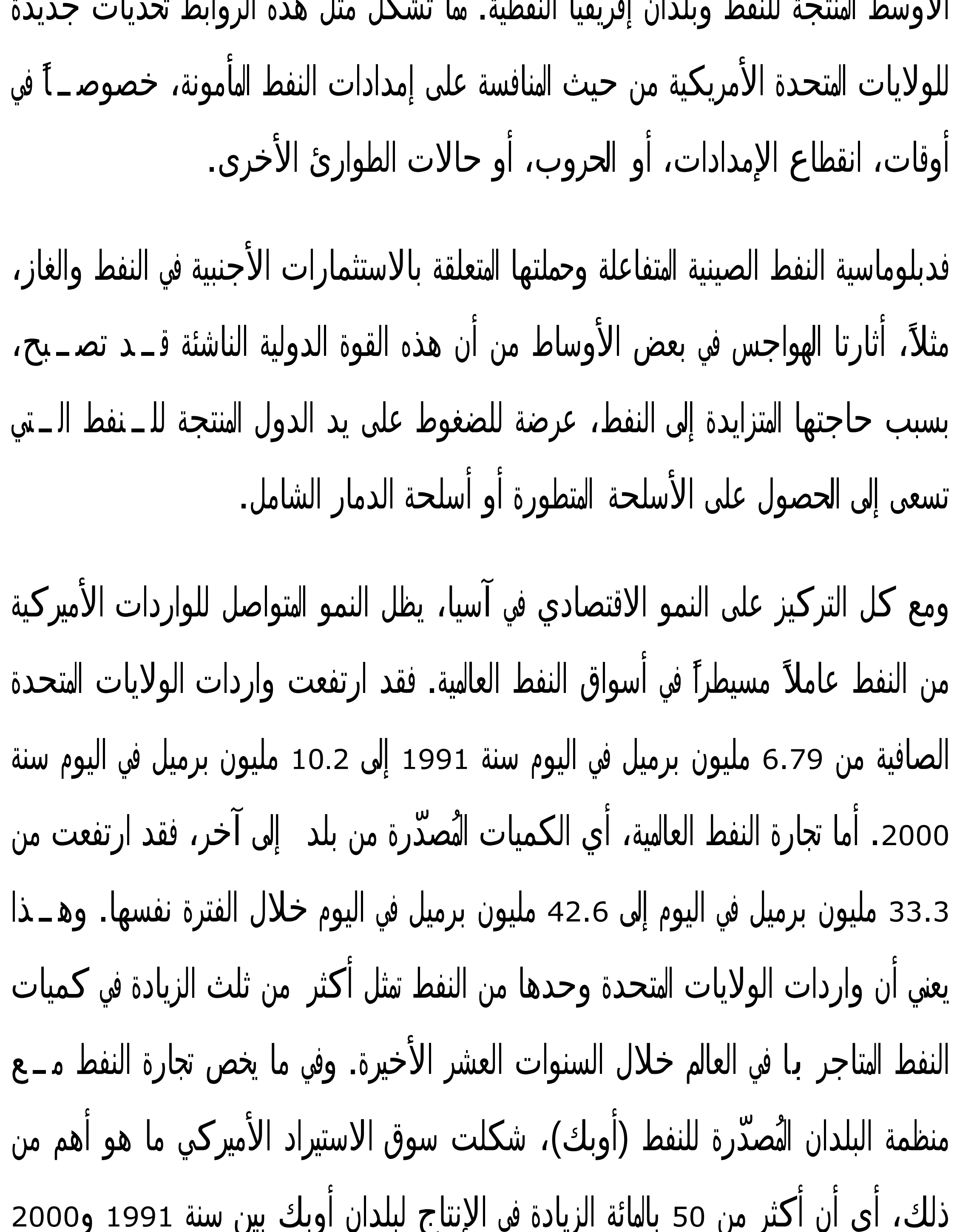
فوفقاً لما تقوله مجلة معلومات سوق النفط 2001 "*أويل ماركت إنتليجنس* 2001" الصادرة عن مجموعة معلومات الطاقة، وهي مؤسسة أبحاث مستقلة، يفوق استخدام آسيا للنفط، الذي يزيد عن 20 مليون برميل في اليوم، استهلاك النفط في الولايات المتحدة؛ وقد يصل مجموع الاستهلاك الآسيوي للنفط بحلول سنة 2010 حوالي 25 إلى 30 مليون برميل في اليوم، يُستورد معظمه من خارج المنطقة. ومن الممكن أن نتوقع أن ترتفع واردات الصين من النفط من حوالي 1.4 مليون برميل في اليوم سنة 1999، إلى ما بين 3 و5 مليون برميل في اليوم بحلول سنة 2010. وقد أثار ذلك المخاوف في طوكيو وسيول ونيودلهي حول المنافسة، بل وحول إمكانية المواجهة في ما يخص إمدادات الطاقة وخطوط النقل.[1]

ويشير بعض الخبراء الأمريكيين[2] إلى الخطر الذي سيشكله الطلب المتزايد للطاقة من قبل الدول الآسيوية على الولايات المتحدة الأمريكية،فنتوقع أن يتحوّل اتجاه التركيز

---

[1] نفس المرجع.

[2] **آمي جافي**، المرجع السابق.



الدبلوماسي والاستراتيجي والتجاري لبعض دول آسيا على ضوء المتطلبـات المتزايـدة للطاقة، نحو تعزيز الروابط الاقتصادية والسياسية بين الدول الآسيوية وبين بلدان الشـرق الأوسط المنتجة للنفط وبلدان إفريقيا النفطية. مما ُتشكّل مثل هذه الروابط تحدّيات جديدة للولايات المتحدة الأمريكية من حيث المنافسة على إمدادات النفط المأمونة، خصوصـاً في أوقات، انقطاع الإمدادات، أو الحروب، أو حالات الطوارئ الأخرى.

فدبلوماسية النفط الصينية المتفاعلة وحملتها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية في النفط والغاز، مثلاً، أثارتا الهواجس في بعض الأوساط من أن هذه القوة الدولية الناشئة قـد تصـبح، بسبب حاجتها المتزايدة إلى النفط، عرضة للضغوط على يد الدول المنتجة للـنفط الـتي تسعى إلى الحصول على الأسلحة المتطورة أو أسلحة الدمار الشامل.

ومع كل التركيز على النمو الاقتصادي في آسيا، يظل النمو المتواصل للواردات الأميركية من النفط عاملاً مسيطراً في أسواق النفط العالمية. فقد ارتفعت واردات الولايات المتحدة الصافية من 6.79 مليون برميل في اليوم سنة 1991 إلى 10.2 مليون برميل في اليوم سنة 2000. أما تجارة النفط العالمية، أي الكميات المُصدّرة من بلد إلى آخر، فقد ارتفعت من 33.3 مليون برميل في اليوم إلى 42.6 مليون برميل في اليوم خلال الفترة نفسها. وهـذا يعني أن واردات الولايات المتحدة وحدها من النفط تمثل أكثر من ثلث الزيادة في كميات النفط المتاجر بها في العالم خلال السنوات العشر الأخيرة. وفي ما يخص تجارة النفط مـع منظمة البلدان المُصدّرة للنفط (أوبك)، شكلت سوق الاستيراد الأميركي ما هو أهم من ذلك، أي أن أكثر من 50 بالمائة الزيادة في الإنتاج لبلدان أوبك بين سنة 1991 و2000

كان ينتهي في الولايات المتحدة. إن الطلب الأميركي الحالي على النفط يبلغ 20 مليـون برميل في اليوم تقريباً ينتج منه داخلياً 40 بالمائة فقط[1].

المطلب الثاني: المنافسة الصينية-الأمريكية على مصادر الطاقة.

هناك إدراك قوي لدى النخبة السياسية الأمريكية واللوبي النفطي في الولايـات المتحـدة الأمريكية بأهمية الخطر الذي تمثله الصين على مستقبل الأمن الأمريكي في مجال الطاقـة، ويكفي هنا أن نشير إلى ما صرح به أحد أقطاب المحافظين الجدد *فرانك ج.غافني* Frank G. Gaffney Jr ،رئيس مركز السياسة الأمنية، أحد مراكز التفكير القوية لتيار المحافظين الجدد، حيث قال:"*إن هدف التوسع الصيني من سيبيريا إلى فنـزويلا، ومن اندونيسيا إلى السـودان، ومـن إيران إلى كندا، ومن أذربيجان إلى كوبا لا يندرج في تأمين حاجيات الطاقة الصينية فحسب..وإنمـا يهدف إلى الاستيلاء على هذه الأسواق التي تعتمد عليها الولايات المتحـدة الأمريكيـة في تـأمين حاجياتا النفطية*" ويضيف قائلا:"*إن الصينيين ينتهجون إستراتيجية بعيدة المدى من أجل الهيمنـة على موارد الطاقة الإستراتيجية لخدمة الأغراض العسكرية الصينية..وأعتقد أنم يخططـون للتفـوق الاقتصادي على الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا اقتضت الضرورة التفوق علينا عسكريا*".[2]

يمكننا أن نربط السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية بالقلق والرعب الأمريكي من المنافسة الصينية في ميدان الطاقة خصوصا في البلدان النفطية التي تنصب العداء للسياسة الأمريكية، مثل:العراق قبل سقوط نظام صدام حسين، إيران، السودان، كوبا، فنـزويلا، بورما..وهي البلدان التي تدرجها الولايات المتحدة الأمريكية في دائرة الدول العدائيـة لمصالحها الإستراتيجية،والبعض منها يدخل في دائرة الدول المارقة ومحور الشـر، حـتى

---

[1] **آمي جافي**، المرجع السابق.

[2] **Jean-Philippe Miginiac, "** Chine-USA, le nouveau grand jeu pétrolier**",** Strategic-Road.com Analysis 30/09/2005.

تستطيع و.م.إ أن تضمن إبعاد هذه الدول عن منافسة القوى الكبرى ذات المصالح النفطية.

ويمكن أن نبرهن عن العلاقة بين السياسة الأمريكية تجاه ***"الخطر الإسلامي"*** و***"الخطر الصيني"*** من خلال المنافسة الصينية الشرسة على مصادر الطاقة، التي نحللها من خلال العناصر الأساسية التالية:

- الإدراك الأمريكي للخطر الصيني على مستقبل تأمين مصادر الطاقة من خلال الطلب المتزايد على النفط.
- القلق الأمريكي من الإستراتيجية الصينية في مجال الطاقة القائمة على توثيق العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الدول التي تخضع للعقوبات الاقتصادية الأحادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.
- المنافسة الصينية للولايات المتحدة الأمريكية في السوق النفطية السعودية الحليف الإستراتيجي لو.م.إ في الخليج .
- المنافسة الصينية-الأمريكية على مصادر الطاقة في القارة الأفريقية.
- الانتشار الصيني في أمريكا اللاتينية، منطقة النفوذ بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.
- المنافسة الصينية للشركات النفطية الأمريكية في أمريكا الشمالية، الحديقة الخلفية للمصالح الأمريكية.
- المنافسة الصينية على مصادر الطاقة في آسيا الوسطى.

ونظرا لأهمية هذه النقاط في تحليل البعد النفطي في السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية سنحاول أن نقدم بعض الملامح الكبرى للمنافسة الصينية-الأمريكية في مجال الطاقة، مما تسمح لنا بطرح ***فرضية استعمال الولايات المتحدة الأمريكية للتهديد الأمني العالمي للحركات الإسلامية كغطاء أمني واقتصادي واستراتيجي لوقف زحف التنين الأكبر***

Big dragon نحو التفوق الاقتصادي والعسكري على الولايات المتحدة الأمريكيـة في القـرن الواحد والعشرين. [1]

- يعد الطلب المتزايد للصين على للطاقة من الدوافع الموضوعية التي تقلـق الولايـات المتحدة الأمريكية مما يجعلها تضع الصين في سلم المخاطر التي تؤثر على مستقبل أمنـها الطاقوي.

تحتاج الصين لنموها الاقتصادي القوي إلى توفير طلب متزايد من النفط، حيث وصل في سنة 2002 إلى 61.91 مليون طن ، ومن المتوقع أن يرتفع الطلب الصيني إلى 200 مليـون طن في سنة 2020. كما أنه يتوقع أن تصل واردات الصين من النفط إلى 50 بالمائة مـن حاجياتا الاستهلاكية في سنة 2010، على أن ترتفع نسبة الواردات إلى 80 بالمائة لتغطية الحاجيات الداخلية الصينية، في سنة 2020.[2]

انطلاقا من هذه التوقعات التي تشير إلى أهمية النفط بالنسبة للاقتصـاد الصـيني الـذي سيعتمد في المستقبل على الإمدادات النفطية الخارجية، مما يجعله اقتصاد مكشوف أمـام الصدمات الخارجية الطارئة التي قد تحدث بسبب النقص في المـوارد النفطيـة نتيجـة للحروب والا اعات التي قد تقع في المناطق النفطية، أو بسبب انعدام التوازن بين الطلب المرتفع في السوق مقابل النقص في العرض، فإن الصين حاولت أن تتكيـف مـع هـذه المخاطر بوضعها لإستراتيجية تدف إلى تأمين الطاقة، تعتمد أساسا على مواجهة السياسة الأمنية الأمريكية الأحادية في ميدان الطاقة، التي ترمي إلى مراقبة موارد الطاقة والهيمنـة على الأسواق العالمية مع سياسة مبنية على احتواء القوى الاقتصادية للصين، واسـتخدام الورقة الإستراتيجية النفطية في وجه الصين تؤدي إلى وقف الإمدادات التموينية في حالـة

---

[1] أنظر في هذا اال مؤلف : **دانييل بورشتاين،وأرنيه دي كيزا**، التنين الأكبر:الصين في القرن الواحد والعشرين،ترجمة: شوقي جلال، الكويت:منشورات الس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (سلسلة عالم المعرفة)، يوليو 2001.

[2] **Jean-Philippe Miginiac,** op.,cit.

نشوب النزاع حول قضية تايوان.

ويتزايد القلق الأمريكي بخصوص الإستراتيجية الصينية في مجال الطاقة والقائمة على ما يعرف بالصينية بإستراتيجية (Zou chu qu) أو "الذهاب غربا" *Going West* لمواجهة أربعة مخاطر أساسية:

- الخوف من التوقف المفاجئ لإمدادات النفط في السوق العالمية مما يؤثر على الاقتصاد الصيني خصوصا في حالة التهاب أسعار النفط.
- تصاعد الأزمات في المناطق النفطية في الخليج العربي، آسيا الوسطى وإفريقيا، مما يؤدي إلى أزمة نفطية عالمية.
- الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية على الخليج العربي وعلى المناطق النفطية الهامة التي تعتمد عليها الإمدادات النفطية الصينية، مما يشكل تهديدا فعليا لمستقبل الأمن الصيني.
- التهديد الذي ستشكله الرقابة الأمريكية على طرق التموين النفطي، خصوصا في المجال البحري، مما يسمح للولايات المتحدة الأمريكية بقطع الطريق عن تدفق النفط إلى الصين في حالة المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول قضية تايوان.

وقد أدركت الصين حدة هذه المخاطر خصوصا في **ظل السياسة الأمريكية المنتهجة لمحاربة الحركات الإسلامية "الإرهابية"**،مما جعلها تلجأ لخيار إستراتيجي يتمثل في إنشاء احتياط نفطي إستراتيجي على غرار الاحتياط النفطي الأمريكي أو الاحتياط الإستراتيجي للدول المنتمية للوكالة الدولية للطاقة.وقد بدا واضحا مع نهاية التسعينات من القرن العشرين، أن الصين أدركت أهمية وضرورة العمل على تطوير إستراتيجيتها الأمنية في ميدان الطاقة في ظل الأحادية الأمنية التي تنتهجها الإدارة الأمريكية، لتصبح الصين من بين اللاعبين الأساسيين في المنافسة على النفط والغاز عبر العالم، وفق إستراتيجية تعتمد على تقوية وتوثيق العلاقات مع الدول التي تمولها بالنفط، وخصوصا مع الدول النفطية في الشرق الأوسط، والاعتماد على التنويع والانتشار الجغرافي حتى تتمكن من تأمين طرق النقل، ولاسيما في إفريقيا،أمريكا اللاتينية،آسيا الوسطى وروسيا.

وتعتمد الصين على تنمية وتطوير العلاقات الثنائية الإستراتيجية، التجارية مع استثمارات ضخمة في أهم البلدان المصدرة للنفط، نلحظه في الحضور القوي والفعلي للشـركات النفطية الصينية العموميـة،مثل: China National Petroleum Corporation (CNPC) و China National Offshore Oil Corporation (CNOOC) و China Petroleum & Chemical Corporation (SINOPEC)،حيث تستثمر في مشاريع لتنمية الحقول النفطية، وفي مشاريع لبناء الأنابيب النفطية، وفي مشاريع لتحويل وتكرير النفط وغيرها من المشاريع.

• يكمن القلق الأمريكي من الإستراتيجية الصينية في مجال الطاقة كـذلك في التوجـه الصيني القائم على توثيق العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الدول التي تخضع للعقوبات الاقتصادية الأحادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، مما يسمح للصين باسـتغلال فرص الفراغ الإستراتيجي لربط مصالحها النفطية مع هذه الدول كما كان الحال مـع نظام صدام حسين في العراق، أو كما هو عليه الحال مع إيران والسودان.

وتبدو لنا بشكل واضح، السياسة الصينية القائمة على ملئ الفراغ الإستراتيجي الـذي تغيب عنه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تلجأ لربط مصالحها النفطية مع أهم الدول المصدرة للنفط، وهذا ما يتضح لنا في العلاقات الصينية مع الدول الشرق أوسطية الـتي تعتمد عليها الصين في إمداداتا الخارجية بنسبة 50 بالمائة من وارداتا الخارجيـة مـن النفط[1]، فهي تقيم علاقات مع إيران، المملكة العربية السعودية، عمان واليمن، وتستثمر في ميادين الصناعات الطاقوية مقابل إمداد إيران والسعودية بالتكنولوجية العسكرية.

وفيما يتعلق بالعلاقات الصينية مع الدول التي تعتبرها و.م.إ دول عدائية، سـنحاول أن نقدم نموذجين هامين، وهما إيران والسودان، لكي تتضح لنا الصورة العامة للمنافسـة الصينية الخطيرة على مستقبل الأمني لمصادر الطاقة الأمريكية.

أ- العلاقات الصينية-الإيرانية: المؤشرات الدالة على أهمية النفط الإيراني بالنسبة للصين تبينها اتفاقية سنة 1995، حيث اتفقا الطرفان على رفع واردات الصين النفطية من إيران بثلاثة أضعاف، من 20 ألف برميل في اليوم إلى 60 ألف برميل في اليوم.وبعـد عشـرة

---

[1] حسب إحصائيات سنة 2004.



سنوات من هذا الاتفاق، تم الإعلان على اتفاق لاستثمار 100 مليار دولار في صناعات النفط والغاز الإيرانية خلال 25 سنة القادمة.وبذلك تعد الصين الحليف الإستراتيجي لإيران، وهي إحدى الدول التي وضعتها إدارة ج.و.بوش في محور الشر. وتستورد الصين ما نسبته 13.6 بالمائة من إجمالي وارداتها النفطية من إيران، كما تصدر إيران 10 ملايين طن من الغاز الطبيعي للصين سنويا. وتعززت العلاقات الصينية الإيرانية أكثر بعدما منحت الشركة الوطنية الإيرانية للنفط National Iranian Oil Company (NIOC) إلى الشركة الوطنية الصينية للنفط SINOPEC مشاركة بنسبة 50 بالمائة في الحقول النفطية الغير مستغلة في *يدافران* Yadavaran ، وذلك ابتداء من سنة 2009، هذه المشاركة تضاف إلى 20 بالمائة التي تحصلت عليها الشركة النفطية الصينية CNPC.

وتطمح الصين في إقامة مشاريع نفطية ضخمة مع إيران مثل الأنبوب النفطي الذي يمر من إيران إلى بحر القزوين،حيث يمكن أن ربطه مع أنبوب نفطي آخر يربط كازاخستان بالصين الغربية.وهذا الترابط النفعي بين الصين وإيران يخدم النظام الإيراني الذي يهدف إلى أن يجعل من الصين زبونها الأول فيما يخص النفط والغاز، عوضا عن اليابان، حتى يمكنها الاستفادة من التغطية السياسية، الأمنية والدبلوماسية في مجلس الأمن فيما يخص علاقاتها العدائية مع الولايات المتحدة الأمريكية.وهذا ما لاحظناه في السياسة الصينية التي تتجاوز العقوبات الأمريكية الأحادية ضد إيران، خصوصا فيما يتعلق بالقرار الأمريكي الخاص بفرض العقوبات على بيع الصواريخ أو تكنولوجيا الصواريخ لإيران، أو القانون المتعلق بتحديد سقف الاستثمارات بالنسبة للشركات الأجنبية في إيران بحيث لا يجب أن تتعدى 20 مليون دولار.[1]

ب- العلاقات الصينية-السودانية: في الوقت الذي كانت فيه السودان خاضعة للعقوبات الاقتصادية الأمريكية، فإننا نجد الشركة الوطنية الصينية للنفط CNPC قد دخلت في شراكة مع الشركة النفطية الماليزية PETRONAS والشركة النفطية الكندية

---

[1] في 23 ديسمبر 2005، قررت وزارة الخارجية الأمريكية فرض عقوبات على ستة شركات صينية لأنها زودت طهران بمعدات وتكنولوجيا تستخدم لأغراض عسكرية.والشركات الصينية المشمولة بالقرار هي كل من: تشاينا إيروتكنولوجي إمبورت آند إكسبورت كوربوريشن، التي تصنع صواريخ نورينكو، ومجموعة زيبو شيميت الكيميائية، ومجموعة هونغدو أفيشن الجوية،ومجموعة أونيون إنترناشونال إيكونوميك آند تكنيكال كوربوريشن ليمتد، وشركة ليمت ميتالورجي آند مينيرالز للمناجم.

أنظر: http://usinfo.state.gov/ar/Archive/2005/DEC/html

TALISMAN،في سنة 1997، من أجل تنمية واستغلال موقع حوض *موغلاد* في جنـوب السودان.

ونلاحظ هنا، الحضور القوي للشركات النفطية الصينية في المناطق التي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية بلدان عدوة لها، مما جعلها تصدر القوانين التي تمنع الشركات النفطية الأمريكية لكي تحظر التعامل مع هذه الدول، وبذلك استغلت الصين هـذه الفراغـات لتعزيز العلاقات مع هذه الدول لتأمين مصادر الطاقة، ووصلت الواردات الصينية النفطية من السودان في ظل العقوبات الأمريكية المفروضة على نظام الخرطوم إلى حوالي 5 بالمائة من إجمالي الواردات الصينية من النفط الخام.ويرتقب أن تتصاعد هذه النسبة بعـد أن انتهت الشركة الوطنية الصينية للنفطCNPC في سنة 2003 من تطوير الحقـل النفطـي الكبير في *موغلاد* الذي سينتج أكثر من 500 ألف برميل في اليوم، ووحـدات لتكريـر النفط ذات قدرة على معالجة 2.5 مليون طن سنويا وأنبوب نفطي يمتد على طول 1500 كلم لتصدير النفط إلى محطة نائية في البحر الأحمر، وقد اسـتثمرت الصـين في هـذا المشروع ثلاثة مليارات دولار الذي يعد من بين الاستثمارات الهامة للصين في الخارج.[1]

والاهتمام الصيني بالنفط السوداني جعلها تنتهج سياسة خارجية متناقضة مـع المصـالح الأمريكية، ويظهر ذلك بشكل جلي في امتناع الصين في سنة 1996عن الاستجابة للقرار الأممي رقم 1054 الذي يطلب طرد الممثلين الدبلوماسيين،كما هددت الصين في سبتمبر 2004، باستعمال حق الفيتو باعتبارها عضو دائم في مجلس الأمن، ضد العقوبات النفطية المفروضة على السودان فيما يخص الـ اع العسكري في دارفور، وامتنعت كذلك عـن التصويت على القرار 1593 القاضي بتحويل ملف دارفور إلى قاضي محكمـة الجـزاء الدولية.

وفي العراق كانت الشركة الوطنية الصينية للنفط CNPC أول شركة نفطية أجنبية تقـوم بإمضاء عقد هام مع نظام صدام حسين، في سنة 1997، من أجل تنمية حقول النفط في *الأهداب*، وهو العقد الذي كان مرهونا برفع العقوبات الأممية عن النفط العراقي، وهذا دافع أساسي للولايات المتحدة الأمريكية لكي يجعلها تغزو العراق، ممـا أدى بـالإدارة

[1] تشير بعض المصادر الإعلامية إلى أن هناك حوالي أربعة آلاف عسكري صيني منتشرين في السودان من أجل حماية المنشآت النفطية.

الأمريكية أن تبرر غزوها بحرب استباقية ضد **الخطر الإسلامي** بربطها للعلاقة الغير قائمة أصلا بين نظام صدام حسين وتنظيم القاعدة أو تبريرها لإدارة الاحتلال في العراق بوجود تنظيم القاعدة الذي يقوده *أبو مصعب الزرقاوي*.

تبرز أهمية النفط في رسم السياسة الخارجية الأمريكية في **الحالة العراقية**، حيث تركز الكثير من الدراسات المهتمة بقرار الغزو الأمريكي للعراق على عامل النفط كمحدد رئيسي في تفسير السلوك الأمريكي، باعتبار أن العراق يملك ثاني احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية. والكثير من الدراسات تشير إلى أن العراق يملك احتياطات نفطية ضخمة لم يكشف عنها بعد، وعليه فإن الهدف الأساسي للحرب الأمريكية على العراق يكمن في الاستيلاء على الآبار النفطية العراقية بواسطة هيمنة الشركات النفطية الأمريكية ذات العلاقات المالية والمصلحية مع صانعي القرار في الإدارة الأمريكية[1]، كما يهدف الغزو إلى إبطال العقود الإستراتيجية النفطية التي أبرمتها الشركات النفطية الصينية، الفرنسية، الروسية مع نظام صدام حسين.

وعلى الرغم من أهمية النفط في رسم السياسة الخارجية الأمريكية، فإن البعض يقلل من دور الشركات النفطية الأمريكية في صناعة القرار، ويرى *أنتوني سمبسون* Anthony Sampson ، محلل الشؤون النفطية وصاحب كتاب "الشقيقات السبع": "*بأن الشركات النفطية ليس لديها إلا تأثير نسبي في اتخاذ القرارات الأمريكية، وعلى غرار الكثير من المؤسسات المالية الأمريكية فإن الشركات النفطية ترى بأن الحروب لا تمثل الخيار الأمثل في شؤون الأعمال، كما تظهره سقوط الأسهم في البورصات*".[2]

ويشكك البعض في دور الشركات النفطية الأمريكية في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق من منطلق المخاطر التي قد تترتب على الاستقرار في منطقة الخليج الفارسي برمتها، مما يهدد المصالح النفطية لتلك الشركات، ويذكر في هذا الصدد

---

[1] صرح نائب وزير التجارة الأمريكي Grant Aldonas بأن الحرب على العراق ستسمح بفتح حنفيات النفط العراقي لتحسين وضعية الاقتصاد العالمي وخصوصا بالنسبة للدول المستهلكة والمحولة للمواد النفطية. أنظر:

Michael Moran et Alex Johnson, "Le pétrole dans l'après Saddam: les paris sont en cours," *MSNBC News*, 7 novembre 2002.**in:http://www.msnbc.com/news/823985.asp?**

[2] Anthony Sampson,"Les pétroliers ne veulent pas d'un nouveau Suez," *Guardian Unlimited*,22décembre2002.in:http://www.observer.co.uk/international/story/0,6903,864336,00.html.

دانيال يرغينغ Daniel Yergin رئيس جمعية كمبريدج للبحوث الطاقوية، بأنه :" *من خـلال القدرة الإنتاجية، فإن العراق لا يمثل إلا 3بالمائة من النفط العالمي. وتماثل صادراته النفطية تلك الـتي تصدرها نيجيريا.وحتى إذا أراد العراق أن يضاعف من قدرته الإنتاجية، فإنـه سـيتطلب عشـرية للوصول إلى ذلك الهدف، وقد يصل إلى نسبة 5 بالمائة من الإنتاج العالمي، وبالرغم من أهمية هـذه النسبة فإن الترتيب العراقي سيبقى في الصف الثاني للأمم المنتجة للنفط" .*[1]

وبالرغم من هذه الشكوك حول الدور النسبي الذي تلعبه الشركات النفطية الأمريكية في اتخاذ القرار، فإننا لا يمكن أن نتغاضى عن استفادة الشركات النفطية الأمريكية من العقود الاستثمارية من خلال الاحتلال الأمريكي للعراق، مقابل إبعاد المنافس القوي لها المتمثـل في العملاق الصيني.[2]

- المنافسة الصينية للولايات المتحدة الأمريكية في المجال النفطي في السـوق السـعودية الحليف الإستراتيجي لو.م.إ في الخليج.

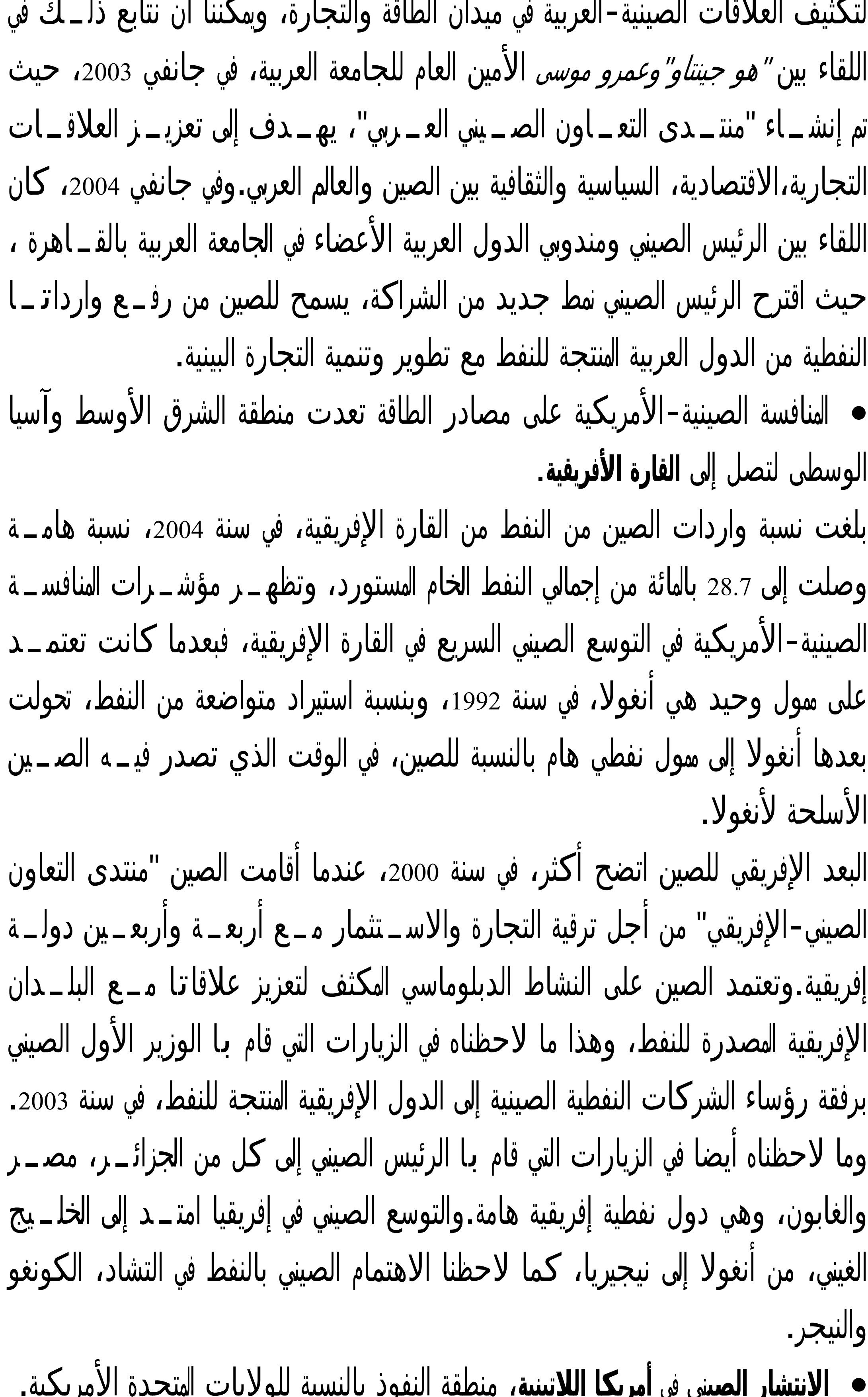
بدأت ملامح المنافسة الصينية للولايات المتحدة الأمريكية مع إعلان الشـركة الوطنيـة السعودية للنفطSAUDI ARAMCO عن الرغبة الصينية في رفع وارداتها النفطية من المملكة العربية السعودية بثلاثة أضعاف، تصل إلى 60 ألف برميل في اليوم.والقلق الأمريكي زاد مع الاهتمام الصيني بمستقبل أمنها في مجال الطاقة في السعودية الذي دفعها للمغامرة في استكشاف الغاز في منطقة *الربع الخالي* في الصحراء السعودية، وفي الأماكن ذاتهـا الـتي عجزت فيها الشركات النفطية الأمريكية عن مواصلة البحث والاستكشاف.

يعد النفط محور النشاط الدبلوماسي الصيني في **العالم العـربي**، وتعد اللقاءات علـى أعلـى المستويات التي قادها الرئيس الصيني *هو جينتاو* Hu Jintao دليلا على الحـرص الصـيني

---

[1] Daniel Yergin, "Une vue pétrolière de la crise en Irak," *Washington Post*, 8 décembre 2002, Page B-1.**in:http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A21166-2002Dec6.htm.**

[2] انتقدت المعارضة الديمقراطية في الكونغرس الأمريكي وزارة الدفاع الأمريكية لسماحها لفيلق الهندسة في سلاح البر بتسديد فواتير غير مبررة لشركة"هاليبرتون"بقيمة 130 مليون دولار، كتعويضات عن مصاريف وأرباح وعلاوات تتعلق باستيراد بترول وصيانة منشآت بترولية في العراق، واعتبر مدققون في البنتاغون أن الفواتير غير منطقية وغير مبررة. ونشير إلى أن نائب الرئيس ريتشارد تشيني كان يدير الشركة حتى انتخابه نائبا للرئيس عام 2000. **أنظر**: وكالة الأنباء الفرنسية، نقلا: عن **الأهـرام الـدولي**، العـدد 43462 بتـاريخ 2005/12/4، ص.5.



لتكثيف العلاقات الصينية-العربية في ميدان الطاقة والتجارة، ويمكننا أن نتابع ذلك في اللقاء بين *"هو جينتاو" وعمرو موسى* الأمين العام للجامعة العربية، في جانفي 2003، حيث تم إنشاء "منتدى التعاون الصيني العربي"، يهدف إلى تعزيز العلاقات التجارية،الاقتصادية، السياسية والثقافية بين الصين والعالم العربي.وفي جانفي 2004، كان اللقاء بين الرئيس الصيني ومندوبي الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية بالقاهرة ، حيث اقترح الرئيس الصيني نمط جديد من الشراكة، يسمح للصين من رفع وارداتها النفطية من الدول العربية المنتجة للنفط مع تطوير وتنمية التجارة البينية.

- المنافسة الصينية-الأمريكية على مصادر الطاقة تعدت منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لتصل إلى **القارة الأفريقية**.

بلغت نسبة واردات الصين من النفط من القارة الإفريقية، في سنة 2004، نسبة هامة وصلت إلى 28.7 بالمائة من إجمالي النفط الخام المستورد، وتظهر مؤشرات المنافسة الصينية-الأمريكية في التوسع الصيني السريع في القارة الإفريقية، فبعدما كانت تعتمد على ممول وحيد هي أنغولا، في سنة 1992، وبنسبة استيراد متواضعة من النفط، تحولت بعدها أنغولا إلى ممول نفطي هام بالنسبة للصين، في الوقت الذي تصدر فيه الصين الأسلحة لأنغولا.

البعد الإفريقي للصين اتضح أكثر، في سنة 2000، عندما أقامت الصين "منتدى التعاون الصيني-الإفريقي" من أجل ترقية التجارة والاستثمار مع أربعة وأربعين دولة إفريقية.وتعتمد الصين على النشاط الدبلوماسي المكثف لتعزيز علاقاتها مع البلدان الإفريقية المصدرة للنفط، وهذا ما لاحظناه في الزيارات التي قام بها الوزير الأول الصيني برفقة رؤساء الشركات النفطية الصينية إلى الدول الإفريقية المنتجة للنفط، في سنة 2003. وما لاحظناه أيضا في الزيارات التي قام بها الرئيس الصيني إلى كل من الجزائر، مصر والغابون، وهي دول نفطية إفريقية هامة.والتوسع الصيني في إفريقيا امتد إلى الخليج الغيني، من أنغولا إلى نيجيريا، كما لاحظنا الاهتمام الصيني بالنفط في التشاد، الكونغو والنيجر.

- **الانتشار الصيني** في **أمريكا اللاتينية**، منطقة النفوذ بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

دخلت الصين في المنافسة مع و.م.إ على مصادر الطاقة في أمريكا اللاتينية، حيث أعلن الرئيس الصيني" *هو جينتـاو*" أثناء زيارته لعدة بلدان في أمريكـا الجنوبيـة،في نـوفمبر 2004[1]،على استثمار الصين لمائة 100 مليار دولار في أمريكا اللاتينية خـلال العشـرة سنوات القادمة، و تعد مشاريع الطاقة من بين المشاريع الإستراتيجية الهامة التي تعـول عليها الصين في كل من البرازيل، فـ ويلا، كوبا، الإكوادور، الأرجنـتين، الـبيرو، وكولومبيا.

والسياسة ذاتا التي تنتهجها الصين في الشرق الأوسط، تنتهجها مع الدول النفطيـة في أمريكا اللاتينية حيث تلجأ لتعزيز علاقاتا مع الدول المنتجة للنفط المعاديـة للمصـالح الأمريكية، كما هو الحال مع فـ ويلا، التي زودت الولايات المتحدة الأمريكيـة ب12 بالمائة من وارداتا من النفط الخام، في سنة 2003.حيث أبرمت الصين عدة اتفاقيات مع الرئيس الفـ ويلي، *هوغو شـافاز*، المعارض للسياسة الأمريكية النفطية في بلاده، وذلـك أثناء زيارته للصين في ديسمبر 2004، ومن بين الاتفاقيات المبرمـة تحصـلت الشـركة الوطنية الصينية للنفط CNPC على عقد استثماري بقيمة 400 مليـون دولار في تنميـة الاحتياطي النفطي والغاز الفـ ويلي.وأهمية النفط الفـ ويلي بالنسبة للصين يتضـح ممـا تصدره الشركة الفـ ويلية للنفطPetroleos إلى الصين حيث وصـلت الصـادرات إلى 12.300 برميل يومي في سنة 2004 و 68 ألف برميل في اليوم في سنة 2005، ومن المتوقع أن تصل صادرات الشركة إلى 300 ألف برميل في اليوم، في سنة 2012.[2]

ومن أمريكا اللاتينية،منطقة النفوذ التقليدية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، راحت الصين تنافس الشركات النفطية الأمريكية في حديقتها الخلفية في أمريكا الشمالية،حيث أبرمت اتفاقا مع كندا،التي يضعها بأنا تملك ثاني احتياطي عالمي بعد المملكـة العربيـة السعودية، يتم بموجب الاتفاق تنمية قطاعات الطاقة،النفطية، الغازيـة والنوويـة، وفي أفريل 2005 أبرمت الشركة الصينية للنفط PETROCHINA ، وهي فرع مـن الشـركة

---

[1] لم تكون أهمية النفط بالنسبة للصين في أمريكا اللاتينية مع زيارة الرئيس الصيني" *هو جينتاو*"، *بل سبقه الرئيس الصيني* السابق *جينغ زمين*Jiang Zemin عندما زار أمريكا اللاتينية في سنة 2001.

[2] **Jean-Philippe Miginiac, "** Chine-USA, le nouveau grand jeu pétrolier**",** op.,cit.

الصينية CNPC، مع الشركة الكندية ENBRIDGE لاستثمار مليـارين دولار في بنـاء أنبوب لنقل النفط الكندي عبر الشواطئ الغربية لكندا باتجاه آسيا.[1]

وفي كل الاتجاهات نجد الصين تتوسع عبر استثمارات شركاتها النفطيـة، بتروشـين PetroChinaوالشركة الصينية للنفطCNOOC والشركة الوطنية للنفط CNPC وبـذلك تشكل أكبر تحدي بالنسبة للشركات النفطية الأمريكية ولمستقبل امن الطاقـة بالنسـبة للولايات المتحدة الأمريكية.

يظهر الوجود الصيني في آسيا الوسطى أكثر نشاطا وفعالية، ففي جوان 1997، أصبحت الشركة النفطية الصينيةCNPC تشارك بأكثر من 60 بالمائـة مـع الشـركة النفطيـة الكازاخستانيةAktyubinsk Oil كما تستحوذ الشركة الصينيةCNPC كذلك علـى 85 بالمائة من أصول الشركة النفطيةAktobemunaigaz التي تقوم بتطوير الحقول النفطيـة في *أكتوب*Aktobe *وزهانزهول* Zhanazhol وتستحوذ على أغلبية الحصص مع الشركة ذاتها في الحقول النفطية في شمال بوزانشيNorth Buzachi .

كما يتضح النشاط الفعال للشركات النفطية الصينية من خلال العقد الـذي أبرمتـه الشركة الصينية SINOPEC من أجل استغلال حقلين للنفط يقعان تحت الرقابة الإدارية لشركة الكازاخستانية KazMunaiGaz تصل احتياطاتهما النفطية إلى 700 مليون طن.

وفي أوت 2005، أعلنت الشركة النفطية الصينيةCNPC عن شراء حصـص الشـركة الكندية لدى الشركة الكازاخستانيةPétroKazakhstan بمبلغ 4.18 مليار دولار، مـما يجعلها تسيطر على احتياطي هام من النفط في كازاخستان.

وانطلقت الأشغال في بناء أنبوب لنقل النفط طوله 988 كلم يـربط *أتاسـو*Atasu ، في شمال غرب كازاخستان، *بألاتاو شانكو* Alataw Shankou المحافظة الصـينية *كسـينجيانغ* Xinjiang، ومن المتوقع أن ينقل هذا الأنبوب 10 ملايين طن من النفط سنويا في المرحلة الأولى من سنة 2005، لتزيد الكمية إلى 20 مليون طن سنويا في المرحلة الثانية.

---

[1] **Jean-Philippe Miginiac,** op.,cit.

ومن المشاريع الضخمة التي تعتمد عليها الصين، هناك أنبوب نقل الغاز الذي يبلغ طوله 4200 كلم الذي يربط حوض *تـاريم* Tarim بشـنغهاي ويمكـن تمديـده إلى غايـة كازاخستان وتركمنستان وقد يصل إلى إيران وبحر قزوين.

والنشاط الصيني في ميدان الطاقة يهتم بتطوير الحقول النفطية في أوزباكستان ومساندة المشاريع الهيدرو-كهربائية في كريغيستان وطاجاكستان.والمنافسـة النفطيـة الصـينية للشركات الأمريكية تتضح في بحر قزوين، حيث استثمرت الشركة الوطنيـة الصـينية للنفطCNPC 800 مليون دولار في تنمية حقول النفطية *كورسانغي-كرابـاغلي*-Kursengi Garabaglyوفي تركمنستان.

وما يمكننا أن نلاحظه فيما يخص إدارة النخبة السياسية الصينية للمنافسة مع الولايـات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالاستثمار النفطي في آسيا الوسطى أنا تعتمد على عـدة أبعاد إستراتيجية هامة في تعاملها مع التوسع الأمريكـي، حيـث تقـيم التحالفـات الإستراتيجية مع دول المنطقة، ونقصد هنا محور بكين-موسكو الذي سعى لضم بعض دول آسيا الوسطى في منظمة التعاون لشنغهاي *Shanghai Cooperation Organization* التي تضم كل من الصين، روسيا، كازاخستان، كريغيستان،طاجاكستان وأوزباكستان،وهي آلية جماعية لمقاومة الوجود الأمريكي في المنطقة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، خصوصا بعد غزوها لأفغانستان.والمقاومة الصينية للوجود الأمريكي كان واضـحا في القرار الذي اتخذته "مجموعة شنغهاي"، في 5جويلية 2005، والذي تطالب فيه القوات العسكرية الأمريكية بالانسحاب من المنطقة. وبالمقابل فإن الصين تحـاول أن تتوسـع عسكريا في منطقة آسيا الوسطى، حيث أقامت مركزا لمحاربـة الإرهـاب في *طشـقند* وقامت بمناورات عسكرية مشتركة مع جيش *كريغيستان* في سنتي 2002 و2003 كما قامت بمناورات عسكرية مع كل دول أعضاء *منظمة التعاون لشنغهاي*، وفق سيناريو الرد على هجومات إرهابية.

ويشير الكثير من المراقبين الإستراتيجيين الأمريكيين إلى أن أهداف التحرك الصيني على المدى البعيد، ترمي إلى إقامة وتأمين طريق نفطي بري إلى الشرق الأوسط، حيث تكون الصين محور لجسر آسيوي يربط منتجي النفط في الشرق الأوسـط-آسـيا الوسـطى

وروسيا بالدول المستهلكة للطاقة، الصين-اليابان-والكوريتين الشمالية والجنوبية،وبذلك تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في أهم المصادر العالمية للطاقة.
ولاحتواء الصين فإن قوات البحرية الأمريكية تتحكم في ممرين بحريين هامين يتم عبرهما تموين الصين بالطاقة التي تحتاجها من الشرق الأوسط وإفريقيا، وهما *مضيق هرمـز*، الذي يعد حيوي لأنه ممر حتمي لنفط الخليج العربي، و*مضيق ملاكا* Malacca ما بين اندونيسـيا وماليزيا الذي يعد بدوره ممرا حتميا ما بين المحيط الهندي وجنوب بحر الصين، وأهميتـه تكمن في أن 80 بالمائة من واردات الصين النفطية تمر عبر مضيق *مالكا*. وبما أن الممرين البحريين، مضيق *الهرمز* ومضيق *مالكـا* يقعان تحت الهيمنة العسكرية الأمريكيـة، الـتي تتحكم فيهما عن طريق عدة قواعد عسكرية في الخليج العربي والقاعدة العسـكرية في *ديغو غارسيا* في المحيط الهندي، وانتشار القوات الخاصة لمكافحة الإرهاب.
كما استغلت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث الحادي عشر من سـبتمبر لانتـهاج سياسة عسكرية في آسيا الوسطى لاحتواء الصين بعد الإطاحة بنظام طالبـان، حيـث أقامت قواعد عسكرية في كل من أفغانستان، أوزباكستان وكريغيستان.
في تقرير داخلي للبنتـاغون بعنـوان"*مسـتقبل الطاقـة في آسـيا*" *" Energy Futures in Asia "*كشفت عنه صحيفة *الواشنطن بوسـت* في جـانفي 2005، يظهـر فيـه قلـق الإستراتيجيون الأمريكيون من السياسة الصينية القائمة علـى الاسـتعداد العسـكري لمواجهة التهديد الأمريكي في حالة لجوءها لقطع الممرات التي يتم من خلالها تموين الصين بالنفط، حيث لجأت الصين لعقد اتفاقيات إستراتيجية مع البلدان المطلة على الممـرات البحرية ما بين الخليج العربي وجنوب بحر الصين، واهتمت بتطوير القدرات العسكرية، البحرية، الجوية والفضائية، للتكيف مع التهديدات الكبيرة التي تمس بمسـتقبل أمنـها النفطي.[1]
ومن بين هذه الاتفاقيات التي أبرمتها الصين مع الدول المطلة على الممرات الإستراتيجية للنفط، الاتفاق الصيني-الباكستاني لبناء ميناء في أعماق مياه *قـوادار* Gwadar الـذي يسمح للصين من التقرب الإستراتيجي من الخليج العربي، حيث تقـع *قـوادار* علـى

[1] **Jean-Philippe Miginiac,** op.,cit.

الشواطئ الغربية لباكستان، في محافظة بلوشستان وتصب مباشرة إلى البحر العربي، على بعد 72 كلم من الحدود الإيرانية وعلى بعد 400 كلم فقط من مضيق *هرمز*.وأهمية المشروع تكمن في تكاليفه التي قدرت ب 1.2 مليار دولار، حيث تدفع الصين 80 بالمائة من الأعباء، فضلا عن تقديمها للمساعدة التقنية من خلال متابعة 450 مهندس صيني للمشروع. وفي مقابل هذه الأعباء، فإن الوجود الصيني في *قوادار* يعد استراتيجي في المنافسة الصينية-الأمريكية، بحيث يسمح لها بمراقبة النشاطات البحرية العسكرية الأمريكية في الخليج العربي وفي المحيط الهندي، وهذا ما جعل صحيفة *الواشنطن تايمز* تعتبر ميناء *قوادار* قاعدة بحرية صينية للتنصت الإلكتروني.والأهم أن الميناء يسمح للصين بتأمين إمداداتا النفطية باعتباره محطة ثانية للعبور إلى منطقة *كسنج يانغ* الصينية وحدائقها الخلفية في آسيا الوسطى للتموين بالنفط المستورد من الشرق الأوسط وإفريقيا.ويرمي المشروع الضخم إلى إقامة شبكة من طرق السكك الحديدية والطرق البرية التي تربط *قوادار* بالصين، بأفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى.[1]

المطلب الثالث:دور الشركات النفطية في صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى العلاقة العضوية بين النخبة الحاكمة في إدارة ج.و.بوش والشركات النفطية الأمريكية وتأثيرها على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية.

إن إدارة ج.و.بوش ذات ارتباطات عضوية بجماعات النفط، ويتضح ذلك من خلال علاقة الرئيس ج.و.بوش وأعضاء إدارته الفاعلين بالجماعات الصناعية النفطية، حيث يدلنا المسار الاستثماري للرئيس ج.و.بوش أن الثروة التي يملكها مصدرها النفط،كما يؤكد لنا مساره السياسي أن الجماعات النفطية كانت لها دورا هاما في وصوله للسلطة السياسية، سواء أثناء توليه منصب حاكم ولاية تكساس 1994-2001 أو توليه رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في فترتين رئاسيتين 2000-2008.

---

1 **Jean-Philippe Miginiac,** op.,cit.

ج.و.بوش : إذا تتبعنا **النشاط** المالي **للرئيس ج.و.بوش** نجده يرجع في أساسه إلى الارتباطات مع الشركة النفطية Harken Energy Corporation التي كانت تملـك شـركة أخـرى Arbusto Energy، التي أصبحت تعرف في الفترة التي تولى فيها *ج.بوش الأب* منصب نائب الرئيس في إدارة ر.ريغان، باسم Bush Exploration Oil co .

ففي سنة 1978، أنشأ ج.و.بوش الشركة النفطية للتنقيب Arbusto Energy وساهم فيهـا عدة مستثمرين هامين من بينهم *جيمس باث* James Bath الذي كانت تربطه علاقات مالية كبيرة بشيوخ المملكة العربية السعودية. وفي سنة 1986، تم تغيير اسم الشـركة النفطيـة Arbusto Energy إلى تسمية تأخذ اسم عائلة بوش، لاستثمار الوظيفة السياسية التي كـان يشغلها ج.بوش الأب، باعتباره نائب للرئيس في إدارة ر.ريغان.وفي سنة 1986، قامـت الشركة النفطية *هاركن* Harken بشراء شركة بوش النفطية، حيث منحت *ج.و.بوش* مبلغا هاما وصل إلى 600 ألف دولار وأجرة سنوية قدرها 120 ألف دولار.[1]

وفي الواقع، فإن *ج.و.بوش* لم يكن يشارك في إدارة شركة *هاركن*، وإنما الشركة استخدمت اسم عائلة بوش اعتقادا منها أنه سيساعدها في كسب المزيد من الاستثمارات في الحقـول النفطية، وزيادة أسهم الشركة.وقد تحقق لها ذلك في سنة 1990، عندما كان *بـوش الأب* يتولى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ظفرت بعقد للتنقيب عن النفط في إمـارة البحرين، بعدما تخلت الإمارة عن مفاوضتها مع الشركة الأمريكية النفطية/*موكو* Amoco.

ويعود الفضل في حصول شركة *هاركن* على عقد التنقيـب إلى *ميكائيـل أمـان* Michael Ameen، العضو التنفيذي السابق في الشركة النفطية Mobil Oil Co ومستشار البيت الأبيض في إدارة بوش الأب. وبالرغم من أن الشركة لم تكن تملك الخـبرة الدوليـة في المـال التنقيب، على الأقل مقارنة بالشركة التي تم إبعادها، فإن كل المؤشرات كانت تدل علـى أن الشركة استخدمت الاسم العائلي لبوش والوظيفة السياسية التي كان يحتلها بوش الأب للظفر بالصفقة. وقد سمح هذا العقد لأسهم شركة *هاركن* بزيادة قيمتها المالية في البورصة حيث انتقلت من 4.50 دولار إلى 5.50 دولار للسهم.

---

[1] **Marc Desnoyers**," la politique environnementale du gouvernement Bush", in: http://jcc.lautre.net/article.php3?id article=510

وقبل أسابيع قليلة من الغزو العراقي للكويت، باع جورج و.بوش ثلثي أسهمه في الشركة بفائدة قدرها 560 848 دولار، مما جعل البعض يعتقد بأن الوضعية المالية لآل بوش كانت مرتبطة بالمعلومات التي قدمت لها من البيت الأبيض، لأن ظروف الحرب جعلت أسـهم الشركات النفطية العاملة في الخليج تعرف تدنيا محسوسا، حيث سقطت أسـهم شـركة *هركن* ب24 بالمائة.[1]

ويمكن أن نبين العلاقات التي تربط الرئيس ج.و.بوش بالشركات النفطية، **من خلال مساره السياسي**، حيث اعتمد على الجماعات النفطية في ولاية تكساس أثناء توليه منصب حاكم الولاية في الفترة الممتدة من 1994-2001،مما جعله يقدم الامتيازات لهذه الشركات ويقـوم بحمايتها القانونية من ضغط اللوبي البيئي في تكساس، وهي الجماعات التي تطالب بالمحافظة على البيئة في ولاية تكساس بسبب التلوث البيئي الذي تسببه الشركات النفطية، حيـث تساهم هذه الأخيرة في تلويث البيئة بنسبة تصل إلى 30 بالمائة. وفي سـنة 1997، عنـدما قامت الجماعات البيئية بالضغط على ج.و.بوش، حاكم تكساس، تطالبه بتعديل قـانون البيئة لسنة 1971 وإجبار شركات الطاقة بتغيير منشآتها لتتكيف مع التكنولوجيا المحافظـة على البيئة، فإن ج.و.بوش لجأ إلى تعيين *ف.ج.باغيني* V.G. Baghini من الشركة النفطيـة Marathon Oil Company و*أنسال كوندري* Ansel Condray من الشركة النفطية Exxon USA من أجل وضع مخطط بيئي نتج عنه قانون 1999، الذي لم يفرض على الشركات الملوثة أية متابعات ولم تلتزم هذه الشركات بالقانون، ببساطة، لأن بوش ومحرري مشروع القانون من الجماعات النفطية.

ولم تتوقف العلاقات بين *ج.و.بوش* والشركة النفطية *اكسون*، التي تحولت بعد دمجها مـع شركة *موبيل* إلى شركة، *اكسون-موبيل* لمع فترة حكمه لولاية تكساس، بل أصبحت ذات تأثيرا واضحا على الحياة السياسية للرئيس *ج.و.بوش*، حيث تحصل على تمويل يفوق المليون دولار من شركة النفطية *اكسون موبيل*، في الحملة الانتخابية للرئاسـيات لسـنة 2001.[2] وفضلا عن ذلك، فإننا نجد أربعة عشر من بين الخمسة والعشرين الممولين الكبار للحملـة

---

[1] **Marc Desnoyers**,op.,cit.
[2] Ibid.

الانتخابية للرئيس ج.و.بوش في انتخابات سنة 2000، كانت من الشـركات الصـناعية للطاقة.[1]

الفرع الأول: علاقة إدارة ج.و.بوش بالجماعات النفطية.

إضافة إلى العلاقات الشخصية التي تربط الرئيس ج.و.بوش بالشركات النفطية فإن أعضاء إدارته الفاعلين يرتبطون بدورهم باللوبي النفطي، ومن الضروري هنا أن نتوقف عند الشخصيات المحورية في صناعة القرار في هذه الإدارة، ويتعلق الأمر بكل من : ***ريتشار تشيني،*** نائب الرئيس الأمريكي، الذي سوف نخصص له أسفله، تحليل موسع لما يتمتع به من دور محوري في صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية.

ريتشارد بيرل[2]، الذي شغل منصب رئيس مكتب السياسات الدفاعية في البنتاغون، في الفترة الرئاسية الأولى في إدارة ج.و.بوش، قبل أن يستقيل بسبب تورطه في صفقات مالية مشبوهة.ويعد *ر.بيرل* أحد الشخصيات الفاعلة والمحورية في مراكز التفكير التابعة للمحافظين الجدد،كما رأينا ذلك أثناء تطرقنا لدور المحافظين الجدد في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.وانتماءه لمؤسسة أمريكان أنتربريزAmerican Enterprise Institute ، يعني ارتباطاته المالية مع الشركة النفطية *اكسون موبيل،* التي تعد من الممولين الهامين لمركز التفكير، حيث يتلقى *ر.بيرل* عمولته المالية.وهذا ما جعل الشخصيات الفاعلة في المؤسسة يطالبون بالحرب عل العراق للحفاظ على الاحتياطي الاستراتيجي النفطي لصالح الشركات النفطية التي تم إبعادها في فترة الرئيس صدام حسين.

كوندوليزا رايس، مستشارة الأمن القومي ثم وزيرة الخارجية في الفترة الرئاسية الثانية للرئيس ج.و.بوش، تولت منصب في إدارة الشركة النفطية *شفرون تكساكو*.كما حملت إحدى الناقلات البحرية للنفط، تصل حمولتها إلى 129 ألف طن، اسم *كوندوليزا رايس،*

[1] http://www.iris-france.org/pagefr.php3?fichier=fr/archive/Tribunes/2002-12-16

[2] قدم استقالته بعد الفضائح المالية التي تورط فيها، حيث استغل منصبه لمنح صفقات للشركات التي كان يعمل با.

ولتجنب الملابسات بين الوظيفة الحكومية والمصالح النفطية الشخصية، أعيد تسمية الناقلة البحرية.

كما كان *كاثلين كوبر*Kathleen Cooper ، يتولى وظيفة رئيس اقتصادي لـدى الشـركة النفطية *اكسون موبيل*، قبل تعيينه في المنصب الحكومي ، نائب كاتب الشؤون الاقتصـادية في وزارة التجارة. وهناك داخل إدارة ج.و.بوش الكثير من يدافعون عن المصالح النفطيـة للشركات الأمريكية، على غرار *لاري ليندسي*Larry Lindsey ،المستشار الاقتصادي للرئيس الأمريكي، الذي صرح لـلة The Observer "*بأن تغيير النظام في العراق سيسمح بإضافة 3 إلى 5 مليون برميل نفطي في اليوم إلى السوق العالمية، وعليه، فالحرب ستكون أفضل خيار للحفاظ علـى الاقتصاد*".[1]

كما ذكرنا سابقا، سوف نتوقف عند *،ريتشارد تشيني*، الذي يعـد الشخصـية المحوريـة واللاعب الأساسي في إدارة ج.و.بوش، لنبين طبيعة العلاقات التي تربط الإدارة الأمريكية بالجماعات النفطية.

ريتشارد تشيني: نائب الرئيس الأمريكي.

أشارنا أثناء تطرقنا إلى دور المركب الصناعي العسكري في صناعة القـرار في السياسـة الخارجية الأمريكية إلى سمة أساسية في النخبة السياسية الأمريكية، حيث تُمثل علـى أنـا تقف أمام باب دوار، يؤدي إلى الوظائف الحكومية السامية في الإدارة الأمريكيـة كمـا يؤدي إلى إدارة الشركات الخاصة، وعليه، لا يمكن لأي دارس للحياة السياسية الأمريكية أن يفصل بين العملة الواحدة ذات الوجهين، التي تؤدي إلى تعظيم المصلحة الخاصة للنخبة الحاكمة أثناء تأدية الأدوار الحكومية. وعليه، نعتقد أن *ر.تشيني* لا يخرج عن هذه القاعدة. فقد تولى في فترة الرئيس *ج.بوش الأب* منصب وزير الدفاع وبعد انتهاء الفترة الرئاسـية، أخذه الباب الدوار إلى منصب رئيس إدارة شـركة *هـاليبرتون* المختصـة في المنتجـات والخدمات النفطية. كما تـولى إدارة المعهـد الأمريكـي للـنفط American Petroleum Instituteوعضو هيئةGlobal Climate Coalition وكلا الهيئتين تجمعان الشخصـيات ذات النفوذ والتأثير الكبيرين في الأوساط النفطية.

[1] The Observer, 3 novembre 2002.

وتتضح مساهمة ر.تشيني في التأثير على صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية مع ما يعرف "بتقرير تشيني" في رسم السياسة الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية.

حيث يعد "**تقرير ريتشارد تشيني**"النموذج الأمثل الذي يحدد لنا دور الشركات النفطية في صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال تحليل العلاقة التي تربط"اللوبي النفطي"بالإدارة الأمريكية، من جهة، ومن خلال رسم السياسة الخارجية الأمريكية وفق أولويات ومصالح الجماعات النفطية.

بتاريخ 29 جانفي 2001،أي حوالي أسبوعين من وصول الرئيس الأمريكي *ج.و.بوش* إلى السلطة، أمر هذا الأخير نائبه،*ريتشارد تشيني*،الرئيس السابق لشركة التجهيزات النفطية العملاقة "***هاليبرتون***"، بإنشاء مجموعة عمل لتنمية سياسة الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية*(National Energy Policy Development Group, NEPDG)*، لمعالجة المعضلة الأمنية المستقبلية التي طرحت بصيغة التساؤل: كيف يمكن تأمين إمدادات الطاقة في الوقت الذي تتزايد فيه حدة المنافسة العالمية على النفط والغاز؟.

وحسب التوصيات السرية *لمجموعة ر.تشيني* فإن النفط العراقي سيكون البداية لإستراتيجية طويلة المدى تمتد من بحر قزوين إلى الخليج الغيني بغرب إفريقيا.[1]

تشكلت مجموعة *ر.تشيني* رسميا، كما هو مبين في الصفحة الأولى من تقريرها الذي قدمته إلى الرئيس ج.و.بوش، من الوزراء العاملين في إدارة ج.و.بوش ومن كبار مستشارين الرئيس الأمريكي، مما يجعلنا نعتقد أن التقرير الرسمي النهائي الذي قدم في 16 ماي 2001، يعد بمثابة التصميم الهندسي الذي رسم سلوك السياسة الخارجية الأمريكية طوال فترة الرئيس ج.و.بوش، لأن المشاركين في التقرير إضافة إلى مضمون التقرير يوضح لنا توزيع الأدوار بين مختلف الوزارات: الخارجية، الدفاع، التجارة، الخزانة، الطاقة،الداخلية،البيئة وغيرها لتنشيط وتأمين مستقبل التموين الأمريكي من الطاقة.

وتتمثل القضية المهمة في "*تقرير ر.تشيني*" في المشاركة السرية والغير الرسمية للشركات النفطية التي أثارت الكثير من انتقادات المتتبعين لقضية الطاقة في و.م.إ.وعن العلاقات التي تربط نائب الرئيس *ر.تشيني* بتلك الشركات. وبالرغم من أن اللجنة أصدرت في النهاية

---

[1] **Arthur Lepic**," convergence des politiques énergétique et militaire:les ombres du rapport Cheney"in:**http://www.voltairenet.org/article13093.html**

تقريرها للرئيس الأمريكي وتم نشره في حينه على الموقع الإلكتروني للبيت الأبيض،[1] فـإن اجتماعات اللجنة تميزت بالسرية التامة.

وفي الواقع، فإن دور الشركات النفطية، ذات العلاقات المشبوهة مع المسـؤولين في إدارة ج.و.بوش، في تحديد ورسم معـالم مسـتقبل السياسـة الطاقويـة، جعـل رئـيس اللجنة"*ر.تشيني*"، وبحماية من البيت الأبيض، يكتم السر عن الأطراف الفاعلـة خـارج السلطة التي تم استشاراتا في التقرير. وقد رفض *ر.تشيني* تقديم التوصيات التي بقيت سرية، وهذا ما دفع بعض الجهات للمطالبة بكشف الحقائق عن الاجتماعـات السـرية طبقـا للقوانين الأمريكية التي تنص على الشفافية في إدارة الشؤون العامة مع حق الإطلاع علـى المعلومات.

وما يلاحظ في هذا التقرير أن إدارة الرئيس *ج.و.بوش* قد أولت الأهمية القصوى للطاقـة وتحقيق مصالح الشركات الأمريكية النفطية الخاصة، لأسباب سنفسرها فيما بعد، وبعـد تفجير البرجين التوأمين والبنتاغون في أحداث 9/11، وجدت إدارة بوش ذريعـة "***خطـر الإرهاب الإسلامي***" الفرصة التاريخية المناسبة لتحقيق توصيات التقرير الـذي يهـدف إلى تأمين مصادر الطاقة في بحر قزوين، من خلال بناء قواعد عسكرية في أفغانستان، لضمان نقل النفط والغاز بعيدا عن الممرات الروسية والإيرانية. حيث قررت الإدارة الأمريكيـة الانتهاء في الآجال المحددة من توسيع أنبوب النفط *باكو-تبليسي-جيهان*، الذي يربط بحـر القزوين بالبحر الأبيض المتوسط، ويمر بأذربيجان، جورجيا وتركيا.

وإلى جانب هذه الإستراتيجية فإن شركة *شفرون-تكساكو* أتمت أشغال بناء خط الأنبوب النفطي الذي يربط *تنغيز-بنوفوروسيزيكي*، الذي يسمح بإيصال نفط كازاخستان إلى البحر الأسود، ويمر بروسيا، وهو خيار لا مفر منه بالنسبة للمصالح الأمريكية.والمرحلة الأخرى، تتمثل في نقل غاز تركمنستان إلى المحيط الهندي مرورا بأفغانستان والباكستان.

---

[1] للاطلاع على التقرير بالتفصيل، أنظر:
National Energy Policy: Report of the National Energy Policy Development Group,May 2001, in:**http://www.whitehouse.gov/energy/national/pdf/3000ko**

وتوصيات التقرير تحث كذلك على تأمين مصادر الطاقة في الخليج بعد الإطاحـة بنظـام صدام حسين، وإعادة ترتيب الصفقات النفطية التي أبعدت منـها الشـركات النفطيـة الأمريكية في فترة نظام صدام حسين.

كما أشارنا سابقا، فإن سرية اجتماعات *لجنة تشيني* أثارت الكثير من التساؤلات حول ثقل اللوبي النفطي في دفع الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ قرارات الحـرب في أفغانسـتان والعراق من أجل تأمين الأسواق للشركات النفطية الأمريكية. وهذا ما أدى بمكتب المحاسبة العامة للكونغرس General Accounting Office (GAO)، وهو الجهاز المكلف بالتحقيقـات لدى الكونغرس، وبطلب من بعض أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، لأن يطلب من "*لجنة تشيني*" الوثائق المتعلقة بمداخلات الأشخاص في الاجتماعات والمواضيع الـتي تم التطـرق إليها، والتكاليف التي تم إنفاقها على الجلسات، للتحري في العلاقات المشبوهة بين "*كـن لاي*" Ken Lay مدير "*شركة إنرون*" للطاقة ونائب الرئيس *ر.تشيني*، خصوصا بعد الفضـائح المالية التي عرفتها الشركة بسبب التلاعبات في الممارسات المحاسبية، لكن البيت الأبـيض رفض منح الوثائق المطلوبة، مما جعل مكتب المحاسبة يلجأ لرفع دعوى قضائية أمام المحكمة الفيدرالية.

وجاءت أحداث 9/11 لتغطي على القضية حيث أصدرت المحكمة الفيدرالية قرارا بـرفض قبولها للدعوى، في الوقت الذي تخلى فيه مكتب المحاسبة عن حق الطعن من أجل متابعـة القضية.

وفي ذات السياق، قامت الجماعة القانونية المحافظة ذات الطابع العام Judicial Watch، وهي جماعة ضغط قانونية، برفع دعوى قضائية ضد لجنة نائب الرئيس *ر.تشيني* بدعوى خرقهـا للنصوص القانونية المتعلقة بالاجتماعات العمومية المعروفة ب (Federal Advisory Committee Act) والمساس بقانون حرية المعلومات (FOIA, Freedom of Information Act).

في الواقع، فإن "*تقرير تشيني*" طرح **قضية اللوبي النفطي** في **إدارة ج.و.بوش**، حيث كثيرا مـا توصف هذه الإدارة على أنا مجموعة من أعضاء الشركات النفطية المتعددة الجنسيات، مما جعلها تعكس المصالح الخاصة للوبي النفطي على حساب المبادئ الأيديولوجية التي ترفعها

النخب السياسية الحاكمة مثل: تصدير الديمقراطية، الحرية، حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب.

ولهذا الطرح ما يبرره، اعتمادا على **السيرة الذاتية للرئيس الأمريكي ج.و.بوش**، التي تشير كما بيناه سابقا، إلى أنه تحصل على ثروته من خلال استغلاله لنفط دولة البحرين عندما كان يدير شركة *هاركن إنرجي* Harken Energy Corporation ، وكان من بين المساهمين في الشركة *خالد بن محفوظ وسالم بن لادن*.[1]

وكان نائب الرئيس *ر.تشيني*، إلى غاية انتخابه نائبا للرئيس، يتولى منصب رئيس مدير عام لشركة التجهيزات النفطية *هاليبرتون*، في الوقت الذي عملت فيه مستشارة الأمن القومي، *كوندوليزا رايس*، التي أصبحت وزيرة الخارجية في الفترة الرئاسية الثانية، مسئولة سامية في الشركة النفطية *شفرون-تكساكو*[2]. كما مثل وزير الداخلية، *غال نورثون* Gale Norton مصالح الشركة النفطية *ب.بي.أماكو* BP-Amoco.

وانطلاقا من المرجعية النفطية للنخبة الحاكمة في إدارة ج.و.بوش، فإنه يتحتم علينا أن ننظر لتوصيات "*تقرير تشيني*"فيما يخص تأمين إمدادات النفط من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، التي نعتبرها أحد المتغيرات الرئيسية لفهم السلوك الأمريكي تجاه الحركات الإسلامية.

وما يلاحظ أنه قبل أحداث 9/11، كان الاتجاه السياسي الأمني الأمريكي يركز على توصيات *تقرير تشيني*، ومفادها، "*أن الأمة الأمريكية في خطر، لأننا نواجه أكبر ندرة نفطية منذ الحصار النفطي العربي الذي استخدم في سنة 1973*".وفي الوقت ذاته، كانت خطابات الرئيس الأمريكي، ج.و.بوش، الموجهة للرأي العام الأمريكي، تنذر بخطر الأزمة القادمة

---

[1]Cf: A qui profite le crime? **Les liens financiers occultes des Bush et des Ben Laden**, in: Note d'information du Réseau Voltaire,n°237.

[2] كانت السيدة ك.رايس تشغل منصب مسئولة في الشركة النفطية شفرون إلى غاية تعيينها في منصب مستشارة الأمن القومي، وهي تملك أسهم في ذات الشركة.وتعد شركة شفرون التسمية الجديدة لشركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا، المعروفة بإيسو-ستاندارد.وفي 2001/10/9، تم إدماج شركة شفرون مع تكساكو، وأصبحت بذلك ثاني أكبر شركة نفطية، برأسمال قدره 124 مليار أورو، بعد أكسون موبيل التي يقدر رأسمالها ب242 مليار أورو. للتوسع أكثر حول شركة شفرون-تكساكو: أنظر موقعها الإلكتروني:.**http://www.ChevronTexaco.com**

"*التي تستوجب الاستثمارات الضخمة في تنمية موارد الطاقة المحلية أو الإمدادات القادمـة من الخارج*".وفي هذه الظروف انفجرت فضيحة *شركة إنرون* Enron ، المقربة من الحـزب الجمهوري، حيث ساهم *كين لاي* Ken Lay ، الرئيس المدير العام للشركة، في تحرير تقرير تشيني،[1] مما جعل أعضاء الكونغرس وجماعات الضغط القانونية والبيئية تطالب بالحقـائق حول المشاركين في اجتماعات "*لجنة ر.تشيني*"، التي بقيت سرية.

وما يمكن ملاحظته بعد أحداث 9/11، التغير في الخطاب الرسمي الأمريكي فيمـا يخـص الأزمة الخطيرة التي تعيشها الأمة الأمريكية في مجال الطاقة، وأصبحت الفضـائح الماليـة لكبريات الشركات الأمريكية هامشية بسبب"*بير هربر*" الثانية، التي سمحت للنخبة الحاكمة بتوجيه الرأي العام المحلي من الفضائح المالية وأزمة الطاقة نحو "**تحديات الخطر الإسلامي**"على الأمن المحلي ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج.

ولا نعتقد أنه من الصدفة، أن يكون تهديد الأمن الداخلي الأمريكي، الذي مصدره **تنظيم القاعدة**، يكون منتشرا بامتدادات "*خلاياه النائمة والمتحركة*" كما يروج له الخطاب السياسي الأمريكي الرسمي، في المناطق التي اعتبرها "*تقرير تشيني*" بالمناطق الحيويـة والإسـتراتيجية لمستقبل تأمين مصادر النفط في بحر قزوين والخليج.

ومن هنا، **لا يجب أن نغفل الفرضية التي تؤدي بنا للتركيز على أن السياسـة الأمريكيـة تجـاه الحركات الإسلامية لا يمكن فصلها عن مستقبل تأمين مصادر الطاقة.**

قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أثار تقرير تشيني قضيتين إعلاميتين، الأولى، تتعلق باستغلال الحظيرة الوطنية المحمية *بألاسكا*، حيث أوصى بضـرورة اسـتغلال الشـركات الأمريكية للاحتياطات النفطية والغازية في المنطقة لتأمين الطاقة محليا، وهذا ما أثار حفيظة الجماعات البيئية المناهضة لوجود آبار النفط في المنطقة. والقضية الثانية، تتعلق بمشـاركة *شركة إنرون* في تحرير التقرير.

وكلا القضيتين طمست الأهداف الحقيقية *لتقرير تشيني* في مجال السياسة الخارجية، الـذي اقترح في فصله الأخير، ضرورة تقوية التحالفات الشاملة، من أجل رفع تحدي النـدرة في النفط عن طريق الزيادة في الواردات،باقتراح تعاون الدول المنتجة للنفط مع الشـركات

---
[1] **Pierre BEAUDET**, la guerre du pétrole, **Publié le samedi 01/02/2003.**in: http://www.alternatives.ca/article96.html

النفطية الأمريكية من أجل رفع الإنتاج، مما يسمح برفع صـادرات الولايـات المتحـدة الأمريكية من النفط، من بحر قزوين، وبالأخص من أذربيجان وكازاخستان، ومن إفريقيا جنوب الصحراء، أنغولا ونيجيريا، ومن أمريكا اللاتينية،كولومبيا، المكسيك وفنـزويلا.[1]
وما يلاحظ، أن هذه الدول التي يتم التركيز عليها في أغلبـها تكـن عـداء للسياسـة الأمريكية، أو تتميز بطابع اللاستقرار السياسي، مما يصعب علـى الولايـات المتحـدة الأمريكية إيجاد أمنها الطاقوي، وهذا ما يجعلنا نؤكد على أن أمن الطاقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يستلزم الوجود العسكري الأمريكي في المناطق الـتي تعـد احتيـاطي إستراتيجي هام لمصادر الطاقة، ومن أجل حماية ورقابة الممرات التي تنقل من خلالها الطاقة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.
وهذا ما أكده البنتاغون، في تقريـره *Quadrennial Defense Review* (QDR)، المقـدم في سبتمبر2001، حيث أشار إلى أن:"*الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها سيستمرون في تبعيتهم في موارد الطاقة للشرق الأوسط، مما يستوجب حماية الإمدادات بالوسائل العسـكرية*"[2]، ووصـف التقرير أنواع الأسلحة والقوات التي ستحتاج إليها الولايات المتحدة الأمريكيـة لحمايـة مصادر الطاقة في المنطقة، واتضحت الرؤية العسكرية للإمبراطورية الأمريكية، في خاتمـة التقرير، التي أكدت صراحة :"*ترتكز إستراتيجيتنا العسكرية على قدرة القوات الأمريكية علـى استعمال القوة في كل أنحاء العالم*".[3]

إن الحرب التي أعلنها الرئيس *ج.و.بوش* ضد "**الحركات الإسلامية "الإرهابيـة**" تصـب في الاتجاه الذي يخدم المصالح النفطية الأمريكية في العالم، في بحر قزوين، لحماية الإمـدادات النفطية ومنافسة المشاريع الصينية-الروسية-الإيرانية، وذلك بعد الإطاحة بتحالف طالبان-القاعدة في أفغانستان، وتنصيب الرئيس الأفغاني الجديد، *حميد كرضاي*، ذو الارتباط الوثيقة بالشركات النفطية الأمريكية. كما يسمح الإطاحة بنظام طالبـان-القاعـدة للولايـات المتحدة الأمريكية بتأمين النظام الملكي السعودي من المعارضة السـلفية الجهاديـة، الـتي تحركت، بعد حرب الخليج الثانية، بفتوى واجب الجهاد ضد الوجود العسكري الأمريكي

---
[1] **Michael T. Klare**, "les vrais desseins de M.George Bush", revue, le monde diplomatique, 2002/11.
[2] US.Departement of Defense, Quadrennial Defense Review, Washington DC,30 septembre 2001,p.4.
[3]Ibid.,p.3.

في أرض الحرمين، بعدما قدمت المملكة العربية السعودية الدعم للقوات الأمريكية من أجل تحرير الكويت.لأن الإدراك الأمريكي للمنطقة يقوم على مخاوف استيلاء التيار السلفي الجهادي المناهض للوجود الأمريكي للسلطة في المملكة العربية السعودية، مما يؤدي إلى تكرار سيناريو الثورة الإيرانية الخومينة، الذي بقي يهدد المصالح النفطية الأمريكية إلى غاية اليوم، في دولة تملك أكبر احتياطي نفطي في العالم.

وفضلا عن ذلك،فإن الحرب على نظام صدام حسين ذو الارتباطات المشبوهة، حسب الخطاب الرسمي الأمريكي، "**بالحركات الإسلامية الجهادية**"، هو غطاء أيديولوجي بالنسبة لإدارة ج.و.بوش، من أجل تغير بنية النظام السياسي في العراق حتى يسمح للولايات المتحدة الأمريكية بأن تقيم القواعد العسكرية اللازمة وتعيد ترتيب الصفقات النفطية التي أبرمها نظام صدام حسين مع الشركات النفطية الصينية، الروسية والفرنسية، بما يخدم مصالح الشركات النفطية الأمريكية.

والتحرك العسكري الأمريكي في بحر قزوين لحماية مصادر الطاقة والإمدادات النفطية، لم يبدأ مع الرئيس ج.و.بوش، وإنما لاحظنا ذلك في فترة الرئيس بيل كلينتون، الذي توجه لتعزيز العلاقات العسكرية مع القوات العسكرية في أذربيجان، جورجيا، كازاخستان وأوزباكستان، حيث تم تزويدهم بالأسلحة والتدريبات العسكرية.

لكن منذ أحداث 9/11 تعززت العلاقات العسكرية أكثر تحت غطاء **محاربة الحركات الإسلامية الإرهابية**، حيث تحولت القواعد العسكرية الأمريكية المؤقتة في أوزباكستان وكيرغستان إلى قواعد عسكرية شبه دائمة، بالرغم من المعارضة المستمرة الصينية-الروسية. وقامت الولايات المتحدة الأمريكية كذلك بإعادة تهيئة القاعدة العسكرية الجوية ذات الأهمية الإستراتيجية في كازاخستان.وحسب تصريحات وزارة الخارجية الأمريكية، *"فإن هذه المبادرة تهدف إلى تحسين العلاقات التعاونية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكازاخستان، عن طريق إقامة قاعدة عسكرة أمريكية لمختلف الأسلحة في منطقة غنية بالنفط"*[1].كما تنوي و.م.إ مساعدة أذربيجان في إنشاء أسطول عسكري بحري في بحر قزوين، لحماية ناقلات النفط

[1] **Michael T. Klare**, "les vrais desseins de M.George Bush",op.,cit.

البحرية الأذربيجانية من الهجومات العسكرية الإيرانية، التي كانت تحـدث بـين الفينـة والأخرى في بحر قزوين.

الفرع الثاني: ملاحظات عامة حول تقرير تشيني: تأثير الجماعات النفطية.

لا يشير تقرير الطاقة إلى **برتوكول كيوتو** المتعلق بالاحتباس الحراري، وهنا تتضح بصمات اللوبي النفطي، الذي بقي متمسكا برفضه للانضمام إلى الاتفاقية الدولية، بالرغم مـن أن الولايات المتحدة الأمريكية مسئولة عن انبعاث 25 بالمائة من الغازات السامة على المستوى العالمي.[1]

وبالرغم من مصادقة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون على اتفاقية كيوتو، فإن الكونغرس الذي كان يسيطر عليه الجمهوريين رفضوا المصادقة على الاتفاقية، لارتباطات الحزب الجمهوري بصفة عامة باللوبي النفطي، الذي يمول الحملات الانتخابية.

وعندما تولى الرئيس ج.و.بوش السلطة وعد الجماعات النفطية، التي تقودهم الشركة النفطية *اكسون موبيل*، بعدم المصادقة على البروتوكول، مما جعل المعهد الأمريكي للنفط American Petroluem Institute (API) ، الذي يمثل الشخصيات النافذة في الصناعات النفطية،يرسل برسالة تشكر تهنئ إدارة ج.و.بوش على موقفها المناهض للاتفاقية.وأصبحت الإدارة الأمريكية تعمل وفق سياسة *اكسون موبيل* في مجال محاربة اتفاقية كيوتو، حيث أمدت الشركة إدارة ج.و.بوش بقائمة اسمية للشخصيات العلمية التي تساند الاتفاقية، مما أدى بمنع شخصية علمية مثل *الدكتور روبرت واطسون* Dr Robert Watson من المشاركة في المؤتمرات العالمية حول الارتفاع الحراري للجو، باعتباره من المدافعين عن *برتوكول كيوتو*.

[1] **Arjun Makhijani**,"le plan énergétique Cheney:techniquement et écologiquement non soutenable",**in**: http://www.ieer.org/ensec/no-18/no18frnc/cheney.html

- السياسة المقترحة محليا لتلبية حاجيات الطاقة، تتمثل في فتح الأراضي الفيدرالية للبحث والتنقيب عن النفط والغاز، لاسيما في المناطق البيئية المحظورة عن التنقيب، وفتح قسم من الحظيرة الوطنية للألسكا (*Alaska National Wildlife Refuge - ANWR*) للتنقيب عن النفط والغاز، التي تقدر الاحتياطات النفطية فيها حسب *U.S Geological Survey* النفطية ما بين 5 و15 مليار برميل. كما أوصى التقرير بتشـجيع التنقيـب offshore في أعـالي بحـار ألاسكا. وبعض التقديرات تشير إلى أن الأرباح التي تعود للشركات النفطية الأمريكية في حالة فتح منطقة ألاسكا للتنقيب قد تصل إلى 100 مليار دولار.[1]

لماذا منطقة الشرق الأوسط تبقى مصدر مهما للطاقة النفطية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؟

أولا، لامتلاكها أكبر احتياطي نفطي في العالم، يقدر ب600 مليار برميل.

ثانيا، لأهمية سعر الاستخراج الذي لا يتعدى دولار واحد للبرميل من النفط-*يحوي تقريبـا على 160 لتر*-في الوقت الذي يتراوح سعر الاستخراج في باقي مناطق العالم، بما فيها و.م.إ ما بين 10 و15 دولار للبرميل.

حسب *نيكولاس سيركيس* Nicolas Sarkis، *الخبير في مجال الـنفط والغـاز*،[2] فـإن الأبعـاد الموضوعية التي أدت بالولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق تكمن في الصراع الخفي بين الشركات النفطية العالمية، ففي بداية نوفمبر 2002، تم إحصاء حوالي عشرين شركة نفطية في العراق تقوم بالتنقيب عن النفط أو في طريقها للتنقيب، وما يلاحظ هو الغياب الكلي للشركات النفطية الأمريكية،بسبب الـ اع الأمريكي-العراقي بعد تحرير الكويت، ومن بين هذه الشركات نجد الشركة الفرنسية *توتال فينا ألف*TotalFinaElf الشركة النفطية الأسترالية BHPالشركة الهولوندية-البريطانية Shell الشركتين الروسيتين *سيدناكو*Sidanco و*تاتيبونافت* Tatipeneftوالشركة النفطية الصينيةCNPC والشركة النفطيـة الإيطاليـة Agip والشـركة الإسبانيةRepsol وشركان نفطية عربية مثل شركة *سوناطراك* الجزائرية، والشركة النفطيـة السوريةSPC والشركة النفطية الأردنيةJNPC والشركة النفطية التونسيةETAP والشـركة الإماراتيةCrescent .

[1] **Arjun Makhijani**, op.cit.

[2] **Nicolas Sarkis**, Guerre secrète du pétrole, **in:** http://www.globenet.org/aitec/reg/actualites/TFE/tfe16.html:14:22/12/02/2006

وهذا ما جعل *أحمد شلبي*، رئيس المجلس الوطني العراقي، الذي كان يتلقى دعما ماليا من الكونغرس ووكالة المخابرات المركزية، يصرح قبل الإطاحة بصدام حسين من أنه سيكون للشركات النفطية الأمريكية دورا أساسيا في العراق الجديد. وحسب *ن.سيركيس*، فإن التصويت على القرار 1441، في نوفمبر 2002، كان مسبوقا بضغوطات كبيرة على الدول الأوروبية التي كانت معنية باستغلال النفط العراقي في اسبانيا، إيطاليا، البرتغال، المجر، الدنمارك، بمساعدة بريطانية قوية.والضغط ذاته استعمل ضد فرنسا، حيث لوحت التصريحات الإعلامية الأمريكية بإعادة النظر في المكانة التفضيلية للشركة النفطية الفرنسية *توتال فينا ألف* في العراق.

الفصل الرابع: دور الجماعات الضاغطة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

سنتطرق في هذا الفصل إلى دور الجماعات الضاغطة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وحصرنا هذه الجماعات، طبقا لما يخدم موضوع دراستنا، في اللوبي الصهيوني اليهـودي **(المبحث الأول)** والحركة المسيحية الصهيونية **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول: اللوبي الصهيوني اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية.

"إذا توليتُ منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، فإنني سأوقف نائيا وفي بضعة أيام الهجومات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية. في البداية، أقوم بتقديم اعتذاراتي لكل الأرامـل، اليتـامى، الأشخاص الذين عذبوا، وأولئك الذين سقطوا في البؤس وإلى الملايين الذين راحوا ضحية الإمبريالية الأمريكية.

*وبعدها، أعلن لكل العالم بوقف التدخلات الأمريكية نائيا في الخارج، **وأبلغ إسرائيل بأنها** لم **تعـد الولاية 51 للولايات المتحدة الأمريكية، بل من الآن فصاعدا هي دولة أجنبية.***

ثم، أقوم بتخفيض الميزانية العسكرية ب90 بالمائة على الأقل وأخصص الزيادات لتعويض الضحايا من الميزانية العسكرية السنوية التي تصل إلى 330 مليار دولار، أي ما تعادل 18 ألف دولار في الساعة منذ ميلاد المسيح..

هذا ما أقوم به في الأيام الثلاث الأولى..وفي اليوم الرابع، سأغتال.."[1]

تعد المجموعات المتخصصة بالضغط السياسي Lobbies[2] في الولايات المتحـدة الأمريكيـة ظاهرة طبيعية، لأن وجودها معترف به رسميا، ونشاطهم منظم، وبعض الجامعات تـنظم حلقات دراسية من أجل تعليم فن الضغط السياسي.

---

[1] هذه الفقرة مأخوذة من الغلاف الخلفي لكتاب ويليام بلوم، الموظف السابق بوزارة الخارجية الأمريكية، والكتاب لم يلق الشهرة منذ طبعه سنة 2001، إلى غاية إشارة أسامة بن لادن إليه في إحدى تصريحاته المسجلة في بداية سنة 2006، لينتقل من الرتبة رقم 205763 إلى الرتبة 26 من بين الكتب الأكثر طالبا على الموقع الإلكتروني لأمازون المهتم ببيع الكتب.

أنظر: William Blum, L'Etat Voyou, op,cit.

[2] يرجع أصل كلمة **"لوبي"** إلى منتصف القرن التاسع عشر، عنـدما كـان رجـال الأعمـال الأمريكيـون ينتظـرون في بـهو الانتظار"اللوبي"لغرف التشريع، وذلك سعيا في مقابلة أحد السياسيين لإقناعه بالتصويت لمصلحة تشريع بعينه.ويعتقد البعض الآخر أنها

يرى البعض[1] أنه لكي نوصف مجموعة بأنها جماعة ضغط، يجب أن تتوفر فيها بعض السمات الأساسية:

أولها، ضرورة وجود حد أدنى من التنظيم. ثانيا، أن يسعى الأفراد الذين يمارسون ضغطا سياسيا لتحقيق هدف خاص بهم.ثالثا، يجب أن تشكل المجموعة مركزا مستقلا للقرار، أي أن لا تكون مجرد أداة تدار من قبل منظمة أخرى.ورابعا وأخيرا، أن تمارس المجموعة ضغطا فعليا.

إذا كانت الأحزاب السياسية تبحث عن الممارسة المباشرة للسلطة السياسية، فإن جماعات الضغط تسعى للتأثير على صانعي القرار لتحقيق أهدافها المادية والمعنوية وذلك بطرق ووسائل عديدة ومتنوعة،يمكن تقسيمها إلى استراتيجيات مباشرة واستراتيجيات غير مباشرة[2]:

الاستراتيجيات المباشرة: وتتمثل في توجيه الضغط إلى صانعي القرار في السلطتين التشريعية والتنفيذية قصد تحقيق الأهداف المرجوة للجماعة.

ترجع لنهاية القرن التاسع عشر في فترة رئاسة"*ويلارد جرانت*" الذي كان يقضي فترة بعد الظهيرة على طاولة بهو الفندق"لوبي"المعروف باسم *فندق ويلارد* الآن، شجع العديد من رجال الأعمال على الاجتماع في بهو هذا الفندق لمقابلة الرئيس.

أصبح اللوبي اليوم صناعة برأسمال قدره مئات المليارات من الدولارات، ويوظف نحو 14 ألف شخص، يتقاضون مرتباتهم للتأثير على قرارات الكونغرس والبيت الأبيض وموظفي أكثر من 200 وكالة فيدرالية.وحسب مركز النزاهة العام Center of Public Integrity وهو منظمة غير حكومية أمريكية تنتقد تأثير المال الطاغي على السياسة، فإن عام 2003 شهد إنفاق 2.4 مليار دولار من قبل اللوبي، ومن عام 1998-2004 تم إنفاق 13 مليار دولار من قبل مجموعات اللوبي، وقد تم الاستعانة بأكثر من ألفين موظف سابق لاستخدامهم في محاولات منظمات اللوبي للتأثير على سياسة الحكومة في العديد من القضايا التي تتراوح من مسائل اجتماعية دينية مثل قضية الإجهاض إلى المصالح الخاصة بالمؤسسات الكبيرة..

أنظر: عزت إبراهيم، "**الكونغرس ودوائر المصالح:قضية توم ديلاي نموذجا**"، يومية الأهرام الدولي، 28 ماي 2005،ص16.

[1] **جان ماري دانكان**، علم السياسة، ترجمة:د.محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1995،ص.316.

[2] وهو التقسيم الذي تورده معظم الدراسات المتعلقة بتحليل ظاهرة جماعات الضغط، **أنظر** على سبيل المثال:

جان ماري دانكان، علم السياسة،المرجع السابق،ص345-355.

Yves Mény, Politique comparée: les démocraties Allemagne,Etats-Unis,France, Grande Bretagne,Italie, Paris:éditions Montchrestien,5 éditions,1996,p-p111-144.

Dominique Chagnollaud, Science politique:éléments de sociologie politique, Paris, éditions Dalloz, 2 éditions, 1999,p-p209-221.

الاستراتيجيات غير المباشرة: وهي متممة للاستراتيجيات المباشرة حيث تلجأ جماعات الضغط للتأثير على الرأي العام من خلال تعبئته بمختلف وسائل الاتصال والإعلام من أجل التأثير على صانعي القرار.

و في الكثير من الأحيان تلجأ الجماعات لتحييد الرأي العام حول القضايا التي لا تهمه وذلك باستخدام التضليل الإعلامي والدعاية لتجنب أي رد فعل مناهض لأهداف جماعات الضغط.

وفي الواقع فإن الاستراتيجيات المباشرة تكون أكثر فاعلية وأقل تكلفة في تحقيق الأهداف خصوصا فيما يتعلق بقضية التوقيت،أي أنا تسمح بتقليص واختزال المسافة والزمن بين جماعات الضغط وصانعي القرار، ويعد *الإيباك* كممثل رسمي لليهود لدى الكونغرس أفضل نموذج على هذه الاستراتيجيات المباشرة.

أما اللجوء إلى استخدام الاستراتيجيات غير المباشرة فتكون في غالب الأحيان مرفقة بوسائل الضغط الضرورية وقد تكون فعالة في حالة انسداد قنوات الاتصال بين صانعي القرار وجماعات الضغط، حيث تلجأ هذه الأخيرة إلى تعبئة الرأي العام حول القضايا التي تسيء وتمس بسمعة صانعي القرار،وأفضل نموذج لدينا في الفترة المعاصرة قضية *لوينسكي-كلينتون*، اليهودية المتربصة بالبيت الأبيض، التي استخدمت للتأثير على الرئيس الأمريكي الذي ركز على تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي في اتجاه لا يراه اليمين الصهيوني بشقيه المسيحي واليهودي يخدم مصالح "مملكة إسرائيل الكبرى".

تستمد جماعات الضغط حيويتها في الحياة السياسية الأمريكية من بعدين أساسيين ، البعد السوسيولوجي، الذي وصفه *ألكسي دي توكفيل* في كتابه " الديمقراطية في أمريكا"[1]من خلال التوجه الطبيعي للمجتمع الأمريكي نحو التكتل في تجمعات مهنية، تجارية، صناعية، دينية وأخلاقية.

[1] "Les Américains de tous les âges, de toutes les conditions, de tous les esprits, s'unissent sans cesse. Non seulement ils ont des associations commerciales et industrielles auxquelles tous prennent part, mais ils en ont encore de milles autres espèces:religieuses, de morales,de graves,de futiles…s'agit-il enfin de mettre en lumière une vérité ou de développer un sentiment par l'appui d'un grand exemple,ils s'associent". **Cf: Alexis de Tocqueville**, de la démocratie en Amérique, éditions ENAG, Alger,1988, Tome 2,pp.141-142.

والبعد الثاني،يكمن في طبيعة النظام السياسي الأمريكي ذاته، القائم علـى تنظـيم إداري وسياسي فيدرالي يجمع ولايات مترامية الأطراف، تتمتع بالاستقلالية الداخلية، جعلت من الشعب الأمريكي لا يهتم كثيرا بالمشاركة في الانتخابات، التي كثيرا مـا تصـل نسـبة مشاركته إلى أقل من 50 بالمائة، مما يصعب على الأحـزاب مـن أن تضـبط ناخبيهـا المترددين،[1] وهذا ما أدى للحديث أثناء الانتخابات الرئاسية عن الأصوات العائمة المترددة بين الحزبين الكبيرين،وبالتالي يفتح المجال واسعا لجماعات الضغط لممارسـة تأثيراتـا في ترجيح كفة الانتخابات لفائدة المرشحين الذين يخدمون مصالحهم وأهدافهم.

وضمن هذا الإطار السياسي والسوسيولوجي الذي وصفه"*دي توكفيل*"،شـاهدنا تطـور النفوذ اليهودي في الحياة السياسية الأمريكية، الذي لخصه الكاتـب *بنيـامين غينسـبرغ* Benjamin Ginsberg في كتابه *The Fatal Embrace: Jews and the State* الذي صـدر سنة 1993حيث يشير إلى أن النشاط اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية انطلـق في الستينات من القرن العشرين بممارسة النفوذ القوي والتغلغل في الميادين الثقافية،العلميـة والسياسية.وفي الثمانينات من القرن العشرين،كان اليهود المسـتفيدين الأساسـيين مـن النشاطات المالية الأمريكية خصوصا في العشرية التي تميزت بالتكتلات الكبرى للشركات وإعادة تنظيم المؤسسات الاقتصادية والمالية.ومع بداية التسعينات من القـرن العشـرين، وبالرغم من أن اليهود لا يمثلون إلا 2 بالمائة من السكان الأمريكيين، فإن نصف *المليارديرات* الأمريكيين هم من اليهود، وكان المدراء العامون لثلاث أكبر قنوات تلفزيونية أمريكيـة وأربع استوديوهات سينمائية هامة أيضا من اليهود، كما هو الحال في أكـبر اليوميـات والمجلات الأمريكية،وخصوصا الأكثر تأثيرا ونفوذا مثل *نيويورك تايمز* *New York Times*.[2]وفي إدارة *ج.و.بوش* فإن النفوذ اليهودي وصل إلى قمته بعدما كانت توصف إدارة *بيل كلينتون* بالإدارة الأمريكية الأكثر يهودية.[3]

---

[1] **Dominique Chagnollaud**, Science politique:éléments de sociologie politique, Paris, éditions Dalloz, 2 editions, 1999,p.216.

[2] les Sionistes contrôlent-ils la politique extérieure américaine? In: http://www.telequebec.tv/points/sujet.aspx?EmissionID=88chapitre_643.

[3] في مفاوضات كامب ديفيد بين الفلسطينيين والإسرائيليين كل المستشارين والدبلوماسيين الأمريكيين كانوا يهودا والكثير منهم يحمل الجنسية المزدوجة وجواز سفر دبلوماسي إسرائيلي،وحسب الصحفي شارل إندرلين Charles Enderlin فإن رئـيس السـلطة=

المطلب الأول: وسائل تأثير اللوبي الصهيوني اليهودي في رسم السياسة الخارجية.

يمارس اللوبي الصهيوني تأثيره في رسم السياسة الخارجية الأمريكية باستخدام وسائل الإستراتيجية المباشر، أي بالتأثير على السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، من جهة.وعن طريق استخدام أساليب الإستراتيجية غير المباشرة،من جهة أخرى، أي بتعبئة الرأي العام في الاتجاه الذي يخدم المصالح الإسرائيلية، وذلك بمختلف وسائل التأثير الدعائية والإعلامية وأهمها مراكز التفكير، التي تقوم بتسويق الصورة الإيجابية لإسرائيل مع رسم صورة سلبية عن أعداء إسرائيل، وهذا ما سنلاحظه مع الحركات الإسلامية المقاومة لإسرائيل التي تصور على أنا حركات إرهابية، لا صلة لها بالمقاومة وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

وسنتطرق إلى تفصيل هاتين الإستراتيجيتين لمعرفة درجة تأثير اللوبي الصهيوني اليهودي على رسم السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية.

الفرع الأول: الاستراتيجيات المباشرة.

أ- تأثير اللوبي الصهيوني اليهودي على السلطة التشريعية.

تم إحصاء في بداية الثمانينات من القرن العشرين 75 منظمة مستقلة موالية لإسرائيل تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية على رعاية المصالح والأهداف الإسرائيلية.ومن أهم المنظمات اليهودية الأمريكية، *مؤتمر المنظمات اليهودية الأمريكية*، والمعروف باسم *مؤتمر الرؤساء*، إلى جانب *الإيباك*: لجنة الشؤون العامة الأمريكية-الإسرائيلية American Israeli Public Affairs Committee AIPAC .

أنشأ مؤتمر المنظمات اليهودية الأمريكية بصورة غير رسمية في سنة 1955 من أجل الدفاع عن المصالح الإسرائيلية في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال التقرب من صانعي القرار في السلطتين التشريعية والتنفيذية لدفعهم لإقامة ارتباطات عضوية وإستراتيجية مع دولة إسرائيل.

=الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات كان يصف الدبلوماسيين الأمريكيين في فترة الرئيس بيل كلينتون: مادلين أولبرايتMadeleineAlbright ، دنيس روس Denis Ross ، روبرت ميليRobert Malley وغيرهم ب"يهود كلينتون".

كان إنشاء مؤتمر المنظمات اليهودية في و.م.إ محاولة لتجاوز عقدة الذنب التي شـعر بـها اليهود الأمريكيين المتمثلة في عدم التحاقهم بدولة إسرائيل التي أنشئت في سنة 1948، ممـا جعلهم يتكتلون في رابطة اجتماعية يهودية للدفاع عن مصالح دولـة إسـرائيل بنشـاط وحيوية لتكفير ذنب عدم الاستيطان في إسرائيل. ويبدو لنا هذا العامل، المتمثل في عقـدة الذنب، من بين الدوافع النفسية والاجتماعية المعبئة لفعالية اللوبي الصهيوني اليهـودي في التأثير على رسم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل.

وفي هذا الإطار، تشير بعض المراجع إلى أنه بعد شهور قليلة من إعلان *بن غوريون* إنشـاء دولة إسرائيل، جاء وفد رسمي من "*النداء اليهودي الموحـد*"وهي المنظمة التي تمثل مؤسسات المعونة اليهودية الأمريكية، يسأل رئيس الوزراء عما تريده إسرائيل من الطائفة اليهوديـة الأمريكية، وكان رد *بن غوريون*:"*ما نريده هو اليهود*"[1].ولم تستطع المنظمة تحقيق طلب *بـن غوريون* لأن يهود الولايات المتحدة الأمريكية لم تغريهم الهجرة إلى فلسطين. وبالرغم من الأثر الذي أحدثه إنشاء دولة إسرائيل في فلسطين في نفس يهود أمريكا فإنم لم يتحمسوا للهجرة، ففي السنوات الثلاثة الأولى تم استقبال 650 ألف مهاجر يهـودي في فلسـطين أغلبهم من المشردين الأوروبيين أو من المهاجرين الفقراء من يهود اليمن والعراق. وتشـير إحدى الإحصائيات أن 35 ألف من الأمريكيين والكنديين الذين هـاجروا إلى إسـرائيل خلال سنواتا العشر الأولى لم يبق منهم فيها سوى 5400 أمريكي.[2]

وفي ظل عقدة الذنب بسبب عدم الالتحاق بدولة إسرائيل قرر مؤتمر المنظمات اليهوديـة الأمريكية الذي كان يضم 35 مؤسسة يهودية موالية لإسرائيل، أن يتحول إلى تنظيم رسمي في سنة 1960، بمؤسسة إدارية رسمية وميزانية ثابتة يمول با أنشطة المؤسسات التي تعمـل على توطيد المصالح الإسرائيلية في الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

---

[1] **Melvin I.Urofsky**,We are One!:America Jewry and Israel (New York:Anchor Press/Doubleday,1978),pp.265-266 =

= نقلا عن:**إدوارد تيفنن**، اللوبي: اليهود وسياسة أمريكا الخارجية، ترجمة:د.محمود زايد، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشـر، الطبعة الرابعة 1993،ص.31.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] **د.نادية رمسيس فرح**،" دور جماعات الضغط في التأثير على صنع القرار الأمريكي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي"، مجلة **السياسة الدولية**، القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام، أكتوبر 1984، العدد 78،ص110.

يعتبر اللوبي الصهيوني اليهودي نموذجا لدراسة تأثيرات اللوبيات في السياسة الخارجية، ويصعب علينا في دراستنا لدور جماعات الضغط وتأثيرها على صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية تجنب دراسة *الإيباك*: لجنة الشؤون العامة الأمريكية-الإسرائيلية ودورها في السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية.

أنشأت منظمة *الإيباك* في سنة 1954، وتم تسجيلها كجماعة مصالح قانونية *"لوبي"* لها الحق في عرض وجهات نظرها والدفاع عن مصالحها أمام لجان الكونغرس المختلفة. وتتميز منظمة *الإيباك* بتنظيم واسع تنتشر في كل الولايات الأمريكية بميزانية تعرف تصاعدا ماليا ملحوظا مع الزيادة في عدد المنخرطين الفاعلين.[1] وبالرغم من أن اليهود الأمريكيين لا يوافقون عن كل السياسات التي يتبناها *الإيباك*، ولاسيما فيما يخص دفاعه عن السياسة الليكودية في إسرائيل[2]، فإنه يبقى التنظيم الأكثر تأثيرا وتنظيما مما جعله يتمتع بنفوذ قوي في أروقة الكونغرس، باعتباره الناطق الرسمي باسم يهود الولايات المتحدة الأمريكية.

ودرجة التأثير الذي يمارسه اللوبي الصهيوني اليهودي على سلوك النواب وأعضاء مجلس الشيوخ من أجل خدمة الأهداف والمصالح الإسرائيلية جعلت مجلة"*نيويورك تايمز*" تبرز في افتتاحيتها هذا الدور القوي الذي يتمتع به، بقولها:"*شامير وحلفاءه يمكنهم مقاومة أي ضغط*

---

[1] تضاعفت ميزانية الإيباك بأربعة مرات في الفترة ما بين 1982-1988 ، حيث انتقلت من مليون و600 ألف دولار في سنة 1982 إلى ستة ملايين وتسعمائة ألف دولار في سنة 1988. وحسب إحصائيات سنة 1988، فإن الإيباك كان يعد اللوبي الأكثر تمويلا في الولايات المتحدة الأمريكية، يملك 55 ألف عضوا مانحا، من بينهم 90 بالمائة يهود والباقي ما بين 3 و10 بالمائة في أغلبهم يتشكلون من الأصولية المسيحية المرتبطين بعقيدة الوجود الإسرائيلي. **أنظر**:

Serge Halimi, "Difficile Recherche d'une Paix durable au Proche Orient: le poids du lobby pro-israélien aux Etats-Unis" in: le Monde Diplomatique, Aout 1989,p-p.14 et 15. **http://www.monde-diplomatique.fr/1989/08/HALIMI/**

[2] نلاحظ عدم الانسجام بين يهود الولايات المتحدة الأمريكية في مجال السياسة الخارجية، وخصوصا تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، وهذا ما أدى *ناعوم غولدمان* Nahum Goldmann ، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، بأن يطالب الرئيس الأمريكي ج.كارتر ، في نوفمبر 1978،بأن يحطم "الإيباك" الذي شبهه"بقوى التخريب" لمسار تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي.

أنظر: Edward Tivnan, les relations américano-israéliennes : le Lobby, Simon and Schuster, New-York 1987. **نقلا عن المرجع السابق**.

من إدارة بوش ،لأنم يدركون أن الكونغرس سيرفض، مهما حصل، أي تخفيض للمساعدات الأمريكية لإسرائيل".[1]

وفي نفس السياق، فإن الرئيس الأسبق للجنة العلاقات الخارجية للكونغرس السيناتور"*وليام فولبرايت*" William Fullbright أكد في برنامج تلفزيوني لمحطة *"أي.بي.سي"*: ***"أن إسرائيل تسيطر على مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية"***[2] والفكرة ذاتا طرحها الجنرال *جورج براون* George Brown الرئيس الأسبق للأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية، بقوله:*"نستطيع أن نقول إنه من غير الممكن أن نحمل الكونغرس على دعم برنامج إسرائيلي كهذا، وهم يقولون:لا تتم بشأن الكونغرس.سنتدبر أمره.هذا الكلام يقوله رجل من دولة أخرى.وهم يستطيعون أن يفعلوا ما يقولون، **إنم يملكون،كما تعلمون، البنوك والصحف في البلاد، أنظر فقط أين يوجد المال اليهودي**".*[3]

أشار الجنرال *ج.و.براون* إلى وسيلتين أساسيتين يستعملهما اللوبي الصهيوني اليهودي للضغط والتأثير على السلطة التشريعية، وهما الإعلام والمال، وكلاهما يعتبران بمثابة الرئتين اللتين يتنفس بواسطتهما النائب والسيناتور الأمريكي من أجل الحصول على التغطية الإعلامية والتمويل اللازمين في الحملات الانتخابية للظفر بمقعد في السلطة التشريعية أو الحفاظ على المقعد في إحدى الغرفتين التشريعيتين للمرة الثانية.

يسعى اللوبي الصهيوني اليهودي في تأثيراته على السلطة التشريعية إلى تحقيق أهداف أساسية في إطار السياسة الخارجية الأمريكية،أهمها:

- ضمان المساعدات المالية الأمريكية لإسرائيل التي تفوق 3 مليارات دولار سنويا.
- معارضة بيع الأسلحة للدول المعادية لإسرائيل، كما هو الحال في قضية "*معركة الأواكس*"في سنة 1981.
- وفي حالة الحركات الإسلامية، فإن الضغط ينصب على وضع الحركات المقاومة للاحتلال الإسرائيلي على رأس القوائم الإرهابية التي يجب محاربتها، وتجفيف حنفيات

---

[1] **Serge Halimi**, "Difficile Recherche d'une Paix durable au Proche Orient, op.cit.

[2] **ديفيد ديوك**، أمريكا-إسرائيل و11 أيلول 2001، ترجمة: سعد رستم، دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، الطبعة الأولى 2002،ص.11.

[3] **Gelter,Michael**, Pentagon Chief Suggests Israel Lobby has too Much Influence, Los Angeles Times. نقلا عن: **ديفيد ديوك**، أمريكا-إسرائيل و11 أيلول 2001 ،المرجع السابق،ص12.

التمويل التي تصب في ميزانيات الجمعيات الدعوية، الخيرية والإنسانية خصوصا تلك التي تساند الشعب الفلسطيني.كما ينصب الضغط على سن التشريعات والقوانين التي تبيح لإسرائيل الحق في تنفيذ الاغتيالات السياسية لممثلي المقاومات الإسلامية،كما حدث مع اغتيال الشيخ *أحمد ياسين* و*عبد العزيز الرنتيسي* من حركة *حماس*، وممثلين عن تنظيم *الجهاد الإسلامي* في فلسطين، أو *حزب الله* في جنوب لبنان.

- إصدار التشريعات الأمريكية التي تمنع الجمعيات الخيرية الإسلامية التي تشتغل في حقل الدعوة الإسلامية وتقديم المساعدات الإنسانية للمسلمين المضطهدين في العالم تحت غطاء محاربة الإرهاب.

يتخذ تأثير اللوبي الصهيوني اليهودي **على السلطة التشريعية** أشكالا عدة من بينها الضغط على الممثلين السياسيين الأمريكيين بعدم تقبل أي تبرع مالي يأتي من الجاليات العربية- الإسلامية، وقد اتضح هذا الأمر بصفة جلية في فترة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، حيث عمل اللوبي الصهيوني اليهودي على إقران الهبات والدعم المالي الذين تمنحهما الشخصيات الإسلامية بالعمل الإرهابي، وهذا ما لاحظناه مع عضوة الكونغرس *سينثيا مكيني* Cynthia McKinney التي اتهمت بأنها تلقت دعم من منظمات إرهابية عربية. والسيناريو ذاته وقع مع الأمير السعودي الذي قدم تبرع بمبلغ 10 ملايين دولار لمدينة *نيويورك* بعد تفجيرات 9/11، حيث رفض *برودولف جيولياني* Rudolf Giuliani رئيس بلدية *نيويورك* هذه الهبة خوفا من الضغط اليهودي، وبرر ذلك بأن الأمير انتقد السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

ومن النماذج الناجحة لتأثير اللوبي الصهيوني اليهودي على أعضاء الكونغرس تبرز قضية فضيحة *مونيكا لوينسكي* مع *بيل كلينتون* والضجة الإعلامية والسياسية والقضائية التي انجرت عنها.أحد الأبعاد الخفية عن الرأي العام الأمريكي في القضية يكمن في الموقف الذي عبرت عنه زوجة الرئيس *هيلاري كلينتون* التي ساندت قيام دولة فلسطينية في سنة 1998، ثم مقابلتها *لسهى عرفات* زوجة الرئيس *ياسر عرفات* ومعانقتها لها. وهذا ما أدى باللوبي الصهيوني اليهودي إلى اعتبار المعانقة وقبول السيدة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية لقبلة *سهى عرفات* بمثابة إهانة لدولة إسرائيل[1].وبما أن ثلثي الجالية اليهودية يتمركزون في *نيويورك* فإن

[1] حاولت هيلاري كلينتون تصحيح صورتها الإعلامية فيما يخص عناقها لسهى عرفات، لتجنب انتقادات اللوبي الصهيوني اليهودي في مذكراتها بقولها:" عندما التحقت *بسهى عرفات* في المنصة، تقدمت مني وعانقتني وقبلتني ، وفقا للتقاليد.وإذا ما كنت أعرف مسبقا=

طموح *هيلاري كلينتـون* للعب الأدوار السياسية الأولى في الحزب الـديمقراطي الأمريكـي خصوصا بعد ترشحها للتشريعيات بولاية *نيويورك*، جعلها تعيد ترتيب مواقفها تجاه دولـة إسرائيل لإرضاء اللوبي الصهيوني اليهودي، فكانت بدايتها بدفاعها عـن نقـل السـفارة الأمريكية للقدس، مما يعني دبلوماسيا أن و.م.إ تعتبر القدس عاصمة لدولـة إسـرائيل.وفي الفترة اللاحقة قدمت اعتذاراتا *للإيباك* على عدم فطنتها وحذرها من تلقي الدعم المالي من *تحالف مسلمي أمريكا* Muslim American Alliance في حملتها الانتخابية.

ويبدو أن *الإيباك* قد قبل اعتذارات *هيلاري كلينتون* بعدما كانت السباقة في الدعوة لفـرض العقوبات على إيران لمنعها امتلاك الأسلحة النووية، مما جعل *الإيباك* يعيـد نشـر موقفهـا المتشدد الداعي لحمل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن من أجل فرض العقوبات على إيران، وهو المطلب الذي يدعمه الليكوديون في إسرائيل.[1]

هذه المواقف المتكررة من *هيلاري كلينتون* تعبر عن إدراك سياسي لأعضاء الكونغرس لواقـع الدور المحوري والمؤثر ليهود نيويورك في الانتخابات، خصوصا وأن التجارب تدل على أن الحسم الأخير يكون للمرشح الذي يدافع عن المصالح الإسرائيلية وفق رؤية *الإيباك الليكودية*، وهذا ما حصل كما رأينا سابقا مع الرئيس السابق *جيمي كارتر* الذي أقصي في الانتخابات الأولية *بنيويورك* داخل الحزب الديمقراطي بسبب الدعم المالي والإعلامي الذي تلقاه منافسه *إدوارد كنيدي* داخل الحزب.

ونظرا لقوة تأثير اللوبي الصهيوني اليهودي على أعضاء الكونغرس الأمريكي، فإن الـبعض أثار مقارنة بين درجة الحرية السياسية الواسعة التي يتمتع با النائب البرلمـاني في إسـرائيل ونظيره في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يخضع للتمويل اليهودي والإرهاب الإعلامـي

=أنا ستتلفظ بتلك التصريحات السيئة فإنني كنت سأنكر عليها ذلك في حينه..ورغم ذلك فإن الطاقم المرافـق لي نجـح في معالجـة القضية".**أنظر:** **Hillary Rodham Clinton**, *Mon histoire*, Fayard, 2003, p. 617.

[1] *"Sen. Hillary Clinton (D-ny) a dit que les Etats-Unis "ne peuvent pas et ne devraient pas -- ne doit pas -- permettent à l'Iran de construire ou acquérir les armes nucléaires. Nous devons nous déplacer aussi rapidement dans que faisable pour des sanctions les Nations Unies et nous ne peut prendre aucune option outre de la table pour envoyer un message clair à la conduite courante de l'Iran."*

In: http://www.aipac.org/index.cfm&prev=/search%-8 Janvier 30/ 2006

الصهيوني. ففي سنة 1987 اعتبر عضو الكونغرس *مرفين ديمالاي* Mervyn Dymally بأن عضو الكنيست الإسرائيلي أكثر حرية في انتقاد السياسة الخارجية الإسرائيلية من النواب الأمريكيين في الكونغرس.وهو ما أدى بالمحافظ اليميني الأمريكي *باتريك بوشنان* Patrick Buchanan ليؤكد بأن الكونغرس مقاطعة إسرائيلية محتلة.[1]

وحتى في الولايات الأمريكية التي لا تتمتع بوجود يهودي قوي مثل: *نيوجرسي،إلينوا،كاليفورنيا،فلوريدا*،فإن النائب مضطر لمساندة إسرائيل، مادام أن الاتجاه العام في السياسة الخارجية الأمريكية يدل على أن أي عضو يقف في وجه المصالح الإسرائيلية سيتم إقصاءه من الانتخابات التشريعية.[2]

والكثير من المهتمين باللوبي الصهيوني اليهودي، يتوقفون عند المفارقة الكبرى في اللعبة الديمقراطية الأمريكية، حيث أن ستة ملايين يهودي أمريكي، أي ما نسبته 2.6 بالمائة من سكان الولايات المتحدة الأمريكية، يتمتعون بنفوذ وقوة كبيرين في رسم السياسة الأمريكية تجاه العالم العربي والإسلامي في الاتجاه الذي يخدم مصالح وأمن الدولة الإسرائيلية.

والكثير يرد ذلك، إلى أن اليهود على الرغم من قلتهم فإنهم يتمتعون بنفوذ مالي، فحسب مجلة "*فوربز*" Forbes فإن 20 بالمائة من المليونيرات بالدولار هم من ذوي الأصول

---

[1] **Serge Halimi**, " Washington et le Proche Orient: Au Etats-Unis M. Ariel Sharon n'a que des amis", in: le Monde Diplomatique, n° juillet 2003, pp 12-13.
Cf : site Internet : http://www.monde-diplomatique.fr/2003/07/HALIMI/10249

[2] قدمت **سينثيا مكيني** Cynthia McKinney، عضو الكونغرس الأمريكي، شهادة لقناة الجزيرة الفضائية تروي تفاصيل تأثير **الإيباك** على منعها من الفوز بمقعد في الكونغرس، حيث أسقطت في الانتخابات الداخلية للحزب الديمقراطي بدعم ممثلة ديمقراطية بدلها بالرغم من أنها لا تملك خبرتها ومؤهلتها.ومن الأساليب التي استعملها الإيباك ضد سينثيا الحملات الإعلامية لتشويه الصورة السياسية= = لها، مما يستوجب من سينثيا إنفاق مالي ضخم على الحملة الانتخابية للرد على هذه الحملات.وقد استطاع الإيباك بتأثيراته المالية والإعلامية ، حسب العضو السابقة للكونغرس، بأن يغير ما يقرب من 40 ألف من الناخبين نجههم في التصويت في الانتخابات الأولية. وعلقت على النتائج بقولها:"يحتاج المرء إلى كميات هائلة من المال لكي يترشح ويخوض الحملات الانتخابية..وعندما نتحدث عن حملات انتخابية للكونغرس فإن الأموال التي تبلغ الملايين والملايين من الدولارات تجعل الإيباك يؤثر في الانتخابات..لأن تركيز القدرات المالية هي التي تجني ثمار الممارسة السياسية.." **أنظر:** حلقة تلفزيونية أحمد منصور: الهيمنة الصهيونية على الكونغرس والإدارة الأمريكية، ضيف الحلقة: سينثيا مكيني، عضو الكونغرس السابقة، تاريخ الحلقة:2002/10/09. على موقع الجزيرة في **الأنترنيت:http://www.eljazeera.net**

اليهودية.[1]مما يؤهلهم من ممارسة الضغط على أعضاء الكونغرس من خلال تمويل الحملات الانتخابية، والمساندة الإعلامية.[2]

والملاحظ أنه بالرغم من ميل أغلبية الناخبين اليهود إلى الحزب الديمقراطي فإن *الإيباك* لا يتوان في تقديم الدعم المالي للجمهوريين، وقد بقي هذا الميل حتى في الانتخابات الرئاسية لسنة 2000 حيث تحصل الرئيس الجمهوري *ج.و.بوش* على 19 بالمائة من أصوات اليهود في الوقت الذي تحصل المرشح الديمقراطي *آل غور* على 78 بالمائة. ويتضح الميل اليهودي للحزب الديمقراطي في المساهمات المالية اليهودية في تمويل الحزب، تشير بعض المعطيات إلى أن 21 بالمائة من الهبات ونصف المساهمات المالية الفردية للحزب الديمقراطي يقدمها اليهود، في الوقت الذي لا تمثل الجالية اليهودية إلا 2.5 بالمائة من المساهمين الماليين في الحزب الجمهوري.[3]

وبالرغم من التوجه العام للجالية اليهودية نحو الحزب الديمقراطي إلا أن ذلك لم يمنع *الإيباك* من تمويل الأعضاء الجمهوريين،كما ذكرنا سابقا، ومقياسهم الوحيد الذي يحتكمون إليه، قائم على مدى تجند ودفاع النائب الأمريكي عن المصالح الإسرائيلية بغض النظر عن لونه السياسي والأيديولوجي.

والتجربة الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية تطرح أمامنا العديد من القضايا من هذا النوع، ونذكر قضية السيناتور الجمهوري *شارل بيرسي* Charles Percy، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، الذي أصبح شخصية غير مرغوب فيها لدى *الإيباك*.

---

[1] **Serge Halimi**, "Difficile Recherche d'une Paix durable au Proche Orient: le poids du lobby pro-israélien aux Etats-Unis", op.cit.

[2] في سنة 1982، فقد النائب الجمهوري **بول فيندلي** مقعده في الانتخابات في مقاطعة ريفية بإليوا بعد أن قضى تجربة برلمانية قدرها 22 سنة، بسبب اللوبي اليهودي الذي قام بدور فعال في إنجاح منافسه الديمقراطي الذي لم يكن معروفا، حيث تم تمويله بمبلغ 100 مليون دولار، عقابا لبول فيندلي الذي التقى بياسر عرفات وطالب بحل عادل لقضية الصراع العربي –الإسرائيلي. وألف فيما بعد بول فيندلي كتاب حول ثقل اللوبي الإسرائيلي في السياسة الأمريكية بعنوان: M. Paul Findley, They dare to speak out, Lawrence Hill, New-York 1983.

[3] **Thomas Edsall**, « Pledging allegiance to Bush : the GOP hopes pro-Israel policies translate into Jewish votes », *The Washington Post, National Weekly Edition*, 6 mai 2002.

مما جعل هذا الأخير يقوم بتمويل منافسه في الحزب الجمهوري في الانتخابـات الأوليـة للحزب، بتقديم مبلغ يقدر *بثلاثمائة ألف دولار* لتغطية الحملة الانتخابية. وفي الانتخابـات العامة غير *الإيباك* من مساندته للمثل الجمهوري من أجل مساندة المرشح الديمقراطي *بـول سيمون* Paul Simon الذي قدمت له مبالغ مالية قدرت *بثلاثة ملايـين دولار*، على أساس أنه من المدافعين المتحمسين عن إسرائيل في الكونغرس مقارنة بالمرشح الجمهوري الـذي تم مساندته في الانتخابات الأولية ضد زميله *شارل بيرسي*.

ولا حظنا في الانتخابات التشريعية لسنة 1984،كيف فقد ثلاثة أعضاء في مجلس الشـيوخ مقاعدهم النيابية من بينهم *شارل بيرسي* بسبب تمسكهم ببيع طائرات *الأواكـس* للمملكـة العربية السعودية.

وفي سنة 1986، من بين ثلاثة عشر عضو الذين تم انتخابم في مجلس الشيوخ، ثمانية منهم كانوا من المؤيدين لإسرائيل والخمسة الباقون يسيرون في الفلك ذاته ولا يجاهرون بعدائهم للمصالح الإسرائيلية.[1]

وإذا كانت منظمة *الإيباك* قد فشلت في وقف بيع طائرات *الأواكس* للعربية السعودية بفارق طفيف في الكونغرس، حيث صوت 52 مع 48 ضد، فإن هذا الفشل له مبرراته في السياسة الداخلية الأمريكية حيث كان تأثير *المركب الصناعي العسكري* أكبر في فرض مصالحه المالية والعسكرية على *الإيباك*.ورغم ذلك فإن هذا الأخير لم يستسـلم وعـاد بعـد"*معركـة الأواكس*"ليضغط على منع بيع السلاح للدول العربية، حيث أعلن 74 عضو في الكونغرس عن رفضهم بيع الأسلحة للأردن في سنة 1985، كما منع أعضاء الكونغرس بيـع ألـف وستمائة صاروخ *مفريك*Maverick للملكة العربية السعودية في سنة 1987.

ومقابل ضغط اللوبي الصهيوني اليهودي على صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية لمنعهم بيع الأسلحة للدول العربية، يعمل بكل ما أوتي من قوة للتأثير على النواب من أجل الدعم الاستراتيجي العسكري لإسرائيل، ولاحظنا ذلك في قضـية مناقشـة الكـونغرس الأمريكي لمشروع صنع الطائرة المقاتلة *لفي*Lavi بإسرائيل التي اعتبرت بأنا الطائرة المنافسة لكل من *أف* 16 التابعة لشركة *جينرال ديناميك* و*أف* 20 التابعة شركة *نـورثروب*. وقـد

[1] **Serge Halimi**, "Difficile Recherche d'une Paix durable au Proche Orient, op.cit.

صوت على المشروع 379 عضو من مجلس النواب، أي ما نسبته 90 بالمائة من المجلس لصالح تمويل المشروع بقيمة مالية تقدر *بخمسمائة وخمسين مليون دولار* من المال العام الأمريكي، وذلك بالرغم من معارضة البنتاغون وشركات الصناعة العسكرية الجوية الأمريكية للمشروع. والمفارقة في القضية، أن رئيس الوزراء الإسرائيلي *إسحاق رابين* ذاته كان معارضا للمشروع إلى غاية إقناعه بأن تمويل تكلفة الإنتاج والبحث تتحملها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 99 بالمائة من التكلفة الإجمالية.[1]

وفيما يخص **المساعدات الأمريكية لإسرائيل** التي يصوت عليها الكونغرس، فإن مناقشتها لا تثير أي جدل سياسي، فأكثر من ثلاثة مليارات دولار أمريكي تقدم كمساعدات سنوية، في شكل هبات، ومساعدات اقتصادية وعسكرية. وتمثل هذه القيمة ربع المساعدات الخارجية الأمريكية، كما تمثل هذه المساعدات ما قيمته 700 دولار سنويا للفرد الواحد في إسرائيل، في الوقت الذي لا تتلقى فيه إفريقيا باستثناء مصر إلا دولارين فقط للفرد سنويا.[2]

ب- تأثير اللوبي الصهيوني اليهودي على السلطة التنفيذية.

يمكننا أن نلخص رؤية الرؤساء الأمريكيين وقناعاتهم تجاه إسرائيل من خلال ما كتبه الرئيس الأمريكي الأسبق *ريتشارد نيكسون*: *"للولايات المتحدة مصلحة كبرى في المحافظة على وجود إسرائيل وأمنها. فنحن وإسرائيل ليسا حليفين طبيعيين عاديين، بل إن لدينا التزاما أخلاقيا معها هو أسمى من أية اتفاقية أمنية. فقد أوضحت باقتضاب في اجتماع لزعماء الكونغرس في مطلع حرب يوم الغفران عام 1973، ليس لأي رئيس أن يترك إسرائيل تغرق في الوحل. إن إسرائيل ملاذ ملايين العوائل التي قاست أهوال أهوال المحارق الجماعية الشنيعة. وهي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وأحاطت بها من يوم مولدها بلدان صممت على تدميرها. أما عمق التزامنا بها فيتجلى في حقيقة تقديم أمريكا لإسرائيل منذ اعترافنا بها قبل خمس وأربعين سنة 40 مليار دولار على شكل مساعدات اقتصادية وعسكرية، أي أكثر من ضعف ما انفقناه على خطة مارشال، ثم جاءت حقيقة*

[1] Ibid.
[2]**Serge Halimi**, "Difficile Recherche d'une Paix durable au Proche Orient, op.cit.

اعتراف الحكومات العربية أخيرا بوجود إسرائيل يجسد دليلا على الاعتراف العربي بأن التزامنا ببقـاء إسرائيل ركن أساسي في سياستنا الخارجية لن يتغير حتى يلج البعير في سم الخياط".[1]

يسيطر اللوبي الصهيوني اليهودي على السلطة التنفيذية من خلال آليات الانتخابات الـتي تخضع لمنطق المال والإعلام،ففي تجربة الرئيس *جيمي كارتر*، صوت 68 بالمائة من اليهـود لصالحه بسبب تمركز الجالية اليهودية في الحزب الديمقراطي كما ذكرنا سابقا. وعندما قام، في مارس 1980، بالتصويت على اقتراح في الأمم المتحدة يدين السياسـة الإسـرائيلية في الضفة الغربية تكاثف اللوبي الصهيوني اليهودي ضده مما جعله يسـقط في الانتخابـات الأولية للحزب الديمقراطي بنيويورك أمام منافسه *إدوارد كنيـدي* Edward Kennedy ، ولم تشفع له *اتفاقيتي كامب ديفيد* بين مصر وإسرائيل ومساعي السلام التي أمنت لإسرائيل أكبر جبهة عربية في الصراع العربي الإسرائيلي.وهذا ما سمح *لجسي جاكسـون* Jesse Jackson منافس *ج.كارتر* في الحزب الديمقراطي بأن يستغل ورقة الصوت اليهودي ويركز في حملته الانتخابية على التحالف الإستراتيجي مع إسرائيل كأحد المحاور الأساسـية في برنامجـه الانتخابي.[2]

والعلاقة بين اللوبي الصهيوني اليهودي والرؤساء الأمريكيين تنطلق فعليـا في الحمـلات الانتخابية، وهذا ما أعلنت عنه صحيفة *نيويورك تايمز* في جويلية 1987 من أن المرشـحين الثلاثة عشر الأوائل للرئاسيات في الحزبين الديمقراطي والجمهوري قد التقـوا شخصـيا بمسئولي *الإيبـاك* ، لكسب المال والدعم الإعلامي اليهوديين، مما يجعل المرشحين للرئاسـة الأمريكية يتسابقون في إعلان ولاءهم لخدمة والدفاع عن التحالف الإسـتراتيجي مـع إسرائيل وفق التصريح الذي أدلى به المرشح الـديمقراطي *ميكائيـل دوكـاكيس* Michael Dukakis"*بأن مصير إسرائيل هو مصيرنا*".[3]

وأصبح مصير إسرائيل في قلب الحملات الانتخابية لا يثير أي جدل أو تناقض في تصـور الحزبين الديمقراطي والجمهوري، ففي الانتخابات الرئاسية لسنة 1988، اتفقا المرشـحان

---

[1] **ريتشارد نيكسون**، ما وراء السلام، ترجمة: مالك عباس، الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1995، ص148.

[2] Ibid.

[3] **Serge Halimi**, "Difficile Recherche d'une Paix durable au Proche Orient, op.cit.

الديمقراطي-*م.دوكاكيس* والجمهوري *ج.بوش* على الالتزام بالعمل وفق إستراتيجية مشتركة في الشرق الأوسط في حالة وصول أحدهما إلى السلطة، وتتمثل محاورها الرئيسية في وقف مبيعات السلاح للدول العربية، رفض الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، الاعتـراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، رفض أي تصور لقيام دولة فلسطينية.

ورغم هذه القناعة والثوابت التي يؤمن بها الرئيس الأمريكي، ديمقراطيا كان أم جمهوريـا، تجاه إسرائيل، فإن تجربة الرئيس *بوش الأب* مع اللوبي الصهيوني اليهودي تجعلنا نختبر قـوة هذا اللوبي وتأثيره على السلطة التنفيذية من خلال ما عرف بقضية ضـمانات القـروض التجارية بقيمة 10 مليارات دولار لفترة خمس سنوات 1991-1995 التي طالبت بها إسرائيل من أجل تمويل توطين اليهود السوفييت.

تزامن طلب إسرائيل لهذه القروض مع اليوم السادس من قيام قوات التحالف بشن غارات جوية ضد قوات صدام حسين في الكويت والعراق، أي في 22 ديسـمبر 1990، مهـددة بذلك التحالف الذي دعا إليه *ج.بوش* مع الدول العربية التي وعدها بعقـد مـؤتمر دولي للسلام الصراع العربي الإسرائيلي بعد تحرير الكويت.

وحتى لا يغضب العرب أعلن *بوش* أنه سيطلب من الكونغرس تأخير ضمانات القـروض المطلوبة لمدة أربعة أشهر،أي 120 يوما فقط، وهو يعلم أنه سيواجه ضغط اللوبي الصهيوني وقوى سياسية ضخمة عاقدة العزم على معارضة قراره كما صرح في إعـلان إعلامـي بالبيت الأبيض:"*سمعت اليوم أن هناك حوالي ألف من أفراد اللوبي في كابيتول هل يعملون ضد هذا القرار*".[1] والقوى السياسية المواجهة للرئيس بوش في تلك اللحظة كانت حوالي ثلاثمائـة زعيم من المنظمات اليهودية المحلية من سائر أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية:مجموعة من الحاخامات والمدرسين والمحامين والاجتماعيين ورجال الأعمال، جاؤوا إلى واشنطن ذلك اليوم لبحث موضوع ضمانات قروض مع ممثليهم المنتخبين.وتوزعوا في سائر أنحاء *كابيتول*

---

[1] **ج.ج.غولد برغ**، قوة اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية، تعريب:د.نبيل صبحي الطويل، بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر، طبعة سبتمبر 1997،ص14.

هل، حاملين معهم رسالة واحدة مفادها:"*أن الموضوع الإنساني في حرية اليهود السوفييت يجب ألا يكون أسيرا للتقلبات السياسية في عملية الشرق الأوسط*".[1]

ومثل قرار بوش بإرجاء منح الضمانات فرصة سانحة للوبي الصهيوني اليهودي ليقود حملة إعلامية وسياسية مكنته من الحصول على الأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ حيث أصبح الرئيس بوش نفسه تحت تديد الكونغرس الذي يلوح باستخدام الفيتو في حالة اتخاذ القرار بالتأخير أو الإرجاء.

أمام هذا التهديد لجأ الرئيس *بوش الأب* لمخاطبة الرأي العام الأمريكي عبر شاشة التلفزيون يعلن غاضبا أنه في صراع مع قوى سياسية ضخمة وهو بمثابة الرجل الصغير الوحيد الذي يواجه هذا اللوبي، الذي يضغط عليه لمنح حكومة *إسحاق شامير* ضمانات قـروض لبنـاء مستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالضفة الغربية وقطاع غزة.

لم يمر الخطاب ببرد وسلام على الرئيس *ج.بوش* حيث تحركت الآلة الدعائية الصـهيونية اليهودية بقيادة مؤتمر الرؤساء اليهود،المعروفة اختصارا *بمؤتمر الرؤساء* ولجنة الشؤون العامـة لأمريكا وإسرائيل"*الإيباك*"،وجاء رد *شوشانا كاردن*، مديرة مؤتمر الرؤساء اليهود، أسـرع من البرق، حيث دعت لعقد اجتماع طارئ للمؤتمر للرد على الخطاب وأعلنت أنه:"*مـثير للاضطراب والقلق وعرضة لإساءة الفهم*".[2]

وفي اليوم ذاته تلقى مؤتمر رؤساء اليهود رد الرئيس *ج.بوش*، يطمئن فيه الجالية اليهـودي الأمريكية من سوء الفهم والمغالطات التي صاحبت خطابه:"*أقلقني أن أرى بعض ملاحظاتي في المؤتمر الصحفي قد أثارت خوف الجاليات اليهودية..فالإشارة إلى اللوبيات والقوى السياسية الضخمة لم تكن تعني أبدا انتقاصا من قدرها أو ازدراء لها وكشخص متمرس لسنوات طويلة في ميداني الحكم والسياسة أكن احتراما كبيرا لممارسة حرية التعبير وللعملية الديمقراطية*".[3]

بقيت قضية ضمانات القروض التي طالبت ا إسرائيل من أجل توطين اليهود السـوفييت في ذاكرة صانعي القرار في إدارة *ج.بوش*، وهذا ما لاحظناه في مذكرات *جيمس بيكر*،وزير

---

[1] لمزيد من التوسع حول قضية الرئيس بوش الأب مع طلب إسرائيل لضمانات القـروض لتـوطين اليهـود السـوفييت، **أنظـر: ج.ج.غولد برغ**، قوة اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية،المرجع السابق،ص13-27.

[2] المرجع ذاته،ص 19.

[3] المرجع ذاته،ص21.

الخارجية في إدارة *ج.بوش*،حيث خصص فصلا كاملا عنوانــه:"*المستوطنات وضمانات القروض وسياسة السلام*"،ونظرا لأهمية ما جاء فيه من حقـائق سياسـية ذات ارتباطـات موضوعية بأهمية اللوبي الصهيوني في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، نذكر هذه الفقرة منه:"*قدمت الولايات المتحدة الأمريكية في الأعوام ما بين 1989 و1992 خمس إسـهامات مهمـة لوجود وأمن إسرائيل تفوق وتتجاوز إنجازات أسلافنا.فأثناء تلك الفترة مكنت دبلوماسيتنا وخزائننا إسرائيل من استيعاب مئات الآلاف من اليهود الروس والسوريين والأثيوبيين.وكنـا أداة محوريـة في مساعدة إسرائيل على إقامة علاقات دبلوماسية مع أربع وأربعين دولة بما فيها الاتحاد السوفيتي.وكنا وراء إلغاء قرار الجمعية للأمم المتحدة لعام 1975 بدمغ الصهيونية بالعنصرية.كما أن الجيش الأمريكي بعملية عاصفة الصحراء لم يطرد العراق من الكويت فحسب.بل إنه في الواقع قضى علـى التهديـد الاستراتيجي الذي كان يمثله ألد أعداء إسرائيل.وأخيرا وأعتقد أن التاريخ سوف يسـجل أن أهـم انجازات بلدنا لصالح إسرائيل هو جمعنا جيران إسرائيل على مائـدة السـلام لإجـراء مباحثـات مباشرة،وهو هدف طالما سعت إسرائيل لتحقيقه على مدى أربعين سنة، وهو إنجاز ساهم في إقـرار السلام بين إسرائيل والأردن وإعلان المبادئ التاريخية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية*".[1]

بالرغم من هذه الإنجازات الضخمة التي حققتها إدارة *جورج بوش* لإسرائيل كمـا ذكـر شاهد من أهلها-*جيمس بيكر*-فإن اللوبي الصهيوني اليهودي لم يغفر للـرئيس الأمريكـي مجرد مناقشة القروض الإضافية ووضع بعض الشروط عليها كضمانات شكلية تعد غطاء سياسيا يوضع أمام دافعي الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية على حد تعبير *جـيمس بيكر*:"*كنا نعتقد كمسألة مبدأ أنه يجب ألا نسمح عن يقين بأن تمـول أمـوال دافعـي الضـرائب الأمريكيين أنشطة تتناقض مع السياسة الأمريكية والسلام*".[2]

ويذكر جيمس بيكر في مذكراته نشاطات إسرائيل و*الإيباك* ضد إدارة *ج.بوش* في قضـية القروض "*نبهنا حلفاءنا أن* ***إسرائيل والإيباك*** *يعدان لشن هجوم ساحق لانتزاع موافقة الكونغرس على ضمانات القروض بالمليارات العشرة أو بدون موافقة الإدارة، وبدأ دنيس روس وجانيت مولي*

---

[1] **مذكرات جيمس بيكر**: سياسة الدبلوماسية، مرجع سبق ذكره،ص787.

[2] نفس المرجع،ص 788.

ويضيف **ج.بيكر** في مذكراته قائلا:"في مكالمة هاتفية مع شامير الذي اتم الولايات المتحدة الأمريكية بفرض شروط علـى تأييـدها لإسرائيل للمرة الأولى..رددت عليه: إننا لم نضع شروطنا على المعونة التي تبلغ ثلاثة مليارات دولار نقدمها لكم، ولكن بالنسبة لنا فمن المنطقي أن نطلب ضمانات للموافقة على مبلغ إضافي..وكنا نعلم أن قدرا من المليارات الثلاثة التي نقدمها لإسرائيل سنويا تستخدم في تمويل توسع عدواني لسياسة طالما عارضه بشدة الرؤساء المتعاقبون من الحزبين..". **أنظر**:ص 790.

عقد اجتماعات مع توم ديني كبار المسؤولين في الإيباك في محاولة لإقناعهم بأن توقيتهم لإثارة القضية توقيت مروع، وأن التأجيل أمر مفضل لمعركة سيخسرها الجميع.وفشلت تلك الاجتماعات في إقناع مسئولي الإيباك، وحتى عندما قيل لديني وزملائه إن الرئيس سيخوض المعركة إذا لـزم الأمـر فلـم يصدقوا.وأبلغوا شامير ***بأن الرئيس تعوزه الإرادة السياسية لتحدي الإيباك، وسرعان ما سيخضـع للكونغرس على أي حال***".[1]

وركزت *الإيباك* نشاطها المعارض للرئيس *ج.بوش* على السلطة التشريعية حيـث قامـت بتوزيع مسودة على أصـدقائها في الكـونغرس، وكثفـت ضـغوطها علـى زعمـاء الكونغرس.وتمثلت إستراتيجيتهم في إقناع *جورج ميتشل* زعيم الأغلبية في مجلس الشـيوخ، و*توم فولي* رئيس مجلس النواب بالموافقة على الضمانات، وهكذا وضع الرئيس *ج.بوش* أمام الأمر الواقع.كما توعد *الإيباك* أي عضو سيصوت لصالح التأجيل سـيعتبر بأنـه عـدو لإسرائيل.

بعد انتهاء الفترة الرئاسية الأولى للرئيس *ج.بوش*، لم يسعفه الحظ والمال اليهودي من الفوز بعهدة رئاسية ثانية، حيث تولى *بيل كلينتون* 1992-2000 الرئاسة بإدارة جديدة كثيرا مـا توصف بأنا الإدارة الأمريكية الأكثر يهودية في القرن العشرين، لاعتبارات عدة، أهمها: تمركز الصوت اليهودي في الحزب الديمقراطي لدواعي اجتماعية وسياسية، خصوصا بعـد الصدام المباشر بين *ج.بوش* واللوبي الصهيوني اليهودي حول قروض المليارات العشرة، ممـا يجعل أي رئيس ديمقراطي مجبر على كسب ود اليهود في فتـرات الحمـلات الانتخابيـة لكسب ثقتهم، وهذا ما لوحظ عن *بيل كلينتون* الذي أسر إلى مجلس القيادات اليهودية عن علاقاته الحميمية مع رجل مؤسسة دينية صديق لإسرائيل وعن الدْين الواجب أدائه تجـاه إسرائيل، حيث أكد "*أنه كان يتردد منذ سنوات على مؤسسة دينية وكان راعي هذه المؤسسـة صديقا قويا لإسرائيل، وكان هذا الراعي دائم التردد على إسرائيل قبل قيامها..وعندما كان راعـي المؤسسة على فراش الموت قال لي:إنه يأمل أن تسنح لي الفرصة لخوض معركة الرئاسة،لكن، إذا مـا*

[1] مذكرات جيمس بيكر، المرجع السابق،ص 798.

تخليت عن إسرائيل فإن الله لا يغفر لي أبدا، وها أنا أعاهدكم، وأعاهده إذا ما انتخبت رئيسا فإنني لن أتخلى عن إسرائيل أبدا.." [1]

وعندما تولى *بيل كلينتـون* الرئاسة الأمريكية 1992-2000 عمل على تحقيق وصية صـديقه راعي المؤسسة الدينية، وعين عدة شخصيات يهودية في مناصب حساسة بالبيت الأبيض، عملت على دفع السياسة الخارجية الأمريكية في الاتجاه الذي تعهد به كلينتون"*لن أتخلـى عن إسرائيل حتى أتجنب غضب الله علي*" ومن أبرز هذه الشخصيات:

سام لويس، الذي عين رئيسا لجناح التخطيط السياسي، وهو من المؤيدين السابقين *لـ بغين* في قصفه للمفاعل النووي العراقي في سنة 1981، ويعد من الأصـدقاء المقـربين *لآرييـل شارون*.

دنيس روس، عمل مستشارا خاصا لوزير الخارجية لفترة محددة، وهو من المؤيدين *لليكـود الإسرائيلي* وشغل منصب المنسق الأمريكي في المفاوضات التي جرت بين السلطة الوطنيـة الفلسطينية وإسرائيل.

مارتن أنديك، من يهود أستراليا، عين مسؤولا عن الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي، وبعد ذلك سفيرا للولايات المتحدة الأمريكية في إسرائيل. قبل تعيينه أقام مركزا للأبحـاث الإسرائيلية في واشنطن ومن الفاعلين النشيطين في *الإيباك*، وولاءه لإسـرائيل ظهـرت في قضية تسريبه لأسرار ومعلومات هامة جدا لإسرائيل.

ستيوارت آيزنشتات، عين في منصب جديد مساعد وزير لشؤون المسـاعدات السياسـية العسكرية، وهو من اليهود المدافعين عن إسرائيل.

برومنور لونس سامرس، عين مساعدا لوزير المالية للعلاقات الاقتصادية، وهو يهودي كان يعمل في البنك العالمي.

ريتشارد سيفستر، عين في قسم خاص لحقوق الإنسان بوزارة الخارجية، عمل مستشـارا لدى جماعة الضغط *الإيباك*، كما عينه ريغان من قبل في اللجنة الدولية لحقوق الإنسان.

ولم يعد خافيا على أحد أن إدارة *كلينتون* أصبحت رهينة التصور الإسرائيلي في رسم معالم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالمين العربي والإسلامي، وفق الوثيقة الإسرائيلية الـتي

---

[1] ديب علي حسن، الولايات المتحدة الأمريكية من الخيمة إلى الإمبراطورية، مرجع سبق ذكره،ص391.

قدمها السفير الإسرائيلي بالولايات المتحدة الأمريكية، *زالمان شوفال*، والقائمة على الثوابت التالية:

- دعم التحالف التاريخي والاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بما يخدم المكانة المميزة لإسرائيل في العالم.

- التزام الولايات المتحدة الأمريكية بمنع الدول العربية والإسلامية من الوصول إلى امتلاك السلاح النووي أو أي سلاح فعال.

- تأييد مفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين بدون فرض الحلول على إسرائيل.

- تعهد إدارة كلينتون بمنح إسرائيل تقنيات عسكرية عالية من خلال مشاريع مشتركة بين البلدين في مجالات البحوث والتطوير العسكري واللوجيستيكي.

-توفير الولايات المتحدة الأمريكية لغطاء دبلوماسي وأمني دولي لإسرائيل في منظمة الأمم المتحدة.[1]

وأصبحت العلاقات الأمريكية-الفلسطينية كما أكده *جيمس زغبي*، رئيس المعهد العـربي الأمريكي في واشنطن قائمة على "*نجاح شارون في التأثير على الإدارة الأمريكيـة في اسـتبعاد عرفات من الحضور إلى واشنطن لشرح وجهة نظره في القضية الفلسطينية، وأصبح مسـار التسـوية صعبا بعد تعيينات الشخصيات اليهودية المؤيدة لإسرائيل في إدارة ج.و.بوش*".[2]

وفي الانتخابات الرئاسية لسنة 2000، وقف يهود أمريكا مع المرشح الديمقراطي *آل غـور* ونائبه *ليبرمان*، ورصدوا لهما أموالا طائلة حتى يحققا الفوز على *ج.و.بوش*، وبعد فشـل *آل غـور* سحب عدد كبير من أثرياء اليهود أموالهم من "البورصة"لهز الاقتصاد الأمريكـي.[3] وعلى الرغم من ذلك عادوا مجددا للتعامل مع إدارة *ج.و.بوش* بعـد أن مـنح الـرئيس الجمهوري الجديد اليهود مناصب حساسة في البيت الأبيض ووزارة الخارجية والبنتاغون.

---

[1] **أنظر**: ديب علي حسن، الولايات المتحدة الأمريكية من الخيمة إلى الإمبراطورية، المرجع السابق،ص392-394.

[2] **سوزى الجنيدي**،"الإدارة الأمريكية الجديدة تسلم نفسها إسرائيل"،**مجلة الأهرام العربي**، القاهرة: السنة الخامسة، العدد 219، 2 يونيو 2001،ص30.

[3] كما سبق ذكره فإن الرئيس الجمهوري *ج.و.بوش* تحصل على 19 بالمائة من أصوات اليهود في الانتخابات الرئاسية لسنة 2000 في الوقت الذي تحصل المرشح الديمقراطي *آل غور* على 78 بالمائة من إجمالي أصوات اليهود.

وقد ساعدت الأوساط الإنجيلية المسيحية المقربة من الرئيس *ج.و.بوش*، التي تقوم بتمويل عشرات المستوطنات الإسرائيلية وهم من المناصرين المتشددين لليمين الإسرائيلي، على ترسيخ التحالف مع اللوبي الصهيوني الذي وجد آذانا صاغية في إدارة *ج.و.بوش*، وهو ما جعل الكثير من المحللين يربطون هذه العلاقات الوطيدة بين إدارة *ج.و.بوش* واليمين الإسرائيلي ب "*بوشارون*"Busharon لصعوبة التمييز بين سياسات *ج.و.بوش* والليكودي *آريل شارون*.[1]

قبل انتهاء الفترة الرئاسية الأولى لـ *ج.و.بوش* 2000-2004 لجأ الرئيس إلى المصادقة على **قانون معاداة السامية**، الذي يضمن الحماية والحقوق الخاصة ليهود العالم، بالرغم من الرأي المخالف الذي أبدته وزارة الخارجية برئاسة *كولن باول*.وهو القرار الذي كان يطمع من خلاله *ج.و.بوش* أن يزيد من نسبة اليهود المصوتين لصالحه في الانتخابات الرئاسية التي جرت في سنة 2004، حيث تحصل كما أشرنا سابقا على 19 بالمائة من أصوات اليهود في سنة 2000، وهي نسبة أقل مما حققها *رونالد ريغان* الذي استطاع أن يحصل على نسبة 38 بالمائة من أصوات اليهود، وهي النسبة الأكبر التي يتحصل عليها الحزب الجمهوري منذ بداية القرن العشرين.

---

[1] **Yakov Rabkin**," résultats de l'élection présidentielle américaine: des juifs contre Bush" in: le Devoir du 23 Novembre 2004 http://www.cerium.ca/article310.html25/11/2004:17:05

يعمل **ياكوف رابكان** أستاذا بقسم التاريخ بجامعة موريال، وصاحب كتاب باسم التوراة: تاريخ المعارضة اليهودية للصهيونية Au nom de la Torah - Une histoire de l'opposition juive au sionisme (Presses de l'Université Laval, 2004) . الفكرة الرئيسية لكتابه قائمة على تاريخ المعارضة اليهودية للصهيونية حيث يبين إلى أي درجة تشكل الصهيونية قطيعة مع التقاليد اليهودية، ويقول بأن تصويت اليهود الأمريكيين في الانتخابات لصالح الديمقراطيين يبين الا اع القائم بين القيم اليهودية والأقلية الصهيونية، وعليه نفهم لماذا الكثير من المنظمات اليهودية تعارض سياسة إسرائيل وترفع شعار « Not in My Name » ولماذا في المظاهرات التي يقوم بها اليهود الأمريكيين يرفعون لافتات =« We are Americans - not Israelis ! »=.ويؤكد على أن هذه الأقلية الصهيونية اليهودية تجد مساندة قوية داخل التحالف الأمريكي البروتستانتي المقرب من الحزب الجمهوري.وعليه، يجب التمييز بين اللوبي اليهودي واللوبي الصهيوني، لأن اليهود الأمريكيين في أغلبهم مع التيار الديمقراطي السلمي عكس صقور الصهيونية الذين ينتمون في أغلبهم إلى البروتستانتيين وهم أكثر عددا من اليهود في أمريكا.ويؤكد على أن المحافظين الجدد لا يمثلون يهود الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الثاني: الإستراتيجية غير المباشرة.

يقوم اللوبي الصهيوني اليهودي بتسويق الصورة الدعائية لإسرائيل على أنا حصن القـيم الغربية ضد الهمجية العربية الإسلامية في الشرق الأوسط، والحصن الإستراتيجي المنيع ضد *الزحف الشيوعي* في فترة الحرب الباردة، والجدار العازل ضد همجية *الزحف الأخضر* الـذي تقوده الحركات الإسلامية الإرهابية، في فترة ما بعد الحرب الباردة.

من بين الأدوات التي يستخدمها اللوبي الصهيوني في إطار **الإستراتيجية غير المباشرة** للتـأثير على صانعي القرار والرأي العام الأمريكي في الاتجاه الذي يخـدم المصـالح والأهـداف الإسرائيلية، الاعتماد على مراكز التفكير التي تهدف إلى صناعة الرأي العام.

ويتضح لنا الأمر في هذا الإطار مع نمـوذج *معهـد واشـنطن لسياسـات الشـرق الأدنى* Washington Institute for Near East Policy (Winep) الذي تأسس في سنة 1985، وأصبح يمثل مركز الثقل في التأثير على صانعي القرار في السياسة الخارجية الأمريكيـة ووسـائل الإعلام فيما يخص قضايا الشرق الأوسط.

وفي الواقع، فإن علاقة المعهد باللوبي الصهيوني اليهودي لا تحتاج إلا توضيح لأن مؤسسه *مارتين أنديك* Martin Indyk كان يعمل سابقا مكلفا بالبحـث في لجنـة الشـؤون العامـة الأمريكية-الإسرائيلية"*الإيباك*".

وإذا كان *الإيباك* يركز اهتماماته للتأثير على الكونغرس فإن *معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى* يهدف في إستراتيجيته المدعمة لإسرائيل إلى التأثير على السلطة التنفيذية ووسـائل الإعلام لتوجيه الرأي العام الأمريكي إلى القضايا التي تخدم مصالح وأمن لإسرائيل.

تتعدد مجالات نشاطات المعهد في هذا الميدان حيث ينظم جلسات غذاء أسـبوعية مـع رجال الإعلام، ويقوم بنشر التحاليل والدراسات وتزويد الخبراء في محطـات الإذاعيـة والتلفزيونية.ولا يكتفي المعهد بهذا القدر من النشاطات حيث يلاحظ الحضـور القـوي لمسئوليه من أمثال: *روبرت ستلوف* Robert Satloff و*باتريك كلاوسـون* Patrick Clawson و*ميكائيل إيزنسـتادت* في الحصص الإذاعية والتلفزيونية لشرح القضايا الشرق أوسـطية في الاتجاه الذي يخدم الدبلوماسية الإسرائيلية على حساب جيرانا.[1]

---

[1] **Joel Beinin**," Washington et le proche Orient: un "think tank" au service du Likoud" ,in: le Monde diplomatique, juillet 2003,p.13.

ويتضح تأثير المعهد على وسائل الإعلام من خلال إعادة نشر أطروحات ورؤى منظريـه في العديد من المجلات واليوميات، خصوصا في *يو.أس أي نيوز* U.S. News *وورلد روبـرت* World Report و*نيوز روببليك* The New Republic حيث يعد مالكي هذه الجرائد كل مـن *م.زوكيرمان* Mortimer Zuckerman وم.بيرتز Martin Peretz من أعضاء مجلس إدارة *معهـد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى*.

ويربط أعضاء المعهد علاقات وثيقة بالحزبين الجمهوري والديمقراطي، حيث كـان أول نشاط مؤثر بعد إنشائه قيامه بنشر تقرير بعنوان: *بناء السلام: الإستراتيجية الأمريكية للشـرق الأوسط* قبل انتخاب الرئيس *رونالد ريغان* في سنة 1988، ويوصي التقرير الرئيس الأمريكي القادم بضرورة مقاومة الضغوطات التي ترمي إلى إقامة المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية إلى غاية توفر الشروط الضرورية.وقد انضم ستة أعضاء من محرري التقرير فيما بعد إدارة جورج بوش الأب.[1]

المطلب الثاني: اللوبي الصهيوني اليهودي والحركات الإسلامية.

اعتمد اللوبي الصهيوني اليهودي في **فترة الحرب الباردة** على تقديم إسرائيل على أساس أنها الحليف الإستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في صراعها مع الإتحاد السوفيتي. وهذا ما أوضحته *الإيباك* في دراسة أصدرتها تبين بأن إسرائيل ذات منافع أربـع رئيسـية للولايات المتحدة الأمريكية في مقاومة العدوان السوفيتي وهي:

أولا، إن موقعها الجغرافي الإستراتيجي في منتصف الطريق بين أوروبا والخليج العربي يسمح للولايات المتحدة الأمريكية بأن تصل إلى ثلاثة مسارح للعمليات وهي الخليج والبحـر الأبـيض المتوسـط والجبهات الجنوبية والوسطى لحلف شمال الأطلسي.

ثانيا، الاستقرار السياسي لديمقراطية سليمة غير معرضة كالدول العربية للانقلابات والثورات.

ثالثا، الثقة السياسية.فالأصدقاء العرب اليوم غير دائمين لأنهم قد يبعدون من الحكم غدا؛ أما مصالح إسرائيل الإستراتيجية وقيم شعبها فهي حليفة دائمة للعالم الحر.

رابعا، إن إسرائيل هي الدولة المتقدمة سياسيا وتكنولوجيا في المنطقة.[2]

---

[1] Washington Institute for Near East Policy, *Building for Peace : An American Strategy for the Middle East*, Washington, D.C., 1988.
in:http://www.washingtoninstitute.org/pubs/exec/buidexe.htm

[2] Rosen, The Strategic Value of Israel (AIPEC Papers on U.S-Israel Relations:1,1982

وفي **فترة ما بعد الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفيتي** حاول اللوبي الصهيوني اليهودي أن يستغل الظروف الإقليمية خصوصا بعد تفجيرات 9/11 لكي يجعل من الحركات الإسلامية العدو الجديد المشترك بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثمة فإن التحـالف الإستراتيجي،كما حددته *الإيباك* في النقاط الأربع المشار إليها أعلاه، يبقى ساري المفعول. وللتكيف مع البيئة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة ركز اللوبي الصهيوني اليهودي على فكرة"*عولمة الخطر الأخضر*" لإبقاء المكانة الإستراتيجية لإسرائيل حتى تضـمن اسـتمرارية التحالف السياسي والعسكري والاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية.
قام اللوبي الصهيوني اليهودي برسم الصورة العامة القائمة على أساس أن كل من البلدين مهدد أمنيا من قبل "الإرهاب الإسلامي"كما كانا في فترة الحرب الباردة مهـددين بخطـر الزحف الشيوعي.
طيلة سنوات التسعينيات كانت المؤشرات تشير إلى تراجع الأهمية الإستراتيجية للتحالف الإسرائيلي-الأمريكي،خصوصا مع قرار *ج.بوش* القاضي بتأجيل قروض المليارات العشرة التي طالبت بها إسرائيل لبناء المستوطنات لليهود السوفييت، وكما صرح جيمس بيكر في مذكراته:"*بدون أدنى شك فإن فشل الإيباك في عرقلة طلبنا بتأجيل ضمانات القروض لأربعة أشهر سلاما نفسيا لصالحنا..ولم يعد ينظر إلى الإيباك الآن على أنها القوة التي لا تقهر في الكـونغرس*".[1]
وبدأ التحرك الإسرائيلي في ديسمبر 1992 ضد الحركات الإسلامية الفلسطينية من خلال طرد *أربعمائة ناشط إسلامي* من فلسطين إلى جنوب لبنان،وفي الوقت ذاته، بدأت الحملـة الإعلامية في واشنطن تصب حول تمويل *حركة حماس* من قبل الجمعيات الإسلامية فـوق أراضي الولايات المتحدة الأمريكية، وزاد الشعور بخطر الحركات الإسـلامية والجاليـة الإسلامية على مستقبل جماعات الضغط اليهودية ذاتها في داخـل الولايـات المتحـدة الأمريكية، خصوصا وأن التقارير التي تشير إلى مستقبل تأثير الجالية الإسلامية في صـناعة القرار داخل الولايات المتحدة الأمريكية قد تضاعفت، وهذا ما أكده التقرير الذي نشره *مجلس العلاقات الإسلامية-الأمريكية* في واشنطن المعروف اختصارا ب"*كير*"[2]قبـل حـوادث

نقلا عن: **إدوارد تيفنن**، اللوبي: اليهود وسياسة أمريكا الخارجية، مرجع سبق ذكره،ص 210-211.

[1] مذكرات جيمس بيكر،مرجع سبق ذكره،ص 807.

[2] يمكن الإطلاع على الموقع الإلكتروني لمجلس العلاقات الإسلامية-الأمريكية: **http//:www.cair.com**

9/11 بقليل.حيث كشف هذا التقرير عن وجود 7 **ملايين مسلم** أمريكي يعملون في مواقع عديدة بوزارة الخارجية، وشركات التكنولوجيا الكبرى، الجامعات والمحاماة وغيرها من الميادين الحساسة.كما أوضح التقرير أن المساجد قد زادت خلال السنوات الستة السابقة ب25 بالمائة، وأصبح عددها **1209 مسجد،** مما يرشح المسلمين **خلال السنوات العشر القادمة لأن يكونوا الجالية الثانية بعد المسيحيين،** وهو ما يجعلهم قوة تصويتية في الانتخابات الرئاسية قد تحد من نفوذ اللوبي الصهيوني اليهودي داخل الإدارة الأمريكية.

وأوضح التقرير أن أكثر من 20 بالمائة من المساجد تضم مدارس إسلامية متكاملة، وأن 90 بالمائة من المسلمين يتفقون على وجوب مشاركة المسلمين في المؤسسات الأمريكية، بما يعني أن الجالية الإسلامية لها إدراك بضرورة الاندماج في الحياة الاجتماعية والسياسية والتفاعل مع القضايا المحورية في العالم الإسلامي وعلى رأسها القضية الفلسطينية.[1]

ولا نعتقد أن الدراسة التي نشرتها المجلة الأمريكية"*نيوزويك*" قبل أحداث 9/11 تمر مرور الكرام على جماعات الضغط ومراكز التفكير الصهيونية اليهودية، والتي تشير إلى أن الدين الإسلامي يعرف انتشارا واسعا في الولايات المتحدة الأمريكية بفضل شباب الجالية الإسلامية الذين يجمعون بين كل الصفات العصرية المتطورة للمجتمع الأمريكي ومزجها المتوازن بالقيم الإسلامية السمحة.وأشارت المجلة إلى أن مسلمي أمريكا يتوزعون كالآتي: 25 بالمائة ينحدرون من جنوب آسيا و12 بالمائة من العرب **وحوالي نصفهم من الذين دخلوا الإسلام من الديانات ومعتقدات أخرى** وأغلبهم من الأمريكيين الأفارقة.وتوقعت المجلة أن يفوق عدد المسلمين في سنة 2010 عدد اليهود لتحتل الديانة الإسلامية الرتبة الثانية بعد المسيحية.[2]

ويبدو لنا أن هذا العامل من بين الدوافع الأساسية التي تجعل اللوبي الصهيوني اليهودي يركز على ثنائية الإسلام/الإرهاب، للدفاع عن مصالحه ونفوذه في الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى مهامه التقليدية الرامية إلى تأميم"مملكة إسرائيل الكبرى".

---

[1] أنظر: **إيمان رزق،**"أوضاع المسلمين في أمريكا تتحسن"، مجلة الأهرام العربي، القاهرة: السنة الخامسة، العدد 219، 2 يونيو 2001، ص 33.

[2] المرجع ذاته.

وأصبح واضحا التحرك النشط للجمعيات الإسلامية في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لمواجهة الادعاءات اليهودية، خصوصا في مجال الصناعة السينمائية حيث يركز اليهود على إظهار صورة العرب والمسلمين على أنهم "إرهابيون"، فحسب مجلة *Harper's* لديسـمبر 1998 فإن 95 بالمائة من الأفلام التي تقدم الشخصيات العربية توصفها بأنها شخصـيات عدوانية، شهوانية،غير متحضرة..وفي بعض الأحيان استطاعت المنظمات الإسـلامية أن تقف في وجه هذه الادعاءات وترد عليها.[1]

رد الفعل الصهيوني اليهودي على التحدي الإسلامي الذي يهدد مستقبل نفوذه في داخل الولايات المتحدة الأمريكية وعلى أمن إسرائيل، جعله يركز على الخطر الذي يمثله الإسلام السياسي على السياسة الخارجية الأمريكية، فمثلا نجد *مارتن أنـديك* Martin Indyk يسـاند الفكرة التي تهدف إلى الضغط الأمريكي على الأنظمة العربية الحليفة مثل مصـر والأردن لكي تدفعها للمزيد من الانفتاح الديمقراطي حتى تسمح بمشاركة الحركات الإسلامية في اللعبة السياسية مما يجنبها من صعود التيارات الجهادية. [2]

يعد *معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى* Winep، أحد مراكز التفكير التي تقوم بتسـويق خطر *"الإرهاب الإسلامي"* وقد عرف أعضاءه مشاركة فعالة في إدارة *كلينتون* من خـلال مجموعة إحدى عشر شخصية يهودية أمضوا على التقرير الذي نشرته *لجنة المعهد* في سـنة 1992 بعنوان *"العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية: شراكة دائمـة"* حيث تولوا مناصب سـامية في الإدارة الأمريكية الديمقراطية، من بينهم: *أنتوني لايك* Anthony Lake ، مستشـار الأمـن

---

[1] قبل أحداث 9/11 حاولت استوديوهات أفلام *بارامونت* في هوليود من إنتاج فيلم عن إرهابيين مسـلمين وبعـد احتجاجـات المنظمات الإسلامية الأمريكية اضطرت إلى استبدال المسلمين بالنازيين الجدد.

وفي الواقع فإن اللوبي العربي-الإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية يبقى تأثيره محدودا مقارنة باللوبي اليهودي وهذا ما صـرح بـه **نهاد عوض**، مدير منظمة مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية الذي تأسس في سنة 1994، بقوله:"من الظلم مقارنة المسلمين باليهود في أي جانب، خاصة في الجوانب السياسية والاقتصادية، فعلى الجانب السياسي الجالية اليهودية الأمريكية قوية منذ مـاض بعيـد.أمـا المؤسسات اليهودية التي تعمل للضغط على الكونغرس فقط فعددها يزيد عن 128 مؤسسة في واشنطن فقط، أما بالنسبة للميزانيـات والموارد البشرية والمالية فالمؤسسات الإسلامية مجتمعة قد لا تزيد ميزانيتها على 4 ملايين دولار بينما مؤسسة يهودية واحـدة تزيـد ميزانيتها على 130 مليون دولار".

أنظر: الحوار الكامل في مجلة الأهرام العربي، القاهرة: السنة الخامسة، العدد 219، 2 يونيو 2001، ص 33.

[2] **Martin Indyk**, « The implications for U.S. policy », in *Islam and the U.S. : Challenges for the Nineties,* Washington Institute for Near East Policy, Washington DC, 27 avril 1992, p. 87.

القومي، *مادلين أولبرايت*Madeleine Albright سفيرة و.م.إ لدى الأمم المتحـدة ثم وزيـرة للخارجية، و *ستيوارت آيزنشتات* Stuart Eizenstat مساعد وزير التجارة، *وليس أسبين* Les Aspin، وزير الدفاع. و*مارتن أنديك* Martin Indyk الذي تولى المستشار الخاص للرئيس *بيـل كلينتون* والرئيس المدير العام لقسم الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا في مجلس الأمـن القومي، ويعتبر مهندس سياسة *الاحتواء المزدوج* لكل من العراق وإيران التي طبقتـها إدارة كلينتون منذ سنة 1993.

كما شارك *دونيس روس*Denis Ross في منصب مساعد وزير الخارجية جـيمس بيكـر وساهم في إعداد مخطط وزارة الخارجية في الشرق الأوسط في إدارة بوش الأب، وتكفل بملف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في إدارة كلينتون، وبعدما ترك مهامـه الإداريـة ترأس *معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى*.

في بداية نشاط المعهد كانت أطروحاته أقرب إلى أفكار *حزب العمل الإسـرائيلي* ومركـز التفكير الإسرائيلي للدراسات الإستراتيجية التابع لجامعة *تل أبيـب*، ولم تكـن أصـوات المتطرفين اليمينيين داخل المعهد يسمع لها صدى مثل *مارتن كرامر*Martin Kramer و *دانيال بيب* Daniel Pipes.

ومع وصول الرئيس *ج.و.بوش* إلى الرئاسة أصبحت مراكز التفكير القريبة من فكر *الليكود* ومن نخبة *المحافظين الجدد* هي المهيمنـة علـى صـناعة القـرار مثـل: *معهـد أمريكـان أنتربريـز*American Enterprise Institute و*مشـروع القـرن الأمريكـي* New American Century و*المعهد اليهودي لقضايا الأمن* Jewish Institute for National Security Affairs (Jinsa) و*مركز سياسات الأمن*(CSP) Center for Security Policy. حيث عمل كل مـن *ريتشـارد تشيني* نائب الرئيس الأمريكي، و*جون بولتون* مساعد كاتب الدولة للأمن الدولي ثم ممثـل و.م.إ لدى الأمم المتحدة و*دوغلاس فيث* مساعد وزير الدفاع، كمستشارين لدى *المعهـد اليهودي لقضايا الأمن*(Jinsa) قبل التحاقهم بالإدارة الأمريكية. وتم إحصاء 22 عضـو مـن *مركز سياسات الأمن*(CSP)انضموا إلى دائرة الأمن القومي الأمريكي في إدارة ج.و.بوش.[1]

[1] **Joel Beinin**," Washington et le proche Orient: un "think tank" au service du Likoud",op.,cit.

ولم يخرج *معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى* عن الخط العام لمراكز التفكير التي هيمنـت على صناعة القرار في الإدارة الأمريكية، حيث أصبحت آرائه مطابقة لأفكار *الليكـوديين والمحافظين الجدد*، وعليه، نجد أسماء ذات تأثير كبير في رسم السياسة الخارجيـة الأمريكيـة كانت تعمل في *معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى* مثل *ريتشـارد بـيرل* Richard Perle ، رئيس السياسة الدفاعية Defense Policy Board وأحد المهندسين الأيـديولوجيين لقـرار الحرب الأمريكية على العراق. وكذا *بول وولفويتز* Paul Wolfowitz مساعد وزير الدفاع قبل أن يلتحق بمنصب مدير البنك العالمي.

وأصبح *لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى نفوذه في* الإدارة الأمريكية في فتـرة الـرئيس *ج.و.بوش* بارتباطه بنشاطات وأهداف المحافظين الجدد، حيث أصـبح *جوناثـان شـانزر* Jonathan Schanzer المحلل السابق لمنتدى الشرق الأوسط عضوا شرفيا للمعهد، كما انضم *دانيال بيب* Daniel Pipes ، مدير منتدى الشرق الأوسط، إلى *معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى* وهو من الشخصيات الأمريكية الأكثر عداء للعرب والمسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية. كما انضم *ماكس أبرامز* Max Abrahms كعضو شرفي في المعهد، وهو متخصص في القضايا الأمنية الإسرائيلية، ويتعاون مع المجلـة الإلكترونيـة *National Review Online* وهي من المجلات المدافعة عن فكر *المحافظين الجدد*. كما انضم إلى المعهـد *مـاثيو لـوفي* Matthew Levitt المتخصص في المسائل الأمنية والإرهابية ومحلل سابق لمكتب التحقيقـات الفيدرالي ويكتب بدوره في المجلة الإلكترونية *National Review Online* حيث يدافع بقـوة عن محاربة الحركات الإسلامية وربطها بالإرهاب.[1]

الفرع الأول: اللوبي الصهيوني اليهودي والحركات الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية.

نحلل هذه النقطة من خلال نموذج **دانيال بيب** Daniel Pipes الشخصية الفاعلـة داخـل الولايات المتحدة الأمريكية من حيث مساهماته في رسم السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية.

[1] **Joel Beinin**," Washington et le proche Orient: un "think tank" au service du Likoud",op.,cit.

دانيال بيب Daniel Pipes : نموذج لتسويق التهديد الإسلامي العالمي.

اختيارنا *لنموذج دانيال بيب* Daniel Pipes ، مدير منتدى الشرق الأوسط، الذي انضـم إلى *معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى* يكمن في حضوره القوي والفعال في رسـم صـورة "الإرهاب الإسـلامي" من خلال كتاباته التي تترجم إلى لغات عدة، خصوصا وأن موقعـه الإلكتروني على الإنترنيت[1] يسمح لنا بمتابعة أفكاره التي تعبر عن الإستراتيجية الصهيونية اليهودية غير المباشرة في تعبئة الرأي العام ووسائل الإعلام.

إن دراسة كتابات وأدبيات أحد أقطاب اللوبي الصـهيوني اليهـودي تـبين نمـوذج للإستراتيجية غير المباشرة التي يمارسها اللوبي الصهيوني من حيث التأثير على صانعي القرار من جهة، وصناعة الرأي العام الأمريكي حول الإسلام والحركات الإسلامية، من جهـة أخرى.

ويمكننا أن نبين الصورة الدعائية والإعلامية التي يحاول "*دانيال بيب*" تسويقها عن الحركات الإسلامية من خلال تركيزه على أفكار مبنية على النقاط التالية:

أولا، الربط بين أحداث9/11 ونشاطات المنظمات الإسلامية الأمريكية، وفي اعتقـاده أن الأعمال الإرهابية لم تكن لتحدث لولا الدعم الذي تتلقاه الجماعات الإسلامية الإرهابية، من قبل المنظمات والجمعيات الخيرية الإسلامية التي تنشط داخـل الولايـات المتحـدة الأمريكية، وهو ما يسميها **باللوبي الإسلامي الأمريكي الراديكالي**.[2]

حيث يؤكد بأن اللوبي الإسلامي الراديكالي يعمل للضغط على السلطات الأمريكية مـن أجل منعها من إغلاق المراكز الإسلامية والمواقع الإلكترونية الإسلامية التي تحرض علـى الجهاد ضد اليهود والولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا، يركز *دانيال بيب* في كتاباته على المنظمات الإسلامية التي تعادي إسـرائيل داخـل الولايات المتحدة الأمريكية ويعتبرها تشكل خطرا على أمن الولايات المتحدة الأمريكيـة وأمن إسرائيل، ويقدم نموذجا على هذه المنظمات الإسلامية التي يعتبرها إرهابية لأنا تدافع

[1] http://www.fr.**danielpipes**.org.

[2] **Daniel Pipes**, Le lobby américain de l'Islam [militant], *Jerusalem Post*, 20 septembre 2001, traduction: Alain Jean-Mairet,in: http://fr.danielpipes.org/article/1845

عن القدس، مثل منظمة: *مسلمي أمريكا من أجل القدس* ,American Muslims for Jerusalem)
AMJ) التي تأسست في سنة 1999 كجمعية قانونية للدفاع عن الرؤية الإسلامية للقـدس لدى الكونغرس، وتطالب بوقف بناء المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية علـى حساب طرد الفلسطينيين وتشجيع الهجرات اليهودية إلى فلسطين.

ويركز على نشاطات هذه المنظمة التي تدف حسبه إلى غرس الحقد والعداء ضد يهـود أمريكا حيث تطالب بتحالف مسيحي-إسلامي لمواجهة الهيمنة الصهيونية والإمبراطورية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية.ويحاول أن يبين *دانيـال بيـب* كيـف أن اللـوبي الإسلامي الراديكالي في الولايات المتحدة الأمريكية يتحالف مع المملكة العربية السعودية وإيران لجمع أمواله، ويذكر الخطابات التي يلقيها ممثلي المنظمـات الإسـلامية في هـذا الصدد، حيث يشير في إحدى مقالاته إلى الخطاب الذي ألقاه *عيسى نخلـة*، رئيس *المـس الأعلى لفلسطين*، الذي اقترح خطة عمل وفق سياسة اللوبي الصهيوني اليهودي القائمة على شراء ذمم النواب الأمريكيين:*"اللوبي الإسرائيلي يخصص 20 مليون دولار سنويا لشـراء ذمـم أعضاء الكونغرس لإرغامهم على تحقيق الرسالة اليهودية على حساب مصالح المسيحيين، وباستطاعة العرب والمسلمين أن يفعلوا أفضل من اللوبي اليهودي، ويمكننا إرسال مبعوثين إلى العربية السـعودية والخليج لجمع 10 ملايين دولار وإلى إيران لجمع 10 ملايين دولار أخرى، مما يسمح للوبي الإسلامي من تجاوز قوة ونفوذ اليهود"*. ويعلق *دانيال بيب* على هذا التصريح بقوله:*"لا يهم بالنسبة للوبي الإسلامي الراديكالي من أين يجمع أمواله حتى وإن جاءت من دول أجنبية راديكالية مثـل المملكـة العربية السعودية وإيران، ضاربا بالقوانين الأمريكية عرض الحائط"*.[1]

ونلاحظ هنا، كيف أن *دانيال بيب* يركز بذكاء حاد على مسـألة حساسـة في اللعبـة الديمقراطية الأمريكية حيث يقارن بين اللوبي الصهيوني اليهودي الذي يعتمد على تبرعات الجالية اليهودية الأمريكية طبقا للقوانين الأمريكية السارية المفعول، في الوقت الذي تسعى فيه المنظمات الإسلامية إلى خرق القوانين الأمريكية باعتمادها على تمويل أجنبي وبالتـالي فإن وجودها غير قانوني إضافة إلى تحالفها مع أحد دول محور الشر وهي إيران.

ولا يتوانى *دانيال بيب* في تقديم الاقتراحات العملية لمواجهة المنظمات الإسلامية الأمريكية، التي يصفها بالأصولية، والتطرف، والراديكالية، حيث يوصي بتطبيق الإجراءات التالية:

---

1 **Daniel Pipes**, Le lobby américain de l'Islam [militant],op,.cit.

- ضرورة تميش منظمة *مسلمي أمريكا من أجل القدس* وممولهـا في الولايـات المتحـدة الأمريكية؛

- على الحكومة الأمريكية ومسئولي المؤسسات الاقتصادية تجنب اللقاءات مـع أعضـاء المنظمة؛

- يجب على وسائل الإعلام أن تمتنع عن الإشارة إلى *مسلمي أمريكـا مـن أجـل القـدس* كمصدر موثوق به؛

- على السلطات الأمريكية المكلفة بالهجرة أن تراعي بعناية الشخصيات الإسلامية الـتي تستقبلها المنظمة الإسلامية؛

- يجب على السلطات المختصة بالجباية أن تفحص بدقة ميزانية المنظمة الإسلامية لمراقبـة حالات التحويلات غير الشرعية؛

- يجب طرد الزعماء الدينيين من الاجتماعات التي تنظمها المنظمة الإسلامية.[1]

يركز *دانيال بيب* في دراساته ومقالاته الإعلامية قبل أحداث 9/11 وبعدها على أهميـة ***الخطر الإسلامي العالمي*** باعتباره تديد عالمي جديد[2]ويطالب من الـتمعات الغربية أن تجند طاقاتا الفكرية والمادية المناسبة لمحاربة الحركات الإسلامية، التي أصبحت تشكل تديدا عالميا.

يؤكد *دانيال بيب* قبل أحداث 9/11 على عالمية التهديد الإسلامي من خـلال وضـع وزارة الخارجية الأمريكية 11 جماعة إسلامية من بين29 تنظيم كحركـات إرهابيـة أجنبية، كما اعتبرت وزارة الداخلية البريطانية 14 جماعة إسلامية من بين 21 تنظـيم كجماعات خارجة عن القانون بسبب ارتباطاتا بأعمال إرهابية في الخارج.ويحذر من خطر التهديد العالمي الجديد، في الحالة التي يؤكد عليها وهي إمكانية امتلاك الجماعات الإسلامية لأسلحة الدمار الشامل، ولا يستبعد *دانيال بيب* أن يكون *أسامة بن لادن* قـد يملك *اليورانيوم المخصب* الذي يعد العنصر الأساسي لامتلاك القنبلة النووية.[3]

---

[1] Ibid.

[2] **Daniel Pipes**, [Islam militant:] La nouvelle menace mondiale,*Jerusalem Post*,11 avril 2001, traduction Alain Jean-Maire. in: http://fr.danielpipes.org/article/1663.

[3] Ibid.

ولتبرير مواقفه الداعية لمكافحة التهديد العالمي الإسلامي، يركز في بعض مقالاته علـى الأحداث الكرونولوجية المتعلقة بالنشاطات الهجومية للجماعات الإسلامية ضد المصالح الأمريكية والإسرائيلية في العالم.وهذا ما لاحظناه في إحدى مقالاته التي سرد فيها أهم الأحداث للحركات الإسلامية في فترة زمنية معينة تثبت حسب رؤيته *عالميـة التهديـد الإسلامي*.يبدأها بقضية الإسلامي الجزائري *أحمد رسام* الذي أدين في نفس اليوم من قبل محكمة *باريس* و*لوس أنجلس* بتهمة الانتماء لشبكة إرهابية إسـلامية والقيـام بأعمـال تخريبية.ويشير *دانيال بيب* إلى أن *أحمد رسام* لم يكن الإسلامي الوحيد الـذي تم إدانتـه خلال ذلك اليوم، حيث يؤكد على أنه في بحر أسبوع واحد تم محاكمة عـدة أفـراد ينتمون إلى الجماعات الإسلامية في مختلف بلدان العالم، وينتقي تلك الأحـداث أولا، بالقبض على ثلاثة أشخاص في اليمن متهمين بتفجير المدمرة الأمريكية"*كول*" USS Cole الذي راح ضحيتها 17 عسكري أمريكي و39 جريح. ثم ينتقل إلى الحكـم الـذي أصدره القاضي في الأردن على إسلاميين شاركا في مؤامرة فاشلة للهجوم على منشآت أمريكية وإسرائيلية.وقد حكم فيما سبق على 22 شخص في نفس القضية وأدين سـتة منهم بالإعدام. وينتقل إلى *تركيا* حيث أصدرت المحكمة التركية حكما بالإعدام ضـد إسلامي بتهمة الانقلاب على الحكومة بالسلاح.وفي إيطاليا، أوقفت الشرطة الإيطاليـة خمسة إسلاميين من شمال إفريقيا بتهمة الانتماء لتنظيم القاعدة كانوا يخططون للقيـام بعمليات إرهابية في أوروبا. وفي ألمانيا، تم حبس إسلامي من أصل جزائري مـن قبـل الشرطة ببرلين لحيازته على أسلحة نارية مواد لصنع المتفجرات.وفي *نيويـورك*، انتـهت النيابة العامة من مرافعة الإسلاميين الأربع المتهمين بتفجيرات 1998 ضد السـفارتين الأمريكيتين في *كينيا* و*تنزانيا*.ولم يتوقف دانيال بيب عند هذا الحد حيث راح يسرد أهم الأحداث المتعلقة بنشاطات الإسلاميين في الجزائر، كشمير، بنغلادش، جنوب الفلـبين وجماعة *أبوسياف* التي حاولـت قتـل الرهينـة الأمريكيـة، وينتقـل إلى نيجيريـا، السودان،أفغانستان واندونيسيا. وهذه الأحداث كلها تدل حسب *دانيال بيب* على عالمية التحدي الإسلامي الذي يستدعي من الحكومات الغربية أن تتخذ الإجراءات الردعيـة

المناسبة، تبدأ بتضييق النشاطات الخيرية الإسلامية في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وتوقيف كل النشيطين الإسلاميين المعادين لليهود والغرب.[1]

تأثيرات اللوبي الصهيوني اليهودي وفق الإستراتيجيتين المباشرة-على السلطتين التشريعية والتنفيذية- وغير المباشرة-الإعلام والرأي العام- في رسم السياسة الأمريكيـة تجـاه الحركات الإسلامية تتضح مع هذا الكم الهائل من التشريعات الأمريكية التي تنص على جعل كل الحركات الإسلامية في سلة واحدة، دون التمييز بين الحركـات المقاومـة، ومنظمات الدعوة الإسلامية والجمعيات المدنية الخيرية،بل تجمعها كلها تحـت عبـاءة القاعدة وأحداث 9/11.

الفرع الثاني: اللوبي الصهيوني اليهودي والحركات الإسلامية في فلسطين.

استطاعت *الإيباك* من خلال نشاطها المالي، الإعلامي والسياسـي أن ترسـم السياسـة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية الوطنية في فلسطين وجنوب لبنان وأصـبحت كـل القرارات الأمريكية التي تصدر في حق الحركات الإسلامية الفلسطينية واللبنانية هي نسخة طبق الأصل للتقارير الصادرة عن *الإيباك*، ويمكن أن نعبر عن ذلـك أدبيـا، أن النسـخة الأصلية للتقارير يحتفظ بها اللوبي الصهيوني اليهودي وعلى رأسه *الإيباك* لأنه هـو محـرر القرارات الأمريكية، ولا تسلم لصانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية إلا النسـخ طبق الأصل بمصادقة رسمية من *الإيباك*، قصد التنفيذ.

ونؤكد على هذه الفرضية من خلال متابعتنا لملف الموقف الرسمي الأمريكي من حركـة *حماس* الفلسطينية، ابتداء من وضعها في قائمة الجماعات الإرهابية إلى غاية وقف الـدعم المالي المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية بعدما فازت حركة *حماس* في الانتخابات التشريعية التي جرت في جانفي 2006.[2]

---

[1] Cf: **Daniel Pipes**, [Islam militant:] La nouvelle menace mondiale,op.,cit.

[2] بعد قرار رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بتشكيل حكومة بقيادة حماس على إثر نتائج الانتخابات التشريعية الـتي جـرت في جانفي 2006، التي فازت بها حماس ب74 مقعدا من أصل 132 مقعدا، طالبت الولايات المتحدة الأمريكية من السـلطة الفلسـطينية باسترجاع مبلغ 50 مليون دولار كانت قدمتها سابقا في شكل مساعدات، لأننا لا نريد أن يقع المبلغ في يد حمـاس بعـد تكليفهـا بتشكيل الحكومة.كما قامت و.م.إ بتجميد أرصدة مؤسسة"القلوب الرحيمة الخيرية الإسلامية" بواشنطن، وهي جمعية خيرية إنسـانية، للاشتباه بأن لها صلات مع حماس التي تعتبرها الإدارة الأمريكية منظمة إرهابية.وقد جمدت وزارة الخزانة الأمريكية أرصـدة الجمعيـة الخيرية التي مقرها في *توليدو باوهايو*"بحجة انحدارها من "مؤسسة الأرض المقدسة" و"هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية" التي حاولت إخفاء

إن متابعة النشاط السياسي *للإيباك* ضد الحركات الإسلامية الفلسطينية يمكن أن نلحظه بصورة مدققة من خلال البيانات التحريضية، الرسائل التي توجه للشكر والامتنان للإدارة الأمريكية وأعضاء الكونغرس على القرارات واللوائح والمواقف التي تصدر في حق الشخصيات والجمعيات الإسلامية التي تنشط في الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها لدعم القضية الفلسطينية، أوتلك القرارات المتعلقة بتصنيف التنظيمات الإسلامية الفلسطينية ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية العالمية.

ولأهمية هذه البيانات والرسائل التي تعكس الضغط الذي يمارسه اللوبي الصهيوني اليهودي على صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، نحلل عينة منها، فيما يلي:

غداة أحداث الحادي عشر من سبتمبر،أي في 2 نوفمبر2001، أصدرت *الإيباك* تقريرا رسميا تساند فيه الإدارة الأمريكية على توسيعها لمجال الحرب العالمية على الإرهاب بوضعها ثلاثة تنظيمات فلسطينية في قائمة التنظيمات الإرهابية العالمية التي تقوم بتصنيفها وزارة الخارجية الأمريكية، ويتعلق الأمر بحركة المقاومة الإسلامية"*حماس*"، *حزب الله اللبناني*، تنظيم *الجهاد الإسلامي الفلسطيني* و*الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين*. وهو ما سيسمح للولايات المتحدة الأمريكية بتضييق الخناق المالي والسياسي على التنظيمات الإرهابية التي تحارب إسرائيل. وحسب *الإيباك* "*فإن هذه الإجراءات تبين بشكل جلي التزام الإدارة الأمريكية بشن حرب شاملة على الإرهاب*". [1]

وفي 13 نوفمبر 2001،أصدرت *الإيباك* تقريرها الرسمي الموجه للرئيس الأمريكي *ج.و.بوش* تؤيد قراره الجريء المتعلق برفض اللقاء مع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية *ياسر عرفات* في أروقة الأمم المتحدة بمناسبة الدورة العادية للجمعية العامة التي جرت في سبتمبر 2001، لأنه حسب اعتقاد *الإيباك*: "*فإن ياسر عرفات لا يعد حليفا حقيقيا للولايات المتحدة الأمريكية في محاربة الإرهاب كما أنه لم يلتزم بتعهداته مع الإسرائيليين والأمريكيين في محاربة التنظيمات الإرهابية الفلسطينية. وكان قد سمح للجماعات الفلسطينية الإرهابية، التي تصنفها*

تأييدها للإرهاب وراء ستار الأعمال الخيرية.وكانت و.م.إ قد أغلقت مؤسسة الأرض المقدسة التي كانت أكبر مؤسسة خيرية إسلامية في أمريكا وهيئة"الإغاثة الإسلامية العالمية" بعد هجمات 9/11، بحجة أن مؤسسة "الأرض المقدسة" لها علاقات مع حماس وأن هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية مرتبطة بالقاعدة.

[1] AIPAC Applaudit Des Sanctions D'Administration De Buisson Contre Groupes Palestiniens De Terroriste. in: http://www.aipac.org/index.cfm&prev=/search-8

الولايات المتحدة الأمريكية تنظيمات إرهابية مثل: حماس، الجهاد الإسلامي وحزب الله، بالنشاط في الأراضي الفلسطينية.كما سمح بمواصلة تشغيل مصانع الأسلحة التي تقدم للإرهابيين لاستخدامها ضد المواطنين الإسرائيليين.ومنذ تولي ياسر عرفات السلطة الفلسطينية لم يصدر أي قرار يجمد أرصدة المنظمات الإسلامية الإرهابية كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية".[1]

وفي 19 ديسمبر 2002، أصدر رئيس الإيباك *أمي فريدكان* Amy Friedkin تقريرا يؤيد فيه قرار المحكمة الذي صدر في حق مجموعة من الأشخاص *بتكساس* لعلاقاتم مع حركة *حماس*،مما جاء فيه:"*نبارك قرار وزير العدل وإدارته القاضي بمعاقبة ممولي الإرهاب الذين يختبئون خلف الجمعيات الإنسانية والخيرية، ويعبر هذا القرار عن الالتزام الثابت للولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب الشامل*".[2]

وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية تصنف المقاومة الفلسطينية كحركات إرهابية، فإن اللوبي الصهيوني اليهودي أصبح يضغط على الكونغرس والبيت الأبيض لتقديم المساعدات المالية لإسرائيل، التي تبتز من أموال دافعي الضرائب الأمريكيين وتدفع لإسرائيل تحت غطاء محاربة الإرهاب الإسلامي الفلسطيني.

وهذا ما نوضحه في قضية 200 مليون دولار التي خصصها الكونغرس لإسرائيل من أجل مكافحة الإرهاب، حيث لاحظنا المتابعة المستمرة للإيباك والمثابرة المتميزة عبر المراحل المختلفة لمسار القرار ما بين مصادقة الكونغرس إلى غاية إصدار الرئيس الأمريكي للقرار النهائي:

في 24 ماي 2002،أصدرت *الإيباك* تقريرا تؤيد فيه الكونغرس على مصادقته للقرار المتعلق بتقديم مساعدة إضافية لإسرائيل في إطار مكافحتها للإرهاب، مما جاء فيه:"*تعد إسرائيل الحليف الديمقراطي الوحيد للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، كما أن إسرائيل في جبهة مشتركة مع أمريكا في محاربة الإرهاب.وتملك إسرائيل أيضا قدرات على مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن الإسرائيلي والدفاع عن المصالح الأمريكية في المنطقة.ويعتبر قرار الكونغرس الذي يهدف إلى*

---

[1] AIPAC Applaudit Le Président: Dans un discours qu'il a fourni à l'Assemblée générale des Nations Unies http://www.aipac.org/index.cfm&prev=/search%3Fq%

[2] Rapport du Président Amy Friedkin d'Aipac et de directeur exécutif Howard Kohr :
AIPAC applaudit l'arrestation de l'administration de buisson des bailleurs de fonds de Hamas
In: http://www.aipac.org/index.cfm&prev=/search%3Fq%3DAIPAC

منح إسرائيل 200 مليون دولار في إطار مكافحة الإرهاب دليلا على الدعم المطلق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل".[1]

وفي 13 أوت 2002، أي في أقل من ثلاثة أشهر، أصدر رئيس *الإيباك تيم وليغر Tim Wuliger* والمدير التنفيذي *للإيباك هوارد كوهير Howard Kohr* تقريرا موجه للبيت الأبيض يعاتبه على التأخر في إصدار القرار القاضي بمنح إسرائيل المساعدات المخصصة لمكافحة الإرهاب، مما جاء فيه:"*تأسف على تأخر البيت الأبيض في إصدار القرار الذي يقضي بمنح إسرائيل 200 مليون دولار المخصصة لمكافحة الإرهاب،وهو القسط الأول من 5.1 مليار دولار من أصل 29 مليار دولار كمساعدات إضافية خصصت لإسرائيل لمحاربة الإرهاب، ونعزم على الرئيس ج.و.بوش لمواصلة العمل مع الكونغرس في هذه المسألة.*

إن الإيباك تقدر للرئيس ج.و.بوش الأولوية التي يوليها للمساعدات المقدمة لإسرائيل في محاربة الإرهاب دفاعا عن أمنها واستقرارها.ففي الوقت الذي تدافع إسرائيل عن أمن مواطنيها تشهد ساحتها الأمنية يوميا عمليات إرهابية تنطلق من الأراضي المجاورة مما أدت إلى أزمة اقتصادية حادة ".[2]

يجب أن نركز هنا على نقطة تبدو لنا أساسية في فهم أحد الجوانب الرئيسية في فهم طبيعة السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، وتكمن في استغلال اللوبي الصهيوني اليهودي لأحداث 9/11 لكي ينهب أموال الشعب الأمريكي وتقدم كمساعدات مالية لدولة إسرائيل بحجة حقها الطبيعي والشرعي في مكافحة الإرهاب الإسلامي في فلسطين،الذي يقدم على أنه إرهاب يمس بأمن الولايات المتحدة الأمريكية قبل أمن دولة إسرائيل من خلال نشاطات الجمعيات الإنسانية والخيرية التي تدعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وتقدم المعونات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان وفي الشتات.

وهنا نلاحظ أنه ما يسمح للوبي الصهيوني اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يساند الاحتلال الإسرائيلي بالمال الأمريكي، الذي قام ببناء الجدار الأمني العازل على

---

[1] AIPAC applaudit l'approbation de Chambre de $200 millions pour la guerre de l'Israel sur la terreur
http://www.aipac.org/index.cfm&prev=/search%3Fq%3DAIPAC

[2] *Rapport de Président Tim Wuliger et directeur exécutif Howard Kohr d'Aipac:*
AIPAC encourage le congrès et l'administration se déplacer vite sur l'aide d'Anti-Terreur
in: http://www.aipac.org/index.cfm&prev=/search%3Fq%3DAIPAC

حساب الأراضي الفلسطينية بالرغم من قرار محكمة العدل الدولية الذي يدين الجدار ويأمر بوقف بناءه ،في هذا الوقت بالذات لا يسمح للجمعيات الإسلامية الخيرية والإنسانية من جمع التبرعات المالية لفلسطينيين الداخل والشتات من أجل بناء منشـئاتم الاجتماعيـة والاقتصادية.

وهنا تكمن قوة اللوبي الصهيوني اليهودي كما عبر عنه السيناتور الأمريكي *بيرسي* الـذي ذهب ضحية التحالف المالي والإعلامي الصهيوني حينما صرح لـلة"*وول ستريت* " :"*ينبغي أن يكون للسيناتور الأمريكي الحق الذي يتمتع به عضو الكنيست أو رئيس تحرير إحـدى وسـائل الإعلام والذي يخوله حق مخالفة الحكومة عندما تتصرف بشكل لا يتفق مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية*". [1]

قوة اللوبي الصهيوني اليهودي تكمن في هذا النشاط الدائم والمستمر الـذي اسـتطاع أن يرسم في ذهن صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية أن "*النعجة الفلسـطينية*"يمكـن أن"*تأكل الذئب*" الإسرائيلي،والقرارات التالية تدل على ذلك:

في 3 ماي 2002، أصدرت *الإيباك* تقريرا تؤيد فيه اللوائح الصادرة عن الكـونغرس الـتي تعطي حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، كما تدعم فيه تخصيص المساعدات الإضـافية لإسرائيل من أجل الدفاع عن النفس ضد الإرهاب الفلسطيني.وكان وراء إصدار هـذه اللوائح أعضاء الكونغرس الموالين لإسرائيل، وعلى رأسـهم *جوزيـف ليبرمـان* Joseph Liebermann، *توم روتارد*Tom retarde *توم لانتسون*Tom Lantos و*غوردون سميث* Gordon Smith .

وجاء في التقرير:"*إن تبني أعضاء الكونغرس روتارد، لانتوس،ليبرمان وسميث للوائح المؤيدة لإسرائيل تعبر عن دعم الرسالة الأساسية التي تقوم با الولايات المتحدة الأمريكية في تضـامنها مـع إسرائيل في الحرب ضد الإرهاب، وفي الحق الشرعي للدفاع عن نفسها.**وتبين هذه اللوائح بوضوح عمق الدعم الثابت والشامل لإسرائيل داخل الكونغرس**، وهي تجسيد للتسامح الذي يبديه ياسـر عرفات مع الإرهاب* ". [2]

---

[1] Wall Street Journal, February 26,1985,

نقلا عن: **إدوارد تيفنن**، اللوبي: اليهود والسياسة الخارجية الأمريكية، مرجع سبق ذكره،ص224.

[2] AIPAC applaudi le Congrès:La Chambre et les résolutions de sénat démontrent le soutien biparti fort de l'Israël. in: **http://www.aipac.org/**index.cfm&prev=/search%3Fq8

وفي 14 مارس 2002،أصدرت *الإيباك* تقريرا رسميا تؤيد فيه قرار الإدارة الأمريكية القاضي بإضافة *كتائب شهداء الأقصى* إلى قائمة التنظيمات الإرهابية التي تعدها وزارة الخارجية،مع تجميد الأموال التي توجه إليها.وقد أيدت *الإيباك* الرسالة التي بعثها 230 نائبا أمريكيـا إلى الرئيس الأمريكي والداعية لإضافة *كتائب شهداء الأقصى* إلى قائمة التنظيمـات الإرهابيـة المرتبطة بالرئيس ياسر عرفات.ولم تكتف *الإيباك* بدعم القرار المتخذ في شأن هذا التنظـيم بل راحت تطالب أكثر كما جاء في التقرير:"*يجب أن نعمل أكثر، لإضافة التنظيمات الإرهابية الفلسطينية المرتبطة بياسر عرفات مثل المليشيات المسلحة للتنظيم، القوات 17 التي تقـوم بأعمـال إرهابية ضد أمن إسرائيل*".[1]

وتعمدت *الإيباك* بعد 9/11 على تكثيف الرسائل المؤيدة للرئيس الأمريكـي *ج.و.بـوش* في حربه ضد الإرهاب، ويظهر ذلك من التقارير الكثيرة والمتنوعة، التي تذكره من خلالهـا "بالإرهاب الفلسطيني" ضد إسرائيل وضرورة دمجه في السياسة الأمريكية الشـاملة ضـد الإرهاب، وهذا ما لاحظناه من خلال التقارير التي نشير إلى بعضها هنا:

"*إن اللجنة العامة للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية تؤيد الرئيس الأمريكي من أجل وضع حد لتمويـل الحركة الإرهابية حماس بتجميد حساباتا البنكية.لأن حماس تعد التنظيم الأكثر دمويـة وإرهابـا في فلسطين من خلال مئات الهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين والمنشئات العسكرية، وهي تركز علـى إقامة دولة إسلامية على حساب إسرائيل، كما أكده تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن التنظيمات الإرهابية*

إن تجميد الحسابات البنكية للتنظيمات الإسلامية الأمريكية التي تمول حماس، يندرج في إطار التكيف الإيجابي مع الشبكة الدولية للإرهاب التي تدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية وأمن إسرائيل".[2]

في الثالث من شهر فيفري 2003، أصدر رئيس الإيباك *أمي فريـدكان* *Amy Friedkin* تقريـر يؤيد فيه قرار المحكمة الذي صدر في حق *سامي العريان* بسـبب ارتباطاتـه بالحركـات الإسلامية الفلسطينية مما جاء فيه:" *يربط سامي العريان علاقات مع حركات إرهابية بمـا فيهـا الجهاد الإسلامي الفلسطيني،الذي تبنى قتل أكثر من مائة إسرائيلي وأمريكيين اثنين،هما،أليسا فلاتو 20*

---

[1] *Rapport de directeur exécutif Howard Kohr d'Aipac et de Président Tim Wulliger d'Aipac:* AIPAC applaudit la décision de l'administration de buisson pour ajouter des brigades de Martyrs d'Al-Aqsa aux listes de terroriste. **in**: *http://**www.aipac.org**/index.cfm&prev=/search%3Fq*

[2] Ibid.

سنة، وشوشان بن يشاي 16 سنة.وفضلا عن نشاطاته الداعمة للجهاد الإسـلامي الفلسـطيني،فإن سامي العريان يعتبر مؤسس الجمعية الإسلامية من أجـل فلسـطين Association Islamique pour la Palestine (IAP) *، الجناح السياسي الأول المكلف بالدعاية لصالح الحركـة "الإرهابيـة"حمـاس في الولايات المتحدة الأمريكية.ويعبر القرار الأمريكي ضد سامي العريان عن الالتزام الثابت في الحـرب الشاملة ضد الإرهاب.*[1]

الملاحظة الأساسية التي نخرج بها من هذا التقرير الصادر عن رئيس *الإيباك*، تتمثل في الربط المتعمد بين الإرهاب والحركات الإسلامية الفلسطينية،والنشاط الداعم للقضية الفلسطينية في الولايات المتحدة الأمريكية،في الوقت الذي يشير التقرير وبطريقـة دعائيـة مغرضـة "للأعمال الإرهابية" التي مست الإسرائيليين والأمريكيين مـن خـلال ذكـر الشـابين الأمريكيين وسنهما الذي لا يتجاوز العشرين سنة، القصد منه كسب عطف الرأي العام الأمريكي، وتوصيل رسالة دعائية مفادها أن الإسرائيليين والأمريكيين في جبهة مشـتركة لمحاربة الإرهاب.

تبين لنا تجربة الانتخابات الفلسطينية التي فازت بها *حماس* في جانفي 2006، النفوذ والقـوة التي يتمتع بها اللوبي الصهيوني اليهودي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، من خـلال دفع السلطة التشريعية والإدارة الأمريكية إلى الضغط على السلطة الفلسطينية لدفع *حمـاس* للاعتراف بإسرائيل ونزع سلاح المقاومة على غرار المطالب الموجهة *لحـزب الله* اللبنـاني، ومن خلال تقارير *الإيبـاك* يمكننا أن نرصد خطوات الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل في تعاملها مع مستقبل الحكومة الفلسطينية التي تقودها حماس،حيث انطلق التأثير الفعال من داخل السلطة التشريعية الأمريكية أين قدم أعضاء غرفة النواب بـالكونغرس الأمريكـي قانون مكافحة الإرهاب في فلسـطين *Loi palestinienne d'Anti-Terrorisme* لسـنة 2006، وهو التشريع الذي يمنع تقديم المساعدات المباشرة وغير المباشرة للسلطة الوطنية الفلسطينية حتى يضمن الرئيس الفلسطيني *عباس أبو مازن* بأن تلك المساعدات لا يجب أن تقع في يـد "*حماس الإرهابية*"التي لا تعترف بالدولة الإسرائيلية.وكان قد قدم مشروع القانون كل مـن

---

[1] *Rapport du Président* Amy Friedkin *d'Aipac et de directeur exécutif Howard Kohr :*
AIPAC applaudit l'acte d'accusation de l'administration de buisson de l'Al-Arien et de d'autres de Sami liés au terrorisme. in:
http://www.aipac.org/index.cfm&prev=/search%3Fq%3DAIPAC

النائبين الأمريكيين المقربين من اللوبي الصهيوني اليهودي *إلينا روس-ليهتينان* Ileana ROS-Lehtinen و*توم لانتوس* Tom Lantos حيث يمنع القانون كذلك كل الاتصالات الرسمية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأعضاء الجماعات الفلسطينية الإرهابية بما فيها *حماس*.[1]

وفي نفس الفترة التي يضيق الخناق السياسي والمالي على السلطة الفلسطينية بعد فوز *حماس* بالانتخابات التشريعية، يطلعنا *الإيباك* بتقرير يؤيد فيه أعضاء غرفة النواب وأعضاء مجلس الشيوخ لمصادقتهم على القيمة المالية المخصصة للمساعدات الأجنبية لميزانية 2006، التي خصصت 2.52 مليار دولار كمساعدات اقتصادية وعسكرية لإسرائيل. حيث تفتخر *الإيباك* بنسبة التصويت داخل الغرفتين التشريعيتين الذي يثبت التزام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن إسرائيل، حيث كانت الحصيلة النهائية للتصويت358 مقابل 39 في مجلس النواب و91 مقابل 0 في مجلس الشيوخ.[2] وهي نسبة تثبت قوة ونفوذ اللوبي الصهيوني داخل الكونغرس.

كما يؤكد اللوبي الصهيوني اليهودي عن نجاحه لأن المساعدات المالية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية المخصصة في ميزانية 2006 تقدم مكاسب كبيرة للجالية اليهودية الأمريكية حسب تعبير *الإيباك* خصوصا تلك الأحكام التي تشترط عدم ذهاب المساعدات المالية للحركات الفلسطينية الإرهابية.

[1] Hamas de pression de législateurs pour désarmer et identifier l'Israël,in: http://www.Aipac.org/index.cfm.&prev=/search%

[2] جاء في تقرير الإيباك باللغة الفرنسية:

" La chambre des représentants et le sénat ont primordialement approuvé la facture d'aide étrangère de l'exercice budgétaire 2006, qui inclut $2,52 milliards dans l'aide économique et militaire en Israël. ***Par des voix de 358-39 et de 91-0, respectivement, les deux chambres ont démontré l'engagement unshakable des états unis à la sécurité de l'Israël*** *en approuvant cette aide critique. La facture de cette année contient une variété de dispositions principales importantes pour la communauté des ETATS-UNIS pro-Israel, y compris des conditions d'inadvertance de s'assurer que l'aide aux Palestiniens est dépensée correctement. Remerciez vos sénateurs et représentants de soutenir l'aide étrangère en Israël*."

Cf: http://www.aipac.org/index.cfm&prev=/search%

الفرع الثالث: اللوبي الصهيوني اليهودي والحركات الإسلامية في لبنان:حزب الله.

إلى جانب التركيز على التنظيمات الإسلامية الفلسطينية المقاومة للاحتلال الإسرائيلي، **فإن اللوبي الصهيوني اليهودي يركز كذلك على المقاومة الإسلامية اللبنانية"حزب الله"**الذي يسخر له *الإيباك* حيزا دعائيا وإعلاميا قويا في تقاريره التي توجه للإعلام والرأي العام قصد تعبئتـه خدمة للمصالح الإسرائيلية.

ونشير هنا إلى التقرير الذي أصدرته *الإيباك* في 14 نوفمبر2001، أي شـهرين بعـد 9/11 ،بعنوان"*حزب الله:جماعة إرهابية نشطة في توسع شامل*". يهدف التقرير كما هـو ظـاهر في عنوانه إلى وصف حركة المقاومة الإسلامية اللبنانية"*حزب الله*" على أنا حركة إرهابية ذات امتدادات عالمية، تمس بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط قبل أن تمس بمصالح إسرائيل، وهذا هو الخطاب الرسمي *للإيباك* الذي توجـه بـه الـرأي العـام الأمريكي ووسائل الإعلام.

وركز التقرير على الخطاب الذي وجهه زعيم حزب الله *الشيخ حسن نصـر الله*، الذي يحرم فيه تقديم المساعدات للقوات الأمريكية في حربا ضد أفغانستان، كما نسب إلى *حسـن نصر الله* قوله:"*نحن سعداء بإدراجنا ضمن القائمة السوداء للتنظيمات الإرهابية التي وضعها الشيطان الأكبر الذي يدير أكبر إمبراطورية للاستبداد*".[1] ونعتقد هنا أن التركيز على هذا الخطاب مـن قبل *الإيباك* يعيد لأذهان الرأي العام الأمريكي الصراع المرير بين *آية الله الخميني* والولايـات المتحدة الأمريكية، وهو الصراع التقليدي بين الغرب والإسلام كما تصوره أدبيات اللوبي الصهيوني اليهودي.وهذا ما أكده التقرير الذي يشير إلى أنـه:"*حسـب وزارة الخارجيـة الأمريكية فإن حزب الله اللبناني هو تنظيم شيعي راديكالي تأسس في لبنان، وهو أشد عداوة للغـرب وإسرائيل.ويرتبط حزب الله بعلاقات قوية مع إيران التي تزوده بـدعم مـالي هـام، ومسـاعدات عسكرية.كما يلقى الغطاء الدبلوماسي،السياسي والإعلامي من إيران وسوريا.ويملـك حـزب الله خلايا في أوروبا، إفريقيا، أمريكا الجنوبية، أمريكا الشمالية وآسيا.وعلى هذا الأساس تم إدراج حزب الله في القائمة الأمريكية للجماعات الإرهابية، ووضع رئيس أمن حزب الله عماد مغنيه في الرتبة الثانية بعد أسامة بن لادن ضمن قائمة الإرهابيين المطلوبين التي وضعها مكتب التحقيقات الفيدرالي* ".[2]

---

[1] Hezbollah: Groupe actif de terroriste avec l'extension globale
http://www.aipac.org/index.cfm&prev=/search%8
[2] ibid.

الخطاب السياسي الذي يصدره *الإيباك ضد حزب الله* هو الخطاب ذاته الذي يعيد إنتاجه أعضاء مجلس الشيوخ والنواب الأمريكيون وحتى الإدارة الأمريكية، فالسيناتور *بوب غراهام* الذي ينسب إليه تسمية حزب الله "*بالمنظمة الإرهابية الأكثر فعالية وشرا في العالم*"، يصرح في كل مناسبة "*بأن تنظيم حزب الله يشكل تهديدا مباشرا للولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها في الشرق الأوسط، وبأنه قد قتل العديد من المواطنين الأمريكيين منذ 1980 كما أنه يشرف على إدارة الخلايا الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية الذين من المنتظر أن يشنوا ضربات على أهداف داخل الولايات المتحدة الأمريكية*".[1]

نلاحظ هنا، كيف تعيد النخبة السياسية الأمريكية إنتاج الخطاب الصهيوني اليهودي فيما يتعلق بحركة المقاومة اللبنانية *حزب الله*، حيث أن التسمية التي تنسب إلى السيناتور *بوب غراهام* هي في الواقع العنوان ذاته للتقرير الذي أصدرته الإيباك"*المنظمة الإرهابية الأكثر فعالية وشرا في العالم*"، لكن اللوبي الصهيوني الإعلامي يحاول أن ينسب أفكاره وسياسته للأمريكيين حتى يوهم الرأي العام الأمريكي بأن أعداء إسرائيل هم بالضرورة أعداء الولايات المتحدة الأمريكية، بل كما أشار *بوب غراهام* فإن *حزب الله* يمثل تهديدا مباشرا للولايات المتحدة الأمريكية ولمصالحها في الشرق الأوسط، ولم يذكر حتى التهديد الذي يمكن أن يشكله لإسرائيل، وهي قناعة الكثير من النواب الأمريكيين الذين يبحثون عن الأموال والدعاية الإعلامية اليهودية التي توصلهم أو تبقيهم في مقاعد الكونغرس، أو كما عبر عن ذلك *ويليام بلوم*، فإن النخبة السياسية في إسرائيل لا تجرئ على إعلام إسرائيل بأنها دولة أجنبية عن الولايات المتحدة الأمريكية كما أنها لا تمثل الولاية 51 ، لأنه أصبحت قناعة راسخة لدى أي سياسي أمريكي أنه أي تصريح بذلك يعد انتحارا سياسيا تفضي بصاحبه إلى حفر قبره لدفن مساره السياسي، وهذا ما أكده السناتور *لوغار*، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ خلال الفترة 1984-1986 من أن: "*مؤيدي إسرائيل في أمريكا يعتبرون من القوى النشطة ذات القدرة على إثارة المشاكل للأعضاء الذين يخالفونهم الرأي، ولذلك يحاول الأعضاء تجنب الاختلاف معهم قدر الإمكان*".[2]وكما قال *بول فندلي*، عضو

---

[1] **برادلي أ.تاير**، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الأمريكية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة عن العبرية: د.عماد فوزي شعيس،بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى 2004،ص.80.

[2] **د.محمد عبد العزيز ربيع**، المعونات الأمريكية لإسرائيل، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 1990،ص121.

الكونغرس السابق، "*أصبحت كل الأعمال التي تقوم بها إسرائيل ينظر إليها كتصرفات في مصلحة أمريكا*"[1]

وعليه، *فحزب الله* يمثل تهديدا مباشرا للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط قبل التهديد الذي يمكن أن يلحقه بالأمن الإسرائيلي، وحتى وإن شكل تهديدا لأمن إسرائيل، فإسرائيل عند النخبة السياسية الأمريكية هي الولاية 51 الغير معلن عنها، التي تحظى بمساعدات مالية، عسكرية، وإستراتيجية تتمناه الكثير من الولايات الأمريكية، وذلك بتمويل دافع الضرائب الأمريكي الذي توهمه وسائل الإعلام الصهيونية بأن الحرب التي تديرها إسرائيل ضد الحركات الإسلامية الفلسطينية واللبنانية هي حرب لمصلحة أمن الأمريكيين قبل الإسرائيليين.

تقوم الدعاية الصهيونية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية ضد *حزب الله* على ترسيخ فكرة مفادها أن *حزب الله* يشكل تهديدا عالميا،وهي الفكرة التي بنيت على الكثير من المغالطات السياسية لوهم الرأي العام الأميركي بدرجة خطورة التنظيم الإسلامي اللبناني على الأمن الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية.

وأولى هذه المغالطات التي تروج في أدبيات الإيباك واللوبي الصهيوني اليهودي، أن التركيبة البشرية *لحزب الله*، هي صورة طبق الأصل للتركيبة البشرية لتنظيم القاعدة،أي عبارة عن تكتل مجموعة من المتطرفين الإسلاميين القادمين من البلدان العربية والإسلامية بهدف تدمير إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وفق سيناريو 9/11، وكما جاء في التقرير الصادر عن *الإيباك* الذي يحمل عنوان:"*حزب الله:جماعة إرهابية نشطة في توسع شامل*":"*إن حزب الله يملك في منطقة البقاع مركزا للتدريب الأكثر تطورا في العالم، يقدم التدريبات على تقنيات التمويه والاختراق وكيفية صنع القنابل والقيام بالعمليات الانتحارية والاغتيالات.* ***وقد التحق بمركز التدريب عدة متطرفين من الجزائر،الكويت، العربية السعودية، الأكراد،السودان،مصر،البحرين،البوسنة وحتى من المتطرفين الباسك ومن فرنسا..***" .[2]

ولتوظيف هذه الفكرة الدعائية الرامية إلى جعل *حزب الله* يشكل تهديدا إرهابيا عالميا، نسبت *الإيباك* معظم العمليات التي نفذتها جماعات إسلامية متفرقة في الخارج من السعودية

[1] **د.محمد عبد العزيز ربيع**، المرجع السابق ، ص119.

[2] Hezbollah: Groupe actif de terroriste avec l'extension globale, op.,cit.

إلى الأرجنتين،إلى تنظيم *حزب الله*، حيث يشير تقرير *الإيباك* بعنوان"*حزب الله يواصل هجماته الإرهابية*"، على أنه المسؤول عن انفجار الشاحنة بالقرب من قاعدة *الخبر* الأمريكية في العربية السعودية وذلك في 25 جوان 1996، التي راح ضحيتها 19 عسكري من القوات الجوية الأمريكية وجرح فيها 370 شخص.كما قام حزب الله بتفجير سيارة مفخخة بالسفارة الإسرائيلية بالأرجنتين في 17 مارس 1992، وخلفت29 قتيل من بينهم أربعة إسرائيليين.والهجوم الانتحاري الذي وقع في 18 جويلية 1994، ضد المركز الثقافي اليهودي *بأميا* بالأرجنتين وخلف 86 قتيل.[1]وقد تبين فيما بعد أن كل هذه العمليات بعيدة عن المقاومة الإسلامية اللبنانية التي تبني كل إستراتيجيتها الدفاعية والهجومية على جنوب لبنان المحتل.

استطاع اللوبي الصهيوني اليهودي أن يوصل *حزب الله* إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة الذي طالب وفقا للقرار 1559 الصادر في سنة 2004، بـ ع سلاح المقاومة اللبنانية بما فيها سلاح *حزب الله*، واعتبرت *الإيباك* هذا القرار نجاحا لجهودها على حمل المتمع الدولي لإدراج التنظيم الإسلامي اللبناني ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية، وجاء في التقرير الذي أصدرته *الإيباك* في بداية جانفي 2006، تعليقا على التقرير الذي نشره مجلس الأمن، والداعي لـ ع سلاح *حزب الله*:"*إن تقرير مجلس الأمن يعبر عن الدعم الدولي الذي تلقاه القرار 1559 لـ ع سلاح حزب الله الذي تدعمه كل من إيران وسوريا،* ***وهو التنظيم الذي قتل مئات الأمريكيين، الأوروبيين والإسرائيليين*** *منذ الثمانينات من القرن العشرين. ومنذ سنة 2000، وهو يقوم بعمليات إرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين ويختطف الجنود القوات الإسرائيلية*".[2]

ونلاحظ جيدا هنا، كيف أن *الإيباك* تبقى ثابتة في خطها الدعائي تجاه *حزب الله*، فحسب التقرير فإن *حزب الله* قتل الأمريكيين والأوروبيين قبل الإسرائيليين، وبالتالي فهو يشكل تديدا أمنيا عالميا، مما جعل مجلس الأمن يصدر قراره القاضي بـ ع السلاح الذي يستخدم لإرهاب المتمع الدولي بدلا من إعطاء حق المقاومة اللبنانية في استرجاع سيادتا في جنوب لبنان.

---

[1] Hezbollah: Groupe actif de terroriste avec l'extension globale, op.,cit.

[2] 30 Janvier 2006 : U.n. le Security Council a encore réclamé Hezbollah pour désarmer, http://www.aipac.org/index.cfm&prev=/search%3Fq%3DAIPAC%26hl20:11/12/02/2006

ما تم **ملاحظته بصفة عامـة،** فإن السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية المقاومة ضـد الاحتلال الإسرائيلي، خاضعة لتصـورات اللـوبي الصـهيوني اليهـودي، وخصوصـا *الإيباك*.وهذا ما لاحظناه في الأدبيات السياسية والتقارير الرسمية الصـادرة عـن *الإيبـاك* وجماعات اللوبي الصهيوني اليهودي من أمثال *دانيال بيب*.

الاستنتاجات.

مع إدراكنا لدرجة التعقيد والتشابك الذي تتميز بها عملية صـنع القـرار في السياسـة الخارجية الأمريكية من أهمية، فإن دراسة دور اللوبي الصهيوني اليهودي في صناعة القـرار الأمريكي تجاه الحركات الإسلامية أظهرت لنا بعض النتائج التي يجب أن نأخذها بعـين الاعتبار عند تحليلنا للسياسة الأمريكية الخارجية تجاه الحركات الإسلامية، أهمها:

أولا:الأخذ بعين الاعتبار إدراك اللوبي الصهيوني اليهودي لخطر التحدي الإسلامي داخـل الولايات المتحدة الأمريكية في الاتجاه الذي سيقلل من نفوذ وتـأثير اللـوبي الصـهيوني اليهودي في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه تعزيز العلاقات الإستراتيجية مع إسرائيل على حساب العالم العربي الإسلامي، وهذا ما أدى باللوبي الصهيوني لوضع إستراتيجية أمنيـة وسياسية وإعلامية ودبلوماسية لوقف الزحف الإسلامي الذي يعـرف تصـاعدا داخـل الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكننا متابعة السلوك الصهيوني اليهودي في مواجهة التحدي الإسـلامي في اسـتخدام نفوذه المالي والإعلامي لتضييق الخناق على المنظمات والجمعيات الإسلامية الخيرية بحجـة مكافحة الإرهاب، وذلك بالدعوة لسن التشريعات في الكونغرس لمراقبة تمويـل الـدعوة الإسلامية من جهة، والضغط على النواب الأمريكيين لرفض أي دعم عربي إسـلامي في حملاتهم الانتخابية وإلصاق التهمة على أنهم من مساندي الحركات الإرهابية.

ثانيا: دور اللوبي الصهيوني التقليدي يبقى قائما من خلال دعم التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، من خلال تحقيق التوصيات العامة الراميـة لإبقـاء إسرائيل الدولة الديمقراطية والقوى النووية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط.

ثالثا: يتعمد اللوبي الصهيوني اليهودي في إستراتجيته الضاغطة على رسم السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية عن إدراك واعي بإدماج بين التيارات الإسلامية الوطنية والتيـار الإسلامي العابر للقوميات islamisme transnational، والغرض من ذلك التضييق الـدولي على الجماعات الإسلامية الوطنية المناهضة للعدوان الإسرائيلي على أساس أنها حركـات إرهابية، وقد نجحت في ذلك بإدماج الحركات الإسلامية في فلسـطين ولبنـان ضـمن الحركات الإرهابية العالمية، مع إدراج الجمعيات الخيرية الإسلامية التي تقدم المسـاعدات المالية والإعلامية والاجتماعية للفلسطينيين كجمعيات إرهابية.

وقد نجح اللوبي الصهيوني اليهودي أن يبني إستراتيجية أمريكية موحدة وشاملة ضد التيار الإسلامي الوطني[1] وهو التيار الغالب في العالم العربي الإسلامي، مثل: الإخوان المسلمين في مصر والأردن والجزائر، حزب الله في لبنان، حركة المقاومة الإسلامية"حماس"في فلسطين. والتيار الإسلامي الثاني العابر للقوميات الذي يمثله تنظيم القاعدة وامتداداتـه في الجزيـرة العربية وبلاد الرافدين وما يعرف بالخلايا النائمة للقاعدة في أوروبا وأمريكـا الشـمالية وآسيا وإفريقيا،مثل: جماعة الزرقاوي في العراق، الجماعة السلفية للدعوة والقتال بالجزائر وامتداداتها في الساحل الإفريقي.
رابعا:يمكن للإستراتيجية العربية أن تلعب ورقة التناقضات السياسة الداخليـة الأمريكيـة بالرهان على اللوبي النفطي الأمريكي الذي تتناقض مصالحه في كثير من الأحيان مع اللوبي الصهيوني اليهودي،[2] لأن العالم العربي والإسلامي يملك ثلثي الاحتياطي النفطي ويمكنه أن يلعب هذه الورقة لتحريك التناقضات الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقـد لا

---

[1] Cf: - **Walid Charara, Frédéric Domont**, Le Hezbollah, un mouvement islamo-nationaliste, Fayard, 2004.
- **Olivier Roy**, L’islamisme mondialisé, Paris, éditions le Seuil, septembre 2004

[2] أعتقد أن قضية قروض المليارات العشرة التي طرحتها الحكومة الإسرائيلية على إدارة ج.بوش من أجل توطين اليهود السوفييت تطرح تشبث الجماعات النفطية الأمريكية بمصالحها النفطية مع البلدان العربية على حساب الميل الكلي لإسرائيل ورفضها ضغوطات الإيبـاك الذي وصفه جيمس بيكر في مذكراته بالمتطرف، ولا يخفي ج.بيكر فرحته من أنه حقق انتصارا على قوة الضـغط الـتي لا تقهـر في الكونغرس بعدما عمل على تأجيل القروض ومنحها بشروط عدم استخدامها في الاستيطان=
=ولعب ورقة التناقض بين الصراع التاريخي بين يهود أمريكا وجماعات النفط التي يرى فيها اليهود أنهم يمثلون أكبر قوى مكروهة مـن المثقف اليهودي الليبرالي المديني الأمريكي.

حظنا كيف فهمت إدارة ج.*بوش الأب* هذه الورقة وأرجئت منح القـروض لإسـرائيل بسبب استخدامها لتوطين اليهود السوفييت في الأراضي الفلسطينية، وشـاهدنا كيـف هطلت رسائل التأييد والمساندة إلى البيت الأبيض من القوى المعارضة للوبي الصهيوني بعد الخطاب الذي صرح فيه *بوش* بخطر وضغط القوى السياسية و اللوبيات.

ونشير هنا إلى الدور الذي لعبه *جيمس بيكر*، أحد ممثلي اللوبي النفطي في و.م.إ، وصـرح بأنه حتى وإن غضب اليهود فإنهم في كـل الحـالات يصـوتون للـديمقراطيين ولـيس للجمهوريين.

بعد 9/11 استغل يهود المحافظون الجدد واللوبي الصهيوني اليهودي ورقة الإرهاب الإسلامي وتعبئة السياسة الأمريكية ضد المملكة العربية السعودية أحد الحلفاء التقليدين لو.م.إ بحجة دعمها للحركات الإسلامية الإرهابية، كما وقف اللـوبي الصـهيوني اليهـودي ضـد الاستثمارات العربية والإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية تحت غطاء المساس بالأمن القومي الأمريكي، ولاحظنا ذلك مع قضية الشركة الإماراتية لتسيير الموانئ التي فـازت بالمناقصة التي تفضي بتسيير موانئ الخدمات الأمريكية، ولاحظنا الصراع الخفي بين البيت الأبيض الذي وقف مع الصفقة واللوبي الصهيوني الذي وقف ضـد الصـفقة الممنوحـة للشركات الإماراتية، وصرح أحد ناطقها بأن الإمارات متورطـة في أحـداث 9/11 لأن اثنين من منفذي العمليات كانا من الإمارات العربية المتحدة.[1]

ونتصور أن من بين الدوافع المفسرة للموقف الصهيوني اليهودي من الحركات الإسـلامية في العالم، التحدي الذي يمثله الرأسمال العربي والإسلامي في و.م.إ الذي يمثل خطرا علـى مستقبل المال اليهودي الذي يسيطر على البنوك والخدمات الإعلامية.

---

[1] بعد ضغط أعضاء الكونغرس المؤيدين لإسرائيل أجلت شركة موانئ دبي خططها لإدارة ستة أكبر موانئ الولايات المتحدة الأمريكية ريثما تدرس الصفقة مع الرئيس الأمريكي ج.و.بوش وأعضاء الكونغرس، وبعد أن أبدى عدد منهم اعتراضهم عليها بدعوى تعريضها أمن و.م.إ للخطر رضخت الشركة الإماراتية للضغط الصهيوني وتخلت عن شراء شركة الموانئ البريطانية بالرغم من فوزها بالصفقة التي قدرت ب6.8 مليارات دولار، وفي حالة ما إذا تمت الصفقة كانت الشركة ستصبح ثاني أكبر شركة للموانئ في العالم. **أنظر**: وكالـة الأنباء الفرنسية بتاريخ 2006/02/24.

المبحث الثاني: دور الحركة المسيحية الصهيونية في صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية.

"إذا كانت الجالية اليهودية لعبت دورا أساسيا في دفع الحزب الديمقراطي لمساندة إسرائيل، فإن الإنجيليين قاموا بالدور المماثل داخل الحزب الجمهوري".

رالف ريد Ralph Reed المستشار السياسي للحزب الجمهوري.[1]

"إن المفتاح لسياسة أمريكية متوازنة في الشرق الأوسط ليس سياسيا، وهو ليس في المصالح الأمريكية في المنطقة. المفتاح هو في العقيدة الدينية التي تتحكم في صياغة القرارات الأمريكية في المنطقة.."

محمد السماك، -المسيحية الصهيونية في أمريكا-[2]

يلعب الدين دورا أساسيا في الحياة السياسية الأمريكية، كما تقدم وأن ذكرنا ذلك في الفصل المخصص للأسس والمبادئ والقيم التي تحكم السياسة الخارجية الأمريكية، حيث يتبين من الواقع الأمريكي ذلك الحضور القوي للإيمان كما تشهد على ذلك العملة الأمريكية *الدولار* المكتوب عليه"*نقتنا في الرب*"،والخطب السياسية التي تركز على تقسيم العالم إلى محور "*الخير*" ومحور "*الشر*" بمفهوم قيمي ديني، وغالبا ما تنتهي هذه الخطب بدعاء"*ليحفظ الرب أمريكا*".

ولربط الأفكار منهجيا، نعيد التركيز على النتائج التي استخلصنها من خلال تحديدنا للبعد الديني في السياسة الخارجية الأمريكية وأشرنا إلى أنه هناك بعض المعطيات التي لا يجب إغفالها عند دراستنا للسياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، نلخص أهمها في الآتي:

أولا،اعتماد الرؤساء الأمريكيين بدءا من *جورج واشنطن* إلى *جورج ولكر بوش* على الحـس الديني للتأثير على الرأي العام الأمريكي لتأييد الأهداف الرئيسية في السياسة الخارجية، أو

---

[1] **Fabrice Guichard,** Le lobby des chrétiens sionistes au Etats-Unis: L'emprise de la religion sur la politique, in: http://www.humanite.presse.fr/journal/2002-07-04/2002-07-04-36631

[2] **محمد السماك،**" المسيحية الصهيونية في أمريكا"، الة الشهرية **وجهات نظر،** القاهرة: العدد 41، جوان 2002، ص 31.

لتحقيق الفوز في الانتخابات الرئاسية، وبذلك يشكل الدين عاملا حاسما في اللعبة السياسية الأمريكية داخليا وخارجيا.

ثانيا، أن تفسير فعالية اللوبي الصهيوني في الحياة السياسية الأمريكية لا يمكن تفسيره بقوة تنظيمه والإمكانات السياسية والمالية الضخمة التي يملكها فحسب، بل يعتمد على هذا الترابط اللاهوتي بين التراث *البروتستانتي-البيروتاني-اليهودي* الذي أدى إلى ظهور الصهيونية المسيحية قبل الصهيونية اليهودية والتي ساهمت في الدعم السياسي لدولة إسرائيل،وخدمة السياسة الإسرائيلية بالرغم من التوجه المتناقض مع المصالح الأمريكية.

ثالثا، نزعم أن من بين التفسيرات التي تحكم السلوك الأمريكي تجاه الحركات الإسلامية الالتزام الأمريكي بحماية إسرائيل بدافع الاعتقادات الدينية –*التوراة والعهد القديم*- من أعدائها في داخل فلسطين:مثل حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية المعروفة *حماس*، وحركة *الجهاد الإسلامي*، وأعدائها في الخارج:مثل *حزب الله اللبناني*، وكل التيارات الإسلامية التي ترفع شعار العداء للصهيونية. وهذا ما نفترض أنه يفسر السلوك الأمريكي من خلال دمج الحركات الإسلامية الوطنية ضمن قائمة الحركات الإرهابية في العالم وتحت تأثير اللوبي الصهيوني المسيحي واليهودي شددت السلطتين التنفيذية والتشريعية الأمريكيتين على مراقبة الدعم المالي على المراكز الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية وجمدت أنشطتها،كل ذلك تحت الغطاء الأمني "*محاربة الإرهاب*" لما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بعدما كان الكثير من تلك الجمعيات الإسلامية تقدم المساعدات المالية والمعنوية للشعب الفلسطيني.

والفكرة الأساسية التي يجب ألا نغفلها في تعامل الصهيونية المسيحية واليهودية مع الحركات الإسلامية، تتمثل في التحدي الذي يمثله تصاعد النشاط الإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية سواء على الصعيد الدعوي أو المالي مما يقلق المال الصهيوني اليهودي الربوي، الذي ينفرد بالتأثير والضغط على أعضاء الكونغرس من خلال تمويل الانتخابات والإعلام الدعائي. وهذا ما يجعل العداء الصهيوني بشكليه المسيحي واليهودي يتصاعد ضد

الدول الإسلامية الصاعدة: المملكة العربية السعودية، إيران، الإمارات العربيـة المتحـدة، سوريا وغيرهم بحجة دعمها للحركات الإسلامية الإرهابية.

وقد زاد الاهتمام بدراسة أهمية العامل الديني في السياسة الخارجية الأمريكية في فترة رئاسة *ج.و.بوش* 2000-2008 حيث الكثير من الدراسات تركز على الرئيس الذي *ولد من جديد*، الذي لا يبدأ أي اجتماع رسمي في البيت الأبيض إلا بالصلاة والدعاء، حاملا لرسالة مقدسة تدعوه لحمل لواء الحرب الصليبية العالمية ضد "*الإرهاب الإسلامي*".

وما يهمنا في نطاق دراستنا، البحث عن السؤال التالي: ما هي حقيقة الأصولية المسيحية واللوبي الصهيوني المسيحي في التأثير على صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية ؟وما دورها في رسم السياسة الخارجية تجاه الحركات الإسلامية ؟

المطلب الأول: الحركة المسيحية الصهيونية: إيديولوجيتها ورؤيتها للحركات الإسلامية.

الفرع الأول: أيديولوجية الحركة المسيحية الصهيونية.

نعني " **بالمسيحية الصهيونية**"، كل التيارات المسيحية التي تعتقد أن إقامة إسرائيل شرط ضروري لعودة المسيح من أجل خلاص البشرية للعيش في الألفية السعيدة. وتستخدم الكثير من التسميات للتعبير عن هذه الجماعة،مثل:الإنجيليين الجدد، الأصولية البروتستانتية،الأصولية المسيحية، اليمين المسيحي.

كما نقصد با الجماعات التي تستخدم الدين للتأثير على الحياة السياسية الأمريكية من أجل تحقيق الأركان الرئيسية للنبوءات الإيمانية: *إسرائيل الكبرى، معركة هرمجدون، عود المسيح للخلاص، الألفية السعيدة*، وهي مراحل أساسية في العقيدة البروتستانتية التي تستمد بنيتها العقائدية من فكرة أساسية:"*إقامة مملكة الرب في أرض الميعاد القدس*".

خلافا للكاثوليكية التي ترى بأن العصمة للكنيسة التي يمثلها البابا، فإن البروتسـتانتية التي استمدت مبادئها من حركة الإصلاح الديني التي قادها في البداية كل من *مـارتن لوثر* و*كالفن* أخذت بنظرية العصمة للكتاب المقدس، وتم وضع تفسيرات تدعو لإقامة

مملكة الرب في الأرض، ووعد الله المقدس لليهود، على عكس من الكاثوليكيـة الـتي أخذت بنظرية *القديس أوغسطين* الذي يقول بنظرية *مملكة الرب في السـماء* ولـيس في الأرض، وهو الخلاف الجوهري بين المسيحية التي تزعم أن اليهود هـم "*شـعب الله المختار*" وأن وعد الله في السعي لتطبيق الحق الإلهي بعودة يهود الشتات إلى فلسـطين ويجب تدعيمه ماديا ومعنويا من أجل تحقيق النبوءات التوراتية، وهؤلاء هـم الـذين نطلق عليهم "المسيحية الصهيونية"التي ظهرت قبل الصهيونية اليهودية، كما أشرنا في المبادئ التي تتحكم في رسم السياسة الخارجية الأمريكية.

تعتبر المسيحية الصهيونية حاملة لرسالة"*المصير المحتوم*"مثل آباؤهم puritanisme في القرن السابع عشر، لأنم شعب الله المختار والمفضل لحمل الرسالة العالمية من أجل إنقـاذ وخلاص البشرية،حسب زعمهم.

من الناحية السياسية والدينية من المهم أن نميز بين المنظمات الصـهيونية المسـيحية واليمين المسيحي.فالمنظمات الصهيونية رافد من اليمين المسيحي الذي يـدعم بقـاء وأمن إسرائيل ويهودية القدس، ولكن اليمين المسـيحي وفي مركـزه الإيفـانجيلي الأصولي، يؤمن بضرورة تحول اليهود إلى المسيحية قبل مجيء المسيح حـتى يشـملهم الخلاص، بعد بناء الهيكل، وذلك ما يفجر التناقض أحيانا بين اللوبي اليهودي واليمين المسيحي.[1]

ويرى الدكتور *القس إكرام لمعي* **ضرورة التمييز** بين **الجماعات المسيحية الداعمة للصهيونية**، من ناحية، **وباقي الكنائس المسيحية الأمريكية**، من ناحية أخرى. ويشير إلى عدد مـن النقـاط أهمها :

أولا، ضرورة أن ندرك أنه ليس كل البروتستانت الأمريكيين صهاينة أصوليون،كما أنـه ليس كل الأصوليين الصهاينة أمريكيون، فهذه الحركة توجد أيضا في أوروبا وفي بلـدان أخري كثيرة.وعلينا أن ندرك أيضا أن عدد البروتستانت الأصوليين لا يزيد عن10% مـن البروتستانت المتدينين،وأن 90 % من البروتستانت في الولايات المتحدة ضد الأصولية، وإن

---

[1] **رضا هلال**،" الدين والسياسة في أمريكا: المسيح الأمريكي وصهيون"، ضمن كتاب: الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الثاني، القاهرة:مكتبة الشـروق، الطبعـة الأولى 2001، ص210.

كان الأصوليون هم الذين يملكون الأموال ومحطات التليفزيون والدعاية الضخمة، وبإضافة اللوبي اليهودي إلى هؤلاء الأصوليين فإنهم يصبحون قوة لا يستهان بها.

ثانيا، إن الصهيونية المسيحية هي بالأساس حركة وليست كنيسة، فلا توجد كنيسة تسمي كنيسة المسيحيين الأصوليين أو الصهاينة، لكنها حركة توجد في معظم الكنائس. كما أن معظم الكنائس البروتستانتية في الولايات المتحدة قد رفضت الفكر الأصولي وأصدرت بيانات واضحة في هذا الشأن، وإذا ما وصمنا كل البروتستانت بالأصولية فإننا نقع بذلك في نفس خطأ الغرب عندما يصم كل المسلمين بالإرهاب دون تمييز.

ثالثا، إن *مارتن لوثر* زعيم الإصلاح والذي أعاد اكتشاف العهد القديم وأشار إلى أهمية النظر إلى اليهودية كخلفية للمسيحية، والذى ذهب إلى أنه لا يوجد سبب ندين به يهود اليوم، وأن تعميدهم بالقسر مرفوض، قد عاد ورفض اليهود لأنهم رفضوا تفسيره للعهد القديم. وفي عام 1543 أصدر *مارتن لوثر* كتابه: في اليهود وكذبهم On the Jews and their lies الذي بدأت معه معالم الطريق لاضطهاد اليهود علي يد الألمان، إذ يقول: *إن مجامعهم يجب أن تحرق ولا يبقي أي أثر منها، وكتاب الصلاة اليهودي يجب أن يزال من الوجود، ويجب منع الربيين اليهود من الوعظ، ثم يجب أن تهدم بيوت اليهود وأن يجمعوا كلهم تحت سقف واحد ... ويجب أن يطردوا إلى الخارج دائما وباستمرار*. ولقد نفذ أتباع لوثر تعاليمه فأغلقوا مجمع برلين فى عام 1572، ومنعوا اليهود من دخول أماكن معينة من المدينة.

وهكذا، **ومن الأمانة العلمية والتاريخية علينا ألا نحمل مارتن لوثر ذنوب الأصولية المسيحية** التي صارت حركة ضخمة علي يد *ج. ن. داربي، وك. اسكوفيلد*، وذلك بداية من القرن الثامن عشر حتى وصلت ذروتها مع نهاية القرن العشرين.[1]

هناك ملاحظة تبدو لنا قوية في فهم اللوبي المسيحي الصهيوني وتعامله مع الحركات الإسلامية، ومفادها أن التغلغل اليهودي في الحركة المسيحية البروتستانتية، يبقى من القضايا المطروحة في تفسير تهويد المسيحية، وإن كان الموضوع يحتاج إلى التوسع أكثر للوقوف عند الكثير من الدلائل التاريخية والسياسية والدينية، إلا أن المؤشرات الكبرى

---

[1] **أديب نجيب**،"موقف اليمين المسيحي والكنائس الأمريكية من قضايا الشرق الأوسط"، مجلة كراسات إستراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام، السنة الثالثة عشرة 2003، العدد 122.

تتجه نحو تأكيد الدور الخفي الذي تلعبه العناصر اليهودية داخل الحركة المسيحية الصهيونية.

تاريخيا، يجب أن نقف عند فهم المزج بين العهد القديم والعهد الجديد، بحيث يعتبر العهد القديم الكتاب المقدس لدى اليهود الذي يمثل تاريخهم، وقد عرف تعديلات وإضافات عبر المراحل التاريخية، كما خضع لترجمات مختلفة، مما ألحقت به التحريفات باعتباره تراث شعبي يستند على الذاكرة، وأصبحت القصص والأحكام والنثر اليهودي ذات تأثير بليغ على الحضارة الأوروبية خصوصا في إنجلترا، وبذلك أصبحت التعاليم اليهودية هي محور تفسير التاريخ السياسي لليهود كما أصبح العهد القديم سببا في التقسيم الجاري داخل المسيحية ذاتها، بين البروتستانت والكاثوليك الذين يعتمدون على تفاسير العهد القديم وبين الأرثودوكس الذين تمسكوا بالعهد الجديد في فهم الدين المسيحي الذي يضع قطيعة دينية ومعرفية بالعهد القديم، الذي ألحقت به التحريفات اليهودية طيلة التسعة قرون قبل ظهور المسيحية.

تأثير التفسير اليهودي على المسيحية، جعل زعيم الحركة الإصلاح الديني البروتستاني *مارتن لوثر* يدعو في بداية نشاطه الديني إلى واجب تعلم العبرية والتركيز على محورية التوراة في الحياة المسيحية، مما جعله يؤلف كتابا سماه "*المسيح ولد يهوديا*"، ولما اكتشف الدور الخبيث لليهود في التأثير على المسيحية طالب في نهاية حياته بطردهم من إنجلترا ووجد في الدعوة إلى توطينهم في أرض "يهودا" حيلة دينية للتخلص من مكرهم وخداعهم.[1]

أما في العصر الحديث، فإن هناك الكثير من اليهود الذين تحولوا إلى المسيحية من أجل خدمة إسرائيل، وتشير في هذا الصدد الكاتبة الأمريكية "*جريس هي هالسل*" في نهاية كتابها "*النبوءة والسياسة*" إلى شخصية القس "*مايك إيفنس*" اليهودي الأمريكي الذي تنصر من أجل مساعدة شعبه، فهو يحتل مكانا مرموقا في الحزب الجمهوري، ويعتبر صديق *لجورج بوش الأب*، وقال عنه القس "*جون ويلكرسون*": "*أن القس مايك إيفنس يحتل مكانا مرموقا في الحزب الجمهوري، وأنه يتحرك في صفوف الناخبين ويحثهم على انتخاب أمثالنا، أمثال ريغان وبوش،*

---

[1] **د.يوسف الحسن،** البعد الديني في السياسة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 25.

إنه يؤمن بأمريكا مؤيدة إسرائيل، لأنه يؤمن بالقوة إنه يؤمن بأمريكا تدعم حليفنا الأمين الذي يعتمد عليه في الشرق الأوسط، إسرائيل الديمقراطية الوحيدة في المنطقة "[1]

كما يقول عنه *القس ويلكرسون*:"*إن مايك ايف يهودي تنصر من أجل مساعدة شعبه. ولكن لا يعني أنه يذهب إلى إسرائيل ويحاول تنصير اليهود. لا شيء من ذلك على الإطلاق. يريد أن يظهر لإسرائيل ولليهود أننا نحبهم، وأننا نقف إلى جانبهم.."*[2]

والخدمات الكثيرة التي يقدمها القس"*مايك إيف* "اليهودي الأمريكي المتنصر إلى الشعب اليهودي والصهيونية تعبر عنها خطاباته ونداءاته التي توجه باسم الأصولية الإنجيلية، حيث جاء في إحداها:"*إن الله يريد من الأمريكيين نقل سفارتهم من تل أبيب إلى القدس، لأن القدس عاصمة داوود. ويحاول الشيطان أن يمنع اليهود من أن يكون لهم حق اختيار عاصمتهم. إذا لم تعترفوا بالقدس ملكية يهودية، فأننا سندفع ثمن ذلك من حياة أبنائنا وآبائنا. إن الله سيبارك الذين يباركون إسرائيل وسيلعن لاعنيها*".[3]

ولايخفي القس"*مايك إيف* " افتخاره بنشاطه السياسي في دعم إسرائيل ولقاءاته العديدة والمتكررة مع القادة السياسيين والعسكريين لإسرائيل، بحيث التقى رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق *مناحيم بيغن* إحدى عشرة مرة، كما قابل رئيس الحكومة العمالي الأسبق *شيمون بيريز*.

والخلاصة هنا، أن المسيحية الصهيونية لا يجب أن نبعدها عن التغلغل اليهودي في الديانة المسيحية، قديما وحديثا، من أجل خدمة أغراض الصهيونية، وهي المحاولات ذاتها التي تخطط لها اليهودية من أجل التغلغل في الدين الإسلامي من خلال دمج بعض التفاسير للقرآن الكريم من خلال ما يعرف "*بالإسرائيليات*"، أي الاعتماد على التراث اليهودي

---

[1] **جريس هالسل،** النبوءة والسياسة، مرجع سبق ذكره،ص 145.

[2] المرجع ذاته، الصفحة ذاتا.

[3] أعد القس **مايك إيف ، اليهودي المتنصر،** فيلم تلفزيوني بعنوان "*إسرائيل مفتاح أمريكا إلى النجاة*"صنف ضمن الأفلام الدينية ليضمن البث المجاني في المحطات التلفزيونية المحلية. عرض الفيلم بين أكتوبر 1984 وأفريل 1985 في 250 محطة تلفزيونية وأعيد بثه في صيف 1985 للتأثير على دافعي الضرائب الأمريكيين من مواصلة قبول الدعم الهائل الذي تتلقاه إسرائيل من أمريكا، ويحمل الفيلم رسالة سياسية ودينية مفادها إذا تخلت إسرائيل عن المناطق التي تحتلها بصورة غير شرعية فإن الله سيدمر إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ويدعو إلى التوقيع على "إعلان مباركة إسرائيل".

أنظر:**جريس هالسل،** النبوءة والسياسة، المرجع السابق ،ص 146-147.

القديم لفهم حركية التاريخ البشري ومساره، وخصوصا فيما يتعلق بقصص الأنبياء، لجعل العالم كله يؤمن بمركزية اليهود وتفوقهم على الشعوب والأمم الأخرى-*الجويم والأغيار*-.

تمثل الإيديولوجية الصهيونية المسيحية، حسب بعض التقديرات ما بين 30 و50 مليون نسمة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي قائمة على التفسير الحرفي للإنجيل، يؤمن معتقديها بضرورة تحقيق نبوءة إقامة دولة إسرائيل الكبرى قبل عودة المسيح، وهذا ما يجعلها تركز في نشاطاتا على قضايا مركزية: دعم إسرائيل، تهجير يهود العالم نحو فلسطين، منع قيام دولة فلسطينية، ومحاربة كل التيارات الإسلامية داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو في فلسطين ولبنان التي تدعم قيام دولة فلسطينية. كما تدعم تهديم بيت المقدس لبناء هيكل سليمان المزعوم.[1]

وكان قد تزايد الاهتمام الإعلامي الواسع بالصهيونية المسيحية مع سنة 1992، عندما نشرت المجلة الإنجيلية المشهورة *المسيحية اليوم* *Christianity Today* التي يصل توزيعها إلى ملايين النسخ، ملفا كاملا عن الصهيونية المسيحية، التي اعتبرت أنها تمثل لوبي أمريكي قوي داعم لإسرائيل، وتكمن قوتها في عدد معتنقيها الذي يصل إلى 70 مليون مسيحي *مولودون من جديد* *born-again* أي، اعتنقوا الدين من جديد أو عادوا للإيمان كما فعل الرئيس الأمريكي *ج.و.بوش*. وتصل قوتهم الضاغطة إلى خمسة أضعاف الجالية اليهودية.

الفرع الثاني: رؤية الصهيونية المسيحية للإسلام والحركات الإسلامية.

تقوم **الإيديولوجية الصهيونية المسيحية على العداء للدين الإسلامي** قبل عدائها للحركات الإسلامية، التي تعتبره مصدرا روحيا للإرهاب العالمي للحركات الإسلامية، ويظهر العداء الذي تكنه الشخصيات المسيحية الصهيونية للمسلمين من خلال تحليلنا للخطابات الدينية وأدبيات الجمعيات الإنجيلية، حيث يتبن لنا أن الإسلام والمسلمين يمثلان بالنسبة إليهم مركز اهتمام، وهو ما جعلهم يصنفونهم ضمن محور الشر في العالم. وعليه، فإن كل القضايا المطروحة في العالم من فلسطين إلى أمريكا اللاتينية

---

[1] **Jean Dornac**, du sionisme à l'intégrisme:Chemin de la négation de la vie,in:http://lesogres.org/article.php3?id_article=1235/29/9/2005

يجب ربطها آليا "*بالإرهاب الإسلامي*"، وقد ذهب المبشر التلفزيوني *بات روبرتسون* في إحدى خطبه على القناة التلفزيونية الإنجيلية(Christian Broadcasting Network (CBN إلى المطالبة باغتيال الرئيس الف ويلي *هوغو شافيز* لأنه، حسب زعمه، عدوا خطيرا يهـدد بلده والقارة الأمريكية بإقامة أرضية آمنة للشيوعية **والتطرف الإسلامي."** [1]

ويمثل هذا التصريح الاعتقاد الذي تروج له الشخصيات الدينية النافـذة في الحـزب الجمهوري، حيث سبق *لبات روبرتسون* وأن ترشح للرئاسيات في سنة 1988،وهو يعد من بين الحلفاء المقربين إلى الرئيس الأمريكي *ج.و.بوش*.إضافة إلى أنه *رئـيس منظمـة التحالف المسيحي* التي تضم مليونين منخرط، بميزانيـة ضـخمة تصـل إلى ملايـين الدولارات، وقد لعبت المنظمة دورا حاسما في إيصال الرئيس الأمريكي *ج.و.بـوش* في سنة 2000 إلى الانتخابات الرئاسية، بعدما ساعدته على تخطي الانتخابات الأوليـة للحزب الجمهوري بولاية *كارولينا الشـمالية*، مما أهله للترشح باسم الحزب الجمهوري للرئاسيات.

في الوقت الذي تلقى الجمعيات المسيحية الدعم السياسي والمادي في و.م.إ فإن الإدارة الأمريكية وبتحريض من اللوبي المسيحي الصهيوني تضيق الخناق علـى الجمعيـات الإسلامية، حيث لاحظنا كيف خصص الرئيس الأمريكي في فترة رئاسته الأولى 1.2 مليار دولار للبرامج الاجتماعية القائمة على أساس ديني، ووعد بمساعدات إضافية في فترة رئاسته الثانية للجمعيات الدينية وهو يصرح بقناعة إيمانية "*لا يمكنني أن أتصور إنني رئيسا وليست لي علاقة مع الرب*". [2]

وتؤكد الكثير من التصريحات لزعماء المسيحية الصهيونية العداء المعلـن ضـد الإسـلام والمسلمين،حيث وصف *جيري فويل*، الرسول محمد **صلى الله عليه وسلم** بعد أحـداث 9/11 ب"*الإرهابي*"،كما وصف *بات روبرتسون* *Pat Robertson* الإسلام بأنـه"*عـدو المسـيح*"

---

[1](**AFP**, 23/08/2005 23:07) http://ch.altermedia.info/international/un-televangeliste-americain-appelle-a-assassiner-chavez_1370.html#more-1370

[2] (**AFP** 12/01/2005) http://membres.lycos.fr/returnliberty/religionusa.htm

Antéchrist : *وهو اعتقاد ديني قائم على أنه سيأتي في آخر الزمان عدو لمحاربـة مملكـة الـرب في إسرائيل كما بشر به إنجيل يوحنا،وفي اعتقاد ب.روبرتسون هذا العدو هو الإسلام.*

ويوصف *فرانكلين غراهام* Franklin Graham ابن *بيل غراهام*، المستشار الروحـي للـرئيس الأمريكي *ج.و.بوش*، الإسلام بأنه دين شرير *maléfique*. وأهمية هذه الرؤيـة تـأتي مـن شخصية دينية مكلفة بمراعاة الجانب الروحي في البنتاغون، حيث يدير *ف.غراهام* جمعيات ذات *طابع إنساني* ترافق القوات العسكرية الأمريكية في تدخلاتا الخارجية.

وكان *جون أشكروفت* *John Ashcroft*، الذي يعد من أبرز الممثلين للصهيونية المسيحية، قد كرس العداء للمسلمين، فبعد تعيينه وزيرا للعدل في إدارة الرئيس *ج.و.بوش*، أعطى أمـرا بوضع قائمة اسمية لجميع الناشطين الإسلاميين في الولايات المتحدة الأمريكية مـن أجـل متابعتهم ووضعهم في المعتقلات، تحت غطاء الأمن الداخلي وحماية الشعب الأمريكي من الإرهاب الإسلامي.

كما أعلن *غاري باوير* Gary Bauer المدير التنفيذي *للتحالف المسـيحي* الـذي ترشـح في الانتخابات الأولية داخل الحزب الجمهوري وفشل، أن الرب قدم أرض فلسطين لليهود، ومن الواجب الديني للمسيحيين أن يساندوا إسرائيل.[1]

يذكر *يوري أفناري* Uri Avnery أن *"اللوبي الصهيوني المسيحي يعد أكثر قـوة ونفـوذا في إدارة ج.و.بوش من اللوبي اليهودي.وكلاهما يملكان قوة خارقة.إن شارون يراقب الكونغرس الأمريكـي أكثر مما يراقبه ج.و.بوش، كما يمكن لشارون أن يقف أمام أي مرشح لمجلس الشـيوخ أو مجلـس النواب بدعم من اللوبي اليهودي واللوبي الأصولي المسيحي "*.[2]

ويعتقد الكثير من معتنقي المسيحية الصهيونية أن دعم دولة إسرائيل واجب مقدس وكـل تخلي عن هذه المهام ستلحق بم جميع أنواع العذاب، وعليه، فسر البعض عاصفة *كاترينـا*

---

[1] **Jean Dornac**, du sionisme à l'intégrisme,op.cit.
[2] Ibid.

بأنا عقاب من الرب بسبب إجبار واشنطن إسرائيل على إخلاء المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة.[1]

المطلب الثاني: المنظمات المسيحية الصهيونية والشخصيات الفاعلة.

يمكننا أن نحدد القوة والنفوذ اللتين تستند عليهما الحركة المسيحية الصهيونية في التأثير على رسم وصناعة القرارات الأمريكية فيما يخص التعامل مع الحركات الإسلامية إلى القوة التنظيمية، من حيث تجمع الجمعيـات الإنجيليـة البروتسـتانتية في منظمـات وتحالفات، وإلى الدور الفعال الذي تقوم به الشخصيات الدينية.

تعد المنظمات المسيحية الصهيونية السند الأساسـي لإسـرائيل في الولايـات المتحـدة الأمريكية، وذلك من منطلقات عقائدية، قائمة على أن اليهود هم *شعب الله المختـار*، وهم محور الانتقال إلى *الألفية السعيدة* بعد معركة *هرمجدون* التي ستقوم بين قوى الخير وقوى الشر التي تمهد لعودة المسيح. ويقوم المعتقد الديني الذي يؤمن به الإنجيليون على علاقـة الـرب بالإنسان التي يختزلونا في ثلاثة محطات رئيسية، المحطة الأولى تمثلت في إنقاذ الله لليهـود بتمسكهم بالوصايا العشر، المحطة الثانية، تجسدت في إنقاذ المسيحيين ببعث المسيح عيسى عليه السلام، والمحطة الثالثة، هي الرحلة القادمة والمنتظرة بعودة المسيح، هذه العودة التي لا تتم حسب زعمهم إلا بالتجمع المسبق ليهود الشتات فوق الأرض الإنجيلية بإسرائيل، وهنا يكمن التفسير الديني للأصولية المسيحية في تحالفها مع إسرائيل. حيث يسعون للضغط على الحكومات العالمية لتحقيق هدف الصهيونية الأساسي المتمثل في تجير يهود العـالم نحـو إسرائيل، ومن ثمة فإنم يعلنون الحرب على كل التنظيمات الإسلامية التي تقـدم الـدعم لدولة فلسطين أو تؤمن بالقدس كمرجعية دينية عند المسلمين باعتباره أولى القبلتين وثالث الحرمين ومسرى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم.

[1] Ibid.

الفرع الأول: المنظمات المسيحية الصهيونية.

لتحقيق المعتقدات الدينية التي تؤمن بـا المسيحية الصهيونية أنشئت عدة منظمات[1] منها:

منظمة السفارة المسيحية الدولية في القدسAmbassade chrétienne internationale (ACI).

أنشئت في سنة 1980 من قبل الأصوليين المسيحيين لجعل القدس العاصمة الأبدية والغير قابلة للتقسيم لإسرائيل، وتعمل على دعم التوسع الاستيطاني اليهودي في الأراضي الفلسطينية وفق النبوءات التوراتية.

تتولى المنظمة بشكل أساسي تنظيم عمل 250 هيئة وجمعية أمريكية كما تنشط من خلال ممثليها في أكثر من مائة دولة وبمختلف النشاطات الدعوية والدعائية، بنشر الرسائل

---

[1] **أنظر: محمد السماك**، الصهيونية المسيحية، بيروت: دار النفائس، الطبعة الثالثة، سنة 2000.

يحاول الكاتب من خلال مؤلفه متابعة مسيرة حركة التهويد التي تعرضت لها الكنيسة الأوروبية و الأمريكية ، وذلك بلفت الانتباه إلى حركة في غاية الخطورة وهي الصهيونية المسيحية وما تحمل من أفكار عنصرية ودورها في صناعة القرار السياسي في أوروبا وأمريكا .

وقد تطرق الكاتب في الفصل السادس من الكتاب للحديث عن المؤسسات الصهيونية المسيحية، منها:

1- المصرف الأمريكي المسيحي من أجل إسرائيل *The American Christian trust for Israel* : ومهمته تمويل استملاك الأراضي العربية في فلسطين، وبناء المستوطنات الصهيونية عليها.

2- مؤتمر القيادة الوطنية المسيحية من أجل إسرائيل *The national Christian leadership conference* for Israel : ورئيسه فرانكلين ليتل صاحب شعار: "لتكون مسيحياً يجب أن تكون يهودياً" ومهمته نشر بيانات في الصحف والمجلات المشهورة تأييداً لإسرائيل.

3- الاتحاد المسيحي من أجل سلامة أمريكا *Christian united for American security* ومهمته ربط سلامة أمريكا بسلامة إسرائيل، وتأكيد نظرية رضا الله عن أمريكا من خلال حسن معاملتها لإسرائيل.

4- تاف الرعويات الإنجيلية *TAV Evangelical Ministries* ومهمتها تجييش الرأي العام الأمريكي وراء إسرائيل من خلال المؤتمرات والمنشورات والإعلانات.

ويشير الكاتب إلى أن نشاط الحركة الصهيونية المسيحية لم يقتصر على إقامة تلك المؤسسات في أمريكا، بل امتد إلى أوروبا وغيرها. ومن ذلك عقد مؤتمر في بال بسويسرا صدر في نهايته قرار من أربعة عشر بنداً كلها تقريباً تدعو إلى أبعد مما تدعو إليه الصهيونية اليهودية ذاتها. ومما أورده في هذا الفصل قول هرتزل: "إذا حصلنا على مدينة القدس وكنت لا أزال على قيد الحياة وقادراً على العمل فإني سوف أزيل كل بناء غير مقدس بالنسبة= =إلى اليهود، وسوف أحرق كل المباني التي تقوم فوق المقدسات اليهودية". وقد وضع بن غوريون إطاراً لهذا الموقف قائلاً: "لا إسرائيل بدون القدس، ولا قدس بدون الهيكل" وعلى هذا الأساس يجري الآن تهويد هذه المدينة.

الإعلامية حول وضعية اليهود في العالم ودعم المحتاجين من اليهود وفق برنامج مسطر للمساعدات، كما حدث مع العائلات اليهودية المهجرة من الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينات من القرن العشرين.

وكل هذه النشاطات تقام باعتقاد ديني كما صرح بذلك *مالكوم هيدينغ* Malcolm Heading رئيس *منظمة السفارة المسيحية الدولية في القدس* بمناسبة الذكرى 52 لميلاد دولة إسرائيل:" *الاحتفال بذكرى قيام دولة إسرائيل لا يعني أبدا حدثا سياسيا، ولا حتى حدثا لائكيا، وإنما حدثا دينيا تحقيقا لكلمة الرب.إننا نعيش مرحلة ميلاد الإنجيل، وقيام دولة إسرائيل تعد الصورة الواضحة له*".[1]

وقد استخدمت السفارة المسيحية الدولية كل الوسائل لتوظيف النفوذ المعنوي والمادي لتحقيق الأهداف التي انبثقت عن مؤتمرها المنعقد في سنة 1985، حيث ساهمت في نقل اليهود السوفييت إلى فلسطين، وحققت إنهاء المقاطعة ضد المصالح الإسرائيلية، وحملت دولة الفاتيكان وإسبانيا الكاثوليكيين على الاعتراف بإسرائيل وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها، والضغط على دول أوروبا الشرقية والوسطى لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، ودعوة العالم إلى الاعتراف بالقدس عاصمة أبدية موحدة إسرائيل.

كما ساهمت السفارة المسيحية الدولية في استصدار القرار الأول عن مجلس الكونغرس الأمريكي في أفريل 1990، الذي نص على دعوة الإدارة الأمريكية إلى الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ثم باستصدار القرار الثاني في عام 1995 بنقل مقر السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.ويمكن القول أن الدور السياسي الذي تقوم به السفارة المسيحية الدولية تحت العباءة المسيحية، يكاد يصبح الدور الأهم في التأثير على صياغة القرار الأمريكي من قضايا الشرق الأوسط والصراع العربي-لإسرائيلي.[2]

---

[1] أنظر : - **د.يوسف الحسن**، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الصهيوني، مرجع سبق ذكره،ص 129-136.
- **رضا هلال**، المسيح اليهودي ونهاية العالم: المسيحية السياسية والأصولية في أمريكا، مرجع سبق ذكره، ص 141-143.

[2] أنظر:**محمد السماك**،" المسيحية الصهيونية في أمريكا"، المجلة الشهرية **وجهات نظر**، مرجع سبق ذكره، ص 28-31.

منظمة التحالف الوحدوي القومي من أجل إسرائيل: Coalition unitaire nationale pour Israël

أنشئت في الولايات المتحدة الأمريكية وهي من بين المنظمات الصهيونية المسيحية ذات التأثير الكبير في الساحة السياسية الأمريكية، وتلعب دورا حاسما في الانتخابات بتعبئتها ل 40 مليون ناخب أمريكي كما تدعي في أدبياتا، وذلك في إطار التحالف الذي يجمع 200 منظمة يهودية ومسيحية. وتعمل هذه المنظمة على دعم إسرائيل كما هـو مـبين مـن تسميتها، من خلال دعم اليمين الإسرائيلي بزعامة الليكود والتأثير على صانعي القرار من خلال المناشير البيانية المؤيدة لإسرائيل، وجمع الأموال والتهجم على الشخصيات المعاديـة لليمين الإسرائيلي.وبمجرد ما وصل الرئيس *ج.و.بوش* للسلطة في جانفي 2001، أرسـلت إليه المنظمة رسالة تنئة تطالبه فيها بالقطيعة مع سياسة *بيل كلينتون* الرامية لإقامـة دولـة فلسطينية في الأراضي التي وعد با الرب إسرائيل.

وبعد أحداث 9/11 عملت المنظمة على تقديم مشاريع للقوانين في الكونغرس تدين الرئيس الفلسطيني *ياسر عرفات* والسلطة الفلسطينية من خلال"*مشروع قانون يتعلق بمسؤولية عرفات*" و"*مشروع قانون يتعلق بالالتزامات من أجل السلام في الشرق الأوسط*"، الذي يرمي إلى تخفيض التمثيل الفلسطيني في الهيئات الدولية، وتجميد أموال وودائع السلطة الفلسطينية مع تصنيف *منظمة التحرير الفلسطينية* ضمن قائمة المنظمات الإرهابية.[1]

منظمة الأغلبية الأخلاقية *Moral Majority* .

تأسست في سنة 1979، ترأسها لأول مرة *روبرت بلينغس* *Robert Billings*، خـبير في التعليم الإنجيلي، وعندما عينه الرئيس الأمريكي *رونالد ريغـان* لتولي مهام العلاقات مع المؤسسات الدينية في الولايات المتحدة الأمريكية، خلفه على رأس المنظمـة القـس جيري فالويل.وبفضل هذا الأخير وعلاقاته باليمين الإسرائيلي الذي صعد إلى السلطة في إسرائيل، أصبحت المنظمة الأكثر شهرة من بين المنظمات الصـهيونية المسـيحية العاملة في اال السياسي، إلى جانب منظمـة *المائـدة الدينيـة المسـتديرة* *Religious*

---

[1] **Fabrice Guichard,** Le lobby des chrétiens sionistes au Etats-Unis: L'emprise de la religion sur la politique, op.,cit.

*Round*التي كان يترأسها *ماك أتير* *E.D. McAteer* الذي كان يشـغل منصـب المـدير التجاري في شركة *كولغايت - بالموليف* *Colgate Palmolive* والمنظمة الأخرى التي كانت تناضل من أجل الصهيونية المسيحية إلى جانب جماعة منظمة الأغلبية المسيحية، هـي الطريق إلة المسيح*Christian Voice* التي يرأسها القس *روبرت غرانت* *Robert Grant*.

تركز النشاط السياسي لهذه التنظيمات الثلاثة على تعبئة الرأي العام الأمريكي مـن خلال ما يعرف بلجان النشاط السياسي*PAC, Political Action Committees* وذلـك بالتقرب من المؤمنين بالعقيدة الإنجيلية والمسجلين في القوائم الإسمية لنشاطات البرامج التلفزيونية الإنجيلية التي يلقيها جيري فالويل وغيره.وهو ما يسمح بلعب دور محوري في التأثر على الانتخابات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية مـن خـلال جمـع التبرعات لصالح المرشحين المدافعين عن القيم والمعتقدات الإنجيلية. كما تقـوم هـذه اللجان المكلفة بالسياسة بمهام التربية السياسية بتحريض وإلزام أتباعها بالتسـجيل في القوائم الانتخابية والتصويت بكثافة لصالح المرشح الذي تحدده اللجان السياسية، حتى تضمن الأغلبية أثناء التصويت، وتقوم اللجان في هـذا الصـدد بتنظـيم النـدوات والملتقيات لتعبئة الأتباع من أجل تحقيق النتائج الانتخابية المرجوة.

من المطالب السياسية لزعماء المسيحية الصهيونية نجد إلحاحهم على رفـع ميزانيـة الدفاع، وهو مطلب مشترك مع المحافظين الجدد في الحزب الجمهوري، بحجة دعـم جنود المسيح للتفوق على أعداءه المختفين سابقا وراء إمبراطوريـة الشـر الاتحـاد السوفيتي أو حاليا وراء محور الشر في العالم العربي والإسلامي، وكان *ج.فالويـل* قـد أرجع أسباب ضعف البنية الدفاعية والأمنية الأمريكية إلى عدم اتضاح الرؤية الدينيـة والإيمانية عند السياسيين الأمريكيين.[1]

تدعي منظمة الأغلبية الأخلاقية أنا تضم 400 ألف عضو، مـن بينـهم 72 ألـف pasteurs, prêtres et rabbins, كما تدعي أن لديها 50 مليون بروتلستانتي يستمعون لآراءها، و30 مليون كاثوليكي وبضعة ملايين من اليهود وأشـخاص مـن مختلـف

[1] **Jerry Falwell**. *Listen, America*. Garden City: Doubleday, 1980. p.92.

المعتقدات. بدأت منظمة الأغلبية الأخلاقية نشاطها في بداية 1980 بميزانية تتراوح ما بين 1.5 إلى 2 مليون دولار، وتوسع نشاطها بفضل نشاطها الـدعوي في أوسـاط الأصوليين البيض، سكان الأرياف، البرجوازية الصغيرة المهتمة بالأعمال التي تعطـي اهتماما واسعا للقضايا الأخلاقية والقيمية.ونلاحظ غياب الأمريكيين من ذوي البشرة السوداء في الجمعيات المسيحية الأصولية بالرغم من أنهم من المسيحيين المحافظين فيما يخص القضايا الأخلاقية، مثل:الإجهاض، الإباحية الجنسية، المثليين...إلخ، لأن أغلب السود يميلون في توجهاتهم السياسية إلى الحزب الديمقراطي، على عكس من المسيحيين المتصهينين الذين يفضلون العمل السياسي ضمن الحزب الجمهوري.

ولاتخفي منظمة الأغلبية الأخلاقية دعمها السياسي للحزب الجمهوري، حيث تؤكد في أدبياتها أنها استطاعت أن تجند من 3 إلى 4 ملايين ناخب جديـد في الانتخابـات الرئاسية التي فاز بها الرئيس رونالد ريغان في سنة 1980.

البعض يعتقد بأن الثقل السياسي للمسيحية الصهيونية لم يكن له دور لولا اسـتغلال اليمين السياسي داخل الحزب الجمهوري للجماعات الدينية من أجل كسب المزيد من الأصوات في الانتخابات التشريعية والرئاسية، وهذا ما أدى بفالويل لكي يحل جماعة الأغلبية الأخلاقية في سنة 1989 بعدما كان قد انسحب رسميا من الحيـاة السياسـية سنتين قبل ذلك، *"أصبح أقطاب اليمين الديني يدركون أنهم استغلوا من قبل المحافظين الجـدد، بإبقاءهم أقلية داخل الحزب الجمهوري مما جردهم من القوة السياسية، وهـذا مـا لم يتقبلـه ج.فالويل الذي انسحب من الحياة السياسية".* [1]

التحالف المسيحي الأمريكي.

في الفترة التي انسحب منها *ج.فالويل* من الحياة السياسية، قام *بات روبرتسون* بتأسيس التحالف المسيحي الأمريكي في سنة 1989، بتجميع الجمعيات المسيحية الصـهيونية التي تنشط سياسيا من أجل إنشاء قوة سياسية ذات نفوذ وتـأثير علـى السـلطتين التشريعية والتنفيذية.

---

[1] **Bernadette Rigal-Cellard**, Les origines de la rhétorique de l'axe du mal: droite chrétienne, millénarisme et messianisme américain.op,cit.

وضع مؤسسو التحالف المسيحي الأمريكي برنامجا عاما ركز على تعزيز قيم العائلة، وحماية الحياة الإنسانية بمحاربة الإجهاض، إدخال التعاليم الدينية في المدارس الحكومية، الدفاع عن المؤسسة الزوجية من انحرافات المثليين والشواذ جنسيا،خفض الضرائب. ولخصوا مهامهم الرئيسية في خمس نقاط أساسية من أجل التماسك العضوي لأتباعها، تتلخص في : تمثيل القيم العائلية لدى المجالس المحلية، المجالس المدرسية، المجالس التشريعية في الولايات، الكونغرس الفيدرالي، تقديم المؤتمرات الصحفية، تكوين الشخصيات من أجل النشاط الاجتماعي والسياسي، الاحتجاج ضد الهجومات المعادية للمسيحيين. وهي مهام تبدو تقليدية مقارنة بمهام الجمعيات المسيحية الصهيونية التي سبقتها، إلا أنها استخدمت وسيلة الانترنت للاتصال السريع مع أعضاءها وأتباعها للضغط بأكثر فعالية من ذي قبل.

كان *رالف ريد* Ralph Reed أول رئيس تزعم منظمة التحالف المسيحي الأمريكي إلى غاية 1997، وتم تعيينه فيما بعد مستشار للرئيس الأمريكي ج.و.بوش في البيت الأبيض، وخلفه في رئاسة المنظمة *راندي تايت* Randy Tate ثم تولت الرئاسة *روبرت كومبس* Roberta Combs ونقلت مقر المنظمة إلى واشنطن العاصمة من أجل الضغط أكثر على صانعي القرار.

يبين *بات روبرتسون* في كتابه"*النظام العالمي الجديد*"كيف استطاعت *منظمة التحالف المسيحي* من دعم *جيس هلمس* Jesse Helms في ولاية *كارولينا*، بالرغم من أنه كان متأخرا عن منافسه في سبر الآراء التي أجريت قبل الانتخابات، وبفضل النشاط الدعائي للتحالف المسيحي الذي استطاع أن يوزع في الأسبوعين الأخيرين قبل إجراء الانتخابات 750 ألف *نشرة كنسية* (church bulletins) توصف فيه المميزات الإيجابية للمرشح *جيس هلمس* ، مما سمح له بالفوز على منافسه. وفي سنة 1995، أنفقت منظمة التحالف المسيحي مليون دولار لدعم البرنامج السياسي، الاقتصادي والاجتماعي المحافظ الذي قدمه *نيوت غرينتش* Newt Gingrich الذي يمثل اليمين المحافظ داخل

الحزب الجمهوري.[1] وكان *نيوت غريتش* قد خسر في الانتخابات التشـريعية لسـنة 1998بعد الفضائح المالية والجنسية التي أطلقتها عليه زوجته السابقة باعتبـاره مـن الشواذ جنسيا، وهو ما أثار حفيظة التيار الديني المحافظ. وفي انتخابات سـنة 2000، قامت منظمة التحالف المسيحي بتوزيع 70 مليون دليل إنتخـابي علـى النـاخبين الأمريكين وترجمت إلى اللغة الإسبانية، وهي تدعي في أدبياتا الإعلامية أنا عملـت على تعبئة الرأي العام الأمريكي بفضل أعضاء منظمتها التي بلغ عددهم مليون عضو، وبقدرة مؤسساتية تحرك التعبئة من خلال 1500 كنيسة على المستوى المحلي.

استغلت الشخصيات التي تمثل المسيحية الصهيونية وعلى رأسهم *بات روبرتسون* و*جيري فالويل* أحداث 9/11 **من أجل التركيز على الإسلام باعتباره ديانة شيطانية**، ومثلت الكثير من أدبياتم الإعلامية الدين الإسلامي باعتباره دين عدواني وتخريبي، وألحقت التـهم الإجرامية بحق نبي الإسلام *صلى الله عليه وسـلم*، حيث اعتبره الأب *جيري فـاينس* *Jerry Vines* بأنه خديم للشيطان*«pédophile possédé du démon»* وكان يمكـن اعتبارهـا تجريح في حق رسول الإسلام آتية من عند شاذ، إلا أن صاحب التصريح هو قسيس مشهورللكنيسة *First Baptist Church* التي تقع *بجاكسون فيل* بفلوريدا، وتولى سـابقا رئاسة الكنيسة المعمدانية في الجنوب *Southern Baptist Convention*.[2]

الجمعية الدولية للدفاع عن إسرائيل.

في جوان 2002، أعلنت مجموعة من الشخصيات الهامة في واشنطن عن مشروع"*الـدفاع عن إسرائيل*"Stand for Israel بميزانية ضخمة تصل ملايين الـدولارات، بـهدف تجميـع المسيحيين المدافعين عن إسرائيل. المبادرين بالمشروع كل مـن *رالـف ريـد* Ralph Reed مؤسس *التحالف المسيحي*، و*رابي ياكييل إكشتاين*Rabbi Yechiel Eckstein رئـيس *الجمعيـة الدولية للمسيحيين واليهود*International Fellowship of Christians and Jews

---

[1] **Pat Robertson**. <u>The New World Order</u>. Dallas, London, Vancouver, Melbourne: Word Publishing, 1991. p.260.

[2] **Susan Sachs**. «Baptist Pastor Attacks Islam, Inciting Cries of Intolerance.» ***The New York Times***, June 15, 2002. p.A10(L) col 05. Et: http://www.stpetersnews.org/archivespns/020615a.html

يدعى أصحاب المشروع أن الجمعية الدولية تأخذ طابع الجمعية الخيرية الـتي لا تـهدف لتحقيق الربح، ولا تدعي ممارسة نشاط اللوبي حول المسائل السياسية الخاصة.وقد اعتـبر المشروع الأول من نوعه الذي يجمع شخصيات هامة من الإنجيليين، الذين يهـدفون إلى دعم إسرائيل بشتى الوسائل، بعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي انطلقت في سنة 2000.

استغلت هذه الشخصيات الدينية المسيحية التوجه السياسي والديني للـرئيس *ج.و.بـوش*، الذي ينتمي للمسيحية الإنجيلية- *الولادة من جديد*-،ليقيموا قوى تنظيمية *مسـيحية-يهوديـة* مرافقة للوبي الصهيوني *الإيباك* ومكملة له، حيث صرح *رالف ريد* بأن:"*الإيبـاك ينشـط في القضايا الخارجية، ونحن نتوجه نحو القضايا الداخلية*"[1].

وهذا التكامل والتجانس بين *الإيباك* والجمعية الدولية للدفاع عن إسرائيل، تجسده الانتماء العضوي المزدوج *لرالف ريد* وآخرين، حيث يعتبر *رالف ريـد*، رئيس الحزب الجمهوري في ولاية جورجيا، عضوا نشيطا *للإيباك* والمبادر الأساسي بإنشاء التحالف المسيحي اليهودي. ورغم التنوع الموجود في التجمعات المسيحية الداعمة والمساندة لإسرائيل، فإن المبـادرين بالمشروع يصرون على أن تنويع مصادر التمويل، الذي سيضاف إلى ميزانية *الجمعية الدولية للمسيحيين واليهود Fellowship* التي تصل إلى 30 مليون دولار، سيعزز من الدعم المسيحي لإسرائيل، وهي ظاهرة صحية لخدمة المشروع المسيحي الصهيوني.وثقل هـذه الجمعيـة الدولية لدعم إسرائيل يكمن حسب أصحابها في قدرتها على تعبئة الإنجيليين، كما يقـول *ر.ي.إكشتاين:"لدينا القدرة على تعبئة 100 ألف كنيسة ذات ارتباطات بالحركة، ويمكن لأعضائها المانحين البالغ عددهم 250 ألف أن يؤثروا على البيت الأبيض في الوقت المناسب*"[2].

ولا يخفي *ر.ي.إكشتاين*، الذي يعد من المؤسسين لمشروع *الجمعية المسيحية الدولية للدفاع عن إسـرائيل*، أن هدف المشروع يكمن في تعبئة الطائفة المسيحية من أجل دعم إسرائيل، وهو الهدف ذاته الذي كان يسعى إليه عندما عمل من قبل في *الإيباك* وفشل في تحقيقه:"*عملـت*

---

[1] **Eli Kintisch** , "Un nouveau mouvement vise à mobiliser le soutien fervent d'Israël par les Evangéliques", Washington, 21 juin 2002.
In: http://www.upjf.org/histoire/article-1970-127-5-nouveau-mouvement-mobiliser-soutien-fervent-israel-evangeliques.html

[2] Ibid.

عشرة سنوات في الإيباك من أجل توسيع التعاون اليهودي الصهيوني مع الطائفة المسيحية، ولكن بدون نتائج هامة..ولهذه الأسباب قمنا بإنشاء هذا التنظيم الجديد".[1]

يصب التوجه السياسي لهذا التحالف في الاتجاه الذي يدعم اليمين الإسرائيلي الرافض لأي تسوية سياسية للقضية الفلسطينية القائمة على"الأرض مقابل السلام"، لأنها تعتقد أن فلسطين وعد من الرب لليهود، وهي غير قابلة للتفاوض أو التجزئة أو التنازل، إنها حق إلهي غير قابل للتنازل أو التخلي عنها أو تجزئتها، وكل من يقف في وجه هذا الحق يعد مناهضا وعدوا للمسيح Antéchrist على حد تعبير *بات روبرسون*.

وفي هذا الإطار تندرج الحركات الإسلامية المقاومة للاحتلال الفلسطيني أو تلك التي تقدم الدعم المالي والمعنوي للشعب الفلسطيني، التي تعتبر الوقود المقبل لمعركة *هرمجدون* التي ستقود المسيحيين الإنجيليين إلى الألفية السعيدة، حسب الاعتقاد الديني الذي يؤمنون به.

من أهداف ***الجمعية الدولية المسيحية لدعم إسرائيل،*** توسيع ودعم النشاط الذي تقوم به *الجمعية الدولية للمسيحيين واليهود،* فيما يخص برنامج تهجير اليهود واستيطانهم في الأراضي الفلسطينية، حيث كانت *الجمعية الدولية للمسيحيين واليهود* قد ساهمت منذ نشأتها في سنة 1983 بشكل كثيف وفعال في توطين يهود الشتات في فلسطين، بتخصصها 60 مليون دولار لمساعدة اليهود في الهجرة والاستيطان، وقد جمعت هذه القيمة المالية من المانحين المسيحيين الذين يؤمنون بالصهيونية المسيحية.[2]

بمجرد ما تم الإعلان عن مشروع *الجمعية الدولية المسيحية لدعم إسرائيل،* كثفت من نشاطها الإعلامي لتعبئة الرأي العام الأمريكي بحملة إعلامية خصصت لها 400 ألف دولار للاتصال بالجرائد والمجلات ولتنشيط الحصص الإذاعية وبثها على نطاق واسع.

---

[1] Ibid.

[2] في جويلية 2002، قدمت الجمعية الدولية للمسيحيين واليهود مبلغ مليونين دولار لتهجير 531 يهودي من شمال أمريكا.**أنظر:**
Eli Kintisch, "Un nouveau mouvement vise à mobiliser le soutien fervent d'Israël par les Evangéliques",op.cit.

الفرع الثاني: الشخصيات المسيحية الصهيونية الفاعلة ورؤيتها للحركات الإسلامية.

دراسة أدبيات الفكـر المسـيحي الصـهيوني في الولايـات المتحـدة الأمريكية، يجعلنا نركز على الفاعلين الأساسيين داخـل هـذا اللـوبي الديني من أجل الوقوف عند ثقل الفكر وتأثيره علـى إدراك ورؤيـة صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية. سنتطرق إلى بعض الشخصيات التي لها تأثير على الناخبين الأمـريكيين ونبين مساهمتها في بناء منظومـة فكريـة وعقائديـة تجـاه الإسـلام والحركات الإسلامية.

أولا: بات روبرتسون.

من هو بات وبرتسون *Pat Robertson* ؟

تعرفه الموسوعة الإلكترونية الحرة *Wikipédia* بأنه *ماريون غوردون روبرتسون* *Marion Gordon Robertson* المشهور *بات روبرتسون*، ولد بتاريخ 22 مارس 1930، وهو إنجيلـي مرئـي مسيحي، رجل أعمال ومناضل سياسي في اليمين المحافظ المسيحي في الولايات المتحـدة الأمريكية، وهو عضو في الحزب الجمهوري، حيث ترشح للانتخابات الرئاسية في سـنة 1988.

أسس عدة منظمات مثل: *المركز الأمريكي للقانون والعدالة* American Center for Law and Justice */الشبكة الإذاعية المسيحية* Christian Broadcasting Network */التحالف المسيحي* Christian Coalition التي أسسها في سنة 1989 واستقال منها في ديسمبر 2002، إلى جانب تأسيسه لعدة منظمات مسيحية صهيونية.[1]

يشتهر *بات روبرتسون* بنشاطاته الإعلامية المشهورة، مثل تقديمه للحصة التلفزيونية"*نـادي* 700" *The 700 Club* التي تبث في عدة محطات تلفزيونية في الولايات المتحدة الأمريكيـة وفي الشبكة المرتبطة بـCBN.يستغل وعظه الدينية في التهجم علـى مناصـري المثلـيين،

[1] **Pat Robertson**, Un article de Wikipédia, L'encyclopédie libre.http://fr.wikipedia.org/wiki/Pat_Robertson

والإجهاض، كما يدعو الحكومة الفيدرالية إلى مساعدة المدارس الدينية، ويعتقـد بـأن الإسلام هو دين عدواني وأن إسرائيل هي مملكة الرب في الأرض.

وتؤكد الموسوعة الحرة أن *بات روبرتسون* ينتمي إلى تيار يطلق عليه"*المسـيحية الصـهيونية*" الذي يعتقد بأن الاستعمار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتجميـع اليهـود في الأرض المقدسة شرط أساسي لعودة المسيح إلى الأرض.[1]

ولد ***ب.روبرتسون*** في فرجينيا من أب كان عضوا في مجلس الشـيوخ عـن الحـزب الديمقراطي ومن أم ذات صلات عائلية برئيس الوزراء البريطـاني الأسـبق *ويسـتون تشرشل*. أصبح *ب.روبرتسون* رجل دين بروتاستانتي *pasteur baptiste* مـن المـذهب الذي يؤمن بالولادة الجديدة بالنسبة للبالغين، واستخدم التلفزيون للتبشـير حيـث اشترى منذ سنة 1960 محطة تلفزيونية أطلق عليها إسم" *شـبكة الأخبـار المسـيحية Christian Broadcasting Network*"، وكان يقدم فيها برنامج دينية من أهمهـا *نـادي السبعمائة*،حيث يطلب من 700 مشاهد للحصة أن يتبرعوا بدفع 10 دولارات كـل شهر، وعلى هذا الأساس أطلق على إسم الحصة نادي 700.وعندما وصل ريغان إلى السلطة في بداية الثمانينات أسس *بات روبرتسون* مجلـس الحريـة *Freedom Council* بغرض تربية وتحسيس المواطنين بالقضايا السياسية، كما ترشـح في سـنة 1988 إلى الرئاسة الأمريكية، ضد الرئيس *جورج بوش*، ولم يتعد الانتخابات الأولية.وأسس فيما بعد *التحالف المسيحي* *Christian Coalition* لاستخلاف *الأغلبية الأخلاقية* *Moral Majority* وفي سنة 1990 أسس المركز الأمريكي للقانون والعدالـة *American Center for Law and Justice* للدفاع عن القضايا الدينية وفق الاعتقاد الإنجيلي.

لم يكتف *بات روبرتسـون* بالوعظ التلفزيونية والمحاضرات بل قام بنشر أفكـاره في عـدة مؤلفات، نذكر منـها: *Answers to 200 of life's Most Probing* ،*The New Millennium* ،*Questions* ،*The secret Kingdom* ،*America's Dates with Destiny* ،*The End of The Age* ،*The New World Order*.

[1] Ibid.

وتشهد الأوسمة والشهادات التي قدمت له خلال مساره السياسي والديني على تفانيـه في الخدمات الجليلة التي قدمها لإسرائيل، حيث منح في سنة 1975، وسام الاستحقاق للمؤتمر الوطني المسيحي-اليهودي، كما منح له الوسام للمرة الثانية في سنة 1979.
وعين رجل السنة في سنة 1984، من قبل النادي الوطني الجمهوري النسوي. كما منح له وسام الجمعية الوطنية للاتحاد المنهجيين الإنجيليين Methodist Evangelists وكـرم علـى برنامجه الديني في سنة 1989 من قبل الاتحاد الوطني للبرامج الدينية.واختير من بين أفضـل مائة شخصية ثقافية من قبل مجلة *نيوزويك*، في سنة 1992.

ونظرا لنشاطاته ومساهماته الكبرى في تقوية العلاقات الأمركية-الإسرائيلية كـرم، في سنة 1994، من قبل منظمة الدفاع عن إسرائيل والمنظمة المسيحية الإسرائيلية،كما منح وسام صديق إسرائيل من قبل الجمعية الصهيونية الأمريكية، في سنة 2002. [1]

أسس *ب.روبرتسون* الشبكة التلفزيونيةCBN في سـنة 1960، وهـي أول شـبكة تلفزيونية مسيحية يتم إنشائها في الولايات المتحدة الأمريكية، وتبث برامجهـا في 180 دولة وب71 لغة، من بينها العربية، الروسية، الصينية، الفرنسية، ويتابع حوالي مليـون مشاهد أمريكي يوميا الحصة التلفزيونية"*نادي* 700".

تحصل *بات روبرتسون* على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة يال منذ 1955، وشهادة عليا في الدراسات الدينية من *نيويورك* في سنة 1959.

---

[1] للتوسع أكثر في دراسة شخصية **بات روبرتسون**، أنظر:

Rob Boston, The Most Dangerous Man in America?: Pat Robertson and the Rise of the Christian Coalition, Prometheus Books (April 1, 1996)

Alec Foege, The Empire God Built: Inside Pat Robertson's Media Machine, Wiley (August 1996)

ويمكن الاطلاع على الموقعين الإلكترونيين التاليين:

http://www.evangelicaloutreach.org/patrobertson.htm
http://www.regent.edu/general/about_us/leadership/robertson.cfm

تعد نشاطات *بات روبرتسون* السياسية عديدة، حيث عمل في مجلس السياسة الوطنية، وشارك في مجموعة عمل حول ضحايا الإجرام،في إدارة الرئيس *رونالد ريغان* سنة 1982. وشغل منصب عضو مجلس جمعية التنمية الاقتصادية في ولاية فرجينيا، كما عمل في مجلس الحاكم للمستشارين الاقتصاديين بولاية فرجينيا.نشاطاته المحلية جعلته يترشح باسم الحزب الجمهوري للرئاسيات في سنة 1988.

فسر *بات روبرتسون* إلى جانب الواعظ الديني الآخر *جيري فالويل* هجومات 9/11 على أنا غضب من الرب على انتشار المثليين والإجهاض في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ويعتبر *بات روبرتسون* الإسلام أشد خطورة على اليهود من عداء*أدولف هتلر* والنازية، ويوصي يهود أمريكا بالحذر ويوجه انتقاداته إلى من يسميهم "بالحمائم"الذين يبحثون عن السلام مع الفلسطينيين والعالم الإسلامي، في الوقت الذي يحث القرآن أتباعه على تدمير اليهود، وينص على أن الساعة لا تقوم إلا إذا قتل المسلمين اليهود، ويسميهم بأحفاد القردة والخنازير.[2]

تعد إسرائيل المحور المركزي في فكر وممارسة المسيحية الصهيونية، وعليه، فإن *بات روبرتسون* يبني مساندته لدولة إسرائيل الكبرى من خلال تعاليم التوراة"*كل شبر تطأه أقدامكم، أعطيه لكم، كما كلمت موسى.من الصحراء إلى لبنان وحتى النهر العظيم،ومن نر الفرات إلى البحر الكبير، كلها أرضكم*"،، ويضيف قائلا:"*ضموا الأردن التي أعطيتها لأبناء إسرائيل*".[3]

---

[1] *http://www.patrobertson.com/PressReleases/TerroristAttack.asp*

[2] **Pat Robertson, Les musulmans sont "plus mauvais que Hitler", Novembre 11, 2002**
http://www.patrobertson.com/PressReleases/bushresponse2.asp)

[3] **Pat Robertson**," La terre de l'Israël: Un Cadeau De Dieu", patrobertson.com2005
http://www.patrobertson.com/&prev=/search%3Fq%3Dpat2005

تعتقد المسحية الصهيونية اعتقادا إيمانيا بأن فلسطين هي أرض إسرائيل، وهذا ما أكده *بات روبرتسون* بقوله: *"لدينا اعتقاد أنجيلي- يهودي مسيحي- بأن الرب منح فلسطين لأبناء إسـرائيل ولم يقدمها للفلسطينيين أو السوريين أو السعوديين..لقد منحها لأبناء إبراهيم، إسحاق ويعقوب..ولـن يترك الرب أحدا أن يأخذها منهم.."* [1]

وفي محاضرة ألقاها *بات روبرتسـون* بعنـوان *"لمـاذا يسـاند المسـيحيون الأصوليون إسرائيل؟"* [2] تبين لنـا مكانـة اليهـود في الفكـر المسـيحي الصهيوني، حيث اعتبرهم *ب.روبرتسون* دليلا علـى وجـود الله، هـذا الشعب الذي تم طرده منذ 586 سنة قبل ميلاد المسيح من *بابل*، وعاد إلى تأسيس أمته من جديد قبل 70 سنة، بعد قرون من الشتات والتيه والطرد والغيتوهات ومحاولات الإبادة الجماعية.

يؤكد *بات روبرتسون* أن عودة يهود الشتات بعد 2500 سنة من التيـه إلى الأرض التي وعدهم بها الرب، هي معجزة ودليلا قاطعـا لوجـود الرب،لأن عودة اليهود كانت إلى الأرض التي وعد بها الرب إبـراهيم، إسحاق ويعقوب وهي معجزة دينية على صدق النبوءات التي وعدنا بها الرب.

كما يعد تفوق اليهود العسكري على العرب في الحروب التي جرت في سنوات 1948 و1967 و1973 معجزة أخرى على وجود الله.

في اعتقاد *بات روبرتسون*، فـإن التفـوق العسـكري والتكنولـوجي لإسرائيل والشجاعة التي يتمتع بها العسكريون اليهود، فضلا عن البنية الاقتصادية التي يرعاها الرب بمنحه إسرائيل القدرة الزراعيـة بفضـل أراضيها الزراعية الخصبة، تعد كلها دلائل قطعية على الرعاية الربانية لهذا الشعب الذي برهن عن عبقريته.

---

[1] Ibid.

[2] **Pat Robertson**, Pourquoi Les Chrétiens Évangéliques Soutiennent L'Israël, La conférence de Herzliya, école de Lauder de gouvernement, diplomatie, et stratégie, décembre 17, 2003 in:http://www.patrobertson.com/&prev=/search%3Fq%3Dpat

وما يهم *بات روبرتسون* كما ذكر في محاضرته:"*كل هـذا الـذي حـدث لإسرائيل ورد في سفر حزقيال*Ezekiel *الذي أكد لليهود أثناء الاستيلاء علـى بابل: بالنسبة إلي ستهاجرون إلى خارج الأرض؛ ثم استقبلكم من كل البلدان بعد عودتكم إلى أرضكم..سأقدم لكم قلبا جديدا وأمدكم بروح جديدة..من أجل إتباع شريعتي والحفاظ على قوانيني..سـأمدكم بـالثمرات والأشـجار وحرث الأرض، بحيث لا تعانون أبدا من المذلة أمام الأمم بسبب الماعة*".[1]

وعليه، يؤكد *بات روبرتسون* بأن المسيحيين الإنجيليين يساندون إسرائيل لاعتقادات دينية لأن الرب منح اليهود أرض فلسطين، وهي غير قابلـة للتجزئة ولا يمكن للمسيحيين الإنجيليين أن يتخلوا عن شبر منها.

وفي هذا الإطار، فإن المسيحية الصهيونية تتمسك بأرض فلسطين كلها لليهود ولا يمكنها أن تفرط في جزء منها،ولا حظنا كيف تجـم *بـات روبرتسون* على *أرييل شارون* عندما قام بتنفيذ خطـة فـك الارتبـاط الأحادي عن غزة،واعتبر المرض الذي أصابه هو عقاب سريع من الرب على تخلي شارون عن أرض إسرائيل الكبرى، حيث صـرح في خطابـه التلفزيوني الأسبوعي المشهور *بنادي 700* بأن كل من يسلك نج *شارون* الرامي إلى تقسيم أرض الرب سيلقى العقاب الرباني،لأنا تعد خيانـة لوعد الرب الذي قال هذه الأرض لي،وإن مرض *شارون* عقـاب إلهـي مماثل لعقاب الاغتيال الذي تعرض له *إسـحاق رابـين* في سـنة 1995

---

[1] *"pour moi vous prendrai hors de la nation; Je vous recueillerai de tous les pays et vous apporterai de nouveau à votre propre terre... Je vous donnerai un nouveau coeur et mettrai un nouvel esprit dans vous... pour suivre mes décrets et pour faire attention à garder mes lois. Vous vivrez dans la terre que j'ai donné vos ancêtres; vous serez mes personnes et je serai votre Dieu. Je vous sauverai de tout votre uncleanness.*

"je réclamerai le grain et le rendrai abondant... J'augmenterai le fruit des arbres et des récoltes du champ, de sorte que vous ne souffriez plus le déshonneur parmi les nations en raison de la famine...

Cf: **Pat Robertson**, Pourquoi Les Chrétiens Évangéliques Soutiennent L'Israël,op.,cit.

عندما قام بعقد *اتفاقية أوسلو* للسلام مع الفلسطينيين، الذي تم بموجبها منح الحكم الذاتي للفلسطينيين.[1]

ويعتقد *بات روبرتسـون* بأن إسرائيل هي خطة الـرب في الأرض الـتي ستكون المشكاة لكل الأمم، ويقول:"*بأننا نساند إسرائيل لأنـا جزيـرة ديمقراطية، جزيرة الحرية الفردية، جزيرة القواعد القانونية في وسط بحر مـن الأنظمة الشمولية والحركات الدينية المتطرفة*".[2]

ولا ينسى في كل خطاب أن يذكر المسيحيين الإنجيليين بأن "*الرب الذي تكلم مع موسى في جبل سيناء هو إلهنا، كما أن إبراهيم، إسحاق ويعقـوب هم آباؤنا الروحيين.حزقيال، دانيال و* Jeremiah *هم رسولنا.الملك داوود، هو القلب السليم للرب، وهو رمزنا.كما أن المدينة المقدسة للقدس هي عاصمتنا الروحية، وملحقات السيادة اليهودية ما تحت الأرض المقدسـة هـي قلعتنـا الروحية بأن رب الإنجيل موجود وكلمته هي الحق*".[3]

ويطمئن *بات روبرتسون* إسرائيل بأن المدافعين عـن أمنـها وسـلامتها سيزداد عددهم، "*سيصل عدد المسيحيين بعد عشرين سنة إلى ثلاثة مليارات نسمة، منهم ستمائة مليون مسيحي إنجيلي يتوزعون في كل بقـاع العـالم في الصين والهند وأمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية وإفريقيا كلهم يؤمنون إيمانا اعتقاديا بضرورة دعم إسرائيل ضد أعدائها* ***الوهابيين*** **الجهاديين، حـزب الله ومجرمي حماس**، ونؤكد لأصدقائنا الإسرائيليين بأننا نحن المسيحيون الإنجيليون سنخدم جميعا الرب من أجل محاربة السم الجرثومي المعادي للسامية والمعادي للصهيونية الذي ينتشر في العالم ".[4]

ويوصي *بات روبرتسـون* الإسرائيليين في كثير من خطاباته التلفزيونيـة ومحاضراته التبشيرية بأن لا يلجئوا للخيار الانتحاري الذي يكمـن في إقامة دولة فلسطينية، لأن **حماس، حزب الله والجهاد الإسلامي** لا يسـعون

---

[1] Robertson suggère que Dieu ait frappé Sharon.

in:http//www.cnn.com/2006/US/01/05/robertson_Sharon Friday, January 6, 2006; Posted: 5:33 a.m.

[2] **Pat Robertson**, Pourquoi Les Chrétiens Évangéliques Soutiennent L'Israël,op.,cit.

[3] Ibid.

[4] **Pat Robertson**, Pourquoi Les Chrétiens Évangéliques Soutiennent L'Israël,op.,cit.

للسلام وإنما هدفهم التدمير الكلي لإسرائيل، مملكة الرب، خصوصا إذا امتلكوا القوة العسكرية التكنولوجية أو بمساعدة الدول الإسلامية.[1]

تتضح المساندة الإنجيلية لإسرائيل من خلال مواقف *بات روبرتسون* من مشاريع التسوية للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، التي تحاول أن تجد وطن قومي للفلسطينيين، ففيما يخص خريطة الطريق، اعتبرها بأنها *تحالف رباعي روسي-أوروبي-أممي وأمريكي* ضد إسرائيل، وحذر صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية بأنهم إذا ساندوا الرباعية في إقامة دولة فلسطينية تعطيها ***للإرهابيين الإسلاميين*** فستلقى غضب الرب، لأنها ستقف في وجه إرادة الرب الذي منح لأبناء إسرائيل هذه الأرض.[2]

رؤية بات روبرتسون للإسلام والحركات الإسلامية.

يبني *بات روبرتسون* فكره تجاه الحركات الإسلامية انطلاقا من تحديده لمفهوم الإسلام الذي يعتقد بأنه"دين عدواني وشرير ولا علاقة له بالسلم والسلام"[3].

كما يعرف *بات روبرتسون* الإسلام بقوله:"*الدين الإسلامي يعني الخضوع لا يعني السلم، لأنه يوصي أتباعه بالجهاد ضد الكفار، ويذكر القرآن 120 مرة الحرب ضد الكفار ومحمد ذاته كان مقاتلا،حيث نظم 50 غزوة في الجزيرة العربية وشارك شخصيا في 27 منها*"[4]

هناك العديد من الدراسات التي قام بها المسيحيون الصهاينة تركز على **تحريف القرآن للتشكيك** في **الدين الإسلامي**، وتحليلنا للموقع الإلكتروني *لبات روبرتسون*[5]، يؤكد لنا وجود إستراتيجية فكرية يحاول أن يبنها دعاة الفكر المسيحي الصهيوني انطلاقا من التهجم على الإسلام بتحريف الآيات القرآنية والتفسيرات المغالطة لحقيقة الإسلام، فعلى سبيل المثال،

---

[1] **Pat Robertson**, Pourquoi Les Chrétiens Évangéliques Soutiennent L'Israël,op.,cit

[2] **Pat Robertson**," Sur l'Israël et la carte de route à la paix", PatRobertson.com2005 http://www.patrobertson.com/&prev=/search%3Fq%3Dpat%2Brobertson%26hl%

[3] **Pat Robertson**, Les racines du terrorisme et d'une stratégie pour la victoire, parole adresse au club économique de Detroit mars 25, 2002. in:**www.patrobertson.com**/&prev=/search%3Fq%3Dpat%2Brobertson%26hl

[4] ***L'Islam signifie la soumission*** *-- il ne signifie pas la paix. Et il a dit que le devoir de ses palpeurs devait faire le jihad contre tels qui n'étaient pas des adhérents à l'Islam. J'ai pris vers le bas certaines des citations dans le Quran. Et vous seriez intéressés de savoir qu'en ce livre saint il y a 120 références à la guerre contre les infidels. Mohammed lui-même était un guerrier. Il a organisé au moins 50 incursions en Arabie Saoudite et personnellement a été impliqué dans la guerre dans 27 d'entre eux.*

Pat Robertson, Les racines du terrorisme et d'une stratégie pour la victoire,op.,cit.

[5] (*http://www.patrobertson.com/*)

يمكننا الاطلاع على الدراسة التي أعدها أحد المسيحيين الصهاينة حول الإسلام بعنـوان" *الحقيقة حول الإسلام*" يركز فيها الكاتب *تاد بلام* Ted Blème على أن الإسلام دين عدواني ولا علاقة له بالسلم والسلام كما يدعيه المسلمين. ويضيف الكاتب أن الإسلام مبني على كثير من المغالطات، وهو ما يروج له من خلال بعض الملاحظات، كما يقول، أولهـا، أن عدد معتنقي الإسلام في العالم هو أقل مما يروج له، فعددهم مليار مسلم وليس مليـارين، والتقدير الأكثر سخاء لا يتعدى 1.2 مليار مسلم، وهنا يركز الكاتب على التقليل مـن خطر انتشار الإسلام في العالم، من خلال تقليص عددهم معتنقيه، وهو في الواقع، دعايـة للرد على انتشار الدين الإسلامي. الملاحظة الثانية، التي يقدمها الكاتب تتعلـق بتفسـير الكثير من المسلمين للقرآن من خلال مبادئ النسخ، أي بإلغاء الكثير من الآيات القرآنية، لأن القرآن تم كتابته خلال 22 سنة ، حيث كتبت-يشير الكاتب مثل المسيحية الصهيونية أن القرآن كتبه محمد ولم ينزل عن طريق الوحي- 114 سورة تراعي السلام مع الآخرين عندما كان محمـدا ضعيف عسكريا، وبعدما تقوى وأصبحت لديه القوة العسكرية كتبت السور التي تعلـن الحرب عن الكفار وضرورة إخضاعهم لسيطرة المسلمين. ويوصي الكاتب بضرورة فهم حقيقة القرآن الذي يحض أتباعه على كراهية الآخرين، ويعبأ المسلمين على الجهاد كمـا فعل عمر عبد الرحمن، الضرير المسجون في أمريكا لتورطه في تفجير المركـز التجـاري العالمي، سنة 1993.[1]

وفي الاتجاه ذاته، يحاول بات روبرتسون أن يربط بمغالطات تاريخية بين الآيات القرآنيـة والأحاديث النبوية التي تشير إلى شرعية الجهاد ضد المعتدين مع السلوك الجهادي الـذي تنتهجه الحركات الإسلامية المقاومة في فلسطين ولبنـان ضـد الاحـتلال الصـهيوني الإسرائيلي.

ويذكر في كثير من خطبه التبشيرية ومحاضراته أن الإسلام يصر على قتال اليهود، ويذكر أتباعه بالحديث الذي يقول:"*لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا اليهود ويختبأ اليهـودي وراء الشـجر والحجر، ويقول الشجر والحجر، يا مسلم يهودي ورائي تعالى فاقتله*".

---

[1] **Ted Blème**, "La vérité au sujet de l'Islam", Novembre 22, 2002 http://www.patrobertson.com/&prev=/search%3Fq%3Dpat%2Brobertson%26h.

ويدعي *بات روبرتسون* أن نبي الإسلام محمد صلى الله عليه وسلم، هو نبي مقاتل ودموي "*ليس هناك أدنى شك من أن دين محمد وأولئك الذي يتبعونه من أمثال الوهابيين، والطالبان والملالي في إيران، وكل الملالي في العالم، هو دين متطرف وعنيف*". [1]

يبني *ب.روبرتسون* رؤيته للحركات الإسلامية انطلاقا من تحديد مفهوم الإسلام الذي يعتقد أنه دين دين عدواني، وأن النبي محمد صلى الله عليه وسلم هو نبي مقاتل، وعليه، فإن الحركات الإسلامية التي تتبنى الإيديولوجية الجهادية ضد اليهود والمسيحيين، هي في الحقيقة تعبير عن الدين الذي يحرض على القتال ويوصي أتباعه بالقتال ضد اليهود والمسيحيين.

بداية الصراع الفعلي بين الإسلام والصهيونية المسيحية عند بات روبرتسون كان مع ظهور الدين الإسلامي ، ومن ثمة فإن دراسة القرآن والأحاديث النبوية يستنتج منها الصراع الحتمي والدائم بين الحركات الإسلامية والمسيحية-اليهودية.

ويؤكد *بات روبرتسون* أن الحركات الإسلامية المعاصرة لم تظهر مع تنظيم القاعدة أو وليدة أحداث 9/11 بل يمتد نشاطها إلى بداية الثورة الإسلامية الإيرانية،ويقدم في كثير من مداخلاته ومحاضراته التسلسل الكرونولوجي للهجومات التي قادتها عناصر حزب الله اللبناني مع مطلع الثمانينات على أفراد قوات الجيش الأمريكي والدبلوماسيين الأمريكيين في لبنان

ويشير بات روبرتسون بأن عداء الحركات الإسلامية للمسيحية الإنجيلية اتضح في سنة 1982، عندما هاجمت عناصر حزب الله اللبناني المركز التلفزيوني المتنقل التابع للشبكة التلفزيونية المسيحية *Christian Braodcasting Network* CBN الذي كان يبث الرامج التبشيرية لبات روبرتسون من الحدود الجنوبية للبنان.

---

[1] *".. il n'y a aucun doute que la religion de Mohammed et de ceux qui adhèrent à lui fermement, comme le Wahabis, et au Taliban et au Mullahs iranien et à tout autre Mullahs fonctionnant dans d'autres régions du monde, est extrême et violente".*
commentaire de *Pat Robertson* sur *le club 700*, 14 Novembre 2000.
http://www.patrobertson.com/&prev=/search%3Fq%3Dpat%2Brobertson%26hl

ويشير *بات روبرتسـون* بأن الهجوم العدواني للإسلاميين على الولايـات المتحدة الأمريكية بدأ في سنة 1979 مع احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية في طهران من قبل الإسلاميين الإيرانيين، كما يُذكِر بمعطيات كرونولوجية لأهم الهجومات التي توالت بعد هذا الحدث التي ينسب أغلبها إلى *حزب الله اللبناني* بداية بالهجوم الذي وقع في أفريـل 1983، حيث استخدمت عناصر *حـزب الله* شاحنة متفجرة في الهجـوم على السفارة الأمريكية ببيروت الذي خلف 63 قتيلا.ثم تبعه هجـوم آخر وقع في أكتوبر 1983، حيث تم اغتيال 241 من قـوات المـاري الأمريكي.كما قامت عناصر حزب الله، في سنة 1984،باغتيال مالكوم كير Malcolm Kerr ،رئيس الجامعة الأمريكية ببيروت.

ويعيد *بات روبرتسون* في كثير من محاضراته تذكير الرأي العام الأمريكي بسلسلة من التفجيرات والاغتيالات التي تمت في بـيروت وينسـبها إلى حركة *حزب الله*، مثل العمليات الاستشهادية التي نفذت ضد السـفارة اللبنانية في سنة 1984 وخلفت 23 قتيل، كما قامت عناصـر تابعـة *لحزب الله* باغتيال الدبلوماسي الأمريكي *ويليام هيغينس* William Higgins .

وينسب لعناصر *حزب الله* اللبناني العملية التي نفذت في المملكة العربية السعودية في جوان 1996،وخلفت 19 قتيـل في وسـط العسـكريين الأمريكيين و515 جريح.

وبعدما يركز *بات روبرتسون* على *حزب الله، حماس والجهاد الإسـلامي* في فلسطين، الذين يمثلون في اعتقاده الديني الأعداء المباشرين للمشـروع الصهيوني المسيحي، ينتقل إلى تحسيس وتعبئة الرأي العـام الأمريكـي وأتباعه بالخطر الذي يمثله تنظيم القاعدة الذي بدأت نشـاطها ضـد المصالح الأمريكية في سنة 1988، بالهجوم الذي رتبته ضد السـفارتين الأمريكيتين في كل من نيروبي ودار السلام، وخلفت 292 قتيـل مـن بينهم 12 أمريكي.ثم ينتقل للتذكير بالحدث الذي وقع في سـنة 2000

بـاليمن، حيـث هاجمـت عناصـر مـن تنظـيم القاعـدة المـدمرة الأمريكية"*كول*" U.s.s. Cole وخلفت 12 قتيل عسكري أمريكـي.وهـي العمليات التي سبقت تراجيديا أحداث 9/11 التي كلفـت الولايـات المتحدة الأمريكية حسب *بات روبرتسون* خسائر قدرت ب640 مليـار دولار أمريكي.[1]

يتعمد *بات روبرتسون* في خطاباته التبشيرية على غـرس الحقـد ضـد المسلمين بصفة عامة، ويطرح التساؤل التقليدي الذي طرحه *ج.و.بوش* غداة أحداث 9/11 :"لماذا يكرهوننا" ليجيب *بات روبرتسون* بقولـه:" *حسب تقديرات غالوب Gallup ما بين 52 إلى 53 بالمائة من المسلمين يكرهون أمريكا،فما الذي يدفعهم إلى ذلك ؟ اعتقد أن التزايد السكاني الذي وصـل إليه العالم الإسلامي خلال الثلاثين سنة الماضـية، سـاهم في زيـادة الفقـر والعنف، وأن 60 بالمائة من السكان هم دون الثلاثين سنة.هؤلاء جميعا تلقوا تعليمهم في المدارس الدينية والمساجد التي تبرز لهم أسامة بـن لادن كـزعيم إسلامي، مثله مثل آية الله الخميني الذي وصف الولايات المتحـدة الأمريكيـة بالشيطان الأكبر.فنحن بالنسبة إليهم الأعداء الحقيقيين، وهم يحملون رسـالة روحية لتدميرنا.وبعد هذا كله هناك من يقول عن الإسلام أنه دين سلام*".[2]

ونلاحظ في كل خطابات *بات روبرتسون* التركيز على الدين الإسـلامي كمتغير رئيسي في تفسيره للحركات الإسلامية، لأنه ببسـاطة حسـب اعتقاده أن الدين العدواني والشرير لا ينتج إلا المزيـد مـن الأعـداء والأشرار، هؤلاء الأشرار الذين يكرهون المسيحيين واليهود.

وفي تحليلنا لموعة كبيرة من خطابات *بات روبرتسون* تبين لنا أنـه لا يذكر ولا مرة واحدة الأسباب الموضوعية التي تبين لماذا قامت عناصـر المقاومة الفلسطينية أو اللبنانية بتنفيذ العمليـات الاستشـهادية، لأن قناعاته الإيمانية كما تقدم وأن بينا، توحي له بأن إسرائيل هي مملكـة الرب، ولا يجوز التنازل عن شبر منها، وبالتـالي، فـإن الفلسـطينيين

---

[1] **Pat Robertson**, Les racines du terrorisme et d'une stratégie pour la victoire,op.,cit.
[2] Ibid.

واللبنانيين الذين جردوا من أراضيهم وحقهم الطبيعي في إقامة دولتهم الشرعية والتاريخية لا يمكنهم أن يقفوا أمام إرادة الرب، وتلك هي التعاليم الحرفية للإنجيليين الأمريكيين الذين يمثلهم *بات روبرتسون* وغيرهم.

وقد تبين لنا من خلال تحليل الفكر المسيحي الصهيوني عند *بات روبرتسون* أن رؤيته للحركات الإسلامية قائمة كما أشرنا على تعبئة الرأي العام الأمريكي وأتباع المسيحية الصهيونية حول الخطر الذي تمثله **المقاومة الإسلامية الفلسطينية واللبنانية** على مستقبل مملكة الرب، وهي الدائرة المباشرة التي يجب محاربته بكل الوسائل القانونية والعسكرية.

ثم تأتي في الرتبة الثانية، **تنظيم القاعدة** الذي يمثل الخطر على المصالح الأمريكية، ويبدو الحيز الذي تشغله في الفكر الصهيوني المسيحي أقل من الحركات الإسلامية التي تحارب إسرائيل مباشرة. -**أنظر تفسير عمليات 9/11 من قبل بات روبرتسون بأنا عقاب إلهي ضد أمركيا لتخليها عن تعاليم الإنجيل**-

ثم تأتي الدعاية الإعلامية للصهيونية المسيحية مباشرة ضد **الجمعيات والمنظمات الإسلامية التي تنشط** في **الولايات المتحدة الأمريكية.**

ويبني دعايته الدينية على التهجم على المدارس الإسلامية الأمريكية التي تعلم حسبه الكره ضد الأمريكيين، اليهود والمسيحيين:"*إن الأكاديمية الإسلامية بواشنطن التي أسستها المملكة العربية السعودية، ويتعلم فيها حوالي 1300 طفل، تلقنهم في برنامجها المدرسي أنه عندما يعود المسيح سيحطم الصليب ويحول الناس إلى الإسلام، وسيقاتل المسلمون اليهود ويختبأ اليهودي وراء الشجر ويصيح الشجر، يا مسلم يهودي ورائي تعال فاقتله*".[1]

ثانيا: جيري فالويل.

الشخصية الأخرى المرتبطة بالمسيحية الصهيونية ***جيري فالويل***، أحد الشركاء في منظمة *الأغلبية الأخلاقية* ، التي تعد جمعية دينية وسياسية.الكثير من المهتمين بهذه

---

[1] **Pat Robertson**, Les racines du terrorisme et d'une stratégie pour la victoire,op.,cit.

الشخصية يعتبرونه أقل كاريزماتية من شخصيات أخرى من أمثال: *بات روبرتسـون*، *جيمي سواغارت*، *أورال روبرتس*، أو *روبرت شولر*.[1]

ولد *ج.فالويل* ، في سنة 1933، وأصبح من "*المولودين من جديد*" منذ السـن الثامنـة عشر، وهو من الشخصيات الكنسية، حيث أسس كنيسة في *لينكـبورغ* Lynchburg بفرجينيا، باسم*Thomas Road Baptist Church*وحولها إلى كنيسة إلكترونية شهيرة في السبعينات بفضل حصته الدينية "*Old-Time Gospel Hour*".سمحت له شهرته الدينية بجمع ثروة مالية ضخمة باسم الدعوة البروتستانتية، حيث ارتفعت عائداته الماليـة في سنة 1971 من مليون دولار إلى 56 مليون دولار سنة 1979، منها 35 مليون دولار تم جمعها من قبل المتبرعين الذين يبلغ عددهم 2.5 مليون مسجل في قائمة أتباعه، أي ما يعادل 14 دولار عن كل متبرع.

يرجع التطور التاريخي للعلاقات بين القس *ج.فالويـل* وإسـرائيل حسـب الكاتبـة الأمريكية"*جريس هالسل*"في كتابها "*النبوءة والسياسة*"إلى الانتصار العسكري لإسـرائيل على العرب في عام 1967، الذي فسر على أنه مؤشر على النبوءة التوراتية التي تؤكد على أن عودة المسيح مرتبطة بعودة اليهود إلى أرض فلسطين وإقامة دولـة يهوديـة، وحرب 1967، تعد نصرا من الله باسترجاع أرض التوراة في يهودا والسامرة والقدس، ولأول مرة منذ أكثر من ألفين سنة أصبحت القدس تحت سيطرة اليهـود، وتلـك بشرى كبرى على قرب عودة المسيح لإقامة مملكة الرب في القدس من أجل الألفيـة السعيدة.

وتعمقت العلاقات بين *ج.فالويل* وإسرائيل مع وصول كتلة *الليكود* اليمينية إلى السلطة في إسرائيل، حيث استعمل *مناحيم بيغن* ممثل الصهيونية المسيحية القس *ج.فالويل* مـن أجل التبرير السياسي والديني لتوسعاته الاستيطانية في الضفة الغربية، من خلال مباركة *ج.فالويل* لأرض إسرائيل الكبرى، حيث صرح *ج.فالويـل* في خطاب ألقاه أثناء زيارته لإسرائيل في سنة 1979 بدعوة من *مناحيم بيغن*، قال فيه:"*إن الله يحب أمريكا لأن أمريكا*

[1] **Bernadette Rigal**. «La 'Moral Majority' de Jerry Falwell». *Le Facteur Religieux en Amérique du Nord*. Talence : MSHA, 1982. vol. 3, p.53-73.

تحب اليهود..إن على المسيحيين الأمريكيين أن يتدخلوا في السياسة بطريقة تضمن استمرار بقاء أمريكا صديقة لليهود ..إنني أؤمن بأننا إذا تقاعسنا عن حماية إسرائيل فلن نبقى مهمين بالنسـبة إلى الله". [1]

ويذكر *ويليام غولدمان*، الذي قام ببحث رفقة *جيمس برايس* عن حياة *ج.فالويل* استغرق 15 سنة، أن *ج.فالويل* كان أول سياسي أمريكي مشهور يقول:"*إن علـى الولايـات المتحدة حماية إسرائيل ليس فقط من أجل مصلحة إسرائيل، ولكن من أجل المحافظة على أمريكا نفسها، وهو يفتخر بأن الشعب اليهودي في أمريكا وإسرائيل وفي كل أنحاء العالم ليس له صديق أعز من ج.فالويل* ".[2]

سطع نجم *ج.فالويـل* في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لسنة 1980 التي فاز بها الرئيس الأمريكي *رونالد ريغان*، حيث ركزت الكثير من وسائل الإعلام على نشاط منظمتـه "*الأغلبية الأخلاقية*" *Moral Majority*التي قامت بتعبئة الناخبين الأمريكيين بمباركة الرئيس الذي يبارك إسرائيل وفق القناعة العقائدية للصهيونية المسيحية"*إن الرب يبارك من يبارك إسرائيل ويلعن من يلعن إسرائيل*"، وهو ما جعل *مناحيم بيغن* يكرم *ج.فالويـل* في حفـل عشاء أقيم بنيويورك سنة 1980، بمنحه وسام شرف على خدماته الجليلة لإسـرائيل، وتتضح صهوينية ج.فالويل في الوسام الذي منح له باسم"*فلاديمير زيف جابوتنسـكي*"، منظر الصهيونية والداعي لاستخدام القوة والإرهاب لتحقيق أهداف إسرائيل الكبرى، طبقا لتعاليم التلمود.

ويذكر *ويليام غولدمان* كذلك كيف استخدم *م.بيغن القس ج.فالويل* في قصف المفاعـل النووي العراقي في بداية الثمانينات بفضل الطائرات الأمريكية *ف*.16، حيث اتصل به مباشرة بعد القصف ليحثه على مناهضة أي موقف معادي داخل الولايات المتحـدة الأمريكية، حيث رد *ج.فالويل* على بيغن قائلا:"*السيد رئيس الوزراء، أريد أن أهنك علـى المهمة التي جعلتنا فخورين جدا بإنتاج طائرات ف.16*". ويعلق جيمس برايس زميل ويليام

---

[1] **جريس هالسل**، النبوءة والسياسة، ترجمة: محمد السماك، مرجع سبق ذكره، ص66.
[2] نفس المرجع، ص67.

غولدمان في دراسته عن شخصية ج.فالويل:"*إن أي عمل عسكري قامت أو ستقوم به إسرائيل، تستطيع أن تعتمد فيه على دعم اليمين المسيحي*".([1])

كما ساهم *ج.فالويل* في الدعاية الصهيونية لسياسة الليكود الإسرائيلي في الغزو الإسرائيلي للبنان سنة 1982، وفي مجازر *صبرا وشاتيلا* التي راح ضحيتها أبرياء فلسطينيين ولبنانيين في مخيماتهم.

ثالثا: فرنكلين غراهام.

فيما يخص *فرنكلين غراهام* Franklin Graham فقد أصبح المفكر الديني للسلطة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الراعي الروحي للحزب الجمهوري في سنتي 1996 و2000، كما قام بآداء الصلاة الرسمية أثناء تولي الرئيس ج.و.بوش الرئاسة في جانفي 2001.وتصريحاته فيما يخص الدين الإسلامي لم تخرج عن الاعتقاد الصهيوني المسيحي، حيث أكد أن الإسلام هي ديانة الشر، وأنه دين شيطاني، شرير وعدواني، وبالرغم من رؤيته للدين الإسلامي فإن البتاغون قدم له الدعوات لآداء الصلاة في الأيام المقدسة.[2]

وتعدت نشاطات فرنكلين غرهام الحدود الأمريكية، حيث أنشأ جمعية خيرية باسم *Samaritan Purse* تعمل بالمال العام الأمريكي في إفريقيا وأمريكا اللاتينية كما يقدم خدماته الروحية والاجتماعية في العراق، وأعلنت الجمعية أنها ستقدم مساعدة للشعب العراقي بقيمة 500 ألف دولار.[3]

المطلب الثالث: تأثير الحركة المسيحية الصهيونية على صناعة القرار الأمريكي.

لم تشهد المسيحية الصهيونية حركية ونشاط في الحياة السياسية الأمريكية إلا في فترة السبعينات من القرن العشرين، وكان ينظر إليها على أنها حركة مسيحية مادية ومرتشية.وقد تصاعد نشاطها مع نهاية السبعينات من القرن العشرين في إطار الحزب

---

[1] **جريس هالسل**، النبوءة والسياسة، المرجع السابق، ص69.

[2] **Alan Cooperman**. «Graham Invitation Irks Muslims at Pentagon.» *The Washington Post*, April 15, 2003.

[3] **Steven Waldman**. «Jesus in Bagdad: Why We Should Keep Franklin Graham Out of Iraq.» *Slate*, April 11, 2003.

الجمهوري ولم تكن تمثل إلا أقلية مقارنة بالمحافظين الذين يهيمنون على التوجه السياسي للحزب الجمهوري من خلال تركيزهم على القوة العسكرية والتدخلات الأمريكية في الخارج مع إعطاء الأولوية للطبقة الغنية في البرامج الاقتصادية بتخفيض الضرائب وتوسيع مجالات الاستثمارات في الداخل والخارج.

وقد سمح النشاط المسيحي الأصولي الذي يقوم به البروتستانتيين الإنجيليين، بتوسيع قاعدتنا الشعبية حيث أصبحوا يمثلون ربع الوعاء الانتخابي في الولايات المتحدة الأمريكية.وساهم تمركزهم في الجنوب الأمريكي من خلال ما يعرف "*بالحزام الإنجيلي*" *Bible Belt* أن يتكتلوا كعصبة امتد نشاطها إلى الغرب الأمريكي نحو ولايتي *كولورادوا وكاليفورنيا* بفضل استخدامهم لوسائل الاتصال المعاصرة من خلال البرامج المرئية والانترنت، مما أدى إلى تحمس أتباع الصهيونية للمشاركة السياسية بشكل قوي في الانتخابات الأمريكية مقارنة بالأمريكيين العاديين، وبعض التقديرات تشير إلى أن المسيحية الصهيونية الأمريكية تمثل ما يعادل واحد من بين كل سبعة ناخبين أمريكيين.كما أنا تساهم في تحديد برنامج الحزب الجمهوري في نصف الولايا الأمريكية، خصوصا في الجنوب ووسط الغربي للولايات المتحدة الأمريكية.

تمثل الأصولية المسيحية تجمع الكنائس المعمادانية الجنوبية Eglises Baptistes du Sud الذي يصل عدد أتباعها إلى 20 مليون نسمة، تجمعات الرب pentecôtistes ومجموعات دينية متفرقة.وعرفت الحركة نشاطا وتوسعا بعد أحداث 9/11 لتشكل لوبي قوي من خلال التنظيمات والجمعيات مثل: التحالف المسيحي Christian Coalition الذي يصل أعضائها إلى مليونين منخرط.[1] إذا كان دعم إسرائيل يمثل ركيزة العقيدة المسيحية الصهيونية فإن النشاط السياسي الداعم يعتبر حديثا نسبيا، حيث كان معروفا عن *الحزب الجمهوري* أنه يمثل المصالح النفطية لنخبه وأتباعه، كما يمثل مصالح المركب الصناعي العسكري،كما رأينا في قضية *الأواكس*، المتعلقة ببيع الطائرات للملكة العربية السعودية بالرغم من معارضة

---

[1] **Pierre-Yves ARGAT** et autres, Les groupes de pression et la politique étrangère américaine, Université de Rennes I, **Faculté de Droit et de Science politique.** 2005.

إسرائيل واللوبي اليهودي مما يجعله يحافظ على توازن المصالح في العلاقات الأمريكية العربية والأمريكية الإسرائيلية.

الفرع الأول: تأثير المسيحية الصهيونية على الحزب الجمهوري.

مراجعة سلوك الحزب الجمهوري تجاه دولة إسرائيل يوضح أن توجههم في العشرية الأولى لميلاد الدولة اليهودية كان أقل دعما من الحزب الديمقراطي، لأن الجمهوريين يهتمون أكثر من الديمقراطيين بالدفاع عن المصالح الاقتصادية والسياسية الأمريكية في العالم العربي"*الموقف التقليدي للحزب الجمهوري قام على مقاربة إيزناور، التي ترى بأن للولايات المتحدة الأمريكية التزامات تجاه إسرائيل..لكن بدون المساس بالوجه الآخر القائم على المصالح مع العالم العربي، فيما يخص معاداة الشيوعية والمسألة النفطية*".([1])

اتضح **التقارب المسيحي الصهيوني مع الحزب الجمهوري** في **فترة السبعينات** من القرن العشرين، عندما تبنى الحزب في برامجه السياسية المطالب الأخلاقية التي يطالب بها الإنجيليون، خصوصا بعدما خاب اعتقاد المسيحية الصهيونية في الرئيس الديمقراطي *جيمي كارتر* 1976-1980 الذي لقي دعم الجماعات المسيحية الصهيونية، لاعتقادها أنه من *جورجيا*، التي تمثل الجنوب القديم، وفضلا عن ذلك فإنه من الطائفة البروتستانتية baptiste convaincu ، حيث التزم بمبادئ الحزب الديمقراطي ورفض استخدام العقائد الدينية في السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل.

قامت بعض الشخصيات السياسية في الحزب الجمهوري بلعب دور هام في الاتصال ببعض الشخصيات الدينية الفاعلة من أجل توسيع القاعدة الانتخابية للحزب، وكان من أهم هذه الشخصيات الجمهورية التي ساهمت في خلق قنوات الاتصال بين الحزب والإنجيليين، *بول وايريتش* *Paul Weyrich* *وهوارد فليبس* *Howard Phillips* حيث ترسخت لديهما القناعة بضرورة استغلال الحصص التلفزيونية الإنجيلية الناجحة والمؤثرة التي يقوم بها *جيمس روبسون* *James Robison* المبشر التلفزيوني الإنجيلي الذائع الصيت في

[1] **Ronald Brownstein**,"les républicains de plus en plus proche d'Israël", Los Angeles Times, in: courrier international, N°597,11/04/2002.

فورث وورث Forth Worth *بتكساس*، كما ربطوا الاتصالات بالمبشرين *بات روبرتسون* Pat Robertson و*جيري فالويل* Jerry Falwell .

ومن بين المناضلين البرغماتيين في الحزب الجمهوري الذين حاولوا توظيف القاعـدة الشعبية لأتباع المبشرين الإنجيليين نـذكر كـذلك *شـكالافلي* Schlafly *أمسـترونغ* Armstrong *بلينغ* Billings و*ماكاتر* McAteer وآخرين، حيث استغلوا علاقاتم الخاصـة بالمبشرين الإنجيليين ووظفوا عالم المال والأعمال لربطه بالحزب الجمهوري من أجـل تدعيم القاعدة الانتخابية.

ومن بين **المبشرين الإنجيليين الذين أثروا** في **الحزب الجمهوري والحياة السياسية الأمريكية** منـذ ناية السبعينات، *بات روبرتسون* و*جيري فالويل*.

بدأ التغير في الموقف داخل الحزب الجمهوري في **عقد الثمانينات** من القرن العشرين تحـت إدارة الرئيس *رونالد ريغان*، الذي اقترب أكثر من إسرائيل مقارنة بسابقيه مـن الرؤسـاء الجمهوريين، وذلك بتأثير من المثقفين اليهود المتمركزين في جماعة المحافظين الجدد، الـذين كانوا فيما سبق منضويين تحت لواء الحزب الديمقراطي،ويحملون هم دعم إسرائيل بـدافع أخلاقي وقيمي على أساس أن إسرائيل هي الدولة الديمقراطيـة الوحيـدة والصـديقة في الشرق الأوسط.

وعرف نشاط *المسيحية الصهيونية* فتورا نسبيا مع *بوش الأب*، الذي أعادنا من خلال بعـض مواقفه إلى الرؤية التقليدية للحزب الجمهوري ومقاربة *إيزناور* القائمة على توازن المصالح بين العرب وإسرائيل، وقد تجلى ذلك بوضوح كما أشرنا في تحليلنا لقضية قروض *العشـرة مليارات دولار* التي طالبتها إسرائيل من إدارة *ج.و.بـوش* لتوطين اليهـود السـوفييت([1])، ووقف ضدها وزير الخارجية *جيمس بيكر* واشترط تأجيلـها ووضـع بعـض الشـروط والضمانات عليها،وكان قد خصص لهذه القضية حيزا هاما في مذكراته الشخصية، الـتي

---

[1] أنظر بالتفصيل في المبحث المخصص للوبي الصهيوني اليهودي.

تدلنا على الصراع الخفي داخل الحزب الجمهوري بين اللوبي النفطي واللوبي الصهيوني اليهودي.

وشهدت فترتي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، صعود المحافظين الجدد الداعمين لإسرائيل مع التغلغل الواضح للأصولية المسيحية داخل الحزب الجمهوري،وأصبح الخطاب الشائع داخل الحزب الجمهوري والذي يردده أعضاء مجلس النواب وأعضاء مجلس الشيوخ أقرب إلى العقيدة الدينية عنه إلى الموقف السياسي"*لا يمكن الوقوف أمام إرادة الرب الذي منح فلسطين إسرائيل..*"كما صرح بذلك *جيمس انوف* James M.Inhofe عضو مجلس الشيوخ عن ولاية أوكلاهوما.([1])

ومن بين العوامل الخارجية التي أدت إلى صعود المسيحية الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية، صعود اليمين الإسرائيلي بزعامة الليكود والمتحالف مع الأحزاب الدينية ووصولهم إلى السلطة، مما عمق من التحالف بين اليمين الديني الأمريكي داخل الحزب الجمهوري واليمين الإسرائيلي بكل أطيافه.

ومع وصول *حزب الليكود* إلى السلطة في إسرائيل بقيادة *مناحيم بيغن* في سنة 1977، قامت روابط واتصالات حثيثة بين اليمين الأمريكي والإسرائيلي بدعم من الإنجيليين الأمريكيين.ولعب *جيري فالويل* *Jerry Falwell* زعيم *الأغلبية الإنجيلية* الدور الفعال في ربط هذه العلاقات.([2])واعتقادا من الإنجيليين أن عودة المسيح مقرونة بدولة إسرائيل الكبرى، فإنهم عملوا على الإسراع بتحقيق هذه النبوءة، من خلال تأسيس السفارة المسيحية الدولية بالقدس في سنة 1980، التي كثفت نشاطاتها بالضغط على الحكومات العالمية من أجل تهجير يهود العالم وتمويل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، بالقدس الشرقية، الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تدعم السفارة المسيحية الدولية بالقدس إسرائيل بعدم الانسحاب إلى أراضي 1967.

---

[1] **Ronald Brownstein**, op.cit.
[2] **Henri Tincq** ,"*Le sionisme chrétien", in: le* Monde, du 20 novembre 2004

الفرع الثاني: الثقل السياسي للحركة المسيحية الصهيونية في إدارة ج.و.بوش.

تعمق الارتباط بين المسيحية الصهيونية والحزب الجمهوري في **فترة الرئيس ج.و.بوش الابن** الذي أصبح أقرب إلى الرئيس *رونالد ريغان* في دعمه لإسرائيل من أبيه، وقد يفسر ذلك بالاستعدادات الدينية للرئيس *ج.و.بوش* وطاقم المستشارين المحيطين به، التي تثير اهتماما بالغا في الدراسات المهتمة بالبعد الديني لإدارة *ج.و.بوش* وتأثيره على السياسة الخارجية.

وتظهر **ملامح الثقل السياسي للمسيحية الصهيونية** في **إدارة ج.و.بوش** مع تولي بعض ممثليها للمناصب الحساسة في الإدارة الأمريكية مثل: *كارل روف* Karl Rove ، مستشار الرئيس *ج.و.بوش*، *وجون أشكروفت* John Ashcroft وزير العدل، الذي أعطى الأوامر لوضع قائمة إسمية لجميع المسلمين النشيطين في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل دجهم ضمن القائمة الإسمية للإرهابيين الذين يشكلون خطرا على الأمن الأمريكي، كما أمر ببناء المعتقلات من أجل الزج بهم في السجون. كما تولى *غال نورثن* Gale Norton منصب وزير الداخلية.

وأصبح نشاط المسيحية الصهيونية حاضرا في البيت الأبيض، وكثيرا ما تتم الاجتماعات الدورية بين الموظفين السامين، خصوصا مع *إليوت أبرامز*، مدير قضايا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمجلس الأمن القومي وممثلين عن المسيحية الصهيونية من أجل دعم إسرائيل، ودراسات المخاطر الأمنية التي تحيط بها خصوصا من قبل الحركات الإسلامية المقاومة في فلسطين ولبنان.

وهناك الكثير من الشواهد التي تدلنا على **التأثير والنفوذ المسحي الصهيوني على صانعي القرار** في البيت الأبيض في فترة *الرئيس ج.و.بوش* ونذكر على سبيل المثال اغتيال الشخصيات الفلسطينية التي تمثل الحركات الإسلامية، بحيث قام ممثلي المسيحية الصهيونية بإرسال ألاف الرسائل الاحتجاجية إلى البيت الأبيض للتنديد بموقف الرئيس *ج.و.بوش* الذي أدان محاولة اغتيال *عبد العزيز الرنتيسي* في جوان 2003، من قبل القوات العسكرية الإسرائيلية.

ومن بين الأدوات الإعلامية والسياسية التي استخدمها اليمين المسـيحي للضـغط علـى الرئيس *ج.و.بوش* والسلطة التنفيذية التهديد باستخدام الورقة الانتخابية من خلال توجيـه الدعوة لأتباعهم لكي يمكوثوا في البيت في اليوم التي تجرى فيه الانتخابات وذلك في حالة مواصلة الرئيس الضغط على إسرائيل. وقد لاحظنا بعد ذلك التغيير الجـذري للـرئيس *ج.و.بوش* تحت تأثير الضغط الذي مارسه اليمين المسيحي، فعندما تم اغتيال عبد العزيـز الرنتيسي في أفريل 2004، قام البيت الأبيض بتقديم التبريرات الشرعية لعملية الاغتيال كما كان قد بررها قبل شهر من ذلك في حق الزعيم الروحي لحركة حماس *الشيخ أحمد ياسين*.

ونفس العملية مارسها اليمين المسيحي تجاه البيت الأبيض عندما طالبت إدارة *بوش* من إسرائيل وقف الهجومات العسكرية في الضفة الغربية في أفريل 2002، حيث قام أتباع المسيحية الصهيونية بإرسال 100 ألف رسالة احتجاجية على انتقـادات *ج.و.بـوش* لإسرائيل. كما لاحظنا بعد إعلان الرئيس الأمريكي *ج.و.بوش* عن استعداده لـدفع إسرائيل بقبول خريطة الطريق التي تنص على إقامة وطن فلسطيني تلقى البيت الأبيض 50 ألف بطاقة بريدية أرسلها أتباه المسيحية الصهيونية خلال أسـبوعين، وشـاهدنا كيف تبخرت أحلام الدولة الفلسطينية التي وعد بها *ج.و.بوش* في سنة 2005.([1])

ويبدو لنا أنه من بين العوامل التي ساعدت الحركة المسيحية الصهيونية علـى لعـب دورا أساسيا في الحياة السياسية الأمريكية هناك عنصرين أساسين، ويتمثلان في القـوة الماليـة وتدين المجتمع الإمريكي:

---

[1] عندما قام الرئيس الفلسطيني **محمود عباس** بأول زيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في صيف 2003، لحقه مباشرة رئيس الوزراء الإسرائيلي **أرييل شارون** الذي التقى الرئيس الأمريكي ج.و.بوش في البيت الأبيض، وقبل أن يعقد اللقاء الرسمي معه، اجتمع شارون بالجماعات الصهيونية اليهودية وبالمسيحية الصهيونية، فما كان من الرئيس ج.و.بوش إلا أن يرد على ضغط اللوبي الصهيوني بإهداء شارون خريطة للأراضي المقدسة تعود لسنة 1678 وتشمل العديد من دول المنطقة وتظهر فيها بابل-العراق-، وحسب صحيفة *يديعوت أحرنوت* الإسرائيلية التي أوردت الخبر فإن شارون قال لبوش مازحا: "يمكنني سيدي الرئيس أن أؤكد لكم أن هذه الخريطة ستحصل على موافقة حكومتي بدون أي شك..".وهكذا تبخرت أحلام مشروع خريطة الطريق بين أبي مازن الـذي أخذ **الطريق** عائدا لسجن غزة الكبير في الوقت الذي أهدى بوش"**الخريطة**"لشارون:

أنظر: **مصطفى صايح**،"الخريطة لشارون..والطريق لأبي مازن"،يومية المستقبل، العدد 53، 2003/08/3،ص9.

أ- القوة المالية: تستمد الجماعات المسيحية الصهيونية ثقلها، إضافة إلى التنظيم الواسع الانتشار وعدد المنخرطين المنظمين إليها، إلى **القوة المالية التي تكسبها من المشاريع الاستثمارية** في **مجال الإعلام السمعي-البصري**، وفي **القطاعات التجارية البحتة.**

تشير المجلة البريطانية المتخصصة في المال والأعمال *The Economist* إلى نموذج كنيسة Willow Creek Community Church (WCCC) التي تقع في جنوب *برينغتون*، بالقرب من *شيكاغو*، حيث تملك هذه الكنيسة التي تأسست في سنة 1975، مجمعات تجارية متعددة تشمل المطاعم، المقاهي، ملاعب كرة السلة، التجهيزات المرئية المتطورة، وبالأخص حظيرة للسيارات تتسع لأربعة ألاف مكان. [1] وحسب مجلة "*الإيكونوميست*" فإن أغلبية الكنائس الإنجيلية تسير بنفس المبادئ الأساسية التي تخضع لها المؤسسات الاقتصادية، حيث تجعل من الزبون محور كل انشغالاتها، وهذا ما أدى ببعض الكنائس لتتكتل في تجمعات تجارية بمنطق جماعات المصالح.

وتقوم الكنائس الإنجيلية بالاستثمار في الميادين الاجتماعية المتنوعة والواسعة، مثل الخدمات التي تقدم المساعدات للمدمنين على الخمر، النقل الجماعي، خدمات حضانة الأطفال.وهي خدمات تهدف أساسا لكسب المزيد من الأتباع، وكذلك الحفاظ على نمو مؤسساتها التجارية التي تجمع بين الخدمات الإنسانية والربح التجاري، وهو ما جعل البعض يطلق على "*القساوسة*" تسمية *pasteur preneurs* أي الجمع بين الوظيفتين الدينية والدنيوية.

والدراسة التي قدمتها المجلة البريطانية "*الإيكونوميست*" على نموذج WCCC تؤكد على التوجه الاقتصادي والديني للكنائس الإنجيلية الأمريكية التي تتبع مناهج للتسيير المعاصر، حيث تستعين بمستشارين تجاريين وماليين لتسيير تجمعاتها التجارية بمنطق خفض تكاليف التسيير والحفاظ على نموها المالي والتجاري، كما تستطيع أن تحول

---

[1] *The Economist* in:http://www.courrierinternational.com/Willow/Creek/Community/Church26/12/2005.

المتدين في كنيستها إلى ملتزمين بالعقيدة الإنجيلية الذين يسعون بدورهم لكسب المزيد من الأتباع من خلال البرامج الدعوية المكثفة.(1)

والقوة المالية للوبي المسيحي الصهيوني لا تستند على الاستثمارات في داخل الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل يتعدى إلى خارج الحدود، لاستغلال الموارد والثروات في الدول الإفريقية التي عرفت الحروب الأهلية، *"القليل من يعرف أن بات روبرتسون لديه استثمارات في الذهب والألماس الخالص في إفريقيا، واستثمر 520 ألف دولار في حصان لسباق الخيل يحمل إسم بات..وأن الطائرات المخصصة للبعثات التبشيرية تنقل تجهيزات الألماس للمؤسسة الإفريقية لتنمية التعاون، وهي مؤسسة يملكها بات روبرتسون أنشأها بالتعاون مع رئيس زائير الديكتاتور موبوتو سيسي سيكو Mobutu Sese Seko"*(2)

ب- عامل التدين في المجتمع الأمريكي.

إضافة إلى قوة التنظيم، والاستثمار المالي والتجاري التي تقوم به الجماعات المسيحية الصهيونية، **فإن الاستعداد الفطري للمجتمع الأمريكي نحو التدين،** ساهم بشكل كبير في لعب ورقة الدين في السياسة الأمريكية، ووفقا لتقرير خاص بسبر الآراء قامت به مؤسسة *Ipsos* فإن نتائجه تؤكد على التوجه الديني القوي لدى المجتمع الأمريكي مقارنة بالمجتمعات المتقدمة، وهم أكثر تحمسا لإدماج الدين في الحياة السياسية، حيث عبر 85 بالمائة من الأمريكيين على أهمية الدين في حياتهم اليومية، و2 بالمائة فقط أكدوا على عدم إيمانهم. وألح 37 بالمائة من الأمريكيين على ضرورة تأثير رجال الدين

---

1 Ibid.

2 **Or et diamants et M. Pat Robertson**

"In April 2002, Robertson acknowledged owning a race horse, named "Mr. Pat." He told a New York Times *reporter that his interest in the horse was based purely on its aesthetics. "I don't bet and I don't gamble. I just enjoy watching horses running and performing." Harder to explain was why he spent $520,000 on the horse and intended the beast to compete at the track. But the resulting furor over Pat's direct participation in a gambling racket eventually caused him to sell the horse a month after the Times story broke"*

in: ***http://www.msmagazine.com/sept03/sizemore.asp***



على القرارات السياسية، وهي نسبة تعتبر عالية مقارنة بفرنسا مثلا حيث 85 بالمائـة من الفرنسيين يرفضون تدخل رجال الدين وتأثيرهم على القرارات السياسية.[1]

وحسب بعض الإحصائيات الأخرى فإن 80 بالمائة من الأمريكيين يعتنقـون الـدين المسيحي، يمثل المذهب البروتستانتي بكل تياراته المذهبية 48 بالمائة من المسيحيين مـن ضمنهم 30 بالمائة إنجيليين، في حين يمثل الكاثوليك 25 بالمائة من السـكان،أي 444 270 65 مليون.وحسب بعض مراكز الدراسات المهتمة بالديانات[2] فإنا تضع المؤشر الروحي لقياس درجة انسجام الأمة، حيث تؤكد أن 77 بالمائـة مـن الأمـريكيين يعتقدون بأن سلام الأمة الأمريكية ينتج عن صحة الحالة الروحية للمجتمع الأمريكي، و72 بالمائة يؤكدون أن حياتم لا معنى لها بدون إيمان ، و60 بالمائة يقدرون أن إيمانم يجب أن يطبق على كل ميادين الحياة و74 بالمائة يعتقدون أن الرب يحرك نشـاطاتم اليومية.[3]

يبين إحصاء آخر المقارنة بين التدين في الـتمع الأمريكي والـتمعات الغربية في فرنسا، بريطانيا وألمانيا، حيث تؤكد المعطيات النسبية أن 53 بالمائة من الأمريكيين يعتقـدون بأن الدين عامل مهم في حياتم اليومية، في الوقت الذي وصلت النسبة إلى 16 بالمائة في بريطانيا و14 بالمائة في فرنسا و13 بالمائة في ألمانيا.[4]

و لا نغفل أن ظاهرة التدين الأمريكي مرتبطة بالبيئة التاريخية لنشأة وتكـوين الأمـة الأمريكية التي أنشأها الآباء المؤسسون الأوائل الذي حملوا معهم العقيدة البروتستانتية واعتبروا هجرتم من أوربا إلى أمريكا هجرة دينية، وهي التي تشكل البنية العقائديـة

[1] تم إجراء سبر الآراء في ماي 2005، في عشرة دول متقدمة تشمل على كل من: ألمانيا، أستراليا، كندا،كوريا الجنوبية، الولايـات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، المكسيك وإسبانيا. **أنظر**: **(06/2005)** (AP) *Agence Associated Press*

[2] *Gallup Organization* et le *Center for Research on Religion and Urban Civil Society*.

[3] Chiffres donnés in Adelle M. Banks. «Gallup Poll: Americans Link Faith to Everyday Life». *Crosswalk.com*, March 5, 2003. Le dernier sondage du *Pew Research Center for the People and the Press* était un peu moins généreux: 59% d'Américains estimaient que la religion était très importante dans leur vie,et quelque 40% pratiquaient régulièrement. Chiffres cités in Clifford Krauss. «In God We Trust… Canadians Aren't So Sure». ***The New York Times***, March 25, 2003.

[4] Michael Tackett. «Bush's Expressions of Faith Enter War Debate. Europe Especially Weary of Overtones.» ***Chicago Tribune***, March 2, 2003.

للمجتمع الأمريكي الذي يبني إيمانه على الأسـاطير المؤسسـة للولايـات المتحـدة الأمريكية .

يعتقد الإنجيليون بضرورة إقامة *مملكة الرب* في الأرض على عكس من الكاثوليك الذين تمسكوا بنظرية *القديس أوغسطين* التي ترى بأن ما ورد في الكتاب المقدس بشأن *مملكـة الـرب* قائم في السماء وليس في الأرض، وبالتالي فإن القدس وصهيون ليسا مكـانين محددين على الأرض لسكن اليهود ولكنهما مكانان سماويان مفتوحان أمـام كـل المؤمنين بالله.بعد حركة الإصلاح الديني التي انطلقت من ألمانيا بقيادة *مـارتن لـوثر* وكـ*الفن* وغيرهما أخذت الحركة البروتستانتية بعصمة الكتاب المقدس بدلا من عصمة الكنيسة التي كان يمثلها *البابا* حسب اعتقـاد الكاثوليـك. تم إدخـال الإصـلاح البروتستانتي إلى الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الثامن عشر من قبـل جـورج وايتفيلد *George Whitefield* .

وعليه، **فإن اعتماد الخطاب السياسي الأمريكي على القيم الدينية هو مرآة عاكسـة لهـذا التوجه العام للرأي العام الأمريكي** نحو **التدين** والقبول باستخدام الضغط الديني من قبـل الجماعات الدينية لتحقيق النبوءات الإيمانية التي يعتقدون بها، حيـث يلجـأ القـادة الأمريكيون للدين لكسب الرأي العام الأمريكي، ولا حظنا ذلك في الخطاب السنوي للرئيس *ج.و.بوش* عن حالة الاتحاد، في جانفي 2002، حيث بنى محاوره الكبرى على عدة مرجعيات دينية لتبرير خياراته العسكرية في الحرب على أفغانستان ومن بعـدها العراق، مثل: *القوة الإلهية التي تخلق المعجزات* *wonder-working power* واعتبر هجومات 9/11 فرصة تاريخية هامة *لحرب صليبية* لقوى *الخير* ضد قوى *الشر*، وهي مصـطلحات دينية ترددها المسيحية الصهيونية بكثرة وتعتبر رمز تحركاتنا تجاه العـالم الإسـلامي والحركات الإسلامية.[1]

---

[1] **Bernadette Rigal-Cellard**, Les origines de la rhétorique de l'axe du mal: droite chrétienne, millénarisme et messianisme américain. http://religioscope.info/article_189.shtml*6 Jul 2003*

وأصبح مصطلح "*محور الشر*" يعبر عن الدول المتهمة بتقديم المساعدات *لأسامة بن لادن* والحركات الإسلامية بصفة عامة، وبالأخص العراق وإيران.كما أكد ذلك الـرئيس *ج.و.بوش* في خطابه:"*مثل هذه الدول وحلفاءهم من الإرهابيين، يشكلون محـورا للشـر، فهـم يتسلحون لتهديد السلم العالمي.وبامتلاك هذه الأنظمة لأسلحة الدمار الشامل فإنهم يعرضـون السلم العالمي للخطر أكثر وأكثر.ويمكن أن يقدموا السلاح* للإرهابيين ليدمروا حلفاءنا ويهددوا الولايات المتحدة الأمريكية.."[1]

يذكر *ديفيد فروم David Frum* ، يهودي من أصل كندي، في كتابه *The Right Man*،[2] وهو من بين أعضاء الفريق الذي كان مكلفا بتحرير الخطـب الرئاسـية للـرئيس *ج.و.بوش*، كيف تم اختيار مصطلح"*محور الشر*" للتعبير عن الدول الشرق أوسطية التي تدعم الإسلاميين الراديكاليين الذين يكنون العداء للغرب. يقول بما أن أحداث 9/11 تشبه أحداث *بيرل هربير*، فقد استعنت بكتـاب للخطـب الرئاسـية الـتي ألقاهـا *ف.د.روزفلت*، وتلقف كلمة"*محور*" التي استخدمت في تلك الفترة للتعبير عن *ألمانيـا، إيطاليا واليابان*، واخترعت "*محور الحقد*" للتعبير عن تلك الدول الشرق أوسـطية الـتي تقدم الدعم والمساعدة للحركات الإسلامية الراديكالية.وكان يعتقد *د.فروم* أن هـذا المصطلح هو تعبير يحمل دلالات تاريخية وثقافية، بعيدا عن الرؤيـة الإنجيليـة، إلا أن *ميكائيل غرسون Michael Gerson* رئيس محرري الخطب الرئاسـية اختـار المصـطلح الديني"*محور الشر*"الذي كان قد استخدمه الرئيس *ج.و.بوش* منذ أحـداث 9/11، وتم إضافة كوريا الشمالية.

واستخدم مصطلح"*محور الشر*" للتعبير عن الدلالة الإيمانية الإنجيلية التي تقسم العالم إلى محورين رئيسيين:*الخير والشر*، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية هي حاملة رسـالة الخير للعالم وفق منطق"*المصير المحتوم*" و*ج.و.بوش* هو بمثابة *الملاك* الذي يقود العالم نحـو السعادة البشرية،كما جاء في أحد خطبه:"*أن ملاكا يقود الدوامة ويوجه هذه العاصـفة*"،

[1] «This is a regime that has something to hide from the civilized world. States like these, and their terrorist allies, constitute an axis of evil, arming to threaten the peace of the world.» **http://www.whitehouse.gov/news/releases/ 2002/01/20020129-11.html.**

[2] **David Frum**. The Right Man: The Surprise Presidency of George W. Bush. New York: Random House, 2003, .p.238.

وهي استعارة بلاغية غريبة ومحيرة تذكر بنبرات النبوءات الكتابية، كما علق عن ذلك المؤلف الفرنسي *إيريك لوران*.[1]

"ويؤكد الكثير على أن استخدام الرئيس لهذا المصطلح هو تعبير صادق عن قناعات إيمانية التي يسانده فيها مستشاره *كارل روف* *Karl Rove* ، الذين يلتقيان مع أطروحات المسيحية الصهيونية، وذلك لتبرير السياسة الخارجية الأمريكية المعادية للدول الإسلامية والحركات الإسلامية أمام الرأي العام الأمريكي.([2]) ونعتقد أن استخدام هذا المصطلح هو قناعة إيمانية *بالألفية السعيدة* و*عودة المسيح* والاستعداد *لمعركة هرمجدون* من أجل محاربة قوى الشر التي لا تخرج عن الدائر الإسلامية بكل أطيافها وألوانها السياسية، كما تشير إلى ذلك أدبيات ومرجعيات اللوبي المسيحي الصهيوني.

الفرع الثالث: تحالف المسيحية الصهيونية مع المحافظين الجدد والليكود الإسرائيلي.

هناك اتجاه لتجسيد التحالف الثلاثي بين المسيحية الصهيونية والمحافظين الجدد واليمين الإسرائيلي بدأ مع انعقاد قمة القدس ما بين 12-14 من شهر أكتوبر 2003، بفندق الملك داوود بالقدس، حيث اجتمعت ثلاث جماعات يمينية تتشكل من: قدماء الحرب الباردة بواشنطن، ***الأصولية المسيحية*** واليمين الإسرائيلي بدعم من المافيا الروسية. حيث عقد الاجتماع بقيادة *ريتشارد بيرل* و*أريل شارون*، تحت شعار: العزم على إقامة "*مملكة الرب في القدس*" **والإجماع على تحطيم الإسلام العدو** المناهض *لمملكة إسرائيل الكبرى*.

تمثل قمة القدس الاجتماع الأول من نوعه للتحالف الثلاثي، الذي تمخض عنه إنشاء منظمة دائمة من أجل التنسيق والتشاور فيما يخص سياستهم المشتركة تجاه إسرائيل وعدوها الأساسي الإسلام الراديكالي. وكان قد خرج المجتمعون ببيان مشترك، مما جاء فيه:"*إن إسرائيل هي البديل الأخلاقي للشمولية الشرقية والنسبية الأخلاقية الغربية. إسرائيل هي أرض*

---

[1] **إيريك لوران**، عالم بوش السري: الديانة والمعتقدات الأعمال والشبكات الخفية، ، مرجع سبق ذكره، ص6.

[2] **Tom Heneghan**. «Bush Mix of God and War Grates on Many Europeans.» Reuters, April 4, 2003.

الميعاد للمعركة الرئيسية من أجل إحياء حضارتنا، ويمكن بعد إنقاذ إسرائيل إنقاذ باقي العالم الغـربي معها، حان الأوان لنتحد في القدس".[1]

تم الاتفاق بين التحالف الثلاثي على إنشاء *مركز دولي للتفكير لأصدقاء إسرائيل*، يجمع أبـرز زعماء اليمين الإسرائيلي واليمين الديني والعسكري الأمريكيين، وشخصـيات فكريـة وزعماء روحيين قادرين على تعبئة الرأي العام العالمي من خلال خطاب ديني وأخلاقـي. والملاحظة التي نستنتجها أن هذه الجماعات الثلاثة، تشترك جميعها في دعم إسرائيل باسم الإيمان الديني أو الاعتقاد المصلحي، فيما يخص التحالف بين المركب الصناعي العسـكري الأمريكي والإسرائيلي الذي يمثله *دميتري راديشفسكي*Dmitry Radyshevsky الذي نظم قمـة القدس، والتطرق إلى هذه الجماعات الثلاثة، يظهر لنا ذلك:

- ***قدماء الحرب الباردة، بواشنطن،*** الذين يتشكلون أساسا من النخبة التي اجتمعت حـول السيناتور الديمقراطي اليهودي"*هنري سكوب جاكسون*"، وتولوا فيما بعد مناصب حكومية رفيعة المستوى في فترة الحرب الباردة، وهم من المحرضين على السباق نحو التسلح وإبقاء الحرب الباردة مع السوفييت، وتواجدوا في المواقع الفاعلـة لصـنع القـرار: وكالـة الاستخبارات المركزية، قيادة الأركان المشتركة، مجلس الأمن القومي.كما تمركزوا مـع زعيمهم الروحي "*ه.س.جاكسون*" في الحزب الديمقراطي، ومثلوا الشخصـيات المحوريـة للمركب الصناعي العسكري، كما تجمعوا في مركز التفكير للسياسة الأمنيـة *Center for Security Policy* من بين أهدافهم الأساسية استبدال الخطر الإسلامي بالخطر السوفيتي.

- الجماعة الثانية، تتشكل من أعضاء***"العائلة"،*** وهي جماعة أصولية مسيحية، التي قامت في فترة الحرب الباردة بتقديم الحجج الأيديولوجية للصراع الدائم والصـفري مـع الاتحـاد السوفيتي الملحد، ويمثل هذه الجماعة القسيسين بيل فرانكلين غراهـام، وهمـا النـاطقين الرسمين لمنظمة "العائلة" التي يقع مقر مركزها بالقرب من البنتاغون.ويعتقدون أن المعركة القادمة في هرمجدون ستكون مع الإسلام والمسلمين بعدما كانوا يعتقـدون أن المعركـة

[1] *« Israël est l'alternative morale au totalitarisme oriental et au relativisme moral occidental. Israël est le "Ground Zero" de la bataille centrale de notre civilisation pour sa survie. Israël peut être sauvé, et le reste de l'Occident avec lui. Il est temps de nous unir à Jérusalem. »*

النووية مع الاتحاد السوفيتي هي التي ستعجل بظهور المسيح والخلاص الذي سيعم علـيهم في الألفية السعيدة.

- الجماعة الثالثة، مثلها ***الحزب الإسرائيلي للاتحاد الوطني***، ويتكون من *إيهود لـ ـومي* Ichud Leumi و*إسرائيل بايتانو* Yisrael Beiteinu ، ويناضل الحزب مـن أجـل ضـم المسـتوطنات الإسرائيلية إلى إسرائيل الكبرى، ويقوم بتمويله جماعات المافيا "رجال الأعمال"من أصـل روسي. حيث تم تنظيم قمة القدس من قبل مؤسسة *ميكائيـل شـارني* Fondation Michael Cherney بقيادة رجل الأعمال الروسي *دميتري راديشفسكي* Dmitry Radyshevsky ، الذي جمع ثروته في فترة الرئيس الروسي بوريس إليتسين، بشرائه لمركبات صناعية للألمنيوم حيـث أنشأ مجموعة العبور الدولية **TransWorld Group**، واعتبر من أعمدة المافيا الروسـية الـتي استفادت من المرحلة الانتقالية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.قام بعدها بنقل نشـاطاته في بلغاريا حيث أصبح من المستثمرين الرئيسيين، بإنشائه للشركة الاتصالات الهاتفية **Mobiltel** وكان الممول الأساسي لفريق كرة القدم البلغاري، وتم اتهامه في أوت سنة 2000، بالتآمر ضد أمن الدولة البلغارية، منع من الإقامة بالأراضي البلغارية.لجأ إلى إسرائيل حيث كـان قد حول ثروته إلى هناك ليصبح الممول الرئيسي لصناعة الأسلحة الإسـرائيلية.([1])ومـن مصلحة المركب الصناعي العسكري أن يبقي على المخاطر والتحديات لتسويق السـلاح ورفع من ميزانيات النفقات العسكرية، والخطر الإسلامي على العالم الحر وإسرائيل يمثـل العدو الحقيقي الذي يعبأ الرأي العام والحكومات لمزيد من الإنفاقات على الشؤون الأمنية والدفاعية.

التحالف الصهيوني المسيحي واليهودي تجسد فعليا في قمة القـدس بالحضـور القـوي للجماعات المسيحية الصهيونية الأمريكية، مثل *السفارة المسيحية الدوليـة للقـدس، مركـز الأخلاق والسياسة* الذي يقوده *إليوت أبرامز*، كما حضر رؤساء الصهيونية العالمية، مثل *المؤتمر اليهودي العالمي، المنظمة الصهيونية الأمريكية*، وأجمعوا كلهم على دفن هيئة الأمـم المتحـدة بسبب إفلاسها الأخلاقي، لأنها حاولت إقامة دولة فلسطينية علـى حسـاب إسـرائيل

[1] L'Axe de la guerre des civilisations:**Sommet historique pour sceller l'Alliance des guerriers de Dieu**. in:http://www.voltairenet.org/article10834.html 17 OCTOBRE 2003

الكبرى، لأن الاعتقاد السائد لديهم أن إسرائيل فوق القواعد والقرارات الأممية، فهي مملكة الرب التي لا تخضع إلا للقواعد السماوية التي تبيح لها كل السياسات الإجرامية ضد"*الجويم*"الذي يمثلهم المسلمين.

كما ركز المتمعون على محور **كره وحقد المسلمين للصهيونية، والخطر الذي يمثله الإسلام الراديكالي على إسرائيل والعالم الحر**، بتنظير من الشخصيات اليهودية الصهيونية الفاعلة، والمهتمة بقضايا الإسلام والمسلمين، وبالأخص دانيال بيب Daniel Pipes ويوسف بودانسكي Yossef Bodansky المختص في كتابة السيرة الذاتية لابن لادن.وتم عقد اللقاء الفكري برعاية المعهد اليهودي لقضايا الأمن القومي Jewish Institute for National Security Affairs .

تبين بوضوح في قمة القدس أن الجماعات الثلاثة ركزت على خطر الحركات الإسلامية، وهو ما أكده منسق المحافظين الجدد *فرانك.ج.غافني*.Frank J. Gaffney Jr في مداخلة له حذر فيها من الخطر الإسلامي.واختتمت قمة القدس بتقديم جائزة"*هنري سكوب جاكسون*"([1])إلى *ريتشارد بيرل* الذي كان يشغل منصب المساعد البرلماني للسيناتور اليهودي الأمريكي *هنري*

ما نلاحظه بصفة عامة أن المسيحية الصهيونية، استطاعت أن تنتقل في تحديد محور عدوها الديني من الشيوعية وإمبراطورية الشر التي كان يقودها الاتحاد السوفيتي إلى العدو الجديد الإسلام والحركات الإسلامية، وهو الانتقال النوعي في التفسير الحرفي للإنجيل، حيث انتقلنا من مفاهيم *جيري فالويل* التي كانت قائمة على قرب وقوع معركة *هرمجدون* في حرب نووية مع السوفيت، وهذا ما أكده في كتابه:"*هرمجدون:الحرب القادمة مع روسيا*"[2] وأكد فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية ستنتصر في

[1] هنري سكوب جاكسون 1912-1983، يعتبر من المساعدين الأساسيين لدولة إسرائيل حيث يعرف باسمه القانون الذي يفرض على الولايات المتحدة الأمريكية وضع الشرط المسبق بجرة اليهود السوفييت إلى فلسطين قبل أي تبادل تجاري معها ، وهو من المؤيدين لمشروع "حرب النجوم" الذي أطلقه رونالد ريغان في بداية الثمانينات من القرن العشرين. ويعد الأب الروحي لنخبة المحافظين الجدد، الذين ترعرعوا في بداية حياتم السياسية مع الحزب الديمقراطي.

[2] Armaggedon : The Coming War with Russia.

الحرب، وعندما زال الخطر الشيوعي أصبح العالم الإسلامي هو الخطر الجديد الـذي سيتصادم حتما مع قوى الخير في معركة *هرمجدون* القادمة.

ورغم هذا التغير في العدو بين إدارة *ريغان* وإدارة *ج.و.بوش* فـإن الثابـت بالنسـبة للمسيحية الصهيونية يبقى قائما باعتبار دولة إسرائيل هي القوة الخارقة في الأرض التي تنبئ باقتراب الألفية السعيدة وعودة المسيح، وهو العنوان الذي وضعه *جيري فالويل* في كتاب آخر له بعنوان *Listen America* .

الاستنتاجات.

من خلال دراستنا لدور ومكانة اللوبي المسيحي الصهيوني في رسم وصـنع القـرار الأمريكي تجاه الحركات الإسلامية، تمكنا من التوصل إلى نتائج، نعتبرها ضرورية لفهم السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، تتمثل أساسا، في:

أولا: تعد البنية العقائدية، الفكرية والإيديولوجية للمسيحية الصهيونية أخطر من اللوبي الصهيوني اليهودي، وهو ما استنتجناه من خلال دراستنا لأدبيات أقطـاب اللـوبي المسيحي الصهيوني من أمثال: *بات روبرتسون، جيري فالويل، بيلي غراهام وابنه فـرانكلين غراهام..وغيرهم،* حيث تبين لنا أن عداء المسيحية الصهيونية للحركات الإسلامية بكل أطيافها، ينبع من العداء والحقد الديني ضد الإسلام كدين الذي تعتقد أنه دين *عدواني، شيطاني وشرير،* وأن رسول الإسلام محمد صلى الله عليه وسلم هو نبي *القتـال والـدم،* وقد **كتب القرآن**-أي لم يـ له الوحي- لمحاربة اليهود والمسيحيين، وبالتالي لا مجال لحـوار الأديان والحضارات مع الإسلام والمسلمين، الذين تعتبرهم أشد تديدا لليهـود مـن *أدولف هتلر* والنازية.

ثانيا: تمثل المسيحية الصهيونية **ثقل سياسي**(*عدد المنظمات والجمعيـات، عـدد الأتبـاع، انخراطها في الحزب الجمهوري، امتلاكها لوسائل التأثير السمعية البصرية..*) **وثقل اجتمـاعي** (*استغلال تدين المجتمع الأمريكي، الاستثمارات في المجالات الاجتماعية من دور الحضـانات إلى مراكز الشيخوخة ومرورا بالمركبات التجارية الضخمة..*) .

وقد تبين لنا زيادة الثقل السياسي مع صعود اليمين الديني وتحالفه مع المحافظين الجدد والليكود الإسرائيلي، وزاد من قوتهم السياسية تغلغلهم داخل الحـزب الجمهـوري، بحيث أصبحوا يتمتعون بقوة سياسية من حيث التأثير في رسم السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية والعالم الإسلامي بصفة عامة (*زيادة القوة السياسية تتضح في قيـاس درجة تعبئة الناخبين في الانتخابات والضغط على القرارات التي تعـادي إسـرائيل خارجيـا، والقضايا الأخلاقية داخليا، مثل: الإجهاض، محاربة المثليين، دعم المدارس والبرامج الدينية..*).

ثالثا: دراسة التطور التاريخي للمسيحية الصهيونية أظهر لنا كيف انتقل محور اهتمامها الخارجي في فترة الحرب الباردة من العدو السوفيتي الذي بنت عليـه كـل قراءاتـها الحرفية للأنجيل باعتباره العدو الذي سيشعل معركة هرمجدون، من خـلال الحـرب النووية القادمة، وتبين لنا ذلك في الفترة التي حكم فيها الرئيس الجمهـوري *رونالـد ريغان* 1981-1988 ، ليتحول الإسلام والمسلمين إلى العدو البديل، ليصبح الاعتقـاد الحرفي للأنجيل أن المسلمين هم الذين سيكونون وقود معركة هرمجدون الـتي تبشـر بعودة المسيح للعيش في الألفية السعيدة.

والملاحظة التي تبدو لنا مهمة، اشتراك الصهيونية المسيحية مع المحافظين الجدد، اللوبي اليهودي والمركب الصناعي العسكري، باعتبار أن **الإسلام هو العدو البديل للشيوعية**، كما رأينا ذلك في تحليلنا لدور هذه الجماعات في صنع القرار الأمريكي تجاه الحركات الإسلامية.

رابعا: تركز المسيحية الصهيونية على الحركات الإسلامية التي تقاوم إسرائيل مباشرة، مثل: *حركة المقاومة الإسلامية حماس، الجهاد الإسـلامي الفلسـطيني، حـزب الله اللبنـاني*، وتعتبرهم ألد الأعداء لأنهم يحاربون مملكة الرب، ويقفون في طريق الإرادة الإلهية التي منحت اليهود أرض إسرائيل الكبرى، وترى أن السلام الحقيقي للصـراع العـربي-الإسرائيلي يكمن في طرد الفلسطينيين وتوطينهم في الأراضي العربية المجاورة، ولا يحق لأي كان أن يتنازل عن شبر من الأرض المقدسة التي منحها الرب لأبناء إسرائيل.

وتوسع دائرة عدائها للمنظمات والجمعيات الإسلامية الخيرية التي تنشط فوق التراب الأمريكي، وتعتبرها عدوة لليهود والمسيحيين بغرسها لثقافة الحقد ضدهم من خـلال تعاليم القرآن.

ويبدو أن تنظيم القاعدة قد وسع من دائرة العداء لكي تـاجم الـدول الإسـلامية النفطية، مثل السعودية، إيران، وسوريا.

خامسا: النخبة الفاعلة في المسيحية الصهيونية، ذات ارتباطات وثيقة بعناصر يهودية، حيث تحول الكثير من اليهود إلى المسيحية لإدخال الفكر الصهيوني، مما يجعلنا نؤكـد أن المسيحية الصهيونية هي واجهة خفية للصهيونية اليهودية.

الفصل الخامس: دور الجماعات والمؤسسات الفكرية في رسم السياسة الخارجية.

نعالج في هذا الفصل دور المحافظين الجدد في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية (المبحث الأول) ثم نتطرق إلى دور مراكز التفكير في رسم السياسة الخارجية الأمريكية (المبحث الثاني).

المبحث الأول: دور المحافظين الجدد في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الفاعلون والإستراتيجيات.

من هم المحافظين الجدد؟ ما هو دورهم وما هي مكانتهم في الإدارات الأمريكية؟ وما تأثيرهم في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية في إدارة ج.و.بوش؟ وما هي نظرتهم للحركات الإسلامية؟

المطلب الأول: أصول المحافظين الجدد.

ترجع الأصول الفكرية والاجتماعية للمحافظين الجدد المعروفة ب"شبكة الشبكات"التي ينتمي إليها دونالد رومسفيلد،وزير الدفاع في إدارة ج.و.بوش، ونائب الرئيس،ريتشارد تشيني، إلى السنوات الأولى للحرب الباردة.وتجمع هذه الشبكة المدافعين عن الأحادية الأمريكية والتفوق العسكري الأميركي، في الوقت الذي يرفضون فيه كل معاهدة أو اتفاقية لخفض أو للحد من الأسلحة الإستراتيجية، لأنه حسب قناعاتم أن التفوق العسكري الأمريكي سيمكن الإدارة الأمريكية من فرض "السلام الأمريكي"الخاضع لحسابات المصالح الأمريكية في العالم، كما يسمح لها بفرض شروطها من موقع قوة في أية مفاوضات دولية.

الملاحظة الأولية التي نثيرها تتعلق **بالبنية الاجتماعية للمحافظين الجدد**، حيث أنم يشكلون شبكة معقدة من العلاقات العائلية وروابط الصداقة والعمل والرعاية، والبعض يعتبرها"بأنا بعيدة على أن تكون حركة جماهيرية، بل هم عشيرة صغيرة متماسكة يتزاوجون

ويتواصلون داخل إدارة جورج بوش وخارجها، وقد استطاعوا السيطرة على جزء كـبير من السياسة الخارجية، خصوصا كل ما له علاقة بالشرق الأوسط والعرب وإسرائيل"[1].

والتعمق في دراسة البنية الاجتماعية للمحافظين الجدد تجعلنا نؤكد أننـا أمـام الظـاهرة الاجتماعية الخلدونية"**العصبية**"التي من صلاتها النعرة على ذوي القربى وأهل الأرحـام أن ينالهم ضيم أو تصيبهم هلكة"[2]ومن سماتها الاتحاد والالتحام والوصـلة بسـبب النسـب المتواصل بين المتناصرين، مما يؤدي إلى الولاء والحلف، إذ نعرة كل أحد على ولائه وحلفه للألفة التي تلحق النفس من اهتضام جارها أو قريبها أو نسيبها بوجه من وجوه النسـب، على حد تعبير العلامة ابن خلدون.[3]

ويمكن ملاحظة هذا الترابط العائلي في البنية الاجتماعية للمحافظين الجدد من خلال الدور الذي يلعبه أفراد العائلة الواحدة في النشاط الحركي المتعلق بأفكار المحافظين الجدد، فمثلا: نجد أحد الآباء المؤسسين للمحافظين الجدد "إيرفينغ كريستول" الذي عمل مدير تحريـر مجلة"كونتري" من 1947 إلى 1950 وأسس مجلة "انكاونتر" التي كانـت تمولهـا وكالـة المخابرات المركزية ، ورأس تحريرها من 1953 إلى 1958 ، قـد خلفـه ابنـه "ويليـام كريستول" الذي يطلق عليه لقب"ولي عهد" المحافظين الجدد، حيث تـرأس إدارة تحريـر مجلة"ويكلي ستاندارد"التي يمولها اليهودي روبرت مردوخ.

كما نجد برفقة "نورمان بودهورتز" الذي عمل على تكوين المحافظين الجدد في السـتينات زوجته"ميدج ديكتر" التي تشاركه الإيمان بالفكرة والعمل من أجل تكريسها، وهي تعـد من أمناء مؤسسة "هيريتاج" منذ سنة 1981.وقد عمل الزوجان في لجنة المحافظين الجـدد المتعلقة بالخطر السوفيتي الراهن في فترة إدارة رونالد ريغان.

وخلف "ن.بودهورتز" خلفا تمسكوا بالقيم والأفكار التي دافع عنها، ومن بـين هـؤلاء الخلف تلامذته في مجلة "كونتري" جين كيركباتريك وريتشارد بايبس، هذا الأخير الـذي عمل مستشارا للرئيس ر.ريغان وأطلق تسمية"إمبراطورية الشر"على الاتحاد السوفيتي.

---

[1] أنظر : **جهاد الخازن**:"صعود المحافظين الجدد في إدارة بوش"، يومية **الحياة** اللندنية، 2003/05/30

[2] عبد الرحمن أبوزيد ولي الدين **ابن خلدون**، المقدمة: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2003، ص 131.

[3] **ابن خلدون**، المقدمة، المرجع السابق، ص132.

كما يعتبر دوغلاس فيث، نائب وولفويتز عندما كان بوزارة الدفاع، من تلاميذ ريتشارد بيرل، ووالده هو "دالك فيث" من أتباع الزعيم الصهيوني في بولندا "فلاديمير جابوتنسكي" ، وقد تم تكريم الأب"دالك" و الابن"دوغلاس فيث" في نوفمبر 1997 من قبل المنظمـة الصهيونية الأمريكية باعتبارهما يهوديان قدما خدمات جليلة لإسرائيل.

ومن بين العائلات المحافظة نجد عائلة "ديك تشيني"، نائب الرئيس الأمريكي ج.و.بـوش، حيث تعمل زوجته "لين تشيني" باحثة في معهد أمريكان أنتربريز، المعروف كأبرز مراكز التفكير للمحافظين الجدد، وشغلت ابنتهما "إليزابيث تشيني" منصـب مسـاعد وزيـر الخارجية لشؤون الشرق الأدنى.

وتعد عائلة "وارمز" الزوج "ديفيد" والزوجة "ميراف" من الناشطين الفاعلين داخل جماعة المحافظين الجدد، وكانا من المشاركين إلى جانب ريتشارد بيرل ودوغلاس فيث في تحريـر المذكرة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو سـنة 1996، بعنـوان " انفصـال تام:إستراتيجية جديدة لتأمين البلاد"يعارضون فيها اتفاقيـة أوسـلو وعمليـة السـلام برمتها.وكان ديفيد وارمز قد ترأس قسم دراسات الشرق الأوسط في مؤسسة أمريكـان أنتربريز، وهو من المدافعين عن الإطاحة بصدام حسين لتأمين دولة إسرائيل ونشر كتـاب بعنوان"حليف الطغيان:فشل أمريكا في لإطاحة صدام حسين".

أما زوجته"ميراف وارمز" فقد أسست مع "إيغال كارمون"عميل سـابق للاسـتخبارات الإسرائيلية معهد أبحاث الشرق الأوسط للترجمة، واشتغلت مديرة تنفيذية للمعهـد لمـدة أربع سنوات، وانتقلت لتعمل مديرة مركز دراسات الشرق الأوسط في مؤسسة هديسون.

ولا يمكننا أن نحلل الرابطة العائلية داخل المحافظين الجدد دون المرور على عائلة"كاغـان" وإسهاماتا الفكرية، حيث يعتبر"روبرت كاغان"من أبرز المحافظين الجدد المـدافعين عـن القوة الأمريكية وتفوقها على العالم من خلال كتابه"Of paradise and power"[1]. في الوقت الذي تشغل فيه زوجته"فيكتوريا نولاند"نائبة رئيس البعثة الأمريكية لدى الناتو، وأيضـا مستشارة الشؤون الخارجية لدى نائب الرئيس ريتشارد تشيني.

---

[1] أنظر: **روبرت كاغان**، عن الفردوس والقوة، مرجع سبق ذكره.

أما "فريدريك كاغان" أخو روبرت، فيعمل أستاذا للتـاريخ العسـكري في الأكاديميـة العسكرية الأمريكية، وهو إلى جانب أخيه من المدافعين عن مبادرة الدفاع ضد الصواريخ، تتضح أرائهما أكثر في الكتاب الذي ألفاه بعنوان:"عندما نامت أمريكا:خـداع الـنفس والضعف العسكري والخطر على السلام اليوم".

ويعتبر روبرت وفريدريك ابنا "دونالد كاغان" الأستاذ بجامعة يال منذ 1969، الذي أصبح منذ 2002 أستاذ الأدب الكلاسيكي والتاريخ، وهو من المحافظين الجدد منذ السـبعينات، ويرتكز الاهتمام الفكري لعائلة كاغان كلها على تبرير الزيادة في النفقات العسكرية من أجل التفوق الأمريكي على العالم.

كما لعبت رابطة الصداقة والزمالة دورا كبيرا في التقريب بين المحافظين الجـدد، حيـث تقرب ريتشارد بيرل من المحافظين بفضل زميلته في الدراسة "جون ولستر" الـتي قدمتـه لأبيها "ألفرد ولستر"، وهذا ما سهل لريتشارد بيرل و دونالـد رومسـفيلد للعمـل في واشنطن منذ أكثر من ثلاثة عقود والاحتكاك بالسناتور هنري جاكسون من خلال العمل في مكتبه، ويعد هذا الأخير من المدافعين الأساسيين على الهجرة اليهودية لفلسطين، وهناك قانون باسمه في الكونغرس يتعلق بربط التبادل التجاري مع الاتحاد السوفيتي بجرة اليهـود السوفييت إلى فلسطين.

الظاهرة الأخرى التي تثير انتباهنا في دراسة البنية الاجتماعية للمحافظين الجدد تكمـن في **ولائهم لدولة إسرائيل،** ويمكن أن نفسر ذلك بالمفهوم الخلدوني للعصبية، إذ أن الغاية الـتي تجري إليها العصبية هي الملك-*بضم الميم*- التي تعني التغلب والحكمة بالقهر[1]. وما نقصده بذلك أن المحافظين الجدد يسعون للتغلب الملكي-*بضم الميم*- لإسرائيل على محيطها العربي-الإسلامي ومن بين الدوافع لذلك الانتماء اليهودي لمعظم رواد المحافظين الجدد، مما يجعـل حلفهم وولائهم لدولة إسرائيل أكبر من ولائهم للولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكننا أن نستدل على ذلك بأسماء بعض الشخصيات اليهودية الفاعلة في عصبة المحافظين الجدد ونشاطاتم المميزة في دعم إسرائيل.

---

[1] **ابن خلدون،** المقدمة، المرجع السابق، ص142.

بول وولفويتز، من أبرز اليهود في الإدارة الأمريكية ومن المؤيدين الفاعلين لإسرائيل لارتباطاته الدينية والعائلية بدولة إسرائيل، حيث لديه أقارب في إسرائيل منهم أحد إخوته، وتربطه بالقيادة السياسية الإسرائيلية علاقات قوية، نشبهها بالولاء الذي يفرضه منطق العصبية الخلدونية.

وهو مناهض لكل دولة أو حركة سياسية معادية لإسرائيل، ويعد من المطالبين الأوائل للإطاحة بصدام حسين، كما حاول أن يربط بين تنظيم القاعدة ونظام صدام حسين من خلال خطر إمداد الحركات الإسلامية بأسلحة الدمار الشامل، مما جعله يشكل جهاز استخبارات داخل البنتاغون، عندما كان يتولى منصب نائب وزير الدفاع، في الفترة الرئاسية الأولى للرئيس ج.و.بوش، كان هذا الجهاز موازيا لوكالة المخابرات المركزية، من أهدافه الترويج لفكرة الربط بين خطر"الإرهاب الإسلامي" ونظام صدام حسين.

وهو من المدافعين عن حتمية التحالف الإستراتيجي بين و.م.إ وإسرائيل بسبب خطر "الإرهاب الإسلامي" المشترك الذي يحاول أن يدمر الحرية والديمقراطية في كل من البلدين، ووجد في أحداث 9/11 التبرير لتمرير فكرته القائلة بتماثل إرهاب تنظيم القاعدة بإرهاب حركات المقاومة الإسلامية بفلسطين.

ريتشارد بيرل، من عصبة المحافظين الجدد الموالين لدولة إسرائيل، فهو عضو في المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، ذو علاقات وطيدة بنائب الرئيس ريتشارد تشيني وبوزير الدفاع دونالد رومسفيلد، كما تربطه في الوقت ذاته علاقات إستراتيجية بالنخبة الليكودية في إسرائيل، ولا يخفى على أحد مشاركته في كتابة التقرير لرئيس الوزراء الليكودي بنيامين نتانياهو في سنة 1996، المعنون ب"انفصال تام".

ترأس ر.بيرل مجلس سياسة الدفاع بوزارة الدفاع واستقال من منصبه في مارس 2003 بعد الفضائح التجارية المتورط فيها، حيث كان مرتبط بشركة"غلوبال كروسنغ" المفلسة التي حاول مساعدتها لدى وزارة الدفاع للحصول على استثمارات في الشرق الأقصى مقابل وعد الشركة له بالحصول على 600 ألف دولار إضافة إلى مرتبه الذي يصل إلى 125 ألف دولار. كما تورط في فضيحة كشف عنها الصحفي الأمريكي"سايمور هيرش"، وتتعلق

بمفاوضاته مع رجلي أعمال سعوديين هما عدنان قاشقجي وحرب زهير من أجل انضمام مستثمرين في شركة "ترايريم"المهتمة بخدمات وبضائع الأمن الداخلي والدفاع[1].

لويس ليبي،شغل منصب كبير الموظفين لدى نائب الرئيس الأمريكي ريتشارد تشني، عمل بوزارة الدفاع في فترة ج.بوش الأب، وتربطه صداقة متينـة بـاليهودي الآخـر بـول وولفويتز.وهو عضو في مجلس إدارة مؤسسة راند ذات الارتباطات الوثيقـة بالبنتـاغون، يعمل مستشارا لشركة نورثروب-غرومان إحدى الشركات ذائعة الصيت ضمن المركب العسكري الصناعي.وهو من مؤسسي مشروع القرن الأمريكي الجديد ومـن المناصـرين لإسرائيل وحلفائها في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث دافع في فترة الرئيس كلينتـون على رجل الأعمال اليهودي"مارك ريتش"، بشهادته أمام مجلس النواب في مـارس 2001 ضد التهم المنسوبة ل"ريتش" والمتعلقة بالتهرب من دفع الضرائب قيمتها 48 مليون دولار والاحتيال على القانون في عقد الصفقات[2].

دوغلاس فيث، هو ابن اليهودي "دالك فيث" أحد أنصار الصهيوني البولندي جابوتنسكي، شغل فيث منصب مساعد وزير الدفاع للسياسة،في إدارة ج.و.بـوش، وهـي المكانـة الوظيفية الثالثة في السلم الوظيفي في وزارة الدفاع بعد كل من وزير الدفاع ونائب وزير الدفاع.وهو عضو مجلس مستشاري المعهد اليهودي لشـؤون الأمـن القـومي، ومـن المشاركين في تحرير التقرير الإستراتيجي لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتانياهو، ومن المؤيدين لدولة إسرائيل والمناهضين لأي سلام إسرائيلي-فلسطيني يمس بدولة إسرائيل الكبرى

دانيال بايس، رئيس منتدى الشرق الأوسط الذي تأسس في سنة 1990، وكـان رئيسـا لمنظمة"إيباك"أبرز منظمات اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكيـة، وهـو مـن المدافعين البارزين داخل عصبة المحافظين الجدد على إقامة علاقات إستراتيجية وثيقة مـع إسرائيل مع ضرب الحركات الإسلامية المعادية لإسرائيل، ومن أبرز نشاطاته في المنتـدى الذي يديره إصدار قائمة تضم 108 أكاديمي جامعي اعتبروا من المعادين لإسرائيل ومـن

[1] **جهاد الخازن**:"صعود المحافظين الجدد في إدارة بوش"، المقال رقم 13، يومية الحياة اللندنية، 2003/06/14 .

[2] **جهاد الخازن**، المقال رقم 16، يومية الحياة اللندنية، 2003/06/17.

المدافعين عن "الإرهاب الإسلامي" بفضل كتابتهم التبريرية لنشاط الحركات الإسلامية التي يعتقدون أن تحركها نابع من الدعم الأمريكي لدولة إسـرائيل علـى حسـاب العـالم الإسلامي، ومن بين المتهمين المفكر الأمريكي اليهودي اليساري الاتجاه نعوم شاومسكي.
ميراف وارمز مؤسسة معهد "ميمري" للترجمة بمساعدة ضابط الاستخبارات الإسـرائيلي إيغال كارمون، حيث تعمل ميراف على ربط القضية الفلسطينية بالحركات الإرهابية.كما تتولى اليهودية ميراف منصب رئيسة ومديرة مركز سياسة الشرق الأوسـط في مؤسسـة هديسون.
نشاطاتم تتضح أكثر مع مراكز التفكير المهتمة بأمن إسرائيل مثل، المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، الذي يهتم بالدفاع عن أهمية إسرائيل الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ويضم المعهد في مجلسه الاستشاري أنصار إسرائيل في عصبة المحافظين الجـدد، منهم:ريتشارد بيرل، مايكل ليدن، ستيفن برين، وجيمس وولزي.

من بين نشاطاتم البارزة في دعم إسرائيل المذكرات والرسائل المفتوحة الموجهة إلى صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، ونشير هنـا إلى الرسـالة الموجهـة إلى الـرئيس ج.و.بوش بتاريخ 21 سبتمبر 2001 تدعوه فيها إلى توسيع الحرب على الإرهاب تشـمل أفغانستان، العراق، وقطع العلاقات مع السلطة الوطنية الفلسطينية، والتحرك ضد سـوريا وضرب حزب الله في لبنان. ومن بين الموقعين ريتشارد بيرل، وجين كيركباتريك وفرنك غافني ووليام كريستول ودونالد وروبرت كاغان. ونفهم من الرسالة أن الموقعين عليهـا يهدفون إلى تأمين دولة إسرائيل بضرب الدائرة الداخلية لها والمتمثلة في السلطة الفلسطينية بقيادة الراحل ياسر عرفات، وبضرب الدائرة الإقليمية سوريا وإيران، وبتأمين الحدود من التيار الإسلامي الجهادي "حزب الله".
وفي رسالة أخرى موجهة للرئيس ج.و.بوش مؤرخة بتاريخ 3 أفريل 2002، طالبوا فيهـا بعد شكرهم للرئيس على دعمه لإسرائيل، بقطع المفاوضات مع ياسر عرفات واعتـبروه إرهابيا مماثلا للملا عمر وبن لادن، وطالبته بالمزيد من الدعم لإسرائيل[1].ومن بين الموقعين

[1] **جهاد الخازن**:"صعود المحافظين الجدد في إدارة بوش"المقال رقم 8، يومية الحياة اللندنية، 2003/05/31

ريتشارد بيرل ونورمان بودهورتز وكن أدلمان وروبرت كاغان وفرانك غـافني ودانيـال بايس وراندي شوغان.

الملاحظة الأخرى التي نثيرها تتعلق **بالانتماء الحزبي لأعضاء المحافظين الجدد**، حيـث أنـم لا يخضعون في فكرهم إلى الحدود السياسية والحزبية، لأن أنصارهم ينتمون لكـلا الحـزبين الجمهوري والديمقراطي، بالرغم من تمركزهم القوي في الحـزب الجمهـوري. ولـديهم إستراتيجية للتأثير على لاعبي صناعة القرار: البيت الأبيض، الكونغرس، البنتاغون، والرأي العام من خلال قدراتم الفكرية ونشاطاتم الديناميكية التي تظهر في اللجان، الاتصـالات مع أعلى الهيئات في الإدارة الأمريكية، ربط العلاقات مع جماعـات المصـالح والوسـط الأكاديمي، التحالفات المؤقتة والحملات الإعلامية من أجل إقناع الرأي العام.[1]

المطلب الثاني: المحافظين الجدد والقوة العسكرية الأمريكية.

كان الاجتماع الأول لتيار المحافظين في سنة 1950 بنادي واشنطن بتأسيسهم للجنة الخطر الراهن (*Committee on the Present Danger – CPD*) حيث قدم أعضاء اللجنة أنفسهم علـى أنم جماعة مواطنين للضغط (*citizen's lobby*) هدف اللجنة إخطار الأمة حول الخطر الراهن للاتحاد السوفيتي، منطلقين من الأحداث الخطيرة التي تدد المصالح الأمريكية في تلك الفترة منها، الحصار السوفيتي لبرلين في سنة 1948، انضمام الصين للمعسكر الشيوعي وإقامتها لقطب"صيني-سوفيتي". وأمام هذه التحديات الأمنية طالب أعضاء اللجنة مـن الـرئيس الأمريكي ترومان بضرورة تبني التعليمة رقم 68 لمجلس الأمن القومي التي تقتـرح التـزام و.م.إ ببرنامج تسلح مكثف يهدف إلى وضع حد للنفوذ السوفيتي مع الإبقاء على التفوق الأمريكي في العالم. ونشير هنا، إلى أنه في فترة الرئيس ترومان كانت و.م.إ تملك التفوق النووي على الاتحاد السوفيتي وكان الاعتقاد السائد بأن الردع النووي سيسمح بتقلـيص القوات العسكرية النظامية مما يحقق الاقتصاد في النفقات العموميـة. وفي فيفـري 1950،

[1] Bernard SIONNEAU, réseaux conservateurs et nouvelle doctrine américaine de sécurité, In: http://www.diplomatie.gouv.fr.IMG.pdf.FD001302

انتقدت التعليمة رقم 68 الصادرة عن مجلس الأمن القومي هذه الرؤية. وتم طرح فكرتين أساسيتين من قبل "بول نيتز" Paul Nitze ، رجل أعمال سابق، وباعتباره مسؤول التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، طالب، عكس الرؤية التي كانت سائدة، بالاستثمار الواسع في القوات العسكرية التقليدية، حتى يتسنى للقوات الأمريكية بـالتحرك العسـكري في المناطق التي يستحيل فيها استخدام السلاح النووي وذلك من منطلق أن القوات السوفيتية كانت تملك القنبلة النووية منذ سنة 1949 ، كما تمكن الشيوعيون في الصين من الاستيلاء على السلطة في نفس السنة. ولتحقيق هذه الفكرة الإستراتيجية قام بول نيتز، مع بريانت كونانتBryant Conant وتراسي فورهيز Tracy Voorhees وروبرت باترسون Robert Patterson بنشرها من خلال لجنة الخطر الآني التي أسسوها لهذا الغرض، وذلك عن طريق الحملات الإشهارية في الإذاعة لمدة ثلاثة أشهر بواسطة شبكة "أن بي سي"، والحملات الإعلاميـة الأخرى،وقد وجدت أفكار اللجنة في ميدان التسلح صدى لها في الحكومة الـتي تبنـت أفكار اللجنة مع توصلها لإقناع الرأي العام بالخطر الذي يمثله الاتحـاد السـوفيتي علـى مستقبل الأمن الأمريكي.

ومن بين الاستراتيجيات التي انتهجتها جماعة المحافظين في التأثير على صانعي القرار لكـي يتبنوا أفكارهم المتعلقة بالتفوق العسكري الأمريكي، مساندة برامج التسلح وزيادة الإنفاق العسكري، إقامة علاقات مع أعضاء الكونغرس وتزويد لجان الكونغرس المتخصصـة في الدفاع والأمن بالخبراء المدافعين عن أطروحاتم، مع نشر أراء اللجان المتوافقة مع أفكارهم وتوزيعها الواسع على الأجهزة الإعلامية المؤثرة في النخبة السياسية.

بعد الفترة التي شهدت انتهاء الحرب الفيتنامية، ظهر"المحافظون الجدد" في ظل بيئة داخلية أصبحت أكثر عداء للتدخل العسكري الأمريكي في الخارج، حيث عكـف الكـونغرس حول التشريع المتعلق بمراقبة التسلح واتجه البيت الأبيض نحو سياسة الوفاق في العلاقـات غرب- شرق. وابتداء من سنة 1975، تحركت آلة الضغط التقليدية للمحافظين لوقـف زحف السياسة الجديدة المخالفة لأفكارهم وجعلتهم يعيدون إحياء لجنتـهم الأولى"لجنـة الخطر الراهن"، تحت إدارة أوجان ف.روستو ، وبول نيتز وأعضاء جماعة"الصقور" مـن بينهم: هنري فاولر، ماكس كامبلمان، شارل وولكر، ريتشارد ألان، لـين كيركلانـد،

وإيلمو زوموالت.وبعد اتصالاتم مع وزير الدفاع جيمس شليسـنجر James Schlesinger قرروا إنشاء تنظيم يهدف إلى إقامة نقاش وطني حول المسائل الأمنية من أجـل ضـمان الأمن الدائم للولايات المتحدة الأمريكية، وفي نوفمبر 1976 ، في الوقت الذي وصل فيـه جيمي كارتر إلى السلطة، نشروا وثيقة بعنوان"الرؤية المشتركة والخطر المشترك" (*Common Sense and the Common Danger*) ، وأعلنوا في نادي واشنطن المقر الأول لميلاد لجنة الخطـر الراهن، عن ميلاد لجنة ثانية للخطر الراهن، من أهدافها المطالبة بالتخلي عن الاتفاقيـات الإستراتيجية لمرحلة الوفاق الدولي، وكان تأثيرهم واضح في صيف 1976 عنـدما تـبنى الرئيس جيرالد فورد ومدير وكالة المخابرات المركزية، جورج بوش، فكرة إنشـاء لجنـة متخصصة من خارج الحكومة "الفريق ب"لتقييم القدرة الإستراتيجية السوفيتية، ويكـون للجنة حرية الاطلاع على المعلومات المصنفة سرية من قبل مصالح الاستعلامات، ونشـير هنا إلى أن هذه اللجنة كانت قد تشكلت بإرادتا في ماي 1976بالتوازي مع "الفريـق أ" الذي تشكل في الإدارة الأمريكية، وضمت اللجنة الموازية "الفريق ب" من بين أعضـائها بول نيتز، ريتشارد بيب، دانيال غراهام، ويليام فان كليف، وبول وولفويتز.وقد استفادت هذه اللجنة من دعم أساسي بعد إنشاء التحالف من أجل الأغلبية الديمقراطية، ونلاحـظ وجود ثلاثة عشر عضوا من بين ثمانية عشرا المشكلين لخلية السياسة الدولية للتحالف من أجل الأغلبية الديمقراطية قد التحقوا باللجنة الثانية للخطر الراهن، وهـم يمثلـون التيـار الشديد المعاداة للاتحاد السوفيتي. ويقود المحافظين الديمقراطيين داخـل مجلـس الشـيوخ السيناتور هنري جاكسون، وهم يؤمنون بأن الاتحاد السوفيتي شر مطلق ومن الواجـب الأخلاقي القضاء على هذا الشر بالتفوق العسكري وفق شعار"السلام عن طريق القوة"من أجل نشر القيم الديمقراطية في العالم.ويطالب المحافظون المتشددون الحكومـة الأمريكيـة بالتخلي الأحادي عن كل الاتفاقيات المتعلقة بالحد ومراقبة التسلح، مع ضرورة التسـلح بالوسائل العسكرية ذات التكنولوجيات المتطورة من أجل وضع حد للهيمنة السوفيتية في العالم[1].ولعله من المفيد هنا أن نشير إلى أن أغلبية الأعضاء المكونين للتحالف مـن أجـل الأغلبية الديمقراطية هم من يهود نيويورك، ومن المثقفين المستقلين داخل التيار اليساري في

[1] « Group Watch : Coalition for a Democratic Majority », *The Public Eye*, Political Research Associates, septembre 1989.

الولايات المتحدة الأمريكية.ومن هنا قد نفهم تلك العلاقات المتينة القائمة بين المحـافظين وإسرائيل من خلال الدعم المطلق لحزب الليكود الذي يعتبرونه الحليف الاسـتراتيجي في منطقة الشرق الأوسط الذي يمكنه أن يوقف الزحف الشيوعي، وهي الأفكار ذاتا الـتي يتبناها المحافظون داخل الحزب الجمهوري مما جعل هؤلاء يتحالفون مع جماعة التحـالف من أجل الأغلبية الديمقراطية، من أجل إنقاذ السياسة الخارجية الأمريكية.ويمثل المحـافظين الجدد في الحزب الجمهوري نورمان بودوراتز Norman Podhoretz إيرفينق كريستول Irving Kristol ، ميدج ديكتر Midge Decter ، جون كيركباتريك Jeane Kirkpatrick وولتر لاكـور Walter Laqueur ويعبرون عن آرائهم مـن خـلال الـلات المتخصصـة "كـومنتري" Commentary ومجلة المصلحة الوطنية The National Interest ومجلة مصلحة الـرأي العـام The Public Interest.[1]

لم يكن تأثير المحافظين و"المحافظين الجدد" في الفترة الأولى لإدارة ج.كـارتر واضـحا إلا بعدما تمكنوا من تعطيل اتفاقية سالت 2 ، وذلك بعد إنفاقهم أكثر من 6 ملايـين دولار على حملة وطنية للقضاء على الاتفاقية، تم خلالها توزيع 15 مليون وثيقة عن طريق البريـد وتعبئة 150 محاضر لشرح أهدافهم من عدم المصادقة على اتفاقية الحـد مـن الأسـلحة الإستراتيجية، كما أنتجوا أفلام حول اتفاقية سالت 2 ، ويكفي أن نشير إلى أن أحد هذه الأفلام المعنون ب"أعراض سالت" الذي أنتج من قبل"الس الأمريكي للأمن"تم عرضـه أكثر من ألف مرة[2]

واستطاعت اللجنة الثانية للخطر الراهن وبمساندة المحافظين في "الفريق ب" وفي التحـالف من أجل الأغلبية الديمقراطية والمحافظين الجدد في الحزب الجمهوري من تعبئة الرأي العـام حول معارضتهم لاتفاقية سالت 2، فما بين سنة 1976 تاريخ إعادة بعث اللجنـة الثانيـة وديسمبر 1979، وزعت اللجنة أكثر من 200 ألف نسخة من النشرات والتقارير، كمـا شارك الأعضاء المسيرون والتنفيذيون في 479 حصة إذاعية وتلفزيونية، وفي عدة مـؤتمرات صحفية، نقاشات واجتماعات عامة.كما قدموا سبعة عشر مداخلـة خـلال جلسـات

---

[1] للإطلاع أكثر على فكر المحافظين الجدد راجع الموقع الإلكتروني:
http://www.homestead.com/**neoconservatism**/indexn¨ s4.html.

[2] Bernard SIONNEAU, réseaux conservateurs et nouvelle doctrine américaine de sécurité,op,cit.

الاستماع التي نظمتها لجنتي خدمات التسلح والعلاقات الخارجية التابعتين لمجلس الشيوخ[1].

إضافة إلى النشاط المكثف للجنة في التأثير على صانعي القرار من أجل وقف المصادقة على اتفاقية سالت2 فإن البيئة الدولية قد ساعدت "المحافظين" و"المحافظين الجدد"على دفع الكونغرس بعدم المصادقة على الاتفاقية، من بين الأحداث الدولية المساعدة، اكتشاف كتيبة عسكرية سوفيتية بكوبا، احتلال السفارة الأمريكية في طهران في نوفمبر 1979، وفي السنة ذاتها الاحتلال السوفيتي لأفغانستان.وفتحت الأبواب على مصراعيها "للفريق ب" المدعوم من قبل اللجنة الثانية للخطر الراهن لتضخيم القدرات الإستراتيجية السوفيتية[2] مما يسمح لها بتقديم الحجج لبرنامج التسلح المكثف الذي بدأ مع نهاية إدارة كارتر وحقق غاية المحافظين في الفترتين الرئاسيتين لرونالد ريغان، الذي يعد هو بدوره من المحافظين.وأصبحت الرؤية المحافظة في قلب السلطة التنفيذية، بعدما تم تعيين أكثر من ثلاثين شخصية ينتمون إلى اللجنة الثانية للخطر الراهن، من بينهم عشرين شخصية تقلدت وظائف ذات علاقة مباشرة بالأمن القومي، ومن بين هذه الشخصيات من ينتمي للحزب الديمقراطي، في إطار توافق هذه الشخصيات مع رؤية المحافظين من خلال التعاون الذي كان قائما بين التحالف من أجل الأغلبية الديمقراطية واللجنة الثانية للخطر الراهن.ومن بين الشخصيات المعينة في إدارة ريغان، ريتشارد بيرل، وتولى منصب مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي، وعين بول وولفويتز في منصب سفير بأندونيزيا ، وتولى "أوجان.ف.روستو" منصب مدير وكالة نزع التسلح ومراقبة الأسلحة، كما عين ريتشارد بيب، إحدى الشخصيات الفاعلة في "الفريق ب"بمجلس الأمن القومي، وعينت "جون.ج.كيركباتريك"،ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة.إضافة إلى هذه القائمة من "المحافظين الجدد" تم تعيين شخصيات من جماعة"المحافظين التقليديين"في الوظائف السامية في إدارة ر.ريغان وعلى رأسهم بول ه.نيتز الذي تولى وظيفة *chief*

---

[1] Bernard SIONNEAU, op.cit.

[2] اتم "فريق ب" وكالة المخابرات المركزية بتقليلها من القدرات الإستراتيجية السوفيتية، ففي وثيقة سرية للوكالة قدرت النفقات العسكرية السوفييتية ب 68 بالمائة من الإنتاج الوطني الخام في الوقت الذي قدر "الفريق ب" هذه النسبة ب 1113 بالمائة.

أنظر: Central Intelligence Agency, *Intelligence Community Experiment in Competitive Analysis : Soviet Strategic Objectives, An Alternate View : Report of Team B*, décembre 1976 (déclassifié en september 1992), p. 1

وعين "ويليام.ر.فان كليف" في وظيفة رئيس وكالة *negociator for Theater Nuclear Forces* نزع التسلح ومراقبة التسلح، كم عين "فراد إكلي"، مساعد وزير الدفاع للسياسات. كما أن "دانيال غراهام" تولى رئاسة الحملة الانتخابية للرئيس ريغان وكان وراء وضع السياسة الدفاعية التي تبنتها إدارة ريغان، وثقله السياسي ينبع من خبرته في الشـؤون العسـكرية والأمنية حيث تولى إدارة وكالة المخابرات المركزية في سنتي 1973-1974 ثم مدير وكالـة المخابرات العسكرية من سنة 1976 إلى 1980.

انتقلت الرؤية الأيديولوجية للمحافظين الجدد التي انتعشت مـع منتصـف السـبعينات والقائمة على تقسيم العالم بين ازدواجية "عالم الخـير"و"عـالم الشـر" إلى قلـب إدارة ج.و.بوش، وبنت إستراتيجية أمنية في إطار هذه الأيديولوجية، فما هي أسس عقيدة الأمن القومي لإدارة ج.و.بوش الابن؟

لتحديد إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لإدارة ج.و.بوش يجب أن نتعامل مع ثلاثـة وثائق رسمية، الوثيقة الأولى، تتعلق بإستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، التي تم وضعها في سبتمبر 2002 والتي تحمل مصادقة الرئيس الأمريكي عليهـا، وتشـمل مجموعة من خطب الرئيس للفترة الممتدة ما بين 2001 و2002 . الوثيقة الثانيـة، وتتعلـق بتقرير الدفاعي الرباعي *Quadrennial Defense Review Report* الصادر في سبتمبر 2001، وهي الوثيقة التي حررها المسئولون المدنيون والعسكريون التابعين للبنتاغون تحت سلطة وزيـر الدفاع بالتشاور مع الرئيس الأمريكي. أما الوثيقة الثالثة، فتشمل الحالة النوويـة *Nuclear Posture Review* الصادرة في ديسمبر 2001، وتتعلق بالتدقيق فيما يخص إستراتيجية القوات النووية الأمريكية، يعدها البنتاغون بطلب من الكونغرس.

ويلاحظ بأن التعليمات المتضمنة في الوثائق المذكورة أعلاه تم إعدادها في بيئة دولية ما قبل أحداث 9/11 ، حيث تم صياغتها ما بين ربيع 1997 وسبتمبر 2000 في إطار مشروع"القرن الأمريكي الجديد"الذي أعده المحافظون الجدد بمشاركة شخصيات سياسـية هامـة ذات ارتباطات بجماعة المحافظين الجدد.الكثير من هذه الشخصيات تولت مناصب المسؤولية في إدارة ج.و.بوش، من بينها ر.تشيني،د.رومسفيلد، ب.وولفويتز، ولويز لـيبي، والـبعض منهم ينتمي لمراكز الفكر المحافظة من أمثال:مؤسسة هيريتاج، معهد هوفر، هاي فرونتيي،

مركز السياسة الأمنية وغيرها من المؤسسات ذات الأيديولوجية المحافظة. حيث عملت هذه المراكز على نشر الفكر المحافظ والتأثير على النخبة السياسية لكي تتبنى أهدافها الأيديولوجية، ومن بين الشخصيات الفاعلة نذكر: نورمان بوذوراتز، ويليام كريستول، ريتشارد بيرل، فرانك قافني، وميدج دكتر[1].

وجد هؤلاء جميعا في أحداث 9/11 الفرصة المناسبة لتحقيق هدفهم الاستراتيجي"السلام بالقوة" من خلال صياغة إستراتيجية أمنية قائمة على محاور تم تحديدها ما بين سنتي 1997 و2000، في إطار مشروع القرن الأمريكي الجديد كما أشارنا إليه سابقا.و تم تلخيص أهم الاقتراحات التي طرحتها مراكز التفكير المحافظة منذ ثلاثين سنة في تقرير خاص عنوانه:"إعادة بناء الدفاع الأمريكي في القرن الأمريكي الجديد"[2] ، بهدف تبرير التفوق الأمريكي العسكري على العالم.ولتحقيق هذا التفوق العسكري على العالم يقترح التقرير ضرورة السيطرة على المجالين البحري والفضائي، من خلال مبادرة الدفاع الإستراتيجي التي طرحت في إدارة ر.ريغان حيث شارك الكثير من المحافظين في صياغة هذه المبادرة وكانت نشاطاتهم واضحة في اللجنة الثانية التي تشكلت في سنة 1997 تحت رئاسة وزير الدفاع د.رومسفيلد في فترة الرئيس ر.ريغان من أجل تقييم الأمن الأمريكي في مجال الفضاء، وكانت ثلاثة مراكز للتفكير المحافظة حاضرة في هذه اللجنة الخاصة، وتتمثل في مؤسسة هيريتاج، CSP, Empower America وأسفرت نتائج اللجنة على تقديم توصيات لو.م.إ تحثها على ضرورة تطوير قدرات الردع والدفاع الفضائي ضد الأعمال العدوانية.

كانت اسهامات المحافظين الجدد وأثرهم الفكري واضحين في فترة الرئيس جورج بوش الأب من خلال التقرير المشترك الصادر في مارس 1992 عن وزارة الدفاع ووزارة الخارجية تحت إدارة مساعد وزير الدفاع للسياسات بول وولفويتز، حيث أوصى التقرير بضرورة الحفاظ على وضعية القوى الكاسحة لو.م.إ من خلال التفوق العسكري الذي يمكن استخدامه بصفة أحادية من قبل الإدارة الأمريكية، باعتبارها الضامن لسلامة وأمن النظام الدولي في أوروبا من خلال الحلف الأطلسي.كما طالب التقرير مراعاة الخطر القادم

---

[1] *Cf.* « Statement of Principles », Project for The New American Century, 3 juin 1997, sur le site Internet http://www.newamericancentury.org.

[2] التسمية الأصلية هي:
Rebuilding America's Defenses : Strategy, Forces and Resources, For a New Century

من التفوق الاقتصادي الياباني والأوروبي ويحذر كذلك من الخطر الروسي النووي الـذي يهدد الأمن الأمريكي، على أن يتم حصر هذه المخاطر بالإبقاء على الوظيفة الإستراتيجية للحلف الأطلسي. وفي الواقع، فإن هذه الأفكار التي طرحها ب.وولفويتز ليست جديـدة على فكر المحافظين والمحافظين الجدد التي كانت مطروحة من قبل في "الفريق ب" أو اللجنة الثانية للخطر الراهن.

وكانت رؤية ب.وولفويتز باعتباره أحد وجوه المحافظين الجدد في حرب الخلـيج الثانيـة تصب في الرؤية التقليدية للمحافظين حيث عارض أصحاب الرؤية التعددية في إدارة أزمة الخليج،ومن بينهم رئيس هيئة الأركان المشتركة "كولن باول"، الذين كانوا يعتـبرون أن مهمة و.م.إ تتم بتحرير الكويت وإخراج القوات العراقية طبقا لقرارات الأمم المتحدة، في الوقت الذي كان فيه المحافظون الجدد يطالبون بالإطاحة بنظام صدام حسين.

ولعله من نافلة القول أن نتطرق إلى "الرسالة التبشيرية" التي نشرها صاموئيل هنتغتـون في سنة 1993 من خلال مقاله"صدام الحضارات"، التي لقيت توزيعا ودعاية شاملتين، حيث يبرر من خلالها شرعية عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة. ويصنف ص.هنتغتون ضمن المثقفين العضويين حسب تعبير "غرامشي" مـدافعا بقناعة عن الفكر التقليدي للمحافظين، ولأن دراساته الإستراتيجية يتم تمويلها من قبـل مؤسسة جون .م.أولين، إحدى المؤسسات المحافظة، حيث يعمل ص.هنتغتون مديرا لمعهد أولين للدراسات الإستراتيجية بجامعة هارفارد.وتعد مؤسسة أولين التي تعمل على تمويـل الدراسات الإستراتيجية من بين مراكز التفكير العريقة التي تنشط منذ ما يقارب الثلاثـة عقود، مثلها مثل مراكز التفكير التي تمثل التيار المحافظ: كمؤسسة هيريتـاج، أمريكـان أنتربرايز، ومؤسسة هوفر..وغيرها من المراكز.

وتظهر نشاطات ص.هنتغتون مع التيار المحافظ بصورة جلية مع الفريق الذي وضع التقرير الإستراتيجي في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، كرس فيـه مفهـوم « *Disciminate Deterrence* ». وكان مـدير فريـق الدراسـة "ألـبير ولسـتيتر" Albert Wohlstetter و"فراد.س.إكلي" Fred C. Iklé ، الأول، متخصص في الإستراتيجية النووية بمؤسسة رانـد، ويعد الزعيم الروحي لكل من بول وولفويتز وريتشارد بيرل عندما كانا طالبين بجامعـة

شيكاغو.أما الثاني، فراد.س.إكلي، فكان مساعد وزير الدفاع للسياسات في إدارة رونالد ريغان، ومدير التسلح ومراقبة الأسلحة في إدارة ج.بوش الأب وهو من بين المسيرين لمركز السياسة الأمنية الذي يعد أحد مراكز التفكير المحافظة، ويعد "ف.س.إكلي" من المدافعين الأقوياء على مبادرة الدفاع الإستراتيجي.

وما يهمنا هنا أن هنتغتون إلى جانب محرري التقرير دافعوا على إستراتيجية أمنية قائمة على تديد العدو من خلال سياسة ردعية مزدوجة، الأولى، قائمة على ردع العدو بضربة استباقية شاملة قاضية، أما الثانية فتقوم على ردع العدو بضربة استباقية ذات أهداف محددة بفضل استعمال الأسلحة الذكية والاستفادة من الثورة الإلكترونية في ميدان الأسلحة[1].

وتعد أفكار ص.هنتغتون محاولة تبريرية لاستفراد و.م.إ بالأحادية القطبية لفترة ما بعد الحرب الباردة، فتقسيمه للثقافات والصدام المحتمل بينها جعله يطرح الحل الحتمي الذي يمر بتحالف

الحضارة"المسيحية-اليهودية" ضد الحضارات الأخرى وخصوصا "همجية الإرهاب الإسلامي"الذي سيحل محل "التهديد الشيوعي".

تجسدت هذه الأفكار في إدارة ج.و.بوش الابن بدعمها للتفوق العسكري الأمريكي والانطلاق في التحالف الغربي والعالمي لمحاربة الخطر العالمي الإرهابي الذي تقوده الحركات السلفية الجهادية: حركة طالبان في أفغانستان، تنظيم القاعدة في العالم، الحركات السلفية الجهادية في العراق ودول الخليج، حركات المقاومة الإسلامية-حماس والجهاد- في فلسطين وحزب الله في لبنان والحركة السلفية الجهادية في الجزائر، الصومال، الفلبين، الباكستان، المغرب، والقائمة طويلة تقيدها سنويا وزارة الخارجية الأمريكية بالتنسيق مع المصالح الاستخباراتية الأمريكية والدول المعنية بذه الحركات.

سياسة "عولمة القاعدة" التي تروج لها و.م.إ تفتح الأبواب على مصراعيها للمحافظين الجدد لكي يبرروا خياراتم العسكرية القائمة على الإنفاق الواسع في مجال التسلح، من خلال التفوق النووي، الدفاع المضاد للصواريخ، الاستيلاء على الحقول النفطية الإستراتيجية في العراق ودول الخليج وفي حقول نفط بحر القزوين.

---

[1] Alain *Joxe*, *L'Empire du chaos : Les républiques face à la domination américaine dans l'après-guerre froide*, Paris,La Découverte - Syros, 2002, pp. 107-108.

المطلب الثالث: المحافظون الجدد وأمن إسرائيل.

يمكن أن ننظر للعلاقة بين المحافظين الجدد وإسرائيل من **ثلاثة زوايا** رئيسية:

الزاوية الأولى، تتعلق بالأصول الفكرية للمحافظين الجدد التي يرجع نشأتها الفكرية إلى الفيلسوف اليهودي ليون ستروس، ***الزاوية الثانية***، تكمن في العدد الهائل من اليهود أو كما يطلق عليهم"يهود نيويورك" المنتمين للمحافظين الجدد، كما رأينا أعلاه، ***الزاوية الثالثة***، الارتباط العضوي والتحالف الظاهر مع اليمين الإسرائيلي.

ونزعم أن هذه الزوايا الثلاث ستقربنا من فهم السلوك الأمريكي تجاه الحركات الإسلامية وخصوصا تلك التي تنتهج الجهاد والمقاومة كإستراتيجية لمواجهة التوسع الصهيوني في فلسطين.

فيما يتعلق ***بالزاوية الأولى***، فإنه يطلق على المحافظين الجدد تسمية"الستروتسيين" «straussiens»نسبة إلى المفكر والفيلسوف اليهودي "ليون ستروس" Leo Strauss (1899-1973) الذي حث أتباعه على دراسة الفكر السياسي القديم لأفلاطون، أرسطو، والفيلسوف اليهودي ابن ميمون الذي عاش في القرن الثاني عشر.وبالنسبة إليه فإنه هناك قانون طبيعي واحد حكم التاريخ السياسي للبشر، هذا القانون مقياسه العدل والظلم وهو صالح لكل زمان ومكان، ولا يمكن الحديث عن النسبية في الأحكام، ويعتقد "ستروس" بأننا نكون إما أمام "الخير" كله أو "الشر" كله ولا يوجد وسط بينهما.

أثرت أفكار ستروس تأثيرا بليغا على فكر عصبة المحافظين الجدد، من خلال مفكرين اثنين بارزين في الحياة السياسية الأمريكية يتبعان روحيا وفكريا ليون ستروس أثرا على فكر عصبة المحافظين الجدد ، وهما ألان بلوم هارفي منسفيلد*. ومن بين أبرز المفكرين في وسط

---

* أستاذ جامعي بارفارد ومترجم الأفكار السياسية لدي توكفيل وميكيافلي.

المحافظين الجدد من درسوا على يد ألان بلوم، بول وولفويتز، فرنسيس فوكوياما، جـون بودورتز* ابن نورمان بودورتز.كما درس بيل كريستول ابن إرفينك كريستول، مؤسس عصبة المحافظين الجدد** ، على يد هارفي منسفيلد. ونجد أن ألمع المحافظين الجدد قد درسوا التاريخ اليوناني والفلسفة السياسية بمفهوم"ستروس"، وعلى رأسهم غاري شميت، مـدير مشروع القرن الأمريكي الجديد. ونلاحظ أيضا أن نسبة كبيرة من المحافظين الجدد قـد تركوا الجامعات ليلتحقوا بالحياة السياسية في فترة الرئيس رونالد ريغان، حاملين معهـم أفكارهم وتصوراتم الفلسفية محاولين إسقاطها وتطبيقها في الحياة الدولية.

ويصف البعض "الستروتسيين" بأنم محافظين على المستوى الأخلاقي، يواربم الشك تجاه الأفكار المثالية، الأفكار اليسارية واليمينية الاحتجاجية، يخضعون لاحترام الدين ومنشغلين ببعض الاتجاهات الفكرية المعاصرة[1].

ويشترك المثقفون"الستروتسيين" في الاعتقاد بأن "الوضوح الأخلاقي"هو المحدد للسـلوك السياسي وليس الواقعية السياسية التي آمن بما نيكسون وكيسنجر، لأنه ببساطة القضـايا الدولية لا تخضع للقوانين الفيزيائية التي تتحكم في توازن القوى والاستقرار، وإنما جـوهر الحياة الدولية يكمن في تحديد طبيعة ومواصفات الدول وأنظمتها.

* مسؤول افتتاحية مجلة الواشنطن البوست.

** مدير مجلة ويكلي ستاندارد*Weekly Standard*

[1] **Pascal RICHE**, "les néo-conservateurs pour la morale de l'histoire: ces intellectuels "straussiennes" fournissent les rangs des faucons américains", le Quotidien (France)du 10/03/2003

وفي الواقع فإن هذه الأفكار كانت محل جدل داخل الحزب الجمهوري منذ السـبعينات من القرن العشرين. وبالنسبة إلى المحافظين الجدد، وكما كان يعتقد به ليون ستروس، فإن الفكر السياسي القديم كان يهتم بالبحث عن أفضل الأنظمة السياسية، حيـث مفهـوم النظام هنا يؤخذ بمعناه الشامل، الذي يشمل الحكومة، المؤسسات، القواعد الـتي تحكـم المتمع، النظام التربوي وقيم المتمع.وعليه، فإن المحافظين الجدد عندما يطرحون مشـروع الشرق الأوسط الكبير فإنم يبحثون عن تغيير الأنظمة السياسية العربية الإسلامية وفق هذا المفهوم الفلسفي السياسي، وفي اعتقادهم أن النظام السياسي الأمريكي بمفهومه الشـامل هو الأفضل للعالم، ونشير هنا إلى كتاب"نهاية التـاريخ والرجـل الأخـير" لفرنسـيس فوكوياما"[1]، أحد أتباع ستروس الذي يثبت التصور"الستروتسي"لمفهوم النظام الأفضـل للعالم.

وفيما يخص **الزاويتين الثانية والثالثـة**، المتعلقتين باليهود الفاعلين في عصبة المحافظين الجدد وولائهم لإسرائيل من خلال التحالف مع اليمين الإسرائيلي.فإن المؤرخ والدبلوماسـي الأمريكي بول.و.شرويدر Paul W. Schroeder يؤكد في مقال له بمجلـة The American Conservative بأن القرار الأمريكي بإعلان الحرب على العراق "*سببه المنطقي والدافع الخفي له يكمن في أمن إسرائيل*".[2] ويعقب أحد الكتاب الأمريكيين على النتيجة التي توصل إليها هذا المؤرخ الأمريكي قائلا:"*في اعتقادي أنه لأول مرة في التاريخ تقوم قوى كـبرى بـ الحرب بالوكالة بدلا من قوى صغرى، عاكسة منطق الإمبراطوريات الكبرى التي كانت تحرض القـوى الصغرى للقيام بحروب الوكالة دفاعا على مصالحها*".[3]

---

[1] **فرانسيس فوكوياما**، نهاية التاريخ والرجل الأخير، ترجمة د.حسين الشيخ، بيروت: دار العلوم العربية.

[2] Paul W. Schroeder, "Irak: Le procès contre une guerre préventive", *The American Conservative*, 21 octobre 2002, **http://www.amconmag.com/10_21/iraq.html**.

[3] Stephen J. SNIEGOSKI , La guerre d'Irak: Conçue en Israel ?, traduit de l'anglais (américain) par Jean-François Goulon. in: ***http://questionscritiques.free.fr/GICI.htm***

وفي دراسة مطولة حول دواعي الغزو الأمريكي للعراق يبرز الكاتب س.سنيغوسكي[1] الأدلة على أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بالحرب دفاعا عن أمن إسرائيل، مبينا دور المحافظين الجدد في عملية صنع القرار في إدارة ج.و.بوش.وينطلق بطـرح سـؤال بصيغة الشك : كيف أدت الهجمات الإرهابية 9/11 إلى التخطيط للحرب على العراق بالرغم من أنه لا يوجد أي دليل مادي على تورط العراق في الأحداث؟ ويؤكد على أن المحافظين الجدد بما فيهم ذوي ***الأصول اليهودية واليمين الصـهيوني*** اسـتغلوا الأحـداث لإعلان حرب شاملة ضد "الإرهاب الإسلامي"الذي يشكل ألد أعداء إسرائيل.

كان العديد من الرعيل الأول من المحافظين الجدد ينتمون للتيار الـديمقراطي الليـبرالي، ومنهم من كان ضمن التيار اليساري التروتسكي ثم انتقلوا إلى الـيمين في السـتينات والسبعينات من القرن العشرين، ومن بين الدوافع المفسرة لهذا الانتقال، مواقف الحزب الديمقراطي المعادية للحروب، كما كان عدم الاهتمام بدولة إسرائيل الدافع الرئيسي في انتقال المحافظين الجدد إلى الحزب الجمهوري. ويفسر بعض المختصـين[2] في السياسـة الأمريكية هذا التوجه للمحافظين الجدد بالإحباط الذي شعر به الكثير مـن المحـافظين ذوي الأصول اليهودية من السياسة التي انتهجها الحزب الديمقراطي لاسـيما في مجـال معارضة الزيادة في الإنفاق العسكري وتبني مواقف مدعمة لقضايا العالم الثالث ومـن بينها القضية الفلسطينية، مما جعلهم يشكلون عصبة داخل الحزب الجمهوري من أجـل تبني أهم أهدافهم المتمثلة في أمن إسرائيل.

ويمكن أن نتابع سلوكهم فيما يخص أمن إسرائيل من خلال الحالة العراقية، حيث كانت العراق بالنسبة إليهم تشكل التهديد الخطير لأمن إسرائيل، وقد طالبوا بالإطاحة بصدام حسين قبل 9/11 ووجدوا بعد الأحداث الفرصة لتنفيذ أهدافهم الأيديولوجية للـدفاع

---

[1]Stephen J. SNIEGOSK , op.cit.

[2] **Benjamin Ginsberg**, *The Fatal Embrace: Jews and the State* (Chicago: University of Chicago Press, 1993), p. 231. Sur les connections entre juifs, sionistes et néo-conservateurs, voir Paul Gottfried, *The Conservative Movement* (New York: Twayne Publishers, 1993); J. J. Goldberg, *Jewish Power: Inside the Jewish Establishment* (Reading, Mass.: Addison Wesley Publishing Company, Inc., 1996), pp. 159-162; Peter Steinfels, *The Neoconservatives: The Men Who Are Changing America's Politics* (New York: Simon and Schuster, 1979); Gary Dorrien, *The Neoconservative Mind: Politics, Culture, and the War of Ideology* (Philadelphia: Temple University, 1993); et James Neuchterlein, "Cette époque: Le néo-conservatisme revisité," First Things, 66 (Octobre 1996), pp. 7-8.

عن الحمية العصبية، بالمفهوم الخلدوني، وقد كتب المحلـل الإسـرائيلي Eldar Akiva في الصحيفة الإسرائيلية"*هآرتس*" يقول بأن:"*ريتشارد بيرل ودوغلاس فيث وزمـلاؤه يقسـمون ولائهم بين الحكومة الأمريكية والدفاع عن المصالح الإسرائيلية*".[1]

فكيف يمكن أن نبين العلاقة التي تربط المحافظين الجدد باليمين الإسرائيلي؟ إن القراءة التحليلية للتاريخ الصهيوني نجده أنه يقوم على دعامة أساسية تتمثل في الكتلة الحيوية،التي تعـني عند الاستراتيجيين التحام ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في العنصـر البشـري، الإقلـيم والقوة. فالصهيونية تقوم بوظيفة استيطانية مبنية على تهجير يهود العـالم إلى فلسـطين مقابل طرد الفلسطينيين من أراضيهم إلى دول الجوار، ويتم تأمين ذلك بامتلاك أكـبر قدر من القوة على حساب الفلسطينيين ودول الجوار، وعليه نجد أنه في الوقت الـذي تملك فيه إسرائيل الرادع النووي يحرم على دول الجوار أن تفكر في استخدام النـووي حتى للأغراض السلمية.

والملاحظة الأساسية التي تثير انتباهنا في التاريخ الصهيوني أنها تستغل الأحداث الكبرى لتحقيق أهدافها، ففي سنة 1948 استطاع اليهود أن يطردوا 750 ألف فلسطيني أي مـا يمثل 80 بالمائة من السكان الأهالي وحققوا بذلك دولتهم ذات الأغلبية اليهوديـة.وفي حرب 1967 توسعت إسرائيل على حساب بعض الأراضي العربية، إلا أن المجتمع الدولي ومن خلال بعض القرارات الدولية والاتفاقيات الدولية ولاسيما اتفاقية جنيـف الـتي صودق عليها في سنة 1949تمنع طرد السكان الأصليين من أراضيهم، وبذلك وجـدت إسرائيل نفسها أمام إشكالية إستراتيجية: ما الذي يجب عمله مع الإقلـيم الفلسـطيني وسكانه؟ وعند وصول الليكود إلى السلطة في إسـرائيل في الثمانينـات مـن القـرن العشرين، أعاد طرح المفهوم الصهيوني للكتلة الحيوية مع ضرورة استغلال أوضاع البيئة الدولية لكي يتم تحقيق الأهداف المتمثلة في طرد الفلسطينيين والتوسع علـى حسـاب الأراضي العربية، ووجدوا في فكرة زعزعة استقرار الشرق الأوسط الحل الأفضل لطرد الفلسطينيين. وقد عبر عن هذه الفكرة الإسرائيلي أوداد ينونOded Yinon الذي كـان مرتبطا بوزارة الخارجية الإسرائيلية في مقال له بعنوان:"*إسـتراتيجية إسـرائيل في عقـد*

[1] Stephen J. SNIEGOSKI , La guerre d'Irak: Conçue en Israel ?,op.,cit.

الثمانينات"وتم نشره في دورية*Kivumim* التابعة للمنظمة الصهيونية العالميــة، في فيفــري 1982، المقال يعبر عن رؤيــة القــادة العســكريين الإســرائيليين الكبــار ومصــالح الاستخبارات.حيث يطالب الكاتب في المقال إسرائيل بأن تساهم في تفكيك وتجزئــة العالم العربي إلى تجمع اثني فسيفسائي[1].وفي نفس الإطار من الأفكار، فإن أرييل شارون، هدد في 24 مارس 1988، "*في حالة تواصل الانتفاضة الفلسطينية بأن إسرائيل ستضطر لإعلان الحرب على جيراننا العرب، مما يسمح لها بطرد كل السكان الفلسطينيين من قطاع غزة والضــفة الغربية وحتى من داخل إسرائيل*".[2]

وإسرائيل تدرك في النهاية أن معضلتها الإستراتيجية مع جيرانا العرب يصعب فكهــا بمفردها، وعليه فإن الدراسات الإستراتيجية الإسرائيلية لا تخفــي أهــدافها في دفــع الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بحرب الوكالة دفاعا عن أمنها، كما ذكرنا ســابقا، ولعله من المفيد هنا أن نشير إلى دراسة "يهوشفات حــركبي" Yehoshafat Harkabi ، الخبير في السياسة الخارجية الإسرائيلية، الذي طــرح في كتابــه *Israel's Fateful Hour* الصادر في سنة 1988 ، فكرة ضرورة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتحقيق الأهداف الإسرائيلية، وذلك انطلاقا من معطيات واقعية انتقد فيها السيناريو الإسرائيلي التقليدي الحرب مقابل الطرد، لأن إسرائيل حسبه لا تستطيع مواجهة الدول العربية لوحدها كما لا تستطيع التكيف الدائم مع الانتفاضات الفلسطينية وفي الوقت ذاته مواجهة ضــغط الرأي العام الدولي[3].

ويمكننا أن نتابع نشاط المحافظين الجدد فيما يخص أمن إسرائيل مــن خــلال الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

---

[1] Stephen J. SNIEGOSKI , La guerre d'Irak: Conçue en Israel ?op.,cit.

[2] Ralph Schoenman, *L'histoire cachée du sionisme,* chapitre 12, "Strategy for Conquest," 1988, http://www.balkanunity.org/mideast/english/zionism/ch12.htm.

[3] Yehoshafat Harkabi, *Israel's Fateful Hour* (New York: Harper & Row, 1988), pp. 57-58.

المطلب الرابع: المحافظون الجدد في فترة ج.بوش الأب.

الوضع الإقليمي في الشرق الأوسط في فترة الثمانينات لم يسمح للمحافظين الجدد بفرض سياستهم المتعلقة بأمن إسرائيل بشكل واضح، لأن الولايات المتحدة الأمريكية ضبطت سلم أولوياتها في أجندتها الخارجية في المنطقة انطلاقا من مواجهة خطر ***المد الإسلامي الثوري الإيراني*** ، وعلى هذا الأساس كان دونالد رومسفيلد وزير الدفاع في إدارة ج.و.بوش، هو الوسيط في تطبيع العلاقات الأمريكية العراقية في فترة الثمانينات التي تم قطعها منذ 1967.فالأولويات الأمريكية كانت قائمة على دعامتين أساسيتين في منطقة الشرق الأوسط الحفاظ على تدفق النفط الخليجي إلى الدول الصناعية الغربية مع ضرورة الحفاظ على الأنظمة الملكية الخليجية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، وكل امتداد للثورة الخمينية التي رفعت شعار تصدير الثورة يعد تهديدا للمصالح الحيوية والإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية. وعلى هذا الأساس ووفق مقولة"عدو العدو صديق" فإن واشنطن راحت تمد نظام صدام حسين بكل وسائل الدعم العسكري، اللوجيستيكي والاقتصادي في حربه ضد إيران، ***وضد المد الإسلامي الشيعي الثوري***، على ألا يؤدي هذا الدعم إلى خلق أي قدرة مستقبلية للعراق في مواجهة المصالح الأمريكية، حيث المعادلة الإستراتيجية الأمريكية كانت قائمة على توازن الحرب وفق مقولة"لا غالب ولا مغلوب" والسند الأساسي لهذه المقولة "قضية إيران غيت".

وكانت الفرصة السانحة للمحافظين الجدد تلك التي منحها لهم صدام حسين من خلال غزوه للكويت، لينشطوا بحركية واضحة من أجل تجسيد أهدافهم الرامية إلى تحقيق الأمن الإسرائيلي بتحطيم البنية العسكرية والتكنولوجية لأحد أهم المحاور المعادية لسياسة إسرائيل في المنطقة.حيث انطلقوا منذ الوهلة الأولى في مساندة الحرب الأمريكية على العراق، من خلال اللجنة التي شكلها ريتشارد بيرل (Committee for Peace and Security in the Gulf) في الوقت ذاته كان الصقور المقربين من المحافظين الجدد ر.بيرل، فرنك غافني، أ.م.روزنتال، ويليام صفير وتساندهم في ذلك أهم الصحف الأمريكية مثل "وول ستريت جورنال"، يطالبون بفكرة أن الحرب على العراق لا يجب أن تقف عند الحد الأممي القاضي بطرد العراق من الأراضي الكويتية المحتلة وإنما أن تواصل

مشوارها بتحطيم البنية العسكرية والإستراتيجية لصدام حسين وقدرته على امتلاك أسلحة الدمار الشامل[1].

ولم يتمكن المحافظون الجدد الذين كان يمثلهم كل من وزير الدفاع ريتشارد تشيني ونائبه بول وولفويتز داخل إدارة بوش الأب من فرض رؤيتهم وفكرتهم في العراق حيث كانت الغلبة لصالح المعارضين لفكرتهم. وقد وقف في وجه فكرتهم كل من جيمس بيكر، وزير الخارجية، وكولن باول، قائد القوات المشتركة، والجنرال نورمان شوارزكوف، رئيس قيادة العمليات. ومن بين الدوافع التي أدت بهؤلاء لرفض فكرة المحافظين الجدد تخوفهم من مستقبل العراق بعد الإطاحة بصدام حسين، خصوصا **بروز تيار إسلامي شيعي مرتبط بإيران قد يهدد المصالح الأمريكية برمتها** في **المنطقة**[2].

وفضلا عن الضغط الذي واجهه المحافظون الجدد في قضية الإطاحة بصدام حسين فإنهم تلقوا ضربة صاعقة في قضية بناء الكتلة الحيوية الإسرائيلية عندما أقدمت إدارة بوش الأب على ربط القروض الأمريكية المقدرة بعشرة 10 مليارات دولار مقابل توقف الحكومة الإسرائيلية على بناء المستوطنات لليهود السوفييت، وكان التوتر واضحا بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل خلال الشهور الثمانية الأولى لسنة 1991، فتم طرد السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة الأمريكية باعتباره شخص غير مرغوب

---

[1] Christopher Layne, "Pourquoi la guerre du golfe n'était pas dans l'intérêt national," *The Atlantic*, juillet 1991.

[2] أنظر: **مذكرات جيمس بيكر**، سياسة الدبلوماسية، ترجمة: مجدي شرشر، القاهرة: مكتبة مدبولي، طبعة 2002.
يورد ج.بيكر، وزير الخارجية في فترة إدارة بوش الأب، في الفصل الرابع والعشرين من مذكراته الأسباب التي أدت بالإدارة الأمريكية إلى عدم تبني فكرة المحافظين الجدد الرامية إلى الإطاحة بصدام حسين قائلا:" يدور الجدل حتى اليوم حول ما إذا كان من المتعين أن --نواصل هجومنا لندخل بغداد ونطيح بنظام صدام حسين.واعتقد أن هذه فكرة غير مجدية الآن كما كانت من قبل-وليس لمجرد الأسباب القانونية الضيقة بأن قرارات الأمم المتحدة لا تجيز أي شيء يتجاوز تحرير الكويت.فالحقيقة كاملة تجسد أبعادا إستراتيجية وعملية ودبلوماسية وسياسية دفعت الرئيس لاتخاذ القرار بعدم الزحف نحو بغداد، وهو قرار صائب على الإطلاق لم يثر أي جدل فعليا. فاستراتيجيا تم تدمير الجانب الأعظم من الآلة العسكرية العراقية بما في ذلك معظم أسلحته النووية والكيماوية والبيولوجية....**فضلا عن ذلك فإنه بقدر ما يريد جيران صدام حسين اختفاؤه بقدر ما** يخشون **من احتمال أن يصبح العراق ضعيفا بطريقة** غير **متوقعة تفيد ملا**لي **إيران الذين** يم**كنهم نشر الأصولية الإسلامية** بم**ساعدة شيعة العراق، وسرعان ما يتحولون** إلى **قوة هيمنة إقليمية..و**تماما **كما ساهم** الخ**وف من التوسعية الإيرانية** في **تشكيل سياستنا ما قبل** الحرب تجاه **العراق كانت** نفس **الفوبيا عاملا مهما** في **صنع قرارنا ما بعد** الحرب" ص.637-638.

فيه، كما أقدم رئيس وزراء إسرائيل على اتهام و.م.إ بإيذاء المشاعر اليهودية والصهيونية في الصميم.

وعلى الرغم من تلك التوترات كما يذكر وزير الخارجية جيمس بيكـر:"*فـإن إدارة ج.بوش الأب قدمت في الأعوام ما بين 1989- 1992 خمس إسهامات مهمة* ***لوجود أمن إسرائيل*** *تفوق وتتجاوز إنجازات أسلافنا.فأثناء تلك الفترة مكنت دبلوماسيتنا وخزائننـا إسـرائيل مـن استيعاب مئات الآلاف من اليهود الروس والسوريين والأثيوبيين.وكنا أداة محوريـة في مسـاعدة إسرائيل على إقامة علاقات دبلوماسية مع أربع وأربعين دولة بما في ذلك الاتحاد السوفيتي.وكنـا وراء إلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1975 بدمغ الصهيونية بالعنصرية.كما أن الجيش الأمريكي بعملية عاصفة الصحراء لم يطرد العراق من الكويت فحسب، بل إنه في الواقع* ***قضـى على التهديد الإستراتيجي الذي كان يمثله ألد أعداء إسرائيل****.وأخيرا أعتقد أن التاريخ سـوف يسجل أن أهم إنجازات بلدنا لصالح إسرائيل هو جمعنا جيران إسرائيل على مائدة السلام إجـراء مباحثات مباشرة، وهو هدف طالما سعت إسرائيل لتحقيقه على مدى أربعين عاما..*"[1]

وهذه الإسهامات الأمريكية التي عددها جيمس بيكر فيما يتعلق بتقديم الخدمات لأمن إسرائيل لم تشفع للرئيس ج.بوش الأب من تولي الرئاسة لفترة ثانيـة، بـالرغم مـن خضوعه في نهاية إدارته لضغوطات المحافظين الجدد، مما جعل بعض اليهود أمثال ويليام صفير أن يقدموا مساندتهم للمرشح الديمقراطي بيل كلينتون في انتخابات نوفمبر 1992، كما أنه لم يشفع له وجود عدد هائل من اليهود في إدارته من تولي العهـدة الثانيـة ، حيث تشير بعض المراجع إلى أن من بين المساعدين التسعة عشر لوزير الخارجية، سبعة منهم كانوا من اليهود[2].

المطلب الخامس: في فترة إدارة بيل كلينتون:

تميز دور المحافظين الجدد بالنشاط المكثف الهادف إلى ترقية أفكارهم من خلال شـبكة مراكز التفكير، وأهمها: معهد أميريكان أنتربريز *American Enterprise Institute* (AEI)" معهد الشرق الأوسـط للـتفكير الإعلامـي *"Middle East Media Research Institute"*

---

[1] **مذكرات جيمس بيكر،** المرجع السابق، ص787.

[2] J.J. Goldberg, *Jewish Power,* (p. 234)

نقلا عن: Stephen J. SNIEGOSKI , La guerre d'Irak: Conçue en Israel ?op.,cit.

معهد هودسون"Hudson Institute"معهـد واشـنطن لسياسـات الشـرق (MEMRI)",
الأدنى"Washington Institute for Near East Policy"منتدى الشرق الأوسط "Middle East
Forum" المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي "Jewish Institute for National Security
Affairs (JINSA)" مركز السياسة الأمنية "Center for Security Policy (CSP)".من بـين
الوظائف الأساسية لمراكز التفكير هذه الدفاع عن أمن إسرائيل، وهي معقل المحـافظين
الجدد، ومعظمها ذات ارتباطات مباشرة بإسرائيل، ونذكر كما أشرنا سابقا أن العقيد
يغال كارمونYigal Carmon التابع للاستخبارات العسكرية الإسـرائيلية كـان مـن
المؤسسين لمعهد"ميمري" (MEMRI) .

وكما رأينا سابقا، فإن مراكز التفكير التي يهيمن عليها المحافظين الجدد تقـوم بـدور
حيوي لصالح إسرائيل، ففي دراسة لجاسون فستJason Vest يبين فيها النفوذ الـذي
يتمتع به الشخصيات المرتبطة بمركزين هامين للتفكير تابعين للمحافظين الجدد في إدارة
ج.بوش الابن، ويتعلق الأمر بالمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (JINSA) و مركـز
السياسة الأمنية(CSP)، حيث يقدم بشكل واضح الارتباطات الـتي تجمـع المركـزين
بالسياسيين اليمينيين، تجار الأسلحة، العسـكريين،رجال المـال اليهـود والحكومـة
الجمهورية.[1]

وفيما يتعلق بالمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (JINSA) يبين الكاتب الارتباطـات
الواضحة التي تجمع المعهد بإسرائيل، حيث يؤكد:"*أن المعهد الذي تأسس في سنة 1976 من
قبل مجموعة من المحافظين الجدد كان قلقا بشأن عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تزويد
إسرائيل بالأجهزة العسكرية اللازمة في حالة قيام حرب عربية-إسرائيلية..وإلى غاية إدارة بـوش
الابن فإن المعهد كان يضم في إدارته شخصيات سياسية فاعلة من أمثال ريتشارد تشيني، جـون
بولتون، دوغلاس فيث، الرجل الثالث في وزارة الدفاع في إدارة ج.و.بـوش، ريتشـارد بـيرل
وجيمس ولسي المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية، ويضم كذلك المعهد في إدارته شخصيتين
بارزتين كانتا وراء المطالبة بضرب العراق من أجل أمن إسرائيل وهما جون كيركباتريك وأوجـان
روستو كما يضم المعهد في صفوفه "ميكائيل ليدن"، المعروف برجل الربط بين" أوليفر نـورث"*

[1] Jason Vest, "Les hommes du JINSA et du CSP," *The Nation*, 2 septembre 2002.

والإسرائيليين في قضية إيران غيت"[1]. ولا يخفي الكاتب **تغلغل اليمين الإسرائيلي** في **المركزين المذكورين أعلاه،** من خلال المطالبة المستمرة بشن حرب في الشرق الأوسط للقضاء على أعداء إسرائيل، حيث تكرس هذا المطلب بوضوح في إدارة ج.و.بـوش مـع تـولي الشخصيات الفاعلة في المركزين لمناصب حكومية رفيعة سمحت لها بـإدارة السياسـة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من قناعاتا الأيديولوجية المبنية على ضرب أعداء إسرائيل لتوفير الأمن الدائم والمستمر لمملكة إسرائيل.

وفيما يتعلق **بأمن مملكة إسرائيل،** فإنه من الضروري أن نتطرق إلى الدراسة الإستراتيجية التي وضعها المحافظون الجدد لحكومة بنيامين نتانياهو، وشارك فيها كل من دوغـلاس فيث، ريتشارد بيرل وديفيد ورمسرDavid Wurmser والمعنونـة "*القطيعـة الواضـحة: إستراتيجية من أجل تأمين المملكة*" وهي مشروع سياسي لما يجب على حكومة ب.نتانياهو أن تقوم به في السياسة الخارجية. يوصي المشروع بضرورة القطيعة الواضحة مع مسار السلام الذي انطلق في أوسلو والمطالبة الإسرائيلية بالضفة الغربية وقطاع غزة.كما قدم المشروع تصور لإعادة ترتيب البيئة الإستراتيجية لإسرائيل تبدأ بالإطاحة بصدام حسين وإقامة سلطة ملكية بيد الهاشميين في العراق، مما يسهل لها بعد ذلك بضرب الحكومات المعادية لإسرائيل في كل من سوريا، لبنان، العربية السعودية وإيران"[2]

نلاحظ هنا جيدا أن ثلاثة أمريكيين ممن تولوا مناصب حكومية في الفترة الرئاسية الأولى للرئيس ج.و.بوش قد قدموا نصائح إستراتيجية لحكومة أجنبية-إسرائيل-وهم ريتشارد بيرل، رئيس السياسات الدفاعية، دوغلاس فيث، مسـاعد وزيـر الـدفاع مكلـف بالسياسات، و"ورمسر" المساعد الخاص "لجون بولتون"، مفـاوض وزارة الخارجيـة للمراقبة على التسلح.ومن الواضح كذلك أن إسرائيل كانت تسعى منذ 1996 وبشكل علني لإعادة ترتيب محيطها الإستراتيجي عن طريق القضاء على أعدائها، والأشـخاص ذاتم أصبحوا من المطالبين بالقضاء على أعداء إسرائيل في إدارة ج.و.بـوش ولكـن

---

[1]Jason Vest, op.cit.

[2] The Institute for Advanced Strategic and Political Studies, "Groupe d'étude sur une nouvelle stratégie israélienne pour l'an 2000," "Une rupture nette: Une nouvelle stratégie pour sécuriser le royaume," http://www.israeleconomy.org/strat1.htm.

بمشروع جديد"الشرق الأوسط الكبير"، وهذا ما يترجم أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بحرب الوكالة لصالح إسرائيل.

ويتضح كذلك نشاط المحافظين الجدد فيما يخص دعمهم لأمن إسرائيل في فترة الرئيس بيل كلينتون من خلال الرسالة المفتوحة التي أرسلت إليه في 19 فيفري 1998، باسـم لجنة المحافظين الجدد"اللجنة من أجل السلم والأمن في الخليج" تقترح إستراتيجية سياسية وعسكرية مفصلة للإطاحة بنظام صدام حسين، وبالرغم من إدراكهم للمخاطر الـتي يمكن أن تنجر عن هذا السيناريو فإن المحافظين الجدد اعتبروا أن المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية تفرض تبني هذه الإستراتيجية.ومن بين الممضيين على الرسالة نجـد بعض الشخصيات قد تولت مناصب حكومية رفيعة في إدارة ج.و.بوش منهم: إليوت أبرامز،في مجلس الأمن القومي، *ريتشارد أرميتـاج، بولتـون وديفيـد ورميسـر* في وزارة الخارجية، *دونالد رومسفيلد، بول وولفويتز، دوغلاس فيـث و زلمـاي خليـل زاد* في وزارة الدفاع، *فراد إكل وريتشارد بيرل* في اللجنة السياسية للدفاع.[1]

ومن بين الممضيين نجد المقربين من الصهيونية أمثال، *روبرت كاغان، ويليـام كريسـتول، غيفني، جوشووا موراتشيك،مرتان بيرتز، ليون وايسلتيي*، والممثل الديمقراطي السابق لولايـة نيويورك، *ستيفان سولارز*.

وتم الضغط على إدارة كلينتون للمصادقة على قانون تحرير العراق الذي يقضي بتقـديم مساعدات مالية للمعارضة العراقية تقدر ب97 مليون دولار قصد تدريبـها وتجهيزهـا بالمعدات العسكرية[2].

وفي سبتمبر 2000، قامت مجموعة التفكير للمحافظين الجدد في إطار مشـروع القـرن الأمريكي الجديد بنشر تقرير عنوانه"إعادة بناء الدفاع الأمريكي:الإستراتيجية، القوات والموارد للقرن الجديد" يقضي بتوسيع الوجود الأمريكي في العالم، وخصوصا في منطقة

---

[1] "Lettre ouverte au Président," 19 février 1998, http://www.iraqwatch.org/perspectives/rumsfeld-openletter.htm; Frank Gaffney, "Mettre fin au règne de la terreur de Saddam: Mieux vaut tard que jamais," *National Review Online*, 21 février 2002, http://www.nationalreview.com/contributors/gaffney022101.shtml
[2] Seymour Hersh, "Irak : les faucons," *New Yorker*, 20 décembre 2001.

الخليج حيث سيسمح التدخل في العراق بتواجد القوات الأمريكية ويتجاوز الأهداف القصيرة المدى المتعلقة بالإطاحة بنظام صدام حسين[1]. ولا يفوتنا أن نشير إلى أهم المشاركين في التقرير وهم: ريتشارد تشيني، نائب رئيس جورج.و.بوش، دونالد رومسفيلد، زير الدفاع، بول وولفويتز، نائب وزير الدفاع، لويس لبي، مدير ديوان ريتشارد تشيني، ويليام كريستول، مسؤول نشر مجلة "ويكلي ستاندارد".

وتأثير عصبة المحافظين الجدد على إدارة ج.و.بوش كان واضحا منذ الحملة الانتخابية لسنة 2000، حيث تولى كل من وولفويتز وبيرل المناصب الاستشارية المفتاحية في قضايا السياسة الخارجية والأمن القومي. ونفوذهم يتضح أكثر عندما نعلم أنهم يقدمون استشارات في ميدان يجهله تماما الرئيس الأمريكي المرشح، فالرئيس ج.و.بوش لا يملك تجربة مباشرة في السياسة الخارجية أو معرفة علمية بالعلاقات الدولية، كما بينته أخطائه الفاضحة بجهله بخلطه لسلوفاكيا مع سلوفانيا[2]، وعدم قدرته على تقديم أسماء لأربعة رؤساء في العالم، مما يضطره للاعتماد الكامل على مستشاريه فيما يخص السياسة الخارجية والأمن القومي.

ووجد المحافظون الجدد الفرصة التاريخية في إدارة ج.و.بوش لقيادة السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الوسط نحو تحقيق الهدف الإستراتيجي المتمثل في أمن إسرائيل خصوصا في التخطيط الذي وضعه كل من ريتشارد تشيني، دونالد رومسفيلد، والصهيونيين اليهود ريتشارد بيرل، بول وولفويتز، دوغلاس فيث ،لويس ليبي، إيريك إيديلمان وجون حناح.

ومن المنطقي ألا يكون هذا الطاقم الكبير من المحافظين الجدد بعيدين عن مشاريعهم الإستراتيجية التي كانوا يدافعون عنها قبل توليهم السلطة، مثل: مشروع تأمين مملكة إسرائيل الذي وضع لحكومة بنيامين نتانياهو، مشروع القرن الأمريكي الجديد، الرسالة المفتوحة للرئيس بيل كلينتون، ومشروع إعادة بناء القوة الأمريكية التي تصب كلها في

---

[1]Cf: http://www.newamericacentury.org/aboutpnac.htm

[2] كما قام بخلط في تسمية اليونان ونطقها بالإنجليزية "Grecians"بدلا من النطق الإنجليزي السليم Greeks.

مشروع"إسرائيل الكبرى"بمفهوم اليمين الإسرائيلي. ولا يتم تحقيق هذا الأمن إلا بإعادة ترتيب الخريطة الجيو-إستراتيجية للشرق الأوسط، وفي قلب هذا النظام الإقليمي الجديد العدو الإرهابي الذي يجب تطهير المنطقة منه والمتمثل في الحركات الإسلامية بمختلف أطيافها وألوانا.

الزاوية الثانية، دور اليهود المحافظين في و.م.إ في توطيد العلاقات الإستراتيجية مع اليمين الإسرائيلي.هناك عدة شخصيات ذوي الأصول اليهودية التي تلعب دورا محوريا ضمن عصبة المحافظين الجدد في السعي لتوطيد العلاقات الإستراتيجية مع اليمين الإسرائيلي، ونخص بالذكر هنا، ريتشارد بيرل، الذي يطلق عليه خصومه لقب"أمير الظلام"، وهو في حد ذاته نموذجا للدور الذي يلعبه اليهود الصهاينة في التأثير على السياسة الأمريكية من أجل خدمة المصالح الأمنية الإسرائيلية. سطع تاريخه السياسي مع فترة السبعينات عندما كان مساعدا للعضو الديمقراطي في مجلس الشيوخ اليهودي هنري جاكسون، المعروف بعدائه للاتحاد السوفيتي وولائه لإسرائيل.وتولى بيرل في بداية الثمانينات منصب مساعد وزير الدفاع في فترة الرئيس رونالد ريغان، وقد عرف بمواقفه العدائية المتصلبة والمتشددة تجاه الاتحاد السوفيتي ورفضه لكل أشكال الرقابة على التسلح.

وفضلا عن دفاعه على المشروع الصهيوني في إطار فكر المحافظين الجدد فإنه يربط علاقات متينة مع اليمين الإسرائيلي، فهو صديق حميم لأريل شارون، عضو مجلس إدارة مجلة "جيروسلام بوست"، موظف سابق للشركة الإسرائيلية للصناعات العسكرية Soltam ، كما يرتبط بعلاقات سرية مع الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية ، وحسب تنصت الشرطة الفيدرالية الأمريكية، فإن بيرل عندما كان ملحقا برلمانيا للسيناتور جاكسون اتهم بتقديم معلومات سرية للسفارة الإسرائيلية من مجلس الأمن القومي الأمريكي[1]، هذا ما سوف يسمح له مرة ثانية بالإطلاع على الوثائق السرية للإدارة الأمريكية عندما تولى منصب رئاسة اللجنة السياسية للدفاع في الفترة الرئاسية الأولى للرئيس ج.و.بوش، وقد حول صلاحيات اللجنة الاستشارية التي تولاها إلى لوبي يؤثر

[1] Seymour M. Hersh, "Kissinger et Nixon à la Maison-Blanche," *The Atlantic Monthly*, (mai, 1982).

على السياسة الخارجية الأمريكية خصوصا في منطقة الشرق الأوسـط، ومسـاهمته في إعلان الحرب على العراق.

ربما الصدفة التاريخية، أن يتولى أريل شارون السلطة في إسرائيل في فيفري 2001، بعـد أقل من شهر من تولي المحافظين الجدد السلطة في إدارة ج.و.بوش، ويواجه كل فريـق المعضلة الإستراتيجية الإسرائيلية المتمثلة في الكتلة الحيوية، فالدراسـات الإسـتراتيجية الإسرائيلية تؤكد على أن المستقبل الديمغرافي داخل إسرائيل سيكون لغير صالح إسرائيل، حيث سيصل غير اليهود إلى نسبة 58 بالمائة من مجموع السكان في الأراضي المحتلة، كما أن النمو السكاني سيخلق مشاكل إستراتيجية يستعصى حلها خصوصا فيما يتعلق بأزمة المياه.[1]

ومن الصدف التاريخية أيضا أن تشكل أحداث9/11 الفرصة التاريخية التي يقـام فيهـا الحلف الإستراتيجي بين إسرائيل والولايـات المتحـدة الأمريكيـة لمواجهـة العـدو المشترك"**الإرهاب الإسـلامي**" فتصبح الحركات الإسلامية المقاومة للتوسـع الصـهيوني والمعادية لإسرائيل هي ذاتا الحركات الإرهابية التي تضعها الإدارة الأمريكية على رأس القائمة للحركات الإرهابية في العالم، فنجد حركتي حماس والجهاد الفلسطينيتين وحزب الله اللبناني..وغيرهم.

وراحت عصبة المحافظين الجدد في إدارة ج.و.بوش تربط بين أحداث 9/11 والأنظمـة المعادية لإسرائيل، فطرح بول وولفويتز نظرته مباشرة بعد الأحداث قائل:"*اعتقد أن الأمر لا يتعلق بملاحقة الأفراد ومحاكمتهم، وإنما يجب أن نقضي على الملاجئ بالقضاء على الأنظمة التي تساند وتمول الإرهاب، ولهذا فإن الحملة ستكون شاملو ومستمرة..*".[2]

[1] Tikva Honig-Parnass, "La dernière condamnation d’Israël: L’apartheid en Palestine ne peut être préservé que par la force," septembre 2001, *Between the Lines*, http://www.between-lines.org/archives/2001/sep/Tikva_Honig-Parnass.htm.

[2] Réunion d’information du Département de la Défense, Secrétaire-adjoint Wolfowitz, 13 septembre 2001, http://www.defenselink.mil/news/Sep2001/t09132001_t0913dsd.html.

في الوقت ذاته كان تحرك المحافظين الجدد في إطار مشروع القرن الأمريكي الجديد بعد أحداث 9/11 يصب في الاتجاه الذي يدعم أمن إسرائيل، حيث قاموا بنشـر رسـالة مفتوحة إلى الرئيس ج.و.بوش بتاريخ 20 سبتمبر2001، يساندون فيها الحـرب علـى الإرهاب ويعتبرون أن القضاء على نظام صدام حسين شرط أساسي للدخول في هـذه الحرب. ولم يخف محررو الرسالة توجههم لدعم إسرائيل من خلال مطالبتهم بالضـغط على سوريا وإيران لوقف دعمهما لحزب الله اللبناني المعادي لإسرائيل، الذي يعتبرونـه من الحركات الإرهابية الأولى في العالم.

ولعله من المفيد أيضا هنا أن نشير إلى قائمة المحافظين الجدد الذين أمضوا على الرسـالة ومن بينهم: *ويليام كريستول، ميدج دكتر، إليوت كوهين، فرنسيس فوكوياما، غيفني، روبرت كاغان، كيركباتريك، شارل كروثامر، ريتشارد بيرل، بيرتـز، نورمـان بـودورتز، سـولارز وويسلتيير*[1].

كما قام المحافظون الجدد بمحاولة استغلال أحداث 9/11 ليعبئوا الرأي العام الأمريكي والعالمي حول فكرة أن الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل يقومان *"**بحرب عالمية رابعة**"*، وهي التسمية التي أطلقها "إليوت كوهين" في مقال له بمجلة "وول ستريت جورنال"، حيث كتب يقول: *"**العدو** في هذه الحرب ليس الإرهاب..ولكن **الإسلام الراديكا**لي..وأفغانستان ليست إلا جبهة من الحرب العالمية الرابعة، والمعارك التي تدور رحاها هناك ليست إلا معارك بسيطة*"ولا يكتفي كوهين بالاقتراح القاضي بالهجوم على العراق وإنما يطالب بتصفية النظام الإسلامي الإيراني، ويعتبر في حالة تحقيق هذا الهدف فإنه سيعد أكبر انتصار من القضاء على بن لادن.[2]

---

[1] William Kristol & autres, "Vers une stratégie détaillée: une lettre au président,"20 septembre 2001, http://www.nationalreview.com/document/document092101b.shtml; et "Project for the New American Century," http://www.newamericancentury.org/Bushletter.htm.

[2] Eliot A. Cohen, "World War IV," *The Wall Street Journal*, 20 novembre 2001.

المطلب السادس: الأصول المحافظة لعقيدة بوش الأمنية.

قدم المحافظون الجدد اقتراحات إستراتيجية في مشروع القرن الأمريكي الجديد[1] ورؤوا أنه من الأفضل للعالم وللولايات المتحدة الأمريكية،الإبقاء على الزعامة الأمريكية لأنه ببساطة القدرات التي تملكها و.م.إ لا تملكها أية قوى أخرى في العالم، فهـي تملـك القـدرات العسكرية، والآلة الدبلوماسية الصارمة، كما تملك القيم الأخلاقية والديمقراطية.

لتحقيق الزعامة العالمية، وفق مفهوم المحافظين الجدد، يتطلب وجود زعامة وطنية أمريكية يمكنها من تحمل هذا الدور العالمي والقيادي لو.م.إ من خلال قدرتا على مواجهة المخاطر والتحديات الأمنية العالمية والإقليمية للقرن الجديد.

في سبتمبر 2000، وضع المحافظون الجدد تقرير خبرة لتحقيق أهداف الزعامة الأمريكيـة على العالم، يقترحون من خلاله الخطوط العريضة لاستراتيجيه الأمن القومي والعسكري، اعتبروها متكيفة مع تحديات القرن الواحد والعشرين.

فمن ميزات القرن الجديد أنه نظام أمني "أحادي"؛ والهدف الإستراتيجي بالنسبة لـ و.م.إ يكمن في الحفاظ على "السلام الأمريكي"من خلال التـدخلات العسـكرية الأمريكيـة المتعددة: من أجل ضمان أمن وترقية مناطق الديمقراطية والسلم؛ردع القوى الاقتصـادية المنافسة؛ الدفاع عن المناطق الجغرافية الحيوية؛ استغلال تحول الحرب.

وفيما يخص التهديدات الأمنية الأساسية، فإنا تتوزع على مناطق العالم بأسره كمـا أن المنافسة انتقلت من أوروبا إلى آسيا الشرقية.[2]

انطلاقا من هذه الأهداف والتحديات الأمنية للقرن الجديد، أوصى محررو التقرير بضرورة قيام و.م.إ بأربعة مهام حتى تمكنها من ضمان الزعامة العالمية:

أولى هذه المهام، تتمثل في الدفاع عن الإقليم (*Homeland defense*) وتعد من الأولويـات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة. فإذا كانت الفترة السابقة تتميز أساسا بالردع النووي

---

[1] *Cf: Project for The New American Century*, sur le site Internet **http://www.newamericancentury.org.**

[2] « Why Another Defense Review », in: Rapport of Project for The New American Century, *Rebuilding America's Defenses : Strategy, Forces and Resources For a New Century*, septembre 2000, p. 2.

في إطار الصراع شرق-غرب، فإنه يتطلب من و.م.إ التكيف مع التحـديات الجديـدة بإعادة هيكلة قوتا النووية، لمابة انتشار الصواريخ الباليستية وأسلحة الدمار الشامل.

المهمة الثانية، تتمثل في الاستعداد للحروب واسعة النطاق(*Large Wars*) التي تتطلب ضرورة امتلاك و.م.إ لقوات عسكرية كافية لها القدرة على الانتشار السريع حتى تمكنها من ربح الحروب التي يمكن أن تقع في وقت واحد في مناطق مختلفة من العالم، كما تمكنـها مـن التدخلات العسكرية المفاجئة في المناطق التي لا تملك فيها قواعد عسكرية.

المهمة الثالثة، تتمثل في الاستعداد العسكري لعمليات حفظ الأمـن في إطـار الحلـف الأطلسي، أو القيام بمهام حظر الطيران الجوي في مناطق معينة، أو القيام بمهام في جنـوب غرب آسيا، مع التواجد الحيوي في شرق آسيا، كل هذه المهام تتطلب وجـود قـوات عسكرية كافية يمكنها من التدخل الأحادي ولفترة زمنية طويلة.

المهمة الرابعة، تتمثل في إعادة هيكلة القوات العسكرية الأمريكيـة (*Transform US Armed Forces*) باستغلال الثورة القائمة في الصـناعات العسـكرية، بإدمـاج الأسـلحة ذات التكنولوجيات العالية مثل الطائرات بدون طيار، الصواريخ الذكية ذات المدى الطويـل، الجوسسة عن طريق الأقمار الصناعية.

إن تحليل التوصيات والملاحظات الواردة في مشروع القرن الأمريكي الجديد وفي التقريـر الذي وضعه المحافظون الجدد في سبتمبر 2000، يؤكد على أن إدارة ج.بوش اتخذت منهما الإطار العام الذي تم من خلاله صياغة إستراتيجية الأمن القومي، وأعطت أحـداث 9/11 التبرير الشرعي لتحقيق هذه الأهداف عن طريق الزيادة في الإنفاق العسـكري بموافقـة الكونغرس وتضليل الرأي العام المهدد بالخطر الأمني القادم من "الإرهاب الإسلامي".

وأفكار المحافظين الجدد كانت واضحة في التقريرين الأساسيين الذين وضعهما البنتاغون، الأول يتعلق بالتقرير الرباعي للدفاع *Quadriennal Defense Review Report* الذي وضـع في 30 سبتمبر 2001، أما التقرير الثاني، فيتعلق بالحالة النووية *Nuclear Posture Review* المقدم للكونغرس في 30 سبتمبر 2001.

ويرجع هذا التطابق بين أفكار المحافظين الجدد والبنية الفكرية للعقيدة العسـكرية لإدارة ج.و.بوش إلى وجود أبرز المحافظين الجدد في البنتاغون وهم: بول وولفويتز، إ.لويس ليبي

ودوف زاخايم، كمستشارين مقربين لوزير الدفاع دونالد رومسفيلد، وهم من المساهمين الأساسيين في مشروع القرن الأمريكي الجديد والتقرير الصادر في سبتمبر 2000.

زيادة على ذلك، فإن وزارة الدفاع استفادت من الدراسات الإستراتيجية المقدمة من قبل مراكز الفكر المحافظة فيما يخص الإستراتيجية النووية والدفاع المضاد للصواريخ، حيـث ساهمت مؤسستين للتفكير بشكل أساسي في تحديد الإستراتيجية النووية والدفاع المضـاد للصواريخ في إدارة ج.و.بوش، ويتعلق الأمر بكل من المؤسسة القومية للسياسـة العامـة (NIPP) ومركز السياسة الأمنية Center for Security Policy (CSP)، حيث أعتمد البنتاغون في صياغة هذه الإستراتيجية على توصيات المؤسسة القومية للسياسة العامة[1] الواردة في تقريرها الصادر في جانفي 2001، وقد تم تمويل التقرير من قبل مؤسسة "سميـث ريشاردسـون" المعروفة بانتماءاتا ودفاعها عن فكر المحافظين.

أما مركز السياسة العامة (CSP) الذي تأسس سنة 1988، فهـو يعـد مـن المسـاهمين الأساسيين في ترقية مفهوم" السلام عن طريق القوة" بمعارضته للاتفاقيات المتعلقة بمراقبـة التسلح، ومن المنشطين الفاعلين للنقاش المدعم لبرنامج الدفاع المضاد للصواريخ في فتـرة التسعينيات لكي يتم فرضه في الأجندة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

مؤسس المركز، فرانك غافني Frank Gaffney، نائب مساعد وزير الدفاع للقوات النوويـة وسياسة مراقبة التسلح في إدارة ر.ريغان، من المدافعين عـن مبـادرة الـدفاع المضـادة للصواريخ، انسحب من وزارة الدفاع بعد معارضته لقرار إدارة ريغان المتعلق باتفاقيـات خفض الأسلحة النووية المتوسطة المدى واتفاقية الحـد مـن الأسـلحة الإسـتراتيجية (START).مما جعله يؤسس المركز ليدافع عن أرائه الداعية لترقية الأمن الدولي عن طريـق القوة العسكرية الأمريكية.

ونشير إلى أن المركز بدأ نشاطاته بتمويل ريتشارد ميلون، سكاييف وجوزيف كـورس، وهي الشخصيات المحافظة ذاتا المساهمة في تأسيس مؤسسة هيريتاج، وهذا ما جعل المركز يلعب دور اللوبي فيما يخص الدفاع المضاد للصواريخ[2]. ونجد في هيئة إدارة المركز عـدة

---

[1] العنوان الأصلي للتقرير: « Rationale and Requirements for US Nuclear Forces and Arms Control »

[2] للإطلاع أكثر على نشاطات مركز السياسة العامة، راجع موقعه الإلكتروني:
http://www.security-policy.org/board.html

شخصيات من اليمين الجمهوري من أمثال إيد فـولنر Ed Feulner ، رئـيس مؤسسـة هيريتاج، وويليام بنيت William Bennett وزير التربية السابق في إدارة ر.ريغان ثم مسـؤول مكافحة المخدرات في إدارة ج.بوش الأب، و"جون كـير كباتريـك" Jeane Kirkpatrick عضو سابق في ديوان الرئيس ر.ريغان وسفير سابق للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كما نجد أسماء ذائعة الصيت في صفوف المحافظين الجدد من أمثال ريتشارد بيرل وهنري كوبر .إضافة إلى هذه الشخصيات السياسية الهامة في إدارة رونالد ريغان المساهمة في المركز توجد ثلاثة شخصيات ممثلة لشركة بوينغ، ويتعلق الأمر بكل مـن: روبـرت أندروز Robert Andrews ستانلي إبنرStanley Ebner وأندرو إلـيس Andrew Ellis وأربعـة شخصيات هامة من شركة لوكهيد مارتن وهم:بريان ديليBrian Dailey دوغلاس غراهام Douglas Graham شارل م.كوبرمان Charles M. Kupperman ، المساعد الخـاص السـابق للرئيس ر.ريغان ومسئول المالية لمركز التفكير المحافظ"أمبور أمريكـا" Empower America وبروس جاكسونBruce Jackson ، نائب رئيس شركة لوكهيد مارتن، وأحـد الممـولين للحملة الانتخابية للرئيس ج.و.بوش. وتعتبر شركتا بوينغ ومارتن لوكهيـد مـن بـين الشركات المدافعة عن الدفاع المضاد للصواريخ.

وتزداد أهمية المركز في التأثير على صناعة القرار في مجال السياسة الخارجية والإسـتراتيجية الدفاعية بوجود ممثلين نشيطين للكونغرس، وانضمامهم للمركز كمستشارين خاصين، من بينهم النائبين "كريستوفر كوكس"، و"كورت ويلدون" وعضوي مجلس الشيوخ "ملكوم والوب" و"جون كيل". ويزيد المركز أهمية وجود ضمن هيئته أكبر المنظـرين العلمـيين لمبادرة الدفاع الإستراتيجية في البيت الأبيض الدكتور إدوارد تيلرEdward Teller[1].

ويستخدم المركز كل الوسائل الدعائية للتأثير وإقنـاع الفـاعلين السياسـيين بأفكـاره الإستراتيجية، حيث يستعمل الوسائل الإعلامية المكتوبة والسمعية البصـرية والانترنيـت للوصول إلى أهدافه.كما يقوم بالتوزيع الواسع لمنشوراته على صانعي الـرأي وصـانعي القرار بالوسائل الإلكترونية الحديثة باستخدام الفاكس والبريد الإلكتروني.

---

[1] Bernard SIONNEAU, réseaux conservateurs et nouvelle doctrine américaine de sécurité,op,cit.

ومن بين النجاحات التي يفتخر بها المركز توصله في سنة 1999 إلى فرض سحب اتفاقية Comprehensive Test Ban Treaty بفضل تأثيره على أعضاء مجلس الشيوخ.

وتأثير المركز بدا واضحا في إدارة ج.و.بوش الابن الذي اعتمد في صياغة العقيدة الأمنية على الأطروحات المحافظة للمركز، وربما يرجع الفضل الكبير هنا إلى نائب الرئيس ريتشارد تشيني الذي يعد من القيادة الإدارية الأولى للمركز وإلى وزير الدفاع دونالد رومسفيلد، الذي يعد من المساهمين بصفة فردية في تمويل المركز.

وكان قد تحصل على جائزة تقديرية في سنة 1988من المركز المحافظ Keeper of The Flame Award بفضل النتائج التي توصل إليها في اللجنة البرلمانية والداعية إلى ضرورة تحقيق إستراتيجية الدفاع المضاد للصواريخ، وفي الوقت ذاته كان د.رومسفيلد ينتمي إلى مركز التفكير المحافظ "أمبور أمريكا[1]".

ولا يخفي المركز افتخاره بتوصله لصناعة السياسة العسكرية والدفاعية في إدارة ج.و.بوش، ففي التقرير السنوي للمركز لسنة 2001، الذي أعده رئيس المركز "ف.غافني"جاء فيه:"*..ر.تشيني من الأعضاء الأوائل للمجلس الأعلى لإدارة مركز السياسة الأمنية فهو الآن نائب للرئيس الأمريكي. إضافة إلى ذلك فإن الرئيس بوش عين د.رومسفيلد، في منصب وزير الدفاع، وهو أحد الأعضاء القدامى الحائزين على الجائزة التقديرية لحارس المشعل.وقام د.رومسفيلد مثل زملائه في الحكومة بتعيين عدد هام من أعضاء المركز لشغل مناصب من الدرجة الأولى في إدارة بوش.و بانخراط هذه الشخصيات المؤهلة في الفريق الرئاسي الجديد، فإن المركز مستعد للقيام بدور جديد نتمنى أن يكون أكثر تأثيرا في السنوات القادمة*"[2].

ومن الواضح هنا أن المركز تحول من جماعة للضغط على صانعي القرار إلى المساهمين الأساسيين في صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، فلا يقل عن اثني وعشرين شخصية من المنتمين لمجلس إدارة المركز تم تعيينهم في إدارة ج.و.بوش، ومن بين الشخصيات الهامة نذكر دوغلاس فيث، مساعد وزير الدفاع للسياسات، ج.د.كروش، مساعد وزير الدفاع لسياسة الأمن الدولي، ومسئول صياغة تقرير الوضعية النووية Nuclear

---

[1] يمكن الإطلاع على نشاطات المركز على موقعه الإلكتروني في الأنترنيت : http://www.empoweramerica.org/

[2] « Message from the President », *Annual Report*, 2001. *in* Center for Security Policy, http://www.security-policy.org/board.html

Posture Review الذي قدمه للصحافة في جانفي 2002.ريتشارد بيرل، مسئول السياسـة الدفاعية، جيمس روش، وزير القوات الجوية، وهو نائب رئيس السابق للشركة الصناعية العسكرية نورثن غرومان ، ووليام شنيدر، مسئول الأبحاث العلمية الدفاعية[1].

والنتائج المحققة من قبل هذا الفريق الذي يشكل المحافظين الجدد في السنتين الأوليتين للفترة الرئاسية لجورج.و.بوش، تتمثل في تبني الإدارة الأمريكية لمل الإجراءات المتعلقة بالدفاع المضاد للصواريخ التي أوصى بها مركز السياسة الأمنية ومراكـز الـتفكير ذات العلاقـة الفكرية بالمركز مثل، مؤسسة هيريتاج وهايت فرونتيي High Frontier .

تأثير المحافظين الجدد على الرئيس ج.و.بوش كان واضحا بعد 9/11 حيث استغلوا الأحداث الإرهابية ليحققوا أهدافهم الرامية إلى "تأمين مملكة إسرائيل" ، حيث قام كل من دونالد رومسفيلد ونائبه بول وولفويتز بتسليط الضوء على العراق وأشارا إلى الرئيس بضرورة فتح الحرب على الإرهاب بضرب نظام صدام حسين، وقدم وولفويتز الحجج العسكرية لتبرير الحرب على العراق بدلا من أفغانستان إلا أن وزير الخارجية كولن باول قد عارض الحرب منذ الوهلة الأولى واقترح ضرب المتسببين المباشرين في أحداث 9/11 وفسر كولن باول دوافعه بأن الحرب على العراق لا تلقى إجماعا دوليا، ثم أن نتائج الحرب على أفغانستان هي التي ستحدد الحرب المستقبلية على العراق في حالة ما إذا تم اكتشاف الدور العراقي في أحداث 9/11.[2]

وفي خطاب عن حالة الإتحاد، للرئيس ج.و.بوش في 29 جانفي 2002، كان واضحا تأثير فكر المحافظين الجدد من خلال مصطلح"محور الشر"الذي وضعه محرر خطابات الرئيس ديفيد فروم David Frum ، ويعني بها الرئيس الأمريكي كل من العراق، إيران وكوريا الشمالية،ومما جاء في الخطاب:"*مثل هذه الدول وحلفاءها من الإرهابيين، يتسلحون لتهديد العالم، مشكلين بذلك محورا للشر.وتشكل هذه الأنظمة خطرا كبيرا وجادا بقدرتها على تزويد الإرهابيين بأسلحة الدمار الشامل..ويمكن أن تهاجم حلفائنا أو تساوم الولايات المتحدة الأمريكية. وفي كل الحالات فإن الثمن الذي سندفعه لعدم مسؤوليتنا سيكون كارثي*"[3].

---

[1] Bernard SIONNEAU, op.,cit.

[2] أنظر: **بوب وود وورد**، بوش محاربا، مرجع سبق ذكره.

[3] خطاب الرئيس عن حالة الإتحاد لسنة 2002، أنظر النص الكامل في الموقع الإلكتروني للبيت الأبيض، ص126-127.
http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/01/2002129-11html.

وكان واضحا أيضا، أن المحافظين الجدد راحوا يبحثون عن توسيع دائر العداء تجاه الدول العربية الإسلامية التي ترى أنا تمثل خطرا استراتيجيا على مستقبل الأمن الإسرائيلي، ومن ضمن هذه الدائرة المملكة العربية السعودية، الحليف الإستراتيجي السابق للولايات المتحدة الأمريكية،وكانت هناك عدة مؤشرات تدل على هذا التوجه، لعل أهمها، قيام لوران مورافيك Laurent Murawiec في 10 جويلية 2002، بتنظيم حملة إعلامية في اللجنة السياسية للدفاع التي يرأسها ريتشارد بيرل حول المملكة العربية السعودية، يتهم فيها هذه الأخيرة **بمساندتا ودعمها للحركات الإسلامية الإرهابية** واعتبرها نواة الشر والدولة الأكثر خطرا على الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه يجب أن ننظر إليها كعدو، حسب رأيه.وطالب بشكل واضح أن تتوقف المملكة العربية السعودية عن تقديم الدعم المالي للحركات "الأصولية الإسلامية"في العالم، وأن تردع كل دعاية مضادة للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل داخل المملكة، مع ضرورة تحييد كل المتورطين في دعم الحركات الإسلامية داخل النظام الأمني والسياسي السعودي.واقترح أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتهديد الرياض باحتلال أماكنها المقدسة وتجميد أصولها المالية في الخارج مع احتلال الآبار النفطية في حالة عدم امتثالها لهذه المطالب.[1]

وبدأت الآلة الدعائية والإعلامية للمحافظين الجدد تكرس هذا السيناريو تجاه المملكة العربية السعودية، حيث كتب سيمون هندرسون Simon Henderson من مؤسسة واشنطن للسياسة في الشرق الأدنى، في مجلة المحافظين الجدد"كومنتري" مقال بعنوان:"أعدائنا السعوديين".[2]كما ألف ستيفان شوارتزStephen Schwartz ، أحد خبراء المحافظين الجدد المختصين في المملكة العربية السعودية، كتابا بعنوان:"الإسلام ذو

[1] **Thomas E. Ricks**, "Une réunion d'information dépeint les Saoudiens comme des ennemis," ***Washington Post***, 6 août 2002, p. A-1.

[2] **Simon Henderson**, "L'affrontement saoudien à venir," ***The Weekly Standard***, 15 juillet 2002, et **Victor Davis Hanson**, "Nos ennemis, les Saoudiens," ***Commentary***, juillet/août 2002.
Voir aussi **Simon Henderson**, "La voie saoudienne," *Wall Street Journal*, 12 août 2002, et **Claudia Rosett**, "Libérez l'Arabie," ***Wall Street Journal***, 14 août 2002.

الوجهين: آل سعود من الأصالة إلى الرعب" ويحذر فيه من خطر الإسلام الوهابي على تحريضه للإرهاب في العالم.

ونلاحظ أن هذه الدعاية الإعلامية التي قام با المحافظين الجدد ضد المملكة العربية السعودية قد وجدت صداها داخل إدارة ج.و.بوش، ولاسيما في محيط نائب الرئيس ريتشارد تشيني، وفي الإدارة المدنية لوزارة الدفاع التي يمثلها الثنائي، دونالد رومسفيلد وبول وولفويتز.

وتوسعت دائرة المطالبين بمعاقبة المملكة العربية السعودية على مساندتا ودعمها للحركات الإسلامية"الإرهابية"، حيث اتمت العائلة الملكية مباشرة في تمويل أحد أعضاء تفجيرات 9/11، من خلال قضية تحويل الأموال من قبل زوجة السفير السعودي في واشنطن.[1]

ولم يخف المحافظين الجدد عدائهم "للإسلام" الذي يشكل أكبر تحدي لمستقبل أمن إسرائيل وإن كان تحت غطاء محاربة"الإسلاميين الراديكاليين"، فكتب عميد المحافظين الجدد"بودورتز" يقول:"*يمثل الإسلام النضالي اليوم إعادة إحياء توسع الإسلام بالسيف، كما كان في بدايته الأولى*"[2]ولا يتوان في دفع الولايات المتحدة الأمريكية لقطع جذور هذا الإسلام النضالي في مهده، وخصوصا في الشرق الأوسط"فالأنظمة التي يجب أن يطاح با لا تقتصر على دول محور الشر الثلاثة-إيران،كوريا الشمالية والعراق-وإنما أن نوسع من دائرة محور الشر على الأقل لكل من سوريا، لبنان وليبيا، كما تمتد دائرة الشر إلى "أصدقاء"الولايات المتحدة الأمريكية مثل العائلة الملكية في السعودية وحسني مبارك في مصر، وحتى إلى السلطة الفلسطينية سواء تحت قيادة عرفات أو أحد الشخصيات المقربة منه".[3]

هذه الأفكار وجدت من ينفذها في إدارة ج.و.بوش من قبل"الليكوديين""Likoudniks" داخل عصبة المحافظين الجدد، حيث وجهوا السلوك الأمريكي مباشرة بعد 9/11 من متابعة الإرهابيين المفترضين، القاعدة وتنظيم الطالبان، إلى الشرق الأوسط لتأمين "مملكة إسرائيل"[4].

---

[1] **Calvin Woodward**, "Les largesses d'une princesse saoudienne pourraient conduire à des terroristes," ***The Associated Press***, *The News Tribune* (Tacoma, Washington), 5 novembre 2002.

[2] Norman Podhoretz, "Comment gagner la 4ème Guerre mondiale," *Commentary*, février 2002, http://www.counterpunch.org/pipermail/counterpunch-list/2002-February/018053.html

[3] Ibid.

[3] Jacob A. Mundy, "Palestine: 'Transfert' ou Apartheid," *Eat The State*, 7:6 (20 novembre 2002), http://eatthestate.org/07-06/PalestineTransferApartheid.htm

[4] يمكن متابعة النقاشات التي كانت دائرة داخل مجلس الأمن القومي مباشرة بعد هجمات 9/11 بين تيار المحافظين الجدد الذي يمثله كل من نائب الرئيس ريتشارد تشيني، وزير الدفاع دونالد رومسفيلد، ونائب وزير الدفاع بول وولفويتز، حيث كانوا يراهنون على

الاستنتاجات.

أولا: تبين لنا من خلال التطور التاريخي لعصبة المحافظين الجدد/المحافظين تلك القفزة النوعية لتأثير هذه الجماعة على صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية حيث تحولت من جماعة فكرية إلى جماعة ضغط لتصل إلى قلب السلطة في إدارة ج.و.بوش، حيث تمركزت في البيت الأبيض البنتاغون وطموحاتهم قابلة للتوسع أكثر في المستقبل على حد تعبير"ف.غافني"، رئيس مركز السياسة الأمنية، حيث استطاعت أن تصوغ العقيدة الأمنية لإدارة بوش بناء على مرجعيتها الفكرية.

ثانيا: تتبع المسار السياسي والفكري لجماعة المحافظين الجدد تجعلنا نؤكد على أنه من المستحيل الفصل بين الجماعة والمركب العسكري الصناعي، وكل تمييز بينهما لا يعدو أن يكون إجراء شكلي وتبسيطي لتفسير دور الجماعات المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، فإيديولوجية المحافظين الجدد مبنية على المعادلة القائلة بأن السلام العالمي لا يتحقق إلا بالتفوق العسكري الأمريكي على العالم، وذلك كله لإعطاء الشرعية للبرامج الدفاعية الضخمة مثل مبادرة الدفاع ضد الصواريخ والاستفادة من الثورة التكنولوجية الثالثة في التسلح، لكي تعزز من مكانة الشركات العسكرية الصناعية، وقد لاحظنا العلاقة العضوية القائمة بين المحافظين الجدد والشركات الكبرى من أمثال مارتن لوكهيد بوينغ وغيرهما[1].

كما يملك المحافظون الجدد عدة مراكز فكرية لنشر أفكارهم والتأثير على صانعي القرار ويلجئون لاستخدام الوسائل الاتصالية الحديثة للضغط والتأثير على أعضاء الكونغرس والرأي العام، كما رأينا مع نموذجين لمراكز التفكير المحافظة اللذين ساهما في صياغة العقيدة الأمنية لإدارة ج.و.بوش، ويتعلق الأمر بكل من المؤسسة القومية للسياسة العامة (NIPP) ومركز السياسة الأمنية CSP .

مهاجمة العراق بدلا من أفغانستان ومحاولة إيجاد العلاقة بيت القاعدة ونظام صدام حسين، وبالمقابل نجد التيار الآخر، الداعي إلى خيار الهدف المباشر بضرب القاعدة وملاحقة أسامة بن لادن باعتباره المتسبب المباشر في الهجمات، ويمثل هذا التيار كل من وزير الخارجية كولن باول، نائبه ريتشارد أرميتاج، الجنرال شيلتون قائد القوات المشتركة..**أنظر: بوب ودورد، بوش محاربا، مرجع سبق ذكره.**

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر المبحث الأول من الفصل الثالث المتعلق بدور المركب العسكري الصناعي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

ثالثا: وهو الأهم بالنسبة لاهتمامنا هنا، ويتعلق الأمر بالعلاقة القائمة بين المحافظين الجـدد ودورهم في صناعة القرار تجاه الحركات الإسلامية، في إطار الفكر الأيديولوجي المبني على القوة الأمريكية التي تجد شرعيتها في عولمة الخطر "الإرهابي الإسلامي"الذي يهدد حسب زعمهم الأمن الأمريكي الداخلي كما يهدد الأمن العالمي.وهي إستراتيجية تندرج ضـمن مهام اللجنـة الأولى*(Committee on the Present Danger – CPD)* الـتي تشـكلت في سـنة 1950واللجنة الثانية *CPD II* التي تشكلت في منتصف السـبعينات، الـداعيتين للإنفـاق العسكري الضخم لمواجهة "الخطر السوفيتي الراهن"وباختفاء الخطـر السـوفيتي، فـإن المحافظين الجدد يحاولون التأكيد على أن "الخطر الإسلامي الراهن"أكثر تهديـدا للأمـن الأمريكي والعالمي قصد إعطاء الشرعية للاستمرار في النفقات الدفاعية والعسكرية.

رابعا: ومن جهة أخرى فإن الدعم اللامشروط واللامحدود للحليف الاستراتيجي إسرائيل، الذي يؤمن به المحافظون الجدد، دافعه العصبية اليهودية لأبرز قادة عصبة المحافظين الجـدد التي تفرض عليهم الولاء والحلف لإسرائيل قبل الولاء للولايـات المتحـدة الأمريكيـة، ووجدت الظروف المناسبة لما بعد 9/11 لمناصرة إسرائيل بضـرب المقاومـة الفلسـطينية بضمها للحركات الإسلامية الفلسطينية-حماس والجهاد- والعربية-حزب الله اللبنـاني- المقاومة للاحتلال الإسرائيلي ضمن الحركات الإرهابية العالمية.

ويبدو واضحا من خلال ما تقدم أن المحافظين الجدد يوجهون الولايات المتحدة الأمريكية نحو الحرب بالوكالة لصالح إسرائيل ضد الدول الراعية والداعمة للحركات الإسلامية من منظار الأمن المستقبلي لإسرائيل. وكما تطرقنا سابقا، فإن البنية الفكرية التي يعتمد عليها المحافظين الجدد قائمة على الإيديولوجية الليكودية المبنية على مفهوم الكتلة الحيوية، توسيع الرقعة الجغرافية وملئها بالمستوطنين اليهود على حساب طرد الفلسطينيين إلى الدول المجاورة، وقد تجد في الحرب على العراق ولبنان وسوريا المنفذ لتحقيق المعضلة الإستراتيجية لكتلتها الحيوية، خصوصا وأن مستقبلها العسكري قد تؤمنه بالمظلة النووية ومن خلال إعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثاني: دور مراكز التفكير في صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية.

سنبين في هذا المبحث أهمية ومكانة مراكز التفكير في التأثير على عملية رسم وصنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، وذلك من خلال خطوات متسلسلة، تتعلق بماهية مراكز التفكير **(المطلب الأول)،** ثم التطور التاريخي لمراكز التفكير **(المطلب الثاني)** لنتوقف عند نقطة أساسية في الدراسة تتعلق بالاستراتيجيات التي تنتهجها مراكز التفكير من أجل التأثير على رسم وصنع السياسة الخارجية الأمريكية، وبالأخص مدى تأثيرها على إدارة *ج.و.بوش* **(المطلب الثالث) وأخيرا** سنقف عند الرؤى الفكرية والمشاهد المستقبلية التي تطرحها مراكز التفكير على صانعي القرار للتعامل مع الحركات الإسلامية**(المطلب الرابع).**

المطلب الأول: ماهية مؤسسات التفكير.

تعد مراكز التفكير أو دبابات التفكير *Think Tanks* مؤسسات تجمع مجموعة من الخبراء، وهي مؤسسات خاصة، تصنف بالصيغة القانونية على أنا مؤسسات مستقلة، غير حزبية ولا تدف للربح.

تلعب مراكز التفكير دورا حيويا في الحياة العامة الأمريكية، الاقتصادية والسياسة، وتشتغل بميادين متنوعة مثل الإصلاحات في المؤسسات العمومية، سياسة الطاقة، العلاقات شمال جنوب، وكذلك التربية والشؤون الاجتماعية.

يشير *دونالد أ.آبلسون،* الأستاذ في دائرة العلوم السياسية بجامعة *ويست أونتاريو،* ومؤلف كتابين عن مؤسسات الفكر والرأي،[1] إلى أن **عبارة "مؤسسة فكر ورأي"** قد استخدمت لأول مرة في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى غرفة أو بيئة آمنة يستطيع علماء الدفاع والمخططون العسكريون الاجتماع فيها لمناقشة الأمور الإستراتيجية، إلاّ أن هذا الاستخدام الضيق لتلك العبارة قد اتسع منذ ذلك الحين ليصف قرابة 2.000

---

[1] Cf: - Abelson Donald E, American Think-Tanks and Their role in US Foreign Policy, New York: St. Martin's, 1996. 208p.

-Abelson Donald E, Do Think Tanks matter?: Assessing the impact of public policy institutes.Montreal,Canada:McGill-Queen's University,2002, 272p.

منظمة مقرها الولايات المتحدة وتعمل في ميدان التحليلات السياسـية، وحـوالي 2.500 مؤسسة أخرى مشابهة عبر العالم.[1]

كما أن عبارة مؤسسة الفكر والرأي قد تورد إلى الأذهان صورة منظمة مثل "راند" وهي إحدى أكبر مؤسسات الأبحاث الأميركية الخاصة بالسياسة الخارجية والدفاعيـة، والـتي توظف أكثر من 1.000 موظف وتزيد ميزانيتها السنوية عن 160 مليـون دولار؛ أو قـد تستعمل هذه العبارة أيضاً لوصف ورشة عمل حول السياسة أكثر تواضعاً مثل "مؤسسة الدراسات السياسية" في واشنطن، وهي منظمة يقل عدد العاملين فيها عن أربعة وعشرين شخصاً وتتراوح ميزانيتها بين مليون ومليوني دولار أميركي.

يتم تمويل مراكز التفكير عن طريق الصناديق العمومية، المؤسسات والخواص، لتقديم العون المادي والمعنوي للخبراء الجامعيين للتفكير في موضوع معين بغية تحقيق الأهداف المسطرة.
لا يقتصر دور مراكز التفكير على الوظيفة الفكرية، بحيث تسعى نوادي الفكر إلى التـأثير على الرأي العام وصانعي القرار في البيت الأبيض والكونغرس عن طريق التقارير، الندوات والملتقيات والمحاضرات لنشر الأفكار من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.
تشكل مراكز التفكير دعم للنفوذ والقوة، وتقوم بدور توازن السلطة مثلها مثل وسـائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، بحيث تقوم بوظيفة إثارة النقاشات العامة.

يحدد ***ستروب تالبوت***، رئيس مؤسسة بروكينغز، مهام ووظائف مراكز التفكير بقولـه:*"إن هدف مؤسسة بروكينغز، هو هدف جميع مؤسسات الفكر والرأي الأخرى، وهو تزويد العاملين في الوسط السياسي بتحليلات واستنتاجات لاستخدامها كقاعدة لتطوير سياسات جديدة،أو لتعديل أو إنهاء العمل بسياسات قائمة..وأكثر مهمات مراكز التفكير صعوبة هو التحديد المبكر للقضايا الجديدة*

---

[1] Donald E.Abelson,"Think Tanks and U.S Foreign Policy: An Historical View",**Electronic Journal of the U. S. Department of State**-Volume 7, Number 3, November 2002,p.10.

والهامة التي سوف تواجه بلادنا والعالم في المستقبل، ومن ثم لفت نظر صـانعي السياسـة وعامـة الناس". [1]

وتضطلع مراكز التفكير بصفة عامة على اختلاف أنواعها بالمهام التالية:

- القيام بالأبحاث والتحليلات حول المشاكل السياسية.
- تقديم المشورة حول الهموم السياسية العاجلة.
- تقييم البرامج الحكومية.
- تفسير السياسات للوسائل الإعلامية الإلكترونية والمطبوعة، وبذلك يسهل علـى عامة الناس تفهمها وكسب الدعم للمبادرات السياسية.
- تسهيل إنشاء "شبكات للقضايا" تُشرك تشكيلة منوعة من اللاعـبين السياسـيين يجتمعون على أساس مؤقت حول قضية سياسية أو مشكلة معينة.
- تأمين مخزون من الخبراء لتزويد الحكومة بالموظفين الأساسيين عند تغير الحكم. [2]

ويجب أن نؤكد أن مراكز التفكير تدرج ضمن الثقافة السياسية والاجتماعية الأمريكيـة، التي تعرف ثقافة اللوبيات، بحيث تسجل العاصمة واشنطن في إطـار التشـريع الخـاص باللوبيات 6000 ألف منظمة ضغط و25 ألف شخص يمارس الضغط.إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن القانون الصادر في سنة 1995 والمتعلق بالتصريح بجماعات الضـغط(Lobbying Disclosure Act) لا يجيز لمراكز التفكير طبقا لقوانينها الأساسية، وبالأخص فيما يتعلـق بخاصية عدم السعي للربح، من أن تمارس الضغط والنفوذ لدى الإدارة ووسائل الإعلام، [3]

---

[1] Strobe Talbott," The Brookings Institution: How a Think Tank works",**Electronic Journal of the U. S. Department of State**-Volume 7, Number 3, November 2002,p.19.

[2] James G.McGann,"Think Tanks and The Transnationalization Of Foreign Policy", **Electronic Journal of the U. S. Department of State**- Volume 7, Number 3, November 2002,p16.

[3] César Levy**, Analyse comparée de l'influence et de la puissance des Think Tanks français/US**. in:http://www.infoguerre.com/article.php?op=Print&sid=961 Date: 2006-02-02 02:59:21

ويبقى هذا التشريع قائما نظريا مقارنة بواقع مراكز التفكير وتأثيرها على صانعي القـرار كما سنبينه فيما بعد.

تم إحصاء أكثر من 1500 مركزا للتفكير في الولايات المتحدة الأمريكية،مع مطلع القـرن الحادي والعشرين، وكان الميلاد الأول لمراكز التفكير في بداية القرن العشرين بالولايـات المتحدة الأمريكية، حيث عرفت نشـأة المؤسسـة العتيقـة *رانـد كوربوريشـن* *Rand Corporation*في نهاية الأربعينات، أي في عز الحرب الباردة بين القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السـوفيتي، وهـي مختصـة في الدراسـات الإسـتراتيجية والعسكرية.وقد ساهمت مؤسسة راند الفكرية في إنتاج المعرفة قبل ميلاد مجتمع المعلوماتية، وفي إدارة الحرب الباردة. وصل عدد الموظفين في *راند كوربوريشن*، في سنة 2000، إلى أكثر من ألف موظف، وتحصلت على ما يقارب 150 مليـون دولار مـن التمويـل العـام والخاص،في الوقت الذي لم يصل فيه عدد الموظفين في أول مركز تفكير فرنسي، المعهـد الفرنسي للعلاقات الدولية (IFRI) إلا 60 موظفا، من بينهم 36 باحثا، وميزانية تقدر بخمسة ملايين أورو.[1]

ويشتغل بمؤسسة راند مجموعة من الخبراء العسكريين، الجامعيين، المختصين في الصناعات العسكرية من أجل وضع التقارير السنوية والدورية التي تؤخذ بعين الاعتبار لدى صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وفي كل العواصم الغربية.وتتم التقارير التي تصدرها المؤسسة بتقديم الخيارات الممكنة والمحتملة في ميـدان السياسـة الخارجيـة أو الـبرامج العسكرية، التي تقدر بمليارات الدولارات.[2]

---

[1] César Levy**, Analyse comparée de l'influence et de la puissance des Think Tanks français/US**.op.cit.

[2] تعتبر مؤسسات الفكر في فرنسا ظاهرة معاصرة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية بحيث لم تشهد النور الوجود إلا في بداية التسعينات من القرن العشرين، حيث بدأ أرباب العمل والخبراء الفرنسيون تشكيل نوادي فكرية، تحت غطاء القانون الصادر في سنة 1901 المتعلق بقانون الجمعيات، لأن التشريع الفرنسي لا يسمح بوجود دبابات الفكر الخاصة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

أنظر: Dossier: **Think Tanks:un concept "Made in USA"**, Journal Management, Paris, Avril 2004

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمراكز التفكير الأمريكية.

يشير *دونالد أ.آبلسون* إلى أن "*هناك اتفاق بين الباحثين المختصين في دراسة تطور مراكز الـتفكير والرأي في الولايات المتحدة، على أن طبيعة النظام السياسي الأمريكي اللامركزي، مضافة إليها غياب الانضباط الحزبي الصارم، والتبرعات المالية الواسعة للمؤسسات الخيرية، قد ساهمت بدرجة كبيرة في تكاثر مؤسسات الفكر والرأي خلال ربع القرن الماضي.لكنه يبدو أنهم غير متفقين، مـع الأسـف، حول تاريخ إنشاء أول مؤسسة فكر ورأي في الولايات المتحدة الأمريكية*" .[1]

وعليه، يمكن أن نرصد التطور التاريخي لمراكز التفكير في الولايات المتحدة الأمريكية مـن خلال ثلاثة مراحل أساسية أو كما يطلق عليها ***ريتشـارد.ن.هـاس*** تسـمية الموجـات الثلاثة[2]،في الوقت الذي يرى *دونالد أ.آبلسون* أن تطور مراكز التفكير في الولايات المتحدة الأمريكية مرت بأجيال أربع[3]، وتتمثل هذه المراحل في:

الموجة الأولى، التي يعود نشأتها إلى قرن من الزمن، حيث تأسست هذه المراكز بهدف تزويد صانعي القرار بالخدمات الفكرية من أجل طرح البدائل الممكنـة والمحتملـة في مواجهـة الأزمات الداخلية والخارجية، بدأت ثلاث مؤسسات بنوع خاص بإثبات وجودها خلال العقود الأولى من القرن العشرين هي: مؤسسة"***كارينجي الخيرية للسـلام العـالمي***" الـتي تأسست سنة 1910، والتي أنشأها قطب صناعة الفولاذ *كارينجي* في مدينـة بيتسـبيرغ؛ وكانت **مؤسسة كارينجي للسلام العالمي** أول مركز أبحاث مُكرس فقط للسياسة الخارجية، وقد أُنشئت لغرض التحقيق في أسباب الحروب وتشجيع الحلول السلمية للنزاعات. وقـد أصبحت هذه المهام مُلحّة مع اندلاع الحرب العالمية الأولى التي ساهمت في إثارة النقاشات حول الدور العالمي الذي يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة.

وخلال شتاء 1917 - 1918، جمع العقيد *إدوارد هاوس*، وكان مستشـاراً للـرئيس *وودرو ويلسون*، بشكل سري، باحثين بارزين قصد دراسة واستكشاف خيارات السلام لما بعد

---

[1] **Donald E.Abelson**,"Think Tanks and U.S Foreign Policy: An Historical View",op., cit.p.9
[2] Richard N.Haass**, "**Think Tanks and U.S Foreign Policy: A Policy-Maker's Perspective**",Electronic Journal of the U. S. Department of State -** Volume 7, Number 3, November 2002,p 5-6.
[3] **Donald E.Abelson**,p.10-11.

الحرب. وقام هذا الفريق، الذي عُرف بمجموعة "التحقيق"، بتقديم النصح للوفد الأميركي الذي شارك في مؤتمر السلام في باريس. وما لبث أن انضم، سـنة 1921، إلى مصـرفيين ومحامين وأكاديميين بارزين في نيويورك، لتشكيل "**مجلس العلاقات الخارجية**"، وهو مؤسسة تطورت من نادي عشاء شهري لتصبح إحدى أكثر مؤسسات السياسة الخارجيـة الـتي تحظى بالاحترام في العالم.

كما ظهرت في هذه الفترة **مؤسسة "هـوفر"** التي تأسست سنة 1919، والتي أنشأها الرئيس الراحل *هربرت هوفر*؛ التي عكفت على تقديم الاقتراحات فيما يخص الحـرب والثـورة، والسلام. وبدأت في ما بعد، مؤسستا فكر ورأي أخريان هما، "**معهد الأبحـاث الحكوميـة** (1916)، الذي اندمج لاحقاً مع مؤسستين أخريين لإنشاء "**مؤسسة بروكينغز**" (1927)، وثم تأسس"**معهد أميركان إنتبرايز لأبحاث السياسة العامة**" (1943)، وهو مؤسسـة فكـر ورأي محافظة، ركزت بمرور الزمن اهتماماً كبيراً على تشكيلة واسعة من القضايا الخارجية.

تميزت مراكز التفكير في هذه المرحلة بإعطاء الأولوية لإنتاج أبحاث أكاديمية مـن خـلال إصدار الكتب، والمجلات، والمواد الأخرى التي تستهدف أنواعاً مختلفة من القراء، واقتصر نشاطها على تحقيق هدفا أساسيا تمثل في مساعدة وإعلام صانعي السياسـة والجمهـور بخصوص العواقب المحتملة في حالة نهج مجموعة من الخيارات في السياسة الخارجية،محاولـة بذلك الحفاظ على استقلاليتها الفكرية والمؤسساتية.

كما ساعد الجيل الأول من مؤسسات الفكر والرأي في إنشاء واستدامة مجموعات محليـة من المواطنين ذات الاهتمام بالقضايا العالمية.

الموجة الثانية من مؤسسات الفكر والرأي ظهرت بعد سنة 1945 عندما أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مهام دولة عظمى وأصبحت مع اندلاع الحرب الباردة المدافعة عـن العالم الحر. وقد تلقى العديد من تلك المؤسسات دعماً مباشراً من الحكومة الأميركية التي خصّصت موارد هائلة للعلماء والباحثين العاملين في مجال الدفاع. وشهدت هذه الحقبـة ميلاد مؤسسة **راند كوربوريشن** التي أنشئت في الأساس كمؤسسة مستقلة لا تبغي الـربح

بتمويل من سلاح الطيران سنة 1948، وقدمت دراسات هامة في تحليل الأنظمة ونظريـة وضع الخطط الحربية لمواجهة جميع الظروف المحتملة والمساومة الإستراتيجية، ما زالت تؤثر في صياغة طريقة تحليل سياسة الدفاع والردع بعد مرور عقود على تطويرها.

وكان من بين الأهداف الرئيسية التي تأسست من أجلها مؤسسة "رانـد كوربوريشـن" العمل على تعزيز وحماية مصالح الولايات المتحدة الأمنية خلال العصر الذري.

إلى جانب سَدّ الفراغ لدى مجتمع الأبحاث المختص بالسياسة الخارجيـة، فقـد جـاءت مؤسسة "راند" بمجموعة جديدة من مؤسسات الفكر والرأي، تلك المتعاقدة مع الحكومة، وهي مؤسسات للأبحاث السياسية ممّولة على نطاق واسع من قبل الـدوائر والوكـالات الحكومية مقابل توجيه أبحاثها لدراسة القضايا التي تشغل صانعي القرار. وساهمت مؤسسة "راند" كنموذج من المؤسسات المتعاقدة مع الحكومة في بروز العديد من مراكز الـتفكير التي تتعامل مع الحكومات، ومن بينها "معهد هدسون" (1961) و"معهد أيربان (1968) .

الموجة الثالثة من مؤسسات الفكر والرأي ظهرت مع بداية السبعينات من القرن العشرين، ومن ميزاتها تأييدها لآراء معينة والدفاع عنها من خلال الأبحاث التي تصدرها، بحيث تقوم بإنتاج وتقديم الاستشارات السياسية في ظل التنافس الحاد بين مؤسسات الفكـر، كمـا تعمل على التأثير في القرارات السياسية. وتشكل **مؤسسة هيريتيج** المحافظة التي أنشـئت في عام 1973 النموذج الأصلي لمؤسسات الفكر والرأي هذه الداعية لأفكار اليمين المحافظ في الولايات المتحدة الأمريكية، ويقوم معهد الدراسات السياسية الليبرالي بنفس الدور.

اعتمدت مؤسسات الفكر في هذه المرحلة أسلوب الجمع بين الأبحاث السياسية وتقنيـات التسويق، كأنها مجموعات مصالح، وهي سياسة ساهمت بشكل كبير في تغيير طبيعة ودور مجتمع مؤسسات الفكر والرأيً. كما أنه خلافاً لمؤسسات الفكر التي قامت في المرحلـة الأولى، التي كانت تمانع الانخراط في المناقشات السياسية، عملت مؤسسات الفكر والرأي على المشاركة الفعالة في القضايا العامة.

ويضيف *دونالد أ.آبلسون* إلى هذه المراحل الثلاثة لتطور مراكز الفكر والرأي موجة رابعة يطلق عليها تسمية"*المؤسسات الميراثية* " *Legacy-based*، ومنها "**مركز كارتر**" في مدينة أطلنطا، و"**مركز نيكسون للسلام والحرية**" في واشنطن العاصمة، وهي مؤسسات فكر ورأي أنشأها رؤساء سابقون ينوون ترك أثر دائم لهم في السياسة الخارجية والداخلية[1].

وبحلول القرن الواحد والعشرين، أصبحت هناك أكثر من 1200 مؤسسة للفكر والرأي موزعة على كامل الساحة السياسية الأميركية. وهي تشكل مجموعة غير متجانسة من حيث اتساع نطاق المواضيع والتمويل والتفويض والموقع. فبعض هذه المؤسسات، مثل معهد الاقتصاد الدولي، ومؤسسة الحوار بين الدول الأميركية، أو معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى يركّز على مجالات وظيفية محددة أو مناطق معينة.

ويمكن تفسير انتشار مراكز التفكير وثقلها في المشاركة والتأثير على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية إلى عدة أسباب من ضمنها ما ذكره *جيمس ج.ماكغان*، كبير الباحثين في معهد أبحاث السياسة الخارجية، من أن" *عدم قدرة السياسيين والرسميين الحكوميين على التكيف مع السيل العارم من المعلومات والأوراق التي تحاصرهم، مثل: شكاوي الناخبين، والتقارير من الوكالات الدولية أو من منظمات المجتمع المدني، والنصائح من البيروقراطيين، وأوراق تحديد المواقف من جماعات الضغط أو مجموعات المصالح، شروحات وعرض مشاكل البرامج الحكومية الجارية في وسائل الإعلام الشعبية أو وسائل المقتصرة على النخبة.فالمشكلة تكمن في عدم انتظام هذه المعلومات وعدم يقينيتها أو تكون محل تشويه من قبل جماعات المصالح، كما تكون بعض المعلومات تقنية محضة مما يتطلب وجود متخصصين لفهمها وتبسيطها لصانع القرار..*".[2]

كما يفسر **رونالد.د.آزموس**، باحث رئيسي مساعد في مجلس العلاقات الخارجية ومؤسسة راند، الأسباب التي تدفع بصانعي القرار الأمريكيين لكي يتقربوا أكثر من مراكز التفكير بقوله:"*لا يرجع السبب في ذلك إلى كون العاملين ضمن النظام الحكومي أقل موهبة لكن طبيعة عملهم تقتضي تأمين إجماع في الرأي، وهم يتجنبون المغامرة والمخاطرة في بعض الأحيان، كما أنهم ببساطة ينؤون تحت عبء القضايا ومتطلبات الأعمال القصيرة الأمد. فمن الأسهل بكثير على المرء*

[1] **Donald E.Abelson,"**Think Tanks and U.S Foreign Policy: An Historical View**"**,op.,cit.p.11.
[2] **James G.McGann**,"Think Tanks and The Transnationalization of Foreign Policy", op.,cit.p.13.

أن يفكر بطموح أو بابتكار عندما يكون خارج نظام الحكم، أوفي مؤسسة للفكر والرأي، حيث تختلف هيكلية الحوافز المتوفرة له تماما فملاحظة وزير الخارجية السابق، هنري كيسنجر، بأن على المرء أن يجمع وينمي رأسماله الفكري قبل دخوله الحكومة لأنه سوف يستنزفه عندما يعمل ضمن البيروقراطية تمثل، مع الأسف، واقع الحال في أحيان كثيرة."[1] ويضيف **رونالد.د.آزموس** تفسير عدم قدرة تكيف البيروقراطية الحكومية مع القضايا المكثفة والمتسارعة بقوله: "*فالأيام التي كان فيها دبلوماسي عريق، مثل جورج كينان، قادراً على تمضية أسابيع في وضع ورقة عمل لتتم لاحقاً مناقشتها بانتظام، وقد تحدد سياسة الولايات المتحدة من خلالها، قد أصبحت نادرة ومتباعدة الحدوث".*[2]

المطلب الثالث: استراتيجيات تأثير مراكز التفكير على صانعي القرار.

يرى *ريتشارد ن.هاس*، المدير السابق لدائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية، أنه هناك خمسة طرق رئيسية توفرها مؤسسات الفكر والرأي، من منظار صانعي السياسة الأمريكية، تسمح بالتأثير على صانعي القرار، فهي تولد تفكيرا جديدا لدى صانعي السياسة الأمريكية، وتوفر خبراء للعمل في الحكومة والكونغرس، وتؤمن لصانعي السياسة حيزا لإيجاد تفاهم مشترك حول الخيارات السياسية المختلفة، وتثقف المواطنين الأمريكيين عن العالم، وتوفر إمكانية قيام فريق ثالث بالوساطة من جهتين متنازعتين لحل النزاعات.[3]

---

1 **Ronald D.Asmus**,"Think Tanks and The NATO enlargement debate ",**Electronic Journal of the U. S. Department of State**-Volume 7, Number 3, November 2002,p.29-30.

2 Ibid,p.31.

الفقرة باللغة الإنجليزية:

"The days when a veteran diplomat like George Kennan could spend weeks on a paper that would then be systematically discussed and perhaps set U.S. policy are few and far between."

3 **Richard N.Haass**, "Think Tanks and U.S Foreign Policy: A Policy-Maker's Perspective",op.,cit.p.5.

يقدم **ريتسارد ن.هاس** شهادة عن خبرته في مراكز التفكير بقوله:"بعد توزع حياتي المهنية بين الخدمة في الحكومة وبين مؤسسات الفكر والرأي، على ما يكتسبه المرء من تبصّر من خلال الجمع بين الفكر والممارسة. فقد تنقلت، خلال ربع القرن الماضي، بين فترات من العمل في مجلس الأمن القومي، ووزارتي الدفاع والخارجية، وفي الكونغرس، وفترات أمضيتها في بروكينغز، وفي المؤسسة الدولية للدراسات الإستراتيجية، ومجلس الشؤون الخارجية، ومؤسسة كارينجي الوقفي". **نفس المرجع.**

وقد توصل ***آندرو ريتش*** Andrew Rich، أستاذ العلوم السياسية في دراسته حول موضـوع مؤسسات الفكر والرأي، أعدها في نهاية التسعينات من القـرن العشـرين(1997) إلى أن *"مؤسسات الفكر والرأي تبقى مصدراً رئيسياً للمعلومات والخبرات بالنسـبة لصـانعي السياسـة وللصحفيين. ويتم الاعتماد على تقاريرها بشكل منتظم لإرشاد و/أو مساندة أعضاء الكـونغرس في جهودهم التشريعية والصحفيين في وضع تقاريرهم".*[1]

كما توصل *آندرو.ريتش*، في دراسته إلى أن 90 بالمائة من الموظفين العاملين مـع أعضـاء الكونغرس والصحفيين الذين يغطون أعمال مجلسي الشيوخ والنواب، يعتقـدون بـأن مؤسسات الفكر والرأي "لها بعض التأثير أو تأثير كبير" في السياسة الأميركية المعاصرة.[2]

ويمكن إرجاع قدرة مراكز التفكير على التأثير على عملية صنع القرار إلى تكيفها السريع مع القضايا والأزمات الجديدة التي تظهر في البيئة الدولية، بحيث تقـوم بنشـر أبحاثهـا ودراستها قصد إيصالها إلى النّخب السياسية، ووسائل الإعلام، والرأي العام، ويشـير في هذا الصدد ***مايكل د.ريـتش***، نائب الرئيس التنفيذي في مؤسسة راند، إلى كيفية تكيـف مؤسسات الفكر مع القضايا الجديدة بقوله:*"إن مؤسسات الفكر والرأي الـتي تتعـاون مـع وكالات الدفاع والاستخبارات كانت تركز حصريا على المواضيع الإقليمية والوظيفية، لكن تلـك المنظمات بدأت تدعى الآن أيضا لمساعدة المؤسسة العسكرية في معالجة التحديات الجديدة في مجـالي الإرهاب والأمن القومي".*[3]

والقدرة على التكيف مع القضايا الجديدة هي الميزة التي اختصها **جـيمس ج.ماكغـان** في مراكز التفكير مقارنة بالمنظمات الحكومية والبيروقراطية، وذلك يرجع حسب نظـره إلى مجموعة من المميزات التي تنفرد بها مراكز التفكير، منها أنها :[4]

---

[1] **Strobe Talbott**," The Brookings Institution: How a Think Tank works",op.,cit.p.20.

[2] Ibid,p.20.

[3] **Michael D.Rich**,"RAND: How Think Tanks Interact with The Military",**Electronic Journal of the U. S. Department of State**-Volume 7, Number 3, November 2002,p.22.

[4] **James G.McGann**,"Think Tanks and The Transnationalization of Foreign Policy", op.,cit.,p.16-17.

- مجهزة بصورة أفضل للتعامل مع الطبيعة المتشابكة بمسائل السياسة العالمية.
- أكثر قدرة على جمع وإشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية صنع السياسة.
- أكثر قدرة على تأمين الترابط والتداخل في العملية السياسية، بـدءاً مـن جمـع المعطيات ووصولاً إلى تكوين المعرفة/السياسة.
- أكثر قدرة على ابتكار وسائل تطبيق السياسات من البيروقراطيات الحكومية الـتي قد تكون مقسمة داخلياً على دوائر ومجالات اختصاص متعددة .

وسائل التأثير على صانعي القرار.

تعتمد مؤسسات الفكر والرأي لكي تنجح في التأثير على صانعي القـرار إلى اسـتغلال قنوات متعددة وإلى **استراتيجيات تسـويق** - نشر مقالات وكتب وأبحـاث ودراسـات؛ والظهور بصورة منتظمة على شاشات التلفزيون وفي مقالات الرأي على صفحات الجرائد وفي مقابلات صحفية؛ وإصدار نشرات موجزة لتبسـيط الفهـم، وبيانـات حقـائق، وصفحات على شبكة الإنترنت.

ولتبسيط الأفكار والتوصيات لجأت الكثير من مراكز التفكير إلى إصدار نشرات تبسيطية تلخص فيه التقارير والكتب، وهو ما يؤكده **ستروب تالبوت**، مدير مؤسسة بروكينغـز، بقوله:"*أدركت بروكينغز قبل سنوات قليلة، أن صانعي السياسة والعاملين لديهم لا يجدون دائمـاً الوقت الكافي لقراءة الكتب والتقارير الطويلة، لجأنا إلى نشر ما توصلت إليه المؤسسـة في تقـارير موجزة، سهلة المنال، سُمّيت "رسائل سياسية" وقد تبعتها في ذلك مؤسسات فكر ورأي أخرى*" .[1]

كما تعقد مؤسسات الفكر مؤتمرات عامة وحلقات دراسية لمناقشة مختلف قضايا السياسة الخارجية؛ وتقوم بإلقاء محاضرات في الجامعات، وتوفر جلسات الاستماع أمـام اللجـان التشريعية في الكونغرس فرصة أخرى للتأثير في الخيارات السياسية.

ومن بين الوسائل المباشرة للتأثير على صانعي القرار في السياسة الخارجية الأمريكية انخراط خبراء مؤسسات الفكر والرأي في العمل الحكومي بقبولهم وظائف سـامية كـوزراء، أو

---

[1] **Strobe Talbott**," The Brookings Institution: How a Think Tank works",op.,cit.p.21.

كنواب وزراء، أو غيرها من المناصب في الحكومة الفدرالية، أو يخدمون بصفة مستشارين خلال الانتخابات الرئاسية، أو العمل في فريق عمل لانتقال المهام الرئاسية، أو في المجالس الاستشارية الرئاسية أو تلك التابعة للكونغرس. أو قد يقوم هؤلاء الخبراء بدعوة صانعي سياسة مختارين من وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، ومجلس الأمن القومي، ووكالة الاستخبارات المركزية، والوكالات الأخرى التي تجمع المعلومات للمشاركة في ورش عمل خاصة وحلقات دراسية؛ أو بتزويد صانعي السياسة في الكونغرس والفرع التنفيذي ومن خلاله الحكومة الأميركية بالتقارير السياسية الموجزة وبالدراسات المتصلة بما حول قضايا السياسة الخارجية الجارية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مراكز التفكير وجدت الإطار المناسب لها خلال المراحل التاريخية الانتقالية للولايات المتحدة الأمريكية، ففي فترة اندلاع الحرب العالمية الثانية أطلق مجلس العلاقات الخارجية مشروع دراسات ضخماً حول الحرب والسلم لاستكشاف الأسس المرغوب فيها لسلام ما بعد الحرب. وقد أنتج المشاركون في هذه الجهود، في نهاية الأمر، 682 مذكرة قدموها إلى وزارة الخارجية حول مواضيع متنوعة، بدءا من احتلال ألمانيا إلى إنشاء الأمم المتحدة. وبعد مرور سنتين على نهاية الحرب العالمية الثانية، نشرت مجلة *فورين أفيرز* التي تعكس هوية وأهداف المجلس مقالاً غير موقّع بعنوان "*أسباب التصرفات السوفياتية*"[1]. وقد تبين فيما بعد أن صاحبه الدبلوماسي الأميركي *جورج كينان*، حيث ساهم المقال في إقامة الأسس الفكرية **لسياسة الاحتواء** التي انتهجتها الولايات المتحدة خلال العقود الأربعة التالية. كما نشرت مجلة *فورين أفيرز*، سنة 1993، مقالاً للمفكر السياسي في جامعة هارفارد، *صامويل هنتنغتون* بعنوان "صدام الحضارات"، الذي أثار انتقادات عديدة ومساهمات فكرية تخص السياسة الخارجية الأميركية في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

وقد أسهمت دراسات قام بها مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ومعهدا هيريتاج وبروكينغز، منذ الحادي عشر من سبتمبر 2001، في النقاش الدائر داخل الحكومة حول

---

[1] « The Sources of Soviet Conduct », par Mr. X (alias de George C. Kennan), in *Foreign Affairs*, juillet 1947.

الاستراتيجيات المناسبة والتنظيم اللازم لمواجهة **التهديد الذي تمثله الحركـات الإسـلامية** في الداخل والخارج.

وتشكل حم**لات الانتخابات الرئاسـية** وفترات انتقال الحكم مناسبات مثالية لرسم برنـامج عمل للسياسة الخارجية. ويشرح ذلك *مارتن أندرسون* Martin Anderson، مـن *مؤسسـة هوفر* Hoover Institution، قائلاً "*في أوقات كهذه بالذات يطلب المرشحون للرئاسة المشورة مـن عدد كبير من المثقفين لأجل تحديد المواقف السياسية حول مجوعة من القضايا السياسـية الداخليـة والخارجية. ويتبادل المرشحون للرئاسة الأفكار مع الخبراء السياسيين ويختبرونا خلال مسار الحملات الرئاسية. إن الأمر أشبه ما يكون باختبار تسويق لإستراتيجية قومية*".[1] وقد كان أكثـر الأمثلـة شهرة على هذا ما حدث بعد انتخابات سنة 1980 عندما تبّنت حكومة *رونالـد ريغـان* مطبوعة ***مؤسسة هيريتاج*** وعنوانا "تفويض للتغيير" كبرنامج عمل للحكم. وهناك حالـة ثانية تمثلت بصدور تقرير سنة 1992 أعدّه معهد الاقتصاديات الدولية و**مؤسسة كـارينجي** الوقفية يقترح إنشاء "مجلس أمن اقتصادي". وقد وضعت **إدارة كلينتون** الـتي تسـلمت الحكم في ما بعد هذا الاقتراح موضع التنفيذ بإنشائها "المجلس الاقتصادي القومي" وهـو جهاز بقي يعمل إلى ما بعد فترة الرئيس بيل كلينتون.

ويعود ثقل مؤسسات الفكر والرأي في الحياة السياسية الأمريكية مقارنة بالـديمقراطيات الغربية الأخرى إلى طبيعة قانون الوظيف العمومي الأمريكي بحيـث لا يتـبنى النظـام الأمريكي الديمومة في المناصب الحكومية لاقتصاره على صيغة التعاقد في إطار زمني محدد، وهو ما يجعل الكثير من الرؤساء يستنجدون بخبرات وطاقات بشرية من مراكز التفكير التي تخدم رؤيتهم الحزبية، وهو ما يتضح في فترة *الرئيس جيمي كارتر*، بعد انتخابه سـنة 1976، حيث قام بتعيين الكثير من خبراء **مؤسسة بروكينغز** ومن مجلس العلاقـات الخارجيـة في حكومته. وبعدها بأربع سنوات، توجّه *رونالد ريغان* إلى مؤسسات أخرى للفكر والـرأي

[1] **Richard N.Haass, "**Think Tanks and U.S Foreign Policy: A Policy-Maker's Perspective**"** op.cit.,p.7.

لتشكيل هيئة خبرائه ومستشاريه. وقد استعان خلال فترتيه الرئاسيتين بمائـة وخمسـين شخصاً من **مؤسسة هيريتاج**، و**مؤسسة هوفر**، و**معهد إنتبرايز الأميركي**.[1]

وقد اتبعت **إدارة بوش الابن** نمطاً مشابهاً في ملء وظائف المستويات العليا في جهاز السياسة الخارجية لديها. ففي وزارة الخارجية، يشمل الموظفون الكبار ممن لـديهم خلفيـات في مؤسسات الفكر والرأي، نائبة وزير الخارجية للشؤون العالمية، *بولا دوبريانسـكي* التي سبق لها أن شغلت منصب نائبة الرئيس ومديرة مكتب واشنطن في مجلس الشؤون الخارجيـة؛ ونائب وزير الخارجية لمراقبة التسلّح والأمن الدولي، *جون بولتـون*، نائب الرئيس السـابق لمعهد الاقتصاد الأميركي؛الذي أصبح فيما بعد المندوب الدائم للولايات المتحدة في الأمم المتحدة، كما نجد كذلك مساعد وزير الخارجية لشرق آسيا والمحيط الهادئ، *جيمز كيلي*، الذي شغل سابقاً منصب رئاسة منتدى المحيط الهادئ التابع لمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية؛ ومساعد الوزير المعّين لشؤون المنظمات الدولية، *كيم هولمز*، نائب الرئيس السابق لمؤسسة هيريتاج. وكذلك في البنتاغون، شغل *بيتر دبليو. رودمان*، وظيفته كمساعد لوزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي، بعد فترة قضاها كمدير لبرامج الأمن القـومي في مركـز نيكسون.

علاقة مراكز التفكير بالأحزاب السياسية.

تشكل مراكز التفكير الجسر الذي يربط البحث الجامعي وصانعي القرار، ولديها القـدرة على المبادرة وخلق الإجماع حول موضوع معين.فمثلا، نجـد مراكـز الفكـر التابعـة للمحافظين الجدد، مثل معهد المؤسسـة الأمريكيـة American Enterprise Institute أو مؤسسة التراث Heritage Foundation تشكل منذ ما يقارب الثلاثين سنة برنامج الحـزب الجمهوري، وأصبحت لديهم السيطرة على إدارة بعض القضايا الإقليمية على غرار الأزمة العراقية، حيث استمدت القرارات من هذه المراكز الفكرية.

على عكس من الحزب الجمهوري، فإن الحزب الديمقراطي أقل تمثيلا بمراكز التفكير، وهو ما جعل مدير الديوان السابق للرئيس *بيل كلينتون* يؤسس، في أكتـوبر 2003،

---

[1] **Richard N.Haass, "**Think Tanks and U.S Foreign Policy: A Policy-Maker's Perspective**"**, op.,cit.,p.7.

المركز الأمريكي للتطـور Center for American Progress للتكيف مع العدد الكبير مـن مراكز التفكير المقربة من الحزب الجمهوري. ولا يعني هذا أن الحزب الـديمقراطي لا يتعامل مع مراكز التفكير، ففي الفترة الرئاسية الأولى للرئيس *بيـل كلينتـون*(1992-1996) اعتمد في تشكيل وصياغة برنامجه الخاص بالسياسة الخارجية علـى التقريـر الذي أصدرته *مؤسسة كارينجي للسلام الدولي* الذي يحمل عنـوان:"لـنغير طريقنـا" *Changing Our Ways*.[1] وأصبحت رؤية إدارة *بيل كلينتون* قائمة على مـا جـاء في التقرير فيما يخص التهديدات القادمة من دول العالم الثالث والشرق الأوسط.وأشـار التقرير إلى أن الوسيلة الفضلى لتنظيم الأمن العالمي والإقليمي أن تتعـاون الولايـات المتحدة الأمريكية مع المنظمات الدولية، لأن التعددية، بمفهوم مساندة ودعم منظمـة الأمم المتحدة والعمل الدبلوماسي المتعدد الأطراف يسمح بإقامة الأمن الجماعي.كما أولت إدارة *بيل كلينتون* الأهمية لانتشار الأسلحة النووية، وركزت علـى العمليـات الخاصة والقوات الخاصة، كما أولت العناية لمساعدة التنميـة، القضـايا الإنسـانية والحفاظ على السلم، وهي من القضايا العامة التي ركز عليها تقرير *مؤسسة كـارينجي للسلام*.

الاتجاه العام في **فترة التسعينات من القرن العشرين،** كان يسير لصالح مراكـز الـتفكير المقربة من المحافظين الجدد واللوبي المؤيد لإسرائيل، التي استفادت من النظام الجبـائي الخاص بمراكز الأبحاث التي يعفيها من أي ضريبة، كما تتلقى الدعم من الخزينة العامة، ورغم ذلك فإنا ساهمت بشكل كبير في اللعبة السياسية داخل الحزب الجمهوري أو للضغط على إدارة بيل كلينتون، وقد بينت دراسة بعنوان "*مليار من أجـل الأفكـار*" « *One billion for ideas* »، قامت با اللجنة الوطنية مـن أجـل التضـامن *National Committee for Responsive Philanthropy*،[2] ركزت على تمويل عشرين مركز تفكير تابع للمحافظين الأكثر نفوذا، وأظهرت أن هذه المراكز تملك موارد ماليـة ضـخمة

---

[1] **François Géré**, "Aux sources de la nouvelle grande stratégie des Etats-Unis. Le rapport Changing Our Ways et ses prolongements", ***Politique étrangère,*** 1993-2, pp. 459-473.

[2] **François Géré**, op.cit.,p.463.

ويتم استخدامها لأغراض سياسية، وهو ما يتنافى مع مبدأ أساسي في القانون الأساسي لمراكز التفكير، والمتعلق بعدم الانتماء الحزبي أو العمل لأغراض سياسـية.وأشـارت الدراسة السالفة الذكر، بأن القلق يبقى قائما فيما يخص مستقبل حريـة النقاشـات العامة بسب هيمنة مراكز التفكير التابعة للمحافظين الجدد، الـتي تنتـهج الخطـاب الأكاديمي الأحادي، وأحد أسباب قوة هذه المراكز الموارد المالية التي تملكها، بحيـث صرف عشرين مركز تفكير تابع للمحافظين الجدد أكثر من مليـار دولار في فتـرة التسعينات.وتزايدت قوة هذه المؤسسات في فترة الرئيس جورج بوش الابن، مع مطلع القرن الحادي والعشرين، بفضل انتشار أفكارها الداعية لتقوية الهيمنة الأمريكية على عالم ما بعد الحرب الباردة مع فرض القيم الثقافية والعسكرية الأمريكية.

إضافة إلى هيمنة المحافظين الجدد على مراكز الفكر، فإن **اللوبي المؤيد لإسرائيل الناشـط** في **مراكز التفكير أصبح أكثر حضورا وتأثيرا على صانعي القرار** في **فترة إدارة ج.و.بوش**، كمـا تؤكد *دراسة هارفارد عن اللوبي الإسرائيلي*، التي قام بها الأستاذان الجامعيان، *ميرشايمر وسـتفين والت*[1]، بحيث أكدا على هيمنة اللوبي المؤيد لإسرائيلي على مراكز التفكير التي تلعب دورا هاما في توجيه النقاش العام خصوصا في السياسة الخارجيـة، وهـو مـا أدى بـاللوبي الإسرائيلي إلى أن ينشأ مركز تفكيره الخاص في سنة 1985، في الفترة التي سـاعد فيهـا *مـارتن أنـديك* علـى إنشـاء *معهـد سياسـة الشـرق الأدنى* المشـهور اختصـارا ب*"الويناب"* "WINEP"[2].وبالرغم من أن هذا المعهد يضفي على ارتباطاته مع إسرائيل السرية

---

[1] أنظر: **جون ج.ميرشايمر**، **ستيفن والت**، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، **ترجمة: مصطفى صايج**، يومية **الأحداث**، 2006/06/13.

جون ج.ميرشايمر، ستيفن والت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، **ترجمة: مصطفى صايج**، يومية **البلاد** الأعداد من: 2006/06/28 إلى 2006/07/08.ويمكن الاطلاع على الترجمة الكاملة في المدونة الإلكترونية:

www.maktoobblog.com/mustaphasaidj

أنظر كذلك: ترجمة لدراسة هارفارد حول دور اللوبي الإسرائيلي في السياسة الخارجية الأمريكية | مصطفى صايج أستاذ بجامعة الجزائر، الأربعاء، 12 نيسان ، 2006

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=7635

[2] **Joel Beinin**, "Money, Media and Policy Consensus: The Washington Institute for Near East Policy," ***Middle East Report***, January - February 1993, pp. 10 - 15;
Mark H. Milstein, "Washington Institute for Near East Policy: An AIPAC 'Image Problem'," ***Washington Report on Middle East Affairs***, July 1991.

التامة، بتأكيده على أنه يقتصر عمله على تقديم وجهات نظر أكثر "اتزانـا وواقعيـة"في قضايا الشرق الأوسط، إلا أنه يمول ويسير من قبل أشخاص ملتزمين بعمق بترقية الأجندة الإسرائيلية.

ويلاحظ كل من *ميرشايمر وستيفن والت* بأن تأثير اللوبي يمتد أبعد من معهد *ويناب*. فخلال الخمسة وعشرين سنة الأخيرة، تمكنت القوات المقربة من إسرائيل بالتواجـد المهـيمن في معهد أمريكان أنتربريـز American Enterprise Institute ومعهـد بروكينغـز Brookings Institution ومركز سياسات الأمن Center for Security Policy ومعهد تحليـل السياسـة الخارجية Foreign Policy Research Institute ، ومؤسسة التـراث Heritage Foundation ومعهد لودسون Hudson Institute ، ومعهد تحليل السياسة الخارجية Institute for Foreign Policy Analysis والمعهد اليهودي لقضايا الأمـن القـومي Jewish Institute for National Security Affairs (JINSA)..

وكل هذه المراكز الفكرية لا توظف البتة الذين ينتقدون المساندة الأمريكيـة لإسـرائيل، والمثل الواضح في ***معهد بروكينغز،*** الذي كان فيه *ويليام كوانـت،* هو الخبير الرئيسي لقضايا الشرق الأوسط،لسنوات عديدة، وهو موظف سابق بمجلس الأمن القومي "يتصف بسمعة تستحق حقا الـ اهة والتوازن وعد الانحياز لأي طرف"، على حد تعبير *ميرشايمر وسـتيفن ولت*. وفي الفترة الحالية، فإن صناعة الأفكار فيما يخص قضايا الشرق الأوسـط داخـل *بروكينغز* يقودها *مركز صابان لدراسات الشـرق الأوسـط* Saban Center for Middle East Studies ، الذي يموله رجل الأعمال الإسرائيلي-الأمريكي والصهيوني المتطرف، حـاييم صابان Haim Saban[1]، ويعتبر*،مارتين أنديك*، المدير الحالي للمركز، الشخص الذي يتواجـد في كل جهة وفي كل مركز فكر يدافع فيه عن إسرائيل.

---

[1] "Brookings Announces New Saban Center for Middle East Policy," Brookings Institution Press Release, May 9, 2002; Andrew Ross Sorkin, "Schlepping to Moguldom,"= = ***New York Times***, September 5, 2004.

المطلب الرابع: نماذج **دراسات صادرة عن مراكز التفكير حول الحركات الإسلامية.**

ما نلاحظه أن مراكز التفكير من خلال الدراسات التي تصـدرها عـن الحركـات الإسلامية لتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية، يمكن أن نصنفها إلى نوعين:

الأولى، مراكز للتفكير تجمع الحركات الإسلامية في سلة واحدة، لا مجال للتمييز بـين المعتدلين والمتطرفين، بين حركات المقاومة والتيارات التي تسميها بالإرهابية وأغلـب هذه المراكز هي تلك المقربة من الحزب الجمهوري والتي تخضع لتأثير القوى التمعية الأساسية: المركب الصناعي العسكري، اللوبي الصهيوني بشقيه اليهودي والمسيحي.

أما **النوع الثاني** من المراكز فهي تلك التي تعتمد التمييز بين الحركـات الإسـلامية، وتحاول التركيز على ضرورة دعم "الحركـات المعتدلـة" أو"حركـات التجديـد الإسلامي"، وهذه المراكز هي أقرب إلى الحزب الديمقراطي علـى غـرار مؤسسـة كارينجي للسلام، ومعهد السلام الدولي.

نقدم هنا نماذج من الدراسات الصادرة عن مراكز الفكر فيما يخص السياسة الواجب انتهاجها تجاه الحركات الإسلامية.

أولا: الدراسات المقربة من الحزب الجمهوري.

أ- مؤسسة راند كوربوريشن (Rand Corporation)

تمثل الدراسات التي تقوم بها مؤسسة ***راند كوربوريشن*** عن الحركات الإسـلامية نموذجـا واقعيا للأفكار التي تتبناها بعض النخب في الحزب الجمهوري، الذي يرتبط بدوائر المركب الصناعي العسكري، بحيث يتم تمويل مؤسسة *راند* من قبل أرباب الصناعات العسـكرية والدوائر الحكومية.

بعد أحداث 9/11 أصبحت المؤسسة تطالب بتمويل أكبر **للتكيف مع الثورة التي أحدثتـها الأعمال الإرهابية التي يقوم بها تنظيم القاعـدة**، التي عرفت مشاهد مأسـوية في تفجـيرات السفارتين الأمريكيتين في كل من نيروبي ودار السلام ، في 07 أوت 1998، حيث خلفت 252 قتيل ،من ضمنهم 12 مواطن أمريكي، و5 آلاف جريح،ثم أتبعت هذه الـتفجيرات

اختطاف أربعة طائرات ضربت رمز القوة الأمريكية المالية والتجارية، المتمثل في الـبرجين التوأمين، ورمز القوة العسكرة، مقر البنتاغون.

تحتل *مؤسسة رانـد* مكانة هامة ضمن مراكز التفكير، بميزانية سنوية تقدر ب 160 مليـون دولار، وهي لسان حال المركب الصناعي العسكري، بحيث تشتغل بمجـالات البحـث والدراسات في ميادين الإستراتيجية والتنظيم العسكري في العالم.

يترأس المؤسسة *جيمس تومسون* James Thomson وتضـم ضـمن طاقمهـا الإداري *آن ماكلوغين كورولوغس* Ann McLaughin Korologos ، الرئيس السابق لمؤسسة *أسبان* Aspen، وفرانك كارلوتشي Franc Carlucci ،رئيس مجمع *كارليل*، و*كوندوليزا رايس*،مستشارة الأمن القومي ثم وزيرة للخارجية في إدارة *ج.بوش الابن*.

كما ذكرنا أعلاه، فإن مؤسسة *راند* ركزت نشاطها بعد أحداث 9/11 على المطالبة بميزانية أكبر وتنظيم جديد لهياكلها من أجل محاربة الإرهاب والتكيف مع **التهديدات** التي **تلحقها جماعة بن لادن وتنظيم القاعدة** بالمصالح الأمريكية في العالم.

ولتبرير ضرورة تضخيم ميزانية مؤسسة *راند* ركز محللو المؤسسة علـى ضـرورة إيجـاد الخيارات الإستراتيجية للتكيف مع الهجومات الغير تقليدية التي يقوم بها *تنظـيم القاعـدة*، وعن أفضل الطرق لمحاربة *الحركات الإسلامية الجهادية العالمية*؟

في جلسة لغرفة النواب نظمتها لجنة مكافحة الإرهاب والأمن الداخلي، قدم *بروس هوفمان* Bruce Hoffman ، نائب رئيس مؤسسة *راند*، توضيحات حول مسـتقبل التعامـل مـع أحداث9/11 ، بحيث أوضح بأن الرد على الهجومات الـتي أدت إلى تفجـير السـفارتين بالعاصمتين الإفريقيتين كان بإطلاق حوالي مائة صاروخ ضد مخيمات *أسامة بـن لادن* في أفغانستان كما تم تحطيم مصنع كيماوي بالسودان، واقترح أن يكون الرد على أحـداث 9/11 **بحرب شاملة.**[1]

وفي الواقع، فإن التهديدات التي تنسب *لتنظيم القاعدة* كانت قائمة في الأجنـدة الفكريـة *لمؤسسة راند* قبل أحداث 9/11، ففي محاضرة ألقاها *بروس هوفمان* Bruce Hoffman أمـام الضباط السامين التابعين للأكاديمية العسكرية للقوات الجوية في مـارس 2001، أي سـنة

[1] Audition du 26 septembre 2001, http://www.rand.org/publications/CT..(Pdf:160 Ko)

أشهر قبل وقوع أحداث 9/11، شرح فيها الثورة العسكرية التي أحدثتها الهجومات الإرهابية، وقدم سيناريو مماثل لأحداث الهجومات الانتحارية لأحداث 9/11، مما جاء في المحاضرة:" *أننا نحاول أن نحضر جيوشنا لمحاربة* ***تنظيم القاعدة الذي يقوده أسامة بن لادن***..*ولنفكر لحظة ما أحدثته تفجيرات المركز التجاري العالمي في سنة 1993، لأن اليوم يجب أن تعلموا بأنه يمكن إسقاط البرجين التوأمين وقتل 60 ألف شخص..لأنه في مقدرتم إيجاد أسلحة أخرى، واستخدام تكتيكات مغايرة واستعمال وسائل أخرى لتحقيق هدفهم.فلديهم خيار مؤكد من الأسلحة، من بينها الطائرات الصغيرة المسيرة عن بعد*".[1]

وعندما كان *دونالد رومسفيلد*، مديرا لمؤسسة *راند*، قبل أن يصبح وزيرا للدفاع في إدارة *ج.و.بوش الابن*، كان من المدافعين عن عسكرة الفضاء حيث يشكل الدرع الصاروخي أحد ركائزه الأساسية، وذلك لتحقيق التفوق العسكري الأمريكي على العالم.

ولمواجهة الانتقادات المحلية حول الميزانية العسكرية المخصصة للأبحاث العسكرية وعسكرة الفضاء، قدم *دونالد رومسفيلد* الحجة الوحيدة التي يمكن من خلالها تعبئة القدرات والموارد المحلية للأمة وإقناع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لكي تتحرك، **يكون بوقوع سيناريو مماثل *لبير هربر*، حيث يكون هجوم تدميري للبلد والسكان من الفضاء.**[2]

وتحت تأثير المركب الصناعي العسكري، الذي تشكل *مؤسسة راند* العقل المدبر له، تم إنشاء بمناسبة التصويت على قانون المالية لسنة 2000، **لجنة** لتقييم وتنظيم وتخطيط أمن الولايات المتحدة الأمريكية في الميدان الفضائي. وقدمت اللجنة تقريرها في 10 جانفي 2001، أي قبل أيام قليلة من أن يصبح الرئيس الشرفي للجنة *دونالد رومسفيلد*، وزيرا للدفاع في إدارة *ج.بوش الابن*، حيث ترك منصب رئيس مجلس إدارة مؤسسة *راند*.

---

[1] Twenty-First Century Terrorism, in The Terrorism Threat and US Government response : Operational and Organizational Factors, US Air Force Academy, Institute for National Security Studies, March 2001. Le texte de Bruce Hoffman est disponible sur: http://www.usafa.af.mil/inss/forewo....

[2] Un Pearl Harbor spatial: une "divine surprise" pour Donald Rumsfeld http://www.reseauvoltaire.net/article7624.html/12/04/2006:18:20

وقد تشكلت اللجنة التي ترأسها *د.رومسفيلد* من اثنا عشرة عضوا، مـن بينـهم ثمانيـة جنرالات متقاعدين من المدافعين عن الدرع المضاد للصواريخ.

ويتبين لنا من تحليل تقرير لجنة *د.رومسفيلد*[1]، أن اللجنة قد استخدمت **الخطر الذي تشـكله الحركات الإسلامية الجهادية على مستقبل الأمن الفضائي الأمريكي،** مما يشكل حجـة أمنيـة وسياسية توظف لتعبئة الرأي العام والحكومة من أجل القبول بتمويل مشاريع مؤسسة *راند* التي تخطط للمركب الصناعي العسكري، من أجل ميزانية عسكرية ضخمة ومسـتمرة لا تنقطع مواردها المالية باختفاء الخطر الشيوعي السوفيتي، وهي التبريرات التي نجدها في أهم التقارير الصادرة عن مؤسسة *راند* في فترة إدارة الرئيس *ج.و.بوش*، والتي تؤكد على *عالمية الجهاد الإسلامي*[2] ومنها، دراسات *بروس هوفمان*، التي تؤكد على خيار الحرب الشاملة ضد *تنظيم القاعدة العالمي*[3] أو تلك الدراسات التي تؤكد على ضرورة نهج الأساليب التقليدية التي وضعها *جورج كينان* في إستراتيجيته لمحاربة الشيوعية، التي وضعها في سـنة 1947، علـى اعتبار أن *الجهاد الإسلامي العالمي* هو بنفس الدرجة أو أكثر حدة مـن خطـر الشـيوعية، ولتبرير عالمية الجهاد الإسلامي، حاولت بعض الدراسات المقدمة لمؤسسة *راند*[4] أن تـبين

---

[1] تم ذكر التوصيات العشرة للجنة دونالد رومسفيلد فيما يتعلق بعسكرة الفضاء في القسم المخصص لدراسة دور المركب العسكري الصناعي في صناعة القرار، أنظر: صفحة..... التقرير الكامل للجنة د.رومسفيلد منشور على الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الأمريكية: Report of the commission to assess U.S National Security Space Management and Organization, in: http://www.defenselink.mil/pubs/spa.

[2] Cf: Angel Rabasa, Peter Chalk and others, ***Beyond al-Qaeda: Part I, The Global Jihadist Movement*** *prepared for the United States Air Force,* Rand Corporation, 2006, 173 pages.
Angel Rabasa, Peter Chalk, Kim Cragin, Sara A. Daly, Heather S. Gregg, Theodore W. Karasik, Kevin A. O'Brien, and William Rosenau, ***Beyond al-Qaeda: Part 2, The Outer Rings of the Terrorist Universe***,.Rand Corporation, 2006.178 pages.
Angel Rabasa, Cheryl Benard, Peter Chalk, Christine Fair,Theodore Karasik, Rollie Lal, Ian Lesser, and David Thaler, *The* ***Muslim World After 9/11***, MG-246-AF, 2004
Nora Bensahel, ***The Counterterror Coalitions: Cooperation with Europe, NATO, and the European Union***, MR-1746-AF, 2003
Kim Cragin and Sara Daly, ***The Dynamic Terrorist Threat: An Assessment of Group Motivations and Capabilities in a Changing World***, MR-1782-AF, 2004
Lynn Davis, Steven Hosmer, Sara Daly, and Karl Mueller, ***The U.S. Counterterrorism Strategy: A Planning Framework to Facilitate Timely Policy Adjustments***, DB-426-AF, 2004
David Ochmanek, ***Military Operations Against Terrorist Groups Abroad: Implications for the United States Air Force***, MR-1738-AF,2003.

[3] Cf: Bruce Hoffman, **Combating Al Qaieda and the Militant Islamic Threat**, Rand Corporation, February 2006, 16 pages.
Bruce Hoffman, **Islamic and the west: Searching for common Ground. The Terrorist threat and the counter-terrorism Effort**, Rand Corporation, July 2006.

[4] Angel Rabasa, Peter Chalk and others, ***Beyond al-Qaeda: Part I, The*** *Global Jihadist Movement prepared for the United States Air Force,* Rand Corporation, 2006, page 186.

الخريطة العالمية للحركات الإسلامية من خلال التقسيم الجغرافي لها، للتأكيد على الخطر العالمي الذي تمثله الحركات الإسلامية على مستقبل الأمن والمصالح الأمريكية:

في **جنوب شرق آسيا:** الكشمير (عساكر الطيبة، جيش محمد وحركة المجاهدين).

الباكستان: Sipah-i-sahaba Pakistan, Laskar-e- Jhangvi وفي بنغلادش (حركة الجهاد الإسلامي)

القوقاز ووسط آسيا: الشيشان(الجهاد الشيشاني) أوزباكستان (الحركة الإسلامية الأوزباكستانية).

شمال إفريقيا: المغرب(الجماعة الإسلامية المغربية للقتال، السلفية الجهادية)، الجزائر(الجماعة السلفية للدعوة والقتال)، ليبيا (الجماعة الإسلامية للقتال)، تونس (الجماعة التونسية للقتال).

شرق إفريقيا: الصومال (الاتحاد الإسلامي، والجماعات الجهادية الجديدة).

العراق والأردن: الأردن (الجماعات الإسلامية)، العراق (أنصار الإسلام، التوحيد والجهاد، تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، المجلس الشوري للمجاهدين).

جنوب شرق آسيا: (الجماعة الإسلامية والجماعات الإسلامية المحلية).

وفي ختام الدراسة، يوصي التقرير بضرورة تطبيق مقاربات جديدة لمحاربة الحركات الجهادية العالمية من خلال تكاثف مجموعة من السياسات المتداخلة بين الأدوات العسكرية الاستعلاماتية، المالية، السياسية والدبلوماسية، واستخدام العمليات النفسية والإستخباراتية.[1]

ب- مركز السياسة الأمنية.

يعتقد البعض بأن عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد أحداث 9/11 تم احتكارها من قبل مركز التفكير اليميني "مركز السياسة الأمنية" *(Center for Security Policy - CSP)*[2] ومن بين التبريرات التي يعتمد عليها أصحاب هذا الطرح، أن أعضاء

---

[1] هذه التوصيات كما جاءت في التقرير الرسمي المقدم لمؤسسة راند، باللغة الإنجليزية، كما يلي:

"*The strategy,in broad brush, has four prongs: **First**, attack the ideological underpinnings of global jihadism. **Second**, seek to sever the links—ideological and otherwise—between the groups in the clusters of the terrorist nebula and the global jihad. **Third**, deny sanctuaries to terrorists.**Fourth**, strengthen the capabilities of frontline states to counter local jihadist threats.*
Cf: Angel Rabasa, Peter Chalk and others, ***Beyond al-Qaeda: Part I, The** Global Jihadist*,op,cit. page 160.

[2] **Thierry Meyssan,** Center for Security Policy: les marionettistes de Washington, **http://www.reseauvoltaire.net/article8707.htm**/12/04/2005.14:15

الفريق الذي يشكل إدارة *ج.و.بوش الابن* أغلبهم من النخب الفكرية التي اشتغلت بالمركز المذكور في فترة الحرب الباردة، وهو ما يؤكده *دونالد رومسفيلد*، وزير الدفاع الأمريكي، وهو أحد الأعضاء الفاعلين في المركز، مخاطبا أعضاء مركز السياسة الأمنية قائلا:"*إذا كان هناك أدنى شك حول سلطة أفكاركم، فيكفي أن تنظروا إلى عدد المشاركين المنتمين للمركز والذين يتولون المناصب العليا في إدارة ج.و.بوش، وبالأخص في وزارة الدفاع*".[1]

يعتبر مركز السياسة الأمنية الذي تأسس في سنة 1988، الامتـداد التـاريخي والفكـري والعضوي "للجنة الخطر الآني" *The Committee on the Present Danger*[2] ، التي تشـكلت في فترة الحرب الباردة لتبرير النفقات العسكرية من أجل دعم برامج التسلح بحجة مواجهة الاتحاد السوفيتي (**أنظر: المبحث المخصص للمركب الصناعي العسكري**). فالامتداد العضوي للمركز مع اللجنة يتبين من خلال وجود فاعلين أساسين كـانوا ينتمـون إلى الجماعـة الـتي تعرف"*بالفريق ب*" مثل: *ويليام ر.فان كليف* William R. Van Cleave . أما فكريا، فالعمـل بقي مستمرا وفق إستراتيجية العدو المتربص بأمن الولايات المتحدة الأمريكيـة والسـلام العالمي، الذي انتقل من الخطر الشيوعي إلى التهديد الصيني، والخطـر النـووي لكوريـا الشمالية وإيران والعراق، **إلى الخطر الذي تمثله الجماعات الإسلامية وما تحمله من تهديدات في حالة استخدامها للأسلحة الكيماوية والجرثومية والبيولوجية**، وهو ما يستلزم الـدفاع عـن الأفكار التقليدية "للجنة الخطر الآني"والمتمثلة في: توقيف العمل بمعاهـدات الحـد مـن الصواريخ الباليستية، عسكرة الفضاء، عسكرة الأمن الداخلي، الإبقـاء علـى التفـوق العسكري الأمريكي.

ولقد ساهم أعضاء "*لجنة الخطر الآني*" في فترة إدارتي بوش الأب وبيل كلينتون في تفعيـل وإنشاء مجموعة من مراكز التفكير للدفاع عن أفكارهم العسكرية والأمنية، حيث أنشأ من رحم معهد المؤسسة الأمريكية (AEI) مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (Center for

---

[1] خطاب وزير الدفاع الأمريكي، دونالد رومسفيلد، في 05 سبتمبر 2002.

[2] للتوسع أكثر في تاريخ نشأة اللجنة ودورها ، انظر المبحث المخصص للمركب الصناعي العسكري، ص.... وأنظر كذلك:
Jerry Sanders, *Peddlers of Crisis : The Committee on the Present Danger*, South End Press, 1983. **Anne Hessing Cahn,** *Killing Detente, The Right Attacks the CIA*, Pennsylvania State Press, 1998.

Strategic and International Studies - CSIS) كما أنشأ مركز للتفكير لتقوية التحـالف الأمني والعسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، والمتمثل في المعهد اليهـودي لشؤون الأمن القومي(Jewish Institute for National Security Affairs - JINSA) وفي هـذا الإطار تم إنشاء مركز السياسة الأمنية.

وللتدليل على الترابط القائم بين هذه المراكز الفكرية، يكفي أن نشـير إلى أن شخصـية فكرية وسياسية مثل، *ريتشارد بيرل*، المعروفة إعلاميا ب"*أمير الظـلام*" يجمـع في نشـاطه الفكري الانتماء إلى مؤسسات فكرية متجانسة فكريا، فهو باحث في معهـد المؤسسـة الأمريكية ومحلل بالمعهد البحـوث الإسـتراتجية والدراسـات السياسـية l'Institute for Advanced Strategic & Political Studies (IASPS) ومسؤول بمركـز السياسـة الأمنيـة وبالمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى l'Institute for Advanced Strategic & Political Studies (IASPS) ويشتغل رئـيس تحريـر صـحيفة *جيروسلام بوست*، وتولى في الفترة الأولى لإدارة بوش الابـن منصـب رئـيس المـس الاستشاري للسياسة الدفاعية بالبنتاغون.

ومن بين المؤسسين لمركز السياسة الأمنية *دوغلاس فيـث*، الذي شغل منصب مساعد وزير الدفاع مكلف بالسياسات الدفاعية في إدارة ج.بوش الابن،وشغل قبلـها مـدير مركـز السياسة الأمنية و*فرانك ج.غافني الابن*، المساعد السابق للسيناتور *هنري جاكسون*.

يتم تمويل المركز من قبل الهبات التي تقدمها مؤسسة عائلة *ريتشارد ميلون سكايف* Richard Mellon Scaife وشركة نفط الخليج، وبالأخص **شركات صناعة الأسلحة** مثل *بوينغ ولوكهيد مارتن*، وهنا يمكن ربط العلاقة بين النخبة التي تنتمي للمراكز الفكرية المقربة من المركـب الصناعي العسكري وتوليها مناصب قيادية في وزارة الدفاع، كما سبق وأن بينا ذلـك في المبحث المخصص لدور المركب الصناعي العسكري في رسم السياسة الخارجية الأمريكية.

تمثل **الحركات الإسلامية** في فكر ودراسات **مركز السياسة الأمنية** أحد المحاور الكبرى الـتي تبنى عليها الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يبينه *دونالد رومسـفيلد*

الذي ترأس اللجنة التي أسسها بيل كلينتون في سنة 2000، من أجل تقييم الأمن الفضائي، وهي اللجنة التي ساهم في إنشائها أعضاء المركز للسياسة الأمنية بعد الضغط على الرئيس بيل كلينتون، حيث صرح *د.رومسفيلد* للصحافة قائلا: *"الخطر الذي يأتي من الدول هو أقل مما يأتي من الجماعات الخاصة، فإرهابي دولي مثل أسامة بن لادن يملك في أفغانستان قاعدة لإطلاق القمر الصناعي ومركز لجمع القنابل الذرية".*[1]

ويمكن أن نبين **تأثير أفكار وأطروحات مركز السياسة الأمنية على إدارة ج.و.بوش** من خلال مؤشرين أساسيين:

الأول، يتعلق بتعيين *دونالد رومسفيلد* في وزارة الدفاع، و***بول وولفـويتز ودوغـلاس فيـث*** كمساعدين له في وزارة الدفاع، وتعيين ***ريتشارد بيرل*** في وظيفة رئيس المجلس الاستشاري للسياسة الدفاعية، وتعيين ***جون بولتون*** في وظيفة مساعد وزير الخارجية لنزع التسلح، قبل أن يتولى منصب المندوب الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، وتعـيين ***زلماي خليل زاد***، مسؤول السياسة الأمريكية في أفغانستان ثم سـفير الولايـات المتحـدة الأمريكية بالعراق.

المؤشر الثاني، تبينه النشاطات السياسية لجماعة مركـز السياسـة الأمنيـة داخـل إدارة ج.و.بوش، من خلال تطبيق الأفكار العسكرية والأمنية التي كـانوا يروجـون لهـا في مركزهم، بإصدارهم تقرير عن التهديد العسكري الصيني[2]، والانسحاب الأحادي مـن معاهدة الحد من الأسلحة الباليستية، ورفع ميزانية الدفاع بأكثر من 40 بالمائة، مع إنشـاء قانون الأمن القومي Patriot Act ، وإنشاء المجلس القومي للأمن الداخلي، ورفض مسـار أوسلو للتسوية الإسرائيلية الفلسطينية **واعتبار حركة حماس حركة إسلامية إرهابية**، واحـتلال العراق **باستخدام تنظيم القاعدة** كذريعة للحرب والبقاء في العراق.

---

[1] **Thierry Meyssan**, Center for Security Policy: les marionettistes de Washington,op.,cit.

[2] « China :Military to Military Exchange 2000 », US.Department of Defense, 6 juillet 2001 . et Military Power of the People's Republic of China, US.Department of Defense, 7 décembre 2002.

ويظهر من خلال نشاطات **مركز السياسة الأمنية** ارتباطاته القوية بمراكز الـتفكير التابعـة للمحافظين الجدد واللوبي المؤيد لإسرائيل مثل: *معهـد واشـنطن لسياسـة الشـرق الأدنى* (Washington Institute for Near East Policy - WINEP) *والمعهد الإعلامي للبحث في الشـرق الأوسط*(Middle East Media & Research Institute - MEMRI)[1] *ومعهـد البحـث للسياسـة الخارجية* (Foreign Policy Research Institute - FPRI)، كما يتبين الربط بين مركز السياسة الأمنية وجماعات المحافظين الجدد من خلال التغطية الإعلامية المكثفة لنشاطات المركـز في وسائل الإعلام التي يملكها المحافظين الجدد مثل مجلة *ويكلي ستاندر* *Weekly Standard* الـتي يرأسها *ويليام كريستول*، وصحيفة *جيروسلام بوست* التي يرأسها *ريتشارد بيرل والواشنطن تايمز* التي يرأسها *أرنود دو بوشغراف* Arnaud de Borchgrave .

من بين الأفكار التي يروج لها مركز السياسة الأمنية بعد أحـداث 9/11 اتـام وكالـة الاستخبارات المركزية **بالعجز الخطير فيما يخص تقدير الخطر الإسلامي** وهو نفس الاتام الذي قدمته "لجنة الخطر الآني" لوكالة الاستخبارات المركزية في فترة الحرب الباردة والقائم على سوء تقدير الوكالة للخطر السوفيتي.ولترويج فكرة "**خطر العدو الإسـلامي**"تم إنشـاء في الفترة الأولى لإدارة ج.و.بوش داخل وزارة الدفاع مكتب للإعلام الإستراتيجي (Office for the Strategic Influence - OSI) و"تم حله رسميا بعد فضح عمله السري القائم على الدعاية المغرضة في الاتجاه الذي **يغذي وسائل الإعلام ويؤثر على الرأي العام الداخلي بضرورة الحرب الصليبية اليهودية ضد العالم العربي والإسلامي**".[2]

---

[1] تم إنشاء المعهد الإعلامي للبحث في الشرق الأوسطMEMRI لخدمة مركز السياسة الأمنية، وأسسه مجموعة من ضباط الاستخبارات الإسرائيلية، من بينهم العقيد يغال كارمونYigal Carmon يوتام فلدنرYotam Feldner وألوما سولنيكAluma Solnick ، ويتولى معهد "ممري" تقديم الترجمة الـانية للمقالات الصادرة في الصحف العربية لأعضاء الكونغرس ووسائل الإعلام بما يخدم الاتجـاه الذي ينتقد الحكام العرب وإظهار خطر الحركات الإسلامية في فلسطين ولبنان.

انظر:.« Selective MEMRI », in *The Guardian*, 12 août 2002.

للإطلاع أكثر على نشاطات "ممري" يمكن الرجوع إلى الموقع الرسمي الإلكتروني: http://www.memri.org

[2] **Thierry Meyssan**, Center for Security Policy: les marionettistes de Washington,op.,cit

ج- مركز أمريكان أنتربريز انستيتوت (American Enterprise Institute)

يمكن أن نبين العلاقة بين صناعة الأفكار وتأثيرها على السياسات الـتي تتخـذها إدارة *ج.و.بـوش* تجاه الحركات الإسلامية من عينة من النخبة التي تنتمي لمراكز التفكير وتقلدت مناصب استشارية في البيت الأبيض والبنتاغون، ونأخذ نموذج (***ديفيد فـروم وريتشـارد بيرل***)،وكلاهما يعملان في مركز التفكير ***أمريكان أنتربريز أنستيتوت***، بحيث عـين الأول في سنة 2001 ضمن الطاقم الإداري للرئيس ج.و.بوش في البيت الأبيض، عمل في الفترة مـا بين جانفي 2001 وفيفري 2002، مساعد للرئيس *ج.و.بوش* مكلف بتحريـر الخطابـات الاقتصادية، والمعروف عن *د.فروم* أنه من الأعضاء الناشطين داخل نخبة المحافظين الجـدد، وهو يعمل صحفي، أصله من عائلة يهودية كندية، ويفتخر *د.فروم* في كتابـه The Right Man :The Surprise Presidency of George W.Bush أنه هو صاحب ***تعبير"محـور الشـر"*** الذي أطلقه الرئيس الأمريكي *ج.و.بوش* في خطابه أمام الكونغرس في جانفي 2002.

أما ***ريتشارد بيرل***، فهو شغل منصب مساعد لوزير الدفاع دونالد رومسفيلد، كما شـغل منصب مستشار وزير الدفاع في إدارة الرئيس رونالد ريغان، ويعرف عند المختصين "*أمير الظلام*"لدوره الخفي في التأثير على رسم وصنع السياسة الخارجية بما يخدم توجه المحـافظين الجدد.

وما يربط *ديفيد فروم* و*ريتشارد بيرل* انتمائهما للمحافظين الجدد من خلال مركز الـتفكير *أمريكان أنتربريز أنستيتوت*، كما أشارنا أعلاه، قبل انضمامهما لفريق العمل ضمن الطـاقم الإداري للرئيس ج.و.بوش، وتتضح درجة تأثيرهما في صـناعة الأفكـار مـن خـلال إسهاماتهما الفكرية ومن ضمنها إصدارهما لكتاب مشترك بعنوان"**نهاية الشر:كيف نربح الحرب على الإرهـاب؟**" *"An End to Evil: How to Win the War on Terror"*[1] وفي هذا الكتاب تتضح لنا رؤية اثنين ممن ساهما في رسم السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسـلامية في الفتـرة الرئاسية الأولى للرئيس *ج.و.بوش*، وهي في الواقع تعكس الرؤية الفكرية التي يتبناها مركز التفكير الذي ينتميان إليه.

[1] **David Frum** and **Richard Perle**, An End to Evil: How to Win the War on Terror, Canada: published by the Random House publishing Group,2004, 292 pages.

يقترح كل من *د.فروم ور.بيرل* على الإدارة الأمريكية عشرة وسائل لربح الحـرب علـى الحركات الإسلامية التي يطلق عليها تعبير"الحركات الإرهابية"، وتتمثل هذه الوسائل في:

أولا، ضرورة التقسيم الطائفي بين السنة والشيعة في المملكة العربية السعودية وذلك بفصل المنطقـة الشرقية للملكة.

ثانيا، العمل على الانقلاب على نظام الحكم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ببث الخلافات بـين المحافظين والإصلاحيين ودعم المعارضة في الداخل والخارج.

ثالثا، العمل على إضعاف النظام السوري بحمله على الانسحاب العسكري من لبنان (وهـذا مـا تم فعلا) لفسح المجال لفاعلية القوة العسكرية الإسرائيلية (وتجربة الحرب على حزب الله كانت الاختبار لهـذا الطرح).

رابعا: التأكيد على أن الولايات المتحدة الأمريكية في حالة حرب عالمية ضد الإسلام المتطرف الـذي يسعى لتدمير الحضارة الغربية، وخطر هذا العدو الجديد تكمن في تلقيه الدعم من مجموعـة الـدول المارقة وتلك التي تشكل محور الشر- العراق، إيران وكوريا الشمالية- ، ونشـير هنـا أن *د.فـروم ور.بيرل* لا يميزان بين الشيعة والسنة فيما يخص الإسلام المتطرف، فالمملكة السعودية أو إيران كلاهما بيئة حاضنة للفكر الإرهابي و يقدم كل منها الدعم اللوجيستيكي للحركات الإسلامية.

خامسا، فرض الإصلاحات الاجتماعية والتربوية على العالم الإسلامي بما يتجه نحو التغيير الجـذري لمناهج التعليم التي تفرخ الإرهابيين من خلال تعاليم الدين الإسلامي الذي يحرض على الجهاد.

سادسا: العمل على إبقاء الانقسام داخـل المجموعـة الأوروبيـة بمـا يخـدم مصـالح التحـالف الأنجلوساكسوني الأمريكي-البريطاني.

سابعا: إقامة الترابط المصلحي والعسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الشرقية سابقا (بولونيا-بلغاريا-رومانيا) لإضعاف الموقف الفرنسي داخل المجموعة الأوروبية.

ثامنا: تنظيم وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية والأجهزة الاستخباراتية الأخرى بما يخدم السياسة الأمريكية الجديدة القائمة على مواجهة "الحرب العالمية الرابعة"ضد "الإرهاب الإسلامي"، مع ضرورة تطهير هذه الأجهزة من الأشخاص الذي لا يعتقدون بهذه الرؤية الجديدة.(وهو ما تم مع إبعاد وزير الخارجية كولن باول من وزارة الخارجية)

تاسعا: ضرورة فرض الرؤية الأمريكية الجديدة على المجتمع الدولي، بما يخـدم إسـتراتيجية الحـرب الاستباقية، وذلك بتهميش منظمة الأمم المتحدة وتكييفها مع المتغيرات الجديدة لفترة ما بعد الحـرب الباردة التي تؤكد على الأحادية الأمريكية في قيادة مواجهة "الشر العالمي".

عاشرا: التحضير لضربة عسكرية ضد كوريا الشمالية مع الإبقاء على الحصار الاقتصادي والسياسي عليها، حتى يتم مراقبة أي إمداد بالأسلحة النووية والكيماوية لعناصر إسلامية إرهابية قد تدد الأمن الأمريكي والأمن العالمي.

إضافة إلى هذه الاقتراحات العملية التي قدمها الثنائي *د.فروم ور.بيرل* مـن أجـل محاربـة الحركات الإسلامية، فإنما يؤكدان ومن خلال صفحات الكتاب[1] على ضرورة الالتـزام الأمريكي بدعم إسرائيل لتمكينها من محاربة الحركات الإسلامية في فلسطين(حماس والجهاد الإسلامي) ولبنان (حزب الله).

والفكرة الرئيسية كما تتضح من الوسائل العشرة التي قدمها *د.فروم ور.بـيرل* تكمـن في التخطيط لتفكيك دول العالم الإسلامي(المملكة العربية السعودية، سوريا، إيران، العراق) بحجة دعمها للحركات الإسلامية "الإرهابية"التي تدد الأمن الأمريكي، وهـو الخطـاب الذي كرسته إدارة ج.و.بوش، من خلال تأثيرات مراكز التفكير.

ثانيا: مراكز الفكر المدافعة عن مقاربة السلام مع العالم الإسلامي.

أ- **معهد السلام الدولي**United States Institute Of Peace (USIP).

أصدر معهد السلام الدولي تحت عنوان:"**السياسة الخارجية الأمريكية والتجديد الإسـلامي**"[2] دراسة يحدد فيها دور الولايات المتحدة الأمريكية في وضع إطار يساهم في تحديد طبيعـة المناقشات والجدل الدائر الآن داخل الـتمعات الإسلامية بين ما يسمى بالتيارات السلفية الأصولية، وتيار التجديد الإسلامي، أشرف على الدراسة الدكتور *عبد السـلام مغـراوي*، الخبير في شئون الإسلام السياسي والإصلاح، وهـو مـدير برنـامج"مبـادرة العـالم الإسلامي"بمعهد السلام الدولي بواشنطن.

يركز التقرير على ما يسميه "**حركات التجديد الإسـلامي**" وهي الحركات الـتي يصـفها بالمعتدلة وتمثل تيارا كبيرا مقبولا في الـتمعات الإسلامية، وتتمثل أهمية هـذه الحركـات بالنسبة للولايات المتحدة في امتلاكها عناصر القـدرة علـى دفـع عمليـة الإصـلاح

[1] **David Frum** and **Richard Perle**, An End to Evil: How to Win the War on Terror,op.,cit.

[2] **Abdeslam M. Maghraoui**, American foreign Policy and Islamic Renewel, edition **United States Institute of Peace,** Special Report 164, July 2006.

والتطور،إضافة إلى قدرتنا في الحد من مشاعر الكراهية والمشاعر السلبية داخل البلدان الإسلامية تجاه الثقافة الغربية بمجتمعاتنا المختلفة.

وتؤكد الدراسة على فشل السياسة الأمريكية تجاه العالم الإسلامي من خلال فشل ثلاثة محددات أساسية لمواجهة التيار الإسلامي المتطرف ومخاطره التي تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية محليا وعالميا ، وتتمثل تلك المحددات في:

- الحرب العالمية ضد الإرهاب.
- مبادرة شراكة الشرق الأوسط Middle East Partnership Initiative(MEPI) التي تعتمد على برامج مالية وتدريبية لدعم الديمقراطية والإصلاح السياسي بالعالم العربي.
- جهود الدبلوماسية العامةPublic Diplomacy، التي تهدف إلى تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم الإسلامي.

وتشير الدراسة إلى أن سبب فشل السياسة الأمريكية يعود بالأساس إلى سوء فهم وتقدير الاختلافات الموجودة داخل التيار الإسلامي، لأن التيارات المعتدلة، أي ما تطلق عليه الدراسة تسمية"حركات التجديد الإسلامي"، قد تنجح في إضعاف الجماعات الإسلامية الراديكالية إن حظيت بالدعم اللازم من الولايات المتحدة الأمريكية.كما تحذر الدراسة أنه في حالة استمرار تجاهل هذه الاختلافات داخل الحركات الإسلامية بين الإصلاحي والمتطرف، فإنه سيعزز دور الجماعات الإسلامية الراديكالية، وهو ما سوف يؤدي حتما إلى الفشل في تحقيق أهداف السياسة الأمريكية، لأن حسب الدراسة فإن حركة التجديد الإسلامي تحمل فرصة ذهبية لتحسين سمعة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم الإسلامي ووضعها في منطقة الشرق الأوسط.[1]

ب- مركز كارينجي للسلام الدولي Carnegie Endowment for International Peace(CEIP)

وفي الاتجاه ذاته الذي ذهبت إليه دراسة معهد السلام الدولي فيما يخص السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، أصدر **مركز كارينجي للسلام الدولي** دراسة بعنوان"**الحركات**

[1] محمود قابل:" هل للإسلاميين مكان في الشرق الأوسط الجديد؟"، المرجع السابق.

الإسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي: استكشاف المناطق الرمادية"، تحت إشراف *ناثان براون، عمر حمزاوي وماريا أوتاوى.*[1]

تنطلق الدراسة من حقيقة بروز الحركات الإسلامية كقوى سياسية فاعلة في الدول العربية، وأن هناك غموضا مستمرا لدى هذه الحركات أو ما يسمى بالمناطق الرمادية، بسبب عدم وضوح رؤية الإسلاميين فيما يخص بعض القضايا، ويعتقد الباحثون أن الإسلاميين "المعتدلين" أصبحوا من أشد المدافعين عن الديمقراطية، ولا يمكن إنجاح العملية السياسية بدون مشاركتهم.

تنطلق الدراسة من بعض الحقائق الواقعية، مثل تنامي دور الحركات الإسلامية في الوطن العربي بفضل توسيع قاعدتها الجماهيرية في الوقت الذي تراجعت شعبية الكثير من الأحزاب التقليدية، وقد تزايد الاهتمام بدراسة الحركات الإسلامية في الغرب بصفة عامة نتيجة الأحداث التاريخية، ابتداء من الثورة الإسلامية الإيرانية، وحادثة اغتيال الرئيس المصري محمد أنور السادات، ليزيد من أهمية الاهتمام بالحركات الإسلامية بعد أحداث 9/11 .

وتركز الدراسة الصادرة عن معهد كارينجي للسلام على خطورة الخلط بين الجماعات الإسلامية، على أساس اعتبارها كتلة واحدة توصف بأنها حركات إرهابية متطرفة، وهو ما تحاول الدراسة تجنبه من خلال التمييز بين الحركات الإسلامية الراديكالية التي تنتهج مبدأ القوة للتغيير، من جهة، والجماعات الإسلامية "المعتدلة" التي ترفض استخدام القوة والعنف، والتي تساهم بقوة في العملية السياسية من خلال المشاركة الانتخابية، كما هو الشأن بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين في كل من مصر، الأردن والجزائر وغيرها، حيث ازدادت هذه الحركات الإسلامية نفوذا بفضل مشاركتها السياسية.

وتقدم الدراسة تعريفا عاما للحركات الإسلامية المعتدلة من خلال إعلانها الرسمي بعدم استخدامها للقوة والعنف في حسم القضايا السياسية مع تمسكها بالمشاركة السياسية

[1] **Nathan J. Brown, Amr Hamzawy,** and **Marina Ottaway**, Islamist movements and the democratic Process In the Arab World: exploring the Gray Zones,A Joint Publication of the Carnegie Endowment for International Peace and the Herbert-Quandt-Stiftung **(Carnegie PaPers- Middle East Series)** **number 67, march 2006**.

السلمية من أجل تحقيق أهدافها السياسية.وتقدم الدراسة نماذج من هذه الحركـات في العالم العربي مثل: حزب العدالة والتنمية في المملكة المغربية، جماعة الإخوان المسـلمين وحزب الوسط في مصر، حزب الإصلاح في اليمن، الجبهـة الإسـلامية في المملكـة الأردنية، الحركة الإسلامية الدستورية في الكويت، حزب الوفاق في البحرين، والمجلـس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق.

وما يلاحظ في الدراسة أنها حاولت تجنب الحكم على الحركات الإسلامية المقاومة مثل حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان.

وتؤكد الدراسة على الصراع الفكري الحاد في البنية الذهنية للحركات الإسلامية المعتدلة بسبب الانتقال من مسلمة أيديولوجية تقليدية قائمة على إقامة الدولة الإسلامية وفـق قواعد الشريعة الإسلامية، والمسلمة الجديدة الرامية إلى تكييف هذه المبادئ التقليدية مع المشاركة السياسية في نظام سياسية تعددي وديمقراطي.وهذا الصراع ما بين المسـلمتين هو الذي أوجد مناطق رمادية حسب الدراسة بسبب غموض رؤية الحركات الإسلامية المعتدلة لبعض القضايا، حددت في ست مساحات لم يتم الحسم فيها بعد بـين الفكـر والممارسة، وتتعلق ب: الشريعة الإسلامية- استخدام العنف- التعدديـة السياسـية- الحقوق المدنية والسياسية-حقوق المرأة- والأقليات الدينية.

وتصل الدراسة في النهاية إلى نتيجة أساسية ترتبط بكيفية حسم هذه القضايا للحكـم على مستقبل الحركات الإسلامية من حيث تعميقها للمسار الديمقراطي أو تكريسـها للاستبداد السياسي بصبغة إسلامية.

إضافة إلى الدراسات التي تصدرها مؤسسة *كارينجي* عن الحركات الإسـلامية، فإنـها تشارك بفعالية في المؤتمرات الأكاديمية والسياسية في الوطن العربي من أجل فهم أكثـر للحركات الإسلامية، ومن أجل دعم ما تسميه بالشريك الإسلامي المعتدل، وهو ما تم في نهاية سنة 2003، عندما شارك أعضاء من مؤسسة *كارينجي* في مـؤتمر بالكويـت بعنوان:"***دور الجماعات الإسلامية في الإصلاح الاقتصادي في الشرق الأوسـط***"إلى جانـب ممثلين عن الحركات الإسلامية من بينهم ممثلو الجماعة الإسـلامية في مصـر، والتيـار السلفي في كل من الكويت والبحرين، وممثلو حركة الإخوان المسـلمين في الكويـت

والأردن واليمن،وغاب عن المؤتمر ممثلو الإخوان عن مصر، التي تحتضـن المقـر العـام للإخوان المسلمين بسبب منع السلطات المصرية ممثليه عن مغادرة التراب الوطني، كمـا حضر المؤتمر ممثلون عن التيار الإسلامي الشيعي في البحرين والملكة العربية السعودية.

ج- **معهد الولايات المتحدة للسلام.**

من بين مراكز التفكير التي يمكن تصنيفها ضمن المراكز التي تحاول فهم الوضع الإسـلامي من الداخل، نجد **معهد الولايات المتحدة للسلام**، الذي أنشأه الكونغرس الأمريكي في سـنة 1984، ويقوم الكونغرس بتمويله سنويا ويشرف عليه مجلس إدارة مـن الحـزبين يعينـه الرئيس، ويثبت مجلس الشيوخ أعضاءه، ويضطلع المركز بمهام تدريب وتعلـيم النخـب السياسية والأمنية كيفية إدارة الـ اعات الدولية.

ما نلاحظه من خلال نشاطات المعهد في فترة ما بعد أحداث 9/11 أنه ركز جهوده على البلدان والمناطق الإسلامية، وهذا ما يؤكده ***ريتشارد إيتش.سولومون***، رئيس معهد الولايات المتحدة للسلام، *بقوله:" أكثر برامجنا حداثة ، وهو برنامج حيوي الأهمية، ويتعلق بالمبادرة الخاصة بالعالم الإسلامي. لقد بيّنت الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001، بوضـوح مؤلم، أن الأميركيين وغيرهم من الغربيين يعانون من جهل مفجع بالعادات والثقافات والمعتقـدات السائدة لدى شريحة عريضة وهامة من سكان العالم، قوامه أكثر من ألف مليون مسلم الذين يقطنون رقعة جغرافية شاسعة تمتد من غرب إفريقيا إلى شرق آسيا".*[1]

ومن أجل فهم العالم الإسلامي وضع معهد الولايات المتحدة للسـلام مبـادرة العـالم الإسلامي، أشرف عليها سفير الولايـات المتحـدة السـابق في أذربيجـان، **ريتشـارد كاوزلاريتش**، من بين أهدافها الرئيسية البحث عن أفضل الطرق لتعزيز التفاهم والتسـامح

---

[1] **Richard H.Solomon**,"The U.S Institute of Peace: A Hands-On Approach To Resolving Conflict",**Electronic Journal of the U. S. Department of State**-Volume 7, Number 3, November 2002.p.28.

بين العالمين الغربي والإسلامي، مركزة، في بداية الأمر، على النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، ومن ثم على العراق وعلى التطورات في جنوب وجنوب شرق آسيا.

ويعتمد المعهد على مقاربة قائمة على تحريك الدين في تحقيق الصلح وصنع السلام، وهي مقاربة تخالف الكثير من مقاربات مراكز التفكير التي تصب اهتمامها على دراسة دور الدين في إثارة النزاعات العنيفة.وهو ما يؤكده مرة أخرى، ***ريتشارد إيتش.سولومون***، من خلال مبادرة الدين وصنع السلام التابعة لمعهد السلام التي ترمي إلى " *تعزيز قدرات المجتمعات الدينية على أن تكون قوة من أجل إحلال السلام. كما تنظم هذه المبادرة ورش عمل وحوارات بين الأديان في كل من البلقان والشرق الأوسط والولايات المتحدة*".[1]

الاستنتاجات.

من الملاحظات الأساسية التي نعتقد أنها ضرورية لتفسير دور مراكز التفكير في عملية رسم وصنع القرار الأميركي تجاه الحركات الإسلامية،تكمن في الآتي:

أولا: أنه لا يمكن النظر إلى مراكز التفكير كمتغيرات مستقلة بل هي متغيرات تابعة، بمعنى أن نبحث عن إيديولوجية الفاعلين داخل هذه المراكز، وعن الأطراف الخارجية التي تقوم بدعم وتمويل ورعاية هذه المراكز، لأن المحصلة النهائية أن هذه المراكز تتبع أحد القوى المجتمعية الأمريكية الفاعلة: الجماعات النفطية، المركب الصناعي العسكري، اللوبي الإسرائيلي، اللوبي المسيحي الصهيوني، المحافظين الجدد.وبالتالي، يمكن النظر إليها على أنها من الأدوات التي تستعملها هذه الجماعات للتأثير على صانعي القرار أو لإقناع وتعبئة الرأي العام بالخيارات الإستراتيجية والسياسية التي تخدم الأمن القومي الأمريكي، في إطار ما يخدم مصالح هذه الجماعات.

ثانيا:كما أن **قياس قوة** هذه المراكز وتأثيراتها على صياغة ورسم السياسة الخارجية الأمريكية تبقى تابعة للنخبة السياسية التي تقود النظام السياسي الأمريكي، وهذا ما لاحظناه مثلا مع مراكز البحث التابعة للمحافظين الجدد التي كانت تقوم بدور جماعات

---

[1] Richard H.Solomon, op.cit.p.28.

الضغط في فترة الرئيس *بيل كلينتون* حتى يتبنى بعض الخيارات الإستراتيجية والعسكرية، ثم أصبحت في قلب السلطة السياسية في فترة الرئيس الأمريكي *ج.و.بوش* من خلال مشروع القرن الأمريكي الجديد.

ثالثا: اتضح من خلال تحليل دور مراكز التفكير في فترة إدارة الرئيس *ج.و.بوش الابن* أن المراكز المقربة من المركب الصناعي العسكري وبالأخص مؤسسة *راند ومركز السياسة الأمنية* ذات ثقل كبير في رسم السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، من خلال التواجد المكثف لأعضاء هذه المراكز في الأجهزة البيروقراطية: البيت الأبيض، البنتاغون، مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية، من جهة، ولتقديم التبريرات السياسية لنهج الحرب الشاملة ضد الحركات الجهادية العالمية.

كما أن السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية تبقى إلى حد بعيد حبيسة الصور النمطية التي تصنعها مراكز التفكير عن الجماعات الإسلامية، وهي صور كما رأينا ليست موحدة وإنما تتجاذبها الإيديولوجيات التي تقوم بوضع الدراسات والتقارير، ففي الوقت الذي تصنف فيه مراكز التفكير، القريبة من الديمقراطيين وإيديولوجية السلام العالمي، الحركات الإسلامية إلى حركات معتدلة وعنيفة، مع التوصية بدفع الحركات المعتدلة في العملية الديمقراطية لتحييد التيارات العنيفة، تبقى مراكز التفكير الخاضعة لسيطرة المركب الصناعي العسكري واللوبي الصهيوني اليهودي واللوبي الصهيوني المسيحي تجمع الحركات الإسلامية في سلة واحدة، وتوصي التقارير التي تصدرها بضرورة رميها للبحر لكي تتخلص المجتمعات الغربية من شرها حتى يعم الخير والسلام العالمي، وهو الطرح الذي تتبناه إدارة *ج.و.بوش الابن* في معركتها بين متناقضين، "محور الخير" يقابله"محور الشر".

رابعا: نؤكد على نقطة تبدو لنا أساسية في تقييم دور مراكز التفكير في عملية صنع القرار الأمريكي تجاه الحركات الإسلامية، وهي أن البيئة السياسية الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية هي التي تحدد ثقل مراكز التفكير التي تؤثر على صانعي القرار، بحيث يصبح من الطبيعي أن سيطرة الجمهوريين على السلطتين التنفيذية والتشريعية سيعمق من تبني الإدارة الأمريكية والسلطة التشريعية لآراء وأفكار مراكز التفكير المقربة من إيديولوجية الحزب الجمهوري المتحالف إلى حد بعيد مع المركب الصناعي العسكري، من جهة، والمتحالف

مع الصهيونية بشقيها المسيحي واليهودي، من جهة أخرى، ونعتقد أن اللحظة التاريخية التي وجدت فيها إدارة ج.و.بوش (2001-2008) تعد أفضل لحظة لهيمنة مؤسسات الفكر والآراء التابعة للمحافظين الجدد، المركب الصناعي العسكري، الصهيونية المسيحية واليهودية، وقد عبر عن هذه اللحظة التاريخية السناتور **جيسي هيلمز**،رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالكونغرس، في خطاب ألقاه في 11 جانفي 2001 أمام مؤسسة أمريكان أنستيتيوت، بقوله: *"لا نستطيع أن نتجاهل، بل علينا ألاّ نتجاهل، أن شيئاً ما قد تغّير في واشنطن. فلأول مرة منذ خمسة عقود يسيطر الجمهوريون على البيت الأبيض وعلى مجلسي الشيوخ والنواب. يعني هذا الواقع أنه أصبح لدى الجمهوريين فرصة لا مثيل لها لوضع برنامج عمل سياسي، أو أجندة، لا سيما في مجال الشؤون الخارجية. يجب علينا أن نغتنم هذه الفرصة، وسنفعل"*.[1]

خلاصة عامة للقسم الأول.

نعتقد أنه من الصعب تحليل السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد 9/11 دون المزج بين الأولويات الثلاثة للأمن الأمريكي الدولي، تعزيز القدرات العسكرية الأمريكية، وهو مطلب المحافظين الجدد والمركب الصناعي العسكري، والبحث عن موارد نفطية جديدة، وهو مطلب اللوبي النفطي في الإدارة الأمريكية وخارجها، والحرب الدائمة والمستمرة ضد الإرهاب، وهو الغطاء السياسي والأمني والإستراتيجي للمزيد من الإنفاق العسكري والتدخلات العسكرية في الخارج لتأمين مصالح الشركات النفطية الأمريكية.والأبعاد الثلاثة تؤدي إلى البحث عن الهيمنة الأمريكية على العالم، من خلال السيطرة العسكرية على مصادر الطاقة.

[1] **جيسي هيلمز**،"وضع برنامج عمل السياسة الخارجية للولايات المتحدة"، **http://usinfo.state.gov/journals/itps/0301/ijpa/2/05/2005/comentarya.htm#leaber**

كما أننا لا يمكن أن نتجنب دور الجماعات الدينية، بشقيها الصهيونية المسيحية والصهيونية اليهودية، التي تجعل من الجماعات الإسلامية الناشطة في الولايات المتحدة الأميركية أو فلسطين ولبنان تحدي عالمي لمشروعها اليهودي المسيحي.

والملاحظة العامة، التي نستنتجها من دراستنا للسياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، أن القوى الفاعلة تركز على الحركات الإسلامية في تحقيق مصالحها برؤى متناسقة ومتكاملة، **فاللوبي النفطي والمركب الصناعي العسكري** يركز على التحدي الأمني الذي تطرحه **الجماعات الإسلامية العابرة للقوميات،** الذي تمثله *تنظيم القاعدة* وامتداداتا الإقليمية، جماعة *الطالبان* في أفغانستان، جماعة *الزرقاوي* في العراق أو ما يعرف *بالقاعدة في بلاد الرافدين، وتنظيم الجهاد في الجزيرة العربية*، وتنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال، الذي أصبح *تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي* في شمال أفريقيا ودول الساحل الأفريقي، ونلاحظ أن هذه التنظيمات تنتشر في المناطق ذات الاحتياط النفطي الكبير، مما يعزز من التواجد الأمريكي العسكري في تلك المناطق بذريعة أمنية وسياسة تتمثل في محاربة الإرهاب.

أما الجماعات الدينية الضاغطة، المتمثلة في المسيحية الصهيونية والصهيونية اليهودية فتركز بشكل كبير على التحدي الأمني الذي تطرحه **الحركات الإسلامية الوطنية** في **فلسطين ولبنان،** لدعم أمن إسرائيل من معتقد ديني يزعم أن عودة المسيح لا تكون إلا بإقامة مملكة الرب لليهود في فلسطين، **بالنسبة للصهيونية المسيحية.وإقامة مملكة إسرائيل الكبرى بالنسبة للصهيونية اليهودية.**

القسم الثاني: إدارة جورج ولكر بوش (2000-2008) **والحركات الإسلامية: الفاعلون والسياسات.**

نعتبر هذا الفصل محصلة تطبيقية للقسم السابق، وذلك انطلاقا من تحليل ثلاثة محاور أساسية، وهي:

الفصل الأول، نحدد فيه البيئة الداخلية والخارجية التي يتفاعل فيها الفاعلون في إدارة *ج.و.بوش*، من خلال تحديد درجة الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي :- **أ**- أزمة شرعية السلطة: "قضية فلوريدا" (انتخابات 2000)**.ب**- الأزمة الاقتصادية والفضائح المالية. **ج**- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

أما أهم تحدي واجهته إدارة *ج.و.بوش* على المستوى الخارجي فقد حصرناه في تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي وفي التهديد الصيني.

الفصل الثاني ، نبين فيه من هم الفاعلون الأساسيون في عملية رسم وصنع القرار داخل إدارة *ج.و.بوش*، وهل خضع النظام السياسي الأمريكي في فترة إدارة *ج.و.بوش* إلى المبدأ الدستوري "**التوازن والرقابة**" *checks and balances*، بمعنى هل خضعت عملية صنع السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية إلى توازن المؤسسات الدستورية: العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، من جهة، والعلاقة بين الأجهزة البيروقراطية، من جهة أخرى، وما هي القوى المجتمعية التي تؤثر على عملية رسم وصنع القرار تجاه الحركات الإسلامية (هل هي جماعات المصالح: المركب العسكري الصناعي والجماعات النفطية؟ أم هي جماعات الضغط: اللوبي الصهيوني المسيحي واللوبي الصهيوني اليهودي؟)

و التبرير العلمي والمنهجي لهذه التساؤلات يستند على الفرضية التي ذكرناها سابقا، ومفادها أن صنع السياسة الخارجية تتطلب تحديد الهياكل التي تصنع تلك السياسة في إطاره،والعمليات التي تصنع من خلالها السياسة الخارجية."*ويقصد بيكل صنع السياسة الخارجية نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان تلك السياسة،وبالتحديد الوزن النسبي لكل من تلك الأجهزة والمؤسسات في صياغة السياسة الخارجية*".[1]

---

[1] د.محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره ص 453.

أما الفصل الثالث، وبعدما نكون قد حددنا مـن هـم الفـاعلون الأساسـيون في إدارة *ج.و.بوش*، فإنه يفترض أن تحديد السياسات المنتهجة تجاه الحركات الإسلامية ستعكس لنا إيديولوجية ومصالح الفاعلين الأساسيين الذين يهيمنون على عملية رسم وصنع القـرار، وبالتالي، فإن تحليل السياسات سيركز على تحليل محتوى هذه السياسات والأدوات العامة التي تنتهجها أي دولة في سياستها الخارجية.

الفصل الأول: إدارة جورج ولكر بوش: **تحديات البيئة الداخلية والبيئة الخارجية.**

المبحث الأول: **تحديات البيئة الداخلية.**

من بين أفضل الطرق المنهجية لتفسير سياسة خارجية لدولة ما في إطارهـا الـديناميكي التفاعلي، البحث بالتفصيل عن المتغيرات الرئيسية التي تتفاعل فيها القوى الفاعلة في بيئتها الداخلية، ونزعم أن إدارة *ج.و.بوش* لا يمكن أن نفهم سياستها الخارجية تجاه الحركـات الإسلامية، دون التوقف عند ثلاثة متغيرات رئيسية تحدد البيئة الداخلية لإدارة *ج.و.بوش*، وتتمثل في :

أ- أزمة شرعية السلطة السياسية: قضية فلوريدا (انتخابات 2000).

ب- الأزمة الاقتصادية والفضائح المالية.

ج- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

والافتراض الذي نعتمده من خلال هذه المتغيرات الثلاثـة مفـاده،أن الفـاعلين في إدارة *ج.و.بوش* أقاموا إستراتيجيتهم تجاه الحركات الإسلامية-وبالأخص تنظيم القاعدة- باستخدام أحداث 9/11 لتجاوز الأزمتين: أزمة الشرعية السياسية والأزمة الاقتصادية والمالية، وكـل ذلك من أجل إقامة مشروع الإمبراطورية الأمريكية(PNAC)، الذي تحمله النخبة السياسية المحيطة *بجورج ولكر بوش*.

المطلب الأول: أزمة شرعية السلطة السياسية (قضية فلوريدا في انتخابات 2000)**.**

أثار وصول الرئيس الأمريكي *ج.و.بوش* إلى البيت الأبيض في سنة 2001 جـدلا سياسـيا وقانونيا حول شرعية الانتخابات الرئاسية، وحول شرعية الرئيس في تقلده لمنصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسـبب التصـويت المخـادع الـذي حصـل في فلوريدا"*أظهرت استطلاعات الرأي أن التقييم الشخصي والسياسي الخاص بالموافقة علـى بـوش يتدهور فيما تزداد المناقشات حول عدم شرعية إدارته.وعلى الأرجح، سيكون من الصعب جدا على إدارة بوش المحافظة على الغالبية الضئيلة وغير المريحة في البيت الأبيض في الانتخابات الشـرعية الـتي جرت عام 2000*."[1]

كان الرئيس *جورج ولكر بوش* أول رئيس في التاريخ السياسي للولايات المتحدة الأمريكية يصل إلى البيت الأبيض بقرار من المحكمة الفيدرالية العليا، بعد الجدل السياسي والقـانوني والإعلامي حول عملية فرز الأصوات التي كانت عشية الانتخابات تميل لكفـة منافسـه الديمقراطي *آل غـور*، حيث كان هذا الأخير يتفوق ب 550 ألف صوت علـى منافسـه الجمهوري *جورج و.بوش*، إلا أنه بقي التعادل بين المتنافسين على مستوى الولايات وكبار الناخبين الذي ينتخبون الرئيس، وأصبحت النتائج ذات أهميـة في ولايـاتي *نيومكسـيكو وفلوريدا*، اللتان أعيد فيها حساب الأصوات بسبب الفرق الضئيل بين المنافسين، حيث بعد عملية إعادة حساب الأصوات في *نيومكسيكو* رجحت الأصوات لصالح *ج.و.بوش* بعـدما كان *آل غور* متفوقا بثلاثمائة صوت على منافسه، كما حقق *ج.و.بوش* فوزا في *فلوريدا* بعد إعادة حساب الأصوات بمنحه 1500 صوت إضافي على منافسه *آل غور*. وهـو مـا أدى بالمرشح الديمقراطي *آل غور* أن يلجأ للمحكمـة العليـا *بفلوريـدا* للطعـن في شـرعية الانتخابات، وهي الولاية التي يحكمها *جيب بوش* Jeb Bush الشقيق الأصغر *لجورج.و.بوش*، وبالتالي، فإن الشك في انحياز هذا الأخير كان مطروحا بحدة لترجيح كفة الأصوات لأخيه على حساب *آل غور*.[2]

---

[1] **نفير مصدق أحمد**، الحرب على الحرية: كيف ولماذا تم الهجوم على أمريكا في 11 سبتمبر 2001؟، مرجع سبق ذكره، ص314.

[2] بعدما نقلت المحطة التلفزيونية *فوكس نيوز* خبر فوز *بوش* بالانتخابات بولاية فلوريدا قدم *آل غور* تنئته *لبوش* بالرئاسة عبر مكالمـة هاتفية، وأثناء استعداده لإلقاء البيان السياسي الرسمي أمام مناصريه لإعلان هزيمته الانتخابية أمام منافسه *بوش*، تلقى *آل غور* مكالمـة هاتفية من *ريتشارد ديلي*، مدير حملته الانتخابية، يخبره فيها بضرورة تأخير البيان السياسي الرسمي الذي يعلن فيه هزيمته الانتخابية على أساس أن النتائج النهائية لم تحسم بعد في فلوريدا، مما أدى بآل غور بمهاتفة بوش مرة ثانية يسحب منه الاعتراف، وهنا أكد بـوش أن

أصدرت المحكمة العليا *لفلوريدا* (ستة قضاة من أصل سبعة تم تعيينهم جميعا مـن قبـل حكـام ديمقراطيين في الولاية والواحد المتبقي عينه شقيق بوش عندما أصبح حاكما لفلوريدا) قرارا بإعـادة فرز الأصوات يدويا في ثلاثة مكاتب في كل من: *ميامي دايد، بالم بيتش وبـروواردر*. لكـن *ج.و.بوش* وعن طريق محاميه حركوا دعوة قضائية لدى المحكمة العليا الفيدرالية بحجة تجاوز المحكمة العليا *لفلوريدا* لصلاحياتا، وهو ما أدى بالمحكمة العليا الفيدرالية بتاريخ 12 ديسمبر 2000 أن تصدر قرارا (سبعة قضاة من أصل تسعة تم تعيينهم من قبل الحزب الجمهوري) يبطـل قرار إعادة الفرز اليدوي للأصوات الذي اعتبر غير شرعي من قبل خمسة قضـاة مقابـل أربعة.

وبفضل أصوات كبار الناخبين في *فلوريدا* التي حقق فيها المرشح *ج.و.بـوش* 271 صـوت مقابل 266 *لآل غور*، أصبح *ج.و.بوش* الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية بنتائج رسمية 50.459.211 صوت أي ما يمثل 47.9 بالمائة من الأصوات مقابل 51.003.894 *لآل غور* وهو ما يمثل 48.4 بالمائة، لكن أصوات كبار الناخبين في *فلوريـدا* رجحت كفـة الرئيس *جورج ولكر بوش*،[1] وهذا بسبب طبيعة النمط الانتخابي الأمريكي الـذي يعـود أسسه الأولى إلى دستور 1787، الذي هندس وثيقته وسطرها الرئيس *توماس جيفرسـون* في *فيلادلفيـا*، بنية ضمان التوازن والرقابة، بما يجعل الحكومة الفيدرالية والمرشحين يـدركون دائما أهمية الولايات الصغيرة وأصواتا لضمان عدم إهمالها وتميشها من الحياة السياسـية والاقتصادية، وتنص الفقرة الثانية من المادة الثانية من الدستور، على أن تعين كل ولايـة، حسب قوانينها المحلية، عدد من الناخبين يساوي العدد الإجمالي لممثليها في مجلس الشيوخ

حاكم فلوريدا-أخيه-قد أكد له فوزه، فكان رد آل غور:"***دعني أقول لك شيئا أن السلطة النهائية في هذه المسألة ليست لأخيـك الأصغر***".

أنظر: Bill Carter, Calling The Presidential Race, and Cousin, George W., **New York Times** www.nytimes.com/2000/11/14 FOX.htm accessed Nov.14.2000

نقلا عن:د.منار الشوربجى،"انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2000"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسـات السياسـية والإستراتيجية للأهرام، السنة السابعة والثلاثون، العدد 134، يناير 2001، ص14.

[1] لم تكن المرة الأولى في تاريخ الانتخابات الرئاسية الأمريكية الذي يتحصل فيها الرئيس الفائز على أصوات الناخبين الشعبيين أقل من منافسه ورغم ذلك فإن الترجيح كان بعدد أصوات كبار الناخبين الذي يميل لصالحه، وهو ما حصل مثلا في الانتخابات بين المتنافسين الديمقراطي ج.ف.كنيدي والجمهوري ريتشارد نيكسون، حيث تحصل هذا الأخير على 30 ألف صوت أكثر من كنيدي لكن تفـوق كنيدي بعدد أصوات كبار الناخبين ب303 مقابل 219 صوت، جعله رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية.

ومجلس النواب. وأضاف تعديل الثاني عشر للدستور (1804):"*يجتمع كبار الناخبين كـل في ولايته للمشاركة في الانتخابات التي تعين الرئيس ونائب الرئيس للإدلاء بأصـواتم وترسـل أوراق التصويت إلى رئيس مجلس الشيوخ*"[1] والمرشح الذي يتحصل على أغلبية عدد الأصوات المعـبر عنها من قبل كبار الناخبين يعتبر رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، وعليه، فـإن كبـار الناخبين وليس المواطنين العاديين هم الذين يرجحون كفة الرئيس المنتخب، وهو ما يـثير الجدل القانوني والسياسي في طبيعة النظام الانتخابي وشكل الديمقراطية في النظام السياسي الأمريكي[2].

كما طرحت وبحدة في الانتخابات الرئاسية لسنة 2000، قضية استقلالية القضاء عن اللعبة السياسية، حيث صوت القضاة في محكمة العليا *لفلوريدا* لصالح المرشح الديمقراطي *آل غور* على أساس أن أغلبية القضاة (ستة من أصل سبعة تم تعيينهم من قبل الممـثلين الـديمقراطيين) في الوقت الذي صوت قضاة المحكمة العليا الفدرالية لصالح المرشح الجمهوري *ج.و.بـوش* (سبعة قضاة من أصل تسعة تم تعيينهم من قبل رؤساء جمهوريين) وهو ما فسر علـى أنـه ولاء للأحزاب التي عينتهم بدلا من خدمة القانون والحياد الذي تفرضه تقاليـد مبـدأ فصـل السلطات، وهو ما ذهب إليه الرئيس الأمريكي السابق *بيل كلينتون*، كاتبـا في مذكراتـه يقول:"*سيذكر التاريخ أن القرار في قضية بوش ضد غور كان واحدا من أسوأ القرارات التي اتخذتا المحكمة العليا في تاريخها، مثله مثل قضية دريد سكوت Dred Scoott التي قال القرار فيها إن العبـد الهارب يظل مع ذلك قطعة من الممتلكات التي تعاد لصاحبها؛ وقضية بيلسي ضد فركسون Plessy V.Ferguson التي جاء القرار فيها مؤيدا للفصل العنصري؛ والقضايا التي أبطلت الحماية التشـريعية للعمال في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته، كقوانين الحد الأدنى للأجور والحد الأقصى لساعات العمل الأسبوعية، باعتبارها انتهاكا لحقوق الملكية لأرباب العمل؛ وقضية كوريماتسو Korematsu التي وافقت فيها المحكمة العليا على اعتقال جميع الأمريكيين من أصل ياباني في معسكرات بعـد بـيرل*

---

[1] **Claude Fohlem**,"<u>une histoire électorale émaillée d'anomalies</u>", Journal **le Monde** (11 novembre 2000).

[2] عكس انتخاب الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية المبدأ الدستوري الذي أسسه الآباء المؤسسين "**الرقابة والتوازن**"، حيث أنشأ المجمع الانتخابي Electoral Collage على أن يكون لكل ولاية عدد من الأصوات الانتخابية مساويا لعدد أعضـائها في مجلـس النواب ومجلس الشيوخ، وقد نص الدستور الأمريكي على انتخاب الرئيس انتخابا غير مباشر من خلال المجمع الانتخابي، وعدد أعضاؤه الثابت 538 منتخبا، أي مجموع عدد أعضاء مجلس الشيوخ(100 عضو) ومجلس النواب 435 يضاف إليهما ثلاثة أصوات لواشـنطن العاصمة.

هاربر..وكنت أعرف أن أمريكا سوف تتجاوز اليوم المظلم الذي سلب فيه خمسة قضاة جمهوريين ألوفا من مواطنيهم الأمريكيين أصواتهم، لا لشيء إلا أنهم كانوا قادرين على ذلك".[1]

كما أن دور الممثلين الحزبيين طرح بقوة من خلال شقيق *ج.بوش* حاكم *فلوريدا*، وكذا دور *كاترين هارس* Kathrine Harris، المسؤولة الرسمية عن العملية الانتخابية في *فلوريدا*، التي رفضت انتظار نتائج الفرز اليدوي مساندة للمرشح الجمهوري *ج.و.بوش*، مستخدمة في ذلك الحجة القانونية التي تنظم الانتخابات في *فلوريدا* والتي مفادها، أن اعتماد النتائج الانتخابية يكون خلال أسبوع من الاقتراع العام، والاستثناء الوحيد الذي يجيز التأخير عن هذا الموعد يرتبط بظروف الكوارث الطبيعية، وواصلت *كاترين هارس* صراعها السياسي مع المرشح الديمقراطي آل غور إلى أن وصلت القضية إلى محكمة فلوريدا العليا.

وهنا طرح فريق *آل غور* شكوكه السياسية في نزاهة الانتخابات باعتبار *كاترين هارس* من الجمهوريين المحافظين، ومقربة من حاكم الولاية جيب بوش مشاركة في الحملة الانتخابية للمرشح الجمهوري *ج.و.بوش* في ولاية *فلوريدا*، كما ساهمت في الحملات الانتخابية *لبوش* في ولايات أخرى.

وإلى جانب الانتقادات التي وجهت لاستقلالية القضاء في الولايات المتحدة الأمريكية، وجهت انتقادات لدور وسائل الإعلام باعتبارها السلطة الرابعة في لعب دور الرقابة على الممارسة السياسية بفضل توصيل الحقيقة بكل موضوعية للرأي العام، حيث لعبت القناة التلفزيونية"*فوكس نيوز*"التي يملكها الملياردير اليهودي *روبرت مردوخ*، دورا تعبويا لخدمة المرشح الجمهوري *ج.و.بوش* على حساب منافسه الديمقراطي *آل غور*، وتجسدت الذاتية في معالجة أزمة الانتخابات في ولاية *فلوريدا*، حيث كان القائم على تغطية الانتخابات في القناة التلفزيونية ابن عم المرشح *ج.و.بوش*، وهو *جون إليس* John Ellis الذي كان مكلفا

---

[1] **بل كلينتون**، حياتي، تعريب: محمد توفيق البجيرمي ووليد شحادة، بيروت: الحوار الثقافي، 2004، ص1015-1016.

اعتبر الرئيس الديمقراطي السابق، *بيل كلينتون*، "**أن ولاية فلوريدا سلبت مهمة واضحة من مهماتنا كولاية: وهي حقها في إعادة إحصاء الأصوات بالطريقة التي اعتادت عليها دائما**.إذ أن القضاة الخمسة الذي رفضوا تعداد الأصوات حسب مقياس زعموا أنهم يقدمون حماية متساوية بحرمان ألوف الناس من حقهم الدستوري في احتساب أصواتهم حتى لو كان قصدهم واضحا جليا كالبلور. فقالوا إنه ينبغي إعطاء الانتخاب لبوش لأن الأصوات لا يمكن عدها في الساعتين التاليتين؛ وبعد قتل ثلاثة أيام من إعادة التعداد، أخروا إصدار قرارهم إلى العاشرة مساء، كي يتأكدوا تماما من أن إعادة التعداد لا يمكن إتمامها في الوقت المحدد..**ولو كان غور متقدما في تعداد الأصوات، لارتأى قضاة المحكمة العليا نفسها بالإجماع** (تسعة مقابل صفر) **ضرورة إحصاء الأصوات ثانية**". **أنظر** : نفس المرجع، ص1015.

بالإحصائيات في القناة التلفزيونية، وهو أول من أعلن بأن المرشح *ج.و.بوش* هو الـرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية بفضل تحصله على عدد أكبر من أصـوات كبار الناخبين مقارنة بمنافسه.[1]

مما سبق ذكره من أحداث حول الانتخابات الرئاسية لسنة 2000 التي أوصـلت الـرئيس *ج.و.بوش* إلى البيت الأبيض، يتضح أن الإدارة الجديدة (2001-2004) كانت تعرف أزمـة شرعية سياسية، حيث المجتمع الأمريكي منقسم إلى نصفين بنسبة 48 بالمائة لكل حـزب، كما أن السلطة التشريعية تعيش الانقسام ذاته، وهو ما يتمثل في تقاسم مقاعـد مجلـس الشيوخ بخمسين مقعد لكل حزب، ولم يتكرر هذا التقسيم منذ سنة 1880، كما أن مجلس النواب يميل قليلا لحزب على آخر، أما السلطة القضائية فقد تبين من تصويت القضاة على رفض قرار المحكمة العليا *لفلوريدا* بإعادة الفرز اليدوي للأصوات على أنها منقسـمة بـين خمسة قضاة ضد أربعة، وأكثر من ذلك فإن الرئيس *ج.و.بوش* كان أول رئيس في تـاريخ الولايات المتحدة الأمريكية يصل إلى البيت الأبيض بقرار من المحكمة الفيدرالية العليا.

ولم يكن المنقذ لهذه الأزمة السياسية للإدارة الجديدة إلا أحداث 9/11 حيـث ركـزت خطابها السياسي على "**الوحدة المقدسة**"، وهو ما تجسد في خطـاب الـرئيس *ج.و.بـوش* الشهير"*من ليس معنا فهو ضدنا*"، لتوجيه الاحباطات الداخلية نحو العدو الخـارجي الـذي أصبح عدوا عالميا وخفيا يهدد الأمن القومي الأمريكي بكل الأساليب أو كما ذكر وزير الدفاع *دونالد رومسفيلد*:"*إن التحدي الذي نواجهه في هذا القرن الجديد إنما هو تحد صعب، بل في غاية الصعوبة.إنه يستلزم منا الدفاع عن بلادنا ضد كل ما هو غير معروف؛ ضد كل ما هـو غـير مضمون؛ ضد كل ما هو غير مرئي؛ ضد كل ما هو غير متوقع*"[2].

بفضل أحداث الحادي عشر من سبتمبر استطاع الـرئيس *ج.و.بـوش* أن يجمـع الأمـة الأمريكية لمواجهة "العدو الإسلامي"حيث ارتفعت نسبة المؤيدين له لـدى الـرأي العـام الأمريكي الرقم القياسي من حيث شعبية الرؤساء الأمريكيين، بنسبة 76 بالمائة، بعدما كان الرأي العام يشكك في شرعية الانتخابات[3]، كما استطاع أن يوحد بـين الـديمقراطيين

---

[1] **Thomas CONTALOUBE**," George Bush a fini par remporter la victoire au terme d'un incroyable feuilleton qui aura affaibli la démocratie américaine" **Journal l'Humanité** (France) du 16/12/2000.
[2] **Donald Rumsfeld** ,"Transforming The Military", **Foreign Affairs**, Vol.81, N°3.(May 2002)
[3] **Patrick Saint Paul**," les Démocrate a l'assaut de George W.Bush",

والجمهوريين في الكونغرس لمنحه كل الصلاحيات الاستثنائية لمحاربة هذا العدو"*الغير مرئي والغير متوقع*" على حد تعبير *د.رومسفيلد*، وهي حرب ستكون طويلة الأمـد، ومتعـددة المراحل ويدور رحاها في كل مناطق العالم، مادام أن السياسة الأمريكية قائمة على المصالح الكونية وبناء"*السلام الأميركي العالمي*".

قامت رؤية الديمقراطيين في تحالفها مع الرئيس *ج.و.بوش* غداة أحداث 9/11 على ضرورة الحفاظ على إجماع الأمة الأمريكية في حربا ضد العدو الذي هاجم البرجين التوأمين ومقر البنتاغون، كما عبر عن ذلك في حينها النائب الديمقراطي عن ولاية *مشاسوسـت جـون كيري*، الذي ترشح منافسا للرئيس *ج.و.بوش* في الانتخابـات الرئاسـية في سـنة 2004، بقوله:"*سنبقى متضامنين من أجل الحرب على الإرهاب، وسنبقى متفقين للسعي من أجـل تحقيـق النصر في هذه الحرب، لكن يبقى لنتساءل هل سخرنا كل شيء من أجلها*".[1]

استغلت الإدارة الأمريكية الجديدة أحداث 9/11 لتوسع من سلطات الرئيس، وكما كتبت صحيفة *الواشنطن بوست* تقول:"*سمحت أحداث 9/11 وعملية أفغانستان بتسريع ديناميكية تعزيز السلطات الرئاسية التي كانت تبحث عنها إدارة الرئيس ج.و.بوش..فالرئيس أصبح يتمتـع بيمنـة تجاوزت كل صلاحيات الرؤساء ما بعد وترغيت وتنافس تلك التي كـان يتمتـع بـها فـرانكلين د.روزفلت*"[2].وكل من يجرأ على انتقاد هذه الصلاحيات الواسعة للرئيس الأمريكي الـذي وضع بيئته الداخلية والخارجية في حرب عالمية لا متناهية ضد الجماعات الإسلامية الـتي تتلقى مساندة دول محور الشر"*إيران، سوريا وكوريا الشمالية*" يتهم بأنه معـادي للوطنيـة والوطن، وهو ما لاحظناه مثلا في 28 فيفري 2002، عندما قام زعيم الحزب الديمقراطي في مجلس الشيوخ، السيناتور *توماس داشل* Thomas Dashle بانتقاد *إدارة بوش* حول جـدوى تمويل الحرب ضد الإرهاب بسبب تركيز الرئيس *بوش* وجماعته على العراق بـدلا مـن التركيز على القبض على زعيم تنظيم القاعدة *أسامة بن لادن* وقـال :"*بـأن الأمـريكيين لا يكونون في آمان مادمنا لم نقبض على أسامة بن لادن*"، وجاءه الانتقاد اللاذع من السـيناتور الجمهوري *م.توماس دانيس الثالث* M.Thomas Danis III الذي اتم *داشل* بأنه يساند أعـداء

Journal **le Figaro** (France) du 16/07/2002.

[1] **Philipe S.GOLUB** ," Retour à une présidence impériale aux Etats-Unis", **le Monde Diplomatique**, Juin 2002

[2] Ibid.

الأمة الأمريكية بقوله:"*كيف يمكن للسيناتور داشل أن ينتقد الرئيس جورج و.بـوش في الوقـت الذي نقوم بحرب ضد الإرهاب، خصوصا وأن جنودنا يحاربون في الميدان؟ لا يمكنه تقسيم البلاد في الوقت الذي نحن فيه متحدون*".[1]

وهكذا استطاع الرئيس *ج.و.بـوش* أن يتجاوز أزمة الشرعية بفضل أحداث 9/11 ، وأكثر من ذلك استفاد منها ليوسع من سلطاته الرئاسية على حساب السلطة التشريعية، وكثير ما وصفت إدارته بأنها الإدارة الأكثر امبريالية، بحيث لم يتمتع بسلطاته أي رئيس حتى في عز الحرب الباردة سواء في الحرب الكورية أو الحرب الفيتنامية أو الحروب المحـدودة، فقـد سمحت له أحداث 9/11 أن ينشأ قضاء موازيا تحت رقابة السلطة الرئاسية وجهاز للأمـن القومي تابعا له، وأصبح الأمر يتعلق باستغلال الظروف الأمنية "*لإقامة سلطة دكتاتورية*"كما علق على ذلك أحد كتاب افتتاحية مجلة *نيويورك تايمز*[2]أو كما لخص الكاتب *فيليب غولوب* يقول:"*بفضل كارثة 9/11 تحول الرئيس ج.و.بوش من رئيس الصدفة بسبب الفوز الانتخابي القابل للجدل إلى قيصر أمريكي..وأصبح بوش محورا لسياسة أحادية الطرف ترتكز على التعبئـة الدائمـة والحرب الوقائية*".[3]

وما يمكن تسجيله هنا، أن إدارة *و.بـوش* وبالرغم من الأوصاف التي تطلق عليهـا بأنهـا الإدارة الأكثر دكتاتورية أو قيصرية، فإن ذلك لا يعد استثناء في النظام السياسي الأمريكي الذي بنى أيديولوجيته ومبادئه في السياسة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية على أسـاس الدولة الكونية التي تضطلع بمهام الأمن القومي الكوني، ومن ميزاتها كما يشهد على ذلك *ويليام بلوم*، الكاتب الأمريكي المهتم بشؤون السياسة الخارجية الأمريكية، والـذي تـرك منصبه بوزارة الخارجية الأمريكية احتجاجا على حرب الفيتنام، قائلا:"*لقد تم استبدال نظام الجمهورية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بدولة الأمن القومي التي لا تخضع لأي مساءلة، حكومة تتجاوز الدستور، ممعنة في النشاط السري بعيدا عن معرفة الشعب الأمريكي، معفاة من رقابة السلطة التشريعية وتتصرف وكأنها فوق القانون*".[4]

---

[1] **Daniel LAZARE**," Aux Etats Unis, Union Sacrée autour des valeurs suprême", **le Monde Diplomatique** (Aout 2002)/

[2] **Williame Safire**," Seizing dictatorial Power", **New York Times** (USA)m 15 November 2001.

[3] **فيليب غولوب**، "تحولات السياسة الإمبراطورية"، **مجلة لوموند ديبلوماتيك** (مارس 2003).

[4] **William Blum**, Killing Hope:US Military and CIA Interventions since World War II,(Buffalo, NY:Black Rose Books, 1998)

نقلا عن: منذر سليمان،" دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت:

المطلب الثاني: الأزمة الاقتصادية والفضائح المالية.

سنعالج في هذا المطلب ثلاثة نقاط أساسية تبين لنا درجـة اللاسـتقرار الاقتصـادي في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال *المؤشرات الاقتصادية، الفضائح الماليـة وتصـورات إدارة جورج بوش للتكيف مع الأزمة الاقتصادية والفضائح المالية* (اقتصاد الحرب: عسكرة الاقتصاد).

تميز الوضع الاقتصادي في بداية الفترة الرئاسية الأولى لإدارة *ج.و.بوش* بأزمـة اقتصـادية حادة صاحبتها فضائح مالية خطيرة اتم فيها بعض السياسيين ومؤيدي الحملة الانتخابيـة للرئيس *ج.و.بوش*.

أ: المؤشرات الاقتصادية.

أكد الخبراء الاقتصاديون في مناقشة لهم أجريت في نوفمبر 2001 أن الاقتصاد الأمريكـي يعاني من ركود يتجه إلى الأسوأ بشكل مستمر منذ شهر مارس 2001.[1]

وهناك عد مؤشرات اقتصادية تدلنا على أن الاقتصاد الأمريكي في فترة تـولي الـرئيس *ج.و.بوش* السلطة التنفيذية وقبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كانت تسير في الاتجاه السلبي، فقد استمر **مؤشر ثقة المستهلك** في الانخفاض إلى غاية أوت 2001، وهو ما يعكس تراجع ثقة المستهلكين في الأوضاع نتيجة تدهور سوق العمالـة وهـو مـا يـؤدي إلى الانخفاض المحسوس في الإنفاق بشكل عام، والحقيقة أن الكساد بـات السـمة العامـة للاقتصاد الأمريكي قبل أحداث 9/11، بالرغم من تجاهل بعض الجهات لها.[2]

كما أصبح الانكماش والتباطؤ السمة العامة للاقتصاد الأمريكي ، بحيث لم يتجاوز نسـبة النمو عن 0.02 بالمائة، رغم المحاولات التصحيحية على المستوى النقدي بالتخفيض الملفت للنظر لأسعار الفائدة ، ووصل التخفيض في سعر الفائدة إلى 2.5 بالمائة بعدما كـان 6.5 بالمائة في السنة التي قبلها.[3]

مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2006، ص34.

[1] نفير مصدق احمد، الحرب على الحرية، مرجع سبق ذكره، ص 311-312.

[2] **أنظر**: نيرمين السعداني،" أحداث سبتمبر وتداعياتا على الاقتصاد الأمريكي"، **مجلة السياسة الدولية**،، القاهرة: مركز الدراسـات السياسية والإستراتيجية للأهرام، السنة السابعة والثلاثون، العدد 134، يناير 2001، ص175.

[3] نفس المرجع، ص176.

ورغم ذلك، فإن الانخفاض الحاد في نسبة الفائدة ولعدة مرات ووصوله إلى أدنى انخفـاض له منذ ما يقارب الأربعين سنة لم يحقق توسيع الطلب الاستهلاكي والاستثماري قصـد الرفع من نسبة النمو.

لا يجب أن نعزل هذه المؤشرات الاقتصادية الجزئية عن الاتجاه العام في الاقتصاد الأمريكي الذي تدل كل مؤشراته العامة أنه فقد قدراته على إمكانية بقاء الولايات المتحدة الأمريكية كمركز للاقتصاد العالمي، حيث "*كان الناتج الوطني القومي الأمريكي في عـام 1945، يسـاوي أكثر من نصف الإنتاج العالمي، وكان أن ظهر عامل السيطرة بصورة ميكانيكية وفورية..وكانـت أمريكا بقوتها البحرية والجوية تبسط سيطرتها الإستراتيجية على بقية العالم بمباركة عدد من كبير من الحلفاء والأتباع الذين شكل الانفصال ضد الشيوعية أولويتهم الرئيسية*".[1]

وأدى اختفاء الاتحاد السوفيتي إلى تسارع في حركة التبعية، "*فما بين 1990 وعام 2000، ازداد العجز التجاري الأمريكي من 100 مليار دولار إلى 450 مليار دولار.وقد احتاجت أمريكا لتحقيـق التوازن في حساباتها الخارجية، إلى تدفق من الرساميل الخارجية بالمقدار نفسه*"[2].

هذه المؤشرات الاقتصادية كلها تطرح كما يذهب إلى ذلك الأنثربولـوجي الفرنسـي، *إيمانويل تود* Emmanuel Todd ، انتقال الولايات المتحدة الأمريكية من "*الإمبراطورية الخيرة*" أو من حالة"*النفع*" التي اكتسبتها طيلة سنوات 1950-1990 إلى حالة "*اللانفع*" بسبب ضعف اقتصادها والعجز في الميزان التجاري مما شكل عنصرا بنيويا في الاقتصاد العالمي.

ويقدم *إيمانويل تود* تفسيرا لانتقال الولايات المتحدة إلى حالة"*اللانفع*" بالاعتماد على ما كتبه *روبرت جلبان* Robert Gilpin عندما مزج الاعتبارات الاقتصادية بالاعتبارات الثقافيـة، في كتابه *الاقتصاد السياسية العالمي*، مبرزا نقاط الضعف الكامنة في النظام الاقتصادي الأمريكي بما في ذلك **التهديد بأقلمة العالم بأسره**:"*فإذا عمدت كل من أوروبا واليابان، كل على حـدة، إلى تنظيم منطقة نفوذها، فإنهما تجعلان من غير المفيد وجود مركز أمريكي للعالم مع كل الصعوبات التي تترتب على ذلك إعادة تعريف أو تحديد الدور الاقتصادي للولايات المتحدة*".[3]

---

[1] **إيمانويل تود**، ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي، مرجع سبق ذكره، ص38-39.

[2] نفس المرجع، ص39-40.

[3] **Robert Gilpin**, Global Political Economy: Understanding the International Economic Order, Princeton University Press,2001.

نقلا عن: إيمانويل تود، المرجع السابق، ص32-33.

ولتحديد أكثر ما يسميه *إيمانويل تود* بحالة "*النفع*" التي اكتسبتها الولايات المتحدة في قلب العالم "*أوراسيا*" بتعبير *ز.برجنسكي*، فإن هذه الحالة، في تقديرنا، تكمن في القوة الاقتصادية الأمريكية التي كانت تتمتع بها في فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية (1918-1945)، مما جعلها تكون مركز الاقتصاد العالمي فيما بعد، ويكفي أن نعيد قراءة بعض المؤشرات الاقتصادية الجد إيجابية التي طرحها المؤرخ الأمريكي *بول كنيدي*، في كتابه "*نشوء وسقوط القوى العظمى*"، بقوله: "*لقد أضحت القوة الأمريكية سنة 1945 متقدمة صناعيا كثيرا مثلما كان حال بريطانيا سنة 1815، بعد أن أصاب الإعياء أغلب باقي دول المعمورة بسبب الحرب أو أنها لا تزال في مرحلة التخلف الاستعماري..حيث نما حجم مصانع البلاد الإنتاجية في سنوات الحرب لما يقارب 50 بالمائة وقفز إنتاج البضائع يدويا لما يربو على 50 بالمائة.كما طفا التوسع الصناعي في سنوات 1940-1944 في الولايات المتحدة الأمريكية بسرعة بلغت أكثر من 15 بالمائة سنويا.وقد ازداد إنتاج السلع الأمريكية غير الحربية أيضا، برغم أن أغلب ذلك النمو قد جاء به الإنتاج الحربي..وحازت بعد نهاية الحرب على احتياطي ذهب مقداره 20 مليار دولار، أي ما يقارب ثلثي إجمالي احتياطي الذهب العالمي وذلك ما جعلها تزود العالم بثلث احتياجاته من جميع السلع.وباتت أكبر مصدر للسلع في نهاية الحرب وأمنت بعد سنوات ثلث احتياجات العالم من الصادرات..وانعكست هذه القوة الاقتصادية على القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية عشية انتهاء الحرب*".[1]

وهذه المؤشرات الاقتصادية تدل على السبب الموضوعي لاكتساب الولايات المتحدة صفة القوى العظمى طيلة سنوات الحرب الباردة 1945-1990، وهو ما أدى في النهاية إلى الاعتراف من قبل الحلفاء والأتباع على احترام هذه القوة الاقتصادية العظمى التي وصفها *إيمانويل تود* "*بالإمبراطورية الخيرة*" أو "*القوى النافعة*".

وإذا وضعنا أمامنا كل تلك المؤشرات الاقتصادية السلبية التي تعرفها الحياة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة إدارة *ج.و.بوش*، فإننا ندرك أنها تتخبط في السؤال الاستراتيجي الذي طرحه *بول كنيدي*، حول مقدرة الولايات المتحدة على استمرارها كقوى عظمى، ومفاده؛ ما إذا كانت تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية العسكرية والإستراتيجية أن تحتفظ بتوازن معقول بين متطلبات الأمة الدفاعية والوسائل

---

[1] **بول كنيدي**، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة : مال البديري، الأردن: دار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1998، ص545-546.

التي بين يديها للوفاء بهذه الالتزامات، ومـا إذا كـان بوسـعها أن تصـون قواعـدها التكنولوجية والاقتصادية لقوتها من التآكل النسبي بوجه أنماط الإنتاج العالمي دائمة التغير، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية قد فقدت الإمكانـات السياسـية والاقتصادية.[1]

ويبدو لنا، أن الفضائح المالية التي صاحبت إدارة *ج.و.بوش* تقدم إجابة سلبية علـى هـذا السؤال الإستراتيجي، وهو ما سوف نقدمه من خلال ما عرف بالفضائح المالية، التي تبين درجة هشاشة الاقتصاد الأمريكي، وتداخل السياسي بالاقتصادي.

ب: الفضائح المالية للشركات الأمريكية الكبرى.

تميزت البيئة الاقتصادية لفترة إدارة الرئيس *ج.و.بوش* بفضائح مالية ومحاسبية زعزعت من ثقة المستثمرين المحليين والعالميين في شفافية التسيير الاستثماري والمالي، وللوقوف على هذه الفضائح المالية ومدى تأثيرها على إدارة *ج.و.بوش*، نتطرق إلى الفضائح المالية في قطـاعي الطاقة (*شركة إنرون*) وقطاع الاتصالات بالتركيز على شركة *(وورلد كوم)*، لنبين حجـم الأزمة الاقتصادية الأمريكية ومدى تفاعل إدارة *ج.و.بوش* مع هذه البيئة الديناميكيـة ذات الاتجاه السلبي، مما تتطلب في تقديرنا من الإدارة الأمريكية ضرورة إيجـاد مكانيزمـات جديدة للتكيف مع هذه الأزمات الحادة، والتي لا تخرج حسب إطار الدراسة عن توجيه الاحباطات الداخلية للرأي العام الأمريكي نحو العدو الخـارجي المتمثـل في الحركـات الإسلامية بكل فصائلها، كمتنفس لإدارة *ج.و.بوش* لتجاوز هذه الأزمـات الاقتصـادية وتغطيتها بالخطر الأمني.

ويؤكد بعض الباحثين الاقتصاديين[2] بأن مسلسل انهيار الشركات الأمريكية يعود إلى عقد التسعينات من القرن العشرين وتحديدا في سنة 1997، والذي شهد في هذه السـنة فقـط انهيار وإفلاس 82 شركة بلغت قيمة رأسمالها نحو 17.2 مليار دولار، ثم ارتفع العدد في سنة 2000 إلى نحو 172 شركة برأسمال يقدر بنحو 94 مليار دولار. أما في ما يخص الفضـائح

---

[1] بول كنيدي، المرجع السابق، ص782-783.

[2] د.خليل العناني،" الاقتصاد الأمريكي بين مطرقة الفساد وسندان العولمة"، المركز العربي للدراسات المستقبلية، 23/01/2007:14:05http://www.mostakbaliat.com/link83c.html

المالية والمحاسبية لأكبر الشركات في قطاع الطاقة والغاز وقطاع الاتصالات فهي في تقديره أكثر حدة من أحداث 9/11 وذلك لسببين: *الأول*، وهو أن الأزمة المالية والمحاسبية نابعة من عوامل داخلية بحتة، ويتورط فيها الكثير من القادة السياسيين بما فيهم الرئيس الأمريكي *ج.و.بوش* ونائبه *ريتشارد تشيني*، وهو ما يجعل الأمر أشد خطورة لغياب عدو وهمي خارجي يمكن تحويل الأنظار نحوه لتغطية نتائج التزوير والكذب المالي على المستثمرين. أما *السبب الثاني*، فيكمن في أزمة الثقة التي نتجت عن هذه الفضائح المالية والمحاسبية، بما يجعل المستثمرين المحليين والعالميين يهربون استثماراتهم خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

الفضائح المالية في قطاع الطاقة: *شركة إنرون*.

بدأت فضيحة *شركة إنرون* المالية عندما أعلنت إفلاسها في الثاني من ديسمبر 2001، وهي فضيحة طرحت معها تورط الرئيس الأمريكي *ج.و.بوش* نفسه وشخصيات سياسية نافذة في إدارة الرئيس *ج.و.بوش* وعلى رأسهم نائب الرئيس *ريتشارد تشيني*، كما هزت ثقة قطاعات بنكية هامة في *وول ستريت*، مما طرحت معها إشكالية التداخل بين السياسيين والقطاع المالي في نظام الاقتصاد الحر الأمريكي.

تعتبر *شركة إنرون* أكبر شركة للطاقة في ولاية *تكساس* الأمريكية، ويعود بداية نشاطها إلى منتصف ثمانينات القرن الماضي وتحديداً عام 1985 إثر اندماج شركتين صغيرتين تعملان في مجال توزيع الغاز الطبيعي، وفي عام 1986 وصلت عائداتا إلى نحو 7.6 مليار دولار، ارتفعت عام 1997 لتصل إلى 20 مليار دولار، ثم 101 مليار دولار في عام 2000 برأسمال قدره 63 مليار دولار وعدد الموظفين بلغ 21 ألف موظف. وتصاعد نشاط شركة *إنرون* في التسعينات نتيجة لسياسة إعادة تنظيم وضبط أسواق الطاقة في الولايات المتحدة، فضلاً عن حجم الاتصالات والعلاقات السياسية التي خلقتها *إنرون* في مجتمع السلطة والسياسة.

وخلال عقد التسعينات استطاعت *إنرون* أن تصبح من أكبر عشر شركات أميركية، حيث استحوذت بمفردها على نحو 20% من أسواق الطاقة داخل الولايات المتحدة وأوروبا، وغطت أعمالها نحو 40 دولة. ولم تقتصر أنشطتها على قطاع الطاقة فحسب، بل امتد

ليشمل قطاعات أخرى تجارية مثل تسويق الكهرباء والأخشاب وورق الطباعة والمعادن والاتصالات والألياف الضوئية، هذا فضلاً عن خدمات السمسرة والمال والتأمين والوساطة التجارية، مما ترتب عليه أن وصل حجم تعاملاتها عام 2000 إلى أكثر من مائة مليار دولار، كل ذلك أهّلها كي تحتل **المرتبة السابعة** من حيث حجم الأعمال من بين 500 شركة عملاقة في الولايات المتحدة وفقاً لتصنيف مجلة "*فورتن*" الأميركية[1].

وفجأة تبين أن شركة *إنرون* العملاقة قامت بتزوير البيانات المالية والتلاعب بالحسابات*، عندما كانت تدعي تحقيق أرباح، وهو ما سهل لكثير من السياسيين أن يحققوا مكاسب عن طريق المضاربة في أسهم الشركة في بورصة الأوراق المالية، التي كانت ترتفع بدون مبررات اقتصادية فعلية، وزاد من خطر الفضيحة أن الشركة أقنعت العاملين بها على شراء أسهم الشركة من أجل المساهمة في تحقيق مزايا وفوائد في فترة التقاعد، ومنعت على العمال بيع هذه الأسهم. وبالتالي، دفع فتورة الخسارة المالية غالبية المساهمين من الموظفين العاملين بها، والبالغ عددهم نحو 21 ألفاً، في الوقت الذي سارع 29 مسؤول في *إنرون* بإنقاذ أموالهم قبل الإفلاس حيث باعوا أسهمهم بقيمة تتراوح ما بين 31 و 86 دولار للسهم في حين وصل سعر السهم بعد الإفلاس إلى أقل من 45 سنتاً. كما تمكن المسؤولون

---

[1] أنظر: د.خليل العناني،" الاقتصاد الأمريكي بين مطرقة الفساد وسندان العولمة"، المركز العربي للدراسات المستقبلية، المرجع السابق.

* يعمل ميكانيزم الخداع المحاسبي من خلال **آليتين** : **الأولى** وتتلخص في الطريقة التي تدير بها الشركات الأميركية حساباتها، حيث تسعى تلك الشركات إلى تقليص حجم نفقاتها وتضخيم أرباحها وإيراداتها مما يخلق الانطباع بأنها تحقق مكاسب مرتفعة. ولتقليص حجم نفقاتها، فإن الشركات تستغل أن إصدار الأسهم لا يعتبر نفقات ولا تدفع عنه ضرائب فتلجأ إلى دفع رواتب مديريها في شكل رزمة أسهم " Stock Options" وليس نقداً، وبذلك تبدو الشركة وكأنها لم تنفق رواتب لمديريها. وبالتالي فإنه عندما يقوم الموظفون ببيع رزمات أسهمهم بسعر أعلى من السعر المحدد فإن الشركة تسجل الفارق كخسارة وتستخدم هذه الخسارة لتصفية ديونها المستحقة عليها ضريبة الدخل. وباستخدام هذه الطريقة استطاعت الشركات التي تستخدم بكثافة وسيلة الدفع بالأسهم مثل "مايكروسوفت" و "سيسكو سيستمز" و "ديل كمبيوتر" تصفية الضرائب المستحقة عليها للحكومة الفيدرالية في السنوات الأخيرة. وقد تمكنت شركة "إنرون" للطاقة بهذه الطريقة من تصفية أكثر من 625 مليون دولار كان عليها أن تدفعها كضرائب بين الأعوام 1996 و 2000. وتعمل **الآلية الثانية** من خلال تعهد الشركات لأحد مكاتب المحاسبة بتوفيق الأوضاع وإبراز أنها تحقق مكاسب سنوية خيالية، وهنا يزداد الإقبال على الاستثمار في أسهم هذه الشركات اعتقاداً بتحقيق مكاسب فعلية في حين أنها في الواقع مكاسب وهمية ولا تمت للواقع بصلة.

بالشركة من بيع نحو 17.3 مليون سهم خلال الفترة من 1999 وحتى أواسط عـام 2001، وحققوا أرباحاً بلغت نحو 1.1 مليار دولار، في الوقت الذي مني فيه بـاقي المسـتثمرين بخسائر قاربت 60 مليار دولار.[1]

التطرق إلى فضيحة شركة *إنرون* هنا، يبدو لنا من الأهمية بمكان ، بسبب ارتباطها بعلاقات مالية مع أعضاء في مجلس الشيوخ وتمويلها لكثير من الحملات الرئاسية، كمـا تكمـن أهميتها في ارتباطاتا بعائلة *بوش* في ولاية *تكساس*، مما سهل لها كسب الكثير من الصفقات والعقود واحتكار الخدمات والطاقة داخل ولاية *تكساس*، ومن ثمة تحولت إلى أكبر شركة للطاقة في العالم. وقدمت مجلة "*تكساس مانثلي*"بعض الأرقام عن المعونات والتبرعات الـتي كانت تقدمها شركة *إنرون* للأحزاب السياسية والحملات الانتخابية ما بين 1989 إلى نهاية 2001، كما هو مبين في الجدول أدناه:[2]

المبالغ المقدمة بالدولارات	الجهة المستفيدة بالتبرعات
532.000	الحزب الديمقراطي الأمريكي
113.000	الحملة الانتخابية للرئيس *جورج ولكر بوش*
95.000	الحملة الانتخابية للمرشح *بوب دول*
13.750	حملة انتخاب *آل غور*
13.000	حملة انتخاب *جورج بوش الأب*
11.000	حملة انتخاب *بيل كلينتون*
100.000	حملة انتخاب *غيل غرام*، حاكم تكساس
794.000	الحزب الجمهوري.

وتشير بعض التقديرات إلى أن المعونات والتبرعات في الحملة الانتخابيـة للرئاسـيات الأمريكية في سنة 2000 بلغت أكثر من ستة ملايين دولار، إلى جانب ذلـك قـدمت مساهمات شخصية من رئيس شركة *إنرون* لكل من الحـزب الـديمقراطي والحـزب

---

[1] د.خليل العناني، المرجع السابق.

[2] على الدين عبد الرحمن،" الاقتصاد الأمريكي من "مونيكا غيت" إلى "إنرون غيت"، http://www.islamonline.net/arabic/economics/2002/02/article1.shtml**2002/02/02**

الجمهوري بلغت 979.600 دولار، وتشير بعض المعلومات إلى أن 70 مـن كـل 100 عضو في مجلس الشيوخ الأمريكي يتلقوا مساعدات لتمويل انتخاباتم من الشركة.[1]

وحسب ما نشرته صحيفة "*هيرالد تريبون*" فإن 212 نائباً في الكونجرس من أصل 248 ممن شاركوا في اللجان الإحدى عشر التي تشكلت للتحقيق في قضية "*إنرون*" سبق أن تلقوا تبرعات مالية لتمويل حملاتم الانتخابية من شركة "*إنرون*" ذاتا أو من شركة "*أندرسون*" للمحاسبة والتي ثبت تورطها في نفس القضية[1] كما ذكر تقرير لـلة "*نيوزويك*" أن *كين لاي*، رئيس مجلس إدارة شركة "*إنـرون*" يمتلك شبكة واسعة مـن العلاقـات داخـل الكونجرس وكان من أكبر المتبرعين لحملة الرئيس بوش الانتخابية في ولاية تكساس عام 1994 حيث قدم تبرعات تُقدر بنحو 146 مليون دولار، كما كان من أكبر الـداعمين للحملة الرئاسية عام 2000. كما أشار التقرير إلى أن علاقة *إنرون* قد تخطت بوش لتصل لنائبه "تشيني" و*كارل روف* المستشار السياسي للرئيس والذي سعى إلى تعـيين كـبير مخططي الحزب الجمهوري بمنصب رئيسي بالشركة عام 1997.[2]

ولا يمكننا هنا أن نتجاوز ارتباط شركة *إنرون* بقضية المشروع الأميركي للطاقة المعروف *بتقرير تشيني* للطاقة، حيث بقي ملف مشاركة رئيس شركة *إنرون* في الاجتماعات السرية يثير الاستفهام ووصل الأمر إلى داخل الكونغرس للمطالبة بالكشف عما جـرى مـن النقاشات السرية بين *ريتشارد تشيني* وممثلي الشركات النفطية، لولا أحداث 9/11 الـتي تجاوزت المشكلة، كما سبق وأن حللنا ذلك بالتفصيل في دور الجماعـات النفطيـة في عملية اتخاذ القرار.

يعتبر الإعلان عن إفلاس شركة *إنرون* عملية بالغة التعقيد، بحيث كشف عن بنوك كانت تقدم مساعدات للشركة لكن لم تعلن عنه في حينه، وهو حال *بنك جي.بي.مورجان*، و*بنك سيتي غروب*، حيث قدما حوالي 3.6 مليار دولار كمساعدات للشركة، ممـا أفضـى إلى خسائر فادحة لشركات التأمين التي تغطي إفلاس شركة *إنرون*، وهو ما أدى إلى التأكيد

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] News Week, january 27,2002.

على أن شركات الأوراق المالية والبنوك قد ساهمت في التغطية على حقيقة الوضع المالي للشركة. وتبقى قضية شركة *إنرون* تخفي معها الكثير من ألغاز طبيعة النظام الاقتصـادي الأمريكي الذي يتداخل فيه قطاع المال والأعمال بالعملية السياسية من خـلال تـورط العديد من الفاعلين السياسيين في السلطتين التنفيذية والتشريعية بالفضائح المالية.

كما تسببت شركة *إنرون* في أزمة ثقة في قطاع الطاقة التجاري في الولايـات المتحـدة الأمريكية، بسبب إخفاءها لوضعيتها المالية بتقييمها الإيجابي للاستثمارات، حيث يؤكد أحد الخبراء الماليين الحيلة القانونية التي استخدمتها الشركة بقوله:"*أدرجـت إنـرون في اتفاقيات ديونا شبكة معقدة من شروط توفير السيولة عند الطلب، وأدى ذلك إلى وضع الشـركة تحت الرحمة الكاملة لتقييمها الاستثماري*".[1] كما عملت الشركة على الضغط على مـدققي الحسابات لإخفاء التلاعب بالحسابات.

بعد كشف الفضيحة، طالت الإدانة المسؤولين التنفيذيين للشركة"*كين لاي*"، رئيس مجلس الإدارة السابق، و*جيفري سكلينج*، الرئيس التنفيذي السابق، بتهمة الاحتيال الإلكتـروني، والاحتيال في الأوراق المالية، والتآمر، والاحتيال المصرفي، وإصدار بيانات مزيفـة.وقـد عززت هذه التهم المنسوبة لمسؤولين تنفيذيين سابقين للشركة من أزمة ثقة

المستثمرين بسبب الخسائر المالية التي قدرت بمليارات الدولارات وأدت إلى فقـدان 25 ألف منصب شغل داخل شركة *إنرون*، التي كانت تشغل رتبة سابع أكـبر شـركة في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2001.

يحلل الاقتصادي الياباني"*يوشي تومي ماسارو*" Yoshitomi Masaru أزمة *إنرون* التي تسببت في انهيار نموذج الإدارة الجديدة للرأسمال المالي في الولايات المتحدة الأمريكية في كتابـه *ثلاث أزمات يمر بها الاقتصاد العالمي*، من خلال إبراز **ثلاثة مساوئ** كامنة في صلب التسـيير أدت إلى انهيار الشركة، **العيب الأول**، يكمن في شراء ذمم المديرين التنفيذيين في مجلـس الإدارة بالراتب المغري، حيث يتقاض كل مدير تنفيذي ما يزيد عن 300 ألـف دولار

---

[1] ريتشارد بيلز وشيلا ماكنولتي،"إنرون..الإخفاق في اكتشاف"رائحة الفأر" يدفع وكالات التصنيف إلى مراجعة الذات"، **فايناننشال تايمز**، الصحيفة الاقتصادية الإلكترونية،العدد 4860، 2007/01/31.
http://www.aleqtisadiah.com/news.php?do=show&id=28092

سنويا، وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف الأجر الذي يتقاضاه المدراء المماثلين في الشركات الكبرى، وعلى حد تعبير *يوشي تومي ماسارو* من ينعم بهذا السخاء، لا يمكنه أن ينتقد الإدارة العليا *لإنرون*.

العيب الثاني في التسيير، يكمن في تواطؤ شركة المحاسبة الكبرى"*آرثر أندرسون*"، مع مسؤولي شركة *إنرون*، لأن *آرثر أندرسون* هي التي حققت في سجلات *إنرون*، والتي بالغت في أرباح الشركة بحوالي مليار دولار خلال الأربع سنوات من 1997 إلى 2000. والأسباب الدافعة إلى قيام شركة المحاسبة بالتزوير في الحسابات تكمن في الأرباح التي تحققها شركة المحاسبة جراء الخدمات التي تقدمها لشركة *إنرون*، بحيث تعتبر هذه الأخيرة، ثاني أكبر عميل *لأندرسون* وهي مصدر لرسوم حسابية ضخمة (تحت الطلب 250 مليون دولار)، كما أن نصف أرباح شركة المحاسبة مصدرها الخدمات الاستشارية، لأنه غالبا ما تعمل شركة المحاسبة والتدقيق كهيئة استشارية لنفس الشركة التي تحقق في سجلاتها الحسابية، وهو ما ينطبق على *أندرسون وإنرون*.

العيب الثالث، تقديم معلومات مالية خاطئة من قبل محللي الأوراق المالية، بالرغم من هبوط أسعار أسهمها من 80 دولار في بداية 2001 إلى 10 دولارات في نهاية أكتوبر 2001 **وإلى** 67 سنتا في يناير 2002.[1]

الفضائح المالية في قطاع الاتصالات: شركة"***وورلد كوم***".

الفضائح المالية لم تتوقف عند شركة *إنرون* وقطاع الطاقة بل رافقتها العديد من الفضائح المالية، كما جرى لأكبر شركة للاتصالات في العالم "***وورلد كوم***"، التي تدير وحدها نصف الهيكل الرئيسي للاتصالات على الإنترنيت، بحيث تبين أنها تلاعبت هي الأخرى

[1] **Yoshitomi Masaru**, Three Woes of the World Economy, Japan Echo, Vol.29,N°3,June 2002, =

(أنظر ملخص الكتاب في : قراءات إستراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، السنة الثامنة، العدد الثاني، فبراير 2003، ص7-13)

بأرقام أعمالها، وكذبت على المستثمرين والأسواق، بما قيمته أربعة مليارات دولار خلال سنة واحدة فقط.[1]

وأظهرت فضيحة ***وورلد كوم*** أن قطاع الاتصالات الذي عرف نموا وتطورا في الاستثمارات طيلة عقد التسعينات من القرن العشرين قد أظهر تراجعا بينا ومؤشراته السلبية بدأت تظهر في بداية سنة 2000، بعدما اكتشفت التلاعب بالحسابات، والتحقت بقائمة الفضائح المالية بعد شركة *وورلد كوم* شركات أمثال "*أي أو إل*" و"*غلوبال كروسينغ*" و"*أدلفي*" و"*كويست*" و"*تايكو*" وغيرها.

وأدت هذه الفضائح المالية في قطاع الاتصالات إلى خسارة في أسواق المال، حيث انهار سوق *النازداك* في حينها وخسر في أقل من ثمانية وأربعين ساعة ترليوني دولار، كما عانت سوق الاتصالات من إحجام المستثمرين عن الاستثمار في القطاع كما فقد القطاع الحكومي والقطاع الخاص الثقة في شراء شبكات وأدوات الجيل الثالث من الهواتف المحمولة.

بدأت شركة "*وورلد كوم*" للاتصالات أعمالها مع بداية عقد الثمانينات، وكانت وقتئذ مجرد شركة صغيرة، ثم تحولت خلال عقد التسعينات كي تصبح ثاني أكبر مؤسسة للاتصالات في الولايات المتحدة. وخلال عقدين من الزمن استطاعت أن يكون لها ما يقارب سبعين فرعاً في 65 دولة، وبلغ عدد موظفيها 60 ألف موظف وتقدم خدماتها لما يقارب 20 مليون عميل وتتولى نصف عمليات نقل بيانات شبكة الانترنيت على مستوى العالم، ولعل ذلك ساهم في رفع سعر سهمها حتى وصل إلى الذروة في شهر جوان 1999 حين سجل 60 دولاراً للسهم الواحد.

وقد اعترفت الشركة في جوان 2002 بأنها سجلت بطريقة غير قانونية ما يقارب 3.85 مليار دولار في صورة نفقات وضخمت من عوائدها في الفترة من جانفي 2001 وحتى مارس 2002، وألصقت التهمة بالمدير المالي "*سكوت سليفان*" بحجة أنه المسؤول عن الفضيحة المحاسبية. وأشارت التقارير إلى أن المخالفات التي كشفت في دفاتر المحاسبة

الداخلية تضمنت تحويلات بين حسابات داخلية بلغت 3.055 مليار دولار للعـام 2001 و 797 مليون دولار في الربع الأول من سنة 2002 مما يتعارض مع قواعد المحاسبة.[1]

وفي 21 جويلية 2002، أعلنت الشركة، التي تبلغ أصولها 107 مليار دولار، عن إفلاسـها رسمياً تحت وطأة ديون عالية المخاطر بلغت 41 مليار دولار وفضيحة محاسبية تقدر بنحو 3.8 مليار دولار، وهو ما مثل أكبر حالة إفلاس في التاريخ الأميركي علـى الإطـلاق، وانخفض سعر سهمها ليصل إلى أقل من 9 سنتات في يوم 23 جويلية 2002.

كما أعلنت الشركة في التاسع من أوت 2002 عن اكتشاف مخالفات محاسبية أخرى بقيمة 3.3 مليار دولار، لترتفع بذلك قيمة مخالفاتا المحاسبية لتصل إلى ما يقارب مـن 7 مليـار دولار. وجاء في هذا التطور بعد أن أعلنت الشركة أنه تم ترحيل 3.3 مليار دولار بشكل خاطئ في دفاترها من عام 1999 إلى الربع الأول من سنة 2002.

وتمثل مؤسسة "*غلوبال كروسينغ*" Global Crossing نموذجا آخرا للتزوير في الحسابات، وكانت الشركة رمزا للتقدم التكنولوجي الأميركي، كانت أصولها تصل 26 مليار دولار، وفي 28 جانفي 2002، أعلنت الشركة عن إفلاسها بعد التحقيقات حـول الممارسـات المحاسبية للشركة، وبيعت الشركة إلى شركتين آسـيويتين،وهما شـركة "*هاتشيسـون وهامبوا*" وشركة "*سيفانورة*" للتكنولوجيا وذلك مقابـل 200 مليـون دولار فقـط. وبموجب الاتفاق دفعت الشركتان الآسيويتان 300 مليون دولار أخرى نقـداً وتصـدر سندات بقيمة 200 مليون دولار للمقرضين والدائنين السابقين للشركة. وفي نفس الوقت ستستحوذ الشركتان الآسيويتان بموجب الاتفاق على 61.5% من أسهم الشركة، ويخصص 6% من السهم للمقرضين و32.5% للدائنين الآخرين.

بالإضافة إلى الشركات السابقة فهناك شركات عديدة تعرضـت للملاحقـات القضـائية والإفلاس نذكر منها على سبيل المثال مؤسسة "*أديلفيا*" للاتصالات والتي تعد سادس أكبر شركة كابل في الولايات المتحدة حيث بلغت أصولها نحو 24 مليار دولار، وأعلنت إفلاسها

---

[1]:د.أحمد المغربي،"أزمات أمريكا في دافوس"، **الحياة اللندنية**، 2001/01/20.

في 25 يناير 2002. كذلك شركة "*ميريل لينش*" للخـدمات الماليـة، وشـركة "كويسـت كومينيكايش " للاتصالات، وشركتي "*تايم وورنر وأميركا أون لايـن*" العملاقتين، وكانت آخر الشركات التي خضعت ولا تزال للتحقيقات شركة "*تشارت كومينيكايش* " للاتصالات والتي تعد ثاني أكبر شركة كابل في الولايات المتحدة.

كما أعلنت شركة "*زيروكس*" Xerox أنا أخطأت في تقدير أرباحها خلال الفترة من 1997 وحتى عام 2001 وسجلت زيادة قدرها 6 مليارات دولار في إيراداتا خلال الفترة المذكورة. وكانت الشركة في مايو 2002 قد وافقت على دفع غرامة تقدر بنحو 10 مليون دولار بعدما تقدمت الهيئة المنظمة لسوق الأسهم الأميركية (لجنة السندات والصرفة) بـدعوى قضـائية اتمت فيها الشركة بالمبالغة في الإعلان عن قيمة أرباحها بنحو 3 مليار دولار خلال الفترة المذكورة آنفاً، إلاّ أن صحيفة "*وول ستريت جورنال*" أشارت إلى أن المبلغ الإجمالي الذي تمت الإفادة عنه بشكل غير صحيح ويربو على الستة مليارات دولار. وقد خضـعت الشـركة للتدقيق في حساباتا من قبل شركة "*برايس ووتر هاوس كووبرز*" للمحاسبة وذلك بعد التخلي عن خدمات شركة التدقيق السابقة "*كي.بي.إم.جي*".

ج: تصورات إدارة جورج بوش للتكيف مع الأزمة الاقتصادية (اقتصاد الحرب: عسكرة الاقتصاد).
عندما بدأ الركود يضرب الاقتصاد الأمريكي وجدت المقاربة القائلة بضـرورة اسـتخدام الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية عسكرية عالمية، مكانتها، من أجل تحقيق دكتاتورية عسكرية أمريكية، مما يمكنها من فرض دكتاتورية اقتصادية وسياسية وثقافية، وكل ذلـك لأن الولايات المتحدة الأمريكية افتقدت لقدرات التكيف مع المنافسة الاقتصـادية الحـرة، وبالتالي فإن فرض منطقها في إدارة العلاقات الدولية باستخدام الأداة العسـكرية يجعلـها تبحث عن مخرج لبقاء الإمبراطورية والحفاظ على استمراريتها.*فما هي الأدوات الاقتصادية التي لجأت إليها إدارة الرئيس ج.و.بوش للتكيف مع هذه الفضائح المالية؟*

اختارت إدارة *ج.و.بوش* إعادة بناء الدولة الأمنية القوية كأساس للتكيف مع هذه الفضائح المالية من خلال الاعتماد على اقتصاد الحرب بما يخدم المركب الصناعي العسكري، وهو ما جاء في مضمون تقرير "*منظمة التعاون والتنمية الاقتصـادية*" لسـنة 2002، بعنـوان"*النتـائج*

الاقتصادية للإرهاب" على أن الطريقة التي تعاملت بها الإدارة الأمريكية مع أحداث 9/11 والحرب التي تلتها في أفغانستان هي العنصر الأساسي في توجيه الاقتصاد ونموه، ويشدد التقرير على أن إجراءات مثل زيادة الإنفاق العسكري، والحد من انتقال الأموال والسلع والبشر والخدمات، وزيادة الجمارك تحت بند "التكاليف الأمنية"، وزيادة الوقت المطلوب للمرور في المطارات والموانئ..تترك آثار سلبية على نمو الاقتصاد العالمي، لكن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون المستفيد من هذه الإجراءات الأمنية.[1]

ولتجاوز أزمات الفضائح المالية وانعكاساتها على المواطن الأمريكي* وتراجع الاقتصاد الأمريكي، لجأت **إدارة ج.و.بوش لحلول اقتصادية، تجسدت أساسا** في **السياسات التالية**:

أولا، اعتماد الرئيس *ج.و.بوش* على التدخل الحكومي المباشر، بذريعة أن **البلد** في **حالة حرب عالمية شاملة ضد الإرهاب**، مما يترتب عليه إنقاذ عدة قطاعات مدنية من الإفلاس مثل شركات التأمين، لعدم شمول عقود التأمين تغطية حالة الحرب، كما يترتب على التدخل الحكومي الزيادة في الإنفاق العسكري مما يزيد من الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثمة تشجيع الإنتاج.

ثانيا، التركيز على السياسات النقدية، بتخفيض أسعار الفوائد، ولأول مرة في تاريخ النظام الاحتياطي الفيدرالي يتم تخفيض معدل الفائدة المصرفية تسعة مرات خلال سنة واحدة وهي سنة 2002، وقد وصل التخفيض إلى أربعة عشر مرة، والقصد من هذا الخيار الاقتصادي التقني، تشجيع الطلب على النقود والطلب على الائتمان المصرفي، مما يؤدي إلى بعث الحيوية لتشجيع الإنتاج.

---

[1] انظر:د.أحمد المغربي، المرجع السابق.

*ولدت الفضائح المالية والتلاعب بالحسابات إحباطات نفسية كبيرة لدى المواطن الأمريكي، حيث وجد ما يقارب المائة مليون أمريكي الذين يستثمرون أموالهم ومدخراتهم ومعاشاتهم في البورصة، تتعرض للضياع والانهيار نتيجة للفضائح المحاسبية للشركات. وتبلغ ملكية المواطنين العاديين الذين يستثمرون أموالهم في صندوق المعاشات ومدخرات وحسابات المعاشات الفردية نحو خمسة تريليونات.كما تمثل استثمارات أصحاب المعاشات وحكومات الولايات والنقابات العمالية نحو 60% من الأسهم في مختلف الشركات الأميركية. كما قدرت مؤسسة "مورجان ستانلي" الخسائر التي لحقت بالمستثمرين جراء التحايل الذي قامت به خمس شركات أميركية عملاقة بنحو 460 مليار دولار.

ثالثا، استخدمت إدارة *ج.و.بوش* أدوات السياسة المالية بعد أحداث 9/11 مباشرة، مثـل خفض الضرائب على عدة قطاعات اقتصادية حيوية، وهو ما يخدم جماعـات المصـالح المحيطة بالإدارة الأمريكية، بالرغم من أن عملية خفض الضرائب تؤدي إلى نقـص مـن الإيرادات المالية العامة، وقد يكون هذا العامل أحد الأسباب التي جعل أسعار النفط الخام ترتفع في الأسواق العالمية، وذلك لكي تستفيد الشركات النفطية الأمريكية مـن تلـك الأسعار المرتفعة للنفط.

رابعا، من المهم أن نعرف أنه من بين الحلول التي تلجأ إليها الإمبراطوريات الكبرى لمعالجة أزماتا الاقتصادية الكبرى استخدام الحلول الجيوسياسية، والحلول الأمنيـة، وتشـجيع الحروب والاضطرابات مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثم زيادة الإنفاق العام والخاص والعائلي وتشجيع الإنتاج.وباختصار، فإن الحروب يعقبـها إعمار وتنمية، ونموذج *هاليرتون* في الظفر بصفقات إعادة إعمار العراق بعـد الحـرب مباشرة مؤشر على هذا الطرح.وهناك العديد من المؤشرات التي تبين ازدهار الصـناعات الحربية الأمريكية بعد 9/11 بما تجاوزت التوقعات، ونشير هنا إلى مـا جـاء في المجلـة العسكرية المتخصصة"*جينس ديفانس ويكلي*" من مؤشرات تشير إلى انتعـاش الاقتصـاد الأمريكي بما يخدم الشركات العسكرية، بحيث قفزت الميزانيات الأمريكيـة المخصصـة لشراء السلاح والبحث والتطوير في سنة 2002 إلى 109 مليار دولار، أي بزيادة 54 بالمائة عن السنة السابقة، وهو ما أدى إلى زيادة تقويم بورصة *وول سـتريت* لأسـعار أسـهم الشركات العسكرية، كما تحركت الشركات الدفاعية الأمريكية المختصـة في إعـادة الأعمار..كما شهدت الصناعات الحربية تصاعدا في النشاط ناجمـا عـن التصـاعد في الميزانية العسكرية الأمريكية و"الحرب الشاملة على الإرهاب"، ففي سنة 2000 اسـتحوذ هذا القطاع على 435 مليار دولار على شكل مبيعـات بحسـب مكتـب الإحصـاء الأمريكي، وفي إطار هذا الرقم كان نصيب الصادرات 77 مليار دولار، وبالرغم من أن وزارة الدفاع تتصدر جهات الطلب، إلا أن سوق التصدير الأمريكي تعمل بشكل كبير على تخفيف العبء الدفاعي الاقتصادي عن الجـيش الأمريكـي، وتحمـي الوظـائف

الأمريكية، ويعتقد بأن كل مليار دولار من المبيعات الخارجية يوفر حوالي 24 ألف ساعة عمل للعمال الأمريكيين[1].

ولعله من نافلة القول، أن نعيد التذكير بمقولة *ديفيد ميلر"في كل مرة نخوض فيها حربا ينتعش فيها اقتصادنا"*[2]حيث يتصاعد الإنفاق العام في منحناه إلى الأعلى في فترة الحروب الكبيرة، مثل الحرب العالمية الأولى والحرب الكورية وحرب الفيتنام ومشروع حـرب النجـوم وحرب تحرير الكويت وحرب أفغانستان، وهو ما يمنح الولايات المتحدة الأمريكية تفوقا في المجال العلمي والتكنولوجي.

المطلب الثالث: أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

شكلت أحداث 9/11 فرصة تاريخية لإدارة *ج.و.بوش* لفرض إستراتيجيتها وهذا ما أدركه *دونالد رومسفيلد*، وزير الدفاع، بسرعة فائقة عندما قال:*"إن الحادي عشر من أيلول-سبتمبر-أحدث ذلك النوع من الفرص التي وفرتنا الحرب العالمية الثانية، من أجل إعادة صياغة العالم"*.[3]

ركزت الكثير من الخطابات الرسمية الأمريكية على أن أحداث 9/11 مماثلة لأحداث *بيرل هربير* التي وقعت في 7 ديسمبر 1941، وهو ما يسمح لصانعي القرار في الولايات المتحـدة الأمريكية باستخدام وتبرير الضربات الهجومية ضد العدو، الذي اختار لـه هـذه المـرة البنتاغون بشكل أولي الاسم الرمزي لحربه ضد تنظيم القاعدة "*عملية العدالة المطلقة*"[4].

---

[1] أنظر: **الصناعات الحربية الأمريكية استفادت من 11 سبتمبر بما تجاوز التوقعات،** مجلة <u>*جينس ديفانس ويكلي*</u>، ترجمة:ضرار عمير، **<u>يومية البيان</u>** (الإمارات العربية المتحدة)،2002/07/07.

[2] David Miller, Studies on Economic Business Cycle in US Economy,

نقلا عن: إسماعيل الشطي،"تحديات إستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر"، ضمن كتاب جماعي: أحمد بيوض وآخـرون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2002،ص 138.

[3] **أندرو باسيفيتش،** الإمبراطورية الأمريكية: حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، بيروت: الـدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى 2004، ص294.

[4] سحبت إدارة ج.و.بوش هذا التبرير الأخلاقي للحرب بعد ظهور الاحتجاج حول مغزاها.

أنظر: المرجع السابق، نفس الصفحة.

سمحت أحداث 9/11 بتوضيح الرؤية لما يجب على صانعي القرار في الولايـات المتحـدة الأمريكية انتهاجه للتكيف مع البيئتين الداخلية والخارجية، ومثل خطاب الرئيس *ج.و.بوش* الذي ألقاه أمام لجنة مشتركة من الكونغرس، *في 20 سبتمبر* 2001، بعدما منحه هذا الأخير في 14 سبتمبر 2001، تفويضا واسعا باستخدام"*كل القوة اللازمة والمناسـبة*"ضـد مـرتكبي أحداث 9/11 وكل من كان قد ساعدهم.وقد حلل هذا الخطاب الذي ألقـاه *ج.و.بـوش* على أنه"*كان أكثر تأثيرا وأهمية، إذ لم يقدم قائد أمريكي منذ نهاية الحرب الباردة أي تفسير لمبادئ وأولويات السياسة الخارجية الأمريكية كما فعل بوش، يمكن اعتبار خطابه الـذي رسـم الملامـح الرئيسية لحربه على الإرهاب-الحركات الإسلامية-كأول بيان عن السياسة الخارجية الأمريكية منـذ نهاية الحرب الباردة مما سيمنحه فرصة بأخذ مكان له إلى جانب خطاب الوداع لجـورج واشـنطن ومبدأ مونرو وملحق روزفلت ونقاط ويلسون الأربع عشرة كنص مقدس في فن الحكم الأمريكي*"[1].

وأصبح الحديث قائم على **مبدأ بوش**[2] في السياسة الخارجية.

ومن خلال تحليل الخطابات السياسية والتصريحات الرسمية للفاعلين في إدارة *ج.و.بـوش*، يتضح أن أحداث 9/11 شكلت فرصة تاريخية بالنسبة إليهم لتجاوز أزمات البيئة الداخلية (أزمة الشرعية السياسية وأزمة الاقتصاد والفضائح المالية)، فالرئيس *ج.و.بـوش* صـرح بـأن الهجمات قدمت "*فرصة عظيمة*"، كما صرح *دونالد رومسفيلد* "*بأن الأحداث خلقـت ذلـك النوع من الفرص التي منحتها الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة صياغة العالم*"، كمـا طالبـت *كوندوليزا رايس* من أعضاء رفيعي المستوى في مجلس الأمن القومي، "*فكروا كيف ستستفيدون من هذه الفرص من أجل تغيير شكل العالم..بشكل جوهري*".

كما أن أحداث 9/11 شكلت النقطة المركزية في إستراتيجية الأمن القـومي للولايـات المتحدة الأمريكية، التي أصدرتها إدارة *بوش* في سبتمبر 2002، فقد أعلنت بكل صراحة"*لقد فتحت أحداث 9/11 فرصا جديدة واسعة*"[3].

---

[1] **أندرو باسيفيتش** ، المرجع السابق، ص 294.

[2] يشبه مبدأ بوش كثيرا مبدأ الرئيس ترومان، من خلال الخطاب الذي ألقاه هذا الأخير في 12 مارس 1947 أمام لجنة مشتركة من الكونغرس لتبرير سياسة ملأ الفراغ الإستراتيجي الذي تركته الإمبراطورية البريطانية بانسحابها من جنوب شرق أوربا والشرق الأدنى، ولإقناع المشرعين والمعارضين المتشبثين بالسياسة الانعزالية، نصح الرئيس بأنه بحاجة أولا إلى "**إثارة الفزع** بين **الشعب الأمريكي**"، وتجسد هذا الفزع في الخطر الشيوعي، بحيث يقوم الاتحاد السوفيتي بدعم الحركات الشيوعية المسلحة بالانقلاب على الحرية، وهو ما يمثل خطرا على المصالح الأمريكية ومبادئ الحرية والتحرر . **انظر**: **أندرو باسيفيتش ،** المرجع السابق،ص 295.

[3] **دافيد راي غريفين**، تقرير لجنة 9/11 : التجاهلات والتحريفات 11/9، بيروت: الدار العربية للعلوم،

وانطلاقا من هذه الخطابات طرح منتقدو إدارة *ج.و.بوش* الروايات القائلة بتساؤل هل إدارة *بوش* عن قصد للهجمات بأن تحدث، وهو ما جعل بعض المتقدين يذهب إلى حد القول بأن إدارة *ج.و.بوش* ساعدت بشكل عملي في نجاح الهجمات.[1]

وفي كتاب *لديفيد دنبر وبراد ريغان*، صدر في الذكرى الخامسة لأحداث 9/11 بعنوان "*دحض أساطير 9/11*" يبين كيف أن الإصرار على وجود عمل تآمري وراء هجمات سبتمبر استمر في التصاعد طوال السنوات الخمسة لما بعد الأحداث بصورة غريبة، ويقول المؤلفان، إذا قمت بالبحث في الانترنيت بكتابة عبارة "مؤامرة سبتمبر-9/ 11Conspiracy " فإنك ستجد أن هناك ما يقارب من مليون نتيجة إلكترونية لهذا البحث. بحيث اعتمد المشككون في الرواية الرسمية لأحداث 9/11 على الانتقاء في تحقيقاتهم بما يتوافق ويؤيد تفسيراتهم المتطرفة من قبيل أن الطائرات المخطوفة لم تكن طائرة Jet تجارية ولكنها كانت طائرات عسكرية تحمل صواريخ *كروز*، أو من قبيل أن برجي مركز التجارة العالمي قد تم تدميرهما عن طريق جهات حرفية، أو من قبيل أن الدفاعات الجوية الأمريكية قد تم تعطيلها عمدا، أو من قبيل أن الطائرة التي تحمل اسم الرحلة 93 ، والتي سقطت في *بنسلفانيا* قد تم تدميرها بواسطة صاروخ جو- جو.. إلخ.[2]

وقد ركز المنتقدون للرواية الرسمية لأحداث 9/11 بإبراز دور النخبة الفاعلة داخل إدارة *ج.و.بوش* انطلاقا من خلفيتهم التاريخية والسياسية، حيث أغلبهم كانوا مرتبطين بالمركب الصناعي العسكري، وبالأخص بالمشروع المعروف *بمشروع القرن الأمريكي الجديد* PNAC حيث أصدر أصحاب هذا المشروع في سنة 2000 وثيقة بعنوان"*إعادة بناء دفاعات أمريكية*"، وشارك في المشروع شخصيات فاعلة من أمثال: *ريتشارد تشيني،دونالد رومسفيلد، ريتشارد أرميتاج، جون بولتون، زلماي خليل زاد، بول وولفويتز، لويس ليبي، ريتشارد بيرل.*

وإذا حللنا أدبيات مشروع القرن الأمريكي الجديد ووثيقة إعادة بناء دفاعات أمريكية سنجد أنها لا تخرج عن دفع صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية للرفع من الميزانية

الطبعة الأولى 2006، ص 130-131.

[1] نفس المرجع، ص 129.

[2] ديفيد دنبر، براد ريغان، دحض أساطير 9/11، تقديم: السيناتور جون ماكين، دار النشر: Hearst Book, A Division of Sterling Publishing CO., Inc New York. تاريخ النشر: يونيو 2006، عدد الصفحات: 170 .

العسكرية والإنفاق العسكري من أجل التفوق العسكري، وأن"***حدث كارثي محفز***-*مثل بيرل هاربر جديدة سيجعل الإنفاق ممكنا للتفوق في ثورة المعدات العسكرية*"[1].

المبحث الثاني: التحديات الخارجية.

لا يمكن أن نعزل سلوك إدارة *ج.و.بوش* تجاه الحركات الإسلامية دون تحديد البيئة الدولية التي تتفاعل فيها هذه الإدارة من حيث المكانة التي تحتلها الولايات المتحـدة الأمريكيـة وإشكالية بقائها كإمبراطورية ترفض أي منافسة من القوى الصاعدة وبالأخص التحـدي الصيني الذي وضع على سلم الأولويات الأمنية التي تدد بقاء الولايات المتحدة كقـوى عظمى، وعليه سنحصر اهتمامنا في هذا الإطار بعاملين أساسيين، **الأول، يتعلـق بتراجـع مكانة الولايات المتحدة** في **القوة الاقتصادية والثاني يتمثل** في **التهديد الصيني.**

المطلب الأول: تراجع مكانة الولايات المتحدة في القوة الاقتصادية.

هناك إدراك لدى صانعي القرار في إدارة *ج.و.بوش* بـالتراجع المحسـوس في القـدرات والمميزات الاقتصادية التي كانت تتمتع با الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، والتي لخصها"*ليستر ثرو*" في خمسة مميزات أساسية:

أولها، أن السوق الأمريكية كانت عام 1950 أكبر بمقدار تسع مرات من أكبر سوق تاليـة لها، وهي المملكة المتحدة.ونتيجة لذلك كانت الصناعة الأمريكية تتمتع بـوفرة حجـم وآفاق لم يكن باستطاعة أي اقتصاد قومي آخر أن يأمل في تحقيقها، وكانـت الصـناعة الكبيرة احتكارا أمريكيا.

ثاني هذه المميزات، تمثلت في التفوق التكنولوجي، حيث اسـتغلت الولايـات المتحـدة الأمريكية الدمار الذي لحق بالمقومات العلمية في معظم أنحاء العالم، وهو ما جعل أوروبـا تمنح بعضا من ألمع عقولها أمثال : *ألبر آينشتين وإنريكوفيرمي*، كمـا كانـت المؤسسـات الأمريكية تصنع منتجات لم يكن باستطاعة الأجانب صنعها، مثل طائرة *بوينغ 707*.

---
[1] **دافيد راي غريفين**، تقرير لجنة 9/11 : التجاهلات والتحريفات ، ص 132.

الميزة *الثالثة*، تخص المهارة الفنية التي كان يتمتع بها العمال الأمريكيون بسبب قوة المنظومة التعليمية، وساعدها في ذلك النسبة العالية من الحاصلين على شهادات التعليم العالي، مما سمح باستخدام مهارات وتكنولوجيا تتجاوز أي بلد آخر.

أما الخاصية *الرابعة*، فهي أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت دولة ثرية وغنية مقارنة بباقي بلدان العالم، حيث وصل ناتجها القومي سنة 1950 أعلى بمقدار 50 بالمائة من مثيلتها في كندا، وثلاثة أمثال نظيره في بريطانيا العظمى، وأربعة أمثال نظيره في ألمانيا الغربية، وبمقدار خمسة عشر مرة نظيره في اليابان، وتراجعت هذه القوة الاقتصادية الأمريكية بحيث تضاءل الحجم النسبي للسوق الأمريكية في العالم ولم يعد يتجاوز السوق الداخلية لليابان إلا بمقدار 40 بالمائة عام 1990.

أما الميزة *الخامسة والأخيرة*، فتكمن في أن المدراء الأمريكيين كانوا أفضل المديرين في العالم، نتيجة الكوادر الماهرة واعتبار الإدارة الطريق إلى القمة في المجتمع الأمريكي.[1]

ويصل "*ليستر ثرو*" ليحدد مستقبل مكانة الولايات المتحدة في القرن الواحد والعشرين بقوله: "*في النصف الثاني من القرن العشرين كانت أمريكا هي البادئ، وكانت أوروبا واليابان هما التابع. وفي النصف الأول من القرن الحادي والعشرين ستنعكس الأدوار، فأمريكا ستبدأ القرن الحادي والعشرين وهي سابقة للآخرين، ولكنها فقدت السبق الأكبر الذي كان في النصف الثاني من القرن العشرين. وهي ستنجح أو تفشل في القرن المقبل بقدر ما تتعلم ممارسة المباريات الاقتصادية الجديدة التي يضع قواعدها الأوروبيون واليابانيون*"[2].

إن تراجع الولايات المتحدة الأمريكية في تفوقها الكاسح على منافسيها جعلها تبحث عن قواعد جديدة خارج المنافسة الاقتصادية، بسبب تحكم المنافسين الاقتصاديين الشرسين للولايات المتحدة الأمريكية في قواعد المنافسة الاقتصادية وخصوصا من قبل الصين، التي أغفلها "*ليستر ثرو*"، لأن المعطيات الاقتصادية لفترة بداية التسعينيات من القرن العشرين كانت تضع اليابان وأوروبا كمنافسين اقتصاديين حقيقيين للولايات المتحدة الأمريكية، لكن بداية القرن الواحد والعشرين أصبحت الصين في قمة أولويات التحديات الأمنية

---

[1] **لستر ثارو**، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،(سلسلة عالم المعرفة)، 1995، ص184-185.

[2] نفس المرجع، ص241.

بالنسبة لصانعي القرار في إدارة *ج.و.بوش* بسبب قوتا الاقتصادية ومنافستها للولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص استيراد النفط والمنافسة على الأسواق النفطية، كما فصلنا ذلك في دور الجماعات النفطية في رسم السياسة الأمريكية.

إن سياسة إدارة *ج.و.بوش* القائمة على جعل الحركات الإسلامية العدو الاستراتيجي يبدو الخيار البديل لقلب قواعد المنافسة الاقتصادية التي تتحكم فيها القوى الاقتصادية المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية،وبالتالي، فإن الحركات الإسلامية بالنسبة لصانعي القرار في إدارة *ج.و.بوش* تمنحهم الفرصة لتغيير قواعد اللعبة بين المتنافسين الاقتصاديين، أسسها قائمة على البعد الأمني والعسكري، وهي قواعد تتحكم فيها الولايات المتحدة الأمريكية، مما يكسبها غطاء شرعيا وسياسيا أمام منافسيها، وهو ما تبين من الخطابات الرسمية الأمريكية التي جعلت من 9/11 فرصة تاريخية لإعادة بناء القوة الأمريكية ووصف الحدث بمثابة *بيرل هربر*، يتيح للسياسة الأمريكية أن تعيد ترتيب قواعد سلوكها الخارجي لوقف التراجع المحسوس في القدرات الاقتصادية وذلك عبر وقف زحف القوى الاقتصادية المنافسة لها من خلال الهيمنة على المناطق التي تحوي احتياطي استراتجي هام من الطاقة، التي تمثل العصب الحيوي لأية قوة اقتصادية تطمح لكسب المباراة الاقتصادية بقواعد المنافسة السلمية.

المطلب الثاني: التهديد الصيني.

تمثل الصين التهديد الأمني الأكبر بالنسبة لإدارة *ج.و.بوش* كما يتضح لنا من تحليل عدة خطابات رسمية، وهو ما يؤكده الكاتب الأمريكي"*بوب ودورد*" في رواية عن الاجتماع السري بين *جورج تينت* مدير الاستخبارات المركزية والرئيس الأمريكي *ج.و.بوش*، حيث عرض *ج.تينت* على الرئيس التهديدات الكبرى التي ستواجهها الولايات المتحدة الأمريكية، واعتبر"*أمر بن لادن على أنه أحد ثلاثة تديدات كبرى تواجه الولايات المتحدة الأمريكية، وكان التهديدان الآخران الازدياد في توفر أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية والنووية، بما في ذلك أسلحة التكاثر-* ***وبروز الصين كقوة عسكرية وغير عسكرية***"[1].

---

[1] بوب ودورد، بوش محاربا، مرجع سبق ذكره، ص61.

ولقد اهتمت دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية بإبراز التحـدي الصـيني بالنسبة لمستقبل القوى الأمريكية، ومن بين هذه الدراسات الإستراتيجية، نشير إلى:

مجموعة ثلاث مجلدات أصدرتا كلية الدفاع الوطني وكلية البحرية الحربية الأمـريكيتين، ركزت على تطور القوى الإستراتيجية الصينية، ونظرية الحـرب الصـينية، ثم الـتفكير الإستراتيجي، وكتاب المختارات للفكر الإستراتيجي الصيني الجديد، الـذي توصـل إلى نتائج أساسية، وتتمثل النتيجة الأولى في أن الصين سوف تمتلك عام 2003 طاقمـا مـن الصواريخ بعيدة المدى (بين 12 و15 ألف كيلومتر) يمكن أن تزود برؤوس نووية، وهو طاقم كاف لردع التفوق الكمي الهائل لترسانة الصواريخ الأمريكية بعيدة المدى.

أما النتيجة الثانية، فتفترض إذا استمرت معدلات التنمية كما هي عليه في الصـين، فـإن الترسانة الصينية الباليستية سوف توازي مثيلتها الأمريكية في سنة 2015، في الوقت ذاتـه ستستفيد القوات العسكرية الصينية بالمزيد من التحديث في التكنولوجيـا الإلكترونيـة، وتوسع من قدراته في المجال البحري، بما أنها تمتلك أسطولا كبيرا لأعالي البحار.

كما صدر تقرير من لجنة "*فوكس*" التشريعية الصادر عن الكونغرس الأمريكـي، وهـو دراسة لمستقبل التهديد الصيني الإستراتيجي في القرن الواحد والعشرين، حيث توصل إلى قناعة، مفادها، أن صعود الصين السياسي والإستراتيجي سوف يمثل القطب الثاني العالمي حول عام 2015، وهي سوف تمثل التهديد الرئيسي الأوحد للولايات المتحدة الأمريكية.

وصدر كذلك تقرير 2015 الشامل الذي يبين مستقبل علاقات القوى الكبرى في العالم في حدود سنة 2015 ، وتوصل إلى نتيجة أن الصين هي العدو الوحيد للولايـات المتحـدة الأمريكية.[1]

وهناك العديد من الكتابات الأكاديمية والدراسات العلمية التي توصف القـرن الواحـد والعشرين على أنه"*القرن الصيني*" أو "*العصر الصيني*"، حيث يذهب ***أوديد شينكار*** إلى تشبيه الصعود الصيني في القرن الحادي والعشرين بالصعود الأمريكي بعد نهاية الحرب العالميـة الثانية، وكتب واصفا هذا الصعود يقول:"*إن ما نشهده هو النمو المستمر والمذهل لقوة عالميـة مستقبلية متميزة بمصادر واسعة ومتنوعة غير مسبوقة،وتطلعات طموحة، ومركز تفاوضي قوي، كل*

[1] د.أنور عبد المالك،" عالم جديد..الفكر في زمن الحرب، الحرب ضد المستقبل"، يومية **الأهرام الدو**لي، 2003/02/18.

ما يترافق مع القدرة التكنولوجية لرجال الأعمال المشهود لهم بالمقدرة في مجال الأعمال، إن تأثير صعود الصين على بلاد العالم سيكون هائلا، سواء البلاد النامية أم المتقدمة، وكذلك ستصبح الحاجة كبيرة لتطوير استراتيجيات واستجابات لمواجهة التحدي الذي يفرضه هذا الصعود".[1]

كما يعتقد كل من ***دانييل بورشتاين وأرنيه بورشتاين*** في كتابهما "*التنين الأكبر*" بقوة الصين الصاعدة، والتحدي المستقبلي الذي تمثله للولايات المتحدة الأمريكية، حيث كتبا يقولان:" إننا *نؤمن بأن الصين سوف تعود إلى الظهور ثانية، اقتصادا نابضا بالحياة في مستهل القرن الواحد والعشرين، وسوف تكشف أكثر فأكثر عن نفسها كقوة عظمى في كل المجالات: الاقتصاد والسياسة والقوة العسكرية وفي الثقافة والتكنولوجيا..ولقد بدا واضحا أن-منذ قرابة عقدين-أن تدفقات التجارة ورأس المال وما ينجم عنهما من قوة وثروة أخذت في الانتقال من العالم القديم المتمركز حول الأطلسي، إلى عالم آخذ في التزايد باستمرار حول الباسيفيكي.والشيء الذي أصبح أكثر وضوحا، منذ عهد قريب جدا، أن الصين تحتل مكان القلب من هذا التحول الآسيوي.." .*[2]

وكتب ***صموئيل هنتغتون*** في كتابه "*صدام الحضارات*"، يصف الصين العظمى Greater China على أنها "*ليست فكرة مجردة.ولكنها حقيقة ثقافية واقتصادية آخذة في النمو على نحو سريع وبدأت تصبح حقيقة سياسية.أصبح الصينيون ذوي جدارة واستحقاق عن التطور الاقتصادي المذهل في الثمانينات والتسعينات...إن اقتصاد جنوب شرقي آسيا هو بشكل متنام صيني التمركز وصيني الهيمنة..في مطلع التسعينات، شكل الصينيون ما يصل إلى 1 بالمائة من الشعب الفلبيني ولكنهم كانوا مسؤولين عن 35 بالمائة من مبيعات الشركات المملوكة محليا.وفي اندونيسيا في منتصف الثمانينات كان الصينيون يشكلون من 2 إلى 3 بالمائة من السكان، لكنهم يمتلكون ما يقارب 70 بالمائة من رأس المال الخاص المحلي.سبع عشر من واحدة وعشرين من المشروعات الكبرى سيطر عليها الصينيون، وواحد من هذه المشروعات الصينية المختلطة حسب التقارير ينتج 5 في المائة من الإنتاج القومي الاندونيسي.وفي مطلع التسعينات كان الصينيون 10 بالمائة من سكان تايلاند ولكنهم كانوا يمتلكون تسعا من كل عشر مشروعات كبرى وساهمت في إنتاج 50 بالمائة من الإنتاج القومي الإجمالي في*

---

[1] **أوديد شينكار**، العصر الصيني: الاقتصاد الصيني الناهض وتأثيره على الاقتصاد العالمي وتوازن القوى وعلى أعمالك،ترجمة: سعيد الحسنية، بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2005،ص 21.

[2] **دانييل بورشتاين وأرنيه بورشتاين**، التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين، ترجمة: شوقي جلال، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة)، 2001، ص7-8.

تايلاند.الصينيون تقريبا ثلث السكان في ماليزيا ولكنهم تقريبا يسيطرون كليا على الاقتصاد.وخارج اليابان وكوريا فإن الاقتصاد الآسيوي الشرقي هو أساسا اقتصاد صيني"[1].

إن التحدي الصيني بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تظهره المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالعجز التجاري للولايات المتحدة مع الصين، بحيث أضحت الصين هي المشكلة التجارية الأولى التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما علقت عنه صحيفة *واشنطن بوست* في دراسة تحليلية عن التحديات التجارية التي تواجه إدارة *بيل كلينتون* حتى سنة 2000 بقولها: "*القضية الآن هي اقتصاد الصين، يا غبي*"[2].

الكثير من المختصين بشؤون الصين يؤكدون أن القرن الواحد والعشرين سيكون قرنا صينيا، لما تملكه من المقومات، أهمها: القدرات البشرية الضخمة بتعداد يصل إلى مليار وثلاثمائة مليون نسمة، كما تتمتع بأسرع نمو اقتصادي في العالم يتجاوز 9 بالمائة سنويا منذ 25 سنة تقريبا، وتمتلك ثاني أكبر احتياطي نقدي بالدولار الأمريكي وصل في نوفمبر 2006 إلى ألف مليار دولار أمريكي، كما ارتفع فائض الميزان التجاري للصين من 1.3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2001 ليصل إلى 7.2 بالمائة عام 2005، ووصل إلى 9.1 بالمائة عام 2006 (150 مليار دولار)، كما أصبحت الصين أكبر منتج للفحم والفولاذ والأسمنت في العالم، وثاني أكبر مستهلك للطاقة ، وثالث أكبر مستورد للنفط.[3]

كما أصبحت الصين مركزا لجذب الاستثمارات الأجنبية، وهو ما يؤكده التقرير السنوي للبنك الدولي من حيث أن إجمالي هذه الاستثمارات ارتفع إلى 46.8 مليار دولار بعد موافقتها على 28 ألف مشروع أجنبي خلال عام 2002، وذلك بزيادة قدرها 34 بالمائة، بالإضافة إلى استثمارات تعاقدية بلغت 75.6 مليار دولار بزيادة 20 بالمائة خلال الفترة نفسها، وتوقع التقرير أن تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر دولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية قبل نهاية 2010.[4]

---

[1] **صموئيل هنتغتون**، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، مرجع سبق ذكره، ص313-314.

[2] نفس المرجع**،** ص115.

[3] د.مغاوري شلبي علي،" الصين والاقتصاد العالمي..مقومات القوة وعوائق الاندماج"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام، العدد 167، يناير 2007، ص 81.

[4] د.هدى ميتيكس،" الصعود الصيني..التجليات والمحاذير"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام، العدد 167، يناير 2007، ص 76.

وفضلا عما سبق ذكره من مقومات القوة التي تتمتع بها الصين، فإنها تملك قدرات عسكرية بفضل تعدادها العسكري الذي يعد أكبر جيش نظامي في العالم يتعدى 5.2 مليون عسكري، ولديها رابع أكبر ميزانية عسكرية في العالم، والتي تتزايد بنسبة 9 بالمائة سنويا.[1] بحيث يشكل الإنفاق العسكري في الصين نحو 4 بالمائة من إجمالي الناتج القومي، ووفقا للإحصائيات الرسمية، تضاعفت الميزانية العسكرية الصينية في الفترة من عام 1980 إلى منتصف التسعينيات من القرن العشرين حتى وصلت 7.5 مليار دولار وقد ارتفعت عام 2000 إلى ما يقارب 18 مليار دولار،[2] وهو ما يجعلها ضمن أكبر ميزانيات الإنفاق العسكري في العالم.

كما أن الصعود الاقتصادي للصين يظهر من الانتقال الكامل للصناعات الكثيفة العمالة باتجاه الصين مثل لعب الأطفال والمنسوجات واللدائن والإلكترونيات الاستهلاكية، وهي سلع رخيصة الثمن مقارنة بالسلع الأمريكية، *"تعتبر الصين في الوقت الحاضر أبرز اللاعبين الدوليين في بعض الصناعات وخصوصا تلك التي ترتكز على القوى العاملة، وتنتج المصانع الموجودة في الصين 70 بالمائة من الألعاب والدمى في العالم، و60 بالمائة من الدراجات الهوائية، ونصف إنتاج العالم من الأحذية، وثلث إنتاجه من الحقائب"*[3].

وتتمتع الصين بقدرات تعليمية عالية وبخبرات تكنولوجية في شتى مجالات التطور التكنولوجي، بعدما كانت تحتكر هذه المميزات الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة المباشرة لما بعد الحرب العالمية الثانية.

والتهديد الكبير الذي تضعه إدارة *ج.و.بوش* في حساباتها يتعلق بالتحالفات الإقليمية التي يمكن أن تقيمها الصين مع القوي الفاعلة في أوراسيا مثل روسيا وإيران، وهو ما يؤكده الإستراتيجي الأمريكي "*زبيغنيو برجنسكي*" بقوله: *"إن السيناريو الأكثر خطورة يتمثل في تحالف أكبر بين الصين وروسيا، وربما إيران أيضا، وهو تحالف مضاد للهيمنة الأمريكية لا توحده الأيديولوجيا بل التذمر المشترك. وسوف يكون مشابها في أهميته ومساحته للتحديد الذي كان يفرضه المعسكر الصيني-السوفيتي، وإن كانت الصين هي التي ستكون الزعيمة في هذه الحالة في حين تكون*

---

[1] د.مغاوري شلبي علي،" الصين والاقتصاد العالمي..مقومات القوة وعوائق الاندماج"، المرجع السابق، ص81.

[2] د.هدى ميتيكس،" الصعود الصيني..التجليات والمحاذير"، المرجع السابق، ص 76.

[3] **أوديد شينكار،** العصر الصيني ، المرجع السابق، ص 23.

روسيا التابعة"[1]، ولا يكتفي *ز.برجنسكي* بطرح هذا الاحتمال الخطير على مستقبل الأمن الأمريكي، بل يقترح على صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية "*الاستخدام المتزامن للبراعة الجيوستراتيجية على جميع الخطوط المحيطة بأوراسيا شرقا وغربا وجنوبا*"[2] لمواجهة هذا التحالف.

وإضافة إلى السيناريو الخطير الذي تخشاه الولايات المتحدة والمتعلق باحتمال تحالف الصين مع روسيا، يضع *ز.برجنسكي* سيناريو آخر أضيق جغرافيا لكنه أكثر فاعلية في تقديره، ويتمثل في قيام محور صيني-ياباني غداة انهيار المواقع الأمريكية في الشرق الأقصى وحصول تطور انقلابي في موقف الصين العالمي، عندها سيجمع ذلك التحالف بين قوة شعبين يتمتعان بقدرات إنتاجية استثنائية، وسيكون بوسعه أن يستغل بعض صيغ "الآسيوية"كمذهب توحيدي معاد لأمريكا.

ويقترح هنا كذلك *ز.برجنسكي* على صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية أن يمنعوا هذا التحالف الذي يهدد بإزاحة الولايات المتحدة الأمريكية عن أوراسيا مهددة بذلك موقعها كقوة عالمية، بقوله:"*ينبغي على السياسة الأمريكية بعيدة النظر في الشرق الأقصى أن تكون قادرة قطعا على الحيلولة دون تحقق مثل هذا الحدث*"[3].

---

[1] **زبيغنيو برجنسكي**، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1999، ص75-76.

[2] نفس المرجع، ص 76.

[3] **زبيغنيو برجنسكي**، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، المرجع السابق،ص 76.

الفصل الثاني: الفاعلون في **إدارة جور ولكر بوش(2000-2008):** وتفاعلهم مع البيئتين الداخلية والخارجية.

نعتمد في تحليل هذا الفصل على افتراضات نموذج "***سلطة الصفوة***"الذي يرى بأن النظـام الأمريكي تيمن عليه مجموعة صغيرة، تسيطر على الصناعة، وعلى الأجنحـة العسـكرية والمدنية للحكومة، وعلى المهن ومنظمات التجارة والعمل، وقد يتحرك أعضـاء "***سـلطة الصفوة***"من قطاع إلى آخر، ولكنهم بالإجمال يكونون مجموعة لا تستجيب للشعب، تضع السياسة وتحدد أدق تفاصيل الحياة الأمريكية.[1]

بدأ مدخل "***سلطة الصفوة***"يفرض نفسه كأداة منهجية لفهم عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأمريكية وتفسير بعض القرارات الخارجية الأمريكية، ويطلق عليه البعض تسمية "***نموذج النخبة القيادية***"، والذي يظهر في نمط النخبة القيادية أو الفريق القيادي، وقد قـدم *بوب ود ورد*، في كتابه " القادة"[2]، تحليلا لعملية اتخاذ القرارات العسكرية الـتي اتخـذت خلال الفترة الممتدة ما بين 1988-1991 من حكم *جورج بوش الأب*، وتتعلق علـى وجـه الخصوص بقرارات غزو بنما والتدخل العسكري في الكويت، وقد اهتم الكاتب بدراسة دور القادة العسكريين والمدنيين في البنتاغون وتأثيرهم على عملية اتخاذ القرار الأمريكي. ويتشكل النموذج الذي اقترحه *ب.وود وورد* من مجموعة أدوار رئيسية قامت بيا فئة مـن السياسيين في أعلى هرم الدولة **هم: رئيس الدولة، كاتب الدولة** في **الدفاع، كاتب الدولـة** في **الخارجية، مستشار الأمن القومي، رئيس هيئة الأركان العامة، مدير مكتب البيت الأبيض وقائـد العمليات العسـكرية.** ويصل الكاتب في النهاية إلى القول بأن المهمات التاريخية التي تؤديها و.م.إ في العالم يقتضي وجود دور قيادي قوي ونافذ لرئيس الدولة وعدد من القيادات التي تكون إلى جانبه فريقا.

ويعتمد *ميشال لند* Michael Lind في كتابه *الأمة الأمريكية الثانية* The Next Americain Nation مفهوم *الطبقة الأعلى* Over Class ليوصف الطبقة الأمريكيـة الجديـدة الحاكمـة بعـد

---

[1] **ماكس سكيدمور ومارشال كارتر وانك**، كيف تحكم أمريكا، مرجع سبق ذكره، ص24.

[2]**بوب وودوورد**، القادة، بيروت: ترجمة المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى،1991.

الديمقراطية، انطلاقا من قناعة منهجية أن المجتمع الأمريكي يتحول إلى نظام مسيطر يتسم أساسا باللامساواة وتراجع قيم الديمقراطية.[1]

وفي إطار النموذج ذاته، طرح "*جيمس مان*" في كتابه " *صعود آلهة النار: مجلس وزراء الحرب في حكومة بوش*" Rise of the Vulcans : The History of Bush's War Cabinet[2] قضية تأثير النخبة القيادية في إدارة *جورج ولكر بوش*، حيث توقف عند "**المحافظين الجدد**" باعتبارهم قادة انقلاب الفكر الاستراتيجي الأمريكي، وتجاوز التقسيم التقليدي المعروف بين الصقور والمعتدلين، ليجمع الفريقين في سلة واحدة، أطلق على الفريق اسم "*الفولكانز*" VULCANS، والتسمية تعني *آلهة النار* عند الرومان.أما المعيار الذي استخدمه المؤلف لدراسة موضوعه، فقد ارتكز على المعتقدات والتجارب لست من قيادات النخبة الحاكمة وهم: **ديك تشيني**، نائب الرئيس، **دونالد رومسفيلد**، وزير الدفاع، **بول وولفويتز**، نائب وزير الدفاع، **كولن باول**، وزير الخارجية، **ريتشارد آرميتاغ**، نائب وزير الخارجية، **كوندوليزا رايس**، مستشارة الرئيس للأمن القومي، ويؤكد الكاتب على أنه بالرغم من الخلافات بين *ك.باول ور.آرميتاغ* في وزارة الخارجية من ناحية، وبين *رومسفيلد وولفويتز* في وزارة الدفاع ، إلا أن هناك أساسيات كبيرة يشتركون فيها، وهي التي تربط معا مجموعة "*الفولكانز*".

ويشير *جيمس مان* إلى أن مجموعة "*الفولكانز*" كمجموعة متفردة لها خصوصيتها ومهمة تاريخية، حيث يشكل المحافظون الجدد ما يسميه "بمجلس وزراء الحرب" وهؤلاء لهم عقائدهم ونظرياتهم بدأت مع السبعينيات والثمانينيات تطالب بالتشدد والقوة تجاه الاتحاد السوفييتي، ووضعوا برنامجهم المكتوب سنة 1992 بعنوان دليل التخطيط الدفاعي الاستراتيجي، والذي تولى صياغته *بول وولفويتز* بتكليف من *ديك تشيني* الذي كان حينها وزيرا للدفاع في حكومة بوش الأب.

تشكل فريق **الخبراء المستشارين** في إدارة *ج.و.بوش* في فترة الحملة الانتخابية الأولى لسنة 2000، وهو الفريق الذي أطلقت عليه *كوندوليزا رايس* تسمية"Vulcains"، ويعددهم *جيمس مان* Jim Mann في كتابه السابق الذكر في **ثمانية خبراء**، يقومون بأدوار فاعلة في

---

[1] أنظر: **إيمانويل تود**، ما بعد الإمبراطورية، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2] **Jim Mann**, Rise of the Vulcans : The History of Bush's War Cabinet, Published by the Penguim Group (USA), 476 pages.

عملية صنع القرار، وهم: *كونـدوليزا رايـس* Condoleezza Rice ، *بـول وولفـويتز* Paul Wolfowitz ، *ريتشارد أرميتاج* Richard Armitage ، *ريتشارد بيرل* Richard Perle ، *روبـرت زوليـك* Robert Zoellick ، *سـتيفن هـادلي* Stephen Hadley ، *دوف زاخـايم* Dov Zakheim*وروبرت بلاكوي* Robert Blackwill . والقاسم المشترك بين هؤلاء جميعا أنم مـن الذين سبقوا وأن عملوا في إدارة ريغان وجورج بوش الأب، ومن المشاركين **الفـاعلين** في **حركة المحافظين الجدد**، ويشكلون الجناح الراديكالي في الحزب الجمهوري، وكثيرا ما يقارن نفوذهم وتأثيرهم بفريق الحكماء*(wise men)* الذي كان يشكل إدارة *ترومـان* أو فريـق الأذكياء*(best and brightest)* الذي كان يشكل إدارة *كنيدي*.

كما نجد الكاتب *مايكل كولي بايبر* Michael Collins Piper في كتابه*"كهنة الحرب الكبار"* [1] يطلق على الفاعلين في إدارة *جورج ولكر بوش* تسمية "*كهنة الحرب الكبار*" كما يتضح ذلك من عنوان كتابه، والذي يعتبرهم امتدادا للنخبة العالمية Globalist التي عملت على مـدى الخمسين سنة الماضية على بناء السياسة الخارجية الأمريكية انطلاقا من خدعة وحيلة الخطر الشيوعي، حيث يؤكد بأنه:"*في الوقت الذي كان يطلب فيه من أفراد الشعب الأمريكي العـادي أن يخافوا ويخشوا من الاتحاد السوفيتي، كانت المصارف والشركات الصناعية الأمريكيـة الكـبيرة منهمكة في عقد صفقات مربحة مع كبار رجالات الحزب الشيوعي، وحتى الحكومة الأمريكية نفسها سهلت وصول كميات كبيرة من التقنية والمعلومات المتعلقة بصناعة السلاح إلى خصمنا المفتـرض، لقد كانت الحرب الباردة إلى حد بعيد خدعة*". [2]ويؤكد *مايكل كولي بـايبر* بأن هذه النخبة هي

---

[1] Michael Collins Piper, The High Priests of War, ed.Americain Free Press 2006.

تم ترجمة الكتاب إلى اللغة العربية:

مايكل كولي بايبر، كهنة الحرب الكبار، ترجمة: عبد الطيف أبو البصل، الرياض:دار العبيكان ، الطبعة الأولى 2006.

[2] نفس المرجع، ص 17.

في إطار الشراكة الأمريكية السوفيتية في مجال التسلح في فترة الحرب الباردة، يذكر الكاتب المحقق **إيرك لوران**، بأنـه في 25 فيفـري 1972، اضطرت وزارة الخارجية الأمريكية للاعتراف بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تشارك داخل الاتحاد السوفيتي في تصنيع وتجهيز نظام توجيه الصواريخ العابرة للقارات MIRV، ذات الرؤوس النووية المتعددة.وكان قرار إيقاف المقاطعة الاقتصادية يسـتند إلى اعتبارات تجارية، ووفقا لما جاء من طرف البنتاغون، كانت شركات إيطالية وسويسرية عديدة، من المتعاقدين مع الناتو تقوم بتصـنيع قطع مشابة وتزود با السوفييت منذ سنوات عديدة.

أنظر:**إريك لوران**، حرب آل بوش، مرجع سبق ذكره، ص20.

ذاتها التي تستخدم"**الخطر الإسـلامي**"بوصفه الخطر الجديد الذي يجب القضاء عليه،وتطالب بإقامة بيروقراطية شاملة في أمريكا لتحقيق النصر الشامل على "**الإرهاب الإسلامي**".[1]

يصل *مايكل كوليد بايبر* ليحدد **النخبة الفاعلة** في **إدارة ج.و.بوش** *"بأنها شبكة صغيرة ولكنـها ذات نفوذ واسع من عناصر صهيونية يمينية متطرفة، أطلقت على نفسها لقب"المحافظين الجدد" وتسيطر هذه الشبكة على المستويات العليا في حكومة بوش، وبمهارة فائقة تتلقى الدعم والتأييد من أشخاص ومنظمات ومعاهد فكر ومطبوعات وغيرها من المؤسسات والهيئات المترابطة والتي تشاركها في الميول والأفكار وتتصل في النهاية بقوى الليكود في إسرائيل".*[2]

ويحدد لنا *مايكل كوليد بايبر* أجندة هذه النخبة في أنها ترمي إلى تنفيذ خطة عدوانية واسعة وقديمة ضد العالم العربي والشرق الأوسط من أجل إعادة تشكيل العالم العربي لتأمين بقاء وهيمنة إسرائيل وتوسيع قوتها، وذلك انطلاقا من ارتباط هذه النخبة العاطفي وعلى مدى ربع قرن من الزمن بفكرة "إسرائيل العظمى"وهي الحلم القديم لرواد الحركة الصـهيونية الذين أسسوا دولة إسرائيل.[3]

يستند *مايكل كوليد بايبر* في تفسيره لقوة ونفوذ هذه النخبة داخل *إدارة ج.و.بوش* انطلاقـا من حدثين سياسيين هامين، الأول، طريقة وصول *ج.و.بوش* للسـلطة والثـاني، يتعلـق بأحداث 9/11.ويعزز طرحه هذا بما ذهب إليه الصحافي والجامعي الفرنسي *فيليب غولب* Philip Golub الذي يرى بأن إخفاق اليمين المحافظ الجديد في تحقيق ما يسمى بدولة الأمن القومي بسبب الإجراءات البيروقراطية والرفض الشعبي لهذه الفكرة طيلـة الربـع قـرن الماضي، فإنهم توصلوا في إدارة *ج.و.بوش* إلى الوقوف على أبواب النجـاح، والفضـل في ذلك يعود إلى عاملين أساسيين، يتمثل العامل الأول في نجاح *جورج بـوش* في انتخابـات الرئاسة عام 2000 بعد أن فصل القضاء الأمريكي في نتائج الانتخابات المتنازع عليهـا، والثاني يتمثل في أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.وهي الأحداث الـتي حولـت *ج.بوش* من رئيس وصل إلى البيت الأبيض بالمصـادفة والشـك الانتخـابي إلى قيصـر

---

[1]**مايكل كوليد** بايبر، كهنة الحرب الكبار، المرجع السابق،ص20-21.

[2] نفس المرجع،ص 26-27.

[3] نفس المرجع،ص32.

أمريكي.وأصبح الرئيس *ج.و.بوش* أداة تنفيذ سياسة المحافظين الجدد المبنية على العمل الانفرادي والانتشار الدائم للقوات العسكرية إضافة إلى الحرب الوقائية.ولولا أحداث 9/11 لكانت الحرب والتعبئة العسكرية من المحال، وهي الأحداث التي رجحت كفة التوازن لصالح اليمين الجديد.[1]

السمات الأساسية للنخبة الفاعلة في **إدارة ج.و.بوش أنها ذات أغلبية يهودية ومن شريحة البروتستانت البيض** في **الولايات الجنوبية.**

سنقدم فيما يلي تحليل لعناصر النخبة القيادية، التي نعتقد أنها **الصفوة السياسية الفاعلة** في **رسم وصنع القرار الأميركي** تجاه **الحركات الإسلامية** في إدارة *ج.و.بوش*،ويركز التحليل على الانتماء الإيديولوجي والعقائدي لهذه الجماعة وارتباطاتها المصلحية بدوائر المال والأعمال. وتتمثل هذه النخبة القيادية في رئيس الولايات المتحدة الأمريكية*(ج.و.بوش)*، نائب الرئيس *(ديك تشيني)*، وزير الدفاع *(دونالد رومسفيلد)*، نائب وزير الدفاع *(بول وولفويتز)*، وزير الخارجية *(كولن باول)*، مستشارة الأمن القومي *(كوندوليزا رايس)*، مدير الاستخبارات المركزية*(جورج تينت)*، وزير العدل *(جون أشكروفت) يضاف إليهم فريق المستشارين الذي ذكرهم جيمس مان* والذي حددهم كما ذكرنا أعلاه في **ثمانية خبراء**، يقومون بأدوار فاعلة في عملية صنع القرار:*كوندوليزا رايس ، بول وولفويتز ، ريتشارد أرميتاج، ريتشارد بيرل، روبرت زوليك، ستيفن هادلي ، دوف زاخايم* وروبرت بلاكوي .

وقد اخترنا دراسة هذه النخبة القيادية ودورها في رسم السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية انطلاقا من إدراكنا للتوافق السياسي الكبير بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وذلك بسبب هيمنة الحزب الجمهوري على السلطة التنفيذية والكونغرس بغرفتيه مجلس الشيوخ ومجلس النواب،خصوصا في الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2006 ،

[1] Cf: **Philip S.Golub**."inventing Demons",Counterpunch magazine online at counterpunch.org April 5,2003.
نقلا عن: **مايكل كولير بايبر**، كهنة الحرب الكبار، المرجع السابق،ص33-34.

وهي السنة التي أعاد الديمقراطيون السيطرة على الغرفتين في الكونغرس، بعد الانتخابات التي أجريت في نوفمبر 2006.

وتحليل عناصر هذه النخبة من حيث توجهاتا العقائدية وتمثيلها لمصالح معينة وتفاعلاتها داخل ما يسميه *ديفيد ايستون* بالعلبة السوداء للنظام السياسي والذي أبعدها في تحليله بوعي منه في تحليله لتفاعلات النظام السياسي[1]، وهو ما يجعلنا نختلف معه منهجيا لاعتقادنا بأن السياسة العامة هي انعكاس لتوجهات وعقائد ومصالح الفاعلين السياسيين، وهذا ما سنوضحه في تحليل السياسة الأمريكية لإدارة *ج.و.بوش* تجاه الحركات الإسلامية.

المبحث الأول: شخصية الرئيس جورج و.بوش وتأثيرها على عملية صنع القرار.

يمنح الدستور الأمريكي صلاحيات واسعة لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية كما سبق وأن أظهرنا ذلك بالتحليل في الفصل النظري الذي خصصناه لدراسة مكانة ودور الرئيس في رسم وصنع السياسة الخارجية الأمريكية، وتوصلنا إلى نتيجة أساسية وهي أن فاعلية السلطة التنفيذية تصنعها إلى حد كبير شخصية الرئيس الذي يفرض تصوراته ومبادئه إذا كان يتمتع بشخصية قوية ونافذة والعكس في حالة ما إذا كان ضعيف الشخصية حيث يفتح المجال لمستشاريه أو أحد وزرائه لكي يفرض تصوراته في رسم سياسة خارجية معينة، كما هو الحال في النموذج الشائع *كيسنجر-نيكسون*.

انطلاقا مما تقدم فإننا نتساءل عن حقيقة دور الرئيس *ج.و.بوش* في رسم وصنع السياسة الخارجية تجاه الحركات الإسلامية، انطلاقا من تحليل شخصيته ومدى استقلاليته عن مستشاريه أو أحد وزرائه.

دراستنا للكم الهائل من الأدبيات السياسية التي حاولت أن تقدم لنا شخصية الرئيس *ج.و.بوش*،[2] تجعلنا نصنفها في اتجاهين متناقضين، *الاتجاه الأول* يحذر من الوقوع في فخ

---

[1] **David Easton**, Analyse du système politique, Paris, A.Colin, 1974.

[2] من بين هذه الدراسات نذكر على سبيل المثال:

د.جوستن أ. فرانك، بوش تحت المجهر: الرئيس على أريكة التحليل النفسي، ترجمة: سعيد الحسنية، بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى 2005.

James Hatfield, Le Cartel Bush ou L'Itinéraire d'un fils privilégié: comment fabrique-t-on un Président des Etats-Unis, Editions Timéli, Suisse, 2003.=

التحليل التبسيطي الذي يركز على ضعف شخصية الرئيس *ج.و.بوش*، وبذلك نكون أمام خطأ تاريخيا مماثلا للتحليلات التي كانت شائعة عن الرئيس *رونالد ريغان*، أما *الاتجاه الثـاني* والذي ندعمه، فهو الذي يركز على ضعف شخصية الرئيس انطلاقا من مساره السياسي والاستثماري، وبالتالي فهو رهينة الجماعة المحيطة به.

في **التيار الأول**، نجد *جوستان فايس* Justin Vaïsse أحد المختصين في السياسـة الخارجيـة الأمريكية يحذر من الافتراض الذي يرى بأن "***صورة الرئيس ج.و.بوش*** *في جزء كـبير مـن العالم، وبالأخص في أوروبا، لا تقتصر على أنه رئيس يجهل القضايا الدولية فحسب، بل* ***إنه رئـيس إيديولوجي ثقيل الفهم وغبي****، ويرجع الفضل في انتخابه للرئاسة الأمريكية إلى الروابط العائلية وإلى سياسته الخارجية*".[1]

ولا يتوان *جوستان فايس* في تقديم التحذير للأوربيين من الانزلاق في هذا الانطباع العام عن الرئيس الأمريكي، بأنه ليس مثقفا، وثقافته محدودة وأنه قليل الاهتمام بالقضايا الدوليـة، لينبه بعدم التركيز على هذه الانطباعات العامة مخافة أن يسقط صناع القرار الأوروبـيين مرة أخرى في الخطأ الذي كان شائعا عن الرئيس *رونالد ريغان*، والذي تشبه شخصيته إلى حد بعيد شخصية الرئيس *ج.و.بوش*، حيث كان الأوربيون يصفونه بالرئيس الغبي والأقل ثقافة، إلا أنه تبين مما نشر عن كتاباته وتعليقاته الإذاعية، مدى إلمامه بالقضـايا الدوليـة وبالأخص في الفترة ما بين 1976-1980.[2] كما أن الرئيس *ر.ريغان* كان يتـابع الأخبـار الإعلامية بانتظام منذ سنوات الأربعينيات، ويحتفظ بالقصاصات الصحفية الـتي يكتـب عليها تعليقاته وملاحظاته. ويؤكد *ج.فايس*، على أنه مـن دون أدنى شـك أن الـرئيس *ج.و.بوش* يعالج القضايا الدولية بمبادئ بسيطة انطلاقا من اعتقاداته الدينية المحافظة، وهو ما يؤكده الرئيس *ج.و.بوش* بقوله:"*لا يرتكز عملي على تعقيد الأشياء، وإنما يستند عملـي علـى*

= **E.Alterman et M.Green**, The Book on Bush: How George W.(Mis) leads America, New York, Viking, 2004
J.Pfiffner," George W.Bush: Policy, Politics and Personality",in:G. Edwards et Ph.J.Davies (dir).New Challenges for the American Presidency, New York, Longman, 2004.
[1] **Justin Vaïsse**, " l'énigme Bush",*in:* ***Critique Internationale****,* Juillet 2002
[2] Cf. **Kiron Skinner, Annelise Anderson et Martin Anderson** (eds.), *Reagan in His Own Hand: The Writings of Ronald Reagan That Reveal His Revolutionary Vision for America*, New York, Free Press, 2001, 549 pp.

مخاطبة الناس بما اعتقده، وحينما اعتقد بوجود محور للشر، فإنني أقوله لهم بصراحة، لأنني اعتقـد أن الوضوح الأخلاقي ذي أهمية بالغة".[1]

في الأخير يجزم *جوستان فايس* بأن الرئيس *ج.و.بوش* هو وحده من يقرر في نهاية المطـاف، ولا يسمح للآخرين أن يتخذوا القرار في مكانه، حتى من أقرب المقربين إليـه *كونـدوليزا رايس وديك تشيني*.

وفي هذا الإطار ويؤكد *ريتشارد كلارك*، **الفكر التبسيطي للرئيس جورج و.بوش**، وشـهادة *ر.كـلارك* تعتبر هامة، لأنه عمل لفترة طويلة مسؤولا لمكافحة الإرهاب في مجلس الأمـن القومي، ثم تولى منصب المنسق الوطني العام لمكافحة الإرهاب وحماية البنية التحتية، لمـدة عشرة أشهر، تحت قيادة الرئيس *بوش الابن*، وقدم تحليله لشخصية بـوش انطلاقـا مـن اللقاءات المتكررة معه، حيث يقول:" *من خلال تفاعلي مع الرئيس بوش تبين لي أن ذلك النقـد اللاذع الذي يصفه بالطفل الثري الأبله الذي يميل إلى حياة الدعة والكسل بعيدا جدا عن الواقع.فهو إذا ركز اهتمامه يسأل أسئلة تنم عن ذهن متفتح للنتائج،* ***لكنه يبحث عن الحل البسيط، والوصف المقتضب للمشكلة****، وحين يحصل عليه يضع كل طاقته في دفع قوي نحو تحقيق هدفه*"[2].

وهذه السمة العامة للرئيس *جورج و.بوش* من حيث اعتمـاده علـى الحلـول البسـيطة والأوصاف المقتضبة للمشاكل، جعلته يعتمد على مستشاريه اعتمادا كليا عكس ما قـد يحاول البعض تقديمه على أنه يجمع الآراء المختلفة من مستشاريه ثم يقرر في النهاية ما هو الخيار الأفضل، ويعزز *ريتشارد كلارك* هذا الطرح في مقارنة تحليلية بين الرئيسين *ج.و.بوش وبيل كلينتون*، بقوله:"*كان بوش يتلقى المعلومات من* ***مجموعة صغيرة من المستشارين*** *وقد قيل لنـا من قبل إن الرئيس لا يحب القراءة، يذهب للنوم عند الساعة العاشرة، وقد كان بيل كلينتون علـى النقيض من ذلك؛ قارئا نهما، يستعرض المذكرات التي يدونها الموظفون وتكاد تملأ صـندوقا، وهـو يشاهد أخبار التلفزيون حتى وقت متأخر بعد منتصف الليل.كان يرهق مـوظفي البيـت الأبـيض وموظفي الوزارات ومن لديهم من خبراء بكتاب يقرؤه وفي بعض الأحيان يستشير أساتذة الجامعات*

---

[1] Série de huit articles écrite par Dan Balz et Bob Woodward, *Washington Post* du 27 janvier au 3 février 2002,et retranscription partielle de l'interview de George W. Bush le 3 février2002.

نقلا عن: **Justin Vaïsse**, " l'énigme Bush"op.,cit

[2] **رتشارد كلارك**، في مواجهة جميع العداء: من داخل حرب أمريكا على الإرهاب، تعريب: وليد شحادة، بيروت: الحوار الثقافي، الطبعة الأولى، 2004، ص 311.

وغيرهم من المصادر.وكنا غالبا نكتشف أنه قرأ أحدث كتاب نزل إلى الأسواق أو أحـدث مقالـة نشرت في المجلات عن الموضوع الذي نناقشه".[1]

تعمد *ر.كلارك* تقديم هذه المقارنة بين الرئيسين *بوش وكلينتون* ليحسم فكرته الأساسية التي تؤكد على الفكر التبسيطي للرئيس *ج.و.بوش*، ليقول بأن:"*أهم الفروقات بين بوش وكلينتون تتمثل في طريقة الحصول على المعلومات ومعالجتها.**بوش يريد الوصول مباشرة إلى النتيجة النهائية**، ثم يتحرك إلى الأمام.أما كلينتون فيريد أن يضع كل أمر أمامه ويتفحصه من جميع زواياه مثلما يمسك بيده مكعب روبيك حتى لكأنه حير موظفيه ويربكهم*".[2]

كما يعزز *شارل فيليب ديفيـد*[3] هذا التيار القائل بشخصية بوش الفاعلة في عمليـة اتخـاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، بحيث يعتمد على تنويع استشاراته قبـل اتخـاذ القرار، ويدير رئاسته كمؤسسة اقتصادية، ويصفه *شارل فيليب ديفيد* بأنه رئيس إيجابي.

أما **التيار الثاني**، الذي يميل إلى تحديد شخصية الرئيس *ج.و.بـوش* علـى أنـه ضـعيف الشخصية، مما يفتح المجال واسعا للتركيز على تحليل دور مستشاريه المقربين الذين يرسمون له ملامح السياسة الخارجية، فنجد الكثير من المراقبين والمحللين، أولهم الكاتب العربي *محمد حسنين هيكل*، الذي يصفه بقوله:"كان واضحا أن الرئيس جورج ولكر بوش وجد علـى قمـم إدارته أصدقاء وزملاء لوالده عرفوه على أنه"دوبيا"-*اسم الدلع الذي تناديه به أمه*- ولم يتأقلموا بعد على أنه السيد الرئيس، وكان بين هؤلاء رجال مثل نائبه ريتشارد تشيني ودونالد رومسفيلد وكولين باول، وكل واحد من هؤلاء الثلاثة بالتحديد(تشيني-رومسفيلد وباول)يعتبر نفسه-وهو صـحيح- أصلح من "دوبيا"للرئاسة لولا اعتبارات جعلت كل منهم يتردد، في حين جازف هو (ولم يكن لديه

---

[1] **رتشارد كلارك**، في مواجهة جميع العداء، المرجع السابق، ص311.

[2] نفس المرجع، ص 312.

يذكر *ر.كلارك* أن الرئيس *ج.و.بوش* كان قد سمع **بتنظيم القاعدة**، وقرأ عنها التقارير الاستخباراتية قبل وقوع الاعتداء 9/11 لكنه لم **يدخر وقتا لمعرفة شيء عن مصادر هذه الحركة وطبيعته**...لكن الإطار الذي تحرك ضمنه بوش يمكن تلخيصه بعبارته الشهيرة"إما أن تكونوا معنا أو تكونوا ضدنا". **نفس المرجع، نفس الصفحة.**

[3] **Charles Philippe David**, la politique étrangère de Bush: Formulation et décision, document de travail N°6, Institut Français des Relations Internationales, Février 2005.
Ce document est issu de la réflexion que l'auteur a développée dans son ouvrage, intitulé: Au sein de la Maison Blanche:la formulation de la politique étrangère des Etats-Unis depuis 1945, Québec, Presses de l'Université Laval, 2em Edition.

ما يخسره!).على أن جلوسه داخل البيت المكتب البيضاوي الآن لا يجعله تلقائيا فوقهم-زعيما سياسيا يلهم ويوجه، او رئيسا تنفيذيا يؤمر ويطاع!"[1].

كما وصف *زبيغنيو برجنسكي* الرئيس *ج.و.بوش* بأنه "*شخصية ذات نظـرة عالميـة عقائديـة تبسيطية تحفز على أحادية مدمرة*"[2] وقدم علامة" *راسب*" للرئيس *ج.و.بوش* لأدائه الرئاسي مقارنة بالرئيسين السابقين، *بوش الأب* الذي منحه علامة "متين" و*بيل كلينتون*، الذي منحه علامة" متقلب".

وبدورنا ندعم هذا التحليل القائل بضعف شخصية الرئيس *ج.و.بوش* ، وذلك استنادا إلى المتغيرين العقائدي والمصلحي.

المطلب الأول: الجانب العقائدي للرئيس ج.و.بوش.

يعتبر الرئيس *ج.و.بوش* الرئيس الأمريكي الأكثر تدينا وتمسكا بمعتقداته الدينية التي تظهـر في سلوكياته سواء أثناء تأدية مهامه أو في تحليله للبيئة الخارجية، يبدأ عملـه قبـل كـل اجتماع مع وزرائه بالصلاة، ويعتقد كما قال لأحد أصدقائه عندما كان حاكما لولايـة تكساس" *بأن الرب يريدني أن أكون رئيسا* "[3].

يعتقد *ج.و.بـوش* اعتقادا يقينيا بأنه المصطفى الذي اختاره الرب ليقوم بتأدية رسالة سماوية في محاربته لمحور الشر انطلاقا من قناعاته الدينية المبنية على ضرورة تفوق الخير على الشر، ويؤكد هذا الاعتقاد في مذكراته التي صدرت له قبيل الحملة الانتخابيـة للرئاسـة سـنة 2000، حيث شبه نفسه *بالنبي موسى* الذي أمره الله بحمل الرسالة السماوية، "*أخبرني كريج راعي الكنيسة أن إعادة انتخابي حاكما لولاية تكساس هو البداية وليس النهاية، تحدث راعي الكنيسة عن الحاجة إلى الأمانة في الحكومة..وأن أمريكا متعطشة للقادة الأمناء، وحكى قصة موسى الـذي طلب منه الله أن يقود شعبه لأرض اللبن والعسل..قالت لي أمي لقد كان الراعي يتكلم إليك* ".[4]

---

[1] **محمد حسنين هيكل**، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، القاهرة: دار الشروق، الطبعة الخامسة 2005 ، ص175.

[2] **زبيغنيو برجنسكي**، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2007، ص191.

[3] **J.Pfiffner**," George W.Bush: Policy, Politics and Personality",p.157.

[4] مقتطفات من كتاب **جورج بوش** " مهمة للأداء: لأحقق إرادة خالقي" دار النشر ويليام مورو أند كمباني-نيويورك، نقلا عن: **عادل المعلم**، مقدمة في الأصولية المسيحية في أمريكا والرئيس الذي استدعاه الله وانتخبه الشعب الأمريكي مرتين، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الثالثة 2005،ص 53-54.

وهذه الرسالة السماوية التي يعتقد الرئيس الأمريكي أنه يحملها في الحقيقة لا تخرج عـن الإطار العام للأمة الأمريكية التي تعتقد بأنا مكلفة بحمل رسالة حضارية للعالم، كما بينا ذلك في تكوين الأمة الأمريكية من خلال ما يعرف "*بالمصير المحتوم*"Manifest Destiny " الذي وصفه جون أدامز بقوله: "*إنني لا أملك إلا أن أعُد تأسيس أمريكا ما هو إلا خطة إلهية، تراءت لـه بدف تنوير وتحرير جزء من البشرية التي لاتزال تعاني من الاستعباد*"[1] أو كما ذهـب الكاتـب *هيرمان ميلفيل* في القرن التاسع عشر"*نحن الأمريكيين، شعب ذو خاصية، شعب مختـار. نحـن إسرائيل العصر الحديث؛ نحمل شعلة الحريات*".[2]وكما أكد ذلك الـرئيس *ريتشـارد نيكسـون* بقوله: "*الله مع أمريكا، الله يريد أن تقود أمريكا العالم*".[3]

من بين الذين قاموا بتحليل تأثير العامل الديني على شخصية الرئيس *ج.و.بوش* نجد الكاتب *جوستن أ.فرانك*، الذي شرح بمعطيات علم النفس ظاهرة التدين عند الـرئيس الأمريكـي حيث يؤكد بأن: "*في طريق بحثه عن الخلاص من الفوضى المستمرة والتي خلصـه منـها شـرب الكحول ذات يوم، لكنها تعاظمت في النهاية، سوف يجد جورج دبليو بوش في الدين مصدرا للهدوء لا يختلف بالكامل عن الكحول، كما في مجموعة من القواعد التي تساعده على السيطرة على العـالم من حوله وعالمه الخاص في الداخل على السواء.إن استطلاع دور الأصولية في حياة بوش ومن بينـها استبدال المضامين هو واحد فقط من طرق عدة يعتمد عليها بوش ومن بينها الدين كآلية تعامل مـع الأمور*".[4]

يعتمد *جوستن أ.فرانك* على عالمة النفس *ميلاني كلاين* التي توافقت مع *فرويد*، في اعتبار الدين يقدم إحساسا بدف ما، كما أنه يضعف من الاستقلالية الشخصية، وهو ما حـاول أن يبينه في توجهات الرئيس *ج.و.بوش* الذي يقول عنه بأنه"*يستخدم الدين للتبسيط وحتى للحلول محل الفكر، بحيث إنا بطريقة ما لا توجب عليه أن يفكر. وعن طريق وضع نفسه بجانب الخير-مـع الله-فإنه يضع نفسه فوق كل جدال ومناقشة أرضيين.يفيد الدين كدرع يقيه من التحديات، بما فيها*

[1] **روجيه غارودي،**" الأساطير المؤسسة للسياسة الأمريكية"، ترجمة: ليلى حافظ، ضمن كتاب: الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الثـاني، مرجع سبق ذكره، ص 166.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] نفس المرجع، ص 167.

[4] **د.جوستن أ. فرانك**، بوش تحت المهر: الرئيس على أريكة التحليل النفسي، مرجع سبق ذكره، ص70.

تلك التي يفرضها على نفسه. ولأنه استبعد كل خلاف بالرأي والشكوك، وحتى التفكير الجدي، فإنه يجد عزاء عن طريق اليقين الشامل".[1]

ما يهمنا في تحليل الجانب العقائدي في شخصية الرئيس *ج.و.بوش* هو إيمانه المطلق بأن الحركات الإسلامية من *تنظيم القاعدة* إلى *حماس* و*حزب الله* والجمعيات الخيرية التي تجمع التبرعات للاجئين الفلسطينيين كلها تمثل *حركات شريرة* يجب محاربتها والقضاء عليها لأنها تمثل بكل بساطة حسب اعتقاده حتمية إيمانية أقرتها النبوءات التوراتية القائمة على رسم نهاية العالم وفق المشاهد الآتية: قيام إسرائيل الكبرى- معركة هرمجدون بين قوى الخير وقوى الشر التي تمثلها الحركات الإسلامية والأنظمة التي تساندها-عودة المسيح-الألفية السعيدة.

وترجع أصولية الرئيس *ج.و.بوش* إلى فشله وصعوباته في الحياة، التي تبدأ بصعوبته في التعلم، مشكلته مع الخمر، سلوكه الماجن والمنحرف، الفشل في استثماراته المالية والنفطية، وهو ما جعله يتأثر بتعاليم الأصولية المسيحية التي تعرف كذلك بالمسيحية الصهيونية، كما بينا ذلك بالتحليل العميق في المبحث المخصص لدور المسيحية الصهيونية في رسم وصنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية.

وقد تأثر الرئيس *ج.و.بوش* في أصوليته المسيحية بأكبر المبشرين بالمسحية الصهيونية القس *بيلي غراهام*[2] الذي يقول عنه الرئيس *ج.و.بوش* في مذكراته التي أصدرها قبيل الحملة الانتخابية للرئاسة سنة 2000 :"*بأنه زرع بذرة في روحي، ونمت هذه البذرة ..لقد أرشدني إلى الطريق، وبدأت السير،وكان بداية التغيير في حياتي.لقد كنت دائما شخصا متدينا، ودائما ما كنت أحضر القداس بانتظام، بل قمت بالتدريس في مدارس الأحد، خدمت في المناولة كغلام مذبح، ولكن في عطلة نهاية الأسبوع هذه-التي التقى فيها بيلي غراهام-، اكتسب إيماني معنى جديدا.لقد كان بداية مسار جديد أجدد فيه التزام قلبي بالسيد المسيح*".[3]

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص70-71.

[2] يقول القس فرانكلين غراهام والد القس بيلي غراهام:"**إله الإسلام ليس إلهنا والإسلام دين شرير وحقير**".أنظر: إبراهيم ورده، "لا سلام قبل عودة المسيح المنتظر"، مجلة **لوموند ديبلوماتيك**، سبتمبر 2002.

ونعتقد أن الرئيس جورج ولكر بوش يؤمن إيمانا مطلقا برؤية فرانكلين وبيلي غراهام ، وإن كانت بعض خطاباته تحاول أن تميز بين الإسلاميين الفاشيين حسب تعبيره والإسلام كديانة.

[3] مقتطفات من كتاب **جورج بوش** " مهمة للأداء: لأحقق إرادة خالقي"، مرجع سبق ذكره، ص 57.

تعني *"الولادة الجديدة"* للرئيس *ج.و.بوش* الكثير بالنسبة إليه، فهو قد تخلص من فشله التعليمي والاستثماري كما تخلص من عقده وأخطاءه السابقة،إلا أنه سيصبح إنسانا عقائديا يؤمن بتقسيم العالم إلى قسمين أو محورين، عالم الخير المطلق وعالم الشر المطلق، ويؤمن بالتفسير الحرفي للإنجيل، وعليه، فإن رؤيته للذات كحامل لرسالة سماوية مباركة تتطلب استخدام كل الوسائل لمحاربة *"محور الشر"* و*"الفاشية الإسلامية"*و*"الإرهاب الإسلامي"*، كما أن معركته الدينية هي *"حرب صليبية"*[1]، وهؤلاء جميعا*"يكرهوننا"*"لأنهم أولياء الشياطين الذين يمقتون الأهداف النبيلة لرسالتنا السماوية المباركة، والتي فوضنا الرب بحملها للعالمين.

يؤكد *جوستن أ.فرانك* بأن أحداث 9/11 تمثل البيئة المواتية *لجورج.و.بوش* انطلاقا من الحرب على الإرهاب التي كان فيه الخصم في البداية *أسامة بن لادن، ثم صدام حسين* ثم الإرهابيين بصيغة الجمع، *"بحيث يستطيع ج.و.بوش أن يرى نفسه كقوة نور ضد الظلمة، وباستبعاد التناقض والفروقات الدقيقة من عقله، يتخيل نفسه في نظام إيماني له من الثبات ما يماثل إيمانه الأصولي، والذي يمكنه من استخدامه لتبرير كل أنواع السلوك، لأنه ينظر إلى العالم بصفته مليئا بأنواع مختلفة من الكفار"*.[2]

لا يتوانى الرئيس *ج.و.بوش* بأن يشرح كل أفعاله طبقا لمعتقداته، وكما صرح لصحيفة"*هآرتس نيوز*"الإسرائيلية:"*طلب مني الرب أن أضرب القاعدة وقد ضربتها، ثم أنه أمرني بأن أضرب صدام، وهذا ما فعلته*".[3]

---

[1] جاء في تصريح الرئيس ج.و.بوش بعد أحداث 9/11 :"إن هذه **الحملة الصليبية**، هذه الحرب على الإرهاب ستستغرق فترة من الزمن". ويعلق الكاتب *بوب وود وورد* على ذلك بقوله:" سيعتبر تصويره للحرب بأنها صليبية خطأ فادحا بسبب معناها السلبي على نحو خطير في العالم الإسلامي، حيث كانت الصليبية مازالت ترتبط بغزوات جيوش أوروبا المسيحية في العصور الوسطى.وكان على مساعدي بوش فيما بعد أن يسحبوا هذه الملاحظة ويقدموا اعتذارهم".

أنظر: **بوب وود وورد**، بوش محاربا، مرجع سبق ذكره،ص133.

يعلق **رتشارد كلارك** عن سياسة الرئيس ج.و.بوش القائمة على دعم الحرب الصليبية ضد الإسلام بقوله:" بدلا من معالجة ذلك القبول الشعبي الذي يحظى به العدو –تنظيم القاعدة-قدم له بوش ما يريده ويتمناه هذا العدو، ألا وهو البرهان الساطع على أن أمريكا تخوض حربا ضد الإسلام وأننا نحن **الصليبيون الجدد** القادمون لاحتلال البلاد الإسلامية".

أنظر: **رتشارد كلارك**، في مواجهة جميع العداء، مرجع سبق ذكره، ص 314.

[2] **د.جوستن أ. فرانك**، بوش تحت المجهر: الرئيس على أريكة التحليل النفسي، مرجع سبق ذكره، ص85.

[3] نفس المرجع،ص 88.

وفي الواقع **فإن هذا التدين يخفي ورائه ورقة انتخابية هامة بالنسبة للرئيس *ج.و.بـوش*** داخـل الحزب الجمهوري الذي يعتمد على نسبة هامة من الناخبين الأمريكيين المؤمنين بالأصولية المسيحية -**أنظر المبحث المخصص لدور المسيحية الصهيونية**-، بحيث يمثل ما يعرف بالحزام الإنجيلي في الجنوب قاعدة شعبية يمكن تجنيدها للاستحقاقات الانتخابية.وقد أدرك *ج.و.بـوش* هذه الحقيقة عندما عمل كمساعد لوالده في حملته الانتخابية للرئاسيات عام 1988، حيث وطد علاقاته مع قساوسة الحركة الإنجيلية الذين يدعمون الحزب الجمهوري، وبالأخص منظمة *الائتلاف المسيحي* التي أنشأها *بات روبرتسون*، الذي سبق وأن أظهرنـا تـأثيره في رسـم السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية في المبحث الذي خصصناه لدور الصـهيونية المسيحية في رسم السياسة الخارجية الأمريكية، وقد علق أحـد المختصـين في شـؤون الأصولية المسيحية في الولايات المتحدة الأمريكية على ثقل الجماعات الدينية الأمريكيـة، ومن بينها الكنسية *المنهجية-ميتوديست*- التي ينتمي إليها الـرئيس *ج.و.بـوش* وعلاقاتـا بإسرائيل بقوله:"*ربما كان التأثير السياسي الأعظم للإيفانجيليكية على السياسة الأمريكيـة خـلال الخمسين عاما الماضية، هو في دورها الخاص بتوسيع القاعدة الشعبية الخاصة بالدعم شبه الكامل وغير القابل للتحول لدولة إسرائيل.تركز تعاليم عقيدة "المرحلة" ذات الانتشار الواسع داخل الحركة منـذ ثلاثينات القرن العشرين، على التنبؤ بأن دولة إسرائيل سوف تلعب دورا جوهريا في خطة الله الخاصة بالآخرة ..ويحظى هذا الاعتقاد بشعبية جارفة في أمريكا*" .[1]

وتشير بعض المصادر إلى أن **استخدام الرئيس *ج.و.بوش* للأصولية المسيحية كورقة انتخابيـة** وإدراكه لأهميتها الحاسمة في ترجيح كفة الفوز في المنافسات الانتخابية قد تعمقـت بعـد التجربة التي فشل فيها والده من إعادة انتخابه للمرة الثانية"*كان جورج بوش الابن قد حلل مطولا أسباب ذلك الفشل برفقة مرشده الروحي في السياسة كارل روف الذي عمل إلى جانبـه في البيت الأبيض، وكان الرئيس المنتهية ولايته قد فشل بشكل أساسي لأنه لم يحصل علـى أصـوات المحافظين الدينيين، وهم يشكلون قوة انتخابية..ولا يمكن التحايل على هؤلاء الناس وهم يريـدون أن تكون مثلهم..هذا ما يؤكده كارل روف للرئيس ج.و.بوش*"[2]

---

[1] **جورج إم.مارسدن**، كيف نفهم الأصولية والبروتستانتية والإيفانجيليكية، ترجمة: نشأت جعفر، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، طبعة 2005، ص99.

[2] **إريك لوران**، عالم بوش السري: الديانة والمعتقدات والأعمال والشبكات الخفية، مرجع سبق ذكره، ص14-15.

كما حلل *كارل روف* مهندس الحملات الانتخابية للرئيس *ج.و.بوش* بأن *بوش الأب* قد ارتكب بنظر المسيحيين المتطرفين غلطة فادحة لا تغتفر حين مارس الضغوط على إسرائيل فأجبر رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت، *إسحاق شامير*، بالمشاركة في مؤتمر مدريد عامة 1991، وهو ما يجب تجنبه من قبل *بوش الابن*.[1]

وإذا ما تتبعنا السلوك الذي انتهجه الرئيس *ج.و.بوش* فيما يخص التقرب من الأصولية المسيحية، فإننا ندرك أنه عمل على تطبيق نصيحة *كارل روف* له، التي أشرنا إليها أعلاه، والتي مفادها:"*لا يمكن التحايل على هؤلاء الناس وهم يريدون أن تكون مثلهم*"، وهو ما تجلى في القوانين التي سنها في الشهور الأولى لتوليه الرئاسة لصالح اليمين المسيحي، كما عين *جون أشكروفت* John Ascroft وزيرا للعدل، الذي ينتمي للتجمعات الكنسية، كما عين الإنجيلي *ميكائيل غارسون* Michael Gerson محررا لخطاباته الرئاسية، *ويعتبر كارل روف* Karl Rove *أحد المقربين للرئيس ج.و.بوش منذ سنة 1994، وهو من اليمين المسيحي ينتمي إلى منظمة الائتلاف المسيحي*، كما ضم في حملاته الانتخابية *رالف ريد* Ralph Reed زعيم الائتلاف المسيحي، وأبعد فيما بعد من الفريق الرئاسي بسبب اتهامه بالفساد المالي، إلا انه بقي نشيطا في شبكة الصهيونية المسيحية بفضل مؤسسته *القرن الاستراتيجي* Century Strategy.[2]

في الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 صوت *المسيحيون الإنجيلكانيين* للرئيس *ج.و.بوش* بنسبة قدرت ب78 بالمائة، بمساندة انتخابية وصلت إلى 40 بالمائة من مجموع الذين صوتوا لصالح الرئيس الجمهوري.[3]

إذا كان العامل الديني يمثل عاملا هاما في تفسير سياسة الرئيس *ج.و.بوش* تجاه الحركات الإسلامية، من خلال اعتقاداته الدينية أو استخدام الدين لأغراض انتخابية، فإنه لا يجب أن نغفل الدور المصلحي للرئيس *ج.و.بوش* من خلال ارتباطاته بالدوائر المالية والنفطية، وهو ما سوف نبينه في النقطة الآتية.

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص 15.

[2] **Le Monde**, 29-30 août 2004, p. 2

[3] **Philippe Gélie**," Les républicains trébuchent sur la religion", **Le Monde**, 17 Octobre 2006.

المطلب الثاني: الجانب المصلحي للرئيس ج.و.بوش.(ارتباطاته بجماعات المال والنفط).

أدرجنا في المبحث المخصص لدور اللوبي النفطي في رسم وصـنع السياسـة الخارجيـة الأمريكية مكانة الفاعلين الأساسيين في إدارة *ج.و.بـوش* وعلاقاتهم بالشركات النفطيـة، وحاولنا أن نبين الافتراض القائل بأن:"*الرهانات الخفية في الحرب على الإرهاب والحركـات الإسلامية تتمثل في عامل **النفط**.بحيث يبدو أن خريطة الملاجئ والأهداف في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تماثل تلك المتعلقة بمصادر الطاقة الأساسية في العالم إلى حـد بعيـد في القـرن الواحـد والعشرين...ومن المعقول أن ينظر معظم الناس إلى الحرب على الإرهاب على أنها حرب لمصـلحة شفرون الأمريكية Chevron وإكسون Exxon وأركو Arco، وتوتال وفينا ألف الفرنسية Total Fina Elf، وبتروليوم البريطانية British Petroleum ورويال داتش شل Royal Dutch Shell وغيرها مـن الشركات العملاقة التي استثمرت في المنطقة بمئات مليارات الدولارات*".[1]

وفي هذا الإطار **بينا أن النشاط المالي للرئيس ج.و.بـوش** يرجع في أساسه إلى الارتباطـات الإستراتيجية مع الشركات النفطية، مثل:الشركة النفطية Harken Energy Corporation التي كانت تملك شركة أخرى Arbusto Energy، التي أصبحت تعرف في الفترة التي تولى فيها *ج.بوش الأب* منصب نائب الرئيس في إدارة *ر.ريغان*، باسم Bush Exploration Oil co .

ولاحظنا كيف بدأ الرئيس *ج.و.بوش* نشاطاته الاستثمارية في سنة 1978، عنـدما أنشـأ الشركة النفطية للتنقيب Arbusto Energy وساهم فيها عدة مستثمرين هامين من بينـهم *جيمس باث* James Bath الذي كانت تربطه علاقات مالية كبيرة بشيوخ المملكة العربيـة السعودية. وفي سنة 1986، تم تغيير اسم الشركة النفطية Arbusto Energy إلى تسمية تأخذ اسم *عائلة بوش*، لاستثمار الوظيفة السياسية التي كان يشغلها *ج.بوش الأب*، باعتباره نائب للرئيس في إدارة *ر.ريغان*.وفي سنة 1986، قامت الشركة النفطية *هاركن* Harken بشـراء شركة بوش النفطية، حيث منحت *ج.و.بوش* مبلغا هاما وصل إلى 600 ألف دولار وأجرة سنوية قدرها 120 ألف دولار.[2]

---

[1] صحيفة *San Francisco Chronicle* 26 سبتمبر 2001، نقلا عن:
نفيز مصدق أحمد، الحرب على الحرية: كيف ولماذا تم الهجوم على أمريكا في 11 سبتمبر 2001 ؟ ، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، طبعة 2002، ص342-343.

[2] **Marc Desnoyers**," la politique environnementale du gouvernement Bush", in: http://jcc.lautre.net/article.php3?id article=510

وقد بينا كيف استخدمت شركة *هاركن* اسم عائلة بوش بضمها *ج.و.بـوش* إلى إدارتـها لكسب المزيد من الاستثمارات في الحقول النفطية، وزيادة أسهم الشركة وهو ما تحقق لها فعلا في سنة 1990، عندما كان *بوش الأب* يتولى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ظفرت بعقد للتنقيب عن النفط في إمارة البحرين، بعدما تخلت الإمارة عن مفاوضتها مع الشركة الأمريكية النفطية *أموكو* Amoco.

كما أظهرنا في المبحث المخصص لارتباطـات النخبـة الحاكمـة في إدارة *ج.و.بـوش* بالجماعات النفطية، تلك العلاقات التي ربطت الرئيس *ج.و.بوش* بالشركات النفطية، **مـن خلال مساره السياسي،** من حيث اعتماده على الجماعات النفطية في ولاية تكساس أثنـاء توليه منصب حاكم الولاية في الفترة الممتدة من 1994-2001،وهـو مـا جعلـه يقـدم الامتيازات لهذه الشركات ويقوم بحمايتها القانونية من ضغط اللوبي البيئي في تكساس.

وقد اتضح لنا اعتماد الرئيس *ج.و.بوش* على الشركات النفطية في تمويل حملته الانتخابيـة للرئاسيات، حيث تحصل على تمويل يفوق المليون دولار من الشركة النفطية *اكسون موبيل*، في الحملة الانتخابية للرئاسيات لسنة 2000.[1] وذكرنا أن أربعة عشر من بـين الخمسـة والعشرين الممولين الكبار للحملة الانتخابية للرئيس *ج.و.بوش* في انتخابات سـنة 2000، كانت من الشركات الصناعية للطاقة.[2]

وتبرز أهمية النفط بالنسبة للرئيس *ج.و.بوش* في العلاقات الشخصية التي تربطه بالأعضـاء الفاعلين الذين تم تعيينهم في إدارته وبالأخص ***ريتشار تشيني،*** نائب الـرئيس الأمريكـي، الرئيس السابق لشركة التجهيزات النفطية العملاقة ***"هاليرتون"،***[3] و***ريتشارد بيرل،*** الـذي

---

[1] **Marc Desnoyers**,op.,cit.

[2] http://www.iris-france.org/pagefr.php3?fichier=fr/archive/Tribunes/2002-12-16

[3] تشير **يومية لوموند** الفرنسية أنه في 25 مارس 2003 ، منحت القوات البرية الأمريكية *لشركة كيلوغ براون أند روت* Kellogg Brown and Root فرع لشركة هاليبرتون صفقة لصيانة أنابيب النفط التي تضررت بفعل الحرب الأمريكية على العراق، ولم يعلن عن قيمة العقد، إلا أنه ما عرف حينه أن الإدارة الأمريكية طلبت من الكونغرس قيمة 489 مليون دولار لإعادة صيانة الآبار النفطيـة العراقية المتضررة حيث الجزء الأعظم من هذه القيمة المالية ستعود لشركة هاليبرتون. وتشير يومية لوموند بأن صفقة مماثلـة تحصـلت عليها شركة هاليبرتون في الكويت سنة 1991عندما كان ريتشارد تشيني رئيسا للشركة. **أنظر:** **Le Monde**, du 29.03.2003
- وتشير بعض المراجع إلى أنه في سنة 2003 صعدت شركة هاليبرتون من الصف التاسع عشر إلى الصف الأول بفضل الصفقات التي تحصلت عليها من الحكومة الأمريكية، حيث بلغت قيمة الصفقات في الفترة الأولى 4.2 مليار دولار، ويعود الفضل الكبير في ذلـك لريتشارد تشيني، وهو ما جعل السيناتور الديمقراطي عن ولاية نيوجرسي، فرانك لوتنبرغ، يكشف أن ر.تشيني بقي يقبض راتبه مـن

يرتبط ماليا بالشركة النفطية *اكسون موبيل*، التي تعد من الممولين الهامين لمركـز الـتفكير الذي يشتغل فيه، وكذلك نجد ***كوندوليزا رايس***، مستشارة الأمـن القـومي ثم وزيـرة الخارجية في الفترة الرئاسية الثانية للرئيس *ج.و.بوش*، التي تولت منصب في إدارة الشـركة النفطية *شفرون تكساكو*.كما حملت إحدى الناقلات البحرية للنفط، تصـل حمولتـها إلى 129 ألف طن، اسم *كوندوليزا رايس*. وإلى جانب هؤلاء نجد وزير الداخلية، *غال نورثون* Gale Norton الذي كان يمثل مصالح الشركة النفطية *ب.بي.أماكو* BP-Amoco.

كما وجدنا مجموعة أخرى من الشخصيات التي تم تعيينها من قبل الرئيس *ج.و.بـوش* في إداراته ذات ارتباطات وثيقة بالجماعات النفطية، من بينهم *كاثلين كوبر* Kathleen Cooper ، الذي عين نائب كاتب الشؤون الاقتصادية في وزارة التجارة، وكان قبلها يتولى وظيفـة الرئيس الاقتصادي لدى الشركة النفطية *اكسون موبيل*، ويوجد غيره الكثير داخـل إدارة *ج.و.بوش* من يدافعون عن المصالح النفطية للشركات الأمريكية، على غرار *لاري ليندسـي* Larry Lindsey،المستشار الاقتصادي للرئيس الأمريكي.[1]

ولقد اتضح لنا أهمية النفط في إدراك الرئيس *ج.و.بـوش* في رسـم السياسـة الخارجيـة الأمريكية في ما عرف "**بتقرير تشيني**" في رسم السياسـة الطاقويـة للولايـات المتحـدة الأمريكية، حيث يعد هذا التقرير الدليل المادي الذي يحدد لنا دور الشركات النفطيـة في صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال تحليل العلاقة التي تربط"اللـوبي النفطي"بالإدارة الأمريكية، من جهة، ومن خلال رسم السياسة الخارجية الأمريكية وفـق أولويات ومصالح الجماعات النفطية.

وصياغة هذا التقرير كان بأمر رئاسي من الرئيس *ج.و.بوش* بعد أسـبوعين مـن توليـه الرئاسة، حيث أمر *ج.و.بوش* بإنشاء مجموعة عمل لتنمية سياسة الطاقة للولايات المتحـدة الأمريكية*(National Energy Policy Development Group, NEPDG)*، تـدف إلى إيجـاد

شركة هاليبرتون بالرغم من تقلده منصب نائب الرئيس، ووصل راتبـه إلى 205.298 سـنة 2001 وإلى 162.392 دولار سـنة 2002 وإلى 178.437 دولار سنة 2003 وإلى 194.852 دولار سنة 2004. **أنظر:**
TOM TURNIPSEED," **Dick Cheney, profiteur de guerre"**, courrier international (10/12/2005).

[1] الذي صرح لـلة The Observer "*بأن تغيير النظام في العراق سيسمح بإضافة 3 إلى 5 مليون برميل نفطي في اليوم إلى السوق العالمية، وعليه، فالحرب ستكون أفضل خيار للحفاظ على الاقتصاد*". أنظر:.The Observer, 3 novembre 2002

الحلول للمعضلة الأمنية المستقبلية : كيف يمكن تأمين إمدادات الطاقة في الوقـت الـذي تتزايد فيه حدة المنافسة العالمية على النفط والغاز؟.

وتتمثل القضية المهمة في "*تقرير ر.تشيني*" في المشاركة السرية والغير الرسميـة للشـركات النفطية التي أثارت الكثير من انتقادات المتتبعين لقضية الطاقـة في الولايـات.م.إ.وعـن العلاقات التي تربط نائب الرئيس *ر.تشيني* بتلك الشركات.

وبالرغم من أن اللجنة أصدرت في النهاية تقريرها للرئيس الأمريكي وتم نشره في حينـه على الموقع الإلكتروني للبيت الأبيض،[1]فإن اجتماعات اللجنة تميزت بالسرية التامة.

وما يلاحظ في هذا التقرير أن إدارة الرئيس *ج.و.بوش* قد أولت الأهمية القصوى للطاقـة وتحقيق مصالح الشركات الأمريكية النفطية الخاصة، وقدمت أحداث 9/11، لإدارة بـوش ذريعة "***خطر الإرهاب الإسلامي***" كفرصة تاريخية مناسبة لتحقيق توصيات التقريـر الـذي يهدف إلى تأمين مصادر الطاقة في بحر قزوين، من خـلال بنـاء قواعـد عسـكرية في أفغانستان، لضمان نقل النفط والغاز بعيدا عن الممرات الروسية والإيرانية، وهو ما قررته الإدارة الأمريكية بضرورة الانتهاء في الآجال المحددة من توسيع أنبـوب الـنفط *بـاكو-تبليسي-جيهان*، الذي يربط بحر القزوين بالبحر الأبيض المتوسـط، ويمـر بأذربيجـان، جورجيا وتركيا.

وانطلاقا من المرجعية النفطية للرئيس *ج.و.بوش* والنخبة الفاعلة التي تم تعيينها في إدارتـه، فإنه يتحتم علينا أن ننظر لتوصيات "*تقرير تشيني*"فيما يخص تأمين إمدادات الـنفط مـن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، التي نعتبرها أحد المتغيرات الرئيسية لفهم السـلوك الأمريكي تجاه الحركات الإسلامية.

وعليه، نعتقد أن أحد المحاور الكبرى للخطاب السياسي الأمريكي يقوم على إبعاد الـرأي العام المحلي عن الفضائح المالية للشركات الأمريكية وأزمة الطاقة واسـتبدالها "**بتحـديات الخطر الإسـلامي**"وما يمثله من تديدات على الأمن المحلي ومصـالح الولايـات المتحـدة الأمريكية في الخارج، كما أن مناطق التهديد للأمن الداخلي الأمريكـي، الـتي يكـون

---

[1] للاطلاع على التقرير بالتفصيل، أنظر:
National Energy Policy: Report of the National Energy Policy Development Group,May 2001, in:**http://www.whitehouse.gov/energy/national/pdf/3000ko**

مصدرها **تنظيم القاعدة**، تتواجد في المناطق التي اعتبرها *"تقرير تشيني"* بالمناطق الحيوية والإستراتيجية لمستقبل تأمين مصادر النفط في بحر قزوين والخليج والقارة الإفريقية.

ومن هنا، **نؤكد على الفرضية القائلة بإدراك الرئيس ج.و.بوش لأهمية الطاقة وتأمينها المستقبلي وهو ما يجعله يسطر السياسة الخارجية تجاه الحركات الإسلامية** بما يخدم هذا الهدف الإستراتيجي، ويستعمل كل الوسائل الممكنة للحفاظ على تأمين الإمدادات النفطية بما فيها الخيار العسكري كما أوصى بذلك البنتاغون في تقريره Quadrennial Defense Review (QDR)، المقدم في سبتمبر2001، حيث أشار إلى أن:*"الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها سيستمرون في تبعيتهم في موارد الطاقة للشرق الأوسط، مما يستوجب حماية الإمدادات بالوسائل العسكرية"*[1].

ونعيد في هذا الصدد التأكيد على إحدى النتائج التي تم التوصل إليها في تحليلنا لدور وأهمية اللوبي النفطي في رسم السياسة الخارجية تجاه الحركات الإسلامية، وهي أن الحرب التي أعلنها الرئيس *ج.و.بوش* ضد **"الحركات الإسلامية "الإرهابية"** تصب في الاتجاه الذي يخدم المصالح النفطية الأمريكية في العالم، في بحر قزوين، لحماية الإمدادات النفطية ومنافسة المشاريع الصينية-الروسية-الإيرانية، وذلك بعد الإطاحة بتحالف طالبان-القاعدة في أفغانستان، وتنصيب الرئيس الأفغاني الجديد، *حميد كرزاي*، الذي تربطه علاقات وثيقة بالشركات النفطية الأمريكية. كما يسمح الإطاحة بنظام طالبان-القاعدة للولايات المتحدة الأمريكية بتأمين النظام الملكي السعودي من المعارضة السلفية الجهادية، التي تحركت، بعد حرب الخليج الثانية، بفتوى واجب الجهاد ضد الوجود العسكري الأمريكي في أرض الحرمين، بعدما قدمت المملكة العربية السعودية الدعم للقوات الأمريكية من أجل تحرير الكويت.لأن الإدراك الأمريكي للمنطقة يقوم على مخاوف استيلاء التيار السلفي الجهادي المناهض للوجود الأمريكي للسلطة في المملكة العربية السعودية، مما يؤدي إلى تكرار سيناريو الثورة الإيرانية الخومينية، الذي بقي يهدد المصالح النفطية الأمريكية إلى غاية اليوم، في دولة تملك أكبر احتياطي نفطي في العالم.

---

[1] US.Departement of Defense, Quadrennial Defense Review, Washington DC,30 septembre 2001,p.4.

كما أن تبرير الحرب على نظام *صدام حسين*، حسب الخطاب الرسمي الأمريكي، تكمن في أحد أبعادها على ارتباطات النظام العراقي "**بالحركات الإسلامية الجهاديـة**"، إلا أنه يبدو لنا وفق هذه الفرضية بأن هدف الولايات المتحدة الأمريكية من ذلك استخدام *تنظيم القاعـدة* والحركات الجهادية، والخطر الذي يهدد مصالحها من أجل بناء القواعد العسكرية اللازمة وإعادة ترتيب الصفقات النفطية التي أبرمها نظام *صدام حسين* مـع الشـركات النفطيـة الصينية، الروسية والفرنسية، بما يخدم مصالح الشركات النفطية الأمريكية.

المبحث الثاني: هيمنة "المحافظين الجدد" على البيروقراطية في إدارة ج.و.بوش.

إذا كان العامل الديني والعامل النفطي محددين أساسيين في سلوك وإدراك الرئيس *ج.و.بوش* وبعض الشخصيات المحيطة به في رسم السياسة تجاه الحركات الإسلامية، فإن قوة المركب الصناعي العسكري واللوبي اليهودي يتضح وجودهما أكثر في البيروقراطيـة الأمريكيـة وبالأخص في ديوان نائب الرئيس ووزارة الدفاع، حيث تمثل الشخصيات الفاعلة داخل ديوان نائب الرئيس والبنتاغون مصالح هاتين الجماعتين، اللتين تدفان لتعزيز الإمبراطورية الأمريكية من جهة، وتعزيز أمن إسرائيل من جهة أخرى، وهي الجماعـة الـتي يطلـق عليها"*المحافظين الجدد*"، كما يتوزع عناصر هذا التيار في مستويات مختلفة من البيروقراطيـة الأمريكية.

توصف إدارة *ج.و.بوش* الإدارة الأمريكية بأنا الأكثر إيديولوجية منذ سنة 1945 ويرجـع ذلك إلى الدور المركزي الذي يلعبه مستشارو الرئيس وإلى المكانة الهامة التي تتلقاها أفكار المحافظين الجدد في دوائر صنع القرار.[1] وقد ساهمت أحداث 9/11 في تعزيز مكانة الفريـق الذي تتشكل منه إدارة *ج.و.بوش* بحيث حسم الصراع التقليدي بين الأجهزة البيروقراطية وبالأخص بين وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، من جهة، -كما أشـارنا إلى ذلـك بالتفصـيل في المبحث الخاص بدور وزارة الدفاع وزارة الخارجية في صنع القرار- ووزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات

---

[1] **Charles–Philippe David**," la politique étrangère de George W.Bush: une présidence idéologique", **le Devoir,** 19/novembre 2004,p.9.

المركزية، من جهة أخرى، لحساب هيمنة مكتب نائب الرئيس ووزارة الـدفاع (الثنـائي دونالد رومسفيلد-ريتشارد تشيني) اللذان اتخذا من سياسة مكافحة الحركـات الإسـلامية "الإرهابية"الدعامة الإيديولوجية لتعزيز مكانة المحافظين الجدد، كما وجدت هذه الجماعة في أحداث 9/11 *بيرل هربير* آخر، يسمح بتطبيق أفكارها وسياساتا التي بينها بالتحليـل في المبحث المخصص لدور المحافظين الجدد والمركب الصناعي العسكري في رسـم وصـنع السياسة الخارجية الأمريكية، ويمكن أن نشير هنا إلى توزيع عناصر هذه الجماعـة علـى البيروقراطية الأمريكية في إدارة *ج.و.بوش* ونذكر أهم الفاعلين فيها بالترتيب:

المطلب الأول: نائب الرئيس(ريتشارد تشيني) وديوانه.

يمثل *ريتشارد تشيني* مصالح الجماعات النفطية كما يمثل مصالح المركب الصناعي العسكري وهو متحالف مع اللوبي المؤيد لإسرائيل، حيث ترأس شركة *هاليبرتون* في الوقـت الـذي كانت زوجته *لين تشيني* تعمل في إدارة *لوكهيد مارتن* إحدى الشركات الصناعية العسكرية المشكلة للمركب الصناعي العسكري.[1]

اتضح لنا من خلال تحليلنا للمسار السياسي *لريتشارد تشيني* أنه يرتبط إلى حد بعيد *بدونالد رومسفيلد*، حيث عمل في بداية نشاطه السياسي سنة 1968 مساعدا لهذا الأخير عندما كان عضوا في الكونغرس، وعندما تولى *د.رومسفيلد* منصب الأمين العام للمكتب الأبـيض في إدارة *جيرالد فورد* في سنة 1974، عين *ريتشارد تشيني* ليكون مساعدا لـه، وعنـدما تـولى *د.رومسفيلد* منصب وزيرا للدفاع عين *ر.تشيني* في المنصب الذي كان يشغله *د.رومسفيلد* في البيت الأبيض، وهو ما جعلهما يتحالفان على وزير الخارجية *هنـري كيسـنجر* لفـرض رؤيتهما التي تخدم خيارات المركب الصناعي العسكري.

وقد تدحرج *ر.تشيني* في الوظائف السياسية حيث انتخب عضوا لـلس النواب سنة 1978، كما أصبح رئيسا للجنة السياسية للحزب الجمهوري في مجلس النواب حيث كـان مـن

---

[1] تولت **إليزابيث تشيني**،البنت الكبرى لريتشارد تشيني، منصب رسمي بوزارة الخارجية مكلفة بشـؤون الشـرق الأوسـط، أدارت الـموعة المكلفة بالعمليات الخاصة بإيران وسوريا بوزارة الخارجية، وحددت مهامها الرئيسية في إقامة حملات عدائية ضد النظامين من أجل نشر الديمقراطية، وخصص لها ميزانية ب85 مليون دولار لترقية الديمقراطية في إيران. يطلق على إليزابيث تشيني لقب"إمبراطورة الديمقراطية".

المدافعين عن المشاريع العسكرية مثل: تطوير الأسلحة الجديدة من طراز صواريخ *أم.إكس* MX ، كما صوت ضد قانون مراقبة السلاح في داخل الأراضي الأمريكية.

إن الخبرة السياسية *لريتشارد تشيني* في إدارة البيت الأبيض وتجربته النيابية في مجلس النـواب جعلته يشارك كعضو فعال في تجربة محاكاة سيناريو الإطاحة بالرئيس الأمريكـي *رونالـد ريغان*، وهي التجربة القائمة على سيناريو تولي حكومة أمريكية بديلة للرئيس *رونالد ريغان* في حالة سقوط الإدارة على إثر أي هجوم نووي سوفيتي، وهي التجربة التي تثير الكـثير من الألغاز في الحياة السياسية للثنائي *تشيني- رومسـفيلد*، حيث شكلت حكومة افتراضـية بقيادة *أوليفر نورث* تعمل بالتوازي مع إدارة *رونالد ريغان*، اسـتعدادا لاسـتخلاف الإدارة القائمة في حالة أي هجوم سوفيتي نووي على الولايات المتحدة الأمريكية. واعتبرت هذه التجربة في حينها أنها تحالف نخبة المركب الصناعي العسكري ضد نائب الرئيس *جـورج بوش الأب* الذي كان يطمح لتولي رئاسة البيت الأبيض، ولديه مشاريعه السياسية الـتي لا تتماشى والمشروع العسكري للمركب الصناعي العسكري.

وعندما تولى *ريتشارد تشيني* منصب وزير الدفاع في إدارة *ج.بوش الأب* عقـد التحـالف الإستراتيجي مع أحد رموز المحافظين الجدد *بول وولفويتز*، الذي ساهم إلى جانب *ر.تشـيني* في وضع دليل التخطيط الدفاعي *Defense Planning Guidance* في سنة 1992، كما شارك في رسم التخطيط الدفاعي أهم الشخصيات التي تعمـل لحسـاب المركـب الصـناعي العسكري على غرار *زلماي خليل زاده ولويس ليبي*، اللذين أصبحا من المنفـذين الهـامين في إدارة *بوش الابن*. وفي فترة تولي الديمقراطيين رئاسة البيت الأبيض برئاسة *بيل كلينتون* انضم *ريتشارد تشيني* إلى مركز التفكير "*أمريكان أنتربريز انستتيوت*"، ثم انتقـل إلى إدارة شـركة *هـاليرتون* للتجهيزات النفطية، التي ساعدها كثيرا على الظفـر بالصـفقات العسـكرية الضخمة.[1]

---

[1] قدم **ريتشارد تشيني** مساعدات هامة إلى شركة هاليبرتون عندما كان يتولى منصب وزير الدفاع في إدارة ج.و.بوش الأب ، حيـث تحصلت شركة هاليبرتون في سنة 1992 على صفقة لتمويل وزارة الدفاع بالوسائل اللوجيستيكية المدنية، وذلك في إطـار البرنـامج العسكري الأمريكي للزيادة اللوجيستيكية (Army's Logistics Civil Augmentation Program, LOGCAP). وحسب تقييم الخبراء فإنه لأول مرة يتم فيها عقد صفقة بهذا الحجم بين وزارة الدفاع وشركة خاصة في إطار البرنامج الدفاعي. وقد سـاهمت شركة هاليبرتون في تقديم الوسائل اللوجيستيكية من أجل التدخل الأمريكي في الصومال. **انظر:**

كان هم *ر.تشـيني* في كل الحالات والمناصب التي تولاها العمل على دفع صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية لتبني خيارات المركب الصـناعي العسـكري في السياسـة الخارجية الأمريكية، وهو ما تجسد في انضمامه إلى قائمة الخمسة والعشرين الذين أمضـوا على مشروع القرن الأمريكي الجديد، في سنة1997.

وخلاصة إذا حاولنا أن نحدد دور *ريتشارد تشيني* في رسم وصنع القرار داخل إدارة *جـورج بوش الابن*، فإننا نؤكد أنه لاعـب سياسـي هـام باعتبـاره يتـولى منصـب نائـب الرئيس،الشخصية الثانية بعد الرئيس،*"كان تشيني، وهو المحافظ المتشدد البالغ إحدى وستين سنة من العمر، قد اجترح لنفسه مكانة خاصة في الإدارة وبات صاحب نفوذ كبير لدى الرئيس، كـان نائب الرئيس النموذجي من قمة الرأس إلى أخمص القدم*".[1]

ومساهمته في رسم السياسة الخارجية تجاه الحركات الإسلامية تقوم على تـبني خيـارات المركب الصناعي العسكري (دليل التخطيط الدفاعي لسنة 1992، مشروع القـرن الأمريكـي الجديد) واللوبي النفطي (شركة هاليبرتون وعلاقاتا بالمركب الصناعي العسكري، وتقرير ر.تشيني حول الطاقة الذي وضعه سنة 2001) واللوبي اليهودي المؤيد إسرائيل (علاقاته بالفاعلين اليهـود المساندين لإسرائيل أمثال: بول وولفويتز، لويس ليبي)كما يتضح من العناصر التي تم انتقاؤهـا لتشكيل فريق الأمن القومي الخاص بنيابة رئاسة الجمهورية، وهي عناصـر أغلبـها مـن المؤيدين لإسرائيل، أمثال *جون حناه* John Hannah ، نائب مدير هذا المكتب، وهو مـن العاملين في مركز واشنطن للدراسات المؤيد لإسرائيل.

وثقل نائب الرئيس *ريتشارد تشيني* تظهر من الصلاحيات الواسعة التي خصه بـا الـرئيس *ج.و.بـوش*، فإضافة إلى المهام التقليدية التي يقوم با نائب الرئيس، باعتباره رئيس مجلـس الشيوخ، والمنسق العام لإدارة البيت الأبيض، فإن "*بوش وتشيني اتفقا على دور آخر يضطلع به نائب الرئيس، فنظرا لخلفية تشيني في الأمن القومي وهي تعود إلى سنوات عهـد فـورد، إلى فتـرة*

« Dick Cheney and the Self-Licking Ice Cream Cone », in *How Much Are You Making On The War Daddy ? - A Quick and Dirty Guide to War Profiteering in the Bush Administration*, de William D. Hartung, Nation Books, 2003.

[1] **بوب وود وورد**، خطة الهجوم، مرجع سبق ذكره،ص 47.

عضويته في لجنة المجلس الاستخباراتية، وإلى زمن شغله لمنصب وزارة الدفاع، قال بوش إنه يريد لتشيني أن ينشغل بالاستخبارات كأولوية تحتل المرتبة الأولى في قائمة الأشياء التي يمكن للرجل أن يتولاها..وكذلك طلب بوش من تشيني أن يدرس مدى هشاشة الأمة أمام خطر الإرهاب، ولاسيما في مواجهة التهديدات البيولوجية والكيميائية".[1]

أي في النهاية، فإن *ريتشارد تشيني* يمثل في إدارة *جورج بوش الابن* التحالف الثلاثي الذي جعل خيارات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية تصب في اتجاه مصالح المركب الصناعي العسكري، اللوبي النفطي، اللوبي اليهودي المؤيد لإسرائيل.والرؤية العامة *لريتشارد تشيني* فيما يخص التعامل مع الخطر الإسلامي المتمثل أساسا في *تنظيم القاعدة* قائمة على مقاربة الضربة الاستباقية ضد الملاذ الآمنة لهذه الجماعات، وهي مقاربة تعيب على سياسة *إدارة بيل كلينتون* المرنة والضعيفة أمام تنامي هذا الخطر، *"كان تشيني يعتقد بأن إدارة كلينتون قد أفقت في ردها على الأعمال الإرهابية بدءا بالهجوم الأول على مركز التجارة العالمية سنة 1993، وقد ساد نمط الردود الضعيفة: لم يكن هناك أي رد فعال على تفجير 1996 في برج الخبر، في ذلك المرفق العسكري الأمريكي في العربية السعودية؛ لم يكن ثمة أي رد كاف على تفجير السفارات في إفريقيا الشرقية عام 1998؛ ولم يتم الرد على ضرب يو.اس.إس كول في سنة 2000".*[2]

المطلب الثاني: مستشار الرئيس للأمن القومي.

عملت ***كوندوليزا رايس*** في الفترة الرئاسية الأولى (2000-2004) مستشارة الرئيس بوش للأمن القومي *"فهي تتميز بعلاقة مع الرئيس بوش الابن أشد وثوقا من جميع أسلافها في علاقاتهم مع الرؤساء الذين عملوا تحت قياداتهم. ومن المفترض أن تتيح لها هذه العلاقة مساحة كافية للتحرك، وهامشا جيدا في صياغة برنامج الرئيس الجديد".*[3]

وهناك مجموعة من الخصائص جعلت *كوندوليزا رايس* تتميز بهذه العلاقة مع الرئيس *ج.و.بوش*، أهمها،كفاءتها العلمية في ميدان السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وهو ميدان يجهله كثيرا الرئيس *ج.و.بوش*، فهي متحصلة على شهادة الدكتوراه في العلوم

---

[1] **بوب وود وورد**، المرجع السابق، ص50.

[2] نفس المرجع، ص51.

[3] **رتشارد كلارك**، في مواجهة جميع العداء، مرجع سبق ذكره ، ص 294.

السياسية، ومارست التدريس الجامعي في *ستانفورد* حيث ارتقت إلى منصب العمادة، وهي خبيرة في الشؤون الروسية.

وثاني هذه الخصائص، وتبدو لنا مهمة، أنها متفرغة للعمل الوظيفي والسياسي، ليست لها عائلة، غير متزوجة ووالديها متوفيان، وهي خصلة تجعلها ملاصقة دائما للرئيس *ج.و.بوش* في عمله وعطله، *"كانت-ك.رايس- قد نسجت علاقتها بجورج دبليو بوش خلال حملته الانتخابية لسنة 2000، حين كانت كبيرة مستشاريه في شؤون السياسة الخارجية، ليست متزوجة كما لا توجد عندها عائلة مباشرة؛ بدا وكأنها رهن إشارة الرئيس مدة 24 ساعة في اليوم في مكتبها الموجود في الجناح الغربي، معه في رحلاته الخارجية، في كامب ديفيد خلال العطل الأسبوعية، أو في مزرعته التكساسية، كانت تمثل النسيج اللاحم بين الرئيس وكبار المسؤولين، بقي هدفها الرئيسي متمركزا على الاهتمام بالرئيس وبأولوياته"* .[1]

نجد من بين الفاعلين في مجلس **الأمن القومي** في الفترة الرئاسية الأولى إدارة بوش (2001-2004) ***إليوت أبرامز*** الذي اشتهر بفضيحة *إيران غيت*، مدير شؤون الشرق الأوسط، كما نجد ***ماثيو ريس***، كاتب خطابات مستشار الأمن القومي، الذي كان يعمل في مجلة *الويكلي ستاندرد* التي يديرها اليهودي *وليام كريستول* الأب الروحي للمحافظين الجدد، ويملكها ماليا الملياردير اليهودي *روبرت مرداخ*،[2] الذي يعرف عنه تأييده لليكود الإسرائيلي.

وفي الفترة الرئاسية الثانية(2004-2008) تم تعيين *ستيفن هادلي* Stephen Hadley مستشارا للأمن القومي خلفا *لكوندوليزا رايس* التي انتقلت إلى وزارة الخارجية، وهو الذي كان يشغل منصب نائب *كوندوليزا رايس* عندما كانت تشغل منصب مستشارة الأمن القومي، ودوره في دعم المحافظين الجدد كان واضحا عندما أغفل تقديم توصيات وكالة الاستخبارات المركزية لمكتب البيت الأبيض الرامية إلى عدم استخدام المعلومات الاستخباراتية التي قدمتها بريطانيا، والمتعلقة بشراء العراق لليورانيوم من النيجر، وكان قد

[1] **بوب وود وورد** ، المرجع السابق، ص41-42.

[2] يشير عدد من النقاد الأمريكيين بأن **روبرت مرداخ** ما هو إلا وكيل إعلامي يعمل في الواجهة ويتقاضى أتعابا مجزية من مجموعة قوى مسيطرة تجمع أسرا مالية مشهورة وهي **الروتشايلد والبروفمان والأوبنهايمر** بالإضافة إلى **مرداخ**.وكان يطلق على هذه المجموعة في بداية الثمانينات "عصابة المليارديرين الأربعة".أنظر: **مايكل كولينز بايبر**، نفس المرجع السابق، ص69-70.

تحالف مع *ريتشارد تشيني* ودعم خطاب الرئيس الأمريكي عن حالة الاتحاد بهذه المغالطة،[1]التي بررت الحرب على العراق.

وقد بدا واضحا في الفترة الرئاسية الثانية أن الرئيس *جورج ولكر بوش* تعمد تعزيز مجلس الأمن القومي بفريق المحافظين الجدد المقربين من نائبه *ريتشارد تشيني*، حيث يوجد في مجلس الأمن القومي ثلاثة لاعبين أساسيين، تتوافق خلفياتهم وأيديولوجياتهم الشخصية، **أولهم** *ستيف هادلي*: النائب السابق *لكوندوليزا رايس* والمستشار الجديد في إدارة *بوش* الثانية الذي يعتبر من الصقور، وهو مقرب من نائب الرئيس *تشيني* ومعسكر المحافظين الجدد، وكان ضمن المجموعة المعروفة *بالفولكيز* Vulcans التي كانت تتولى أعمال الاستشارة للرئيس *بوش الابن* في حملته الانتخابية للعام 2000. **الشخص الثاني** هو *جي.دي كراوتش* ويعد من المحافظين الجدد، شغل منصب نائب *ستيفن هادلي*، وهو من المتحمسين لتدمير المنشآت النووية لكوريا الشمالية ومن دعاة إنهاء اتفاقية الصواريخ مع روسيا التي ألغاها الرئيس *ج.و.بوش*.انضم *كراوتش* إلى العديد من مراكز التفكير المعروفة بدعمها للمحافظين الجدد مثل مركز سياسات الأمن الذي يديره *فرانك جافني* و*معهد كلير مونت* المعهد اليميني المهتم بالشؤون الأمنية. **الشخصية الثالثة** هي *أليوت أبرامز*، أحد المحافظين الجدد البارزين وأحد الموقعين على مشروع القرن الأمريكي الجديد، عمل بمركز سياسات الأمن، وأوكلت إليه القيام بملف الديمقراطية وحقوق الإنسان وملف عملية السلام في الشرق الأوسط والحرب على الحركات الإسلامية"الإرهاب"، ويطلق عليه اسم "*محافظ المحافظين الجدد*".[2]

والسمة العامة للفاعلين في مجلس الأمن القومي أنهم يتقاسمون نفس الأفكار التي يتبناها نائب الرئيس *ريتشارد تشيني*، التي تصب في الاتجاه نحو استخدام القوة لحسم القضايا النزاعية في العالم **باستخدام *تنظيم القاعدة* كغطاء أيديولوجي وأخلاقي** بما يخدم مشروع القرن

---

[1] ***Charles-Philippe David***, Au sein de la Maison-Blanche: La formulation de la politique étrangère des Etats-Unis, (Presses de l'Université Laval, deuxième édition).

[2] أنظر: **حنان البدري**،" اللاعبون الجدد في مجلس الأمن القومي الأمريكي"، **مجلة ملف الأهرام الإستراتيجي**، –السنة الحادية عشرة-العدد 123، مارس 2005 ص-ص 31-32.

الأمريكي الجديد الذي يرمي إلى إبقاء الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عسكرية أحادية في العالم، وهو أساس تحرك مصالح المركب الصناعي العسكري.

ومما تقدم يبدو لنا بأن الرئيس *ج.و.بوش* عزز مجلس الأمن القومي بأعضاء من المحـافظين الجدد لبناء "*حكومة المطبخ الرئاسي الخاص*"[1]، وبدلا أن يكون مجلس الأمن القـومي الأداة المعبرة عن تداول الخيارات ومناقشتها من خلال صيغة جماعية وصولا إلى اتخاذ القرارات، تحول إلى ديكور وأداة طيعة بيد الرئيس يستخدمها بصورة انتقائية.

المطلب الثالث: الفاعلون في وزارة الدفاع (البنتاغون).

تبين لنا في تحليلنا لدور البيروقراطية في رسم وصنع السياسة الخارجية الأمريكيـة تجـاه الحركات الإسلامية في فترة الرئيس *ج.و.بوش*، هيمنة المدنيين علـى البنتـاغون وعلـى الأجهزة البيروقراطية الأخرى بما فيها وزارة الخارجية وجهـاز وكالـة الاسـتخبارات المركزية، ويرجع الفضل في ذلك لشخصيات ذات تأثير ووزن في إدارة *ج.و.بوش*، وتتمثل هذه الشخصيات في وزير الدفاع **دونالد رومسفيلد**، نائب وزير الدفاع **بـول وولفـويتز**، **وريتشارد بيرل** مدير مكتب السياسات الدفاعية، وإن كان تأثيرهم أكثر في الفترة الرئاسية الأولى للرئيس *ج.و.بوش* وبالأخص في الفترة المباشرة لما بعد أحداث 9/11 ، حيث تم إبعاد نائب وزير الدفاع فيما بعد خارج الإدارة، ليتم تعيينه مديرا للبنك العالمي، كمـا أبعـد *ريتشارد بيرل* بعد فضائح مالية، وقدم الوزير *دونالـد رومسـفيلد* اسـتقالته بعـد هزيمـة الجمهوريين في انتخابات الكونغرس في نوفمبر 2006، لكن يبقى أن نؤكد أن الاتجاه العام في سياسة إدارة *ج.و.بوش* تجاه الحركات الإسلامية كانت تخضع بدرجة كبيرة إلى رؤيـة هذه الجماعة داخل البنتاغون، هذه الرؤية التي كرست الخيار الأمني والعسكري كخيـار وحيد للتعامل مع بعض الحركات الإسلامية، كما تجلى ذلك في الحرب الأمريكية علـى *تنظيم القاعدة* و*حركة طالبان* في أفغانستان، والحرب الأمريكية على العراق بحجـة ارتبـاط نظام صدام حسين *بتنظيم القاعدة*، وتقديم الدعم الدبلوماسي والعسـكري لإسـرائيل في

[1] منذر سليمان،" دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم"، مرجع سبق ذكره، ص32.

حربا ضد المقاومة الإسلامية الفلسطينية و*حزب الله* اللبناني، ودعم بعض الدول في حربـها ضد الحركات الإسلامية: نموذج دعم إثيوبيا والحكومة الصومالية المؤقتة ضـد المحـاكم الشرعية التي تتهمها الإدارة الأمريكية بتحالفها مع *تنظيم القاعدة*، أو الدعم الـذي تلقتـه حكومة *فؤاد السنيورة* اللبنانية ضد المعارضة التي يقودها *حزب الله*.

وقد اتضح لنا ثقل وزارة الدفاع في رسم السياسة الخارجية من خلال **هيمنة المدنيين داخل البنتاغون على حساب العسكريين**، بحيث استطاع وزير الدفاع ***دونالد رومسفيلد*** أن يحسـم المنافسة التقليدية بين المدنيين والعسكريين في البنتاغون لصالحه وبين وزارته وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية، وذلك بفضل عوامل ذاتية وموضوعية.

يمكن أن نحصر **العوامل الذاتية** في قوة شخصية *دونالد رومسفيلد*، وهو ما جعل خصومه من العسكريين يصفونه "*بالمغرور والمزهو بذاته ومتقنع ببراعة..يطلق النار بغير رحمة ولكـن يعطـي انطباعا أنه لا يفعل ذلك*"[1]، وترجع قوة شخصية *دونالـد رومسـفيلد* لخبرتـه السياسـية والعسكرية الطويلة، فهو طيار سابق في البحرية، وكان من ألمع نجـوم الجمهـوريين في الستينات والسبعينات-*مثل جون ف.كنيدي*، وعلى حد تعبير *بوب وود وورد* فإنه "*وسـيم، حاد، مثقف وذكي وذو ابتسامة مغرية..وهو فض في معاملته مع الناس، وخاصة موظفيه*"[2]، وكأن هذا التشبيه يماثل إلى حد بعيد المواصفات التي وضعها *ميكيافليي* في كتابه *الأمير* لكل حاكم قوي، وهي أن يكون أسدا وثعلبا، أسدا في القوة والبطش وثعلبا في المكـر والخديعـة، مرهوب الجانب لا محبوب الجانب، وهي مواصفات تجعل الخصوم يرهبون مـن *دونالـد رومسفيلد* حتى تسمح له بالانفراد بقراراته في وزارته.

وقد اكتسب *د.رومسفيلد* هذه الخبرة *الميكافيلية* من صراعه السياسي الطويل داخل الحـزب الجمهوري، ففي سن الثلاثين، انتخب للكونغرس للدورة الأولى من دوراته الأربع، ممـثلا لضاحية *نورث شور* في ضواحي *شيكاغو*، ثم انتقل سـنة 1969 للعمـل في البيروقراطيـة

---

[1] تصريح لأحد الضباط ذوي الأربع نجوم العاملين مع دونالد رومسفيلد، **أنظر:**
بوب وود وورد، بوش محاربا، مرجع سبق ذكره، ص47.

[2] نفس المرجع، ص44.

الرئاسية، برتبة وزير في إدارة *نيكسون*، كما عين سفيرا للولايات المتحدة الأمريكية لـدى الحلف الأطلسي ببروكسل. ويبين لنا مساره السياسي حبه للتسلط واحتكاره لمهامه دون غيره، حيث تفاوض مع *جيرالد فورد* ووضع شروطه من أجل تولي منصب رئيس ديـوان الرئيس في البيت الأبيض، وتمثلت هذه الشروط أساسا في منحه السلطة الكاملة في تسيير شؤون موظفيه.

تولى *دونالد رومسفيلد* بعدها منصب وزير الدفاع في إدارة *ج.فورد*، واتضحت بعض ملامح شخصيته القائمة على *الغرور وعشق شخصيته حتى الجنون مع إطلاق النار على خصومه بـدون رحمة*، كما وصفه بذلك أحد العسكريين الكبار العاملين معه، وهو ما تجلى في الصـراع الذي أداره مع *جورج بوش الأب* الذي كان يتولى منصب مدير الاستخبارات المركزيـة، حيث اعتبره *دونالد رومسفيلد* بالمدير الضعيف الذي لا يدرك ولا يقدر القوة الإستراتيجية العسكرية السوفيتية التي تمثل خطرا على أمن الولايات المتحدة الأمريكية، وهـي نفـس التهمة التي وجهها لمدير الاستخبارات المركزية *جورج تينت* والعاملين معـه مـن حيـث عجزهم عن تحديد قوة وقدرة *تنظيم القاعدة* والتحديات الأمنية التي قد تلحق بالولايـات المتحدة الأمريكية.وهنا، نؤكد على سمة مشتركة في المسار السياسي *لدونالـد رومسـفيلد* وتتمثل في إبعاده لأية منافسة داخل الجهاز البيروقراطي، سواء داخل البنتاغون أو الأجهزة الأمنية المستقلة مثل وكالة الاستخبارات المركزية التي همشت طاقاتا الاسـتعلاماتية مـن خلال إنشاء مكتب المخططات الخاصة (Office of Special Plans/OSP) ، وهو مكتـب موازي لها داخل البنتاغون،[1] يقوم بتزويد الرئيس بالمعلومات والتقديرات التي تخدم رؤيـة وإدراك *د.رومسفيلد* لبيئته الدولية التي تحكمها أسس وأفكار مسبقة صـنعت في المركـب

---

[1] أشرف **أبرام شولسكي**Abram Shulsky **على إدارة مكتب المخططات الخاصة،** و هو من أتباع الفيلسوف اليهـودي ليـو ستروس، ومن المفكرين المدافعين على مبدأ "الكذب الشريف" من قبل النخبة الحكيمة لتبرير سياسـتها الـتي لا يمكـن للعـوام أن يفقهوها.ساهم **مكتب المخططات الخاصة** بصورة واضحة في دفع صانعي القرار الأمريكيين بتبرير الحرب الأمريكيـة علـى العـراق بالارتكاز على معلومات غير صادقة تقول **بأن تنظيم القاعدة تربطه علاقات عضوية بنظام صدام حسين** الذي كان وراء عمليـات 9/11 ، وأن هذا الأخير، يملك أسلحة الدمار الشامل يمكن استخدامها في خلال 45 دقيقة.

الصناعي العسكري، دعائمها الأساسية توضحت في مشروع القرن الأمريكـي الجديـد والاستعداد العسكري والأمني لمواجهة"*بيرل هربر فضائي*"[1].

أما العوامل الموضوعية، فيمكن حصرها في علاقاته الوثيقة بالمركب الصـناعي العسـكري حيث يبين لنا مساره السياسي والوظيفي ارتباطه بهذا المركب إلى أن أصبح أحد الفاعلين الرئيسيين فيه، فقد شارك في بداية مساره السياسي في اللجنة العلمية وشـؤون الفضـاء House Committee on Science and Astronautics التي تهتم ببرامج وكالة نازا، والتحـق من بعدها بمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، الذي تأسس سنة 1962، من قبل أحد الجمهوريين الفاعلين في المركب الصناعي العسكري *ريتشارد ألان*Richard V. Allen ، الذي أصبح مستشارا للأمن القومي في إدارة *رونالد ريغان*، وبالتالي أصبح *دونالد رومسفيلد* مـن بين الشخصيات الأولى في التاريخ السياسي الأمريكي الذي يعمـل بنشـاط في مراكـز التفكير.

تتضح توجهات *دونالد رومسفيلد* نحو تعزيز مطالب المركب الصناعي العسـكري في إدارة الصراع مع الفاعلين السياسيين الذين يحاولون رسم السياسة الخارجية الأمريكية بعيدا عن مصالح المركب الصناعي العسكري، ففي فترة الرئيس *جيرالد فـورد* اشتد الصـراع بـين التحالف الثنائي *دونالد رومسفيلد* - *ريتشارد تشيني* ضد *هنري كيسـنجر*، وزيـر الخارجيـة والمستشار الأمن القومي، الذي كان يحتكر رسم السياسة الخارجية، حيث ركز *دونالـد رومسفيلد* صراعه السياسي على حلفاء *كيسنجر* في الإدارة الأمريكية، وبـالأخص ضـد *نيلسون روكفلر* Nelson Rockefeller الذي كان يشغل منصب نائب الرئيس، ومدير ديوانه *بوب هارتمان* Bob Hartmann .

ومن بين دوافع الصراع السياسي، أن الثنائي *دونالد رومسفيلد وريتشارد تشيني* لم يهضـما سياسة *ه.كيسنجر* الخارجية القائمة على سياسة الوفاق الدولي مع الاتحاد السوفيتي ومراقبة

---

[1] كان **دونالد رومسفيلد** يحب أن يوزع بصفة روتينية نسخا من كتاب "**بيرل هاربور: تحذير وقرار**" للمؤلفة روبرتا وولستيتر، وكان ينصح بالأخص قراءة المقدمة التي كتبها توماس شيلينغ ويقول فيها، إن بيرل هاربور خطأ عادي، ومن النـوع الـذي تختـص فيـه الحكومة"..إن الخطر يقع في فقر توقعاتنا، الوسواس الروتيني بأخطار قليلة قد تصبح مألوفة بدلا من أن تكون محتملة".

أنظر: بوب وود وورد، بوش محاربا، مرجع سبق ذكره، ص47.

التسلح، مما يعطل مسار التسلح وسباق التسلح الذي يخدم دوائـر المركـب الصـناعي العسكري، وهو ما أدى في النهاية بالثنائي *رومسفيلد-تشيني* إلى دفع *جيرالد فـورد* بتعـيين *د.رومسفيلد* وزيرا للدفاع خلفا *لأرثور ر.شليسنغر* Arthur R. Schlesinger .

بعد إبعاد الجمهوريين من إدارة البيت الأبيض وتولي الديمقراطيين بزعامة *جيمـي كـارتر* الرئاسة، بقي *دونالد رومسفيلد* وفيا لأطروحات المركب الصناعي العسكري كما تدل على ذلك شهاداته أمام الكونغرس في سنة 1997 حينما استدعي لإبداء رأيه حول اتفاقية الحد من الأسلحة الإستراتيجية المعروفة ب"*سالت*" حيث عارض بشدة المشروع أمـام مجلـس الشيوخ، وطالب برفع النفقات العسكرية ب40 مليار دولار من أجل مواجهة التحديات الأمنية السوفيتية.[1]

ارتباطات *دونالد رومسفيلد* في مساره السياسي بالمركب الصناعي العسكري تبينها وظائفه واستثماراته في حقل الصناعات العسكرية، حيث عمل إلى جانب صديقه *فرانك كارلوتشي* Frank Carlucci في مجلس إدارة الشركة الدولية للتجـارة (Sears World Trade (SWT ، وهي شركة تختص في تجارة الأسلحة ويعتبرها البعض أداة لوكالة الاستخبارات المركزية.[2] وعندما تولى صديقه *فرانك كارلوتشي* إدارة شركة *كارليـل* Carlyle Group في سنة 1990، عين *دونالد رومسفيلد* في منصب الرئيس المـدير العـام لشـركة الاتصـالات General Instrument Corporation ، واستطاع بفضل علاقاته السياسية أن يحقق أرباحا للشـركة، ويحق ثروة قدرت في نهاية التسعينات ما بين 50 إلى 200 مليون دولار، بفضل قدرته على العمل في أوساط صناعية متعددة مقابل نفوذه السياسي.

في بداية 1990 تحصل دونالد رومسفيلد على رخصة من قبل شركة *أي. بي. بي* *ABB* التي يقع مقرها *بزيوريخ* من أجل بيع مفاعلين نوويين سلميين لكوريا الشمالية مقابل تخليها عن برنامج التسلح النووي.[3] كما اشتغل *دونالد رومسفيلد* في شركة *غولف سـتريم* Gulfstream الذي يملكها *تاد فورستمان* Ted Forstmann الذي تربطه علاقات قوية بالفاعلين الأساسيين في الحزب الجمهوري أمثال *جورج شولتز، هنري كيسنجر وكولن باول.*

---

[1] Paul Labarique, " Donald Rumsfeld, un Florentin au pouvoir", Revue Voltaire, 12 mars 2005.

[2] "Le Carlyle Groupe, une affaire d'initiés", Revue Voltaire, 9 Février 2004.

[3] Richard Behard, " Rummy's North Korea", *Fortune*, 28 avril 2003.

اعتمد د.*رومسفيلد* في مساره السياسي على التحالف مع المحافظين الجدد الذي تجسد في الثنائي *رومسفيلد- بول وولفويتز*، حيث عمل معا في الحملة الانتخابية للرئيس *بوب دول* في سنة 1988، وتجسد التحالف الإستراتيجي فيما عرف *بمشروع القرن الأمريكي الجديد*. اعتمد د.*رومسفيلد* كثيرا على مراكز التفكير التابعة للمحافظين الجدد مثل *مؤسسة التراث وأمريكان أنتربريز*. وآخر أعمال *دونالد رومسفيلد* قبل أحداث 9/11 ، التي تشهد على بصمات انتمائه القوي للمركب الصناعي العسكري، التقرير الذي صدر في جانفي 2001، والذي يقر بشرعية المواصلة في بناء الدرع الصاروخي الذي يؤمن الفضاء الأمريكي من أي هجوم"فضائي"، وهو تنبؤ بأحداث 9/11 التي قدمت كل الشرعيات لجماعة المركب الصناعي العسكري لتحقيق مشاريعها الإمبراطورية برفع من قيمة النفقات العسكرية التي تصب في ميزانيات الشركات الصناعية العسكرية الخاصة، بعيدا عن أي ضغط بيروقراطي (الرئيس، وزارة الخارجية، وكالة الاستخبارات المركزية، قيادة هيئة الأركان المشتركة للجيش) وبعيدا عن أي ضغط للمعارضة في السلطة التشريعية، وبالأخص الديمقراطيين المعارضين بشدة لأي تدخل عسكري خارجي والزيادة في النفقات العسكرية، وبعيدا كذلك عن وسائل الإعلام والرأي العام، الذي أصيب بعقدة المستنقع الفيتنامي.

وكان واضحا توجه *دونالد رومسفيلد* نحو تعزيز ميزانية الدفاع لخدمة المركب الصناعي العسكري في إدارة *جورج ولكر بوش*، وبالأخص بعد أحداث 9/11،حيث كتب يقول:"*كانت تجربتنا في يوم 11 سبتمبر، وما تلاها من الحملة الأفغانية، حافزا رئيسيا لنا لتحريك الدفاع الأمريكي في الاتجاهات التي تخدم أهدافنا؛ ولهذا السبب تم تصميم ميزانية الدفاع لعام 2003 بناء على تقديم الأهداف الستة*[1]*، على أن تصاحبها زيادة واضحة في التمويل.فقد*

---

[1] حدد **دونالد رومسفيلد** هذه الأهداف الستة في الآتي: **أولا**، حماية الداخل الأمريكي، وحماية القواعد العسكرية في الخارج. **ثانيا**، الإبقاء على مستوى القوات الأمريكية في الأماكن البعيدة. **ثالثا**، إفهام أعداء الولايات المتحدة الأمريكية أنه ليس لديهم مأوى يحميهم منا؛ فيتأكدون أنه ليس لديهم هناك ركن، ولا جبل، ولا كهف سيمنعهم منا. **رابعا**، حماية شبكتنا المعلوماتية من أي اختراق.**خامسا**، استخدام التكنولوجيا المعلوماتية لربط القوات الأمريكية المختلفة، وهو ما يؤهلها للقتال معا في صف واحد. **سادسا**، الحفاظ على اتصال سهل وسلس بالفضاء الخارجي، وحماية قدراتنا الفضائية من أي هجوم غاشم.

أنظر: Donald Rumsfeld ,"Transforming The Military", **Foreign Affairs**, Vol.81, N°3.(May 2002).

قمنا برفع حجم التمويل لكل من برامج التحديث التي تدعم التغيير والتطوير، وبرامج التنمية التي تمدنا بقدرات جديدة.فعلى امتداد السنوات الخمسة القادمة سنقوم بزيادة الإنفاق على الدفاع عن قواعدنا الداخلية والخارجية بمعدل 47 بالمائة، وعلى المشاريع التي لن تمكن العدو من الاحتماء بأي مأوى بمعدل 157 بالمائة، وعلى البرامج التي تحمي التكنولوجيا المعلوماتية وتدعمها بمعدل 125 بالمائة، على البرامج التي تخترق شبكات العدو المعلوماتية وتحمي شبكاتنا بمعدل 28 بالمائة، وعلى البرامج التي تضمن اختراق قواتنا للمناطق البعيدة بمعدل 21 بالمائة، وأخيرا على البرامج التي ستدعم من قدراتنا الفضائية بمعدل 145 بالمائة".[1]

ويضيف *دونالد رومسفيلد* مبررا ضرورة سعي إدارة *جورج ولكر بوش* لرفع من ميزانية الدفاع بقوله:"*بعد أحداث 9/11 اكتشفنا أن مسؤوليتنا الجديدة في الدفاع عن البيت الأمريكي استنفرت واستثارت ما نعانيه من نقص.لا يجوز لرئيس أمريكي أن يختار بين حماية المواطنين في الداخل، وبين حماية القوات الأمريكية عبر البحار. لابد ان نفعل الإثنين معا؛* ***ولذا فإن فكرة إحداث تحول عسكري في ظل تخفيض الميزانية، تعتبر فكرة خاطئة وغير صحيحة***".[2]

من أبرز مميزات **الفاعلين** في **البنتاغون** الذين يقفون إلى جانب *دونالد رومسفيلد* دعمهم اللامحدود لإسرائيل، حيث يعتبر ***ريتشارد بيرل، يهودي*** من أبرز الناشطين والمتحمسين لدعم إسرائيل منذ السبعينات من القرن العشرين، فهو تلقى تنشئته السياسية الأولى على يد السيناتور *هنري جاكسون*، اليهودي الفاعل داخل الحزب الديمقراطي، والمؤيد المشهور للهجرة اليهودية إلى إسرائيل، وقد اتهم *ريتشارد بيرل* بالتجسس لصالح إسرائيل، كما عمل في اللوبي الإسرائيلي الذي يرعى المصالح العسكرية لإسرائيل قبل أن يعينه الرئيس *ر.ريغان* في منصب بوزارة الدفاع، وبعد عمله في إدارة *ريغان* نشط بقوة في مراكز التفكير المقربة والداعمة لإسرائيل مثل *أمريكان أنتربريز أنستيتيوت*.

تولى *ر.بيرل* منصب رئاسة **مجلس سياسات الدفاع** في إدارة *ج.و.بوش*، حيث عمل على تنصيب الكثير من اليهود المؤيدين لإسرائيل من ضمنهم *اليهودي* ***دوغلاس فيث*** الذي شغل منصب مساعد وزير الدفاع لشؤون السياسة في إدارة *ج.و.بوش*، ويعد الشخصية رقم

---
[1] Donald Rumsfeld ,"Transforming The Military",.op.cit.
[2] Ibid.

ثلاثة في البنتاغون، وكان *ريتشارد بـيرل* قد قدم استقالته في مارس 2004 بعد فضائح مالية وتجارية.

ويمثل **بول وولفويتز**، نائب وزير الدفاع في إدارة *ج.و.بوش*، الذي تحول إلى رئاسة البنـك العالمي، وهو **يهودي** من المقربين *لريتشارد بيرل*، من الفاعلين الأساسيين في البنتاغون ويعتبر مرشد *لويس سكوتر ليبي*، وهو **يهودي** أيضا، الذي شغل منصب كبير الموظفين لدى نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني.

كان الهاجس الدائم *لبول وولفويتز* كيف يمكن تأمين "*مملكة إسرائيل*"فتنظيم *القاعدة* بالنسـبة إليه لا يمثل إلا التبرير الأخلاقي والقانوني الذي يمكن أن يستعمل للإطاحة بالأنظمة المعادية لإسرائيل وبالأخص نظام صدام حسين، ونظام بشار الأسد ونظـام المـلالي في إيـران، ويوصف *بول وولفويتز* بأنه " *يمثل العراب الفكري وأشرس مؤيدي فكرة إسقاط صدام..كان لدى بول وولفويتز هذا، وهو حامل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية في الثامنة والخمسين من العمر، بشعر كثيف وطويل بدأ يشيب،* ***وبأساليب حاخامية،*** *آراء متطرفة، صقرية.كانت الأسباب الداعيـة إلى الخلاص من صدام حسين هي : إن العملية كانت ضرورية وكان من شأنها أن تكـون سـهلة نسبيا...كان بول وولفويتز أشبه بطبل غير مستعد للتوقف عن إثارة الصخب.فقد كان هو وجماعته من المحافظين الجدد يطيرون حماسا لجملة الأفكار التي كانت تطرح بوصفها"مشروعات الخطط".*"[1]

وهناك الكثير من الشهادات الموثقة عن آراء *بول وولفويتز* فيما يخص تنظيم *القاعـدة*، الذي يعتبره التبرير الأخلاقي والقانوني لضرب الأنظمة العربية والإسلامية المعاديـة لإسـرائيل، فقبل أحداث 9/11 كان يضيق صدرا بتلك النقاشات التي تجعل من تنظيم *القاعدة* التهديد الأولي والمباشر للأمن القومي الأمريكي مقارنة بنظام صدام حسين "*لا ندري لماذا نبدأ عملنا بالحديث عن هذا الذي اسمه ابن لادن*"[2] هكذا رد بعصبية على *ريتشارد كلارك*، مدير مكافحة الإرهاب في مجلس الأمن القومي، في إحدى الاجتماعات عندما طالب بضـرورة اتخـاذ القرارات الفورية فيما يخص الضغط على حركة *الطالبان* وتنظيم *القاعدة* معا بتسليح قوات

---

[1] **بوب وود وورد**، خطة الهجوم، مرجع سبق ذكره، ص39-40.

[2] **رتشارد كلارك**، في مواجهة جميع العداء، مرجع سبق ذكره ، ص 296.

التحالف الشمالي وغيره من الجماعات العاملة في أفغانستان مـع اسـتهداف *بـن لادن* وعناصره القيادية.وكانت أفكار *بول وولفويتز* فيما يخص قضية أمن إسرائيل واضحة عندما رد على *ر.كلارك* قائلا:"*أنت تعطي بن لادن قيمة أكثر مما يستحق.فهذا الرجل لا يمكنه أن يفعل كل تلك الأشياء، مثل هجمات سنة 1993 على نيويورك، وحده دون وجود دولـة ترعـاه.وإذا لم يستطع مكتب التحقيقات الفيدرالي أو وكالة الاستخبارات المركزية أن يجدا تلك الرابطة، فهـذا لا يعني أن الرابطة غير موجودة*".[1] وهنا، يجب أن نشير إلى قضية الاستعلامات والتشـكيك في قدرات مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية من قبل *بول وولفـويتز* الذي عمل إلى جانب رئيسه *د.رومسفيلد* على إنشاء مكتب استخبارات مواز للوكـالات الأمنية وظيفتها الأساسية استخدام المعلومات التي تخـدم مصـالح المركـب الصـناعي العسكري واللوبي المؤيد لإسرائيل، حيث أصبحت قناعة لدى الثنائي *رومسفيلد-وولفـويتز* بأن تنظيم القاعدة لا يمكن أن يتحرك بدون دعم من الأنظمة التي تؤيده"*سـار رومسـفيلد على خطى وولفويتز وقال أن ثمة اهتمامات إرهابية أخرى، مثل العراق، ومـا نفعلـه في موضـوع القاعدة هذه يجب أن نفعله مع مصادر أخرى للإرهاب*".[2]

المطلب الرابع:الفاعلون في وزارة الخارجية.

إن تميش وزير الخارجية *كولن باول* في الفترة الرئاسية الأولى من المشـاركة الفعالـة في صناعة القرار[3] يرجع إلى حد بعيد إلى ضعف نخبة المحافظين الجـدد في الـوزارة مقارنـة

---

[1] **رتشارد كلارك**، المرجع السابق ، ص 297.

يضيف ر.كلارك تعليقا يرد به على بول وولفويتز قائلا:" لم أصدق ما تسمعه أذناي. كان **وولفويتز** يتحدث بدفق وإسهاب عن تلك النظرية التي افترضها لوري ميلروي Laurie Mylroie وثبت بطلانا والقائلة إن العراق كان وراء تلك الشاحنة الملغومة التي انفجرت سنة 1993 في مركز التجارة العالمي، فقد أثبتت تحقيقات أجريت على مدى سنوات أنا فرضية غير صحيحة على الإطلاق".

أنظر: نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] نفس المرجع، ص 304.

[3] يشرح **بوب وود ورد** العلاقة بين **كولن باول والرئيس بوش** على أنا في الأشهر الأولى لم تكن علاقات شخصية قريبة، ولم يستطع باول أن يوطد درجة من الارتياح مع بوش وإنما كانت هناك مسافة بين الإثنين وكأنما يطاردان بعضهما خلسة من بعيد ولا يجلسان قط معا لحل المشكلة القائمة بينهما، مهما كانت طبيعتها..ويرجع أحد أسباب إبعاد كولن باول عن المشاركة الفعالة في عملية صـنع القرار إلى فريق البيت الأبيض المكلف بالعمليات السياسية والاتصالات الذي عمل على ضبط باول وإبقائه خارج الضوء المسلط..وهو ما جعل باول وأرميتاج يمزحان بقولهما إن باول قد وضع في الثلاجة أو البراد-للاستعمال عند الحاجة.

أنظر: **بوب وود ورد**، بوش محاربا، مرجع سبق ذكره، ص35-36.

بانتشارهم الواسع في ديوان نائب الرئيس الأمريكي ووزارة الدفاع، بالرغم من وجـود ***جون بولتون***، وهو من المؤيدين لإسرائيل، الذي عين مساعدا لوزير الخارجية مكلفا بمراقبة التسلح، حيث يعتقد البعض أنه فرض على وزير الخارجية *كولن باول*، في الفترة الرئاسـية الأولى لإدارة *ج.و.بوش*.[1]

وقد أحاط *ج.بولتون* نفسه بنخبة يهودية مؤيدة لإسرائيل، مثل مساعده الخـاص ***ديفيـد ورمز***، وهو من الذي شاركوا في إعداد التقارير الإستراتيجية لرئيس الوزراء الإسـرائيلي السابق *بنيامين نتانياهو*، ويعد *ورمز* من المؤيدين بقوة لإسرائيل من خلال مساهمة زوجتـه *مايريف ورمز* التي تعتبر الشريك المؤسس لموقع *ميمري* الذي يهتم بالرقابة الإعلامية وإمداد صانعي القرار في الولايات المتحدة بما يخدم الرؤية الإسرائيلية للعالم العربي والإسـلامي، وهي الرؤية التي يضعها ضباط إسرائيليون متقاعـدون مـن الجـيش والاسـتخبارات الإسرائيلية.

ولم يكن خافيا على أحد تلك الانقسامات بين وزير الخارجية *كولن باول* ووزير الـدفاع *دونالد رومسفيلد*، والدافع لهذه الانقسامات أن *كولن باول* كـان يمثـل الرؤيـة المعتدلـة التفاوضية في إدارة القضايا الدولية، ويؤمن بالتعددية في إدارة النزاعـات الإقليميـة، أي بمشاركة المجتمع الدولي تحت غطاء الأمم المتحدة، فهو عسكري سابق يملك كل المؤهلات الإستراتيجية والعسكرية التي تجعله يقيم الخيـارات العسـكرية في السياسـة الخارجيـة الأمريكية، التي يعتبرها الخيار الأخير من بين البدائل المطروحة أمام صانع القـرار، علـى عكس من جماعة المركب الصناعي العسكري واللوبي المؤيد لإسرائيل اللذين يريدان حسم الخيارات والبدائل المطروحة في الخيار العسكري كخيار وحيد للتعامـل مـع القضـايا المطروحة أمام صانعي القرار، بعيدا عن أي غطاء من الشرعية الدولية، التي تعتـبر عائقـا سياسيا ودبلوماسيا أمام مشروع "*القرن الأمريكي الجديد*".

استفادت نخبة المحافظين الجدد **من الفترة الرئاسية الثانية لإدارة ج.و.بوش** من خلال دفـع الرئيس للحفاظ على الخطاب الإيديولوجي القائم على ضرورة ترقية الديمقراطية في العالم،

---

[1] **مايكل كولين بايبر**، كهنة الحرب الكبار، المرجع السابق،ص 54-55.

وهو ما يمثل الاستمرارية في النهج الإيديولوجي للسياسة الخارجية الأمريكية الذي يستمد شرعيته من فكرة"*الرسالة الحضارية التي يجب على الأمريكيين حملها للعالم*" وهو ما بيناه في ما يعرف *بالمصير المحتوم* Manifest Distiney ، وهذا الخطاب سيسمح لإدارة *ج.و.بوش* بتبرير الاستمرار في **الحرب العالمية على الحركات الإسلامية الراديكالية** التي تصفها بعدو الحرية والديمقراطية، خصوصا وأن الرئيس *ج.و.بوش* ينظر لإعادة انتخابه لعهدة رئاسية ثانية كإجماع شعبي ودستوري لخياراته الإستراتيجية والإيديولوجية، وهو ما سمح له بإعادة تجديد هذه الخيارات في خطاب له في سبتمبر 2005 جاعلا من"**الحركات الإسلامية الراديكالية**" العدو البديل للشيوعية، وتتمثل هذه الخيارات في خمسة محاور أساسية، وهي تخدم اتجاهات المحافظين الجدد-المركب الصناعي العسكري واللوبي اليهودي- والأصولية المسيحية واللوبي النفطي معا، وهي:

1- الاستمرار في عمليات مكافحة الإرهاب

2- العمل على منع انتشار الأسلحة النووية.

3- الضغط على الدول التي يحتمل أن تأوي وتحتضن الجماعات الإسلامية الراديكالية.

4- العمل على منع الحركات الإسلامية الراديكالية من الوصول للسلطة في كل من: أفغانستان، العراق، الباكستان، فلسطين.

5- ترقية الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي.[1]

وبالرغم من إبعاد بعض الفاعلين من المحافظين الجدد خارج الإدارة الأمريكية ***(بول وولفويتز، ريتشارد بيرل، جون بولتون)*** ، **فإن الفترة الرئاسية الثانية** لإدارة *ج.و.بوش* تميزت **باحتكار الجمهوريين للسلطات الأمريكية الثلاثة** (السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية -إلى غاية نوفمبر 2006 - والسلطة القضائية)، وهذا ما نلاحظه فيما يخص السلطة التنفيذية، حيث أبقى الرئيس على فريق متكامل ومتجانس أيديولوجيا واستراتيجيا، ورغم التغييرات الطفيفة في

[1] President Discusses War on Terror at National Endowment for Democracy, 6 October 2005.

أعضاء الإدارة، فإن العناصر المنتمية للمحافظين الجدد والتيار الأصولي الإنجيلي بقيت تحتكر عملية صنع القرار داخل الإدارة الأمريكية، بحيث تم إعادة ترتيب التوازن المؤسساتي لصالح وزارة الخارجية، حيث أحاطت *كوندوليزا رايس* نفسها بمستشارين ذوي نزعة براغماتية، في الوقت الذي أصبح مجلس الأمن القومي معقلا للمحافظين الجدد برئاسة *ستيف هادلي* Steve Hadley الذي يساعده كل من *إليوت أبرامز* Elliott Abrams و*ج.د.كروش* J.D.Crouch .

وفيما يخص **السلطة القضائية**، فإن تعيين *جون روبرتز* John Roberts في منصب مركزي ب Cheif Justice بالمحكمة العليا واختيار *هاربيت ميرس* Harreitt Meirs لخلافة القاضية المستقيلة ساندرا أوكنور Sandra O'Cnoor ، كل ذلك سيسمح بيمنة ونفوذ الجمهوريين ولعدة سنوات على المحكمة العليا.[1]

قلة خبرة الرئيس جورج بوش في السياسة الخارجية مقابل خبرة المحيطين بالرئيس، خصوصا الثلاثي: *ريتشارد تشيني ودونالد رومسفيلد، كوندوليزا رايس*، جعلته يمنح صلاحيات واسعة لهم في توجيه ورسم السياسة الخارجية،ويفوضهم بقيادة السياسة الأمريكية وفق البدائل التي يطرحونا على الرئيس، وبالتالي فقد التقت وتقاطعت مصالح الممثلين للوبي النفطي (*بوش-تشيني-رايس*: كما بينا ذلك في تقرير الطاقة لديك تشيني) مع ممثلين المركب الصناعي العسكري (بالأخص دونالد رومسفيلد) والفاعلين الأساسيين الممثلين للوبي اليهودي والمنتشرين بين البيت الأبيض والبنتاغون (وبالأخص بول وولفويتز، لويس ليبي، ريتشارد بيرل)، كما أن الرئيس ج.و.بوش استخدم العقيدة الدينية من أجل تعبئة الأصولية المسيحية، التي تمثل وعاء انتخابي هام داخل الحزب الجمهوري.

وبالتالي، فإن رسم السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية في فترة إدارة جورج ولكر بوش(2000-2008) يجب أن تطرح في إطار التصورات العقائدية والمصلحية التي تمثلها هذه النخب الحاكمة.

---

[1] **Bruno Tertrais**,"George Bush, Act II", in: note de la Fondation pour la Recherche Stratégique (France),15 octobre 2005.

وهذا ما يجعلنا نؤكد على أن السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية في فترة الرئيس *جورج ولكر بوش* عكست مبادئ "المحافظين الجدد" في السياسة الخارجية، من حيـث الاعتمـاد على القوة العسكرية لحسم القضايا الأمنية الخارجية، الانفراد والأحادية الدبلوماسـية في معالجة القضايا الإقليمية، الدعم اللامحدود لإسرائيل، وهو ما هدف إلى:

أولا، استخدام الحركات الإسلامية وبالأخص تنظيم القاعدة كعدو بديل للعدو التقليدي المتمثل في الاتحاد السوفيتي، وهو ما يخدم جماعات المركب الصناعي العسكري التي تعمل على تحقيق مشروع "*القرن الأمريكي الجديد*"بإبقاء الولايات المتحـدة الأمريكيـة متفوقـة عسكريا واستراتيجيا من جهة، ومن أجل دعم مشاريع الاستثمارات العسكرية الضخمة مثل: الدرع الصاروخي وعسكرة الفضاء.

ثانيا، استغلت الجماعة المؤثرة في رسم السياسة الأمريكية داخل إدارة *جورج ولكـر بـوش* أحداث 9/11 ، التي اعتبرتا"*بيرل هربر فضائي*"على حد تعبير *دونالد رومسفيلد**، للقيام بإعادة بناء الإستراتيجية العسكرية الأمريكية وفق مبدأ "الضربة الاستباقية"، وتم تطبيـق هـذه الإستراتيجية على نظام طالبان في أفغانستان بحجة تحالفه مع تنظيم القاعدة الذي ألحقت به تمة أحداث 9/11 ثم طبقت على العراق بحجة علاقاته بتنظيم القاعدة وامتلاكه لأسـلحة الدمار الشامل.

ثالثا، كما استخدمت الجماعات المؤيدة لإسرائيل داخل إدارة *ج.و.بـوش* أحـداث 9/11 لضرب المقاومة الإسلامية المحيطة بإسرائيل، وبالأخص، *حزب الله* وحركة *حماس*.

رابعا: التقت مصالح الصهيونية المسيحية والصهيونية اليهودية علـى محاربـة الجمعيـات الإسلامية الخيرية العاملة في الولايات المتحدة الأمريكي بحجة قانون مكافحة الإرهـاب والتحديات الأمنية التي نتجت عن أحداث 9/11.

---

*يقول بوب ودورد بأن دونالد رومسفيلد كان يوزع قبل الحادي عشر من سبتمبر بصفة روتينية نسخا من كتاب **بيرل هربر: تحذيرا وقرارا** للمؤلفة روبرتا وولستيتر، وكان ينصح بالأخص قراءة المقدمة التي كتبها توماس شيلينغ ويقول فيها إن بيرل هربر خطأ عادي، ومن النوع الذي تختص فيه الحكومة.

أنظر: بوب ودورد، بوش محاربا، مرجع سبق ذكره، ص47.

الفصل الثالث: الوسائل المنتهجة من قبل إدارة ج.و.بوش تجاه الحركات الإسلامية.

نركز في الوسائل التي استخدمتها إدارة *ج.و.بوش* في محاربة الحركات الإسلامية على وسيلتين أساسيتين، الأداة العسكرية والأمنية (المبحث الأول) والوسائل القانونية والمالية (المبحث الثاني).

المبحث الأول: **الأداة العسكرية والأمنية.**

يبرز لنا من خلال متابعة السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية أن إدارة الرئيس *ج.و.بوش* قد لجأت إلى **الخيار العسكري المباشر** كخيار مفضل في سياستها الخارجية للتعامل مع *تنظيم القاعدة*، وهو ما يعني لنا أن جماعات المركب الصناعي العسكري ومشروع القرن الأمريكي وجدوا في *تنظيم القاعدة* العدو البديل للشيوعية لتحقيق أهدافهم العامة، والمتمثلة أساسا -كما سبق وأن أظهرنا ذلك في دراستنا لدور المركب الصناعي العسكري- في تبرير المزيد من النفقات العسكرية، تبرير استمرار القواعد العسكرية وتمديدها، تبرير المشاريع الاستثمارية الكبرى في ميدان الصناعات العسكرية وبالأخص مشروع الدرع الصاروخي.

ويمثل *تنظيم القاعدة "الإسمنت السياسي"*،على حد تعبير المؤرخ الأمريكي *بول كنيدي*، الذي تحاول من خلاله إدارة *ج.و.بوش* بناء الإجماع الداخلي في غياب الاتحاد السوفيتي الذي كان يعطي التبريرات للمركب الصناعي العسكري طيلة عقود الحرب الباردة" *لقد وفرت الحرب الباردة"الاسمنت" السياسي الذي يربط غالبية الأمريكيين، جمهوريين وديمقراطيين معا، إلى موازنات دفاعية كبيرة، وإلى تحالفات معقدة، وقد لا يبقى هذا الإجماع بعد إزاحة الخطر السوفيتي، وعلى الأقل قد يكون من الصعب على القادة الأمريكيين تبرير حضور عسكري أمريكي عالمي أمام جمهورهم.فبينما يتساءل بعض المفكرين فيما إذا كان من الواجب سحب القوات العسكرية من أوروبا وتركيزها في مناطق المخاطرة البعيدة في العالم النامي، يتساءل آخرون عن فائدة القوة العسكرية بشكل عام، حيث أن الأخطار التي ستحدق بأمريكا قد تأتي، الآن، ليس من الأسلحة النووية بل من المصاعب البيئية ومن فقدان القدرة على التنافس الاقتصادي"* [1].

---

[1] **بول كنيدي،** الاستعداد للقرن الواحد والعشرين، ترجمة: محمد عبد القادر، غمازي مسعود، بيروت: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1993، ص363-364.

كان هذا هو الاتجاه العام في استشراف المستقبل المنظور للولايات المتحدة في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، أن تتراجع أهمية القوة العسكرية في إدارة العلاقات الدولية بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي، وتبرز القضايا البيئية والتنافس الاقتصادي كأولويات في اللعبة الدولية بين المتنافسين الكبار.

إلا أن إدارة *ج.و.بوش* استطاعت أن تغير من هذه الأولويات باستغلال اللحظة التاريخية التي وفرتها أحداث 9/11، وأول تغيير رسمت أسسه وقواعده جماعة المركب الصناعي العسكري في إدارة *ج.و.بوش* تمثل في بناء عقيدة عسكرية جديدة "***الضربة الاستباقية***"، بما يسمح لهذا المركب بتطبيق مقولة ***كلاوزفيتز*** التقليدية "*الحرب استمرار للسياسة بوسيلة أخرى*".

وقد تبين لنا أن إدارة *ج.و.بوش* استخدمت *تنظيم القاعدة* للتحرك العسكري (بناء القواعد العسكرية، بناء التحالفات العسكرية..) أو لاستخدام الأداة العسكرية المباشرة (ضربات عسكرية ضد أهداف تحقق بناء الأمن الأمريكي دفاعا عن مصالحها في مناطق عديدة: آسيا: أفغانستان والعراق، القرن الأفريقي: الصومال، الساحل الأفريقي: تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال المرتبط بتنظيم القاعدة، والتي تحولت إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

إذا كان الخيار العسكري قد تم استخدامه بطريقة مباشرة لمواجهة *تنظيم القاعدة*، فإن إدارة *ج.و.بوش* قد قدمت الدعم العسكري لدول أخرى من أجل محاربة الحركات الإسلامية التي تواجه إسرائيل مباشرة (نموذج الدعم العسكري لإسرائيل في حربها مع حزب الله...).

ولفهم أهمية الخيار العسكري بالنسبة لإدارة *ج.و.بوش* واستخدامه ضد *تنظيم القاعدة*، نحاول أن نبين المغزى من الإستراتيجية الجديدة "***الضربة الاستباقية***" والفائدة التي تعود على المركب الصناعي العسكري ومشروع القرن الأمريكي، انطلاقا من أن *تنظيم القاعدة* لا يمكن عزله عن البيئة الدولية التي تتفاعل فيها الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن الواحد والعشرين وبالأخص محاولة التكيف مع السؤال الإستراتيجي المحير بالنسبة لصانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية: "**هل سيكون القرن الواحد والعشرون قرنا أمريكيا**؟"[1].

---

[1] في منتصف الثمانينات من القرن العشرين أثار المؤرخ الأمريكي بول كنيدي إشكالية عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على استمرارها كإمبراطورية وأنها ستعرف الانحطاط مثلها مثل الإمبراطوريات السابقة بسبب تمدد إنفاقها العسكري و تزايد تدخلاتها

وبالتالي، فإن هدف الخيار العسكري في حسابات إدارة *ج.و.بوش* لا يخرج عن إعادة ترتيب الخريطة الجيوستراتيجية بما يسمح للولايات المتحدة الأمريكية من وقف الزحف الصيني والمنافسين التقليديين، أوروبا وروسيا، وهو ما يتبين لنا من محاربة *تنظيم القاعدة* بخلاياه النشطة والنائمة - بتعبير الخطاب الرسمي الأمريكي-ووجودها في مناطق ذات أهمية إستراتيجية، لما تحويه من احتياطي نفطي كبير أو كممرات حيوية لأنابيب النفط، وهو ما بيناه بالتفصيل في المبحث المتعلق بدور جماعات النفط في رسم السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: إستراتيجية الضربة الاستباقية وتطبيقاتها على تنظيم القاعدة.

استخدمت إدارة *ج.و.بوش* هجومات 9/11 المنسوبة *لتنظيم القاعدة* لتغيير مبادئ الإستراتيجية العسكرية الأمريكية التقليدية القائمة على "*الاحتواء*" و"*الردع*" بمبدأ جديد عرف *بمبدأ بوش* والقائم على "*الضربة الاستباقية*"، التي شرحها الرئيس *ج.و.بوش* في خطاب حالة الاتحاد في جانفي 2002:"*لن أنتظر الأحداث بينما الأخطار تتجمع.لن أقف جانبا بينما الخطر يقترب أكثر فأكثر...لأن حربنا على الإرهاب قد بدأت بداية جيدة، لكنها بدأت فقط. وقد لا تنتهي هذه الحملة تحت أعيننا، مع ذلك فلا بد أن نشنها تحت أعيننا.لا نستطيع أن نتوقف قبل الهدف...قد دعا التاريخ أمريكا وحلفاءنا للعمل، وإنا لمسؤوليتنا وامتيازنا أن نقاتل في معركة الحرية*"[1].

وقدم الرئيس *ج.و.بوش* شرحا مفصلا لمبدأ الضربة الاستباقية، في خطبة التخرج في أكاديمية *"ويست بوينت" West Point* بقوله:"*لقسم كبير من القرن الماضي كان الدفاع عن أمريكا يعتمد على مبدأ الردع والاحتواء في الحرب الباردة.وفي بعض الحالات ستطبق هذه الإستراتيجيات لكن أخطارا جديدة ستتطلب تفكيرا جديدا. فالردع-أي الوعد بانتقام شامل ضد دول-لا يعني شيئا ضد*

العسكرية مقارنة بتراجع نفقاتها الاجتماعية.**أنظر**: **بول كنيدي**، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة: مالك البديري، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1998، 823 ص.

وهناك دراسة أخرى جادة حاولت طرح السؤال عن مستقبل الإمبراطورية الأمريكية ، قدمها الكاتب *ويليام غايات*، المتخصص في السياسة الخارجية الأمريكية والباحث بجامعة برينستون بنيوجرسي، أنظر: **Nicholas Guyatt**, Encore un siècle Américain? Les Etats-Unis et le Monde au XXI siècle, Traduit de l'anglais par: Mariam Brulon et Caroline Harvey, Paris:éditions de l'Atelier,2002,299 pages.

=وذهب الكثير من المحافظين الجدد والمدافعين عن مصالح المركب الصناعي العسكري لتثبيت مقولة:"نعم أمريكا إمبراطورية ويجب أن تتصرف على هذا الأساس، مستفيدة من تفوقها العسكري الكاسح، أنظر على سبيل المثال: **Robert Kagan**, Of Paradise and Power,America and Europe in The New World order, New York, Random House, 2003.

[1] خطاب بوش عن حالة الاتحاد، يناير 2002.

شبكات إرهابية مبهمة حيث لا دول أو مواطنين للدفاع عنهم.والاحتواء غير ممكن حينمـا يمتلـك طغاة غير متوازنين عقليا أسلحة للتدمير الشامل يمكنهم إطلاقها بواسطة ***صواريخ أو أن يزودوا بـها سرا حلفاء إرهابيين لهم***...*فإذا انتظرنا حتى تتحقق هذه الأخطار ماديا فإننا سنكون قد أطلنا انتظارنا أكثر مما يلزم...*"[1].

وعليه، فقد أصبحت الإستراتيجية العسكرية الأمريكية قائمة على الخيار العسكري كأداة حاسمة في التعامل مع *تنظيم القاعدة* في مختلف مناطق العالم، التي تعتبر ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لمستقبل بقاء واستمرارية الإمبراطورية الأمريكية، وهو ما سوف نبينه من خـلال الحرب على *طالبان وتنظيم القاعدة* في أفغانستان، واستخدام *تنظيم القاعدة* كتبرير أخلاقـي لغزو العراق، بحجة أن نظام صدام حسين كان يقيم علاقات سرية مع *تنظيم القاعدة* وحتى بعد الغزو أصبح "*تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين*"الخطر الذي يهدد الأمن الداخلي والخارجي لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، كما نبين التحركات العسكرية الأمريكية في القـرن الأفريقي والغرب العربي والساحل الأفريقي ثم نبين كيف ساهمت إدارة *ج.و.بوش* في دعم إسرائيل ضد المقاومة الإسلامية في فلسطين (نموذج حكومة حماس) وفي لبنان (حزب الله) .

أ- الحرب على الطالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان.

ب- غزو العراق والارتباط المزعوم بين صدام والقاعدة.

ج- التحركات العسكرية في الساحل الأفريقي.

د- التحركات العسكرية في القرن الأفريقي(نموذج الصومال).

ه- دعم إسرائيل في محاربة المقاومة الإسلامية (حماس وحزب الله).

الفرع الأول: الحرب على الطالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان.

مباشرة بعد أحداث 9/11 ودون انتظار نتائج التحقيقات الرسمية حملت الإدارة الأمريكية مسؤولية الأحداث إلى تنظيم *القاعدة*، "*هناك طابع بن لادن في كل هذا*"صرح *جورج تينـت*، مدير الاستخبارات المركزية،عند إبلاغه بالهجوم الأول على برج التجارة العالميـة.[2]وقـد

---

[1] خطبة التخرج الرئاسية ألقيت في أكاديمية"وست بوينت"، بتاريخ 1جوان/يونيو 2002.
نقلا عن: **نصير عروري**، حملة جورج و.بوش المناهضة للإرهاب، ضمن كتاب جماعي، أحمد بيوض وآخرون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص 236.

[2] **بوب ودورد**، بوش محاربا، مرجع سبق ذكره، ص25.

استندت إدارة الرئيس *ج.و.بوش* لإلحاق التهمة *بتنظيم القاعـدة* إلى العمليات السابقة الـتي نسبت *لابن لادن* وجماعته، فمنذ سنة 1992وإلى غاية أحداث 9/11، اتهمـت الولايـات المتحدة الأمريكية *أسامة بن لادن* بتخطيط وتدبير 30 حادثا ضد مصالحها، كمـا حملتـه المسؤولية عن تمويل معسكرات التدريب وتحضير الجهاديين في شتى مناطق العالم، وكانت وكالة الاستخبارات المركزية تسعى للقبض عليه، خصوصا بعد عمليات تفجير السفارتين الأمريكيتين في كل من *كينيا وتنزانيا* سنة 1999، وهو ما جعل الرئيس *بيل كلينتون* في حينها يأمر بإطلاق 66 صاروخ *كروز* على مخيمات التدريب في أفغانستان، اعتقادا منه أن *أسامة بن لادن* يوجد في اجتماع في تلك المخيمات،ويروي الرئيس *بيـل كلينتـون* في مذكراتـه أحداث *كينيا وتنزانيا* بقوله:"*أصيبت السفارتان الأمريكيتان في تنزانيا وكينيا بقنبلـتين انفجرتـا بفارق خمس دقائق بين كل منهما، فأدتا إلى مصرع 257 شخصا، 12 منهم أمريكيـون، وجـرح 5.000 آخرين.****وأشارت الأدلة الأولية إلى شبكة أسامة بن لادن، التي صـارت تعـرف باسـم القاعدة،*** *وهي التي شنت الهجومين.ففي أواخر فبراير، أصدر بن لادن فتوى تدعو إلى محاربة الأهداف الأمريكية العسكرية والمدنية في أي مكان في العالم، وفي ماي قال مؤيدوه سيضربون أهدافا أمريكيـة في الخليج، وتحدث عن جلب الحرب داخل أمريكا*"[1].

لجأ الرئيس *بيل كلينتون* إلى عدة خيارات للتعامل مع *بن لادن وتنظيم القاعـدة*، باسـتخدام القوة العسكرية عن طريق الهجومات بصواريخ *كروز* على مخيمات التدريب في أفغانستان، التي كان يزعم أنها معسكرات *القاعدة*، وبإطلاق القذائف على المصنع الكيميائي السوداني، الذي شككت فيه المخابرات الأمريكية أنه يستخدم لإنتاج مـادة كيميائيـة وتخزينـها وتستعمل في إنتاج غاز الأعصاب vx ، وقد برر الرئيس *كلينتون* استخدام القوة العسكرية ضد تنظيم *القاعدة* في خطاب صرح فيه للرأي العام الأمريكي :"*..أمـرت بالضـربات لأن القاعدة هي المسؤولة عن تفجير السفارتين، وأن بن لادن ربما كان المنظم والممول البارز للإرهـاب الدولي في العالم اليوم، وهو رجل تعهد بشن حرب إرهابية على أمريكا دون تمييز بين العسـكريين والمدنيين*".[2]

---

[1] **بل كلينتون**، حياتي، مرجع سبق ذكره، ص865.

[2] نفس المرجع ، ص873.

كما استخدمت إدارة *بيل كلينتون* العقوبات الاقتصادية للحد من خطورة *تنظيم القاعـدة*، حيث وسع العقوبات لتشمل حركة *الطالبان* التي تؤوي *بن لادن* وجماعته، ووقـع الأمـر التنفيذي رقم 13099 الذي يفرض عقوبات اقتصادية على *بن لادن والقاعدة* وتوسيعه لنظام *طالبان*، وقد استند الرئيس *كلينتـون* في هذا الأمر التنفيذي على قانون سلطات الطـوارئ الاقتصادية الدولية، الذي سبق وأن طبق على ضد اتحاد *كارتـل كـالي* للمخـدرات في كولومبيا.

ودرست إدارة *بيل كلينتون* عدة خيارات أمنية للقبض على *بن لادن*، حيث بدأت وكالـة المخابرات المركزية بعملية سرية لتدريب 60 من المغاوير من وكالة المخابرات الباكستانية لدخول أفغانستان والقبض على *بن لادن*، ولكن هذه العملية ألغيت بسبب حدوث انقلاب عسكري في باكستان في سنة 1999، "*طلبت من الجنرال شلتون ودك كلارك أن يطورا خيارات لإسقاط مغاوير في داخل أفغانستان.فقد رأيت أننا إذا دمرنا اثنين من قواعد تدريب طالبان، فسوف يظهر لهم ذلك أننا جادون، حتى وإن لم نصب بن لادن وكبار مساعديه.وقـد رأيـت أن كبـار العسكريين لا يريدون ذلك، ربما بسبب الصومال، وربما أنهم سيضطرون إلى إرسال قوات خاصـة دون أن يعرفوا على وجه التأكيد أين بن لادن..كما وقعت عدة مذكرات إشعار تخول الاستخبارات المركزية أن تستخدم القوة المميتة للقبض على بن لادن*".[1]

إضافة إلى العمليتين العسكريتين في *تنزانيا وكينيا* اتهم *بن لادن* في عملية تفجـير القاعـدة العسكرية الأمريكية *بالخبر*، في *الظهران* بالملكة العربية السعودية، التي وقعـت في جـوان 1996، حيث راح ضحيتها 19 عنصر من عناصر القوى الجوية وأصـيب 300 أمريكـي وغير أمريكي، ويروي الرئيس الأمريكي، *بيل كلينتون*، هذه العملية بقوله:"*كان السعوديون قد سمحوا لنا بإقامة قاعدة الخبر بعد حرب الخليج على أمل أن وجود قوات أمريكيـة متمركـزة في الخليج مسبقا سيردع أي اعتداء آخر قد يقوم به صدام حسين، وتمكننا من سرعة الاسـتجابة إن لم يكن الردع ناجحا.وقد أنجزت هذا الهدف، غير أن القاعدة جعلت قواتنا أكثر عرضة للإرهـابيين في المنطقة.لم تكن الاحتياطات الأمنية في الخبر كافية، فقد تمكنت الشاحنة من الاقتراب كثيرا من البنـاء لأن عناصرنا والسعوديين قد استهانوا بقدرة الإرهابيين على صنع قنبلة بهذه القوة*".[2]

---

[1] بيل كلينتون، المرجع السابق، ص873.

[2] نفس المرجع، ص781.

ونسب هجوم آخر لتنظيم *القاعدة* على إثر الهجوم على المدمرة البحرية الأمريكية *يـو أس أس كـول*، في أكتوبر سنة 2000، والتي راح ضحيتها 17 بحارا أمريكيا في ميناء عـدن باليمن، واتهم فيها *أبو زبيدة*، أحد المقربين من *بن لادن*.

ويمكن إرجاع المواجهة الأولى بين الولايات المتحدة الأمريكية و*تنظيم القاعدة*، إلى تـاريخ 3-4 أكتوبر 1993 *بمقديشو* بالصومال، حين تلقت القوات الأمريكية ضربات عسكرية من قبل "*الجهاديين*"الذين قتلوا 18 عسكريا أمريكيا واتهمت و.م.إ تنظيم *أسامة بن لادن* بالرغم من أن هذا الأخير لم يتبن العملية مباشرة، وهي الفترة التي كان فيها الصومال يعيش حربا أهلية، حيث كانت تعمل القوات الأمريكية تحت المظلة الأممية في إطار عملية"*عودة الأمل*" للصوماليين.

مثلت أحداث 9/11 فرصة تاريخية لمتقدي سياسة إدارة *بيل كلينتون* تجاه تنظـيم *القاعـدة*، خصوصا أولئك الذين ينكتون على سياسته القائمة على استخدام صواريخ *كروز* التي يصل سعرها إلى مليون دولار مقابل ضرب مخيمات لا يتعدى سعر الواحد منها 10 دولارات.

فما هي مبررات صانعي القرار في إدارة *ج.و.بوش* لغزو أفغانستان؟ ومـا هـي الـدوافع الموضوعية التي يمكن أن نقدمها في إطار هذه الدراسة؟

أولا، نسجل أنه من المفارقة التاريخية في التاريخ السياسي المعاصـر للولايـات المتحـدة الأمريكية أن الإدارة الأمريكية انتقلت من دعم وتمويل الحركات الإسلامية الجهاديـة في أفغانستان بسبب الغزو السوفيتي إلى مطاردة الحركات الجهادية التي كانت تدعمها بالمال والسلاح والإعلام، وطبقا للوثائق الأمريكية وضمنها مذكرات *كارتر* ووزيـر الخارجيـة *سايروس فانس* ومذكرات *برجنسكي*، فإن اجتماع مجلس الأمن القـومي في إدارة *كـارتر*، غداة الغزو السوفيتي لأفغانستان، كان قد استقر على مجموعة مـن الخيـارات لمواجهـة الوجود السوفيتي في أفغانستان من بينها، تشجيع عناصر المقاومة في أفغانستان على تكثيف نشاطها بما يمكنها من تعطيل الجيوش السوفيتية، ثم الانتقال من حرب التعطيل إلى حـرب التوريط، أي حرب استنزاف ترغم السوفييت في النهاية على الانسحاب من أفغانسـتان عسكريا في ظروف غير ملائمة سياسيا، على حد تعبير *حسنين هيكل*، وبمـا أن المقاومـة الأفغانية التي أدى نشاطها إلى خلخلة الأوضاع في أفغانستان بمـا أوصـل إلى التـدخل

السوفيتي مقاومة إسلامية، فإننا لا بد أن تستمر كذلك وتتصاعد باستنفار كافة أصدقائها ومناصريها في العالم الإسلامي والدول الإسلامية، والوصول في ذلك إلى حد تكوين تحالف إسلامي واسع يحمل عبء محاربة ضد السوفييت في أفغانستان.[1]

لا يخفي مهندس إدارة "*قوس الأزمات*" *زبيغنيو برجنسكي*، المستشار السابق للأمن القومي في إدارة *كارتر*، هذه السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة الأميركية تجاه الغزو السوفيتي لأفغانستان، والتي حددها بقوله:"*أثار الغزو السوفيتي لأفغانستان ردا أمريكيا مزدوجا:* ***المساعدة الأمريكية المباشرة للمقاومة المحلية في أفغانستان بهدف استنزاف الجيش السوفيتي،*** *والتعزيز الواسع النطاق للوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج الفارسي كرادع لأي تغلغل إلى الجنوب للنفوذ السوفيتي السياسي أو العسكري.التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن منطقة الخليج الفارسي بنفس مستوى التزامها بالدفاع عن مصالحها الأمنية غربي وشرقي أوراسيا*".[2]

الرؤية الأمريكية في "*الجهاد الأفغاني*" كانت مبنية أساسا على إستراتيجية محاربة"*إمبراطورية الشر*"بأقل التكاليف، الموارد البشرية تأتي من البلدان العربية والإسلامية، خصوصا من مصر أين برز بشكل واضح صعود "*الجماعة الإسلامية*"التي كانت وراء اغتيال الرئيس *السادات*، وكذلك من الجزائر، التي عرفت ظهور التيار الجهادي مع "*جماعة بويعلي*".كما أن التمويل لهذا الجهاد تقدمه الدول الخليجية النفطية* التي ترى في الثورة الإسلامية الإيرانية الخطر الذي يهدد استقرارها في المنطقة ويمكن أن تستغل الجماعات لصالحها، وبذلك فإن الإدارات الأمريكية تجنب تورط أفراد فرقها العسكرية في النزاع الأفغاني-السوفيتي كما تبعد ثقل التمويل الذي يقع على عاتق دافع الضرائب الأمريكي.[3]

اتضح الخلاف الأمريكي مع *التيار السلفي الجهادي* في أزمة الخليج الثانية، حيث صعد *بن لادن* من عدائه للنظام الملكي السعودي ومن الوجود الأمريكي في الأراضي المقدسة،

---

[1] أنظر: **محمد حسنين هيكل**، الزمن الأمريكي: من نيويورك إلى كابول، مرجع سبق ذكره، ص236-237.

[2] **زبيغنيو برجنسكي**، رقعة الشطرنج الكبرى، مرجع سبق ذكره، ص76.

*لم تكلف عمليات دعم الجهاد الأفغاني من قبل دافعي الضرائب الأمريكية إلا القليل، حيث التقديرات السنوية تشير إلى 1.2 مليار دولار سنويا فقط، أغلبية هذه المبالغ تدفعها دول الخليج النفطية، وهي قيمة ضئيلة مقارنة بالرهانات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

Cf: Gilles Kepel, " Terrorisme islamiste :de l’anticommunisme au jihad anti-américain", Revue RAMSES, 2003, p 42.

[3] **Gilles Kepel,** Jihad: expansion et déclin de l'islamisme, éditions Gallimard, Paris, 2000, p 311.

خصوصا بعدما رفض عرض خدماته على النظام الملكي للدفاع عن الحدود السعودية من أي اعتداء من النظام العراق اللائكي، لينتقل إلى السودان الذي احتضنه النظام الإسـلامي بزعامة *د.حسن الترابي*، ليعيد ترتيب حركية "*الجهاد الأفغاني*"، مستفيدا من الحركة السياسية النشطة *لحسن الترابي* من خلال"*المؤتمر الإسلامي الشعبي العالمي*"الذي كان يطمح من خلاله إلى بناء مركز للعالم الإسلامي موازي للسلفية السعودية.

ثانيا، إذا كانت السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية الجهادية في أفغانسـتان قـد تغيرت جذريا ما بين مرحلة إدارتي *كارتر وريغان*، اللتان دعمتا "*مقاتلي الحريـة*" *freedom fighters* كما كان يطلق عليهم في الخطاب الرسمي الأمريكي، إلى مرحلة إدارة *ج.و.بوش* التي رأت في خيار غزو أفغانستان ومطاردة تنظيم *القاعدة وحركة طالبان* التي تؤويها بالخيار العقلاني، فإن الثابت ما بين الغزو السوفيتي والغزو الأمريكـي يبقـى تحـدده الأهميـة الإستراتيجية التي تكتسيها منطقة أفغانستان في حسابات القوى الكبرى المتنافسـة علـى الزعامة العالمية، ويشكل هذا الثابت أحد الدوافع الأساسية التي أدت بصانعي القـرار في إدارة *ج.و.بوش* بتفضيل خيار الأداة العسكرية المباشرة.

إن تحليل موقف الإدارة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية وبالأخص تنظيم *القاعدة* يجعلنا نضع نصب أعيننا التحليل الذي توصل إليه الكاتب الفرنسي"*جيل كيبـل*"، المخـتص في الحركات الإسلامية، ومفاده أن انتقال الحركات الإسلامية الراديكالية من الجهـاد ضـد الاتحاد السوفيتي إلى الجهاد ضد الولايات المتحدة الأمريكية تعد عملية مركبة ومعقدة مـا بين البعدين العقائدي والجيوستراتيجي، ولا يمكن أن نفصل بين الحركـات الإسـلامية الراديكالية والدوائر الأمنية والإستخباراتية، وعليه، فإن الباحث في هذا المجال سيجد نفسه أمام معطيات مقتضبة وأسئلة كثيرة وإجابات قليلة.[1]

دراسة القرار الأمريكي في الحرب على نظام *طالبان وتنظيم القاعدة* تدلنا على أنه كان قـد حدد في أول خطاب للرئيس الأمريكي بعد أحداث 9/11 ، وهو ما أصبح يعرف بعقيدة بوش "*لن نميز بين الذين خططوا هذه الأعمال والذين آووهم*" كما بنى بـوش عقيدتـه علـى

---

[1] **Gilles Kepel,** Terrorisme islamiste:de l’anticommunisme au jihad anti-américain,op.,cit.p 45.

ملاحقة *تنظيم القاعدة* في عقر دارها بدلا من الإبقاء على نهج *بيل كلينتون* الذي اعتمد على الضربات الخاطفة، كما رأينا ذلك في الهجوم على المعسكرات في أفغانستان أو ضرب مصنع الشفاء للدواء بالسودان.

كان هناك إجماع بين صانعي القرار في إدارة *ج.و.بوش* على ضرورة استخدام الخيار العسكري ضد *تنظيم القاعدة ونظام طالبان*، قال وزير الدفاع *دونالد رومسفيلد*:"*إنه كلما أسرعنا بالعمل، كلما كسبنا التأييد العام..ويجب استخدام كل أدوات الطاقة القومية، وليس القوة العسكرية، بل القوى القانونية والمالية والدبلوماسية ووكالة المخابرات المركزية*"، وصرح مدير الاستخبارات المركزية *جورج تينت* قائلا:"*إن علينا أن نحرم القاعدة من أي ملجأ.يجب أن نقول لطالبان قد انتهينا منهم، وأنه لا فرق بين الطالبان والقاعدة..وإنه رغم أن مقر القاعدة هو في أفغانستان، فإننا تعمل في كل العالم، في كل القارات.إن لدينا مشكلة تتألف من 60 بلدا*". وكان رد الرئيس *بوش* على *جورج تينت* حازما:"*سنلتقطهم واحدا واحدا*".[1]

الإجماع الداخلي على استخدام الخيار العسكري ضد نظام طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان صاحبه تحالف دولي أعطى الشرعية لخيار الغزو، حيث أعلن *جورج روبرتسون*، الأمين العام للحلف الأطلسي، في اليوم التالي للهجومات:"*أن ما تعرضت إليه الولايات المتحدة الأمريكية يمثل عدوانا على جميع الدول الأعضاء*"[2]وهو ما يسمح باستخدام المادة الخامسة من معاهدة الحلف الأطلسي*، والتي تنص على مبدأ الدفاع الجماعي، وهو ما يسمح للولايات المتحدة الأمريكية أن تطلب من الحلف مساعدتها في خيارها العسكري.

لكن ما لاحظناه، أن الولايات المتحدة الأمريكية لم ترد الإشراك الفعلي لنظرائها في الحلف الأطلسي حتى تضطلع بمهامها السرية لوحدها وإن استغلت المطارات والموانئ واستخدام

---

[1] **أنظر** المحادثات التي جرت داخل مجلس الأمن القومي في كتاب: **بوب ودورد**، بوش محاربا، المرجع السابق، ص.ص 56-59.

[2] العرب والمسلمون بعد هجمات سبتمبر، التقرير الإستراتيجي العربي، سنة 2001، القاهرة 2002، ص54.

* تنص **المادة الخامسة من معاهدة إنشاء حلف شمال الأطلنطي**، الموقعة في 4 أفريل 1949 على أن:" تتفق الأطراف على أن أي هجوم على عضو أو أكثر من أعضاء الحلف في أوروبا يعتبر هجوما على الأعضاء جميعا، ويوافقون بالتالي، في حالة حدوث مثل هذا الهجوم المسلح، وفي إطار تنفيذ حق الدفاع عن النفس، بصورة فردية أو جماعية، بموجب الفقرة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، على مساعدة الطرف أو الأطراف التي تعرضت للهجوم من خلال القيام فورا، بصورة فردية وبالتنسيق مع الأطراف الأخرى، بكافة الأعمال الضرورية، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة، لاستعادة الأمن في منطقة شمال الأطلنطي والحفاظ عليه.وسوف يتم إبلاغ مجلس الأمن فورا بمثل هذا الهجوم وكافة الإجراءات التي اتخذت بناء عليه. ويجب أن تتوقف مثل هذه الإجراءات عندما يتخذ مجلس الأمن الإجراءات الضرورية لاستعادة الأمن والسلم الدوليين والحفاظ عليهما".



طائرات الإنذار المبكر التابعة للحلف وتمويل الحماية الأمنية للقوات الأمريكية في أوروبا وتبادل المعلومات الاستخباراتية.

كما استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية في خيارها العسكري مظلة الأمم المتحدة بعد صدور القرارين 1368 و1373، اللذين أدانا الإرهاب وألزما الدول كافة بالتعاون في مواجهة كافة أشكال التنظيمات المتهمة بالإرهاب. ومن جهة أخرى، استطاعت إدارة *ج.و.بوش* أن تقيم تحالف مع دول الجوار لبناء الهجوم على أفغانستان، خصوصا مع باكستان، إيران روسيا ودول آسيا الوسطى، إلى جانب الدول العربية.

وأثناء الغزو الأمريكي وقبله استطاعت إدارة *ج.و.بوش* أن تقيم تعاونا إستراتيجيا مع التحالف الشمالي الأفغاني المعادي لتنظيم طالبان، وأن تشكل حكومة مؤقتة.

إذا حللنا الأهداف الإستراتيجية التي تمثلها أفغانستان في المنافسة بين القوى الكبرى حول الزعامة العالمية، وبالأخص بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وبين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، فإننا نجد أن صانع القرار في إدارة *ج.و.بوش* لا يمكنه أن يعلن حربا مكلفة ويخاطر بجيوشه إذا لم تعد عليه بالفوائد الحيوية لمستقبل المشروع الإمبراطوري الذي رسمه وحاول أن ينفذه "*المحافظون الجدد*" في الحلقة الأولى من سلسلة المناطق الحيوية التي سماها برجنسكي "*بأوراسيا*".

فالموقع الإستراتيجي لأفغانستان، بسبب قربها من بحر القزوين، الذي يعتبر *الإلدورادو* الجديد للمحروقات، حيث تشير بعض التقديرات على أن الاحتياطي النفطي في المنطقة يصل إلى 32.5 مليار برميل، في حين أن الاحتياطات المحتملة يمكن أن تصل إلى 186 مليار برميل، مما يجعل إجمالي الاحتياطات في بحر قزوين تصل إلى ما يتجاوز 200 مليار برميل[1]،ويمثل الاحتياطي من الغاز ما بين 10 إلى 15 تريليون متر مكعب، أي ما بين 7 إلى 10 بالمائة من الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي، والتي تقدر ب146 تريليون متر مكعب.[2]

---

[1] **Wilfred.I. Kohl**, The Development of Caspian Sea Oil Implication for Opec,Caspian Energy Resources,p.27. **نقلا عن**:د.**فوزي درويش**، التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، القاهرة: مطابع غباشي بطانطا، الطبعة الأولى يناير 2005 ، ص167.

[2] د.**فوزي درويش**، التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، نفس المرجع السابق، ص141.

وتمثل احتياطات الطاقة في بحر قزوين عاملا جذابا للتنافس بين الشركات النفطية الأمريكية، حيث استقرت شركة *شفرون* في كازاخستان، وظهر التنافس بين الشركات الأمريكية من خلال الاعتماد على السياسيين الأمريكيين بمنحهم مناصب استشارية قصد استخدام نفوذهم للظفر بالصفقات، وهو ما وجدناه مع *ريتشارد تشيني، زبيغنيو برجنسكي*.

كما سعت القوات الأمريكية لبناء قواعد عسكرية في القواعد السوفيتية السابقة، وبالأخص بالقرب من المناطق التي تحوي احتياطي استراتيجي من المحروقات مما يسهل عليها التقليل من الاعتماد على نفط الخليج، وتحت غطاء "*المساعدات الإنسانية*"أمضت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقيات منذ سنة 1996 مع أوزباكستان لإقامة قيادة مركزية آسيوية وهي المعروفة ب *Centrabat*، ثم مع كازاخستان وكريغيستان، ونظمت الولايات المتحدة الأمريكية مع هذه البلدان الثلاثة عمليات عسكرية مشتركة في سنتي 1997 و1998.

وتتضح أهمية المنطقة النفطية من خلال المنافسة بين الشركات النفطية من أجل التفوق في الصفقات، وهو ما تبين مثلا في التنافس بين الشكة النفطية الأمريكية *يونوكال* Unocal والشركة النفطية الأرجنتينية Bridas حول أنبوب الغاز الذي يمر عبر أفغانستان من تركمنستان إلى أفغانستان-الطريق الوحيد الممكن-، وبعد الضغط الأمريكي على الرئيس التركمنستاني *صابر مراد نيزوف*، أمضى هذا الأخير العقد مع الشركة الأمريكية *يونوكال*.[1]

وعندما استولت حركة *طالبان* على النظام في أفغانستان في 26 سبتمبر 1996، كان التصور الأمريكي قائما على ضرورة ربط العلاقات مع النظام الجديد قصد الاستفادة من تأمين طرقات الغاز من تركمنستان إلى الباكستان، وتعززت العلاقات بعدما قام *كريس تاغار* Chris Taggar نائب رئيس شركة *يونوكال* بدعم نظام طالبان، وطالب باعتراف واشنطن بالنظام الجديد، كما حاول التقريب بين حركة طالبان ودوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال دعوة وفد من طالبان لزيارة واشنطن في نوفمبر 1997، وفتحت شركة *يونوكال* مركزا للتكوين الجامعي قصد تكوين 137 أفغاني في تقنيات بناء أنابيب الغاز.[2] بعد رجوع *أسامة بن لادن* إلى أفغانستان فارا من الضغوطات الأمريكية عليه

---

[1] Pierre Abramovici, Aux origines de la guerre antiterroriste: l'histoire secrète des négociations entre Washington et les Talibans", **Le Monde Diplomatique**, Janvier 2002, p.10.
[2] Pierre Abramovici, op.cit.p11.

في السودان، خصوصا بعد تحميله مسؤولية التفجيرات في تنزانيا وكينيا، أصبحت العلاقات ساخنة بين واشنطن ونظام *طالبان* وهو ما جعل شركة *يونوكال* تجمد مشروع أنبوب الغاز المار من أفغانستان، ولم نعد نسمع بالمشاريع النفطية الأمريكية في المنطقة إلا بعد أحداث 9/11 ، حيث وجدنا وزير الطاقة الأمريكي، *سبنسر أبراهام*، يعقد في روسيا صفقة لتسهيل بناء أنبوب الغاز لبحر القزوين Caspian Pipeline Consorium (CPC) ، الذي تصل تكلفة ربطه 2.5 مليار دولار، لحساب ثماني شركات نفطية من بينها *شفرون، تكساكو وإكسون موبيل*، والطارئ الجديد بعد الإطاحة بنظام *طالبان* في أفغانستان قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتعيين وفرض *حميد كارازي* ، الذي شغل منصب مستشار شركة *يونوكال* في مفاوضات أنبوب الغاز المار من كازاخستان عبر أفغانستان، ولا أعتقد أنها الصدفة التي جعلت نفس الشخص يعود لتولي مهام تحقيق الصفقة التي وقف نظام *طالبان* في وجهها.

ومع انهيار نظام *طالبان* مباشرة أصدرت الإدارة الأمريكية قوائم بالمنظمات والجماعات التي تصنفها بالإرهابية بما فيها حركات المقاومة المعادية لإسرائيل مثل *حزب الله وحركتي حماس والجهاد* الفلسطينيتين، وهو الأمر الذي لم تفعله قبل سقوط كابول، ويعود ذلك حسب تقديرات التقرير العربي الإستراتيجي إلى حرص إدارة *ج.و.بوش* على عدم إثارة الاعتراضات العربية.[1] كما سمحت الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها أن تنتهج نهج الإمبراطوريات السابقة، فالقانون الذي تؤمن به وتطبقه مبني على"*السلام الأمريكي*"، الذي يعني فرض ما تراه مناسبا لأعدائها بعيدا عن القواعد الإنسانية العالمية، وهو ما تجسد في قضية أسرى تنظيم *القاعدة* وحركة *طالبان*، الذين اعتبرتهم "*جماعات إجرامية*" لا يستفيدون من القوانين والمعاهدات الدولية التي تفرض بعض القواعد الإنسانية في التعامل مع أسرى الحرب، وكثيرا ما كانت القوات الأمريكية تقوم بالتصفية الجسدية لهؤلاء، وهو ما حدث في الأيام الأولى من الغزو في هجمات قلعة"*جانجي*" بشمال أفغانستان، في الفترة ما بين 25 نوفمبر حتى ديسمبر 2001 حيث تعرض ما يقرب من 300 أسير معظمهم من غير الأفغان

[1] أنظر : العرب والمسلمون بعد هجمات سبتمبر، التقرير الإستراتيجي العربي لسنة 2001، مرجع سبق ذكره، ص63.

لعملية تصفية جسدية على يد قوات بريطانية وأمريكية ومن تحالف الشمال الأفغاني، منعت التحقيقات في القضية من قبل المنظمات غير الحكومية والصليب الأحمر.[1]

وتشير بعض التحليلات هنا لقضية الصراع بين وزارة الدفاع ووزارة الخارجية فيما يتعلق بقضية الأسرى، وهو ما يدخل في الاتجاه العام لعملية صنع القرار داخل البيروقراطية الأمريكية والمتمثل في الصراع التقليدي في الرؤى والمبادئ التي تحكم السلوك الدولي لكل من الجهازين التنفيذيين،حيث اعتبر البنتاغون وعلى لسان وزير الدفاع، *دونالد رومسفيلد*، "*أن معتقلي طالبان وتنظيم القاعدة إرهابيون ولا يستحقون صفة أسرى حرب، لأنهم مقاتلون غير شرعيين ينتمون إلى شبكة إرهابية وليس إلى جيش، فلم يكونوا يرتدون زيا ولم يكونوا يحملون سلاحهم أو شاراتهم علنا، ولا يتصرفون مثلما يتصرف الجيش، كانوا يتحركون كإرهابيين*[2]."

أما وزير الخارجية، *كولن باول*، فقد طالب بتطبيق قواعد أسرى الحرب لتجنب أي مشاكل قانونية مستقبلا، ورأى بأن موقف البنتاغون يمكن أن يؤدي إلى معاملة الجنود الأمريكيين بنفس المنطق، وفي الأخير فإن القرار في التعامل مع أعضاء *القاعدة* وحركة *طالبان* حسمه الرئيس *ج.و.بوش* لصالح رؤية البنتاغون.

تتضح أهمية النفط التي تبدو العامل المركزي في غزو أفغانستان في حسابات صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية قائمة على إدراك أساسي مفاده، أن الآلية الوحيدة لوقف التهديد والزحف الصيني لا يتم إلا عبر السيطرة على احتياطي النفط والمراقبة على الممرات النفطية التي يمكن استخدامها لإضعاف الصين، وهو ما يعني بناء جدارا عازلا لتليين السلوك الصيني مستقبلا،بما يؤدي إلى تطويقها في رقعتها الجغرافية، خصوصا وأن التقديرات تشير إلى تزايد الطلب الصيني على النفط من الخارج من 12 بالمائة سنتي 2001 و2002 إلى 80 بالمائة عام 2015، وبالتالي، فإن التقديرات الرسمية الأمريكية التي سبق وأن قدمناها في النقطة المتعلقة بالتهديد الصيني، تجعل الصين كقوة أحادية منافسة عسكريا واقتصاديا للولايات المتحدة الأمريكية في نفس الفترة، أي سنة 2015، التي يزيد من حاجياتها النفطية من الخارج، وهو ما يجعلنا نؤكد على أن السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية في إدارة *ج.و.بوش* تستخدم تنظيم *القاعدة* لتنفيذ مشروع الإمبراطورية

---

[1] التقرير الإستراتيجي العربي لسنة 2001، المرجع السابق ، ص64.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

الأمريكية القائم على استمرار الولايات المتحدة الأمريكية كقوة أحادية بلا منافس علـى زعامة العالم.

كما أن الغزو الأمريكي لأفغانستان يجعلنا نعيد التذكير بموضوع تقرير *ريتشـارد تشـيني*، الذي فصلناه في النقطة المتعلقة بدور الجماعات النفطية وأهمية النفط بالنسبة للأمن القومي الأمريكي، ومنطقة بحر القزوين، تدخل في هذا الإطار العام، حيـث تسـعى الولايـات المتحدة الأمريكية إلى ضمان دعم وتعزيز الفرص التجارية للشركات الأمريكية، ودعـم الدول المحيطة ببحر قزوين من خلال تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصـادية والمالية، وبالأخص مع كازاخستان وتركمنستان وأذربيجان، مع لعب الدور المحـوري في إقامة أنابيب للنفط والغاز تربط هذه الدول قصد تسويقه.

وعند التطرق إلى أهمية الدول المحاذية لبحر القزوين، لا ننسى الدور الروسي في المنطقـة باعتبار أن الجمهوريات الثلاثة *كازاخستان، تركمنستان وأذربيجان*، كانت كلها ضمن نطاق سيادة الاتحاد السوفيتي، وكانت هذه الجمهوريات من المساهمين الرئيسيين في إنتاج النفط والغاز السوفيتي، فمثلا وصل إنتاج الغاز في تركمنستان في سنة 1990، أي سـنة قبـل استقلالها عن الاتحاد السوفيتي إلى 87.8 مليار متر مكعب، وبعد اسـتقلال تركمنسـتان تراجع الإنتاج بسبب الضغط الروسي الذي منع تركمنستان من استخدام شبكة خطـوط الأنابيب التي تملكها.[1] وهنا، لا يجب أن نبعد في تحليلاتنا لقرار إدارة *ج.و.بوش* في غـزو أفغانستان قضية مستقبل التنافس الأمريكي الروسي على نفط بحر قزوين، حيث تسـعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال متابعة تنظيم *القاعدة* إلى إيجـاد الشـرعية الأمنيـة والسياسية التي تنفذ بها إلى منطقة بحر قزوين لبناء قواعد عسكرية لتأمين الـنفط والغـاز وإمداداته حيث تعتبر أفغانستان ممرا إستراتيجيا لأنابيب النفط والغاز، كما اتضح لنـا في المفاوضات بين نظام *طالبان* وشركة *يونوكال* في فترة إدارة *بيل كلينتون*.

والمنافسة المستقبلية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا سيكون محورها خطوط أنابيب التصدير، كما أكدت ذلك الصحيفة الروسية *إزفيستيا* Izvestiya "*أن الـتحكم في خطـوط*

[1] **روبرت إيبل وآخرون**، مصادر الطاقة في بحر قزوين: الانعكاسات على منطقة الخليج، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى 2001، ص16.

الأنابيب سيكون أهم عوامل النفوذ الجيو سياسي في منطقة القوقاز قاطبة وآسيا الوسطى خلال القرن الواحد والعشرين".[1]

الفرع الثاني: غزو العراق وحجة الارتباط المزعوم بين صدام والقاعدة.

تمثل عملية غزو العراق في هذه الدراسة نموذجا لاستخدام الحركات الإسلامية-*تنظيم القاعدة*- كذريعة لتحقيق أهداف إستراتيجية بعيدة عن الدور الحقيقي للحركات الإسلامية، بحيث حاولت إدارة *ج.و.بوش* إيجاد الروابط والاتصالات المزعومة بين *تنظيم القاعدة* ونظام *صدام حسين* في العراق.

وتؤكد لنا عملية صنع القرار تجاه غزو العراق دور *مكتب الخطط الخاصة* التابع للبنتاغون، وأن الفاعلين الأساسيين في الترويج للدعاية السياسية التي ربطت بين نظام *صدام حسين* و*تنظيم القاعدة* كانوا ينتمون إلى "المحافظين الجدد"الذين هيمنوا على رسم السياسة الخارجية الأمريكية وهمشوا أي دور لوكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية، وهو ما بيناه بالتفصيل في دور وزارة الدفاع في رسم السياسة الخارجية، حيث احتكر المدنيون بقيادة وزير الدفاع *دونالد رومسفيلد* ونائبه *بول وولفويتز* رسم وصناعة القرار تجاه الحركات الإسلامية، وقد همش حتى العسكريين المعارضين لسياسته، وهو ما أكده الصحفي الأمريكي *سيمور هيرش* Seymour M.Hersh، الصحفي بيومية *نيويوركر* New Worker بقوله:"*لقد نجح رومسفيلد تدريجيا في استبدال أولئك الضباط في الأركان الذين كانوا يعارضون وجهة نظره، لقد تم اختيار أركان الحرب الجدد بعناية، وهؤلاء صاروا يبتكرون ويستنبطون أشياء لجعل وزير الدفاع مسرورا..وأصبحوا لا يصدرون أفكارا عسكرية، بل يجاملونه في آرائه ويوافقونه في اقتراحاته."*[2]

ولقد تم تشكيل *مكتب الخطط الخاصة* من أجل إيجاد الدليل على ما كان *دونالد رومسفيلد* و*بول وولفويتز* يعتقدان بأن *لصدام حسين* علاقات وثيقة *بتنظيم القاعدة* وأن العراق يمتلك مخزونا ضخما من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية حتى النووية، وترأس إدارة عمليات

---

[1] **روبرت إيبل وآخرون**، مصادر الطاقة في بحر قزوين، المرجع السابق، ص17.

[2] **سيمور هيرش**، القيادة الأمريكية العمياء: الطريق من 11 أيلول إلى سجن أبو غريب، بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى 2005، ص203.

الخطط الخاصة، *أبرام شالسكي*، وهو خبير ومن أتباع الفيلسوف اليهودي *ليـو شـتراوس*، ولديه خبرة طويلة في تعبئة الرأي العام والموارد في فترة الحرب الباردة، كمـا عمـل في مؤسسة راند المقربة من المركب الصناعي العسكري.

وكان واضحا في صناعة القرار في إدارة *ج.و.بوش* أن العملية تتم مـن مكتـب الخطـط الخاصة إلى وزير الدفاع ثم إلى مكتب نائب الرئيس إلى الرئيس نفسه"*خلال عام 2002 كانت التقارير تتدفق من البنتاغون مباشرة إلى مكتب نائب الرئيس وبعد ذلك إلى الرئيس مع تقييم سـابق بسيط من قبل المحترفين في الاستخبارات..*"[1].

استخدم مكتب الخطط الخاصة والمستشارون الفاعلون في إدارة *بوش* قضية "الاتصـالات والروابط"بين العراق و*تنظيم القاعدة*، كما روجوا لدور صدام حسـين في أحـداث 9/11 "*ليس غريبا أن نجد أن سبعين بالمائة من سكان الولايات المتحدة الأمريكية، بعد سماعهم عبارات تقال وتعاد مرات -مثل أن غزو العراق هو من معارك الحرب على الإرهاب التي بدأت يوم الحادي عشر من سبتمبر-قد صدقوا أن صدام حسين هو الذي هاجم البنتاغون ومركز التجارة العالمي.ولا يخالجني شك في أن كثيرين من الجنود الأمريكيين الأبطال الذين يعرضون حياتهم للخطر في العراق يظنـون، بسبب تلك التصريحات المضللة الصادرة عن البيت الأبيض، أنهم يثأرون لثلاثة آلاف ضحية سـقطوا جميعا يوم 11 سبتمبر، إنه لأمر رهيب حقا أن يعطى ذلك الانطباع الكاذب إلى شعبنا وجنودنا. ولم يقدم الرئيس تصريحا واضحا بأنه" لا يوجد دليل على تورط العراق في هجمات الحادي عشر مـن سبتمبر إلا في شهر سبتمبر 2003، أي بعد احتلال العراق*".[2]

عندما طلب من *دوغلاس فيث*، وكيل وزارة الدفاع، أثناء شهادته أمام الكونغرس الدليل الذي يثبت الروابط والاتصالات بين *صدام حسين* و*تنظيم القاعدة*، تعهد بـإبراز الوثـائق الاستخباراتية التي تثبت وجود هذه الصلة، وقدم مذكرة إلى لجنة الكـونغرس تتضـمن خلاصة لعشرات التقارير الاستخباراتية المتعلقة بالموضوع، وسربت هذه المذكرة وبما فيها من معلومات سرية للغاية إلى مجلة يملكها *المحافظون الجدد* نشرت هذه المعلومات السرية على

---

[1] **سيمور هيرش**، القيادة الأمريكية العمياء، المرجع السابق ، ص212.

[2] رتشارد كلارك، في مواجهة جميع الأعداء: من داخل حرب أمريكا على الإرهاب، تعريب: وليد شحادة، بيروت: الحوار الثقافي، 2004، ص343.

الفور، وحاول *المحافظون الجدد* إيهام الرأي العام الأمريكي بأن الوثيقة تمثل الدليل القـاطع على تلك العلاقة بين العراق و*تنظيم القاعدة*.

وعلق *ريتشارد كلارك*، باعتباره خبير في مكافحة الإرهاب، على تلك المذكرة التي قـدمها *دوغلاس فيث* التي تثبت علاقة *صدام حسين بتنظيم القاعدة* قائلا:"*ربما تكون مذكرة فيث مقنعة لأولئك الذين لا يملكون الخبرة الكافية في قراءة التقارير الاستخباراتية الأولية.أما الخبراء في الاطـلاع على الألوف المؤلفة من هذه التقارير وعلى مدى سنين طويلة فإن هذه المذكرة لا تعني شيئا.ونقلـت صحيفة واشنطن بوست عن بات لونغ Pat Lang صاحب الخبرة الطويلة في وكالـة اسـتخبارات الدفاع قوله إن هذه المذكرة ليست سوى لائحة لكتلة من التقارير غير المؤكدة، تشير في معظمها إلى* ***إخفاق العراق والقاعدة*** *في* ***إقامة نوع من العيش المشترك بينهما****.ونقلت صحيفة الواشنطن بوست أيضا عن ضابط استخبارات آخر رفيع المستوى قوله إن هذه المذكرة كانـت مجـرد نقـاط مـن بيانات...من بين ملايين التقارير التي تحتفظ با أجهزة الاستخبارات، ويعتقـد أن معظمهـا غـير صحيح.كما أن البنتاغون نفسه أصدر بيانا عقب تسريب مذكرة فيث ذكر فيها أن التقارير الصحفية القائلة إن وزارة الدفاع قد أكدت المعلومات الجديدة عن وجود علاقة بين تنظيم القاعدة والعراق قبل الحرب هي تقارير"غير دقيقة"* .[1]

روجت عدة معلومات من الاستخبارات الأمريكية تحاول ربط *صدام حسين بتنظيم القاعدة*، فمثلا، في يوم 14 سبتمبر 2001، صرح *جيمس وولسي*، مدير وكالة المخابرات المركزيـة السابق، في الفترة ما بين 1993-1995، أن هناك دليلا ظرفيا قويا على أن الرئيس العراقي يمكن أن يكون قد تعاون مع *أسامة بن لادن* في الماضي"*وهو من شأنه أن يكون تزاوجا مثمـرا بين صدام وبن لادن.يحصل بن لادن على العلانية التي يريد، بينما يكون صدام الشريك النائم الـذي يحصل على الانتقام ويسبب المشاكل؛ وفي الوقت نفسه يستمر في بيع نفطه ويحتفظ بـدعم روسـيا والصين"* .[2]

وتداولت عدة أسماء لإثبات الصلة بين نظام *صدام حسين وتنظيم القاعـدة*، فمرة يتم التركيز على *رمزي يوسف*، الذي أدين بتنظيم التفجير الأول في مبنى التجـارة العالميـة في سـنة

---

[1] رتشارد كلارك، رتشارد كلارك، في مواجهة جميع الأعداء: من داخل حرب أمريكا على الإرهاب، تعريب: وليد شحادة، بيروت: الحوار الثقافي، ص343-344.

[2] جيف سيمونز، استهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2003، ص45.

1993،والعلاقة التي تكون قد ربطته بالمخابرات العراقية، ومرة أخرى يقـدم مسـؤولو المخابرات المركزية اسم *محمد عطا*، الذي يزعم أنه قاد طائرة *البوينغ* التي اصطدمت بالبرج الشمالي من مركز التجارة العالمي، الذي يتهم بأنه التقى برئيس المخـابرات العراقيـة في أوائل سنة 2001، وتارة أخرى؛ كانت تقدم المعلومات بأن ثلاثة من كبـار مسـؤولي المخابرات العراقية ، من ضمنهم *حسن شلش*، كانوا قد زاروا باكستان للاجتماع بممثـي *القاعدة*، وأن وفد عراقي رفيع المستوى من الأمن العراقي ومن بينهم المسؤول الكـبير في المخابرات العراقية، *أحمد الجفاري*، كانوا قد أخذوا معهم مبالغ كبيرة من النقود[1].

ينفي *ريتشارد كلارك* أية علاقة دعم أو اتصالات تنظيمية بين *تنظيم القاعدة ونظـام صـدام حسين*، ويتحدى إدارة *ج.و.بوش* بقوله:"*لو كان ثمة دليل واحد على أن العراق يقـدم المـال لتنظيم القاعدة قبل الغزو لكانت إدارة الرئيس بوش أول من أبرزه وأعلنه للملأ.وإنما يوجـد لـدينا الدليل، بالطبع، على أن إيران منحت القاعدة الملاذ الآمن قبل 11سبتمبر وبعده.ولدينا الدليل أيضـا على أن السعوديين قد زودوا القاعدة بالمال، وأن القاعدة قد استخدمت الجمعيات الخيرية السـعودية غطاء لها.وأمام ما لدينا من معلومات تبدو كل علاقة عراقية مع القاعدة ملاحظة هامشـية صـغيرة مقارنة بصلات القاعدة مع أنظمة حكم أخرى، ولا نجد واحدة من الصلات المحتملة بـين العـراق والقاعدة ترقى إلى مستوى تقديم الدعم والمساعدة*".[2]

وهو ما ذهبت إليه صحيفة *وول ستريت جورنال*، نافية تلك العلاقات المزعومة بين *أسامة بن لادن وصدام حسين*، حينما كتبت تقول:"*الواقع أن أسامة بن لادن لا يحب صدام حسين. فصدام علماني قتل من رجال الدين الإسلاميين أكثر مما قتل من الأمريكيين.إنما لا يتشاركان في أي شـيء عام، عدا كراهية الولايات المتحدة. وصدام هو المسيطر النهائي والإرهابيون بالنسبة إليه هم المـدفع المنفلت النهائي*".[3]

استخدمت إدارة *ج.و.بوش* حجة *تنظيم القاعدة* لغزو العراق والبقاء فيه بعد الغـزو، وقـد انتقلت الذريعة من محاربة الإرهاب إلى أسلحة الدمار الشامل ثم معاناة الشعب العراقي من

---

[1] Jessica Berry, Philip Sherwell and David Wastell, "Army Alert by Saddam Points to Iraq Role", Sunday Telegraph (23 sept 2001)

نقلا عن : جيف سيمونز، استهداف العراق، المرجع السابق، ص49-50.

[2] رتشارد كلارك، في مواجهة جميع الأعداء: المرجع السابق، ص345.

[3] جيف سيمونز، استهداف العراق، المرجع السابق، ص49.

النظام الاستبدادي، إلا أن تحليلنا لدور القوى المتمعية وتأثيرها على رسم وصنع القرار في إدارة *ج.و.بوش* أظهر لنا أهمية المصالح التي تتوخاه الجماعات المهيمنة على الإدارة الأمريكية، وبالأخص الجماعات النفطية، المركب الصناعي العسكري، واللوبي الصهيوني بشقيه اليهودي والمسيحي، وهو ما توصل إليه *ريتشارد كلارك* Richard A. Klarck في كتابه "*في مواجهة جميع الأعداء*" Against All Enemies حيث حدد الأسباب غير المعلنة التي أدت بإدارة *ج.و.بوش* لشن الحرب على العراق بقوله:" تعزى خمسة أسباب غير معلنة إلى ثلاثة من كبار المستشارين هم *تشيني ورومسفيلد وولفويتز* وإلى الرئيس *بوش* نفسه، وهي:

- إصلاح ما أفسدته إدارة بوش الأب حين أتاحت لصدام حسين في سنة 1991 أن يستعيد قوته ويرتكب مجزرة ضد خصومه بعد الحرب الأمريكية العراقية الأولى.
- تحسين الوضع الاستراتيجي لإسرائيل من خلال القضاء على قوة عسكرية كبرى معادية لها.
- إقامة ديمقراطية عربية يمكن أن تكون نموذجا تحتذيه دول عربية صديقة مهددة بأزمات داخلية، وبخاصة مصر والسعودية.
- إتاحة المال لسحب القوات الأمريكية من السعودية، بعد اثني عشر سنة، حيث تمركزت للتصدي للقوات العراقية وباتت مصدرا لشعور معاد لأمريكا يهدد النظام.
- إيجاد مصدر صديق آخر للنفط للسوق الأمريكية يخفف الاعتماد على مصادر النفط من السعودية خشية تعرضها لمشكلة في يوما ما.[1]

وهذه الأهداف التي بينها *ريتشارد كلارك* تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن إدارة *ج.و.بوش* تستخدم *تنظيم القاعدة* كذريعة لتبرير سلوكات القوى المهيمنة داخل الإدارة لتحقيق أولوياتا القائمة على تأمين النفط (الجماعات النفطية) تحقيق أمن إسرائيل (الجماعات الصهيونية بشقيها اليهودي والمسيحي) ولإيجاد حروب من أجل تحريك عجلة اقتصاد الحرب (المركب الصناعي العسكري).

واستمرت إدارة *ج.و.بوش* تستخدم ذريعة *تنظيم القاعدة* بعد الإطاحة بنظام *صدام حسين*، من خلال إبراز الدور الإعلامي والدعائي الذي يمثله ***تنظيم القاعدة** في **بلاد الرافدين***، بقيادة ***أبو مصعب الزرقاوي***، هذا التنظيم التي تؤكد بعض التقديرات أنه "*يمتلك جيشا لا يقل تعداده*

[1] رتشارد كلارك، في مواجهة جميع الأعداء: المرجع السابق، ص339.

عن خمسة آلاف مقاتل متفرغ، يحيط بهم أنصار فاعلون لا يقلون عن عشرين ألف رجل.فهذا الكم من الرجال أضيف إلى تيار القاعدة فمنحها قوة جديدة"[1].

وأصبحت الصورة الإعلامية للعدو الجديد، *أبو مصعب الزرقاوي*، بعد الإطاحة بنظام *صدام حسين* تشبه إلى حد بعيد "*الصورة الهوليوودية*"للبطل *رامبو*، فهو "*كبير المهندسين البيوكيماويين*"كما وصفته مجلة *ناسيونال ريفيو National Review* [2] وهو "*العقل المدبر*" و"*شريك أسامة بن لادن*"، و"*العدو رقم واحد*" و"*الذئب الوحيد*"كما تسميه قناة *السي.أن .أن* ، حيث يقدم مساره *"الجهادي"* على أنه من محترفي *الأفغان العرب* الذين التحقوا للجهاد ضد الاتحاد السوفيتي في أفغانستان في نهاية الثمانينات، وقد سجن في الأردن بعد عودته من أفغانستان لنشاطه الجهادي في الفترة من 1992 إلى 1999، ثم التحق بمدينة *بتشاور* بباكستان،مقر تجمع الأفغان العرب، للاتصال بتنظيم *القاعدة*، حيث أقام مركزا للتدريب *بيرات* في غرب أفغانستان،في نهاية سنة 2000، وأطلق على جماعته تسمية"*جند الشام*"، كما تولى مراقبة تنظيم فلسطيني يسمى"*التوحيد*" وحاول إقامة خلايا في أوروبا*، وبعد الإطاحة بنظام *طالبان* في أفغانستان انتقل لإيران ثم إلى العراق، وهو ما سمح لوزير الخارجية الأمريكية، *كولن باول*، أن يخطب في الأمم المتحدة في فيفري 2003، مصرحا:"*بأن هناك علاقة بين تنظيم القاعدة ونظام صدام حسين*"[3]وهي الارتباطات التي حاول مكتب التخطيط الخاص، التابع للبنتاغون، أن يروج لها قبل غزو العراق، على أساس أن *أبي مصعب الزرقاوي* هو عنصر الارتباط بين العراق و*تنظيم القاعدة*، وبالتالي، فإن المعلومات التي قدمها وزير الخارجية الأمريكي، *كولن باول*، أمام مجلس الأمن، هي من إنتاج خبراء البنتاغون، حيث صرح يقول: *"إن قلقنا ليس فقط بشأن هذه الأسلحة غير المشروعة؛ إنه بشأن الطريقة التي يمكن بها لهذه الأسلحة غير المشروعة أن تصل إلى إرهابيين وإلى منظمات إرهابية..ولكن ما أريد أن أوجه إليه انتباهكم* ***اليوم هو صلة أشد خطورة بين العراق وشبكة تنظيم القاعدة الإرهابية،*** *وهي صلة تربط بين منظمات إرهابية تقليدية ومناهج حديثة في القتل.****فالعراق اليوم يؤوي شبكة إرهابية فتاكة***

---

[1] **فؤاد حسين**، الزرقاوي: الجيل الثاني للقاعدة، بيروت: دار الخيال، الطبعة الأولى 2005، ص186.

[2] National Review, 18/2/2003.

*في أفريل 2002، تم القبض بألمانيا على الأردني شادي عبدالله، البالغ من العمر 26سنة، واتهم بأنه من خلايا تنظيم التوحيد التابع لأبي مصعب الزرقاوي، كما اتهم بالتحضير لتفجير مواقع يهودية بألمانيا.

[3] Emmanuel Saint-Martin,"Portrait-Abou Moussab al-Zarkaoui, l'homme à abattre",**le Point** (France) , n°1644 du18/03/2004,p40

يرأسها أبو مصعب الزرقاوي، وهو شريك متواطئ مع أسامة بن لادن وأركانه *في* ***القاعدة.****لقـد حارب الزرقاوي- وهو فلسطيني ولد في الأردن-في حرب أفغانستان لأكثر من عقد مضى، وعنـدما عاد إلى أفغانستان في عام 2000 أشرف على معسكر تدريب إرهابي، وأحد جوانب تخصصه وواحد من تخصصات هذا المعسكر السموم.عندما تحالفنا بإقصاء طالبان* ***ساعدت شبكة الزرقاوي*** *في* ***إقامة معسكر مركزي آخر للتدريب على السموم والمتفجرات، ويقع هذا المعسكر*** *في شمـال شـرق* ***العراق***"[1].

هذه المعلومات التي قدمها *كولن بـول* في مجلس الأمن نفاها الكثير مـن المتخصصـين في القضايا الأمنية في الشرق الأوسط، خصوصا وأن الحركة الإسلامية السنية الكردية "*أنصار الإسلام*" التي تنشط في شمال العراق، والتي تقيم علاقات مع *الزرقاوي*، كانت على خلاف حاد مع نظام *صدام حسين*. وربما أن هذا الربط المقدم من قبـل السـلطات الرسميـة في الولايات المتحدة الأمريكية كان يهدف إلى القضاء على الأعضـاء النشـطين في *أنصـار الإسلام*، حيث قتل *أبو تيسير*، أحد التابعين *لأبي مصعب الزرقاوي*، مباشرة بعد غزو العـراق في مارس 2003، وذلك بعد تدمير المخيمات التي كانت تجمع هذا التنظيم، وذلك بحجـة وجود مركز للتدريب على السموم والعمليات التفجيرية، كما صرح وزيـر الخارجيـة الأمريكية، وحاول أن يؤكد بأن *أنصار الإسلام* تابعين لنظام *صدام حسين* "*لبغداد عمـيلا في معظم المستويات العليا لتنظيم أنصار الإسلام المتطرف، وهذا التنظيم يسيطر على المنـاطق الكرديـة الشمالية خارج العراق..وشبكة الزرقاوي تعلم أعضاءها الفاعلين كيف ينتجـون الريسـين* *Ricin*[*] *وسموما أخرى..ودعوني أذكركم بالكيفية التي يعمل بها الريسين.إن كمية تقل عن قبصة-كمية ضئيلة جدا- تصوروا قبصة ملح-بل أقل- من قبصة الريسين، إذ يؤدي أكل مثل هذه الكمية الضئيلة منها في طعامك إلى التسبب في صدمة، يعقبها فشل في* ***الجهاز التنفسي.ويحدث الموت خلال*** *72 سـاعة،* ***ولا توجد*** *أية إجراءات مضادة.لا علاج له.إنه فتاك.*"[2]

---

[1] ميشيل شوسودوفسكي، "أبو مصعب الزرقاوي...من كان؟ هل مصرعه جزء من حرب نفسية للبنتاغون"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 329، يوليو 2006، ص26.

[*] *وجد مسحوق أبيض من مادة الريسين السامة المميتة في رسالة موجهة إلى بيل فيرست، زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشـيوخ، وذلك بعد ثلاثة أيام من خطاب كولن باول أمام مجلس الأمن، أي بتاريخ 8 فبراير 2003، ونسبت العملية إلى الزرقاوي، هو ما يعني أن الحملة الإعلامية والدعائية قد انتقلت من الخطاب إلى الممارسة، وبالتالي، فإن الرسالة التي يجب أن تصل إلى الرأي العام الأمريكـي مفادها، أن تديد أبو مصعب الزرقاوي سيصل إلى العمق الأمريكي، والحل يكون بغزو العراق ومحاربة الإرهاب الذي يقوده التحالف القائم بين صدام، أبو مصعب الزرقاوي وتنظيم القاعدة.*

[2] خطاب وزير الخارجية الأمريكية كولن باول أمام مجلس الأمن في 5 فيفري 2003 ====

إذا تتبعنا أحداث الحرب على العراق سنجد إبراز الدور الكبير لتنظيم *الزرقاوي*، وتحميلـه مسؤولية الكثير من العمليات التفجيرية ضد الأهداف الإستراتيجية لقوات التحـالف في العراق ، ففي شهر أوت سنة 2003،اتهم *الزرقاوي* بأنه وراء تفجير السفارة الأردنية ومقـر الأمم المتحدة في العاصمة بغداد، وقد تبنى *الزرقـاوي* العمليتين في تسجيل صوتي بعد ثمانية أشهر من تنفيذهما، ومما جاء في التسجيل الصوتي:"*لقد أكرمنا الله فقطفنا رؤوسـهم، ومزقنـا أجسادهم في مواطن عديدة، فالأمم المتحدة في بغداد وقوات التحـالف في كـربلاء، والطليـان في الناصرية، والقوات الأمريكية على جسر الخالدية، والمخابرات الأمريكية في فندق الشاهين، والقصـر الجمهوري في بغداد، والسي إيه أيه في فندق الرشيد والقوات البولندية في الحلة...وإذا كان جون أبي زيد قد نجا هذه المرة من سيوفنا، فنحن له ولبريمر ولجنرالاتهم وأعوانهم بالمرصاد..*"[1].

بعد عمليتي سفارة الأردن ومقر الأمم المتحدة، أعلنـت وزارة الماليـة الأمريكيـة في 24 سبتمبر 2003، عن تجميد أموال *أبي مصعب الزرقاوي* وصنفته مع ستة أشخاص كإرهـابيين دوليين.

وفي 20 نوفمبر 2003، اتهم *الزرقاوي* بأنه كان وراء تفجيرات *اسطنبول* بتركيا، ومباشـرة وراء هذه التفجيرات اتهم *الزرقاوي* كذلك بالفتنة الطائفية بين السنة والشيعة في العـراق، حيث ألصقت به العمليات التفجيرية التي وقعت بتاريخ الثاني من شـهر فيفـري 2004، ومست المناطق الشيعية المقدسة في *كربلاء والكاظمية*، والدليل الـذي قدمتـه سـلطات الاحتلال الأمريكية يدعي العلاقة بين *الزرقاوي* و*تنظيم القاعدة*، وتمثل هذا الدليل في رسالة كتبها *الزرقاوي* إلى قادة *القاعدة*، ضبطت على قرص مدمج مع أحد أعوان *أسامة بن لادن*.

وجدت قوات الاحتلال الأمريكي في "*رامبـو*" العراق أداة إعلامية ودعائية لإدارة الفتنـة الطائفية بين السنة والشيعة في العراق، حيث سيتبنى *أبو مصعب الزرقاوي* معظم العمليـات التفجيرية، فبعد *الكاظمية وكربلاء* تبنى انفجار *النجف* الذي استهدف *محمد بـاقر الحكـيم*، رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، في 29 أوت 2003، ونسبت العمليـة إلى والد زوجة *الزرقاوي* الثانية، المدعو *الشيخ ياسين*.

= **نقلا عن**: " ميشيل شوسودوفسكي، المرجع السابق، ص27-26.

[1] **فؤاد حسين**، الزرقاوي: الجيل الثاني للقاعدة، المرجع السابق، ص39.

وفي إطار الدعاية الإعلامية ضد *الزرقاوي* قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع مكافئة مالية قدرها *عشرة ملايين دولار* لكل من يدلي بمعلومات عنه، وهي سياسة إعلامية تحـاول من خلالها إدارة *ج.و.بوش* أن تقلل من واقع المقاومة العراقية خـارج تنظـيم "*التوحيـد والجهاد*"الذي يرأسه *أبو مصعب الزرقاوي*، "*فالتغطية الإعلامية التي حظيت بها أنشطة الزرقاوي في العراق، والتضخيم الإعلامي الأمريكي المقصود للزرقاوي في العراق، بهدف تعليق جميع العمليـات العسكرية والمقاومة المشتعلة بالعراق، على شماعة الزرقاوي، للإيحاء بأن العراقيين قـابلون بتواجـد القوات الأجنبية على أراضيهم، وأن قلة من المقاتلين العرب، هم الذين يفتعلـون تلـك الأحـداث بالعراق، لتأكيد وجود إرهابيين في العراق، قبيل الغزو الأمريكي له*" [1].

وللترويج الإعلامي أكثر، رفعت وزارة الخارجية الأمريكية قيمة المكافئة المالية للقبض على *الزرقاوي* من 10 ملايين دولار إلى 25 مليون دولار أمريكي، لجعله مساوي في القيمة مـع *أسامة بن لادن*، وراحت وسائل الإعلام التي يملكها "*المحافظون الجدد*" تضخم مـن العـدو العالمي الجديد، حيث كتبت مجلة *ويكلي ستاندارد Weekly Standard* تقول أن "*أبو مصعب الزرقاوي لامع في الوقت الحاضر، لقد كان العقل المدبر ليس فقط لاغتيال نيكولاس بـيرغ- رجـل الأعمال الذي اختطف في العراق-، إنما أيضا لمذبحة مدريد يوم 11 مارس 2004، وتفجير القنابـل في المصلين الشيعة في العراق في الشهر ذاته، والهجوم الانتحاري يوم 24 أفريل على ميناء البصرة.ولكنـه أبعد ما يكون عن أن يعد وجها جديدا على أعمال القتل.فقبل وقت طويل من 9/11 كان قد حـاك بالفعل مؤامرة لقتل سياح إسرائيليين وأمريكيين في الأردن.شعاره موجود على مجموعـات إرهابيـة وعلى هجمات في أربع قارات*" [2].يشير هذا الوصف دعائية لعدو عالمي يهدد الأمن الأمريكـي والعالمي في العراق ومدريد وتركيا وأوربا، وفي القارات الأربع كما تدعي بـذلك مجلـة *ويكلي ستاندارد*.

بعد مقتل *أبو مصعب الزرقاوي* *، كتب *ميشيل شوسودوفسكي*، أستاذ الاقتصاد في جامعة *أوتاوا* ومدير مركز أبحاث العولمة، يؤكد على علاقة *أبو مصعب الزرقاوي* ببرنامج الدعايـة الـذي

---

[1] **فؤاد حسين**، الزرقاوي: الجيل الثاني للقاعدة، المرجع السابق، ص43..

[2] Weekly Standard (24 May 2004)

نقلا عن: ميشيل شوسودوفسكي، "أبو مصعب الزرقاوي...من كان؟ هل مصرعه جزء من حرب نفسية للبنتاغون"، المرجع السابق، ص22.

*أعلن قائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال *جورج كيسي* أن *الزرقاوي* قد قتل في غارة على بين محصن معزول، في جوان 2006.

وضعه البنتاغون لغزو العراق والاستمرار في عملية الاحتلال:"*إن الأدلة تشير إلى أن الزرقاوي كان جزءا من حملة البنتاغون لنشر معلومات مضللة كان قد شنها في عام 2003، وكان القصد منها أصلا تبرير الغزو الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق.وقـد تأكـد دور الزرقـاوي المركزي كأداة في حرب الدعاية بواسطة وثائق عسكرية متسربة كشفتها صحيفة الواشنطن بوست، حيث تؤكد وثائق عسكرية أن دور الزرقاوي قد ضخم عن عمد بقصد تعزيز الدعم العام للحـرب على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا*".[1]

وبقيت إدارة الرئيس *ج.و.بوش* تستخدم الحركات الإسلامية في العراق لتبرير بقاء القوات العسكرية الأمريكية، وهو ما يتبين في استناد الرئيس *ج.و.بوش* في إستراتيجيته الجديدة التي طالب من خلالها بزيادة عدد القوات الأمريكية في العراق من أجل مواجهة خطـر المـد الإسلامي بشقيه السني والشيعي وأثره على الأمن الأمريكي، حيث جاء في نص الوثيقة:" *عندما تحدثت إليكم قبل أكثر من عام صوت حوالي (12) مليون عراقي من أجل عراق موحد وديمقراطي، انتخابات 2005 كانت انجازا باهرا واعتقدنا أن هذه الانتخابات سوف توحد العراقيين في الوقت الذي نقوم فيه بتدريب القوات الأمنية ليمكننا تحقيق مهمتنا بإعداد من القوات الأمريكية الصلبة، ولكن في عام 2006 حدث العكس، العنف في العراق خاصة في بغداد بدد المكاسب السياسية التي أحرزها العراقيون، **الإرهابيون من القاعدة والمتمردون السنة** أدركوا المخاطر الفتاكة التي تمثلها الانتخابات العراقية على قضيتهم وقد ردوا بأعمال عنف وقتل موجه ضد العراقيين الأبرياء، وقاموا بتفجير احد أقدس المراقد الشيعية الإسلامية وفي جهد محسوب لاستفزاز العراقيين الشيعة ودفعهم إلى الرد.هذه الإستراتيجية نجحت **وعناصر شيعية راديكالية**، البعض مدعوم من إيران، شكلوا فرق موت والنتيجة كانت حلقة عنيفة من العنف الطائفي*"[2].

وهدد الرئيس *ج.و.بوش* معارضيه من الحزب الديمقراطي الذين يمثلون الأغلبية في مجلس النواب ومجلس الشيوخ، بأن أي معارضة لإستراتيجيته الجديدة في العراق، وبالأخص في ما يتعلق بتمويل الحرب وإرسال قوات عسكرية إضافية للعراق، ستكون عواقبه كارثية لأن حسب ما جاء في خطابه"*المتطرفون الإسلاميون سيزدادون عددا ويكتسبون المزيد من المتطوعين وسوف يكونون في موقف أفضل بتهديد الحكومات المعتدلة وخلق فوضى في المنطقة واستعمال عوائد النفط لتمويل طموحاتم وإيران سوف تتشجع أكثر في سعيها لامتلاك الأسلحة*

[1] ميشيل شوسودوفسكي، المرجع السابق، ص 19-20.

[2] أنظر: وثيقة نص خطاب الرئيس جورج ولكر بوش لشرح الإستراتيجية الجديدة في العراق، 2007/01/10.

النووية، أعداؤنا كان يمكن أن يكون لهم ملجأ آمن تنطلق منه الهجمات على الشعب الأمريكي، يجب على أمريكا أن تنجح في العراق من أجل سلامة الشعب الأمريكي." [1]

نلاحظ في خطاب الرئيس *ج.و.بوش* الربط بين الأمن الداخلي وهاجس أحداث 9/11 لكسب الرأي العام لصالح سياسته الخارجية، وهو ما يفسره بأن غزو العراق يمثل لحد الآن مكسبا للأمريكيين، لأن إدارته حققت لهم منع تكرار هجوما مماثلا لأحداث 9/11 ومنعت من إيجاد أماكن آمنة لتنظيم *القاعدة*، ويحذر الرأي العام والكونغرس أنه في حالة أي معارضة لسياسته في العراق فإن الخطر الإسلامي بشقيه السني والشيعي قد يمتد للمساس بأمن وسلامة الشعب الأمريكي.

الفرع الثالث: التحركات العسكرية الأمريكية في بلدان المغرب العربي والساحل الأفريقي.

تظهر أهمية القارة الإفريقية بالنسبة لإدارة *ج.و.بوش* من خلال الوثائق الأمريكية الرسميـة، حيث تؤكد وثيقتا الأمن القومي الأمريكي، تلك الصادرة في 20 سـبتمبر 2002 أو الـتي صدرت في 16 مارس 2006 ، على أن "*أفريقيا تكتسب أهمية جغرافية-إسـتراتيجية متزايـدة وتشكل أولوية في جدول أعمال الإدارة الأمريكية*"[2]، وهو ما سوف نوضـحه مـن خـلال السياسة الأمريكية في فترة الرئيس *ج.و.بوش* تجاه الحركات الإسلامية، حيث تتعامل مـع هذه الأهمية الجيوستراتيجية من خلال بناء تحالفات عسكرية جهوية بحجة محاربـة *تنظـيم القاعدة*، وهو ما يتضح في المشاريع الأمريكية في بلدان المغرب العربي والساحل الإفريقي، ومنطقة القرن الإفريقي.

في إطار "*الحرب العالمية الشاملة على الإرهاب*"التي أعلنتها إدارة الرئيس *ج.و.بوش*، بـادرت وزارة الخارجية الأمريكية بمشروع *مبادرة الساحل* *Pan Sahel Initiative* في نوفمبر 2002 ، وهي مبادرة تهدف إلى مساعدة وتكوين القوات الأمنية والعسكرية لبلدان المغرب العربي

---

[1] أنظر: وثيقة نص خطاب الرئيس جورج ولكر بوش لشرح الإستراتيجية الجديدة في العراق، 2007/01/10.

[2] وثيقة الأمن القومي الأمريكي، 16 مارس 2006.



والساحل الأفريقي من قبل البنتاغون، وتم إنشاء مقر رئاسي للمبادرة بـدكار، عاصـمة السنغال، ومنحت للمشروع ميزانية سنوية تقدر ب 100 مليون دولار.

تضم مبادرة الساحل Pan-Sahel ثماني دول أفريقية، ثلاثة دول من المغرب العربي وهي كل من الجزائر، تونس والمغرب وأربعة دول من منطقة الساحل الأفريقي، النيجـر، مـالي، موريتانيا والتشاد يضاف إليهم السنغال.

يتضمن البرنامج العملي لمبادرة الساحل التكوين حول الأسلحة، أنظمـة الاتصـالات، المطاردات البرية، والعلاجات الطبية، ويتم التأطير من قبل القوات الأمريكية الخاصة المقيمة بألمانيا.وتعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بموجب هذه المبادرة بتزويد القوات العسكرية لهذه الدول بالمعدات والتجهيزات العسكرية المعاصرة، لأداء مهام المراقبة، الاسـتطلاع، والهجوم الجوي عند الاقتضاء ضد أهداف تنظيم *القاعدة*.

كما حددت وثيقة الدفاع الرباعية (QDR) لسنة 2006-2010 برنامج الدفاع في جنـوب الصحراء ، وهو مبادرة لدول جنوب الصـحراء لمكافحـة الإرهـاب *Trans-Saharan Counter-Terrorism Initiative* وهو امتداد لبرنامج الساحل الإفريقي المعـروف ب"*بـان ساحل*"، وتفتخر الوثيقة الصادرة عن البنتاغون بأن القوات الأمريكية حققت الكثير مـن النجاحات في تدريب وتأهيل القوات الإفريقية لمواجهة المد الإسلامي، حيث جاء فيها ما يلي:"*في النيجر، على سبيل المثال، ساهمت مجموعة صغيرة من الطيارين الأمريكيين في تأهيل القوات الجوية النيجيرية من أجل منع المنطقة الشرقية للنيجر الفقيرة، من أن تصبح ملاذا آمنـا للإرهـابيين القادمين من دول أخرى*".[1]

كما أقام البنتاغون مع دول الساحل الإفريقي عمليات عسكرية مشتركة في 18 مـارس 2006، وامتد البرنامج طوال سنة 2007، في إطار البرنامج العسكري الأمريكي المشـترك مع دول المغرب العربي ودول الساحل الأفريقي والذي يهدف إلى محاصرة خلايا تنظـيم *القاعدة* في منطقة الساحل، وهذا لا يعني أن البرنامج لا يخفي بعض الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، منها الاقتصادية والعسكرية.

[1] **Jim Fisher-Thompson**," La stratégie de la Force conjointe dans la Corne de l'Afrique servira de modèle", in:http://usinfo.state.gov/fr/Archive/2006/Apr/27-234472.html.

الأهمية التي تكتسيها المنطقة بالنسبة لصانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية تتضـح من الكم الهائل من الزيارات الرسمية الأمريكية للمنطقة (وزير الدفاع دونالـد رومسـفيلد، ومسؤولي الاستخبارات المركزية واللجان الأمنية والعسكرية للكونغرس..).

ولا يجب إغفال في هذا المجال الدور الجزائري المركزي في مشروع مبادرة الساحل بالنسبة للإدراك الأمريكي، وذلك لعدة أسباب، *أولها*، الموقع الإستراتيجي للجزائر كبوابة لإفريقيا حيث يمثل موقعها الجغرافي أهمية محورية بالنسبة للسياسة الأمريكية تجاه *تنظـيم القاعـدة*، فتتربع الجزائر على مساحة شاسعة بحدود بحرية تصل إلى 1200 كلم وحدود برية واسعة تصل إلى 7000 كلم، وتمتد هذه الحدود البرية بين دول مغاربية ودول الساحل الإفريقي، 1376 كلم مع مالي، 956 كلم مع نيجر، و463 كلم مع موريتانيا، و1559 كلـم مـع المغرب و42 كلم مع الصحراء الغربية و882 كلم مع ليبيا.

واعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر يرجع كذلك لاحتياطاتها من الطاقة*، ثم لتجربتها في مكافحة الإرهاب، خصوصا وأنها تحتضن *الجماعة السلفية للدعوة والقتال*، الـتي وضعتها إدارة *ج.و.بوش* غداة 9/11 ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية ذات الارتباطات مع تنظيم *القاعدة*.

تملك *الجماعة السلفية للدعوة والقتال* امتدادات واتصالات في منطقة الساحل مـن خـلال العمليات العسكرية التي نفذتها في كل من موريتانيا، التشاد ومالي، وتحولت هذه الجماعة إلى *تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي*، بما يعني أنها جزء من مشروع *القاعدة العالمي* الذي يهدف إلى محاربة الولايات المتحدة الأمريكية والصليبية الصهيونية، بتعبير الأدبيات الـتي ينشرها تنظيم *القاعدة*.

كما للجزائر قوة عسكرية منظمة قادرة على متابعة التهديدات الأمنية خصوصـا بعـد التجربة الأمنية (1991-2006)، ولكل هذه الأسباب مجتمعة أصبحت الجزائر تحتضن المركز الأفريقي للدراسات الإستراتيجية المتخصص في مكافحة الإرهـاب (African Center for Strategic Studies, Acss)، الذي أوكلت إليه مهام بناء الإستراتيجية الأمنية الأمريكيـة- الساحلية، حيث احتضنت الجزائر ملتقى حول مكافحة الإرهاب في بلدان شمال وغـرب

* بلغت قيمة التبادلات التجارية سنة 2006 بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في 15.5 مليار دولار ، معظم هذه التبادلات محصورة في قطاع الطاقة.

إفريقيا، في فيفري 2006، وحضره عدة مسؤولين مكلفين بالقضايا الأمنيـة في البلـدان المشاركة في مبادرة الساحل والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبيـة مثـل بريطانيا، فرنسا، الدنمارك والبرتغال، وقد نظم الملتقى من قبل *مركز الدراسات الإسـتراتيجية لإفريقيا*(CESA)، التابع لوزارة الدفاع الأمريكية،والذي يديره الجنرال المتقاعـد *كـارلتون و.فولفورد* Carlton W. Fulford وتحت رعاية *المركز الإفريقـي للدراسـات والأبحـاث حـول الإرهاب*(CAERT) الذي تحتضنه الجزائر، والتابع للاتحاد الإفريقي.*

دام الملتقى خمسة أيام وعقدت جلسات مغلقة، لم يسمح بالتغطية الإعلاميـة للأشـغال، وكل ما أعلن عنه أنه سيتم مناقشة التهديدات والانكشاف الأمني لشمال وغرب إفريقيا، وحسب التصريح الذي أدلى به *عبد القادر مساهل*، الوزير المنتـدب المكلـف بالشـؤون المغاربية والإفريقية:"*يهدف الملتقى إلى تحديد وسائل الوقاية ومكافحة الإرهاب والتوصل إلى نتائج ملموسة بما تسمح للدول المشاركة بالعمل بفعالية في الميدان*".[1]

تجسد الاهتمام الأمريكي بالجزائر في التصريحات الرسمية التي اعتـبرت الجزائـر"*الشـريك الإستراتيجي*"في المغرب والعالم العربي،كما أكد ذلك الرئيس *ج.و.بوش*. وفي زيارة لمساعد وزير الدفاع الأمريكي المكلف بالأمن الـدولي، *بيتـر. و.رودمـان* Peter W.Rodman في نوفمبر 2006، حدد محاور الشراكة الأمريكية-الجزائرية في ثلاثة محاور كبرى، وتتمثل في: الحوار العسكري، العلاقات الإستراتيجية والتعاون على مستوى عالي بـين المؤسسـتين العسكريتين لكلا البلدين.[2]

تزايد الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل غداة الحرب على أفغانستان ومواصلة الحرب على العراق، حيث تعتقد الإدارة الأمريكية أن الضغط الأمني والعسكري على عناصر تنظـيم *القاعدة* في المنطقتين، سيجعل العناصر الفاعلة في تنظيم *القاعدة* تبحث عـن مـلاذ آمنـة لتسويق وبناء إستراتيجية عدوانية تجاه المصالح الأمريكية في العالم.

---

* تم إنشاء المركز في سنة 2004، ويضم ما يقارب الخمسين خبير في القضايا الإستراتيجية والأمنية، تحصل في بداية عمله على ميزانية قدرت بثلاثة ملايين دولار، بتمويل من ميزانية الاتحاد الإفريقي.

1 Salima Tlemçani," Maghreb et Sahel coordonnent leur politique", journal **El Watan** (Algérie), du 21 février 2006.

2 Pierre Boutaud**, Algérie et Sahel, les Etats-Unis comblent un vide sécuritaire**, http://www.**infoguerre**.com/article.php?sid=1104 Publié le 14/01/07.

وتعمق الاهتمام بوجود عناصر لتنظيم *القاعدة* في المنطقة، بعد أن تبين نشاط بعض عناصر تنظيم *القاعدة* في المنطقة، وهو ما أكدته بعض وسائل الإعلام، مثل وجود اليمني *عماد عبد الواحد علوان*، الذي تم اغتياله بمنطقة *باتنـة* بالجزائر في سنة 2002،وذلك بعد مروره بمنطقة الساحل الأفريقي، إضافة إلى النشاط المعادي للمصالح الغربية خصوصا بعدما اختطفـت *الجماعة السلفية للدعوة والقتال* 32 سائحا أجنبيا من الصحراء الجزائرية وحولتهم باتجاه مالي، وهو ما زاد من قلق الدوائر الاستخباراتية الأمريكية التي كانـت تـرى في الجماعـات الإسلامية المسلحة في المنطقة التهديد الأمني المستقبلي الذي يمتد عبر الشريط الحـدودي الذي يمتد من موريتانيا، مالي ، النيجر، تشاد وحتى منطقة القرن الأفريقي في الصـومال، وهو شريط يتميز أساسا بعدم خضوعه الكامل للسلطة المركزية في تلك البلدان، بما يضمن حرية النشاط والحركة للجماعات الإسلامية المسلحة.

وقد أكد هذا التصور القائم على تديد الجماعات الإسلامية المسلحة للمصالح الأمريكية، الجنرال *شارل والد* *Charles Wald* ، مساعد قائد القوات الأمريكية في أوروبا*(Ecom)*[*]، بعد جولة قادته لكل من الجزائر، إفريقيا الجنوبية، نيجيريا والغابون، بأن عناصر *القاعدة* يبحثون عن الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، التي تعد منطقة غير قابلة للمراقبة بسبب البيئة الجغرافية الصحراوية، وبالأخص في شمال إفريقيا، الساحل والمغرب العربي، فهم يبحثـون عن ملاذ آمنة للتدريب مثلما كانت توفرها لهم حركة طالبان في أفغانستان.[1]

التحرك العسكري الأمريكي في منطقة المغرب العربي والساحل الأفريقي جعـل القـوى الأوروبية تنظر إلى هذه التحركات بعين الريبة والشك، وبالأخص من قبل الفرنسـيين، وهو ما نجده مثلا في التحليل الذي أشارت إليه الصحيفة الفرنسية *لوكـانرا أونشـيني* *Le Canard enchaîné* ، تحت غطاء مصادر أمنية، حيث تثير القلق من خـلال وجـود 400 عسكري أمريكي من القوات الخاصة في منطقة *تمنراست* في جنوب الجزائر، وتدعي بأنـا على وشك إقامة قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة، بحجة محاربة تنظيم *القاعدة*، خصوصا

---

[*] من الاختصاصات الإقليمية للقيادة المركزية في أوروبا منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي.

[1] Fayçal OUKACI, "opération militaire conjointe Maghreb, Sahel et USA: la mise du Pentagone", Journal **L'Expression** (Algérié), 26 Mars 2006.

بعدما كثفت القوات الأمريكية العمليات العسكرية المشتركة مع بلدان المغـرب العـربي والساحل الأفريقي.[1]

يمكن أن نعطي تفسير للوجود الأمريكي في منطقة المغرب العربي والساحل الأفريقي بعيدا عن السياسة الرسمية الأمريكية المعلنة[2]، والمتمثلة في محاربة ومراقبة الخلايا النائمة والنشـطة لتنظيم *القاعدة*، من خلال المؤشرات الإحصائية المتعلقة بالطاقة، وهي مؤشـرات تعطينـا قراءة موضوعية لتكثيف العلاقات الأمريكية مع هذه الدول، بحيث تقدر الجهات الرسميـة الأمريكية تصاعد استيراد النفط من إفريقيا من 12 بالمائة في الوقت الراهن إلى 25 بالمائة في حدود سنة 2020، ويرجع ذلك للاحتياطات الطاقوية الهامة التي تحويها بعـض البلـدان الإفريقية، حيث تملك نيجيريا احتياطي مؤكد يصل إلى 31.5 مليار برميل، وتملك الجزائر 11.8 مليار برميل، وتقدر الاحتياطات في التشاد بمليار برميل، كمـا تملـك موريتانيـا احتياطي قد يتجاوز 200 مليون برميل، والنيجر 300 مليون برميل،كمـا تملـك ليبيـا احتياطي مؤكد يصل إلى 39 مليار برميل، والسودان هي الأخـرى تملـك 563 مليـار برميل.[3]

ووراء هذه الاحتياطات، سنجد الشركات الأمريكية، على غرار *اكسون موبيل، شـفرون، أندراكو*، وهي عازمة للظفر بالصفقات في المنطقة خصوصا بعد المنافسة الصينية والفرنسية

---

[1] Pierre Boutaud**, Algérie et Sahel, les Etats-Unis comblent un vide sécuritaire,** op.;cit.

[2] يشير **تقرير لجنة الأزمات الدولية** الصادر في 2005 تحت عنوان: **الإرهاب الإسلامي** في **الساحل، حقيقـة أم وهـم**: إن المنطقـة الشاسعة المحاذية للصحراء والتي تشمل مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا، لا تشكل مرتعاً للنشاط الإرهابي غـير أن التصـور الخـاطيء والتعامل الخاطئ يؤدي لنتائج غير مرجوة في حين أن التعامل المتوازن مع هذه الدول الأربع من شانه أن يبقي المنطقة في أمان. فالسياسة الـدية لمحاربة الإرهاب هناك تقتضي التعامل مع هذا التهديد بأفق واسع، من خلال المساعدات التنموية أكثر من المساعدات العسكرية ويضيف التقرير : إن القول بتعاظم النشاط الإسلامي في المنطقة "بما في ذلك النشاط العنفي" هو قول ليس دقيقاً تماماً، فالمسـلمون في غرب أفريقيا كما هو الحال في مناطق أخرى يعبرون عن معارضة متزايدة للسياسة الغربية ولاسيما الأمريكية في الشـرق الأوسـط، وبنفس الوقت هناك تزايد في الاستقطاب الأصولي، ومع ذلك يجب الحذر من المبالغة في تقدير أهمية هذه الأمور، فللإسلام "الأصولي" حضور هنا في الساحل منذ ما يزيد على 60 عاماً، بدون أن يرتبط بالعنف المعادي للغرب.

[3] Ibid.

والروسية في المنطقة.وتشير التقديرات الإحصائية كذلك أن المنتجات النفطيـة تمثـل 87 بالمائة من نسبة التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأفريقيا.*

وتتمتع المنطقة الإفريقية بواجهة أطلنطية آمنة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مقارنـة بالممرات التقليدية للشرق الأوسط، التي أصبحت عبارة عن برميل بارود مشتعل متحرك ويتنقل من منطقة إلى أخرى، وبالتالي فإن منطقة المغرب العربي والدول الساحلية الواعدة بالطاقة تمثل احتياطات مكملة لنفط الشرق الأوسط.

تتضح الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية من خلال عزم إدارة *ج.و.بوش* على إنشاء قيادة عسكرية خاصة بإفريقيا، وهو ما أكده *روبرت غيتس*، وزير الدفاع الأمريكي، الذي خلف الوزير المستقيل *دونالد رومسفيلد*، في 26 فيفري 2007 ، بقوله:" *نطمـح في إنشـاء قيـادة عسكرية خاصة بإفريقيا قبل سبتمبر 2007، تضطلع القيـادة الجديـدة Africom بمهـام مكافحـة الإرهاب*"[1]، وبذلك تنتقل القيادة العسكرية المهتمة بإفريقيا من *شتوتغارت* بألمانيا إلى أحـد البلدان الإفريقية، حيث كانت التقديرات الأوروبية وبالأخص الفرنسية تشير إلى الجزائـر أو النيجر، وهو ما جعل وزير الخارجية الجزائري،*محمد بجاوي*،ينفي كل التقديرات الغربية باستعداد الجزائر لاحتضان أي قاعدة عسكرية فوق الأراضي الجزائرية.[2]

---

* ازدادت أهمية القارة الإفريقية بالنسبة إدارة ج.و.بوش ما تم تداوله في مناقشات تقرير ريتشارد تشيني، المتعلق بالأمن الطاقوي الـذي وضعه قبل عمليات 9/11 ، حيث أكد على أن سبعة من أصل ثمانية مليارات برميل نفط اكتشفت عام 2001 في العالم تقع في غرب أفريقيا، وتم اكتشافها بواسطة التنقيب في أعماق البحار، الأمر الذي دفع شركات نفطية أمريكية عملاقة، مثـل "اكسـون موبيـل" و"شيفرون"، لإقامة فروعاً ضخمة لها خلال السنوات الأخيرة في خليج غينيا الاستراتيجي، كما أن إنتاج النفط الأفريقي زاد خـلال السنوات العشر الأخيرة بنسبة 36 % مقابل 16 % لباقي القارات .

[1] Skander Houidi,"les GI's en Afrique", revue **Marianne**, 08/02/2007

[2] أعلن السفير الأمريكي بالجزائر، السيد *روبرت س.فورد*، في رده على وزير الخارجية الجزائري، محمد بجاوي، الذي صرح بتعارض وجود قاعدة عسكرية أمريكية للولايات المتحدة الأمريكية مع السيادة الجزائرية بأن "*الولايات المتحدة الأمريكية لم تطلب من الجزائـر إقامة قاعدة عسكرية فوق التراب الجزائري*". **أنظر حوار السفير الإمريكي:**

Robert S. Ford, ambassadeur des Etats-Unis à Alger :« Washington n'a pas demandé à établir une base militaire en Algérie » **A aucun moment nous n'avons demandé d'établir une base militaire en Algérie, et nous ne demandons pas. Moi-même, je n'ai pas entendu que des officiels américains avaient formulé pareille demande »**. Journal L'Expression-Alger-05-03-07.

قبل أن تنشأ القيادة الأفريقية الخاصة، كانت القارة الإفريقية موزعة على ثلاث قيـادات عسكرية مختلفة، قيادة *ميامي* تهتم بالقرن الإفريقي، وهي تدير كذلك الشـرق الأوسـط وآسيا الوسطى؛ مركز *هاواي*، المكلف بالمحيط الهـادي وجزيـرة مدغشـقر، ومركـز *شتوتغارت*، الذي يحتضن القيادة الأوروبية، يدير معظم البلدان الأفريقية المتبقية. وحسـب وزير الدفاع *روبرت غيتس*، "*فإن القيادة الإفريقية الجديدة ستسمح للولايات المتحدة الأمريكية أن تكون لها مقاربة أكثر فاعلية وشاملة، وبالتالي تتجاوز التقسيم التقليدي للقيادات الذي بني في فتـرة الحرب البـاردة*"[1]، وبالتالي، فإن القيادة الإفريقية الجديدة، حسب صانعي القـرار في إدارة *ج.و.بوش* ستقوم بمهام تتكيف مع تصورها للبيئة الأمنية الجديدة ومحورها محاربة الجماعات الإسلامية المسلحة، وهي قناعة أكدها الرئيس *ج.و.بوش* أثناء جولتـه لـبعض البلـدان الأفريقية، بقوله:"*لا تترك الولايات المتحدة الأمريكية الإرهابيين يهددون الشـعوب الأفريقيـة أو تستخدم القارة الإفريقية كقاعدة لتهديد العالم*".[2]

توقيت إعلان إنشاء القيادة الخاصة بمنطقة إفريقيا تزامن والزيارة التي كان يقودها الرئيس *الصيني هو جينتاو* *Hu Jintao* ، إلى ثماني دول إفريقية من ضمنها السودان، جنوب إفريقيـا، وهي الزيارة الثالثة للرئيس الصيني منذ سنة 2004 ، بما يعني الأهمية الإسـتراتيجية الـتي تعطيها القيادة الصينية للقارة الإفريقية، وهو ما يثير قلق إدارة *ج.و.بوش* كما بينا بالتفصيل في النقطة المتعلقة بالتحدي الصيني، والتهديد الذي يمثله لمستقبل الإمبراطورية الأمريكية.

في إطار النشاطات الأمريكية مع دول المغرب العربي والساحل الإفريقي تم عقد لقـاء في شهر فيفري 2007 بدكار العاصمة السنغالية التي تحتضن مقر مبادرة السـاحل، وحضـر اللقاء ما يقارب المائة مسؤول عسكري رفيعي المستوى، لمناقشة الآليات الكفيلة لتعزيـز الشراكة الأمريكية-الإفريقية في مكافحـة الإرهـاب، وبـالأخص بعـد التقـديرات الاستخباراتية الأمريكية التي تشير إلى تزايد نشاط الإسلاميين في المنطقة، ووصـولهم إلى تهديد المصالح الأمريكية في العراق، حيث تبين أن 25 بالمائة من الأجانـب المقـاتلين في العراق، أي ما يمثل 400 مقاتل من الذين تم القبض عليهم ينتمون إلى الدول الإفريقية.[3]

---

[1] Skander Houidi
[2] Ibid.
[3] Mohamed Boudarham, "Les USA traquent Al-Qaida au Sahara", journal **Aujourd'hui le Maroc**, du 9 février2007

عقد اللقاء تحت قيادة الجنرال *ويليـام وارد*، أحد القياديين البـارزين في قيـادة القـوات الأمريكية في أوروبا، والمعروف عنه تصريحاته الثابتة فيما يتعلق بتمتع عناصر *تنظيم القاعدة* بملاذ آمنة في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، مثلما كانوا يتمتعون أيام حكـم طالبان في أفغانستان، وهو ما يبرر إقامة حزام أمني أفريقي أمريكي.

تركز الإدارة الأمريكية كثيرا في تعاملها مع الدول الإفريقية الساحلية على التجربة التاريخية السابقة في تعاملها مع *تنظيم القاعدة*، حيث هاجمت هذه الأخيرة سفارتي *نيروبي ودار السلام*، وهو ما يزيد من قلقها من الهجومات الانتحارية ضد المصـالح الأمريكيـة في إفريقيـا، خصوصا بعد الهجوم الذي نسب *للجماعة الإسلامية للدعوة والقتال* على الثكنة العسـكرية الموريتانية *بلمغيتي*، وأظهرت الإدارة الأمريكية مخاوفها بعدما أعلنت *الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال*، في جانفي 2007 ، عن تغيير تسميتها إلى "*تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسـلامي*"، بعد المبايعة التي منحوها *لأسامة بـن لادن*، وهو ما يعني تكاثف الجهود بـين التنظيمـات الإسلامية المسلحة وارتباطها العضوي لضرب المصالح الأمريكية.

قبل مبادرة الساحل الإفريقي كثفت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماتا بمنطقة المغرب العربي، وحاولت إيجاد آليات للحوار والتشاور العسكري، مثل الحوار المتوسطي في إطار الحلف الأطلسي الذي انطلق في سنة 1995 وضم كل من المغرب، تونس، موريتانيا ودول متوسطية أخرى وانضمت الجزائر إلى هذا الحوار في سـنة 2000، وكانـت حسـابات الولايات المتحدة الأمريكية من هذا الحوار تعزيز الشراكة السياسية والعسكرية والأمنية.

تدعي الدوائر الأمنية الأمريكية نجاحها في العمل من خلال تجربة المشـروع الأمريكـي- الساحلي، حيث سمحت العمليات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحـدة الأمريكيـة ودول الساحل الإفريقي بالقبض على *عبد الرزاق البارا*، أحد قياديي *الجماعة السلفية لـدعوة والقتال*، داخل الأراضي التشادية، وحول للمحاكمة في الجزائر،كما قامـت الولايـات المتحدة الأمريكية بمناورات عسكرية ناجحة عرفت باسـم"*فليتلـوك*" *FLITLOCK 2005* * وشاركت فيها نيجيريا إلى جانب الدول الثمانية المشكلة لمبادرة الساحل.

* Opération Flintlock :Pistolet à pierre/ مسدس حجري .

السياسة الأمريكية لا تتوقف عند بلاد المغرب العربي والساحل الإفريقي **بل تمتد إلى غـرب إفريقيا وشرقها**، حيث ستؤمن **الواجهة الغربية** للقارة الإفريقية (غينيا الاستوائية، نيجيريا أنغولا) ما يقارب 15 إلى 20 بالمائة من الاستهلاك الأمريكي من النفط في العشرة سنوات القادمة، حيث تنتج بلدان الخليج الغيني 3.7 مليون برميل من النفط في اليوم، مقابل 8 ملايين برميل في اليوم للعربية السعودية، وهي نسبة هامة بالنسبة لمستقبل الاستهلاك النفطي، وتـوازي الاحتياطات المؤكدة نظيرتها في *العراق، الكويت أو إيران*. ولحـد الآن تحصـلت القـوات العسكرية الأمريكية على تسهيلات عسكرية في *أنغولا، الغابون*، وإمكانيـة بنـاء قاعـدة عسكرية في *ساوتومي* ، وتتحرك الولايات المتحدة الأمريكية لبناء السلام في *الكوت ديفوار* حيث ساهمت في ميزانية بعثة الأمم المتحدة ب 27 بالمائة، وتمثل *الكوت ديفوار* منطقة نفطية بحرية هامة.

وسعت إدارة الرئيس *ج.و.بوش* من مشروع مبادرة الساحل إلى مشروع أكبر، وانتقلـت إلى مشروع جديد يعرف *بمبادرة الصـحراء لمكافحـة الإرهـاب* *"Trans-Sahara Counter Terrorisme Initiative "* ، حيث يعود أصل المبادرة إلى يومي 23 و24 مـارس 2004، في الاجتماع الذي تم ما بين رؤساء قادة القوات المسلحة للدول الثمانية المنضـمة لمبـادرة الساحل،بمقر القوات العسكرية الأمريكية في أوروبا، بشتوتغارت، من جهـة، والقـوات الأمريكية،من جهة أخرى، التي طالبت بضرورة حماية النفط الإفريقي وتـأمين خطوطـه الرئيسية، من تنظيم *القاعدة* الذي حول المنطقة إلى أفغانستان جديدة.[1]

عقدت الندوة الثالثة للشراكة بين دول الصحراء في إطار مكافحة الإرهاب *(Trans-Sahara Counter Terrorism Partnership/ TSCTP)* بدكار في 7 فيفري 2007، بحضور قادة الأركـان ومسؤولي القوات العسكرية لأربع دول مغاربية، المغرب، الجزائر، تـونس وموريتانيـا، إضافة إلى خمسة دول جنوب الصحراء، وهي كل من التشاد، مالي، نيجيريـا، النيجـر

والسنغال، وأدار أشغال الندوة الأميرال *ويليام وارد*، مساعد قائد القـوات الأمريكيـة في أوروبا.[1]

الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية لم يتجسد في فترة الرئيس *ج.و.بوش* بل كانت المبادرة الأمريكية في فترة الرئيس *بيل كلينتون*، حيث أنشأت قوات الرد على الأزمات الإفريقيـة *Force de réponse aux crises africaines (ACRF)* ثم استبدلت هذه الهيئة بمبادرة الرد على الأزمات الإفريقية *African Crisis Response Initiative, ACRI* هدفها التدريب على حفظ السلم والمساعدات الإنسانية، بينما الواقع يؤكد أن هدف هذه الهيئة يتمثـل في عصـرنة القوات العسكرية الإفريقية بما يخدم المركب الصناعي العسكري الأمريكي، خصوصا بعد توظيف الحركات الإرهابية.[2] وفي أكتوبر 2002، غيرت إدارة *ج.و.بوش* مبادرة الرد على الأزمات الإفريقية *ACRF* إلى هيئة للتدريب ومساعدة المخاطر الإفريقية ACOTA (African Contingency Operations Training Assistance) حيث أدمجـت في مهامهـا العمليـات الهجومية وتدريب الوحدات الخاصة على طريقة القوات الخاصة الأمريكية.

الفرع الرابع: التحركات العسكرية الأمريكية في القرن الأفريقي(نمـوذج المحـاكم الشـرعية في الصومال).

تمثل منطقة شرق القارة الإفريقية بالنسبة لإدارة *ج.و.بوش* منطقة قلق باعتبارهـا قاعـدة خلفية *لتنظيم القاعدة* بارتباطها مع أفغانستان، كما تقـول بـذلك الخطابـات الرسميـة الأمريكية. وتعتبر جيبوتي، قاعدة عسكرية هامة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية حيث ينتشر 2000 عسكري أمريكي، كما تنتشر مجموعة من القوات العسكرية الجوية والبحرية في الساحل الصومالي حول حاملة الطائرات *دويت.د.إيزناور*.[3]

---

[1] Mustapha sehimi," Les Américains débarquent au Maghreb", Maroc Hébdo, 15/02/2007

[2] Washington crée un commandement militaire pour l'Afrique, **Le Courrier d'Abidjan**, 9/2/2007.

[3] Mustapha sehimi," Les Américains débarquent au Maghreb", Maroc Hébdo, 15/02/2007.

يسمح الوجود العسكري الأمريكي في القاعدة العسكرية بجيبوتي، في القـرن الإفريقـي، بمراقبة الممر البحري الإستراتيجي الذي يعبر منه ربع الإنتاج العالمي من النفط، وتتواجـد القاعدة العسكرية الأمريكية بجيبوتي بالقرب من أنابيب النفط السودانية.

كما يسمح الموقع الإستراتيجي للقاعدة العسكرية الأمريكية بجيبـوتي بالسـيطرة علـى الشريط الواسع من أنابيب النفط في شرق القارة الإفريقية الذي يمتد من أنابيـب الـنفط الواقعة بميناء *هيجليج* Higleig-Port بالسودان (1600 كلم) في الجنوب الشـرقي إلى التشـاد والكاميرون (1000 كلم) وإلى الخليج الغيني في غرب القارة الإفريقية.

وفضلا عن الأهمية الإستراتيجية لجيبوتي بما توفره للإدارة الأمريكية من تواجـد للقـوات الأمريكية والدولية في القرن الإفريقي، فإن أراضيها تستخدم كمحطة إرسـال للدعايـة الأمريكية من خلال بث إذاعة *صوت أمريكا* مقابل مـا تتلقـاه مـن دعـم عسـكري ولوجيستيكي.

ويمثل الموقع الجغرافي لشرق القارة الإفريقية من الناحية العسكرية، منطقة خلفية للشـرق الأوسط، وهي منطقة هشة سياسيا وأمنيا حيث تفتقد لمقومات التماسك الاجتماعي بمـا يخدم بناء الدولة القوية بمؤسساتا الدستورية والقانونية، حيث يغلب الطابع القبلي الإثـني على التمعات في المنطقة بما يزيد من حالة اللاستقرار السياسي والأمني، وهو ما يجعـل إدارة *ج.و.بوش* تركز في دعايتها السياسية على ما يعرف "*بالمناطق الرمادية*" في تلك المنطقة، باعتبارها لا تخضع للسلطة المركزية، وهو ما يؤدي إلى تواجـد الحركـات الإسـلامية المناهضة للمصالح الأمريكية.

وتتم إدارة *ج.و.بوش* بالتواجد العسكري في جنوب السودان وغربا، حيث تحاول القوات الأمريكية الانتشار في المنطقة تحت غطاء قوات الحلف الأطلسي، وهو ما سعت إليه مـن خلال فرض توسيع قوات الاتحاد الإفريقي إلى قوات الحلف الأطلسي بمنطقة *دارفور*، الغنية بالنفط*، مع محاولة تغيير الخط السياسي للنظام السوداني بما يخدم المصـالح الأمريكيـة في

* تتجه الولايات المتحدة إلى الاستثمار في بترول غرب إفريقيا ولاسيما "تشاد – نجيريا – الكاميرون" حيث أصبح الـنفط الإفريقـي مصلحة إستراتيجية قومية لأمريكا، وفي هذا الإطار تعمل إدارة ج.و.بوش بتنفيذ خطة فصل دارفور عن السودان منأجل إقامة أنبـوب

منطقة القرن الإفريقي، كما هو الحال مثلا مع نظام كينيا الذي يدعم السياسة الأمريكية والإسرائيلية في شرق إفريقيا، وذلك منذ سنة 1988، وهو ما يفسر الهجومات المنسوبة لتنظيم *القاعدة* على السفارة الأمريكية في كينيا، ثم الهجوم الانتحاري بسيارة ملغومة على فندق يمتلكه إسرائيليون بمدينة *مومباسا* الكينية، في نوفمبر2002، والذي أسفر عن مقتل إسرائيليين وإصابة سبعة عشر آخرين، في الوقت ذاته تعرضت طائرة ركاب إسرائيلية إلى إطلاق صاروخين بعد إقلاعها بقليل من مطار *مومباسا* في طريقها إلى تل أبيب، لكنهما أخطآ الهدف. ورغم التصريحات الإسرائيلية والأمريكية عن تورط *تنظيم القاعدة* وجماعات صومالية في تدبير الحادث، فإن سلطات التحقيق الكينية أعلنت أنها لم تعثر على أي صلة بين القاعدة والحادثين.

لا يمكننا أن نفصل السياسة الأمريكية القائمة على الانتشار العسكري في منطقة القرن الإفريقي عن السياسة الأمريكية الشاملة القائمة على مراقبة الشرق الأوسط، بما تخدم أمن الممرات النفطية وإخضاعها للمراقبة الكلية للقوات العسكرية الأمريكية، وتأمين دولة إسرائيل.

إضافة للتواجد العسكري الأمريكي في قاعدة عسكرية بجيبوتي فإن الولايات المتحدة الأمريكية استغلت جزيرة *ديغو غارسيا* *Diego Garcia* واحتلتها بالكامل مع تحويل سكانها إلى *جزيرة موريس*.[1] وأخطر ما في السياسة الأمريكية تجاه الدول الإفريقية التي لا تريد الانضمام إلى صفها أن تقوم بتطبيق سياستها الثابتة والقائمة على الخطوات التالية: إضعاف النظام، خلق الفوضى، التدخل للإنقاذ، البقاء في المنطقة.

تعتمد إدارة *ج.و.بوش* على العمل العسكري المشترك مع بعض الدول في القرن الإفريقي حيث يقيم البنتاغون التعاون مع دول المنطقة في إطار مكافحة "*تنظيم القاعدة العالمي*"قصد إيجاد شركاء إقليميين خصوصا بعد التواجد العسكري الأمريكي المباشر في كل من أفغانستان والعراق.

لنقل بترول الإقليم بعد استخراجه وربطه بالأنبوب التشادي الذي موله البنك الدولي بأكثر من ثلاثة مليارات من الدولارات وذلك لنقل خام دارفور وتشاد إلى ميناء دوالا في الكاميرون على المحيط الأطلسي.

[1] Aujourd'hui l'Afrique. n°95 février 2005.

استخدمت إدارة *ج.و.بوش* بعد أحداث 9/11 الاتفاقات الثنائية الموقعة مع كل من *كينيا، وأثيوبيا وأوغندا** بشأن التعاون الأمني والعسكري،كمدخل لتكثيف الوجود الأمريكـي في تلك البلدان، علاوة على اختيار جيبوتي لتكون مركز دائرة تغطى جانبي البحر الأحمـر، الإفريقي منه والآسيوي، وذلك بالتنسيق مع حلفائها من الدول الأوروبية، حيث منحت الولايات المتحدة الأمريكية ألمانيا القيادة العامة لقوات التحالف المسـئولة عـن مراقبـة الأوضاع في تلك المنطقة.[1]

وتبين مثلا في إطار التعاون العسكري بين إدارة *ج.و.بوش* ودول منطقة القرن الإفريقي أن *القوات العسكرية المشتركة للقرن الإفريقي* *CJTF Combined Joint Task Force Horn of Africa* هي أفضل آلية للتعاون الأمريكي الإفريقي في القضايا الأمنية التي تـهم إدارة *ج.و.بـوش*، خصوصا وأنها لا تعتمد على الجنود الأمريكيين في عمليات إدارة النزاعات في حربها ضد تنظيم *القاعدة* أو الحركات الإسلامية المحلية التي تعادي الوجود الأمريكي، وهو ما سـعت إليه وثيقة الدفاع الرباعية (QDR) Quadrennial Defense Review الـتي نشـرتها وزارة الدفاع، في فيفري 2006. حيث تشير الوثيقة إلى ضرورة الاعتماد في الأربع سنوات القادمة (2006-2010) على القوات الأمريكية الخاصة، والقوات المشتركة المتكونة مـن القـوات البحرية والجوية بالتحالف مع القوات العسكرية الإفريقية الجهوية في كـل مـن منطقـة الساحل والقرن الإفريقي.[2] وأصبحت السياسة العسكرية الأمريكية منذ الاعتداءات علـى السفارتين الأمريكيتين في *تنزانيا وكينيا* قائمة على التعامل الحذر والسري، وهي"*إستراتيجية تسمح بمتابعة الحركات المناهضة للمصالح الأمريكية والإفريقية مثل تنظيم القاعـدة*"، كما صـرح بذلك السفير الأمريكي السابق في السنغال.[3]

---

* اجتمع الرئيس *جورج بوش* بكل من الرئيس الكيني *دانييل أراب موى* ورئيس الوزراء الإثيوبي *ميليس زيناوى* أثناء زيارتهما لواشنطن في ديسمبر 2002 في لقاء ثلاثي تناول سبل تدعيم التعاون الأمني ضد تنظيم القاعدة، حيث أعلنت الإدارة الأمريكية أنها سوف تقوم بتغطية التكاليف المادية والمالية اللازمة لمكافحة الإرهاب لهاتين الدولتين باعتبارهما لا تملكان الموارد اللازمة لهذا الغرض.

[1] أنظر: التقرير الإستراتيجي العربي (2002-2003)، " القرن الإفريقي: التداعيات الدولية والتفاعلات الإقليمية والتطورات الداخلية"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

[2] **Jim Fisher-Thompson**," La stratégie de la Force conjointe dans la Corne de l'Afrique servira de modèle", in:http://usinfo.state.gov/fr/Archive/2006/Apr/27-234472.html.

[3] Ibid.

وتتشكل *القوات العسكرية المشتركة للقرن الإفريقي* CJTF من 1300 عسكري، من وحـدات القوات البحرية والجوية، ويقع مقرها في قاعدة عسكرية في جيبوتي، كانت تابعة سـابقا للقوات الفرنسة في الخارج. وتشرف هذه القوات على الدول التالية: كينيـا، الصـومال، السودان، إريتريا، جيبوتي، إثيوبيا، اليمن والجزيرة العربية.

وتعتمد *القوات العسكرية المشتركة للقرن الإفريقي* CJTF على عدد محـدود مـن القـوات الأمريكية الخاصة كما حددته وثيقة الدفاع الرباعية (QDR) حيث تعتمد علـى القـوات الإفريقية الجهوية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

استخدمت إدارة *ج.و.بوش*، في إطار سياستها الخارجية تجاه الحركات الإسلامية، الصومال في القرن الإفريقي، كنموذج مقارب للإدعاءات التي استخدمتها في مسؤولية *تنظيم القاعدة وحركة طالبان* في أحداث 9/11 وتبرير غزو العراق بالعلاقة القائمة بين صدام حسين و*تنظيم القاعدة*، حيث اعتبرت *اتحاد المحاكم الشرعية* في الصومال، الـتي اسـتطاعت الوصـول إلى العاصمة *مقديشو* والسيطرة على المناطق الإستراتيجية، بأنا ذات علاقات قويـة *بتنظـيم القاعدة*.

وكان الخطاب الرسمي الذي تبنته إدارة *ج.و.بوش* في سياستها التدخلية في الصومال قـائم على اعتبار *اتحاد المحاكم الشرعية*[*] كحركة إرهابية، ووضعت الشخصيات البارزة فيها ضمن قائمة الإرهابيين المطلوبين، مثل *الشيخ حسن ظهير عويس*، واعتبرت *اتحاد المحـاكم الشـرعية* المعادية للحكومة الفيدرالية الصومالية المؤقتة وأمراء الحرب الذين يتلقون المساندة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بأنا تمثل خلية شرق إفريقيا *لتنظيم القاعدة*، وهو ما ذهب إليه مساعد وزير الخارجية الشؤون الإفريقية، *جندايي فريـزر* *Jendayi Frazer* ، الذي

---

[*] نشأت المحاكم الشرعية في الصومال في سنة 1996، كنظام قضائي استحدثه رجال الأعمال في العاصمة وبتمويل منهم، بالتنسيق مع رؤساء العشائر على خلفية مطلب تأمين مصالحهم الاقتصادية وتوفير السلع والخدمات للشعب الصومالي من جانب، والسعي نحو فرض الأمن والنظام من جانب آخر. وقد اتخذت المحاكم الإسلامية -تحقيقا لهذه الأهداف- من الشريعة قانونا تحتكم إليه في قضـايا السـرقة والنهب وقطع الطرق والاختطاف والاغتصاب وغيرها من الجرائم الجنائية، خاصة في ظل غياب مؤسسات الدولة.

أنظر: سفير د. صلاح حليمة، "الصومال في انتظار دور عربي جديد"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسـات السياسـية والإستراتيجية للأهرام، العدد 165، يوليو 2006، ص39.

أكد اتام اتحاد المحاكم الشرعية في ضلوعها في تفجير السفارتين الأمـريكيتين في ت انيـا وكينيا.[1]

وقد استخدمت إدارة *ج.و.بوش* القوات الأمريكية الخاصة المتواجـدة في قاعـدة *Camp-Lemonier* بجيبوتي وذلك في إطار القوات المشتركة للقرن الإفريقي *Combined Joint Task Force Horn of Africa* وانتهجت السرية في دعم العمليات التي كان تقودها مليشيات *أمراء الحرب* ضد المحاكم الشرعية، بغرض منعهم من السيطرة على العاصمة *مقديشو*.
وبعد سيطرت *اتحاد المحاكم الشـرعية* على معظم الأراضـي الصـومالية، اعتمـدت إدارة *ج.و.بوش* على العمليات العسكرية السرية، حيث أوكلت هـذه العمليـات لشـركات عسكرية خاصة مثـل *Select Armor, ATS Worldwide et Special Associated Services* بالتعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية،[2] وذلك من أجل دعـم القـوات الإثيوبيـة ومساعدتا للقضاء على قوات *اتحاد المحاكم الشرعية*.

كما قامت الطائرات الحربية الأمريكية *C-130* الرابطة في قاعدة جيبوتي بضرب المـدنيين الصوماليين، في جانفي 2007، بحجة محاربة عناصر *تنظيم القاعدة* المتواجدين مـع المحـاكم الشرعية، وقدمت القوات العسكرية الأمريكية المتواجدة في جيبوتي و*ديـر داوا* *Dire Dawa* بإثيوبيا كل التسهيلات والاستعلامات الإستراتيجية للقوات الإثيوبية من أجل مسـاعدة الحكومة الصومالية المؤقتة لاحتلال العاصمة *مقديشو*، والإطاحة بالمحاكم الشرعية.[3]

ويبدو هنا أن إدارة *ج.و.بوش* كانت راغبة في التوسع في تطبيق ما بات يعرف بـالنموذج الإثيوبي في محاربة الحركات الإسلامية، حيث أعفت القوات الإثيوبية الولايات المتحدة من التدخل المباشر ضد *اتحاد المحاكم الشرعية الإسـلامية*، واقتصر دورها علـى مجـرد الـدعم

---

[1] Ann Talbot," les Etats-Unis soutiennent l'invasion de la Somalie par l'Ethiopie", Revue **Mondialisation**, 03/01/2007.
[2] Ibid.

[3] **John Bellamy Foster**," Main basse sur l'Afrique: la stratégie de l'empire pour contrôler le continent", in: Revue Mondialisation, Le 13 mars 2007

الاستخباراتى لإثيوبيا في غزوها للصومال*، فيما كان التطبيق الأبرز لسياسة الحرب بالوكالة في مجال مكافحة الإرهاب، وهو نموذج ترغب الإدارة الأمريكية في تعميمه في المناطق الأكثر انكشافاً أمام التهديدات الإرهابية في أفريقيا.[1]

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الاهتمام الأمريكي بالصومال لم يتزامن مع إدارة *ج.و.بوش* بل تعمق بعد وقوع الانقلاب الذي أطاح بالرئيس الصومالي *سياد بري*، في سنة 1991، حيث تدخلت وحدات من *المارينز* الأمريكية لإجلاء موظفي السفارة الأمريكية، ثم عادت القوات العسكرية الأمريكية للتدخل العسكري في الصومال سنة بعد تاريخ وقوع الانقلاب، في إطار ما عرف بعمليات *عودة الأمل* Restore Hope بحجة التدخل الإنساني، حيث أرسل الرئيس *ج.بوش الأب* 30 ألف عسكري ومروحيات عسكرية وبواخر حربية، وكلها مؤشرات كانت تدل على سياسة إعادة مراقبة الصومال بعد الانقلاب بما يخدم المصالح الأمريكية. وتواصلت التدخلات العسكرية الأمريكية في فترة الرئيس *بيل كلينتون*، حتى أجبرت على الانسحاب بعد إسقاط مروحيتين عسكريتين أمريكيتين في سنة 1993 بمقديشو، راح ضحيتها 19 عسكري أمريكي، وقد أصرت المخابرات الأمريكية أن *بن لادن* شارك في هذا الهجوم على قوات *المارينز* فى إطار تحالفه مع الزعيم الصومالي *محمد فارح عيديد*، رغم تأكيد السلطة الانتقالية الصومالية بقيادة الرئيس المؤقت *عبد القاسم صلاد حسن* من عدم تواجد أي عناصر للقاعدة، وأن *بن لادن* لم يثبت وأن زار الصومال.[2] ورغم ذلك فإن إدارة *ج.و.بوش* تصر على العلاقة بين المقاومة الإسلامية الصومالية وبين تنظيم *القاعدة* منذ أحداث 1993 مع احتمال لجوء قيادة *تنظيم القاعدة* إلى الصومال بعد غزو أفغانستان،

---

* عندما هاجمت القوات الإثيوبية قوات المحاكم الشرعية الصومالية في منطقة بيدوا الإستراتيجية ، في 26 ديسمبر 2006، سقط ألف قتيل وثلاثة آلاف جريح في المعركة، صرح حينها الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية، جانال هيرومينوس Jannelle Hironimus بأن الهجوم الإثيوبي هو رد شرعي على عدوان الإسلاميين وهو محاولة لوقف زحف الأسلحة غير المشروعة التي تصل قوات المحاكم الشرعية الإثيوبية.

[1] **د.أحمد إبراهيم محمود،**" أبعاد تشكيل قيادة عسكرية أمريكية لإفريقيا"، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، المجلد الثالث عشر، العدد 147، مارس 2007.

[2] التقرير الإستراتيجي العربي (2002-2003)، " القرن الإفريقي: التداعيات الدولية والتفاعلات الإقليمية والتطورات الداخلية "، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

وهو ما جعلها تتخذ قرار في نوفمبر 2001، يقضي بتجميد شركة"*البركات*" للتحـويلات المالية ، التي تعد أكبر مؤسسة للتحويلات المالية في الصـومال، وشـركة الاتصـالات الإنترنت، وإدراجهما ضمن قائمة الشركات المشتبه فيهم بتدبير الأموال *لتنظيم القاعدة*.

تميزت سياسة إدارة *ج.و.بوش* في تعاملها مع الأزمة الداخلية الصومالية بمحاولة اسـتثمار أحداث 9/11 ، حيث ربطت القوى الإسلامية المتصاعدة والمتمثلة في *المحاكم الشرعية* مـع *تنظيم القاعدة*، وكل ذلك لتحقيق الدوافع الموضوعية المتمثلة أساسا في التواجد العسـكري الأمريكي المباشر في الصومال، لما تتمتع به هذه الأخيرة من أهمية جيوستراتيجية ولما تحتويه من موارد باطنية:

أولا،الموقع الجيوستراتيجي للصومال، حيث تتمتع بموقع جيوستراتيجي في منطقـة القـرن الإفريقي، بيمنتها على الممرات البحرية لبحر الأحمر وخليج عدن، والممرات الأساسية ما بين الشرق الأوسط وإفريقيا، حيث تمر معظم الناقلات النفطية وبـالأخص الأوروبيـة والصينية.

كما تتمتع الصومال بأكبر شريط ساحلي في إفريقيا، يمتد من كينيا جنوبـا إلى جيبـوتي شمالا، حيث تتواجد القوات الأمريكية.

ثانيا، الموارد الطبيعية الهامة، حيث تمثل الدافع الموضوعي الأساسي لسياسة إدارة *ج.و.بـوش* في تعاملها العدواني تجاه *تحالف المحاكم الشرعية* وربطها *بتنظيم القاعدة*، لأن الصومال تحـوي على اليورانيوم، ومناجم الحديـد **l'étain** وgypse bauxite والزنـك والغـاز الطبيعـي واحتياطي هام من النفط، وهو ما يجعلها ذات أهمية حساسة بالنسبة لصانعي القـرار في إدارة ج.و.بوش.

وحسب صحيفة *لوس أنجلس تايمز*، بتاريخ جانفي 1993، فإن ثلثي الأراضي الصومالية منح استغلالها لأربع شركات نفطية أمريكية عملاقة في السنوات الأخيرة قبل سقوط الـرئيس الصومالي *سياد بري*، وهي *كونوكو* Conoco ، *فيليبس* Phillips ، *أموكو* Amoco *وشـفرون* Chevron.[1]

[1] Los Angeles Times, january 10, 1993.

الفرع الخامس: الدعم الأمريكي لإسرائيل في محاربة المقاومة الإسلامية (حماس وحزب الله).

ما هي السياسة التي انتهجتها إدارة *ج.و.بوش* تجاه حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية"*حماس*" وتجاه *حزب الله* اللبناني؟

أ- حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية(حماس)

موقف إدارة *ج.و.بوش* تجاه حركة *حماس** لا يخرج عن الاتجاه العام الذي يحدد السلوك الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية بصفة عامة والقائمة على أمن إسرائيل أولا وأخيرا، لدوافع داخلية، تتمثل في التأثير الكبير الذي تمارسه الصهيونية اليهودية والصهيونية المسيحية، كما بينا ذلك بالتفصيل في المبحثين المخصصين لدور كل منهما في رسم وصناعة السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، وإلى عوامل إستراتيجية، تتمثل في الاعتقاد بأن إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة الحليفة والمدافعة عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وبالأخص تأمين النفط الخليجي بما يخدم مصالح الشركات النفطية الأمريكية، يضاف إلى ذلك أن الرئيس *ج.و.بوش* لديه قناعة عقائدية مفادها أن الحركات الإسلامية المقاومة في فلسطين هي ضد الأسس الدينية التي يؤمن بها والقائمة على التعجيل بتحقيق المعركة بين الشر والخير"*معركة هرمجدون*" من أجل العيش في "*الألفية السعيدة*"التي بشر بها المسيح، والتي لا تقوم إلا بعد تحقيق دولة إسرائيل الكبرى، وهو مغزى "*الولادة الجديدة*" التي يتحدث عنها *ج.و.بوش* كثيرا في انتقاله الإيماني، وبالتالي فإن السلوك الأمريكي في فترة إدارة *ج.و.بوش* تجاه الحركات الإسلامية الفلسطينية، تسير كلها

---

* يعرف ميثاق حركة حماس الحركة بأنها "حركة فلسطينية متميزة". وهي تنتسب إلى جناح من أجنحة الإخوان المسلمين الفلسطينيين. وهي تعتز بانتمائها للتنظيم العالمي لحركة الإخوان المسلمين، التي تعتبرها كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث التي تمتاز بالفهم العميق، والتصور الدقيق، والشمولية التامة لكل المفاهيم الإسلامية في شتى المجالات..."ويؤكد الميثاق على أن حماس تعتبر حركة عالمية بحكم انتشار المسلمين الذين ينهجون منهجها في كل بقاع العالم ويعملون على مناصرتها وتبني مواقفها وتعزيز جهادها.

أنظر: ميثاق حركة المقاومة الإسلامي (حماس).

ويذكر الزعيم الروحي لحركة حماس، الشيخ أحمد ياسين، بأن ميلاد حركة حماس كان عقب الانتفاضة الأولى التي انطلقت في 8ديسمبر 1987، حيث شارك فيها طلاب الجامعة الإسلامية في غزة، وبدأت التعبئة من المساجد التي تنظم المسيرات ضد الاحتلال الإسرائيلي بعد الحادث الذي أدى إلى مقتل أربعة عمال فلسطينيين من قبل إسرائيلي الذي دهمهم عمدا بمقطورته.

أنظر: أحمد منصور، **الشيخ أحمد ياسين: شاهد على عصر الانتفاضة** (حوار مع قناة الجزيرة)، الطبعة الأولى 2003،بيروت: الدار العربية للعلوم، ص 168 - 175.

في خدمة أمن إسرائيل عسكريا ودبلوماسيا، لدوافع السياسة الداخلية، ولدوافع إستراتيجية وعقائدية.

تميزت سياسة إدارة *ج.و.بوش* تجاه حركة *حماس* بثابت أساسي، قائم على اعتبار أن حركة *حماس* هي حركة إرهابية، تم وضعها في القائمة الرسمية للحركات والتنظيمات الإرهابيـة التي تضعها الإدارة الأمريكية سنويا، وعليه لا يجوز السماح لها بالمشـاركة السياسـة في السلطة الفلسطينية.

ومن المفيد أن نؤكد أن السياسة العدائية لإدارة *ج.و.بوش* تجاه حركة *حماس* لم تكن سياسة مستحدثة، حيث كانت أسسها قائمة قبل إدارة *ج.و.بوش* ذاتا، وهو مـا كتبـه أحـد المهتمين بالحركة الإسلامية في فلسطين واصفا تاريخ العلاقة بـين الولايـات المتحـدة الأمريكية وحركة *حماس* بقوله:"*منذ ظهور حركة حماس عام 1987 كامتداد لجماعـة الإخـوان المسلمين في فلسطين وحتى اليوم، لم تشهد العلاقة المتبادلة بين حماس والإدارة الأمريكيـة تغـيرات جوهرية أو انعطافات مهمة خارج سياق النهج الإستراتيجي الأمريكي المشهور بعدائه للإسـلاميين، فالشك والاتام والتحريض شكلت عناصر ومركبات الموقف الأمريكـي عمومـا تجـاه الحركـة الفلسطينية المقاومة رغم محافظتها على سياسة متوازنة وأداء راشد تجاه العالم الخارجي، وبـالأخص الدول الغربية، تجاوز اجترار الأخطاء الفلسطينية الفصـائلية السـابقة إبـان عقـدي السـبعينيات والثمانينيات، وأبقى المعركة مع الاحتلال الإسرائيلي في إطار الوطن الفلسطيني والحدود الفلسـطينية دون أي انفلات أو تشعبات خارجية ضارة*".[1]

حاولت إدارة *ج.و.بوش* في البداية أن تراهن على الضغط السياسي على حركة *حماس* مـن خلال إدماجها في اللعبة السياسية الداخلية الفلسطينية على أمل إضعافها عسكريا بخلـق الانشقاق الداخلي بين التيارات الداعية للمقاومة والتيارات الداعية للمشاركة السياسـية، لكن بعد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية، التي أجريت يـوم 25 جـانفي 2006، حصلت الصدمة الأمريكية-الإسرائيلية، فلم يتوقع أكثر المحللين الأمريكيين تشاؤما الفوز الكبير الذي حققته حركة *حماس* في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، التي فازت ب

[1] مؤمن بسيسو (كاتب فلسطيني)، "احتواء حماس سياسيا...الرهان الأمريكي"، http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_ /12/04/2007/16:05

76 مقعدا، مقابل 43 مقعدا لحركة *فتح* من أصل 132 مقعدا، وذهبت المقاعد المتبقية ويبلغ عددها 13 مقعدا لأحزاب فلسطينية صغيرة.

أرجعت بعض المصادر الإسرائيلية الليونة الأمريكية فيما يخص تعجيل الرئيس *محمود عباس* بإقامة انتخابات تشريعية إلى التنبؤات الخاطئة التي قدمتها الدوائر العسكرية والأمنية الإسرائيلية للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أوضحه "*ياكوف كاتز*" الذي أكد أن ضباط المخابرات العسكرية ووزارة الدفاع ومسئولي وزارة الخارجية على مدار الشهر ما قبل الانتخابات تنبئوا بفوز *حماس* ما بين 30 إلى 40 % من مقاعد المجلس التشريعي، ونقل "*كاتز*" عن أحد أعضاء هيئة أركان الجيش الإسرائيلي قوله: "*لقد أخطأنا.. والأكثر إثارة للسخرية أن الولايات المتحدة استمعت لنا ولتنبؤاتنا، وفي النهاية كنا مخطئين*".[1]

وبقيت إدارة *ج.و.بوش* تتعامل مع حركة *حماس* حتى ما بعد نتائج الانتخابات على أساس أنها حركة إرهابية ولا يمكن الاعتراف بها، وعملت على خلق إجماع أوروبي وحتى عربي على ضرورة قطع جميع المساعدات المالية التي كانت تقدم للسلطة الفلسطينية (كانت السلطة الفلسطينية تحصل على نحو 500 مليون أورو من الاتحاد الأوربي و150 مليون دولار من الولايات المتحدة).

وجدت إدارة *ج.و.بوش* في **خيار الضغط المالي على حكومة *حماس*** أفضل ورقة لتعطيل النجاح التشريعي الذي حققته *حماس**، وهي الورقة التي بدأ التلويح باستخدامها قبل الانتخابات ذاتها، حيث أعلنت إدارة *ج.و.بوش* أنها ستوقف الدعم المالي عن السلطة الوطنية الفلسطينية في حالة مشاركة *حماس* في العملية الانتخابية، بحجة أنها ستحول هذه الأموال

---

[1] خالد الحماد، "معضلات ما بعد الفوز..منظور إسرائيلي"،
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1168265637731>12/04/2007/16:20

*يعتبر خيار الحصار المالي الذي اتخذته إدارة ج.و.بوش تجاه حركات حماس أقسى الخيارات التي مست بإيرادات الفلسطينيين التي تعتمد على الإعانات الخارجية، فإذا أخذنا الميزانية الفلسطينية للسنة المالية قبل وصول حماس إلى السلطة، أي لسنة 2005، فإننا نجد من أصل 1.96 مليار دولار كمصادر للميزانية الفلسطينية، تقدر المعونات الخارجية بقيمة 1.1 مليار دولار، ومصدرها الاتحاد الأوروبي ب 295 مليون دولار، معظمها معونات تنموية، والولايات المتحدة الأمريكية ب 234 مليون دولار، وأغلبها مشروعات تنموية، و300 مليون دولار من دول أوروبية منفردة مثل ألمانيا، بريطانيا والنرويج، و204 مليون دولار من دول عربية، و30 مليون دولار من اليابان، ويضاف إليهم 396 مليون دولار كعوائد للضرائب.

أنظر: أحمد طاهر: " حماس والأزمة الاقتصادية"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة: العدد 164، أبريل 2006، 133.

لجناحها العسكري. ولتكريس خيار الضغط المالي لجأت الإدارة الأمريكية إلى الكونغرس من أجل إصدار قوانين تشرع رفض تقديم المساعدات، بحيث صوت الكونغرس بغالبية 397 صوتاً ضد 17 لوقف الدعم الأمريكي المباشر للسلطة الوطنية في حال مشاركة *حماس* بالانتخابات. كما أصدر الكونغرس قانوناً آخر بتاريخ 2006/2/15 لوقف الدعم المباشر للسلطة الوطنية إلى أن تعترف *حماس* بحق إسرائيل بالوجود وتتخلى عما وُصف بالإرهاب وتباشر المفاوضات السلمية مع إسرائيل، وكان قد أيد هذا القرار 418 عضواً من أعضاء الكونغرس وعارضه عضو واحد.

ومن المعروف أن الولايات المتحدة كانت قد خصصت في السنة المالية لسنة 2006 مبلغ 150 مليون دولار تقدم مباشرة للسلطة الوطنية و84 مليون دولار يتم إرسالها عبر المنظمات الدولية.

كما **منعت إدارة *ج.و.بوش* وصول التحويلات المالية** من الدول التي أعلنت عن تقديم مساعدات للشعب الفلسطيني، ومنها *السعودية وقطر وماليزيا وإيران وروسيا ومصر والجامعة العربية*، وفقا لمقررات القمة العربية في *الخرطوم*، وكذلك تحويلات العاملين الفلسطينيين بالخارج إلى ذويهم في الداخل، حيث أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية تعميما في 12 أفريل 2006 للبنوك الأمريكية والأوروبية التي تتداول الدولار بعدم التعامل مع حكومة *حماس*، كما منعت البنوك العاملة في فلسطين من التعامل مع حكومة *حماس* وإلا تقع تحت طائلة العقوبات التي تفرضها التعليمة الصادرة عن وزارة الخزانة الأمريكية، وهو ما جعل حتى البنوك العربية والفلسطينية تمتنع من التعامل مع *حماس* خوفا من اتهامها بخرق بنود قانون "*دعم الإرهاب وغسل الأموال*" الصادر عن مجلس الأمن الدولي رقم 133، الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.[1]

ولإضعاف حركة *حماس* لجأت إدارة *ج.و.بوش* لتقديم **الدعم السياسي والمالي لحركة فتح** ورئيس السلطة الفلسطينية *محمود عباس** على حساب حركة *حماس*، فأثناء اشتداد الصراع

---

[1] أبو بكر الدسوقي،" حماس والحصار الدولي..بين التراجع والصمود"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة: العدد 165، يوليو 2006، ص133.

* يذكر **دنيس روس** ، المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط ورئيس الوفد المفاوض من قبل إدارتي ج بوش وبيل كلينتون، والباحث والمستشار في معهد واشنطن للسياسة في الشرق الأدنى، بأن إدارة الرئيس ج.و.بوش ضغطت على الرئيس ياسر عرفات من أجل تعيين

الداخلي بين رئيس السلطة *محمود عباس* ورئيس الحكومة *إسماعيل هنية*، هدد *محمود عباس* بإقالة الحكومة وهو الخيار الذي استحسنته إدارة *ج.و.بوش* حيث خصصت ميزانية تصل إلى 42 مليون دولار لتدعيم خصوم *حماس* قبيل انتخابات تشريعية فلسطينية مبكرة محتملة، وفق خطة تتضمن تشجيع بدائل *لحماس* مع إعادة هيكلة حركة *فتح* التي يترأسها الرئيس الفلسطيني *محمود عباس* وتقديم التدريب والمشورة الإستراتيجية لساسة وأحزاب علمانية يعارضون الإسلاميين في *حماس*، وذكر التقرير الأمريكي "*أن المشروع يدعم هدف توفير بدائل ديمقراطية للبدائل السياسية الشمولية أو الإسلامية المتشددة*"[1]، وذلك من خلال تمويل جماعات "المراقبة" والصحفيين المحليين على مراقبة أنشطة *حماس*، مع تخصيص ما يصل إلى خمسة ملايين دولار لمدارس فلسطينية خاصة تقدم نظاما تعليميا بديلا لنظام التعليم العام الذي تسيطر عليه *حماس*.

كما حصلت إدارة الرئيس الأمريكي *جورج بوش* في 11-4-2007 على الضوء الأخضر من الكونجرس لبدء البرنامج الأمني الذي تبلغ قيمته 59.4 مليون دولار، ووفقا لوثائق حكومية أمريكية خصصت 43.4 مليون دولار من الأموال لتحسين وتعزيز الحرس الرئاسي للسلطة الفلسطينية، وتشمل هذه الأموال نحو 14.5 مليون دولار "للتدريب الأساسي والمتقدم" و23 مليون دولار لمعدات غير قتالية و2.9 مليون دولار لتطوير منشآت الحرس الرئاسي وثلاثة ملايين دولار "لبناء القدرات والمساعدات الفنية" لمكتب مستشار الأمن القومي لعباس، كما تشمل المساعدات 16 مليون دولار لتعزيز الأمن عند *معبر المنطار* التجاري بين غزة وإسرائيل.[2]

محمود عباس رئيسا للوزراء واستخدمت في ذلك المقايضة بين الكشف عن خريطة الطريق وتعيين محمود عباس في المنصب.وبعد ثلاثة أشهر من تعيينه قدم أبو مازن استقالته بحجة إعاقة ياسر عرفات له **بملاحقة حماس والجهاد الإسلامي**.

أنظر: دنيس روس، **السلام المفقود: خفايا الصراع على الشرق الأوسط**، ترجمة: عمر الأيوبي وسامي كعكي،بيروت: دار الكتاب العربي، 2005، ص 968-975.

[1] وكالة رويتر: نقلا عن : يومية الخبر (الجزائر)، 2006/10/15، ص15.

[2] انتقدت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) البرنامج الأمريكي الذي قيمته 59 مليون دولار لتعزيز حرس الرئيس الفلسطيني محمود عباس واصفة المبلغ بأنه "مال قذر" لأنه يخلق فتنة داخلية بين الرئاسة والحكومة.**نقلا عن**: وكالة رويتر: الأربعاء 11 أبريل 2007م، 23 ربيع الأول 1428 ه

استخدمت كذلك إدارة *ج.و.بوش* **أدوات الضغط الدبلوماسي على حركة *حماس*** من خـلال محاولة الضغط على روسيا لوقف دعوتا لقادة *حماس* لزيارة موسكو والضغط على رئـيس الوزراء التركي *رجب طيب أردوغان* لعدم لقاء قادة *حماس* بصفته الرسمية، بعـدما اقترحـت الحكومة التركية لعب دور الوسيط بين إسرائيل والحكومة الفلسطينية التي تقودها *حماس*.

تعزز موقف إدارة *ج.و.بوش* تجاه حركة *حماس* بموقف الكونغرس الأمريكي الذي يسـير في نفس الاتجاه، فبعد *اتفاق مكة* بين حركة *حماس* وحركة *فـتح* لإقامة حكومة وحدة وطنيـة، طالب 79 عضو من مجلس الشيوخ الأمريكي من أصل 100 عضو في رسـالة وجهوهـا، بتاريخ 24 مارس 2007 ، إلى الرئيس *ج.و.بوش* بضرورة مواصلة مقاطعة الحكومـة الـتي تشارك فيها *حماس*.[1]

ويمكننا أن نلخص موقف إدارة *ج.و.بوش* تجاه حكومة *حماس* بما أوصى به الرئيس الأمريكي الأسبق، *ريتشارد نيكسون*، أمام الكونغرس في حرب أكتوبر 1973:"*ليس لأي رئيس أمريكي أن يترك إسرائيل تغرق في الوحل، إن إسرائيل ملاذ ملايين العوائل التي قاست أهوال المحـارق الجماعيـة الشنيعة، وهي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وأحاطت با من يوم مولدها بلدان صـممت على تدميرها.أما عمق التزامنا با فيتجلى في حقيقة تقديم أمريكا لإسرائيل منذ اعترافنا با قبل خمـس وأربعين سنة 40 مليار دولار على شكل مساعدات اقتصادية وعسكرية، أي أكثر من ضعف ما انفقناه على خطة مارشال..*".[2]

وجسد *ر.نيكسون* العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية بقوله:"*للولايات المتحدة الأمريكيـة أيضـا مصلحة كبرى في المحافظة على وجود إسرائيل وأمنها.فنحن وإسرائيل ليسا حليفين عاديين، بل إن لدينا التزاما أخلاقيا معها وهو أسمى من أية اتفاقية أمنية*".[3]وهذا هو الميثاق الذي يحكم إدارة *ج.و.بوش* في تعاملها مع القضية الفلسطينية ومع حكومة *حماس*.

أما فيما يتعلق **بالتعامل العسكري الأمريكي مـع حكومـة *حمـ*اس** والتنظيمـات الإسـلامية الفلسطينية، فإنه هناك قناعة مشتركة بين إدارة *ج.و.بوش* والإسـرائيليين علـى أن تقـوم الحكومة الإسرائيلية بتدمير البنية البشرية والمادية للتنظيمات الإسلامية الفلسـطينية تحـت الغطاء السياسي والدبلوماسي للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لسببين أساسيين حسـب

[1] Jerusalem Post (édition française), 27 mars, 2007.

[2] **ريتشارد نيكسون**، ما وراء السلام، مرجع سبق ذكره، ص148.

[3] نفس المرجع، الصفحة ذاتا.

ما يفسره *برادلي أ.تاير*[1]،الخبير الإسرائيلي في *مركز بيغن-السادات للدراسات الإستراتيجية*، يتمثل السبب الأول، في أن *حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني* ينطلقان من دافع وطني ولا يوجد لهما روابط هامة مع *تنظيم القاعدة*، مما يجعلهما لا يشكلان خطرا مباشرا على المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وإنما يشكلان تهديدا بالنسبة لإسرائيل، والمطلوب في هذا الصدد من الولايات المتحدة الأمريكية أن تمارس الضغوطات اللازمة على *حزب الله وإيران وسوريا* لوقف الدعم الكبير الذي تتلقاه التنظيمات الإسلامية الفلسطينية.

السبب الثاني، حسب *برادلي أ.تاير*، الذي يجعل إسرائيل هي التي تواجه عسكريا التنظيمات الإسلامية الفلسطينية بدلا من الولايات المتحدة الأمريكية، هو أن الإسرائيليين قادرون على مواجهة تهديدات التنظيمات الإسلامية الفلسطينية، حيث أن جماعة"*شين بت*" ذات فعالية كبيرة في إيقاف الغالبية العظمى من الهجمات قبل تنفيذها ضد إسرائيل.

ورغم ذلك فقد شاهدنا في فترة إدارة الرئيس *ج.و.بوش* محاولات إسرائيلية لربط التنظيمات الفلسطينية الإسلامية مع *تنظيم القاعدة* لكسب التأييد الأمريكي واستعطاف الرأي العام العالمي على أساس أن إسرائيل تحارب حركات إرهابية وليست تنظيمات مقاومة للاحتلال، ولكن القدرة الإعلامية والتنظيمية *لحركة حماس* في التعامل مع هذه الاتهامات جعلت الدعاية الإسرائيلية تفشل في إيجاد أي خيط مضلل يمكن أن يربط *حماس بتنظيم القاعدة*، حيث حرصت حماس على استقلالية قرارها وهو ما اتضح مثلا في البيان الذي تبنته *حماس* في ردها على دعوة *أيمن الظواهري* الذي طالب من *حماس* رفض السلام ومواصلة الكفاح المسلح وعدم الدخول في العملية السياسية، مع ضرورة مقاطعة علماني *حركة فتح* حسب تعبير *أيمن الظواهري*، فجاء الرد واضحا من *حماس*:" *نرفض الخضوع للضغوط الخارجية مع احترام رأي المخالفين، وأن قيادة حماس وحدها هي التي تتخذ القرارات والمواقف التي تكون في مصلحة الشعب الفلسطيني*" .[2]

---

[1] أنظر: **برادلي أ. تاير**، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: د.عماد فوزي شعيبي، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004، ص77-78.

[2] **أبوبكر الدسوقي**،" الموقف الدولي وإستراتيجية حماس البديلة"، مرجع سبق ذكره، ص124.

ب- حزب الله اللبناني (لبنان).

يعتبر *حزب الله* في نظر الإدارة الأمريكية "*المنظمة الإرهابية الأكثر فعالية وشرا في العالم*" حسب تعبير السيناتور "*بوب غراهام*"[1] لأنه تسبب في مقتل العديد من المواطنين الأمريكيين منذ عام 1980 وبأنه يشرف على إدارة الخلايا الإرهابية في الولايات المتحدة التي يمكن أن تهدد استقرار وأمن الأمريكيين.

كما تعتبر مؤسسة *راند* الممثلة للمركب الصناعي العسكري، والتي يمثلها في إدارة *ج.و.بوش* كل من نائب الرئيس *ريتشارد تشيني* في البيت الأبيض و*دونالد رومسفيلد*، وزير الدفاع، في البنتاغون، من أن *حزب الله* يعتبر التنظيم الإسلامي الأقوى والأقدر على ضرب مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في العالم، حيث أثبتت قدرتا على إلحاق الأذى بالعسكريين الأمريكيين منذ الهجوم الانتحاري على قوات *المارينز* في بيروت سنة 1983، والذي خلف 241 قتيل في صفوف الجيش الأمريكي الذين كانوا يعملون في القوات المتعددة الجنسية في بيروت.[2]

وتقدم مؤسسة *راند حزب الله* على أنه تنظيم إرهابي لديه امتدادات عالمية من خلال شبكة دولية للتمويل تمتد من الأرجنتين*، البراغواي، البرازيل إلى غاية الولايات المتحدة الأمريكية وإلى جنوب شرق آسيا بإندونيسيا، تايلاند والفلبين.

ويزداد خطر *حزب الله* في نظر إدارة *ج.و.بوش* في قدرته على المساس بالمصالح الأمريكية وحلفائها في تحالفاته الإستراتيجية مع التنظيمات الإسلامية الفلسطينية مثل *حماس والجهاد الإسلامي*، وفي تحالفاته مع إيران وسوريا.[3]

كان واضحا أن السياسة الأمريكية في فترة الرئيس *ج.و.بوش* قد اعتمدت في بناء موقفها تجاه *حزب الله* على الأسس الفكرية التي قدمتها المؤسسات الفكرية المقربة من المركب

---

[1] **برادلي أ. ثاير**، السلام الأمريكي والشرق الأوسط، المرجع السابق، ص80.

[2] Angel Rabasa, Peter Chalk, Kim Cragin, Sara A. Daly, Heather S. Gregg, Theodore W. Karasik, Kevin A. O'Brien, and William Rosenau, ***Beyond al-Qaeda: Part 2, The Outer Rings of the Terrorist Universe***,.Rand Corporation, 2006, p5.

*اتهمت تقارير الاستخبارات الأمريكية حزب الله وإيران بأنهما كانا وراء تفجيرات السفارة الإسرائيلية في بوينس أيرس بالأرجنتين في سنة 1992، وتفجير مركز ثقافي يهودي كذلك في سنة 1994 في بوينس أيريس قتل فيها خمسة وثمانين فردا.

[3] Ibid, p 6.

الصناعي العسكري وتلك المقربة من اللوبي الصهيوني، حيث اعتبرت *حزب الله* تنظيما إرهابيا يشكل تهديدا مباشرا للمصالح الأمريكية بتحالفاته الطبيعية مع إيران وسوريا، مما يؤدي إلى تطويق المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما جعل الخطاب الرسمي الأمريكي واللوبي الصهيوني يحاول كل منهما أن يعطي *حزب الله* بعده العالمي من خلال ربطه *بتنظيم القاعدة* ومن خلال الدور الذي يقوم به بتوريد المال والسلاح للتنظيمات الإسلامية الفلسطينية.

وتنظر إدارة *ج.و.بوش لحزب الله* من خلال العلاقات الإستراتيجية القائمة بين التنظيم الإسلامي اللبناني والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهو ما أكده التقرير السنوي المتعلق بحالة الإرهاب في العالم الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية لسنة 2006 "*تبقى إيران الدولة الأكثر نشاطا في رعاية الإرهاب.* ***وقد اشتركت وحدات من حرسها الثوري الإسلامي ووزارة الاستخبارات والأمن بصورة مباشرة*** *في* ***تخطيط ودعم عمليات إرهابية واستمرتا*** *في* ***احتضان*** *جماعات* ***متعددة، خصوصا*** *جماعات* ***فلسطينية لديها كادرات قيادية*** *في* ***سورية وحزب الله اللبناني،*** *لاستخدام الإرهاب سعيا لتحقيق أهدافها*".[1]

كما تربط إدارة *ج.و.بوش* خطر *حزب الله* بالعلاقات التي تربط التنظيم مع سوريا، التي تصنفها إدارة الأمريكية بالدولة الراعية للإرهاب، ويتضح هذا ذلك بما ورد في التقرير السنوي لحالة الإرهاب في العالم:"*استمرت الحكومة السورية في توفير دعم سياسي ومادي لحزب الله ودعم سياسي لجماعات إرهابية فلسطينية. ولدى منظمة الجهاد الإسلامي الفلسطيني،*

---

[1] التقرير السنوي عن الإرهاب في دول العالم للعام 2006، وزارة الخارجية الأمريكية، **أنظر**: نشرة واشنطن الصادرة عن مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية، 2007/04/30.**يمكن الإطلاع على الموقع الإلكتروني:** http://usinfo.state.gov/arabic

وحماس، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، وغيرها، قواعد لقياداتنا الخارجية في دمشق. وتصر الحكومة السورية على أن الجماعات التي مركزها دمشق تقوم فقط بنشاطات سياسية وإعلامية، غير أن جماعات فلسطينية لديها قيادة في سورية ادعت مسؤوليتها عن نشاطات إرهابية ضد إسرائيل".[1]

زاد قلق الإدارة الأمريكية من التحالف الإيراني مع *حزب الله* بعد الانتصار الذي حققه *حزب الله* في بداية الألفية الجديدة بعدما استطاع أن يفرض على القوات الإسرائيلية الانسحاب من جنوب لبنان المحتل من دون قيد أو شرط، وهو ما كان يرهب الإدارة الأمريكية من إمكانية إعادة تكرار السيناريو ذاته في فلسطين والدول العربية الصديقة التي تحافظ على المصالح الأمريكية.

ويمكن أن نتابع بوضوح سياسة إدارة *ج.و.بوش* تجاه *حزب الله* في فترة الحرب الإسرائيلية على *لبنان* في صيف 2006، حيث تبين من المصادر الإعلامية الغربية أن إدارة *ج.و.بوش* كانت قد تحالفت مع إسرائيل من أجل تدمير البنية البشرية والمادية *لحزب الله*، قبل العملية العسكرية التي قامت به عناصر حزب الله في 12 جويلية 2006، حينما هاجمت عناصر من القوات العسكرية الإسرائيلية في جنوب لبنان وقتلت منهم ثمانية جنود وأسرت جنديين.*

---

[1] التقرير السنوي عن الإرهاب في دول العالم للعام 2006، وزارة الخارجية الأمريكية، المرجع السابق.

* نلاحظ من خلال قراءتنا للرواية الرسمية الأمريكية لأحداث صيف 2006 الانحياز التام الأمريكي لإسرائيل ضد حزب الله الذي تعتبره منظمة إرهابية، حيث اعتبرت العدوان الإسرائيلي على جميع لبنان دفاعا عن النفس ضد هجمات حزب الله ، كما ورد في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية : *"في 12 تموز/يوليو 2006، دخل **إرهابيون من حزب الله** إسرائيل من جنوب لبنان فخطفوا جنديين إسرائيليين وقتلوا ثمانية آخرين. خلال الأيام الأربعة والثلاثين التالية، أطلق حزب الله أكثر من 4 آلاف صاروخ كاتيوشا وصواريخ أخرى باتجاه شمال إسرائيل ما أرغم سكان مدن حيفا، وناريا، وطبريا، ومستوطنات شمالية أخرى على اللجوء إلى ملاجئ تحت الأرض. وكذلك أطلق حزب الله طائرات مسلحة بدون طيار باتجاه إسرائيل وأصابوا سفينة حربية إسرائيلية بصاروخ مضاد للسفن. **ردت إسرائيل بأن أرسلت طائرات السلاح الجوي الإسرائيلي لمهاجمة مطلقي الصواريخ والبنية التحتية لحزب الله عبر مجمل منطقة جنوبي لبنان وفي مناطق معينة شمال نهر الليطاني.** كما قصفت طائرات السلاح الجوي الإسرائيلي مكاتب حزب الله في الضاحية الجنوبية في بيروت وطرقاً، وجسوراً، ومحطات توليد كهرباء في كافة أنحاء لبنان. أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي قذائفه على أهداف لحزب الله في جنوب لبنان ومهّد الطريق أمام اجتياح عسكري نفذته ما يزيد عن فرقة كاملة من القوات المدرعة والمشاة في جنوب لبنان، بهدف دفع قوات حزب الله إلى شمال نهر الليطاني، وإرساء الأسس لوقف الأعمال العدائية. وخلال هذه الفترة، فرضت إسرائيل*

ويؤكد كل من الصحفي الأمريكي، "*سيمور هيرش*"، في تقرير قدمه لمجلة"*ذي نيويـوركر*" في 14 أوت 2006، وكذلك "*وين ماديسون*" في التقرير الذي نشر في نفس المجلة، أن اجتماعـا عقد يومي 17 و18 جوان 2006 تحت غطاء ندوة نظمها معهد "*أمريكان أنتربريز*" شارك فيها نائب الرئيس *ريتشارد تشيني*، ورئيس الوزراء *أيهود أولمرت*، إضافة إلى ثلاثة رؤساء سـابقين للحكومة في إسرائيل هم:*نتانياهو، باراك وبريز*، في حضور النائب *ناتان شارانسـكي* وقد تم في هذا الاجتماع وضع اللمسات الأخيرة على خطط تدمير *حزب الله* عسكريا.[1]

وتشير الصحيفة الإسرائيلية"*معاريف*" أن خطة الحرب ضد لبنان كانت موضوعة منذ نحـو خمسة أشهر قبل الهجوم الذي شنته عناصر *حـزب الله* وأسر الجنديين الإسرائيليين، كما أبلغ السفير الأمريكي في بيروت، *جيفري فيلتمان*، الحكومة اللبنانية منذ شهر مارس 2006 بـأن الولايات المتحدة الأمريكية تمنح المسؤولين اللبنانيين فرصة خمسة أشهر لنزع سلاح *حـزب الله*، وإن فشلوا، فإن الولايات المتحدة ستتولى المهمة بنفسها.[2]

ويعتبر البعض بأن إدارة *ج.و.بوش* لعبت الدور الشريك في الحرب الإسرائيلية على *حزب الله* "*فالواقع أن الولايات المتحدة لم تكتف بمنح إسرائيل ضوءا أخضر لشن هذه الحـرب أو اضـطرت للتعامل معها بعد اندلاعها، كما اعتادت في الحروب السابقة، بل كانت شريكا فيها ومحرضا عليهـا وراعيا لها، إلى درجة أن البعض اعتبر أن هذه الحرب بالذات حربـا أمريكيـة تؤديهـا لإسـرائيل بالوكالة*".[3] وهو ما جعل الرئيس *ج.و.بوش* يعتبر الحرب الإسرائيلية على *حزب الله* وتـدمير لبنان مسألة"*دفاع عن النفس*".

---

*حصاراً جوياً وبحرياً على لبنان لمنع إعادة تزويد حزب الله بالسلاح من سورية وإيران. قُتل 110 جنود و43 مدنياً إسـرائيلياً علـى الأقل في الحرب. أدّت هذه الحرب أيضاً إلى مقتل ما يزيد عن 1000 مدني لبناني و4 من مراقبي الأمم المتحدة نتيجة غـارة جويـة إسرائيلية". **أنظر:*** التقرير السنوي عن الإرهاب في دول العالم للعام 2006، وزارة الخارجية الأمريكية، المرجع السابق.

[1] أحمد دياب، "المواقف الدولية من حرب لبنان"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة: العدد 166، أكتوبر 2006، ص138.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] حسن نافعة، "التداعيات الدولية للحرب الإسرائيلية على لبنان"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 332، تشرين الأول (أكتوبر) 2006، ص88.

وكان الاتفاق بين إدارة *ج.و.بوش* مع الحكومة الإسرائيلية على شن الحرب على لبنـان في صيف 2006 بغية تحقيق خمسة أهداف رئيسية، حسب تقدير *أنتوني كوردسمـان*[1]، وتتمثل في الآتي:

- تحطيم "القيادة الإيرانية الغربية"-حزب الله وسوريا- قبل أن تصبح إيران نووية.
- استعادة صدقية الردع الإسرائيلي بعد الانسحاب المنفرد من لبنان عام 2000، ومن غزة عـام 2005، ومواجهة الانطباع بأن إسرائيل كانت ضعيفة وأجبرت على الانسحاب.
- إجبار لبنان على أن يصبح ويتصرف كدولة مسؤولة، وإنهاء وضع حزب الله كدولـة داخـل دولة.
- إضرار أو تحطيم حزب الله، مع الإدراك بأنه لا يمكن تدميره كقوة عسكرية، وأنـه سيسـتمر كقوة سياسية رئيسية في لبنان.
- استعادة الجنديين الإسرائيليين اللذين أسرهما حزب الله حيين من دون تبادل كبير مع الأسـرى الموجودين في إسرائيل، وليس الآلاف المطالب بها من قبل حزب الله.

انتهت الحرب الإسرائيلية –الأمريكية على لبنان و*حزب الله* وفشلت إدارة *ج.بوش* والحكومة الإسرائيلية في تحقيق أهدافها الإقليمية* المتمثلة في إعادة ترتيب المنطقة وفق *مشروع الشـرق*

---

[1] أنتوني كوردسمان،" دروس أولية من الحرب بين إسرائيل وحزب الله"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز الدراسـات السياسـية والإستراتيجية، العدد331، أيلول (سبتمبر) 2006، ص120.

تم ترجمة الدراسة من موقع مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، حيث يقول فيها صاحبها أنه قدم هذه الدراسة بعد زيارة قام بها إلى إسرائيل برعاية مشروع التبادل للجنة اليهودية الأمريكية، وتحدث مع عدد كبير من الضباط والخبراء العسكريين الإسـرائيليين: **أنظـر النص الأصلي**:

Anthony H.Cordesman,"Preliminaray lessons of the Israeli-Hezbollah War," CSIS,Revised Working Draft, 17 August 2006,pp.15-16
http://www.csis.org/media/csis/pubs/060817_isr_hez_lessons.pdf

* أصدرت لجنة التحقيق الحكومية الإسرائيلية المعروفة باسم **لجنة "فينوجراد"**-نسبة إلى رئيسها القاضي المتقاعد اليـاهو فينـوجراد- تقريرها المرحلي في 2007/04/30 حول إخفاقات الحرب في لبنان، وانتهت نتائجه بتقديم انتقادات حادة لرئيس الوزراء الإسـرائيلي أيهود أولمرت ووزير الدفاع عمير بيرتز ورئيس الأركان السابق دان حالتوس وكبار قادة الجيش الإسرائيلي خلال فترة الحرب علـى لبنان.وانتقدت اللجنة بشدة رئيس الوزراء أولمرت لتحديده أهدافا دون أن يتحقق مما إذا كان انجازها ممكنا، مثل الإفراج عن الجنديين الإسرائيليين.

نقلا عن: تقرير فينوجراد ينتقد أولمرت بيرتز وحالوتس، يومية **روز اليوسف**، (مصر) العدد 536 (1/5/ 2007) ص 11.

كما يرى مراقبون أن هناك تشابها بين *تقرير فينوجراد* والتقرير الذي هز إسرائيل بعد حرب أكتوبر 1973 وأدى إلى استقالة رئيسـة الوزراء آنذاك *غولدا مائير*، إلا أن لجنة التحقيق في ذلك الوقت برئاسة *شيمون أجرانات* أوصت بإقالة الجنرال *ديفيد العازار* رئيس هيئة الأركان والجنرال *الياهو زايرا* مدير المخابرات العسكرية الإسرائيلي.

أنظر: يومية الأهرام (مصر)، العدد 43975، 01 مايو 2007، ص4.

الأوسط الجديد الذي طرحته وزير الخارجية الأمريكية، *كونداليزا رايس*، في فترة الحرب، على أساس أن تعزز العلاقات الأمريكية الإسرائيلية مع أنظمة عربية حليفـة في لبنـان، و"*دول الاعتدال*" لمجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن وتقليم أظافر النظام السوري، ليتم التطبيع العربي الشامل مع إسرائيل، بعد أن تكون إسرائيل قد قامت بتحقيق الأهـداف المسـطرة المتمثلة أساسا في تدمير البنية البشرية والعسكرية *لحزب الله* الذي يمثل "*الجناح العسكري الغربي لإيران*" بمفهوم الإستراتيجية الأمريكية.

وخلاصة يمكن تقييم الدور الأمريكي تجاه *حزب الله* في فترة إدارة *ج.و.بوش* مـن خـلال الفشل الذي اصطدمت به القوات الإسرائيلية فوق الميدان العسكري بالرغم من الغطـاء الدبلوماسي والأمني الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العدوان الإسـرائيلي طيلة أيام الحرب، وهو ما زاد من تعميق قلق صانعي القـرار في إدارة ج.و.بـوش مـن مستقبل التعامل مع حزب الله، كما تكشفه التقارير الرسمية الأمريكية " *هناك الكـثير مـن بواعث القلق في ما يتعلق بقدرة لبنان على محاربة الإرهاب حتى بعد اتخاذ هذه الخطوات.* ***ومـا زال حزب الله أبرز المجموعات الإرهابية في لبنان. وهو يتمتع بنفوذ كبير في صفوف اللبنانيين الشيعة،*** *الذين يشكلون حوالي ثلث سكان لبنان.* ***وما زالت الحكومة اللبنانية تعترف بحزب الله كـ"منظمة مقاومة" مشروعة وكحزب سياسي. ولحزب الله مكاتب في بيروت وفي أماكن أخرى في لبنـان، ولديه ضباط ارتباط مع الأجهزة الأمنية، كما أن لديه نواباً منتخبين يمثلونه في البرلمان وكان لديه حتى فترة قريبة وزير واحد في الحكومـة***".[1] وهذا القلق الرسمي الأمريكي من قـوة انتشـار وشرعية *حزب الله* في الساحة السياسية اللبنانية جعلت إدارة *ج.و.بـوش* تراهن على سياسة دعائية تحاول من خلالها بناء الفوضى الداخلية في لبنان، وأفضل إستراتيجية يتقنها صانعو القرار في إدارة ج.و.بوش هو "*تعميم خطر تنظيم القاعدة*" وهو ما يتضح في التقرير الرسمـي عن حالة الإرهاب لسنة 2006 الصادر عن وزارة الخارجية:"*ساهم الوضع السياسـي غـير*

[1] التقرير السنوي عن الإرهاب في دول العالم للعام 2006، وزارة الخارجية الأمريكية، مرجع سبق ذكره.

المستقر في **لبنان** في تمكين **منظمات إرهابية أجنبية مشتبه فيها، كالقاعدة وفتح الإسلام، من التسلل إلى لبنان وإقامة خلايا فاعلة داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وتمكنت بعض هذه المجموعات، كجماعة أسباط الأنصار المرتبطة بالقاعدة، من العثور على ملجأ آمن لها داخل المخيمات** لـدعم عملياتها".[1]

المبحث الثاني: الوسائل القانونية والمالية.

اعتمدت إدارة *ج.و.بوش* على الأدوات القانونية لمكافحة الجمعيـات والمؤسسـات الإسلامية الخيرية التي تدعم الحركات الإسلامية المقاومـة وبـالأخص في فلسـطين ولبنان، وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات القانونية والإستخباراتية لملاحقـة هـذه الجمعيات بحجة تمويلها *"للإرهاب الشامل"*، وكما يذكر *"وان كارلوس زاريت"*، مساعد وزير المالية الأمريكي لشؤون تمويل الإرهابيين، بقوله:*"لقد أصبحت حملة منع وصـول المال إلى أيدي الإرهابيين مركز الاهتمام في الحرب الشاملة ضد الإرهاب. وباستخدام أسـلوب مستهدف، **قامت الولايات المتحدة وشركاؤها حول العالم بحشد أجهزتنا لفـرض القـانون والاستخبارات وقوتنا الاقتصادية لعزل وعرقلة البنية التحتية المالية للشـبكات الإرهابيـة.** والفوائد الـنية من ذلك متشعبة. وتساعد المشاركة في المعلومات الماليـة في كشـف الخلايـا والشبكات الإرهابية في حين أن **تجميد الأرصدة والعقوبات الاقتصادية** الأخرى تشل قـدرة الإرهابيين على تنفيذ هجماتهم، والمحافظة على تحالفاتهم، وإقامة بنى تحتية حول العالم، وتطـوير أسلحة مدمرة. والنتائج حتى الآن مشجعة، وتعد في المدى البعيد بتعزيز قدرة الدول على حماية النظام المالي العالمي ضد إساءة الاستعمال من قبل الجماعات الإرهابية ومؤيديها"*.[2]

---

[1] التقرير السنوي عن الإرهاب في دول العالم للعام 2006، وزارة الخارجية الأمريكية، المرجع السابق.

[2] ***وان كارلوس زاريت*** هو مساعد وزير المالية لشؤون تمويل الإرهابيين، *وهو مسؤول عن صياغة وتنسيق جهود وزارة الماليـة المتعلقة بمحاربة تمويل الإرهابيين ومكافحة غسيل الأموال. ويدير التوجيه والإشراف المتعلقة بسياسة شبكة فرض قوانين الجرائم المالية، ومكتب السيطرة على الأرصدة الأجنبية، وتوجيه سياسة قسم التحقيقات الجنائية لدائرة ضريبة الدخل.* **أنظر:**

Juan Carlus Zarate,*"Réduire les Terroristes à la faillite"*, **Revue E.Journal Perspectives Economique**, USA*(Departement d'Etat), Septembre 2004 , p.4.*

هذه هي الخطوط العامة التي رسمتها إدارة *ج.و.بوش* لمكافحة تمويل الحركات الإسلامية في إطار ما تسميه"بالحرب الشاملة على الإرهاب"،وهي قائمة على بناء تحالف عالمي لمكافحـة تمويل المؤسسات والجمعيات الخيرية الإسلامية وجعلها في سلة واحدة مع *تنظيم القاعدة* من خلال تجميد أرصدتها المالية وفرض العقوبات الاقتصادية على كل من يتعامل معها.

وتشرح ***سيلينا ريالويو*** *، مديرة بـرامج مكافحـة تمويـل الإرهـابيين بـ*وزارة الخارجيـة الأمريكية[1]الركائز التي اعتمدتها إدارة *ج.و.بوش* لبناء الإستراتيجية المالية لمكافحة الإرهاب، والتي ترتكز على ثلاثة أركان، تهدف إلى تسهيل عمليـات كشـف وتفكيـك وردع الشبكات المالية الإرهابية، ***أولى*** *هذه العمليات*، القيام بفرض القانون وإجـراء العمليـات الاستخباراتية التي تقدم ممولي الإرهابيين للعدالة. **ثانيا**، استخدم إجراءات التسمية العلنيـة لتسمية ووقف أرصدة الجماعات الإرهابية ومؤيديهم. **ثالثا**، القيام بتطوير برامج لتعزيـز القدرة لتقوية مؤسسات حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الأجانـب لمحاربـة تمويـل الإرهابيين بطريقة توقعية.

واللافت للنظر هنا أن أحداث 9/11 قدمت كل الفرص للقوى المتمعية الفاعلة في رسـم السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية بأن تضع أولوياتها في مكافحة ما كانت تعتبره خطرا على مصالحها وقيمها، ونخص بالذكر هنا المركب الصناعي العسكري، الذي يريد أن يضخم من خطر الجمعيات والمؤسسات الإسلامية الخيرية من خلال ربطهـا *بتنظـيم القاعدة* الذي يهدد الأمن الداخلي الأمريكي ومصالحها في الخارج، كما نشير إلى الـدور الذي لعبه اللوبي الصهيوني بشقيه اليهودي والمسيحي والضغط الذي مارسه هذا اللـوبي

---

[1] ***سيلينا ريالويو*** *هي مديرة برامج مكافحة تمويل الإرهابيين في مكتب منسق مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية وهي مسؤولة عن تنسيق سياسة مكافحة الإرهاب الأمريكية والجهود المشتركة مع الحكومات الأجنبية لردع تمويل الإرهابيين.* **أنظر:**

Celina *Realuyo,"la Mise en Place de Moyens de Lutte Contre le Financement du Terrorisme",* ***Revue E.Journal Perspectives Economique***, USA*(Departement d'Etat), Septembre 2004 ,* p.11-15**.**

على صانعي القرار في إدارة *ج.و.بوش* وفي الكونغرس من أجل ترتيب وتصنيف الجمعيات والمؤسسات الخيرية الإسلامية التي تقدم الدعم المالي والمعنـوي للاجـئين الفلسـطينيين والشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة على أساس أن الدعم يذهب *للجماعـات إرهابيـة الفلسطينية*، وهو ما يتضح من القائمة السنوية التي تضـعها وزارة الخارجيـة الأمريكيـة وتصنف فيها المقاومات الإسلامية الفلسطينية (حماس والجهاد الإسلامي) والمقاومة اللبنانيـة (حزب الله) كحركات إرهابية، مما يجعل المشرع الأمريكي يضغط على كل مؤسسة خيرية أو كل شخصية تنتمي لرجال الأعمال من إمكانية مد يد المساعدة للاجئين الفلسـطينيين أو المقاومة الفلسطينية واللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي، أو يمنع نشاطها من خلال تجميـد أصولها المالية بحجة تمويل "القضايا الإرهابية".

والملاحظ أيضا في هذا الصدد أن أحداث 9/11 قدمت الفرصة المناسبة لتغـيير النصـوص التشريعية التي تسمح لهذه القوى المتمعية بتجاوز مبدأ الفصل بين السـلطات، مسـتغلة ذريعة الأمن الداخلي، من أجل فرض المزيد من التشريعات والتنظيمات التي تكبح نشاط الجمعيات والمؤسسات الإسلامية الخيرية وربطها بمكافحة الإرهاب الشامل، وهو مـا لم يتوفر لها من قبل، ولتوضيح هذه النقطة أكثر نورد ما ذكره *ريتشارد كلارك*، عن الصعوبة التي كانت تقف أمام أي جماعة داخل السلطة التنفيذية أو خارجها فيما يخـص محاولـة تجميد الأصول المالية لأية مؤسسة أو جمعية إسلامية خيرية في فتـرة إدارة الـرئيس *بيـل كلينتون*، فكان من الصعب أن يتم غلق المؤسسات والجمعيات الخيرية الإسلامية بمجـرد توجيه التهمة لها، على أساس أنا تساند الجماعات الإرهابية، والنموذج الواقعي على ذلك ما حدث مع "*مؤسسة الأرض المقدسة للإغاثة والتنمية*"، التي يقع مقرها بولاية *تكساس*، حيث اتمها كل من *ريتشارد كلارك*، مسؤول مكافحة الإرهـاب، و*ريـك نيوكومـب* Rick Newcomb رئيس قسم مراقبة الأموال الأجنبية بوزارة الخزانة، بعلاقاتا المشـبوهة مـع تنظيمات فلسطينية، وطالبا بتطبيق الأمر التنفيذي الذي أصدره الرئيس *بيـل كلينتـون* في جانفي 1995، الذي ينص على اعتبار جمع الأموال أو تحويلها إلى *جماعات إرهابية* معينة أو إلى تنظيماتا الأمامية جريمة يعاقب عليها القانون، واقترحا مداهمة مقر المؤسسة من تكسير الأقفال لمصادرة السجلات والمال ووضع الملصقات على الأبواب والنوافذ ليتم الإبـلاغ

بالمداهمة، رفض *لويس فريه* Louis Freeh مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي، ووزير الخزانة *بوب روبن* Bob Rubin واعترضا على هذه العملية، ورأى *ل.فريه* أننا نثير عداء العرب المقيمين في أمريكا، وأن استخدام قانون الصلاحيات الاقتصادية في الطوارئ الدولية قد يطعن به أمام المحاكم، كما تساهم هذه العملية في هروب رؤوس الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية وإثارة اعتراضات من دول أخرى مهتمة باحترام قدسية "*السرية المصرفية*".[1]

والواضح هنا، إن إدارة الرئيس *بيل كلينتون* كانت تقيم حسابات واقعية في تعاملها مع المؤسسات والجمعيات الخيرية كما تقدم بتفسيره *ريتشارد كلارك*، فهي تعطي أهمية كبيرة لتوازن السلطات، حيث يمكن لأي قرار يتعلق بغلق جمعية معينة أن يتابع قضائيا من قبل ممثلي الجمعيات وهو ما يعبر عن استقلالية القضاء، ثم أن الضغط على الجمعيات الخيرية قد يجعل الرأسمال الأجنبي يتراجع في استثماراته المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالأخص الرأسمال الخليجي، يضاف إلى ذلك كله احتمال اعتراض دول ذات ثقل كبير أو تلك التي تدافع عن مبدأ قدسية السرية المصرفية.

هذه الحسابات كلها أسقطتها إدارة *ج.و.بوش* من أجندتها وأصبح التبرير السياسي قائم على ربط الجمعيات والمؤسسات الإسلامية الخيرية *بتنظيم القاعدة* وحركة *حماس* وهو ما يردده الخبراء الماليون في إدارة *ج.و.بوش* *"ما نعرفه هو أن الشبكات العالمية للجماعات الإرهابية **مثل القاعدة وحماس** استخدمت طائفة منوعة من الوسائل لجمع ونقل الأموال. واستغلت الجمعيات الخيرية وشركات الواجهات والمتبرعين الموسرين والجريمة بكافة أنواعها لجمع المال. واعتمدت على البنوك وعلى الحوالات المصرفية غير الرسمية وتجار التحويلات البرقية وصرافي العملة والناقلين لنقل المال أو الأشياء القيّمة عبر الحدود القومية".*[2]

وهو ما سمح للرئيس *ج.و.بوش* باستثمار أحداث 9/11 ويقوم بتجميد *العديد من المؤسسات والجمعيات الإسلامية الخيرية مثل مؤسسة الأرض المقدسة للإغاثة والتنمية* التي جمدها بتاريخ 2001/12/4، بحجة دعمها لأسر وأبناء *حماس والجهاد الإسلامي* الفلسطينيين، بعدما كان يصعب اتخاذ القرارات الغير قانونية تجاه مثل هكذا مؤسسة في فترة الرئيس *بيل كلينتون*.

---

[1] أنظر: رتشارد كلارك، في مواجهة جميع العداء، مرجع سبق ذكره، ص 135-136.

[2] Juan Carlus Zarate, *"Réduire les Terroristes à la faillite"*, p.5.

وأصبح واضحا بعد أحداث 9/11 أن إدارة *ج.و.بوش* لجأت إلى سن تشريعات جديدة، محلية وعالمية، تخدم الجماعات المؤثرة في رسم السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، من أهم هذه التشريعات:

أ- التشريعات المحلية.

بعد ثلاثة أسابيع من أحداث 9/11 سن الكونغرس الأميركي قانون في شهر أكتوبر 2001 ، عرف ب"*باتريوت يو أس أيه*" أيدت الأغلبية الساحقة من أعضاء الحزبين الجمهوري والديمقراطي هذا التشريع، من بين بنوده وضع آليات جديدة لمحاربة تمويل الجمعيات والمؤسسات المالية الإسلامية، حيث يفرض القانون بموجب البند الثالث الجزء 326 على المؤسسات المالية أن تكون لديها إجراءات حسابات مفتوحة أو "برنامج لتحديد هوية الزبائن، *"يتعين على البنوك وبعض المؤسسات المالية كشركات الأوراق المالية وشركات استثمار الأموال المشتركة وتجار السلع الآجلة أن تحصل على أربعة أنواع من المعلومات (الاسم والعنوان وتاريخ الميلاد والوثائق الشخصية الحكومية كأرقام الضمان الاجتماعي) وأن تحاول التأكد من صحة تلك المعلومات. وبما أن البنوك تقوم بطلب هويات الزبائن منذ بداية الأعمال المصرفية فإن هذا الإلزام الجديد هو بمثابة إعطاء صفة رسمية للعمل المعتاد".*[1]

من بنود قانون *باتريوت* للولايات المتحدة الأميركية كما ورد في المادة 314 إجبار المؤسسات المالية أن تبحث في الحسابات عن أي تشابه محتمل مع الأسماء المدرجة في قوائم التحقيق الحكومية، وبموجب هذا البند ترسل الطلبات المصنفة *314(أ)* من شبكة فرض قانون الجرائم المالية بوزارة المالية الأميركية وتجمّع وتصدر كل أسبوعين، ويكون أمام المؤسسات المالية أسبوعين لإكمال بحثها والاستجابة لأي حالة تشابه.

فضلا عن قانون *باتريوت*، فإن إدارة *ج.و.بوش* اعتمدت في تعاملها مع الحركات الإسلامية على تطبيق العقوبات الاقتصادية المستهدفة ضد الأشخاص الذين تعتبرهم

---

[1] John Byrne, "Les Banques Américaines et la Loi "USA Patriot" ", ***Revue E.Journal Perspectives Economique***, USA*(Departement d'Etat), Septembre 2004 ,* p.20.

إرهابيين، حيث وقع الرئيس *ج.و.بوش* الأمر التنفيذي رقم 13224 في 24 سبتمبر 2001 ، أي في أقل من أسبوعين من وقوع أحداث 9/11 ، يحث فيه وزير المالية ووزير الخارجية على ضرورة " تسمية" الإرهابيين ومموليهم ومسهّلي نقل أموالهم، وهو ما يسمح بتجميد مصالحها الملكية وأرصدتا في الولايات المتحدة، مع منع استخدام النظام المالي الرسمي لصرف الدولار. وقد استند الرئيس *ج.و.بوش* في إصدار هذا الأمر الرئاسي إلى قانون السلطات الاقتصادية للطوارئ الدولية وقانون المشاركة للأمم المتحدة، حيث تدف هذه التسميات إلى منع المواطنين الأميركيين التعامل تجاريا أو إجراء معاملات مع مثل هؤلاء المسميين. وفي الثلاث سنوات الأولى لما بعد أحداث 9/11 ، تم تسمية 383 فردا وكيانا بموجب هذه السلطة، إضافة إلى تجميد أكثر من 140 مليون دولار من الأرصدة المتعلقة ب"الإرهابيين" على الصعيد العالمي.[1]

لتطبيق الأمر التنفيذي المذكور أعلاه، تم تأسيس ***مكتب الإرهاب والاستخبارات المالية*** بوزارة المالية يقوم بمراقبة العمليات المالية و يدعم الوظائف السياسية المتعلقة بتطبيق القوانين والتنظيمات الدولية والتحليلية لوزارة المالية ويشارك في المكتب عناصر استخباراتية مهمة، تقوم بالتحليل الإستخباراتي للبيانات المالية، مثل البيانات المتعلقة بسرية البنوك، بحجة الكشف عن كيفية قيام الإرهابيين باستغلال الأنظمة المالية، وهو ما لم يكن ممكنا القيام به في فترة إدارة *بيل كلينتون*، كما فسرنا أعلاه.

ولتطبيق الأمر التنفيذي بصرامة أكثر أحدثت إدارة *ج.و.بوش* آليات للتنسيق والتشاور بين الدوائر الحكومية المختلفة بقيادة مجلس الأمن القومي، ويشمل ذلك وزارات الخارجية والمالية والعدل والأمن الداخلي والدفاع بالإضافة إلى وكالات المخابرات، وفي هذا الصدد يشرح ***ي. أنثوني وين*** *، مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية والتجارية،* الإجراءات العملية التي يتم من خلالها تطبيق الأمر التنفيذي:

[1] Juan Carlus Zarate,*"Réduire les Terroristes à la faillite"*,op.cit.p.6.

- قيام **وزارة المالية** بتسمية فرد أو جماعة وبتجميد الأرصدة الموجودة في الولايات المتحـدة أو في الفروع الخارجية للشركات الأميركية أو الخاضعة لسيطرة مواطنين أميركيين حول العالم، وحظر أي معاملات مع مواطنين أو شركات أميركية.
- مبادرة **وزارة العدل** أو مكتب التحقيقات الفدرالي بالتحقيق وعند الاقتضاء بالمقاضاة.
- تطوير **وزارة الخارجية** لإستراتيجية لنيل الدعم الدولي للإجراءات المتخذة، وكمثال علـى ذلك السعي لفرض عقوبات للأمم المتحدة.[1]

وتبين الجداول المبينة أدناه، الجمعيات والمؤسسات الخيرية التي صنفت في إطار الأمر التنفيذي رقم 13224 طبقا لما تم نشرته من قبل وزارة الخزانة الأمريكية، وتمثل هذه الجداول الجمعيات والمؤسسات الخيرية التي تتهم بارتباطها بتمويـل *تنظـيم القاعـدة* (الجدول أ) وتلك التي تتهم بتمويل حركة المقاومة الإسلامية الفلسـطينية-حمـاس- (الجدول ب) و تلك التي تتهم بارتباطها *بحركة الجهاد* الفلسطينية (الجدول ج) والجمعيات والمؤسسات التي تتهم بارتباطها *بحزب الله* اللبناني (الجدول د):

جدول أ: يبين الجمعيات والمؤسسات الإسلامية الخيرية الخاضعة للعقوبات الاقتصادية طبقا للأمر الرئاسي رقم **13224** والمتهمة بارتباطها بتنظيم القاعدة.

اسم الجمعية/المؤسسة الخيرية	البلد الذي تنشط فيه	التهم الموجهة لها	تـاريخ فـرض العقوبات
مكتـــــب الخدمات(الكفاح)	مقرهـا الولايـات المتحدة الأمريكيـة وباكستان	ارتباطهـا بتنظـيم القاعدة	2001/03/09
تجمع الرشيد	باكستان	ارتباط. تنظيم قاعدة	2001/03/09

---

[1] ***ي. أنثوني وين*** ، *هو مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية والتجارية، ويرأس مجموعة تمثل دوائر حكومية متعددة هي مجموعة الأخرى والمنظمات المتعددة الجنسيات. وتشمل التحالف التي تقوم بتنسيق الخطط والإجراءات المتعلقة بتمويل الإرهابيين مع الدول بناء والنقل مسؤولياته، بالإضافة إلى شؤون تمويل الإرهابيين، التنمية الدولية والطاقة والسياسة التجارية ووسائل الاتصالات.* **أنظر:** Anthony Wayne,*"L'internationalisation de la Lutte"*, ***Revue E.Journal Perspectives Economique***, USA*(Département d'Etat), Septembre 2004* , p.7.

منظمة وافا للخدمات الإنسانية	باكستان، العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة.	ارتباطها بتنظيم القاعدة	2001/12/10
تجمع الرابطة	باكستان	ارتباطها بتنظيم القاعدة	2001/12/10
أمة تامير النو Ummah Tameer E-Nau	باكستان	ارتباطها بتنظيم القاعدة	2001/02/10
تجديد إرث التمع الإسلامي.	باكستان، أفغانستان والكويت	ارتباطها بتنظيم القاعدة	2002/09/01
لجنة الدعم الأفغاني	أفغانستان وباكستان	ارتباطها بتنظيم القاعدة	2002/09/01
مؤسسة الحرمين الإسلامية	أندونسيا، كينيا، باكستان، ت انيا،البوسنة، الصومال، بنغلادش، أفغانستان،ألبانيا، إثيوبيا، هولندا، جزر القمر والولايات المتحدة الأمريكية	ارتباطها بتنظيم القاعدة	2002/11/03
منظمة مساعدة الأمة	باكستان	ارتباطها بتنظيم القاعدة	2002/04/19
المركز العام للمساعدة	الولايات المتحدة الأمريكية	ارتباطها بتنظيم القاعدة	2002/04/19

المركـــز الـــدولي للأعمال الخيرية	الولايات المتحـدة الأمريكية	ارتباطهـا بتنظـيم القاعدة	2002/11/19
الصندوق الـدولي للأعمال الخيرية	كندا	ارتباطهـا بتنظـيم القاعدة	2002/11/19
جمعيـة المسـتقبل للمساعدة البوسنية	بوسنة	ارتباطهـا بتنظـيم القاعدة	2002/11/19
مؤسسة الأعمـال الخيريـــة للـــبلاد المنخفضة	هولندا	ارتباطهـا بتنظـيم القاعدة	2002/01/21
لجنـة الـدعوة الإسلامية	الكويت، باكسـتان وأفغانستان	ارتباطهـا بتنظـيم القاعدة	2003/01/09
جمعية الثقة للمخاطر	باكستان	ارتباطهـا بتنظـيم القاعدة	2003/10/14
جمعية الطبية الدولية	البوسنة	ارتباطهـا بتنظـيم القاعدة	2004/06/05
المؤسسـة الخيريـة للحرمين والمسـجد الأقصى	البوسنة	ارتباطهـا بتنظـيم القاعدة	2003/06/05
جمعية الفرقان	البوسنة	ارتباطهـا بتنظـيم القاعدة	2003/06/05
الوكالـة الإفريقيـة الإسـلامية للعمـل الخـيري (IARA) والوكالة الإسـلامية	السودان، الولايات المتحدة الأمريكيـة وأربعين فرع لها في	ارتباطهـا بتنظـيم القاعدة	2004/10/13

للعمـــل الخـــيري (ISRA)	العالم.		
المنظمة الإسـلامية الدوليـة للأعمـال الخيرية	الفيليبين وإندونيسيا	ارتباطهـا بتنظـيم القاعدة	2006/08/03

جدول ب: يبين الجمعيات والمؤسسات الإسلامية الخيرية الخاضعة للعقوبات الاقتصادية طبقا للأمر الرئاسي رقم **13224** والمتهمة بارتباطها بحركة حماس (فلسطين)

اســـــــم الجمعية/المؤسسـة الخيرية	**البلد الذي تنشط فيه**	**التهم الموجهة لها**	**تاريخ فرض العقوبات**
مركــــز الأرض المقدسة للأعمـال الخيرية والتنمية	الولايات المتحـدة الأمريكية	تمويلها لحركة حماس	2001/12/04
مركز الأقصى	الولايات المتحـدة الأمريكية، أوروبا، الباكستان، اليمن، إفريقيا الجنوبية	تمويلها لحركة حماس	2003/05/29
اللجنـة الخيريـة لمساعدة الفلسطينيين	فرنسا	تمويلها لحركة حماس	2003/08/23
جمعيـة إنقـاذ الفلسطينيين اللجنة الخيرية	سويسرا	تمويلها لحركة حماس	2003/08/23
الصندوق الفلسطيني للأعمـال الخيريـة	بريطانيا	تمويلها لحركة حماس	2003/08/23

والتنمية			
الجمعية الفلسطينية بالنمسا	النمسا	تمويلها لحركة حماس	2003/08/23
جمعيـــة الســـنابل للأعمـــال الخيريـــة والتنمية	لبنان	تمويلها لحركة حماس	2003/08/23

جدول ج: يبين **الجمعيات والمؤسسات الإسلامية** الخيرية الخاضعة **للعقوبات الاقتصادية طبقا للأمر الرئاسي رقم 13224 والمتهمة بارتباطها** بحركة الجهاد (فلسطين)

اســـــــــــم الجمعية/المؤسســـة الخيرية	**البلد الذي تنشط فيه**	**التهم الموجهة لها**	**تاريخ فرض العقوبات**
شركة الإحسان	فلسطين	تمويل حركة الجهاد	2005/05/05

جدول د: يبين **الجمعيات والمؤسسات الإسلامية** الخيرية الخاضعة **للعقوبات الاقتصادية طبقا للأمر الرئاسي رقم 13224 والمتهمة بارتباطها** بحزب الله (لبنان)

اســـــــــــم الجمعية/المؤسســـة الخيرية	**البلد الذي تنشط فيه**	**التهم الموجهة لها**	**تاريخ فرض العقوبات**
المنظمة الإســلامية لمساعدة المقاومـــة اللبنانية	لبنان	تمويل حزب الله	2006/08/29

ب- التشريعات العالمية:

سعت إدارة *ج.و.بوش* لسن تشريعات عالمية تحد من تمويل الجمعيـات والمؤسسـات الخيرية الإسلامية التي تدرجها في إطار حربا على الإرهاب حيث تبنى مجلس الأمـن الدولي القرار رقم 1373 ، المتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب والتوصيات الخاصة الثماني المتعلقة بتمويل الإرهابيين التي قدمتها مجموعة المهمة الخاصة المالية المؤلفـة مـن 33 عضوا المتعلقة بغسيل الأموال.

كما سعت إدارة *ج.و.بوش* لدى الهيئات والمنظمات المالية والاقتصادية الدولية مثـل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة الدول الثماني ومجموعة الدول العشرين ومنتدى التعاون الاقتصادي لمنطقة المحيط الهادئ الآسيوي. وركزت مجموعة *إيغمونت* لوحدات الاستخبارات المالية (الدول التي تملك وحدات مخابرات مالية عاملة)، التي يقارب عددها المائة حول العالم، على المشاركة في المعلومات المالية الخاصة بتمويل الإرهابيين.

كما ساهمت إدارة *ج.و.بوش* أيضا في دفع مجلس الأمن الدولي لتـبني سلسـلة مـن القرارات التي تقتضي من الدول الأعضاء تطبيق عقوبات مالية مستهدفة ضد الأفـراد والمصالح المالية المرتبطة بالجماعات التي تعتبرها إرهابية، كما تعاونت مـع الاتحـاد الأوروبي الذي أصدر قرارا في 27 ديسمبر 2001 يتعلق بتوسيع القائمـة الخاصـة بالجماعات الإرهاب التي تخضع أرصدتا للمنع من قبل الدول الأعضاء. وأصـدرت مجموعة العمل الخاصة المالية في شهر أكتـوبر 2003 توجيهـات تفسـيرية تتعلـق بإجراءات تجميد الأرصدة المتعلقة بالإرهابيين في المناطق المختلفة.

ونتيجة للنشاط الدبلوماسي والأمني الكثيف الذي اعتمدته إدارة *ج.و.بوش* في هذا الاتجاه فإنا حققت نجاحا كبيرا في مجال التعاون الدولي من أجل فرض العقوبـات الاقتصـادية وتجميد الأصول لكثير من الجمعيات والمؤسسات الخيرية الإسلامية، فعلى سبيل المثـال، يؤكد ***ي. أنثوني وين***[1] أن إدارة *ج.و.بوش* حققت في سنة 2004 ، نجاحا كبيرا في ملاحقـة

[1] Anthony Wayne,*"L'internationalisation de la Lutte"*,op.cit.p.8.

الجمعيات والمؤسسات الإسلامية الخيرية التي تتهمها بتمويل *تنظيم القاعدة*، حركات المقاومة الفلسطينية و*حزب الله*، حيث قدمت *إيطاليا* عددا أكبر من المرشحين لعقوبات الأمم المتحدة من أي دولة أخرى، وجاءت بعدها *الولايات المتحدة ثم الجزائر والمملكة العربية السعودية وألمانيا*.

وأصدر الاتحاد الأوروبي بيانا رئيسيا مناهضا للإرهاب في 25 مارس 2004 يتضمن التزامات محددة تتعلق بمحاربة تمويل الإرهابيين. وقامت *المملكة العربية السعودية* في أواسط العام 2004 بوضع جميع الجمعيات الخيرية الخارجية التي تقع مقارها في السعودية تحت إشراف منظمة راعية تخضع لسيطرة الحكومة. وأدى هذا الإجراء إلى إغلاق فعال لمكاتب الفروع الخارجية *لمؤسسة الحرمين*، وهي جمعية خيرية عالمية رئيسية تتهمها إدارة *ج.و.بوش* بأنا من بين أكبر الجمعيات الخيرية التي تقدم الدعم المالي *لتنظيم القاعدة*.

ولتسهيل عملية مراقبة الأشخاص والجمعيات والمؤسسات الخيرية الإسلامية المتهمة بتمويل التنظيمات الإرهابية أو ارتباطها با عضويا، وضعت الأمم المتحدة قائمة موحدة تحتفظ با *لجنة العقوبات* الخاصة بالقرار1267 تختص بجرد الطلبات الواردة من الدول الأعضاء من أجل إضافة أسماء الأفراد والمؤسسات والجمعيات المزمع تجميد أرصدتم، بحيث تلتزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات حظر ضد هذه الأسماء، مثل: تجميد الأرصدة وحظر الأسلحة ومنع السفر.

وساهمت دول عديدة من بينها *المملكة العربية السعودية والجزائر وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وألمانيا والمملكة المتحدة والصين وروسيا* في تقديم أسماء لها علاقة *بتنظيم القاعدة* إلى *لجنة العقوبات التابعة* للأمم المتحدة لكي تضاف إلى القائمة الموحدة، وأبرز مثالين على ذلك التسميات المشتركة *الأميركية- السعودية* حيث طلبت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية معا في شهر مارس 2002 من لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة، وفقا للقرار 1267 ، إضافة اسمي فرعي *مؤسسة الحرمين* في *الصومال والبوسنه والهرسك* إلى القائمة الموحدة لارتباطهما *بتنظيم القاعدة*، ونتيجة التعاون الأميركي- السعودي المشترك، تم إضافة اسم

وائل حمزة جليدان، وهو مساعد *لأسامة بن لادن*، إلى القائمة الموحدة في أواخر العام 2002، وأضيفت تسعة فروع إضافية *لمؤسسة الحرمين* في العام 2004.

والنموذج الثاني يتعلق *بالجماعة الإسلامية*، حيث قامت 50 دولة، بما فيها جميع أعضاء اتحاد دول جنوب شرقي آسيا والاتحاد الأوروبي في شهر أكتوبر 2002 ، مجتمعة بتقـديم اسـم *الجماعة الإسلامية* إلى لجنة القرار 1267، بتهمة مسؤولية *الجماعة الإسلامية* عـن ارتكـاب أعمال تخريبية، مثل الهجوم على النادي الليلي في *بالي* بأندونيسيا.[1]

من بين السياسات التي انتهجتها إدارة *ج.و.بوش* في محاربة الجمعيات والمؤسسات الخيريـة الإسلامية لوقف التمويل على *تنظيم القاعدة* وتنظيمات المقاومة الفلسطينية واللبنانية، ضبط ومراقبة **نظام الحوالات** وأعمال الخدمات المالية، حيث تعد معظم معـاملات الحـوالات عمليات تحويل قانونية من العاملين المغتربين إلى أسرهم، وهو ما اعتبرته إدارة *ج.و.بـوش* مسألة مالية أمنية خطيرة وحساسة، لأن نظام *الحوالات* قبل 9/11 لم يكـن خاضـعا لأي أنظمة أو رقابة من قبل العديد من دول العالم، وهو ما يسمح بتنقل الأموال للحركـات الإسلامية بطريقة غير شرعية.

واستخدمت إدارة *ج.و.بوش* ضغوطات كثيفة على دول كثيرة، لإلزامهـا علـى تغـيير تشريعاتا المحلية قصد تجفيف ما تسميه *"منابع الحركات الإرهابية"* ، من خلال تطوير أنظمـة قانونية ومالية واستخبارات مالية من أجل محاربة تمويل الإرهابيين وغسيل الأموال بفعالية، وكانت من بين مؤشرات هذه الضغوطات قيام البنك المركزي لدولة *الإمـارات العربيـة المتحدة* بعقد مؤتمرا دوليا في ماي 2002 اعترفت فيه قرابة 40 دولة لأول مرة بالحاجـة إلى تنظيم قطاع الحوالات، كما عقد مؤتمر دولي آخر حول الحوالات في *الإمـارات العربيـة المتحدة* في أفريل 2004 لإقرار وإعادة تأكيد الانجازات الهامة للمؤتمر الأول ولوضع خطـة لمواصلة العمل. واتخذت دول عديدة، بما فيها *الإمارات العربية المتحدة وباكستان*، خطـوات لتنظيم القطاع غير الرسمي.

[1] Anthony Wayne,*"L'internationalisation de la Lutte",op.cit.p.9.*

استغلت إدارة *ج.و.بوش* كذلك بعض الهجومات الإرهابية على بعض الدول لبناء تحالف دولي لمكافحة تمويل الجماعات الإسلامية مثلما حدث مع تفجيرات بالي* بإندونيسـيا في 12 أكتوبر 2002 ، وتم ربط العملية *بالجماعة الإسلامية*، وتعرف الدوائر الرسمية الأمريكيـة هذه الجماعة على أنها "*شبكة إرهابية في جنوب شرقي آسيا مرتبطة بتنظيم القاعدة وهي ملتزمـة بإقامة خلافة إسلامية في جنوب شرقي آسيا. ومع أنه لا يعرف سوى القليل عن أعضـاء الجماعـة الإسلامية، فإنهم يتلقون تبرعات ضخمة من مؤيديهم في الشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا، بما في ذلك تنظيم القاعدة، وقامت الجماعة الإسلامية بتجنيد وتدريب متطرفين طوال فترة التسعينيات، مما أسفر عن سلسلة من الهجمات التي بدأت في العام 2000"* .[1]

واستغلت إدارة *ج.و.بوش* الأحداث في *بالي* لتكثيف التعاون في منطقة جنوب شرق آسـيا بحيث أرسلت خبراء أميركيين وأستراليين إلى إندونيسيا للتحقيق في التفجيرات والتعـرف على الضحايا مع تعقب أثر المال، وتم اعتقال العديد من أعضاء *الجماعة الإسلامية* المتورطين في العملية، وتمكنت السلطات القضائية الإندونيسية من مقاضاة مرتكبي تفجـيرات *بـالي* وأصدرت 33 حكما بالإدانة حتى شهر جوان 2004، بينها ثلاثة أحكام بالإعدام وعدد من أحكام السجن المؤبد.

وطلبت مجموعة من الدول مؤلفة من 52 دولة في 23 أكتوبر 2002 بتصنيف الأمم المتحدة *للجماعة الإسـلامية* بالحركة الإرهابية. ووافقت أكثر من 150 دولة على وقـف أرصـدة الأهداف المرتبطة *بالجماعة الإسلامية*، ووصفت الدوائر الرسمية الأمريكية هذا التحالف"*بأكبر تحالف دولي ضد جماعة إسلامية منذ تسمية القاعدة وطالبـان بعـد هجمـات 9/11 بالحركـات الإرهابية*"[2]، وألزم أعضاء الأمم المتحدة بتجميد وحجز الأرصـدة المرتبطـة بالجماعـة الإسلامية.

---

* بدأت تفجيرات بالي في الساعة 11:05 من مساء 12 أكتوبر 2002 عندما تم تفجير قنبلة بطريقة إلكترونية داخل حانة مكتظة بالناس في وسط حي النوادي الليلية في الجزيرة السياحية. وبعد ثوان، انفجرت عربة مقفلة صغيرة محملة بـالمتفجرات في منطقـة الجـوار. واستهدفت العملية بصورة إستراتيجية السياح الشباب في النوادي الليلية الشعبية، تاركين وراءهم 202 قتيل، بينهم 88 أسـتراليا و38 إندونيسيا وسبعة أميركيين.

[1] Celina *Realuyo et Scott Stapleton,"la Réaction Internationale aux Attentats de Bali et ses résultats Positifs"*, ***Revue E.Journal Perspectives Economique***, USA*(Département d'Etat), Septembre 2004* , p.17.

[2] Ibid.

ولتعزيز التعاون الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإندونيسيا قام مكتـب منسـق مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأميركية في العام 2003 بالتخطيط ووضـع الميزانيـة لمكتب الأمن الدبلوماسي بوزارة الخارجية لتنفيذ برنامج مساعدات لمكافحـة الإرهـاب رصد له مبلغ 8 ملايين دولار لتدريب وتجهيز وتنظيم وحدة لمكافحة الإرهـاب ضـمن الشرطة القومية الإندونيسية. وتم تدريب 69 من ضباط الشرطة من قبل الولايات المتحدة، مع تدريب 279 ضابطا في سنة 2005. وبدأت الفصيلة الخاصة 88 بالاندماج مع مجموعـة العمل الخاصة بمكافحة *الجماعة الإسـلامية* في إندونيسيا، وبالإضافة إلى ذلك، قام برنـامج *زمالة مكافحة الإرهاب للدفاع الإقليمي* بوزارة الدفاع بإنفاق 3.2 مليون دولار على تدريب 78 من ضباط الاستخبارات الإندونيسيين بإعطاء دروس باللغة الإنجليزية والمهنية العسكرية والمرتبطة بمكافحة الإرهاب[1].

وقامت الولايات المتحدة بتقديم مساعدة مباشرة *لوحدة الاستخبارات المالية* الإندونيسية عن طريق تقديم منحة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لشراء معدات أساسية لتكنولوجيا المعلومات في أكتوبر2003 لضم نظام إبلاغها الإلكتروني إلى شبكة الكمبيوتر لجمع تقارير المعاملات المشبوهة من القطاع الخاص. وتمكنت *وحدة الاستخبارات المالية* الإندونيسية بهذه المساعدة من الولايات المتحدة وأستراليا من الانضمام في شهر جـوان 2004 رسميـا إلى مجموعة *إيغمونت* لوحدات الاستخبارات المالية.

خلاصة، يجب أن نؤكد بأن الأداة القانونية والماليـة لمراقبـة تمويـل مـا تعتـبره إدارة ج.و.بوش*"الحركات الإرهابية"* هو في الأخير يعكس رؤية ومصالح القوى الفاعلة التي ترسم السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، فمن جهة نجـد بـأن معظـم الجمعيـات والمؤسسات الخيرية الإسلامية التي جمدت أموالها وأغلقت نشاطاتها كانت تقدم المعونات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في المخيمات الفلسطينية، كما تقدم المساعدات لعـائلات الشهداء الفلسطينيين الذين قاوموا الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما حدث مع *مؤسسة الأرض المقدسة للإغاثة والتنمية*، التي يقع مقرها بولاية تكساس، التي تعتبر أكبر مؤسسـة خيريـة

[1] Ibid.

إسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية تقدم الدعم للشعب الفلسطيني، وهنا يتضح لنا الدور الفعال للوبي الصهيوني بشقيه المسيحي واليهودي الذي يعمل على إضعاف المقاومة الفلسطينية بتضييق الخناق على كل نشاط إنساني يدعم الفلسطينيين، كما يخاف هذا اللوبي من انتشار الدين الإسلامي في العالم الذي يهدد الحضارة اليهودية-المسيحية، وهو ما يجعل محاربة الجمعيات والمؤسسات الإسلامية الخيرية والدعوية يدرج في إطار الدعاية التي ترتكز عليها سياسة إدارة *ج.و.بوش* الخارجية القائمة على محاربة "*الإرهاب الشامل*".

كما نجد أن بعض الجمعيات والمؤسسات الخيرية جمدت نشاطاتها بسبب معاداتها للسياسة الأمريكية المساندة لإسرائيل أو تلك التي تدعو إلى مقاطعة المنتجات الأمريكية في البلاد الإسلامية كأسلوب لتحسيس الرأي العام الأمريكي بموقف حكوماتهم الذي لا يعبر عن مصالح شعبه، وهو موقف السفير الأمريكي بمصر الذي طالب في نوفمبر 2002 بإغلاق خمس وعشرين جمعية دينية محلية للاشتباه في علاقتها *بتنظيم القاعدة*، والسبب الحقيقي أن تلك الجمعيات لعبت دورا قويا في تفعيل المقاطعة الاقتصادية للمنتجات الأمريكية[1].

ونؤكد ما سبق وأن ذكرناه في بداية هذا المبحث أن المركب الصناعي العسكري استطاع أن يوظف فكرته الدعائية بأن الجمعيات والمؤسسات الإسلامية الخيرية والدعوية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها ذات امتدادات وارتباطات بالعدو العالمي الجديد "*تنظيم القاعدة*"، وهو ما يسمح له ببناء شرعية النفقات العسكرية الضخمة بحجة محاربة التهديد الشامل الذي يهدد أمن المواطن الأمريكي.

[1] **د. محمد بن عبد الله السلومي**، القطاع الخيري ودعاوي الإرهاب، الطبعة الأولى،1424 هجرية، الرياض، منشورات مجلة البيان، ص221.

خاتمـــــة

اتضح لنا بعد دراسة السياسية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية من خلال التركيز على إدارة *جورج و.بـوش*، أن السياسة الخارجية الأمريكية هي في النهاية محصلة تفاعل وتقاطع الجماعات الدينية **(الـدين)،** الشـركات الاقتصـادية **(الثـروة)** والمركـب الصـناعي العسكري**(القوة).**

وعليه، يمكن إثبات بعض الفرضيات التي تم طرحها في بداية الدراسة:

الأولى تتمثل في أن الرئيس الأمريكي *ج.و.بوش* لعب دورا مهمـا في تحديـد السياسـة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، انطلاقا من الصلاحيات الدستورية التي يتمتـع بـها، خصوصا في فترة التوافق السياسي بين الإدارة الجمهورية والسلطة التشريعية (الكـونغرس) الذي هيمن عليه الجمهوريين إلى غاية الانتخابات التشريعية لسنة 2006، وتعـزز الـدور الرئاسي في عملية صنع القرار من خلال ارتكاز الرئيس على دعامتين أساسيتين، الأولى، تكمن في الدعامة العقائدية للرئيس التي وفرت له حصن داخلي بكسب أصوات وتأييـد جماعات المسيحية الصهيونية. أما الدعامة الثانية، فتكمن في ارتكاز الرئيس *ج.و.بوش* على الجماعات النفطية التي وفرت له الدعم المادي.

بالرغم من الدور الهام للرئيس *ج.و.بوش* في عملية رسم السياسة الخارجية تجاه الحركات الإسلامية، فإن هذا الدور لم يكن مستقلا عن دور الجماعات المهيمنة على البيروقراطية في إدارة *ج.و.بوش*، وهو ما جعلنا نؤكد على ضعف شخصية الـرئيس ووضـعه كرهينـة لجماعات "*المحافظين الجدد*" التي تعني لنا تحالف المركب الصـناعي العسـكري واللـوبي الصهيوني اليهودي، المنتشر خصوصا داخل البيت الأبيض وفي وزارة الدفاع (البنتـاغون) ودوائر وزارة الخارجية، وبالتالي، فإننا **نثبت هنا الفرضية الثانية** المطروحة، والمتمثلـة في أن الخيارات السياسية التي يتخذها الرئيس *ج.و.بوش* في تعامله مع الحركات الإسلامية هـي نتيجة ومحصلة للتناقضات البيروقراطية بين نائب الرئيس، مجلس الأمـن القـومي، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، وكالة الاستخبارات المركزية، والقوى المهيمنـة خصوصـا في البيت الأبيض (نائب الرئيس، ريتشارد تشيني ومستشاريه المقربين) و داخل البنتاغون (دونالـد

رومسفيلد وبول وولفويتز والمجموعة الدائرة حولهما) ، هي التي تحدد البدائل التي يتخذها الرئيس في نهاية المطاف من خلال حسم اللعبة البيروقراطية لصالحها.

كما نثبت هنا بعد التحليل الذي قدمناه في الدراسة، من أن السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية تحددها إلى حد بعيد القوى المجتمعية، المتمثلة في جماعات المصالح (الجماعات النفطية، المركب العسكري الصناعي) وجماعات الضغط (اللوبي الصهيوني اليهودي واللوبي الصهيوني المسيحي) والنخبة الفكرية المتمثلة في مراكز التفكير، التي يطلق عليها *دبابات الفكر* Think tanks ، وأن السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية تتنوع بتنوع المصالح وتباينها، من أجل تحقيق مصالحها برؤى متناسقة ومتكاملة، **فاللوبي النفطي والمركب الصناعي العسكري** يركز على التحدي الأمني الذي تطرحه **الجماعات الإسلامية العابرة للقوميات،** الذي تمثله *تنظيم القاعدة* وامتداداتها الإقليمية، جماعة *الطالبان* في أفغانستان، جماعة *الزرقاوي* في العراق أو ما يعرف *بالقاعدة في بلاد الرافدين، وتنظيم الجهاد في الجزيرة العربية،* وتنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال، الذي أصبح *تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي* في شمال أفريقيا ودول الساحل الأفريقي، ونلاحظ أن هذه التنظيمات تنتشر في المناطق ذات الاحتياط النفطي الكبير، مما يعزز من التواجد الأمريكي العسكري في تلك المناطق بذريعة أمنية وسياسة تتمثل في محاربة الإرهاب.

أما الجماعات الدينية الضاغطة، المتمثلة في المسيحية الصهيونية والصهيونية اليهودية فتركز بشكل كبير على التحدي الأمني الذي تطرحه **الحركات الإسلامية الوطنية** في **فلسطين ولبنان،** لدعم أمن إسرائيل من معتقد ديني يزعم أن عودة المسيح لا تكون إلا بإقامة مملكة الرب لليهود في فلسطين، **بالنسبة للصهيونية المسيحية، وإقامة مملكة إسرائيل الكبرى بالنسبة للصهيونية اليهودية.**

ومن خلال الدراسة تبين لنا كذلك الإشكالية الإستراتيجية الكبرى التي تدور حول مستقبل"الإمبراطورية الأمريكية"، واتضح لنا أن هذا المستقبل مرهون باتجاهين يسيران معا:

الاتجاه الأول: أن الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع الحركات الإسلامية كعدو بديل للشيوعية، أفرطت في استخدام القوة من حيث التدخلات العسكرية المباشرة في كل

من أفغانستان والعراق وتحركاتنا العسكرية في القارة الأفريقيـة، الصـومال، السـودان والساحل الأفريقي، وصاحب هذا الإفراط في استخدام القوة تعاظم الميزانية العسـكرية والنفقات على الأمن الداخلي والخارجي، وهو ما يجعلنا نؤكد أطروحة المؤرخ الأمريكي *بول كنيدي* من أن المؤشرات كلها تشير إلى الاتجاه الذي تسير فيه الإمبراطورية الأمريكية إلى الانحطاط مثلها مثل الإمبراطوريات السابقة التي عاشت في القرون الخمسة الماضـية، بسبب الإفراط في التوسع الإستراتيجي، بمفهوم احتلال مناطق شاسعة والـدخول في حـروب باهضة التكاليف- على حساب خلق الثروة وتنميتها، وقد ركزنا كثيرا على هذه النقطة في البيئة الداخلية (الأزمة الاقتصادية والفضائح المالية الكبرى) والخارجية (تراجع القدرات الاقتصادية الأمريكية والتحدي الصيني) لإدارة ج.و.بوش.

الاتجاه الثاني: يتمثل في الانهيار الأخلاقي والقيمي للديمقراطية الأمريكية، حيث غلبت إدارة *ج.و.بـوش* القضايا الأمنية الداخلية والخارجية، وبالأخص بعد فترة 9/11 بحجة التهديدات الأمنية الدائمة، على حساب الحريات الفردية، ومبدأ الفصل بين السلطات.

كما تراجعت مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم كبلد مصدر للديمقراطية وقـيم الحرية، وهي مؤشرات على مطابقة النموذج الروماني في حالـة انهيـار الإمبراطوريـة الرومانية، والمشكل الأخلاقي الأمريكي يبقى مطروحا مع المبدأ المعتقد "المصير المحتـوم" *Destinée manifeste* ، الذي تعتقد من خلاله كل الإدارات الأمريكية أنها مكلفة برسالة حضارية للعالم.

قائمة المـــــراجع.

أولا: الوثائق والتقارير الرسمية.

أ- باللغة العربية

- التقرير السنوي عن الإرهاب في دول العالم للعام 2006، وزارة الخارجية الأمريكية، نشرة واشنطن الصادرة عن مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية.
- خطاب الرئيس *جورج ولكر بوش* عن حالة الإتحاد لسنة 2002، البيت الأبيض، الرئاسة الأمريكية.
- وثيقة نص خطاب الرئيس جورج ولكر بوش لشرح الإستراتيجية الجديدة في العراق، 2007/01/10.
- وثيقة الأمن القومي الأمريكي، 16 مارس 2006.

ب- باللغة الأجنبية.

China :Military to Military Exchange 2000 , US.Department of Defense, 6 juillet 2001.

Center for Security Policy ,« Message from the President », ***Annual Report***, 2001.

Déclaration de Robert Pelletreau, Sécraitaire Adjoint en charge du Proche Orient, devant la commission des Relations Internationales le 06/04/1995.

Government of United States, Office of the Comptroller of the Department of Defense, ***National Defense Budget Estimates for FY 1995***, Washington, 1994.

Military Power of the People's Republic of China, US.Department of Defense, 7 décembre 2002.

National Energy Policy: Report of the National Energy Policy Development Group,May 2001.

Rapport of Project for The New American Century, Rebuilding America's Defenses : Strategy, Forces and Resources For a New Century, septembre 2000.

Report of Team B, Central Intelligence Agency, Intelligence Community Experiment in Competitive Analysis : Soviet Strategic Objectives, An Alternate View *: Report of Team B*, décembre 1976 (déclassifié en september 1992).

Report of the commission to assess U.S National Security Space Management and Organization (11 january 2001).

The Institute for Advanced Strategic and Political Studies, "Une rupture nette: Une nouvelle stratégie pour sécuriser le royaume", Groupe d'étude sur une nouvelle stratégie israélienne pour l'an 2000".

US.Departement of Defense, Quadrennial Defense Review, Washington DC,30 septembre 2001**.**

Washington Institute for Near East Policy, *Building for Peace : An American Strategy for the Middle East*, Washington, D.C., 1988

ثانيا: الكتب (اللغة العربية)

أحمد منصور، الشيخ أحمد ياسين: شاهد على عصر الانتفاضة، (حوار مع قناة الجزيرة)، الطبعة الأولى 2003،بيروت: الدار العربية للعلوم.

أحمد الموصلي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، يناير 2004.

إسماعيل الشطي،"تحديات إستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر"، ضمن كتاب جماعي: أحمد بيوض وآخرون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2002 **.**

أندرياس فون بيلوف، السي أي أي ودورها في أحداث 11/9،ترجمة: د.سيد حسن أحمد، الإسكندرية، منشأة المعارف، الطبعة الأولى 2004.

أندرو باسيفيتش، الإمبراطورية الأمريكية: حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى 2004.

إيريك لوران، عالم بوش السري:الديانة والمعتقدات الأعمال والشبكات الخفية، ترجمة سوزان قازان،دار الخيال، بيروت، طبعة 2003**.**

------، حرب آل بوش: أسرار الـ اع التي لا يمكن الاعتراف با، بيروت: دار الخيال، الطبعة الأولى 2003**.**

إيمانويل تود، ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي، (ترجمة محمد زكرياء إسماعيل)، بيروت: دار الساقي، الطبعة الأولى 2003.

أوديد شينكار، العصر الصيني: الاقتصاد الصيني الناهض وتأثيره على الاقتصاد العالمي وتوازن القوى وعلى أعمالك،ترجمة: سعيد الحسنية، بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2005**.**

برادلي أ.تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الأمريكية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة عن العبرية: د.عماد فوزي شعيبي، بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى 2004.

بروستر.ك.ديني، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة د.ودودة عبد الرحمن بدران، مراجعة شويكار محمد زكي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى 1991.

بل كلينتون، حياتي، تعريب: محمد توفيق البجيرمي ووليد شحادة، بيروت: الحوار الثقافي، 2004.

بوب ودورد، بوش محاربا،تعريب د.سمر القاضي،الرياض:مكتبة العبيكان،الطبعة الأولى 2002.

-------، خطة الهجوم، تعريب:فاضل جتكر، الرياض: مكتبة العبيكان، الطبعة العربية الأولى 2004.

-------، القادة: أساليب اتخاذ القرار العسكري وطريقة ترشيح واختيار القادة ، ترجمة:محمد مستجير، القاهرة: مكتبة مدبولي، طبعة 1992.

بول كنيدي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة : مال البديري، الأردن: دار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1998.

------، الاستعداد للقرن الواحد والعشرين، ترجمة: محمد عبد القادر، غمازي مسعود، بيروت: دار الشروق للنشر والتوزيع،1993.

تيري ميسان، التضليل الشيطاني:ماذا جرى في 11 أيلول 2001،هجوم إرهابي أم انقلاب؟ترجمة:د.زهير طالب،دمشق،الدار الوطنية الجديدة، الطبعة 2002.

تيري ميسان، **البنتاغيت**:فضائح التستر على حقائق الهجوم على البنتاغون، ترجمة:د.زهير طالب،دار الصحاري،الطبعة الأولى 2002.

جان ماري دانكان، علم السياسة، ترجمة:د.محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1995.

ج.ج.غولد برغ، قوة اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية، تعريب:د.نبيل صبحي الطويل، بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر، طبعة سبتمبر 1997.

جيف سيمونز، استهداف العراق:العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2003 .

جيمس بيكر، (مذكرات جيمس بيكر): سياسة الدبلوماسية، ترجمة: مجدي شرشر، القاهرة: مكتبة مدبولي، طبعة 2002.

جورج إم.مارسدن، كيف نفهم الأصولية والبروتستانتية والإيفانجيليكية،
ترجمة: نشأت جعفر، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، طبعة 2005.
جورج شولتز،مذكرات جورج شولتز:اضطراب ونصر،ترجمة: محمد محمود بودر وآخرون،
الجزء الأول،عمان:الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1994.

جوستن أ. فرانك، بوش تحت المجهر: الرئيس على أريكة التحليل النفسي،
ترجمة: سعيد الحسنية، بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى 2005.
جون ل.إسبوزيتو، التهديد الإسلامي: خرافة أم حقيقة، ترجمة"د.قاسم عبده قاسم،
القاهرة: دار الشروق، الطبعة الثانية 2002.
---------، الإسلام السياسي والسياسة الخارجية الأمريكية، الفصل السابع من كتاب
د. احمد يوسف، مستقبل الإسلام السياسي (وجهات نظر أمريكية)،
بيروت: المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى 2001.
الحاميدي، محمد الهاشمي، أشواق الحرية: قصة الحركة الإسلامية في تونس، الطبعة الثانية،
الكويت: دار القلم، 1990.
حسن الترابي، الحركة الإسلامية في السودان: التطور والكسب والمنهج،
الخرطوم، دون ناشر، 1410هجرية.
حسن الترابي وراشد الغنوشي، الحركة الإسلامية والتحديث، بيروت: دار الجيل ،
الخرطوم: مكتبة دار الفكر، 1984.
حسين آغا وآخرون، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، سلسلة الدراسات الإستراتيجية، المؤسسة
العربية للدراسات والنشر، مركز العالم الثالث والنشر بلندن، بيروت، الطبعة الأولى 1982.
روبرت إيبل وآخرون، مصادر الطاقة في بحر قزوين: الانعكاسات على منطقة الخليج،
أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى 2001.
ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، ترجمة: مالك عباس،
الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1995.
رضا هلال،" الدين والسياسة في أمريكا: المسيح الأمريكي وصهيون"،
ضمن كتاب: الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الثاني، القاهرة:مكتبة الشروق، الطبعة الأولى 2001.
رضا هلال، المسيح اليهودي ونهاية العالم: المسيحية السياسية والأصولية في أمريكا،
مكتبة الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية 2001.

روبرت كاغان، عن الفردوس والقوة: أمريكا وأوربا في النظام العالمي الجديد، تعريب: فاضل جتكر، بيروت: الحوار الثقافي،2004.
روجيه غارودي،" الأساطير المؤسسة للسياسة الأمريكية"، ترجمة ليلى حافظ، عن كتاب جماعي روجيه غارودي وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الثاني، القاهرة: مكتبة الشروق، ط1، 2001.
روجيه غارودي، الخرافات المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ترجمةم.ع.كيلاني، دار الكتاب، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى1996.
رتشارد كلارك، في مواجهة جميع العداء: من داخل حرب أمريكا على الإرهاب، تعريب: وليد شحادة، بيروت: الحوار الثقافي، الطبعة الأولى، 2004.
زبيغنيو برجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتا تا الجيوستراتيجية، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1999.
----------، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2007.
سمير **صارم**، إنه النفط يا..: الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى،2003.
سمير **مرقس**، الإمبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثروة..الدين..القوة، من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى 2003.
-------، رسالة في الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية، مكتبة الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى،2001.
السيد محمد حسن فضل الله، الحركة الإسلامية: قضايا وهموم، بيروت، دار الملاك، 1990.
سيمور هيرش، القيادة الأمريكية العمياء: الطريق من 11 أيلول إلى سجن أبو غريب، بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى 2005.
صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة:د.مالك عبيد أبو شهيوة،د.محمود محمد خلف، الجماهيرية الليبية: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان،الطبعة الأولى 1999.

عادل المعلم، مقدمة في الأصولية المسيحية في أمريكا والرئيس الذي استدعاه الله وانتخبه الشعب الأمريكي مرتين، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الثالثة 2005.

عبد الرحمن أبو زيد ولي الدين ابن خلدون، المقدمة: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2003.

عبد اللطيف الهرمسي،" الحركات الإسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارن"، ضمن كتاب: مجدي حماد وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة، ط1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

عبد الله النفيسي، *الحركة الإسلامية* : ثغرات في الطريق، الكويت، دون ناشر، 1992.

---------، ***الحركة الإسلامية***: رؤية مستقبلية: أوراق في النقد الذاتي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1989.

على الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية (1945-1982)، الطبعة الأولى 1989، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

فتحي يكن، نحو حركة إسلامية عالمية واحدة، ط10، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1993.

فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والرجل الأخير، ترجمة د.حسين الشيخ، بيروت: دار العلوم العربية.

فيش فيشر،لويس، سياسات تقاسم القوى : الكونغرس والسلطة التنفيذية، ترجمة مازن حامد، مراجعة سعد أبودية،عمان: الأهلية للنشر والتوزيع،1994.

فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية،2000.

-------، أمريكا والإسلام السياسي: صدام الثقافات أم صدام المصالح؟، ترجمة: غسان عصن، بيروت: دار النهار للنشر، الطبعة الأولى، كانون الثاني 1998.

فؤاد حسين، الزرقاوي: الجيل الثاني للقاعدة، بيروت: دار الخيال، الطبعة الأولى 2005.

فوزي درويش، التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، القاهرة: مطابع غباشي بطانطا، الطبعة الأولى يناير 2005.

لستر ثارو، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (سلسلة عالم المعرفة)، 1995.

ماكس سكيدمور، مارشال كارتر وانك،كيف تحكم أمريكا، ترجمة:نظمي لوقا،مراجعة:محمد علي ناصف،القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية 1988.
مايكل كولي بايبر، كهنة الحرب الكبار، ترجمة: عبد الطيف أبو البصل،
الرياض:دار العبيكان ، الطبعة الأولى 2006.
محمد بن عبد الله السلومي، القطاع الخيري ودعاوي الإرهاب،
الطبعة الأولى،1424 هجرية، الرياض، منشورات مجلة البيان.

محمد عبد العزيز ربيع، المعونات الأمريكية لإسرائيل، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،
الطبعة الأولى 1990
محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية،1998.
محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، القاهرة:
دار الشروق، الطبعة الخامسة 2005.
-----------، حرب الخليج:أوهام القوة والنصر، القاهرة،
مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى 1992.
-----------، الزمن الأمريكي: من نيويورك إلى كابول، القاهرة،
المصرية للنشر العربي الدولي، الطبعة الثالثة، أوت 2003.
محمد السماك، الصهيونية المسيحية، بيروت: دار النفائس، الطبعة الثالثة، سنة 2000.
منار الشوربجى،"المداخل الرئيسية لتحليل آليات عمل النظام الأمريكي"، دراسة في كتاب جماعي:
الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الثالث، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى 2002.
دافيد راي غريفين، تقرير لجنة 9/11 : التجاهلات والتحريفات 11/9،
بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى 2006.
دانييل بورشتاين،وأرنيه دي كيزا، التنين الأكبر:الصين في القرن الواحد والعشرين،
ترجمة: شوقي جلال، الكويت:منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،
(سلسلة عالم المعرفة)، يوليو 2001.
دنيس روس، السلام المفقود: خفايا الصراع على الشرق الأوسط،
ترجمة: عمر الأيوبي وسامي كعكي،بيروت: دار الكتاب العربي، 2005.
ديب علي حسن، الولايات المتحدة الأمريكية من الخيمة إلى الإمبراطورية،
مراجعة وتدقيق، إسماعيل الكردي، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الثانية 2004.

ديفيد دنبر، براد ريغان، دحض أساطير 9/11، تقديم: السيناتور جون ماكين، دار النشر: Hearst Book, A Division of Sterling Publishing CO., Inc New York.
تاريخ النشر: يونيو 2006

ديفيد ديوك، أمريكا-إسرائيل و11 أيلول 2001،ترجمة:سعد رستم، دمشق،
الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، الطبعة الأولى 2002.

نيكولاس غايات، قرن أمريكي آخر، ترجمة: رياض حسن، تدقيق: تانيا بشارة،
بيروت: دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2003.

نفيز مصدق أحمد، الحرب على الحرية:كيف ولماذا تم الهجوم على أمريكا في 9/11؟،
الأردن:الأهلية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى 2002.

وليام ب. كوانت، عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية وال اع العربي-الإسرائيلي منذ 1967،
ترجمة: د.هشام الدجاني، الرياض، دار العبيكان.

يوسف الحسن،البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الصهيوني،
(سلسلة أطروحة الدكتوراه)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2000.

يوسف القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، ط13،
بيروت" مؤسسة الرسالة، 1992.

وليام ب.كوانت،عملية السلام:الدبلوماسية الأمريكية وال اع العربي-الإسرائيلي،
تعريب:د.هشام الدجاني،الرياض: مكتبة العبيكان،الطبعة الأولى 2002.

ثالثا: الـ ـ ـلات والجرائد (اللغة العربية)**.**

إبراهيم ورده، "لا سلام قبل عودة المسيح المنتظر"، مجلة **لوموند ديبلوماتيك**، سبتمبر 2002.

أبو بكر الدسوقي،" حماس والحصار الدولي..بين التراجع والصمود"، **مجلة السياسة الدولية**،
مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة: العدد 165، يوليو 2006.

أحمد **إبراهيم محمود**،" أبعاد تشكيل قيادة عسكرية أمريكية لإفريقيا"، **ملف الأهرام الإستراتيجي**،
الـلد الثالث عشر، العدد 147، مارس 2007.

أحمد **طاهر**، " حماس والأزمة الاقتصادية"، **مجلة السياسة الدولية**،
مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة: العدد 164، أبريل 2006.

أحمد **دياب**، "المواقف الدولية من حرب لبنان"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية
والإستراتيجية، القاهرة: العدد 166، أكتوبر 2006.

أنتوني كوردسمان،" دروس أولية من الحرب بين إسرائيل وحزب الله"، **مجلة المستقبل العربي**،
بيروت: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد331، أيلول (سبتمبر) 2006.
أديب نجيب،"موقف اليمين المسيحي والكنائس الأمريكية من قضايا الشرق الأوسط"،
مجلة كراسات إستراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام،
السنة الثالثة عشرة 2003، العدد 122
أنور عبد المالك،" عالم جديد..الفكر في زمن الحرب، الحرب ضد المستقبل"،
يومية **الأهرام الدولي**، 2003/02/18.
إيمان رزق،"أوضاع المسلمين في أمريكا تتحسن"، **مجلة الأهرام العربي**،
القاهرة: السنة الخامسة، العدد 219، (2يونيو 2001**)**.
التقرير الاستراتيجي العربي، السياسة الأمريكية تحت سطوة اليمين الديني والسياسي،
مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، الطبعة الأولى، يوليو 2003**.**
التقرير الإستراتيجي العربي (2002-2003): " القرن الإفريقي: التداعيات الدولية والتفاعلات
الإقليمية والتطورات الداخلية "، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.
جون ج.ميرشايمر، ستيفن والت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية،
ترجمة: مصطفى صايج، يومية **الأحداث**، 2006/06/13.
جمال عبد الجواد،"البيروقراطية وصنع القرار"،**مجلة السياسة الدولية**،القاهرة: مركز الدراسات
السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 78 ، أكتوبر 1984.
جهاد الخازن:"صعود المحافظين الجدد في إدارة بوش"، يومية **الحياة** اللندنية،
الأعداد: 2003/05/30- 14 /2003/06
حسام سويلم، خصخصة الحرب، **مجلة قراءات إستراتيجية**، القاهرة:
مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة العاشرة، العدد الثالث، مارس 2005.
حسن نافعة، "التداعيات الدولية للحرب الإسرائيلية على لبنان"، **مجلة المستقبل العربي**،
بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 332، تشرين الأول (أكتوبر) 2006.
حسين كنعان،"من يصنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية؟"،
مجلة الباحث،العدد 31،أبريل 1984.
حنان البدري،" اللاعبون الجدد في مجلس الأمن القومي الأمريكي"، **مجلة ملف الأهرام الإستراتيجي**،
–السنة الحادية عشرة-العدد 123، مارس 2005.

ريتشارد بيلز وشيلا ماكنولتي،"إنرون..الإخفاق في اكتشاف"رائحة الفأر" يدفع وكالات التصنيف إلى مراجعة الذات"، **فاينانشال تايمز**، الصحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 4860، 2007/01/31.

زياد حافظ،"المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياته عل سياستها الخارجية"، **مجلة المستقبل العربي**:لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 307 ،أوت 2004.

سمير **أمين**، "جيوسياسية الإمبريالية المعاصرة "، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 303، ماي 2004، ص 33.

سوزى الجنيدي،"الإدارة الأمريكية الجديدة تسلم نفسها إسرائيل"، **مجلة الأهرام العربي**، القاهرة: السنة الخامسة، العدد 219، (2 يونيو 2001).

صلاح حليمة، "الصومال في انتظار دور عربي جديد"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام، العدد 165، يوليو 2006.

الصناعات الحربية الأمريكية استفادت من 11 سبتمبر بما تجاوز التوقعات، مجلة *جينس ديفانس ويكلي*، ترجمة:*ضرار عمير*، **يومية البيان** (الإمارات العربية المتحدة)،2002/07/07.

عزت إبراهيم، "الكونغرس ودوائر المصالح:قضية توم ديلاي نموذجا"، يومية **الأهرام الدولي**، 28 ماي 2005.

فيليب غولوب، "تحولات السياسة الإمبراطورية"، **مجلة لوموند ديبلوماتيك** (مارس 2003).

محمد السماك،" المسيحية الصهيونية في أمريكا"، المجلة الشهرية **وجهات نظر**، القاهرة: العدد 41، جوان 2002 .

مصطفى صايج،"الخريطة لشارون..والطريق لأبي مازن"، يومية المستقبل، العدد 53، 2003/08/3،ص9.

مغاورى شلبي علي،" الصين والاقتصاد العالمي..مقومات القوة وعوائق الاندماج"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام، العدد 167، يناير 2007.

منار الشوربجى،"انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2000"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام، السنة السابعة والثلاثون، العدد 134، يناير 2001.

منذر سليمان،" دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم"،

مجلة **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2006 .

نادية رمسيس فرح،" دور جماعات الضغط في التأثير على صنع القرار الأمريكي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي"، مجلة **السياسة الدولية**، القاهرة:
مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام، أكتوبر 1984، العدد 78.

ميشيل شوسودوفسكي، "أبو مصعب الزرقاوي...من كان؟ هل مصرعه جزء من حرب نفسية للبنتاغون"، مجلة **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،
العدد 329، يوليو 2006.

نيرمين **السعداني**،" أحداث سبتمبر وتداعياتا على الاقتصاد الأمريكي"، **مجلة السياسة الدولية**،
القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام، السنة السابعة والثلاثون،
العدد 134، يناير 2001.

هدى ميتيكس،" الصعود الصيني..التجليات والمحاذير"، **مجلة السياسة الدولية**،
القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام، العدد 167، يناير 2007.

ودودة بدران، دور الرئيس الأمريكي في حل الصراع العربي الإسرائيلي، **مجلة السياسة الدولية**،
القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 78،أكتوبر 1984.

رابعا:الكتب (باللغة الأجنبية).

Abdeslam M. Maghraoui, American foreign Policy and Islamic Renewel, edition **United States Institute of Peace,** Special Report 164, July 2006.

Abelson Donald E, American Think-Tanks and Their role in US Foreign Policy, New York: St. Martin's, 1996.

----------------------, Do Think Tanks matter?: Assessing the impact of public policy institutes.Montreal,Canada:McGill-Queen's University,2002.

Abraham, Antoibe J and George Haddad, The Warriors of God: ***Jihad*** and the Fundamentalists of Islam, Bristol, in: Wyndham Hall Press, 1989.

AbulJobain, Ahmed. Radical Islamic Terrorism or Political Islam?, Annandale, VA: United Association For Studies and Research, 1993.(Islam Under Siege. Occasional Papers Series;n°1).

Alain Joxe, *L'Empire du chaos : Les républiques face à la domination américaine dans l'après-guerre froide*, Paris, La Découverte - Syros, 2002.

Alexis de Tocqueville, de la démocratie en Amérique,
éditions ENAG, Alger,1988, Tome 2**.**

Alfred W.McCoy, The politics of Heroin:CIA complicity in the Global Drug Trade ,New York,1991

Alexander De ed, Encyclopedia of America Foreign policy, New York:Scribner's,1977**.**

Alexandre DEL VALLE, L'islamisme et les Etats Unis: une alliance contre l'Europe, Suisse, éditions L'Age d'homme, 1997.

Alexander L.George, Presidentiel Decision-Making in Foreign Policy: The Effective Use of Information and Advice (Boulder, Colo.:Westview Press, 1980).

Angel Rabasa, Peter Chalk and others, Beyond al-Qaeda**: Part I**, **The Global Jihadist Movement** *prepared for the United States Air Force,*Rand Corporation, 2006.

---------------, **------------------,** -------, ***Beyond al-Qaeda: Part 2,*** *The Outer Rings of the Terrorist Universe,.*Rand Corporation, 2006.

Angel Rabasa, Cheryl Benard, Peter Chalk, Christine Fair,Theodore Karasik, Rollie Lal, Ian Lesser, and David Thaler, *The **Muslim World After 9/11***, MG-246-AF, 2004

Anne Hessing Cahn*,* Killing Detente, The Right Attacks the CIA, University Press, Pennsylvania, USA, 1998. 232 pages.

Baer, Bob, La chute de la CIA *: les mémoires d'un guerrier de l'ombre sur les fronts de l'islamisme*,Gallimard (2003).

Barry Rubin, Secrets of State:The State Department and the Struggle over U.S Foreign policy (New York:Oxford University Press,1985).

Benjamin Ginsberg, *The Fatal Embrace: Jews and the State* (Chicago: University of Chicago Press, 1993).

Bernadette Rigal. «La 'Moral Majority' de Jerry Falwell»: *Le Facteur Religieux en Amérique du Nord*. Talence : MSHA, 1982. vol. 3.

Bernard Vincent, la destinée manifeste, éditions Messène, Paris, 1999.

BOVY Yannick et DELCOURT Barbara (sous la direction de), *Que nos valeurs sont universelles et que la guerre est jolie*, Cuesmes, Editions du Cerisier, 1999.

Bruce Hoffman, Combating Al Qaieda and the Militant Islamic Threat, Rand Corporation, February 2006.

------------------, Islamic and the west: Searching for common Ground. The Terrorist threat and the counter-terrorism Effort, Rand Corporation, July 2006.

Chaliand Gérard, Blin Arnaud, America is Back: Les nouveaux césars du pentagone, Editions Armand Colin, coll. Synthèse, 2003.

Charles Philippe David, la politique étrangère de Bush: Formulation et décision, document de travail N°6, Institut Français des Relations Internationales, Février 2005.

-------- -------- ----------, Au sein de la Maison Blanche:la formulation de la politique étrangère des Etats-Unis depuis 1945, Québec, Presses de l'Université Laval, 2em Edition.

Charles W.Kegley (J) and Eugene R.Wilkopf, American Foreign Policy: Pattern and Process (New York: St.Martin's Press, 1979).

Christopher Robbins, Air America, New York,1985.

CHOSSUDOVSKY Michel, *Guerre et Mondialisation. A qui profite le 11 septembre?,*Paris, Le Serpent à Plumes, 2002.

Cooley J, CIA et jihad.*1950-2001, contre l'URSS une désastreuse alliance*, éd.Autrement (2002)

David Calleo, *Rethinking Europe's Future*, Princeton, Princeton University Press, 2001**.**

David Easton, Analyse du système politique, Paris, A.Colin, 1974.

David Frum. *The Right Man: The Surprise Presidency of George W. Bush*. New York: Random House, 2003.

David Ochmanek, Military Operations Against Terrorist Groups Abroad: Implications for the United States Air Force*,* MR-1738-AF,2003.

Dominique Chagnollaud, Science politique:éléments de sociologie politique, Paris, éditions Dalloz, 2 éditions, 1999 .

E.Alterman et M.Green, The Book on Bush: How George W.(Mis) leads America, New York, Viking, 2004

Edward Tivnan, les relations américano-israéliennes : le Lobby, Simon and Schuster, New-York 1987.

Etienne Bruno, ***L'islamisme radical***, Paris, Hachette, 1987.

Fawaz A. Gerges, America and Political Islam: Clash of Cultures or Clash of intersets?, Cambridge University Press, Cambridge, 1999.

Gary Dorrien, *The Neoconservative Mind: Politics, Culture, and the War of Ideology* (Philadelphia: Temple University, 1993).

George Bush, Current Documents,1989

Gilles Kepel, Fitna: Guerre au cœur de l'islam, Paris, éditions Gallimard, 2004.

----------------, Jihad: expansion et déclin de l'islamisme, Paris, éditions Gallimard, 2000.

----------------, le prophète et pharaon: aux sources des mouvements islamistes, Paris, éditions Le Seuil,1993.

Grace Halsell, Prophecy and Politics:Militant Evangelists on the Road to Nuclear War, Westport,Conn,Lawrence Hill AND Co;,1986.

Graham Allison, Essence of Explaining the Cuban Missile Crisis (Littel, Brown, 1971).

Henry Kissinger, Diplomatie, Fayard,1996.

Hillary Rodham Clinton, *Mon histoire*, Paris, Fayard, 2003.

Islamic Fundamentalism and ***Islamic Radicalism***: Hearings before the Subcommittee on Europe and The Middle East of the Committee on Foreign Affairs, House of Representatives, Ninety-ninth Congress, First Sessionm June 24, July 15, and September 30m 1985, Washington DC:U.S.G.P.O., 1985.

James Hatfield, Le Cartel Bush ou L'Itinéraire d'un fils privilégié: comment fabrique-t-on un Président des Etats-Unis, Editions Timéli, Suisse 2003.

J. Deering, « Congress, the President, and War Powers: The Perennial Debate », in: J.A. Thurber, *Divided Democracy: Cooperation and Conflict Between the President and Congress*, Washington, D.C., Congressional Quarterly Press, 1991.

Jerry Falwell. *Listen, America*. Garden City: Doubleday, 1980.

Jerry Sanders, Peddlers of Crisis : The Committee on the Present Danger, South End Press, 1983.

Jim Mann, Rise of the Vulcans : The History of Bush's War Cabinet, Published by the Penguim Group (USA).

J. J. Goldberg, *Jewish Power: Inside the Jewish Establishment* (Reading, Mass.: Addison Wesley Publishing Company, Inc., 1996).

Jon Elliston *: Psy War on Cuba, The Declassified History of US Anti-Castro Propaganda*, Ocean Press ed., 1999)

Joseph Frankel, The Making of Foreign Policy: An Analysis of Decision making, New York: Oxford University Press, 1971.

Joseph Schumpeter, Imperialism and Social Classes (1955, première édition 1919)

J.Pfiffner," George W.Bush: Policy, Politics and Personality", in:G. Edwards et Ph.J.Davies (dir).New Challenges for the American Presidency, New York, Longman, 2004.

Justin Vaïsse, *Le Modèle américain*, Paris, Armand Colin, 1998.

Kim Cragin and Sara Daly, *The Dynamic Terrorist Threat: An Assessment of Group Motivations and Capabilities in a Changing World,* MR-1782-AF, 2004.

Kiron Skinner, Annelise Anderson et Martin Anderson (eds.), *Reagan in His Own Hand: The Writings of Ronald Reagan That Reveal His Revolutionary Vision for America*, New York, Free Press, 2001.

Lynn Davis, Steven Hosmer, Sara Daly, and Karl Mueller, The U.S. Counterterrorism Strategy: A Planning Framework to Facilitate Timely Policy Adjustments*,* DB-426-AF, 2004.

Martin Indyk, « The implications for U.S. policy », in *Islam and the U.S. : Challenges for the Nineties,* Washington Institute for Near East Policy, Washington DC, 27 avril 1992

Michael Collins Piper, The High Priests of War, ed.Americain Free Press 2006.

Morton Halperin, Bureaucratic Politics and Foreign Policy (Brookings, 1974)

Nabil Abdel Fattah, Veiled Violence *: Islamic Fundamentalism* in Egyptian Politics in 1991's, Cairo, éd.Sechatm 1993.

Nathan J. Brown, Amr Hamzawy, and **Marina Ottaway**, Islamist movements and the democratic Process In the Arab World: exploring the Gray Zones,A Joint Publication of the Carnegie Endowment for International Peace and the Herbert-Quandt-Stiftung (Carnegie PaPers- Middle East Series) number 67, march 2006.

Nguyen Eric, la politique étrangère des Etats-Unis depuis 1945: de Yalta à Bagdad, édition Studyrama,coll.Principes, 2004.

Nicholas Guyatt, Encore un siècle Américain? Les Etats-Unis et le Monde au XXI siècle, Traduit de l'anglais par: Mariam Brulon et Caroline Harvey, Paris:éditions de l'Atelier,2002

NOCTIUMMES Tania et PAGE Jean-Pierre, « La croisade de Georges Bush junior» dans *L'Empire en guerre*, Paris-Anvers, Le Temps des Cerises/EPO, 2001.

Nora Bensahel, The Counterterror Coalitions: Cooperation with Europe, NATO, and the European Union*,* MR-1746-AF, 2003

Nouailhat Yves-Henri, Les Etats-Unis et le Monde, de 1898 à nos jours, Editions Armand Colin, Paris,2003,p.23.

Olivier Roy, L'échec de *l'islam politique*, Paris, éditions du Seuil, 1992.
----------------, L'islamisme mondialisé, Paris, éditions le Seuil, septembre 2004.

Pascal Dallecoste, qui veut vraiment du Carlyle Group?, Laboratoire de Recherche de l'Ecole de Guerre Economique (LAREGE), Paris,2003**.**

Pat Robertson. *The New World Order*. Dallas, London, Vancouver, Melbourne: Word Publishing, 1991.

------- ------------, Pourquoi Les Chrétiens Évangéliques Soutiennent L'Israël, La conférence de Herzliya, école de Lauder de gouvernement, diplomatie, et stratégie, décembre 17, 2003 .

Paul Findley, They dare to speak out, Lawrence Hill, New-York 1983.

Paul Gottfried, *The Conservative Movement* (New York: Twayne Publishers, 1993).

Peeters Anne et Stokkink Denis (sous la direction de), *Mondialisation. Comprendre pour agir*, Bruxelles, GRIP/Editions Complexe, 2002.

Peter Steinfels, *The Neoconservatives: The Men Who Are Changing America's Politics* (New York: Simon and Schuster, 1979).

Pierre-Yves ARGAT et autres, Les groupes de pression et la politique étrangère américaine, Université de Rennes I, **Faculté de Droit et de Science politique.** 2005.

Quandt William B.,Decade of Decision:American policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976,Berkely, Calif.:University of California Press,1977

Richard Grimmett, *Foreign Policy Roles of the President and Congress*, Washington, CRS, juin 1999.

Richard J.Norton,"Policy Making and Process: A guide to Case Analysis", in: Case studies in Policy making and Process, 8th Edition, Naval War College, National Security Decision Making, Library of Congress Control Number:2004.

Richard LABVIERE, Les Dollars de la terreur : les Etats-Unis et les islamistes, Paris, éditions Grasset et Fasquelle,1999.

Richard M.Nixon, The Memoirs of Richard Nixon(New York:Filmways,1978).

R.H.Bainton, Here I stand: A Life Of Martin Luther, New York, Abingdon Cokes-bury press,1920

Robert Gilpin, Global Political Economy: Understanding the International Economic Order, Princeton University Press,2001.

Robert Kagan, Of Paradise and Power,America and Europe in The New World order, New York, Random House, 2003.

Roger Garaudy, les Etats-Unis, colonie d'Israël, extrait du livre: Notes l'Avenir:mode d'emploi, éditions Vent du Large, Paris, 1998.

Ronald Steel, Mr Fix-it, in:New York Review of Books, 5 octobre 2001,pp.19-21.

Rondot Philippe, "Les intégristes musulmans et l'État", *Les perturbateurs de l'ordre mondial*, Publications du CHEAM, La Documentation française, 1987.

Rosen, The Strategic Value of Israel (AIPEC Papers on U.S-Israel Relations:1,1982

Sandrine Lesperat et Hélène Pradon ,Des sables de la péninsule Arabique aux steppes d'Asie centrale : l'évolution de l'islamisme contemporain", éd. "Les cahiers d'études de l'OARIC", n°1, 2002, (Observatoire d'analyse des relations internationales contemporaines).

Stansfield Turner, Secrety and Democracy:The CIA in Transition, Boston,Houghton Mifflin,1985.

Scholl-Latour Peter, ***Les guerriers d'Allah,*** Paris, Presses de la Cité, 1986.

Scott W.Hibbard and David Little, Islamic Activism and US Foreign Policy, United States Institute of Peace, 1997.

Toucas Éric, Fondements et formes contemporaines de ***l'islamisme radical*** sunnite, Paris, Mémoire du CHEAM, 1997.

Vaïsse Justin,Hassner Pierre, Le désarroi de la puissance: Les Etats-Unis vers la " guerre permanente"?, Paris:éditions Ceri /Autrement,2003

Walid Charara, Frédéric Domont, Le Hezbollah, un mouvement islamo-nationaliste, Paris, Fayard, 2004

Walter Russell Mead, *Special Providence: American Foreign Policy and How it Changed the World*, New York, Knopf, 2001

William Blum, Killing Hope:US Military and CIA Interventions since World War II,(Buffalo, NY:Black Rose Books, 1998)
------------------, L'Etat Voyou, Paris, édition l'Aventurine,2002.

Woodward Bob, CIA:.guerres secrètes*, 1981-1987*,éd.Stock (1987).

Xavier Raufer, note d'information du laboratoire Minos,Nouvelles menaces, les identités criminelles hybrides, le cas du GIA, **Centre des Hautes Etudes de l'Armement**,décembre 1996.
Yann Richard, l'islam chi'ite, croyance te idéologie, Paris, éditions Fayard, 1991.

Yehoshafat Harkabi, *Israel's Fateful Hour* (New York: Harper & Row, 1988).

Yves Mény, Politique comparée: les démocraties Allemagne,Etats-Unis,France, Grande Bretagne,Italie, Paris:éditions Montchrestien,5 éditions,1996**.**

Ziad Abu-Amr, Islamic Fundamentalism in the West Bank and Gaza: Muslim Brotherhood and Islamic Jihad, Indiana University Press, 1994.

خامسا: المجلات والجرائد (باللغة الأجنبية).

Alan Cooperman. «Graham Invitation Irks Muslims at Pentagon.» ***The Washington Post***, April 15, 2003.

Alec Foege, *The Empire God Built: Inside Pat Robertson's Media Machine*, Wiley (August 1996)

André PERTUZIO, "La problématique énergétique des Etats-Unis", **Revue Géostratégiques**, n° 9, Octobre 2005.

Anthony Sampson,"Les pétroliers ne veulent pas d'un nouveau Suez," ***Guardian Unlimited***,22décembre2002**.**

Anthony Wayne,"L'internationalisation de la Lutte", **Revue E.Journal Perspectives Economique**, USA(Département d'Etat), Septembre 2004

Barthélémy Courmont, « Le Congrès et son poids dans la formulation de la politique étrangère américaine », ***Revue internationale et stratégique***, n° 42, été 2001

Bruno Tertrais,"George Bush, Act II", in: **note de la Fondation pour la Recherche Stratégique** (France),15 octobre 2005.

Calvin Woodward, "Les largesses d'une princesse saoudienne pourraient conduire à des terroristes," ***The Associated Press***, ***The News Tribune*** (Tacoma, Washington), 5 novembre 2002.

Charles–Philippe David," la politique étrangère de George W.Bush: une présidence idéologique", **le Devoir,** 19/novembre 2004**.**

Claude Fohlem,"une histoire électorale émaillée d'anomalies", Journal **le Monde** (11 novembre 2000).

Celina *Realuyo*,*"la Mise en Place de Moyens de Lutte Contre le Financement du Terrorisme",* ***Revue E.Journal Perspectives Economique***, USA*(Departement d'Etat), Septembre 2004***.**

Celina *Realuyo et Scott Stapleton*,*"la Réaction Internationale aux Attentats de Bali et ses résultats Positifs",* ***Revue E.Journal Perspectives Economique***, USA*(Département d'Etat), Septembre 2004*

Charles E. Schumer, « Big Government Looks Better Now », ***Washington Post***, 11décembre 2001.

Charles Krauthammer, « They Splutter Through the War », ***Washington Post***, 22 mars 2002.

Christopher Layne, "Pourquoi la guerre du golfe n'était pas dans l'intérêt national," ***The Atlantic Monthly*** , juillet 1991.
Claudia Rosett, "Libérez l'Arabie," ***Wall Street Journal***, 14 août 2002.

Daniel LAZARE," Aux Etats Unis, Union Sacrée autour des valeurs suprême", **le Monde Diplomatique** (Aout 2002)**.**

Daniel Pipes, [Islam militant:] La nouvelle menace mondiale, ***Jerusalem Post***,11 avril 2001

Daniel Yergin, "Une vue pétrolière de la crise en Irak," ***Washington Post***, 8 décembre 2002

David Gray Adler, "The Constitution and Presidential War-making: The Enduring Debate", ***Political Science Quarterly***, vol. 103, n° 1, printemps 1988

Donald E.Abelson,"Think Tanks and U.S Foreign Policy: An Historical View**",** **Electronic Journal of the U. S. Department of State-** Volume 7, Number 3, November 2002

Donald Rumsfeld ,"Transforming The Military", **Foreign Affairs**, Vol.81, N°3.(May 2002)

Dossier: Think Tanks:un concept "Made in USA", **Journal Management,** Paris, Avril 2004

Eliot A. Cohen, "World War IV," *The Wall Street Journal*, 20 novembre 2001.

Emmanuel Saint-Martin,"Portrait-Abou Moussab al-Zarkaoui, l'homme à abattre", **le Point** (France) , n°1644 du18/03/2004

Fayçal OUKACI, "opération militaire conjointe Maghreb, Sahel et USA: la mise du Pentagone", Journal **L'Expression** (Algérié), 26 Mars 2006.

François Géré, "Aux sources de la nouvelle grande stratégie des Etats-Unis. Le rapport Changing Our Ways et ses prolongements", ***Politique étrangère**,* 1993-2.

Gilles Kepel, " Terrorisme islamiste :de l'anticommunisme au jihad anti-américain", **Revue RAMSES**, 2003**.**

Henri Tincq ,"*Le sionisme chrétien", in: le* Monde, du 20 novembre 2004**.**

Jacob K. Javits, « War Powers Reconsidered », ***Foreign Affairs***, automne 1988.

James Bamford :*Body of Secrets, Anatomy of the Ultra-Secret National Security Agency from the Cold War to the Dawn of a New Century*, Doubleday ed., 2001

James Neuchterlein, "Cette époque: Le néo-conservatisme revisité," ***First Things***, 66 (Octobre 1996).

James G.McGann,"Think Tanks and The Transnationalization Of Foreign Policy",

Electronic Journal of the U. S. Department of State- Volume 7,

Number 3, November 2002.

Jean-Philippe Miginiac, " Chine-USA, le nouveau grand jeu pétrolier**", Strategic-Road.com Analysis** 30/09/2005.

Joel Beinin, "Money, Media and Policy Consensus: The Washington Institute for Near East Policy," ***Middle East Report***, January ‐ February 1993.

------ ---------," Washington et le proche Orient: un "think tank" au service du Likoud" ,in: **le Monde diplomatique**, juillet 2003**.**

John Byrne, **"**Les Banques Américaines et la Loi "USA Patriot" **"**, ***Revue E.Journal Perspectives Economique**, USA(Departement d'Etat), Septembre 2004*

John Edwards, « Congress Must be Clear », ***Washington Post***, 19 septembre 2002.

Juan Carlus Zarate,"Réduire les Terroristes à la faillite", **Revue E.Journal Perspectives Economique**, USA(Departement d'Etat), Septembre 2004

Justin Vaïsse, " l'énigme Bush",*in:* ***Critique Internationale**,* Juillet 2002 **.**

Lee Hamilton, « Preserving the War Powers Act », ***The American Legion Magazine***, vol. 147, n° 1, juillet 1999

L.J. Korb, 'Pentagon Misuses What it Has' , ***Dayly News***, 10 octobre 2000.

Maghreb-Machrek, "L'Arabie saoudite et la péninsule après le 11 septembre : défis et enjeux d'une région en crise. Islam et mondialisation", Revue "Monde arabe. Maghreb-Machrek" éd. Documentation Française, n° 174, décembre 2001.

MARK GASIOROWSKI, révélation sur le coup d'Etat de 1953: quand la CIA complotait en Iran, **Le monde diplomatique**,octobre 2000.

Mark H. Milstein, "Washington Institute for Near East Policy: An AIPAC 'Image Problem',"***Washington Report on Middle East Affairs,*** July 1991.

Michael D.Rich,"RAND: How Think Tanks Interact with The Military**",** **Electronic Journal of the U. S. Department of State-** Volume 7, Number 3, November 2002

Michael Moran et Alex Johnson, "Le pétrole dans l'après Saddam: les paris sont en cours," ***MSNBC News***, 7 novembre 2002**.**

Michael Tackett. «Bush's Expressions of Faith Enter War Debate. Europe Especially Weary of Overtones.» ***Chicago Tribune***, March 2, 2003.

Michael T.Klare,"les conceptions stratégiques de M.Casper Weinberger: comment le pentagone veut ébranler de l'intérieur l'empire soviétique", **le Monde Diplomatique**, septembre 1982.

------- -- -----------, "les vrais desseins de M.George Bush", revue, **le monde diplomatique**, 2002/11.

Mohamed Boudarham, "Les USA traquent Al-Qaida au Sahara", **journal Aujourd'hui** le Maroc, du 9 février2007.

Mustapha sehimi," Les Américains débarquent au Maghreb", **Maroc Hébdo**, 15/02/2007

Note d'information, A qui profite le crime? Les liens financiers occultes des Bush et des Ben Laden, **Note d'information** du Réseau Voltaire,n°237

Ole Holsti, "The Belief Systeme and National Images: A case Study," Journal of Conflict Resolution, vol.6 (September 1962),pp.244-252.

Pascal Riché, « L'hyper unilatéralisme américain **», *Libération***, 13 février 2002**.**

Pascal RICHE, "les néo-conservateurs pour la morale de l'histoire: ces intellectuels "straussiennes" fournissent les rangs des faucons américains", ***le Quotidien*** (France) du 10/03/2003.

Patrick Saint Paul," les Démocrate a l'assaut de George W.Bush", Journal **le Figaro** (France) du 16/07/2002.

Paul Labarique, " Donald Rumsfeld, un Florentin au pouvoir", **Revue Voltaire**, 12 mars 2005.

Philippe Gélie," Les républicains trébuchent sur la religion", **Le Monde**, 17 Octobre 2006.

Philipe S.GOLUB ," Retour à une présidence impériale aux Etats-Unis", **le Monde Diplomatique**, Juin 2002

Pierre Abramovici, Aux origines de la guerre antiterroriste: l'histoire secrète des négociations entre Washington et les Talibans", **Le Monde Diplomatique**, Janvier 2002

Pierre Metge, "Les Task Forces dans la nouvelle stratégie américaine", ***Annuaire européen de défense,*** sous la dir. de Patrice Buffotot, Paris X-Nanterre, Institut de Politique internationale et européenne*,* 1988.

Revue Quadriennale de la Défense (Report of the Quadrennial Defense Review ou QDR) du 30 septembre 2001 (QDR 2001).

Richard H.Solomon,"The U.S Institute of Peace: A Hands-On Approach To Resolving Conflict"**,Electronic Journal of the U. S. Department of State-**Volume 7, Number 3, November 2002.

Richard N.Haass, "Think Tanks and U.S Foreign Policy: A Policy-Maker's Perspective**",Electronic Journal of the U. S. Department of State –** Volume 7, Number 3, November 2002**.**

Rob Boston, *The Most Dangerous Man in America?: Pat Robertson and the Rise of the Christian Coalition*, Prometheus Books (April 1, 1996)

Ronald Brownstein,"les républicains de plus en plus proche d'Israël", **Los Angeles Times**, in: courrier international, N°597,11/04/2002.

Ronald D.Asmus,"Think Tanks and The NATO enlargement debate ", **Electronic Journal of the U. S. Department of State-** Volume 7, Number 3, November 2002.

Salima Tlemçani," Maghreb et Sahel coordonnent leur politique", journal **El Watan** (Algérie), du 21 février 2006.

Serge Halimi, "Difficile Recherche d'une Paix durable au Proche Orient: le poids du lobby pro-israélien aux Etats-Unis" in: le **Monde Diplomatique**, Aout 1989.

------- ---------, " Washington et le Proche Orient: Au Etats-Unis M. Ariel Sharon n'a que des amis", in: **le Monde Diplomatique**, n° juillet 2003

Seymour M. Hersh, "Kissinger et Nixon à la Maison-Blanche," ***The Atlantic Monthly***, (mai, 1982).

---------- --- -----------, "Irak : les faucons," ***New Yorker***, 20 décembre 2001.

Simon Henderson, "L'affrontement saoudien à venir," ***The Weekly Standard***, 15 juillet 2002.

-------- -----------------, "La voie saoudienne," *Wall Street Journal*, 12 août 2002.

Sixtine Léon-Dufour," les Français distancés dans la course au pétrole africain" **Le Figaro**, du 3-4 décembre 2005**.**

Steven Waldman. «Jesus in Bagdad: Why We Should Keep Franklin Graham Out of Iraq.» ***Slate***, April 11, 2003.

Strobe Talbott," The Brookings Institution: How a Think Tank works**",** **Electronic Journal of the U. S. Department of State-**Volume 7, Number 3, November 2002.

Susan Sachs. «Baptist Pastor Attacks Islam, Inciting Cries of Intolerance.» ***The New York Times***, June 15, 2002.

Thomas CONTALOUBE," George Bush a fini par remporter la victoire au terme d'un incroyable feuilleton qui aura affaibli la démocratie américaine" **Journal l'Humanité** (France) du 16/12/2000.

Thomas Edsall, « Pledging allegiance to Bush : the GOP hopes pro-Israel policies translate into Jewish votes », ***The Washington Post, National Weekly*** *Edition*, 6 mai 2002

Thomas E. Ricks, "Une réunion d'information dépeint les Saoudiens comme des ennemis," ***Washington Post***, 6 août 2002**.**

Tom Heneghan. «Bush Mix of God and War Grates on Many Europeans.» **Reuters**, April 4, 2003.

TOM TURNIPSEED," Dick Cheney, profiteur de guerre**"**, courrier international (10/12/2005).

Victor Davis Hanson, "Nos ennemis, les Saoudiens," ***Commentary***, juillet/août 2002.

Williame Safire," Seizing dictatorial Power", **New York Times** (USA)m 15 November 2001.

Yves Lacoste," Les Etats-Unis et le reste du monde", Revue **Hérodote**, n°109, avril 2003.

سادسا: المواقع الإلكترونية (الروابط).

آلان لارسون، (وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية والزراعية والأعمال)،" الجغرافيا السياسية العالمية للنفط والغاز الطبيعي"، **أنظر: الموقع الإعلامي لوزارة الخارجية الأمريكية**

http://usinfo.state.gov/ar/Archive/2004/Aug/19-338542.html

ديفيد ك. غارمان، مساعد وزير الطاقة الأميركية، **الطاقة القابلة للتجديد والتكنولوجيات الجديدة، أنظر**: الموقع الإعلامي لوزارة الخارجية الأمريكية
http://usinfo.state.gov/ar/Archive/2004/Aug/19-338542.htm

غاي إف كاروزو، وليندا إي دومان، -محللة شؤون الطاقة في إدارة معلومات الطاقة بوزارة الطاقة الأمريكية-، "**إمدادات الطاقة العالمية والسوق الأميركية**"، أنظر: الموقع الإعلامي لوزارة الخارجية الأمريكية. http://usinfo.state.gov/ar/Archive/2004/Aug/19-338542.html

ستانسلو، (رئيس شركة كامبريج إنيرجي ريسيرتش أسوسييتس)،"**التنافس أم التعاون في ميدان الطاقة: تبديل النظام"، أنظر**: الموقع الإعلامي لوزارة الخارجية الأمريكية
http://usinfo.state.gov/ar/Archive/2004/Aug/19-338542.html

آمي جافي، (باحثة في مؤسسة والاس ويلسون لدراسات الطاقة، معهد الطاقة جيمس بيكر الثالث للسياسة العامة)، "**تعطش البلدان النامية المتزايد إلى النفط والغاز الطبيعي"،**
أنظر: الموقع الإعلامي لوزارة الخارجية الأمريكية
http://usinfo.state.gov/ar/Archive/2004/Aug/19-338542.htm

جيسي هيلمز،"وضـع برنـامج عمـل السياسـة الخارجيـة للـولايات المتـحدة"،
http://usinfo.state.gov/journals/itps/0301/ijpa/2/05/2005/comentarya.htm#leaber

Anthony Sampson,"Les pétroliers ne veulent pas d'un nouveau Suez," *Guardian Unlimited*,22décembre2002.in:
http://www.observer.co.uk/international/story/0,6903,864336,00.html.

Arnaud Blin, Le désarroi de la puissance, les Etats-Unis vers la "guerre permanente"?, Conférence au C.A.P.E 1er octobre 2004,
in: http://www.lignes-de-repers.com/evenements/blin/cape011004.htm

Arthur Lepic," convergence des politiques énergétique et militaire:les ombres du rapport Cheney"in:
http://www.voltairenet.org/article13093.html

Arjun Makhijani,"le plan énergétique Cheney:techniquement et écologiquement non soutenable",**in**: http://www.ieer.org/ensec/no-18/no18frnc/cheney.html

L'Axe de la guerre des civilisations:Sommet historique pour sceller l'Alliance des guerriers de Dieu. **in:**
http://www.voltairenet.org/article10834.html 17 OCTOBRE 2003

Barthélémy Courmont, les pouvoirs de guerre en débat à Washington, In:institut français des relations internationales, le centre français sur les Etats-Unis.
www.cfe-ifri.org

Bernadette Rigal-Cellard, Les origines de la rhétorique de l'axe du mal: droite chrétienne, millénarisme et messianisme américain.
http://religioscope.info/article_189.shtml*6 Jul 2003*
Bernard SIONNEAU, réseaux conservateurs et nouvelle doctrine américaine de sécurité,In: http://www.diplomatie.gouv.fr.IMG.pdf.FD001302

César Levy, Analyse comparée de l'influence et de la puissance des Think Tanks français/US. in:
http://www.infoguerre.com/article.php?op=Print&sid=961
Date: 2006-02-02 02:59:21

Claude Serfati, La régénération du système militaro-industriel américain au tournant du siècle, **in:**http://www.grip.org/bdg/g1026.html

Eisenhower et le complexe militaro-industriel-17-01-1961
In:http://www.voltairenet.org/article15891.html

Eli Kintisch , "Un nouveau mouvement vise à mobiliser le soutien fervent d'Israël par les Evangéliques", Washington, 21 juin 2002. **In**:
http://www.upjf.org/histoire/article-1970-127-5-nouveau-mouvement-mobiliser-soutien-fervent-israel-evangeliques.html

Daniel Pipes, Le lobby américain de l'Islam [militant], *Jerusalem Post*, 20 septembre 2001, traduction: Alain Jean-Mairet,in:
http://fr.danielpipes.org/article/1845

Daniel Yergin, "Une vue pétrolière de la crise en Irak," *Washington Post*, 8 décembre 2002, Page B-1.
n:http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A21166-2002Dec6.htm

D.D News Briefing on Pentagon Attack In: **http://www.defenselink.mil/cgi/bir**

Les héritages fondamentaux: la Destinée Manifeste et la mission des Etats-Unis
In: http://www.thucydide.com/realisations/comprendre/usa/usa2.htm

Fabrice Guichard, Le lobby des chrétiens sionistes au Etats-Unis: L'emprise de la religion sur la politique, in:
http://www.humanite.presse.fr/journal/2002-07-04/2002-07-04-36631

GEOFFREY GEUENS, les liens entre le PNAC et le complexe militaro-industriel US: Etat impérialiste, Etat des capitalistes.
in:http://www.michelcollon.info/articles.php?dateaccess=2004-01-16%2019:38:45&log=invites

Georges Menahem, les lobbies de la guerre aux USA, *in:*
http://cicg.free.fr/leslobbiesdelaguerreMenahem.htm/6 Janvier.2003

Jacob A. Mundy, "Palestine: 'Transfert' ou Apartheid," *Eat The State*, 7:6 (20 novembre 2002), http://eatthestate.org/07-06/PalestineTransferApartheid.htm

Jack Jacobs, la reconfiguration de la défense américaine,
http://www.msnbc.com/news/920065.asp?vts=6220031728#BODY
La C.I.A. (*Central Intelligence Agency*) in: http://www.cliosoft.fr/10_01/cia.htm

Jason Vest, "Les hommes du JINSA et du CSP," *The Nation*, 2 septembre 2002, http://www.thenation.com/doc.mhtml?i=20020902&s=vest&c=1
Jim Fisher-Thompson," La stratégie de la Force conjointe dans la Corne de l'Afrique servira de modèle", in:
http://usinfo.state.gov/fr/Archive/2006/Apr/27-234472.html

La nouvelle dynamique sécuritaire américaine: la face cachée de la vision hégémonique des Etats-Unis.in:
http://unites.uqam.ca/grri/documents:dynsec.pdf

Organisation et perspectives des services de renseignement des Etats-Unis In: www.ifri.org/files/CFE/PB_CFE_Intelligence_Ndb.pdf

Opération NorthWoods**: Quand l'état-major américain planifiait des attentats terroristes contre sa population.**
in:http://www.asile.org/citoyens/numero13/northwoods/

Marc Desnoyers," la politique environnementale du gouvernement Bush", in: http://jcc.lautre.net/article.php3?id article=510

---- ------------------," la politique environnementale du gouvernement Bush", in: http://jcc.lautre.net/article.php3?id article=510

Michael Moran et Alex Johnson, "Le pétrole dans l'après Saddam: les paris sont en cours," *MSNBC News*, 7 novembre 2002.
in:http://www.msnbc.com/news/823985.asp?

National Energy Policy: Report of the National Energy Policy Development Group,May2001,
in: **http://www.whitehouse.gov/energy/national/pdf/3000ko**

Nicolas Sarkis, Guerre secrète du pétrole, **in:**
http://www.globenet.org/aitec/reg/actualites/TFE/tfe16.html

Norman Podhoretz, "Comment gagner la 4ème Guerre mondiale," ***Commentary***, février 2002,
http://www.counterpunch.org/pipermail/counterpunch-list/2002-February/018053.html

Pat Robertson, Un article de Wikipédia, L'encyclopédie libre.
http://fr.wikipedia.org/wiki/Pat_Robertson

Paul W. Schroeder, "Irak: Le procès contre une guerre préventive", *The American Conservative*, 21 octobre 2002, **http://www.amconmag.com/10_21/iraq.html.**

(Un) **Pearl Harbor spatial**: une "divine surprise" pour Donald Rumsfeld In: http://www.defenselink.mil/cgi/bir

Philippe Ricardot, Les Etats-Unis, hyper puissance militaire à l'aube du XXI siècle, Chapitre I:Le tiers monde dans la formulation de la stratégie nationale sécurité:de Ronald Reagan à Bill Clinton. **in:http://www.stratisc.org/geostrat_cadre.htm**

Pierre Boutaud, Algérie et Sahel, les Etats-Unis comblent un vide sécuritaire,
http://www.infoguerre.com/article.php?sid=1104 14/01/07

Pierre BEAUDET, la guerre du pétrole, (**Publié le samedi 01/02/2003)** in:
http://www.alternatives.ca/article96.html
(La) **politique américaine** à l'égard du Vietnam de 1946 à 1973:Fait,prise de décision et stratégie, voir 3em chapitre:l'équipe décisionnelle du J.F.Kennedy.
In:http://www.stratisc.org/TS_2.htm.4

Project for The New American Century, sur le site Internet
http://www.newamericancentury.org.

Ralph Schoenman, *L'histoire cachée du sionisme,* chapitre 12,
" Strategy for Conquest," 1988.
http://www.balkanunity.org/mideast/english/zionism/ch12.htm.

Réunion d'information du Département de la Défense, Secrétaire-adjoint Wolfowitz, 13 septembre 2001.
http://www.defenselink.mil/news/Sep2001/t09132001_t0913dsd.html

« **Statement of Principles** », Project for The New American Century, 3 juin 1997, sur le site Internet **http://www.newamericancentury.org.**

Stephen J. SNIEGOSKI , La guerre d'Irak: Conçue en Israel ?, traduit de l'anglais (américain) par Jean-François Goulon. in:
http://questionscritiques.free.fr/GICI.htm

The Institute for Advanced Strategic and Political Studies, "Groupe d'étude sur une nouvelle stratégie israélienne pour l'an 2000," "Une rupture nette: Une nouvelle stratégie pour sécuriser le royaume."
http://www.israeleconomy.org/strat1.htm.

Tikva Honig-Parnass, "La dernière condamnation d'Israël: L'apartheid en Palestine ne peut être préservé que par la force," septembre 2001, *Between the Lines*,
http://www.between-lines.org/archives/2001/sep/Tikva_Honig-Parnass.htm

Ted Blème, "La vérité au sujet de l'Islam", Novembre 22, 2002
http://www.patrobertson.com/&prev=/search%3Fq%3Dpat%2Brobertson%26h

William Kristol & autres, "Vers une stratégie détaillée: une lettre au président,"20 septembre 2001, http://www.nationalreview.com/document/document092101b.shtml

Yves Bélanger,"La restructuration de l'industrie de défense en Amérique du Nord : le déséquilibre", in:**http://unites.uqam.ca/grri/documents:desequilibre.pdf**

الفـ ـ ـ ـ ـهرس

مقـ ـ ـدمة.